

# نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين

( ٣٥٨ - ٥٥٦٧ ٩٦٨٦ - ١٧١١ م )

تأليف

دكتور طه زعزعي

LL.B. , B.A. , M.A. , D.Litt

ليسانس حقوق وبكالوريوس وماجستير ودكتوراه آداب  
جامعة فؤاد الأول

الطبعة الثانية

ملتزم الطبع والفن

دار الفكر العربي



# نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين

( ٣٥٨ - ٥٦٧ - ٩٦٨ هـ - ١٧١١ م )

تأليف

دكتور علي بن يحيى مشرفه

LL.B. , B.A. , A.A. , D.Litt

ليسانس حقوق وبكالوريوس وماجستير في أدب كتّابه  
جامعة فؤاد الأول

الطبعة الثانية

ملنزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي



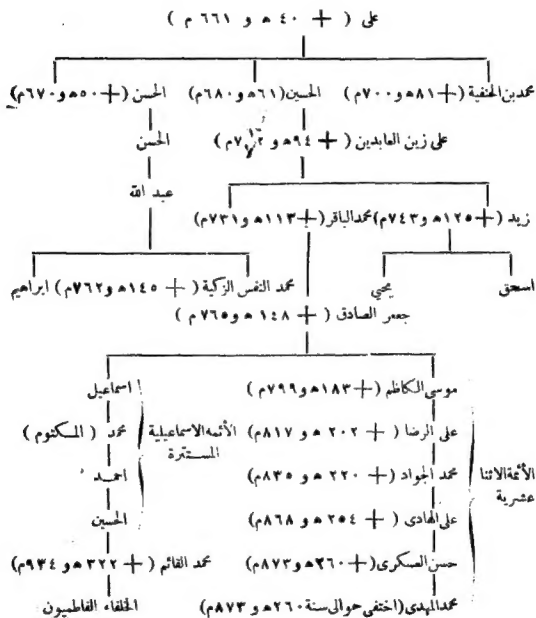


## اهداء الكتاب

إلى روجي أبي وأخي علي ، طيب الله ثراهما وأسكنهما فسيح جناته .  
إليكما وقد غرستما في الرغبة الصادقة في حياة تقوم على إنكار الذات والمحبة والتعاون  
والجد والاستقامة ، كتاباً أرجو أن يجد القارئ فيه فائدة ومتعة وثمره وأن يجد  
فيه أولادى سهير وعادل وسها وعاصم ما يحبه في البحث والإطلاع ، ويجعلهم  
يتعشقون العلم ويلتذون بما يلاقونه من نصب أو عناء فيه .

عائدة مصطفى مشرفة

## جدول بيت الامام علي كرم الله وجهه



## محتويات الكتاب

صفحة		صفحة	
٧٧	ألقاب الخليفة . . .	٢	إهداء الكتاب . . .
٧٩	٢ - نظام البلاط . . .	٣	جدول بيت الامام على . . .
٧٩	(١) مسكن الخليفة . . .	٩	جدول الخلفاء الفاطميين . . .
٨٢	(ب) محتويات القصر . . .		جدول طائفتي الإمامية الإثنا عشرية والإسماعيلية (أو السبعية) . . .
٨٢	خزانة الكسوة . . .	١١	مقدمة الكتاب . . .
	خزائن الجوهر والطيب . . .	١٤	بحث في مصادر الكتاب . . .
٨٤	والطرائف . . .	٢٨	بجمل تاريخ الدولة الفاطمية . . .
٨٤	خزائن السلاح . . .	٢٨	من هم الإسماعيلية . . .
٨٥	خزائن الفرس والامتعة . . .	٣١	مبادئهم السياسية . . .
٨٥	خزانة السروج . . .	٣٣	آراؤهم الاجتماعية . . .
	خزانة الشراب، خزانة الطعام . . .	٣٩	مطالبهم الاقتصادية . . .
٨٥	خزانة الخيم، خزانة البنود . . .	٤١	تاريخهم السياسي . . .
٨٦	حواصل المواشي . . .		الباب الأول - السلطة التشريعية . . .
٨٧	دار الضيافة . . .	٥٤	١ - الخلافة . . .
٨٨	(ح) حاشية الخليفة . . .	٥٤	(١) مميزات الخلافة الفاطمية . . .
٨٨	حامل المظلة . . .	٥٥	ركن من أركان الدين . . .
٨٩	حامل السيف، حامل الرمح . . .	٥٥	في بيت الامام على . . .
٨٩	حملة السلاح . . .	٦٢	الخليفة مستودع العلم الشرعي . . .
٨٩	الأساندة المحنكون . . .	٦٤	واجبات الرعية نحو الإمام . . .
٨٩	متولى شد التاج . . .	٦٦	(ب) ولاية العهد . . .
٨٩	صاحب المجلس . . .	٦٧	المبدأ الوراثي . . .
٩٠	صاحب الرسالة . . .	٦٧	متى خولف ؟ . . .
٩٠	متولى زمام القصر . . .	٦٩	ميزة المبدأ الوراثي وعيوبه . . .
٩٠	صاحب الدفتر حامل الدواة . . .		(ح) لباس الخليفة وشعاره . . .
٩٠	متولى زمام الأقارب . . .	٧١	وألقابه . . .
٩٠	متولى زمام الرجال . . .	٧١	نياب الخليفة . . .
٩٠	صبيان الخاص . . .	٧٣	شارات الملك . . .
٩٠	صبيان الحجر . . .		

صفحة	
٢	دواوين الحكومة الفاطمية
١٢٠	وكبار الموظفين الإداريين بها
١٢٠	(١) النظام الإداري
١٢١	أقسام الدولة الإدارية
١٢١	أعمال كور
١٢٢	قرى
١٢٢	أهم المناصب الإدارية
١٢٢	والى القاهرة
١٢٢	والى الفسطاط، والى قوص
١٢٢	والى الشرقية، والى الغربية
١٢٢	والى الاسكندرية
١٢٥	أهم الدواوين الإدارية
١٢٥	ديوان أسفل الأرض
١٢٦	ديوان أعلى الأرض
١٢٦	ديوان الإنشاء والمكاتبات
١٣١	البريد
١٣٢	الحمام الزاجل
١٣٦	أهم الخطوط البريدية
١٣٧	الشرطة
١٣٧	نشأتها
١٣٧	اختصاص صاحبها
١٣٩	الشرطة السفلى
١٣٩	والى العليا
١٤١	(ب) النظام الحربى
١٤١	١ - ديوان الجيش
١٤٣	الجيش، عناصره
١٤٥	تعبئته، أسلحته
١٤٨	أعلامه وألويته
١٤٩	موسيقاه، من يصحبه

صفحة	
٩١	الطبيب الخاص
٩٢	قراء الحضرة، الشعراء
٩٤	أدوان الأمراء
٩٤	أرباب القضب الفضية
٩٤	أرباب الأطواق
٩٥	صاحب الباب
٩٦	الباب الثانى - السلطة التنفيذية
٩٦	١ - الحكومة الفاطمية
٩٦	(١) الوزارة بمصر فى عهد الفاطميين
٩٧	نشأتها
٩٨	أول وزراء الدولة
٩٩	وزارتها التفويض والتنفيذ
	أرباب الأقلام وأصحاب
١٠٠	السوف
١٠١	الانقلاب الوزارى
١٠٢	أهم أعمال الوزير
١٠٢	صفاته وطريقة اختياره
١٠٨	دار الوزارة
١٠٨	(ب) رسوم الوزارة ومميزاتها
١٠٩	لباس الوزير ورسومه
١١٢	مكانة الوزير
١١٤	(ج) الألقاب الوزارية
١١٤	أمين الدولة، عميد الدولة
١١٤	ولى الدولة
١١٥	الملك الأفضل، الملك العادل
١١٥	الملك المنصور، الملك الناصر
١١٥	وزير يفرد له التلقب
١١٥	وزير يثنى له التلقب
١١٥	وزير يلقب بأكثر من ذلك

صفحة	ملازمة . مسأله . تدريبه	صفحة
١٨١	أمرته . . . .	١٥١
١٨٢	٢ - ديوان الجهاد . . . .	١٥١
١٨٢	البحرية في مصر . . . .	١٥٢
١٨٢	قطع الأسطول . . . .	١٥٤
١٨٣	٣ - ديوان الاقطاع . . . .	١٥٦
١٨٣	اختصاصه . . . .	١٥٦
١٨٤	(ح) النظام المالي . . . .	١٥٩
١٨٧	(١) موارد الدولة . . . .	١٥٩
١٨٧	١ - الخراج ومنشأه . . . .	١٥٩
١٨٨	تقدير الخراج . . . .	١٥٩
١٨٨	العوامل التي تحدد الخراج . . . .	١٦١
١٨٨	استحقاق الخراج . . . .	١٦٢
١٨٩	جباية الخراج . . . .	١٦٥
١٩٠	نظام الالتزام . . . .	١٦٨
١٩٠	ديوان الخراج . . . .	١٧٠
١٩٤	٢ - الجوالى ( الجزية ) . . . .	١٧٠
١٩٤	كيفية تقديرها . سبب فرضها . . . .	١٧١
١٩٤	ديوان الجوالى . . . .	١٧٣
١٩٤	٤ - الزكاة . . . .	١٧٣
١٩٤	مصرف الزكاة . . . .	١٧٣
١٩٤	ديوان الزكاة . . . .	١٧٣
١٩٤	٤ - المستغلات . . . .	١٧٤
١٩٤	المحتكرات . . . .	١٧٥
١٩٤	ديوان المستغلات . . . .	١٧٥
١٩٤	٥ - دار الضرب . . . .	١٧٥
١٩٤	ديوان الضرب . . . .	١٧٦
١٩٤	٦ - الموارث . . . .	١٧٨
١٩٤	قانون الوراثة عند الفاطميين . . . .	١٧٨
١٨١	الموارث الحشرية . . . .	
١٨٢	ديوان الموارث . . . .	
١٨٢	٧ - الأموال المصادرة . . . .	
١٨٢	الديوان المفرد . . . .	
١٨٣	٨ - الأحباس . . . .	
١٨٣	ديوان الأحباس . . . .	
١٨٤	٩ - المكوس . . . .	
١٨٧	ديوان الثغور . . . .	
١٨٧	الديوان الهلالى . . . .	
١٨٨	(٣) نفقات الدولة . . . .	
١٨٨	١ - الأرزاق والجرايات . . . .	
١٨٩	ديوان الرواتب . . . .	
١٩٠	٢ - المرافق العامة . . . .	
١٩٤	ديوان النفقات . . . .	
١٩٤	نقد سياسة الفاطميين المالية . . . .	
١٩٤	ديوان التحقيق ديوان المجلس . . . .	
١٩٧	ديوان النظر . . . .	
١٩٨	الباب الثالث - السلطة القضائية . . . .	
١٩٨	أهم المناصب الدينية . . . .	
١٩٨	١ - قاضى القضاة . . . .	
١٩٨	(١) آداب القاضى ورسومه . . . .	
١٩٨	وألقابه . . . .	
١٩٩	صفاته . . . .	
٢٠٣	رول الجلسة . علنية الجلسة . . . .	
٢٠٤	قضاء القاضى لا ينقض . . . .	
٢٠٥	أعوان القاضى . . . .	
٢٠٥	المترجم . الكاتب . . . .	
٢٠٦	الحاجب . العدول . . . .	
٢١٠	الحمامة . . . .	

صفحة

(و) اختصاص القاضى النوعى	٢٥٢
والاقليمى وألقابه	٢٥٣
اختصاصه القضائى	٢٥٣
الاجتماعى	٢٥٣
الادارى	٢٥٧
الدينى	٢٥٩
المالى	٢٦٠
الاقليمى	٢٦٣
٢ - قاضى المظالم	٢٦٣
منشأ ولاية المظالم	٢٦٣
من تولاهما	٢٦٤
مرسومة . السقيفة	٢٦٨
الفرق بين نظر المظالم	
ونظر القضاة	٢٦٨
اختصاصات والى المظالم	٢٦٩
هيئة المحكمة	٢٧٠
٣ - المحتسب	٢٧١
نشأة الحسينية	٢٧١
شروط متوليها	٢٧٢
مرسوم متوليها	٢٧٢
العقوبات التى يوقعها	٢٧٣
وكلاؤه	٢٧٤
اختصاصاته	٢٧٤
الخاتمة	٢٩٣
وثائق وسجلات فاطمية	
ثبت المصادر	
خريطة الدولة الفاطمية	
خريطة مصر السفلى	
خريطة طرق البريد	

صفحة

طرق الاثبات	٢١١
رسوم تقليد القاضى	٢١٤
خلع القاضى	٢١٥
زى القاضى	٢١٥
أردأ قضاتهم	٢١٦
الحسين بن النعمان	٢١٦
محمد بن النعمان	٢١٧
عبد الحاكم بن سعيد الفارقى	٢١٧
أسر تولت القضاء	٢١٧
رانب القاضى	٢٢٠
ألقابه	٢٢٢
(ب) تعيين القاضى	٢٢٣
القاضى يعينه الخليفة	٢٢٥
حق التصدى	٢٢٨
سجل تعيين القاضى	٢٣٠
القاضى يعينه وزير السيف	٢٣١
القاضى يعينه زميله القاضى	٢٣٣
ألفاظ التعيين الصريحة	
والضمنية	٢٣٤
(ج) ولاية القاضى	٢٣٤
هل الشريعة الإسلامية	
قانون اقليمى أم شخصى	٢٣٥
انقسام العلماء	٢٣٥
رأينا	٢٣٦
نظر القاضى فى الأحوال	
الشخصية	٢٤٥
نظر القاضى فى المعاملات	٢٤٥
فى الجرائم	٢٤٥
السجن	٢٤٨

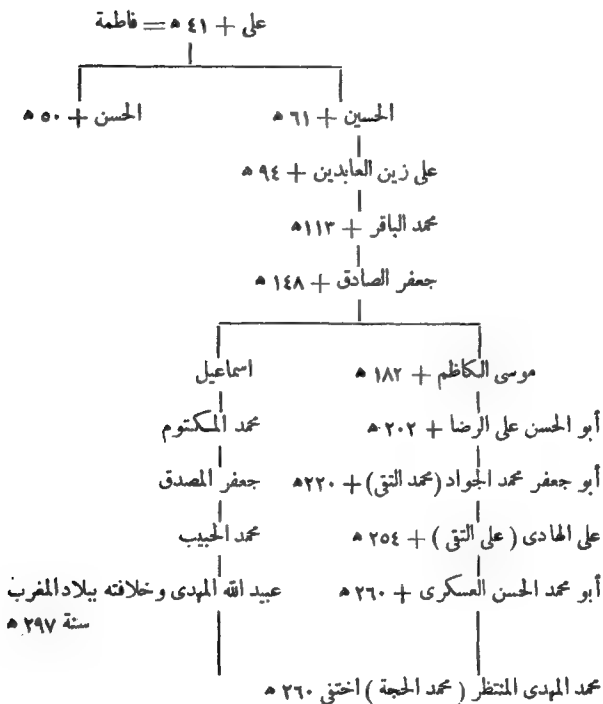
## الخلافة الفاطمية

(٢٩٧ - ٥٥٦٧ = ٩٠٩ - ١١٧١ م)

الخلفاء الفاطميون :

- (١) المهدي : عبيد الله أبو محمد (٢٩٧ - ٥٣٢٢ و ٩٠٩ - ٩٣٤ م)
- (٢) القائم بأمر الله : محمد أبو القاسم (٣٢٢ - ٥٣٢٤ و ٩٣٤ - ٩٤٥ م)
- (٣) المنصور بنصر الله : اسماعيل أبو طاهر (٢٣٤ - ٥٣٤١ و ٩٤٥ - ٩٥٢ م)
- (٤) المعز لدين الله : معد أبو تميم (٢٤١ - ٥٣٦٥ و ٩٥٢ - ٩٧٥ م)
- (٥) العزيز بالله : نزار أبو منصور (٣٦٥ - ٥٣٨٦ و ٩٧٥ - ٩٩٦ م)
- (٦) الحاكم بأمر الله : المنصور أبو علي (٣٨٦ - ٥٤١١ و ٩٩٦ - ١٠٢٠ م)
- (٧) الظاهر لإعزاز دين الله : علي أبو الحسن (٤١١ - ٥٤٢٧ و ١٠٢٠ - ١٠٣٥ م)
- (٨) المستنصر بالله : معد أبو تميم (٤٢٧ - ٥٤٨٧ و ١٠٣٥ - ١٠٩٤ م)
- (٩) المستعلي بالله : أحمد أبو القاسم (٤٨٧ - ٥٤٩٥ و ١٠٩٤ - ١١٠١ م)
- (١٠) الأمر بأحكام الله : المنصور أبو علي (٤٩٥ - ٥٥٢٤ و ١١٠١ - ١١٣٠ م)
- (١١) الحافظ لدين الله : عبد المجيد أبو الميمون (٥٢٤ - ٥٥٤٤ و ١١٣٠ - ١١٤٩ م)
- (١٢) الظافر بأمر الله : اسماعيل أبو المنصور (٥٤٤ - ٥٥٤٩ و ١١٤٩ - ١١٥٤ م)
- (١٣) الفائز بنصر الله : عيسى أبو القاسم (٥٤٩ - ٥٥٥٥ و ١١٥٤ - ١١٦٠ م)
- (١٤) العاضد لدين الله : عبد الله أبو محمد (٥٥٥ - ٥٥٦٧ و ١١٦٠ - ١١٧١ م)

جدول طائفتي الامامية الاثنا عشرية والاسماعيلية أو السبعية<sup>(١)</sup>



(١) القاضي النعمان وشرح الأخبار في فضائل الأئمة الأبرار ج ١٤ ورقة ٤٦ - ٤٧ و ٥٠ وانظر Muir, The Caliphate, p. 557 & O'Leary, A Short History of the Fatimid Caliphate p. 11.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الكتاب

الحمد لله على ما وهبني من قوة ، ورزقني من عزيمة ، كائنات عمادى وعدنى فى قطع هذا الشوط الجديد ، أما بعد : فن تبشير النهضة المباركة ، ومظاهر الحركة العلمية فى بلادنا العزيزة ، أن تمر بحياة الجامعى لحظات ، يشعر فيها بالقدرة على الانتاج ، فتجدد عنده عزيمة القيام بالبحوث المستمرة ، يتسع فيها أفق معرفته ، وتنمو ملكتنا النقد والتحليل عنده ، يتعمق فى التاريخ وسر أغواره ، إن كان مؤرخاً ، فيجمع الحقائق . ويمحصها ويشرحها ويرتبها ، ثم يستنتج الأفكار العامة منها ، ويتعشق القانون والتشريع ، إن كان حقوقيا ، فيتبع التطور التاريخى لها ، ويجتهد أن يعرف تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيهما ، وهو فى الحالين يدرس مخطوطات تفسح له مجال البحث والدرس والتحصيل ، ويستوعب معظم مؤلفات المؤرخين والقانونيين لتعينه على تفهم الموضوع . ولتظهر شخصيته ، ويرفع مستوى تفكيره ، وهو أهم ما ترى إليه الدراسة الجامعية . من إبحار رأى سديد ، أو بحث مفيد أو نقد جديد ، فالجامعة ليست داراً لتوزيع العلم وإجازاته ، وإنما هى مصابيح تكشف بنورها الطريق للبحث العلمى الصحيح وما قيل فى التاريخ ورواده ، والقانون وطلابه ، يقال عن باقى العلوم .

ولقد كانت نواة هذا الكتاب ما أعدته منذ سنوات ، حين كنت أعد بحثاً لنيل درجة الماجستير فى الآداب ، وقد تأخرت فى إخراجه عن الموعد الذى كنت قدرته ، لأنى إذ بدأت فى كتابة فصوله الأولى ، استوقفنى البحث فى هذا العصر الذى فتح فيه الفاطميون — تلك الأسرة الشيعية ، التى لها عقيدتها وفلسفتها ونظمها فى الحياة — مصر وأسسوا الحضارة الفاطمية ، والذى يعتبر من أهم عصور التاريخ المصرى ،

فشرح الله صدرى لبحث الحالة السياسية والادارية والحرية والمالية والقضائية لهذا العصر ، ورفع الستار عن الحقائق التاريخية المبعثرة هنا وهناك في بطون بعض الكتب العربية والأجنبية ، والتي يندر أن تتناولها أيدي الكتاب بالبحث والتحليل .

أما خلو المؤلفات القانونية في بلادنا من البحث التاريخي لبيان منشأ القوانين المعمول بها ، فقد اضطرنا للعناية بتطور التشريع والقضاء ، فالتشريع ما هو إلا وسيلة من وسائل العلاج الاجتماعي تتغير تبعاً لحالة المجتمع وتتمشى مع تطوره .

ولما كانت أحكام الشريعة الإسلامية للجميع ، مسلمين وغير مسلمين ، وكانت غنية بنظمها ومثانة قواعدها كفيلاً بضبط علاقات الأفراد وسلوك بعضهم مع بعض ، فهي على ذلك واجبة التطبيق ، في دار الإسلام على جميع المقيمين فيها ، اضطررنا إلى أن نبحث العوامل التي أدت بطريق مباشر ، إلى تضيق دائرة التشريع الإسلامي بحيث يسمح للذميين أن يرجعوا في حقوقهم وموارثهم إلى أهل دينهم ، ويتبعوا أحكام شرائعتهم ، إلا إذا رغبوا في أن يفصل بينهم أحد المسلمين ، وبعبارة أخرى ، كيف وجدت بجانب الشريعة الإسلامية ، وهي القانون العام ، عدة جهات قضائية منظمة ، لكل منها قوانين معينة ، تعمل بموجبها مستقلاً بعضها عن بعض ، فجاهدت نفسي وأزمتها على قدر وسعى أن أقف موقف العادل ، في أقوال من يقول إن أحكام الشريعة الإسلامية إقليمية ، ومن يقول إنها شخصية . أستمع لحجج الفريقين ، فإذا رجح لي رأي على آخر أيدته منزهاً عن كل مؤثر وهوى ، بعد عرض الآراء عرضاً يوافق ذوق العصر والبحث الصادق .

ولما كانت قيمة التاريخ وثاققه ، شددت الرجال في هذا الصيف إلى انجلترا ، ومازالت في بحث وتنقيب في خزائن بعض تلك البلاد حتى تجمع لدى من الوثائق الثمينة عدد وافر ، وذلك اكتملت لدى سلسلة الوثائق ، وسطعت أنوارها على حوادث تلك الحقبة . وأكثر من الحواشي التي تشرح كثيراً من النقاط الغامضة ، أو الكلمات الغريبة ، ولم أنهب أن ترتفع هذه الحواشي حتى تشغل من الصحيفة نصفها أو جلها ، وذكرت المراجع في أسفل الصفحات عقب كل بحث ، استكمالاً للنهج العلمي الصحيح ، حتى يرجع الباحث إليها إذا أراد التعمق في موضوع من

الموضوعات . كما عانيت بذكر المراجع مجتمعة ، وترتيبها حسب أحرف الهجاء بالنسبة  
لأسماء المؤلفين ، وتاريخ وفاة مؤلفيها ، على ما هو مألوف في المؤلفات العلمية ، لتتبين  
للقارئ أهمية الكتاب بالنسبة للعصر الذي تتكلم عنه ، وذيلت الرسالة ببعض  
الوثائق والسجلات الفاطمية .

وإني أرجو ألا تكون عثراتي في هذه الرسالة فوق ما قدرت ، وأسأل الله أن  
يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد . في ظل ملكتنا المفدى فاروق الأول ، ملاذ الجامعة  
الأعلى ، وقائد الفكر وناصر العلم ؟

المؤلف

### مقدمة الطبعة الثانية

منذ صدرت الطبعة الأولى ، وأنا أواصل دراسة العصر الفاطمي ، وأبحث  
مصادره ، فتنسني لي في هذه الحقبة الاطلاع على كثير من المراجع ، ولا سيما ما تفضل  
بإهدائه إليّ منها ، سعادة العالم الكبير السيد آصف علي أصغر فيضي ، سفير الهند في  
مصر ، وإني أتقدم اليوم بالطبعة الثانية إلى الناطقين بالضاد ، مدخلا عليها بعض  
الزيادات ، واعداداً من التحسين المزيّد ، شاكرّاً للقراء تشجيعهم في الاقبال على  
الطبعة الأولى حتى نفذت في مدة وجيزة ، راجياً أن يوفقني الله دائماً إلى إرضاء العلم  
وطلاب البحث العلمي الصحيح ، وأملّي أن يجدّه القارئ في شكله الجديد أوفى بالعرض  
وأقرب إلى الكمال ، والله هو الموفق للصواب .

عليه مصطفى مشرف

## بحث في مصادر الكتاب

اعتمدت في هذا الكتاب على ثلاثة أنواع من المصادر :

( ١ ) المصادر العربية المخطوطة ( ب ) المصادر العربية المطبوعة ( ح ) المصادر الأفرنجية . وتمتاز المراجع التي اعتمدت عليها بأن بعضها قد ألفه رجال عاصروا الفاطميين فهي بذلك ذات أهمية تاريخية ، لأنها ولا شك تحتوي على أدق المعلومات وأصحها ، تغذى الباحث بصورة جلية بما كان عليه العصر ، وتمده بالوقائع الصحيحة في العصر الذي عاشوا فيه . ومن هؤلاء المؤلفين : أبو حنيفة النعمان بن أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن حيون ، الاسماعيلي المغربي الذي صحب المعز لدين الله عند رحيله لمصر ، فقد اعتمدت على كتابه : دعائم الإسلام في الحلال والحرام ،<sup>(١)</sup> في بحث موضوع النظام المالي ، وكيفية جباية الخراج والجزية والزكاة وغيرها من موارد الدولة ، كما أمدني هذا الكتاب وكذا مؤلفه : تربية المؤمنين ،<sup>(٢)</sup> بمعلومات قيمة عن العقائد الفاطمية . كذلك اعتمدت على كتابه : شرح الأخبار ،<sup>(٣)</sup> في بحث النظام القضائي ، وبعض أقضيئهم بمذهبهم .

ومن المراجع الهامة التي اعتمدت عليها أيضاً لهذا المؤلف : كتاب الهمة في آداب الأئمة<sup>(٤)</sup> ، وهو بحث على طاعة الأئمة وتعظيمهم ، ويتضمن الشيء الكثير من معتقداتهم ، وبه بعض المسائل الاقتصادية كصرف الزكاة وغيره من موارد بيت المال . كما استعنت بكتابه : المجالس والمسائرات<sup>(٥)</sup> ، ومؤلفه : أساس التأويل الباطن<sup>(٦)</sup> ومصنفه : افتتاح الدعوة ،<sup>(٧)</sup> في تفهم تاريخ الاسماعيلية ومذهبهم لأنها تعتبر بحق من المصادر الأصلية

---

(١) مصور بدار الكتب الملكية برقم ب ١٩٦٥ وهو في سبعة أجزاء

(٢) مخطوط بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٦

(٣) مصور بدار الكتب الملكية برقم ج ٧٠٦٢

(٤) مخطوط استعتره من صديقي الدكتور محمد كامل حسين الأستاذ بكلية الآداب بجامعة فؤاد

(٥) مصور بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٦٠٦٠

(٦) مخطوط بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٤

(٧) مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٤٠٨٨

العصر الذى تؤرخ له ولا غنى للباحث عن الرجوع إليها فى بحث النظم الفاطمية<sup>(١)</sup> .  
ولا بنزول لاق الذى ولد بفسطاط مصر سنة ٣٠٦هـ (٩١٨م) آثار تنير الباحث طريقه .  
منها «سيرة المعز لدين الله» ، و«سيرة الإخشيد» ، و«تمة أمرام مصر» ، وهو ذيل<sup>(٢)</sup> لكتاب  
الكندى عن ولاية مصر منذ وفاة الإخشيد سنة ٣٣٤هـ (٩٤٥م) إلى أن وصل الخليفة  
المعز لدين الله الفاطمى إلى مصر وأسس الخلافة الفاطمية بها سنة ٣٦٢هـ (٩٧٣م)<sup>(٣)</sup> .  
وكل ما وصل اليانمان كتاب «سيرة المعز لدين الله» . لا تزيد عن عدة شذرات مبعثرة  
هنا وهناك فى بطون ما نقله المقرئ فى «خططه» ، وفى كتابه «اتعاظ الخلفاء بأخبار الخلفاء»  
أما كتابه «فضائل مصر وأخبارها وخواصها»<sup>(٤)</sup> ، فقد أمدنى بالكثير من المعلومات

(١) للقاضى النعمان ٤٤ مؤلفات يد العرب ٢٢ مؤلفاتها ومى : «كتاب الايضاح» ، و«مختصر  
الايضاح» ، و«الانفاق والافتراق» ، و«كتاب المختصر» ، و«كيفية الصلاة» ، و«الرسالة المصرية فى  
الرد على الشافى» ، و«كتاب فيه الرد على احمد بن شريح البغدادى» ، و«دامع الموجز فى الرد على الصنكى  
(الفتكى ؟)» ، و«نهج السبيل إلى معرفة علم التأويل» ، و«حدود المعرفة» ، و«كتاب إثبات الحقائق» ،  
و«كتاب فى الامامة» ، و«كتاب التعاقب والانتقاد» ، و«كتاب الدعاء» ، و«كتاب الحلى والشتاب» ،  
و«كتاب الشروط» ، و«الأرجوزة المرسومة ذات اللحن» ، و«الأرجوزة المرسومة ذات الحن» ،  
و«كتاب معالم المهدي» ، و«الرسالة إلى المرشد الداعى بمصر فى تربية المؤمنين» ، و«منامات الأئمة» ،  
«كتاب التقرير والتصنيف»

أما مخطوطات القاضى النعمان التى فقد بعض أجزاءها فهى أربع : «كتاب الأخبار» ، و«الرسالة ذات  
البيان فى الرد على ابن قتيبة» ، و«أساس التأويل» ، و«تأويل الدعائم» ويسمى أيضا و«كتاب تربية  
المؤمنين بالتوفيق على حدود باطن علم الدين فى تأويل دعائم الاسلام»

أما مخطوطات القاضى النعمان الموجودة فى المكتبات المختلفة فهى ١٨ مؤلفا : «الانصار» الذى هو  
اختصار لكتاب الأخبار ، و«القصيدة المختصرة» وتبحث فى الفقه ، و«دعائم الاسلام فى الحلال والحرام  
والأقضايا والأحكام» ، و«مختصر الآثار» الذى قال عنه مؤلفه «فألفت هذا الكتاب متوسعا بين التطويل  
والاختصار وسميته الاختصار مختصر الآثار» ، وهو اختصار لكتاب «دعائم الاسلام» ، و«كتاب يوم وليلة»  
و«كتاب الطهارة» ، و«منهاج القرائن» ، و«اختلاف أصول المذاهب» ، و«كتاب التوحيد والامامة»  
و«القصيدة المختارة» ، و«كتاب الهمة» ، و«شرح الأخبار» ، و«منافع بنى هاشم» ، و«افتتاح الدعوة»  
و«كتاب المجالس والمسائرات» ، و«تأويل الرؤيا» ، و«النبوع» ، و«مفاتيح النعمة»

أنظر Fayzee (Asaf A.A.), Qadi An-numan, the Fatimid Jurist & author, from the  
journal of the Royal Asiatic society, january 1934 pp. 15-31

(٢) وجد هذا القيل فى مخطوط كتاب الولاية والقضاء بالمتحف البريطانى طيبة لجنة ذكرى جب ، انظر  
الأستاذ محمد عبد الله عنان «مصر الاسلامية وتاريخ الخطط المصرية» ، ص ٣٥

(٣) ابن سعيد «المغرب فى حلى المغرب» ، ص ٥

(٤) مخطوط يد العرب المكتبة بقم ٣٥٩١ تاريخ

التي لا يستغنى عنها المشتغلون بتاريخ نظم الحكم في مصر الإسلامية بوجه عام .  
 أما الأمير المختار عز الملك المسيحي المصري المولد (٢٦٦ - ٤٢٠ هـ و ٩٧٧ - ١٠٢٩ م) ، فقد كان من أقطاب الأمراء وعلما الدولة الفاطمية . نال عطف الخليفة الحاكم بأمر الله ، فقلده بعض ولايات الصعيد ، وتدرج في مناصب الدولة حتى وصل إلى الوزارة ، وكتب عدة مؤلفات في التاريخ منها تاريخه الكبير بالمسيحي وأخبار مصر ، تكلم فيه عن تاريخ مصر وولاتها وأمرائها وأئمتها وعجائبها وأبنيتها ونيلها ومجتمعاتها وإقليمها حتى أوائل القرن الخامس الهجري وقد قال ابن خلكان (١) عن مجهود المسيحي التاريخي إنه كان عظيما ، بحيث « بلغ ثلاثة عشر ألف ورقة ، وإن مصنفاته في التاريخ وغيره بلغت ثلاثين ، مثل كتاب « درك البغية في وصف الأديان والعبادات » ، وهو يقع في ٣٥٠٠ ورقة ، وكتاب « الأمثلة للدول المقبلة في النجوم والحساب » ، وهو يقع في ٥٠٠ ورقة (٢) .

هذا ولم يصلنا مجهود المسيحي إلا عن طريق المقرئ . وأبي المحاسن ، وغيرهما من المؤرخين المتأخرين ، الذين اقتطفوا شذرات ، تلقى كثير أ من الضوء على تاريخ مصر وأحوالها أيام الدولة الفاطمية .

والقضاى وهو القاضى أبو عبداه محمد بن سلامة الشافعى المذهب ، الذى ولد فى مصر فى أواخر القرن الرابع الهجرى ، والذى توفى بها أيضاً سنة ٤٥٤ هـ (١٠٦٢ م) ، كتب كتاب « عيون المعارف وفنون أخبار الخلايف » (٣) وقال عنه إنه موجز فى ذكر الأنبياء وتاريخ الخلفاء وولايات الملوك والخلفاء إلى سنة ٤٢٢ هـ (١٠٣٠ م) ، ولعله مختصر لمؤلف أكبر لم يصل إلينا .

كذلك كتب القضاى كتاباً فى خطط مصر ، نقل المقرئى اسمه كاملاً فقال : إنه كتاب « المختار فى ذكر الخطط والآثار » (٤) وصل إلينا منه بعض شذرات عن

(١) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٦٥٣ وراجع ترجمة السبجى فى السيوطى « حن الحاضرة » ج ١ ص ٢٣٨ ومختار الأستاذ عنان فى « الرسالة » عدد ١١٥ وأنظر الأستاذ عنان « مصر الإسلامية » ص ٣٦ و « الأثر » لنفس المؤلف ص ٩٠

(٢) أحمد بك أمين « ظهر الاسنم » ص ٢٠٢

(٣) مخطوط بالمكتبة الملكية بالقاهرة رقم ١٧٧٩ تاريخ

(٤) المقرئى « الخطط » ج ١ ص ٥ والسيرطى « حن الحاضرة » ج ١ ص ٢٣٨

طريق بعض المؤلفين ، ولا سيما القلقشندي والمقریزی ، فكل منهما يقتبس منه الشيء الكثير في كتابه ، ويذكر السيوطي فيما كتبه من فتح مصر . إنه نقل رواية الفتح من كتاب « الخطاط » المكتوب بخط مؤلفه القضاعي <sup>(١)</sup> .

وعلى هذا يكون مؤلف القضاعي قد فقد في عصر متأخر ، بعد أن انتفع به . ولقد كان القضاعي من خول الفقه والحديث والتاريخ ، وتولى القضاء وغيره من مهام الدولة ، في أيام الخليفة المستنصر بالله الفاطمي ، وقد أرسله هذا الخليفة في سنة ٤٤٧ هـ (١٠٥٥ م) . سفيراً ليحاول عقد صلح بين تيودورا (Teudora) أمبراطورة القسطنطينية وبين مصر <sup>(٢)</sup> . وكما انتفع المقریزی وغيره ، من أعلام التفكير والأدب بمجهود القضاعي ، كذلك انتفع القضاعي نفسه بمجهود الكندي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م) وابن زولاق المتوفى سنة ٣٨٧ هـ (٩٩٧ م) وغيرهما ، وأهم ما وصل إلينا من آثار الكندي ، كتابه « ولاية مصر » ، أو « أمراء مصر » ، ويتناول الكلام على تاريخ الولاة الذين تعاقبوا على مصر منذ الفتح الإسلامي حتى وفاة محمد الأخشيد سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٥ م) ، وكتاب « تسمية قضاة مصر » ، أو « قضاة مصر » ، ويتناول الكلام على تاريخ القضاة الذين ولوا قضاء مصر منذ الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الثالث الهجري ، وقف فيه الكندي في روايته إلى حيث وقف « ابن عبد الحكم » <sup>(٣)</sup> ، أي عند ولاية القاضي « بكار بن قتيبة » ، قضاء مصر في سنة ٢٤٦ هـ (٨٦٠ م) ، ويعتبر كتابه « الولاة والقضاة » من أمتع الكتب وأنفسها <sup>(٤)</sup> ، لأنه يلقي ضوءاً على حالة مصر الاجتماعية والأدبية والسياسية .

كما يعتبر كتابه « فضائل مصر » <sup>(٥)</sup> من أحسن الكتب ، ولا غنى للباحث في

(١) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ١ ص ٧٠

(٢) ابن ميسر : « أخبار مصر » في حوادث سنة ٤٤٧ هـ (١٠٥٥ م) والمقریزی « الخطاط »

ج ١ ص ٣٣٥

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٥٧ هـ (٨٧٠ م) صاحب « فتوح مصر » وهو أول مؤرخ للخطوط وتبعه من المؤرخين كالكندي وابن زولاق والقضاعي وغيرهم

(٤) قام على تحقيقه ونشره المستشرق روفن جست Rhuvon Guest وقد أخذ ذيله معظمه من كتاب « رفع الأصر عن قضاة مصر » لابن حجر العسقلاني

(٥) مخطوط بدار الكتب للكنية برقم ٧٥٣ تاريخ وأكبر الظن أن هذا الكتاب ليس للكندي . صاحب « الولاة والقضاة » بل لابنه عمر . راجع مخطوطات دار الكتب بالقاهرة ٤٢٢ و٧٥٣ تاريخ .

التاريخ الإسلامى عنه ، فقيه تكلم عن أمور شتى كخراج مصر فى العصر الإسلامى وكوجوب حسن معاملة القبط .

فهؤلاء المؤرخون كابن زولاق والمسبحى والقضاعى ، قد زادوا فى ثروة الكتاب ، بصفة غير مباشرة ، عن طريق مؤلفين أتوا بعدهم ، اقتبسنا منهم الشيء الكثير ، لأنهم بدورهم نقلوا كثيرا مما كتبوه عن طريق هؤلاء الذين عاشوا فى العصر الفاطمى ، وكتبوا عن مشاهدة وخبرة <sup>(١)</sup> .

وهناك مرجع آخر مخطوط اعتمدت عليه فى بحث أساليب الدعوة الفاطمية ، وكيفية نشرها هو كتاب «رسائل الحاكم بأمر الله» <sup>(٢)</sup> ، التى كتبها كثير من الدعاة فى سنة ٤٠٨هـ (١٠١٧ م) ، تحت إشراف الخليفة الحاكم بأمر الله أما المخطوط «سجلات وتوقيعات وكتب المستنصر بالله» <sup>(٣)</sup> ، فقد استطعت أن أستخلص منه ، ما أعاتى فى الكلام عن معتقداتهم وألقابهم .

وإنه ليؤسفنا أن نقول إننا لم نعر على «الرسالة الوزيرية» ، التى حدثنا عنها كثيرون ، مثل ابن منجب الصيرفى وابن خلكان والمقرئزى <sup>(٤)</sup> ، فقالوا إن يعقوب ابن كلس ألقها فى الفقه الشيعى على مذهب الاسماعيلية ، مما سمعه من «المعز لدين الله» وابنه «العزیز بالله» ، وإنه كان يفتى الناس بما فيها ، ويجلس لقراءتها وتدريسها بنفسه يومى الثلاثاء والجمعة ، إذ من المحقق أن كثيرا من المخطوطات التى ألفت ودرست فى هذا العهد ، وسلت من الشدة العظمى ، قد اندثرت بانتهاى الدولة الفاطمية ، خصوصا وأن الدولة الأيوبية التى خلفتها حرصت على محو رسومها وآثارها .

أما «مرآة الزمان» <sup>(٥)</sup> ، لابن الجوزى المتوفى سنة ٦٥٤هـ (١٢٥٧ م) فقد اطلعت عليه فأفادنى فى كثير من المسائل . ومن المخطوطات التى تناولت الكلام على النظام القضائى ،

(١) المقرئزى «الخط» ج ١ ص ٣٤٢ — ٣٨٨ و ٤٠٤ وما بعدها

(٢) المخطوط بدار الكتب الملكية برقم ٢٠ علم كلام الشيعى

(٣) المخطوط بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٧١٥٥

(٤) ابن منجب «الإشارة إلى من تال الوزارة» ص ٢٣ وابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ٢

ص ٤٤١ والمقرئزى «الخط» ج ٤ ص ١٥٧

(٥) مصور بدار الكتب الملكية رقم ٥٥١ تاريخ



كتاب «رفع الأصر عن قضاة مصر»<sup>(١)</sup>. لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٣هـ (١٤٤٩م) وقد أمدني بمعلومات مستفيضة عن معالجة موضوع القضاء. كذلك أمدني كتاب «تاريخ الاسلام»<sup>(٢)</sup>، للذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ (١٣٤٧م)، بمعلومات هامة عن الفاطميين في مصر من الوجهات القضائية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما الجزء الثالث منه. ويعتبر كتاب «نهاية الأرب في فنون الأدب»<sup>(٣)</sup> للنويري المتوفى سنة ٧٣٢هـ (١٣٢٢م) دائرة معارف هامة للعصر الفاطمي، ولا سيما الجزء ٢٦ منه، فقد أعطانا فكرة واضحة عن المهدي وابتداء دولته، كما ذكر لنا الأمان الذي أعطاه جوهر للمصريين عند فتحه للبلاد المصرية، وبالجملة صور لنا هذا العصر الفاطمي أحسن تصوير من جميع وجوهه.

أما زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة<sup>(٤)</sup> للدوادار المتوفى سنة ٧٣٥هـ (١٣٢٥م) فقد أعاني في كتابي عن كشف الشيء الكثير، ففيه بين الحوادث التاريخية التي عاصرت الفتح، واقرنت به، وبه يذكر الشيء الكثير عن العقائد والقضاء الاسماعيلي، وبه نص الأمان الذي أعطاه جوهر للمصريين. أما كتاب «نهاية الرتبة في طلب الحسبة»<sup>(٥)</sup>، الذي ألفه عبد الرحمن الشيزري المتوفى سنة ٥٨٩هـ (١١٩٣م)، فقد استفدت منه كثيراً.

ومن الكتب الخطية التي ألقت خصيصاً في الحسبة أيضاً، كتاب «معالم القرية في أحكام الحسبة»<sup>(٦)</sup>، لمحمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الأخوة وهو مصري شافعي المذهب، توفي في سنة ٧٢٩هـ (١٣٢٩م).

فمن هذين الكتابين المخطوطين، تكلمت عن شروط الحسبة ولزومها ومستحباتها وكيفية تنفيذ المحتسب للعقوبة بنفسه، ومعاملته لأهل الذمة، وغير ذلك من الأشياء

(١) مخطوط بدار الكتب برقم ٢١١٥ و ١٠٥ تاريخ

(٢) مخطوط بدار الكتب الملكية برقم ٣٩٦ و ٤٢ تاريخ

(٣) مخطوط فوتوغرافي بدار الكتب الملكية برقم ٥٤٩ معارف عامة

(٤) مخطوط فوتوغرافي بمكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقم ٢٤٠٢٧ و ٢٤٠٢٦

(٥) مخطوط فوتوغرافي بمكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقم ٢٤٠٥٤

(٦) مخطوط بدار الكتب الملكية برقم ٦٠ هـ

المتعاقبة بالحسبة . أما المقرئ المتوفى سنة ٨٤٥هـ (١٤٤١م) ، فقد كان من أحفاد الفاطميين ، المتتبع لتاريخهم وأنسابهم ؛ وكل ما يتعلق بأحوالهم وهو زعيم مؤرخي مصر الإسلامية ، وعميد المدرسة التاريخية ، التي ازدهرت وأبنت بمصر خلال القرن التاسع الهجري ، تلك المدرسة التي يعتبر المقرئ بحق أكبر شيوخها ، والتي اهتمت أشد الاهتمام بتاريخ مصر ، فيها تخرج العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ (١٤٥١م) وهو مؤلف كتاب « عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان »<sup>(١)</sup> وأبو المحاسن المتوفى سنة ٨٧٤هـ (١٤٩٦م) صاحب كتاب « النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة »<sup>(٢)</sup> والسخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ (١٤٩٧م) ، مؤلف « الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع »<sup>(٣)</sup> وكتاب « التبر المسبوك في ذيل السلوك »<sup>(٤)</sup> ، وابن أبياس المتوفى سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٣م) ، صاحب كتاب « تاريخ مصر » المعروف باسم « بدائع الزهور » فهي مدرسة أنتجت تراثاً إسلامياً خالداً هاماً ؛ لمن يريد الاطلاع على التاريخ الاسلامي لمصر الإسلامية . وزي زاماً علينا ، أن تأتي هنا بلحة قصيرة ، عن المقرئ ومجوده التاريخي ، فقد كتب كتباً قيمة اعتمدنا في بحثنا هذا عليها ولاغرو فالمقرئ يعتبر بحق شيخ شيوخ مؤرخي مصر الإسلامية ، لا يدانيه أحد من المؤرخين في مصر ، منذ العصور الوسطى حتى اليوم ، في التاريخ المصري .

فلقد ولد المقرئ بالقاهرة المعزية سنة ٧٦٦هـ (١٣٦٤م) ، وتوفي بها سنة ٨٤٥هـ (١٤٤١م) ، أي أنه عاش بمصر في عصر يمتد من أواخر القرن الثامن الهجري ، إلى أواسط القرن التاسع ، ودرس العقه وعلوم الدين وغيرها من العلوم التي كانت تدرس إذ ذاك بالأزهر ، وولع منذ حداثة سنه بالتاريخ وجمعه ، لاسيما تاريخ مصر ، وكتب عدة مؤلفات تعتبر عمدة تاريخ مصر الإسلامية ، وتقلد بعض الوظائف كالوعظ والخطابة والتدريس والحسبة في القاهرة ، وشغل عدة وظائف قضائية في القاهرة ودمشق ، وكان موضع عطف الملك الظاهر برقوق ، وولده الملك الناصر من بعده .

(١) مخطوط بدار الكتب الملكية تحت رقم ١٥٨٤ تاريخ

(٢) مخطوط فوتوغرافي بدار الكتب الملكية تحت رقم ١٣٤٣ تاريخ وهو على أهميته يكلف الباحث صبراً وجهداً كبيرين لرداءة خطه وصغره وآكل كل بضائفه ، لذا تحولت عنه عدة مرات إلى النسخة المطبوعة منه

(٣) مخطوط فوتوغرافي

(٤) مطبوع طبعة بولاق

ومن أنفس الآثار التي خلفها لنا عميد المؤرخين المقرئى ، والتي اعتمدنا عليها كثيراً فى الرسالة ، كتابه المسمى «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» ، وهو مجهود عظيم ، صرف الأيام والليالى الطوال فى جمع مادته ، مدة طويلة من الأعوام حتى أمته ، وكان الغرض من تأليفه كما ذكر المؤلف فى مقدمته ، إنما هو «جمع ما تفرق من أخبار أرض مصر وأحوال سكانها» ، وأكبر الظن ، أنه ابتداءً فيه بين سنتى ٨٢٠ و ٨٢٥ هـ ، وانتهى منه قبل وفاته بنحو عامين أى سنة ٨٤٣ هـ (١٤٣٩ م)<sup>(١)</sup> ويمتاز المقرئى عن غيره أيضاً بدقة البحث ، وغزارة المادة ، وسلامة العبارة ، ووضوح الأسلوب . فخططه هذه تعتبر معرضاً بديعاً وفريداً ، حيث عرض فيها المجتمع القاهرى بأثوابه الزاهية ، والقائمة ، وصوره بدون تحيز أحسن تصوير ، وقد أمدنى هذا الأثر الخالد النفيس بكثير من المعلومات القيمة فى بحث نظم الحكم عند الفاطميين وموارثهم . وكل ما يتعلق بالنظام المالى والإدارى والقضائى . فيه رسوم البلاط ، ودواوين مصر ، واختصاصات الموظفين ، ومواكب الخلفاء ومآدبهم ، وأعيادهم ومواسمهم ورتب الأمراء ، ووصف الدعوة وترتيبها ، ومساجد مصر ، ومدارسها وسجونها وتكاياها وقصورها وقناطرها إلى غير ذلك ، مما يعطى الباحث صورة حقيقية . لما كان عليه المجتمع المصرى فى ذلك العهد .

ويحدثنا المقرئى ، أنه استقى خططه من ثلاثة مصادر هى : النقل من الكتب ، والرواية عن عاشرهم من العلماء ، والمشاهدة لما عاينه ورآه . ويزيد فى نفاسة خططه أنه استقاها عند النقل ، من مؤرخين عاشوا فى العصر الفاطمى ، فكتبوا عن خبرة ، ومعرفة أكيدة ، ومشاهدة لما رأوه فى أيامهم . مثل ابن زولاق ، والمسبحى ، والقضاعى وغيرهم .

وللمقرئى مؤلفات أخرى ، أعانتنى فى بحثى هذا ، مثل كتاب «اتعاظ الخنفا بأخبار الخلفاء» ، وهو من أهم المصادر وأمتعها ، فيه يجد القارىء تاريخ الدولة الفاطمية منذ نشأتها فى المغرب ، إلى وفاة المعز لدين الله الفاطمى ، وإن كان لم يصل إلنا منه ، إلا بعض الكتاب الأصيل ، الذى أرخ فيه جميع العصر الفاطمى ، وهو بخط المقرئى

نفسه ، أما الجزء الأكبر منه فقد عبثت به يد الدهر <sup>(١)</sup> .

أما كتابه « إغاثة الأمة بكشف الغمة » <sup>(٢)</sup> فنجد تشابها ظاهراً بينه وبين مقدمة ابن خلدون ، إذ كتب كل منهما في صميم النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أننا نلاحظ أن ابن خلدون في مقدمته قد شمل العالم الاسلامي بوجه عام ، أما المقرئ الذي عاش بعد ابن خلدون مدة طويلة ، فقد تحدث في كتابه عن مصر الاسلامية فقط .

ولقد اكتسب المقرئ أثناء توليته وظيفة الحسبة بالقاهرة سنة ٨٠١ - ٨٠٢ هـ (١٣٩٨ - ١٣٩٩ م) ، خبرة سهلت له معالجة موضوعات الكتاب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كذلك ضم إلى هذا الأثر في فصل منه رسالة من رسائل المقرئ الصغيرة ، التي كان أعضاها لتكون كتاباً مستقلاً وهي « شذور العقود في ذكر النقود » . وللمقرئ مؤلفات أخرى ، مثل « كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك » ، وقد استفدت من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المذكورة بعد ، وبمحاوئيه التي كتبها الدكتور محمد مصطفى زيادة بك ، عند تصحيحه ونشره .

ولعل المقرئ ، هو المثل البارز ، في تناول المجامع التي نزلت بمصر وإظهار الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيها ، وأكبر الظن أنه اقتنى في ذلك أثر أستاذه ابن خلدون . أما « البيان المغرب في أخبار المغرب » لابن عذارى المراكشي . فهو أوفى مؤرخ عربي كتب عن التاريخ السياسي للمغرب والاندلس . حوالى ختام القرن السابع الهجري ( الثالث عشر الميلادي ) يعرض فيه حوادث كل عام . فإذا انتهى من أحد هذه الأعوام . انتقل إلى أحداث العام التالي وقد أمدنى هذا الكتاب . بكثير من المعلومات . وكان كتاب « الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى » لمؤلفه السلوى . من المراجع الهامة . التي أنارت لي الطريق عن علاقة الدولة الفاطمية بغيرها كالاندلس مثلاً . مما أعانني على تصوير بعض الحقائق التاريخية ، تصويراً واضحاً .

ومن أهم المصادر وأمتعها . في بحث تاريخ المذاهب الدينية والاسماعيلية بصفة

(١) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « الفاطميون في مصر » ص ١٩

(٢) نشرة الأستاذان زيادة بك والشيال وتوجد نسخة مخطوطة منه بدار الكتب الملكية ضمن مجموعة

رسائل لعدة مؤلفين تحت رقم ٧٧ مجاميع ومي رديئة الخط وغير مذكور تاريخ كتابتها .

خاصة ، كتاب « الفصل في الملل والأهواء والنحل » لابن حزم . المتوفى سنة ٤٥٦هـ (١٠٦٤م) وكتاب « الملل والنحل » للشهرستاني . المتوفى سنة ٥٤٨هـ (١١٥٣) <sup>(١)</sup> .  
وهناك أيضاً كتاب آخر . له أهمية في دراسة الحياة الادارية . وهو كتاب  
الماوردي <sup>(٢)</sup> المتوفى سنة ٤٥٠هـ (١٠٥٨م) المسمى « بالأحكام السلطانية » وهو  
أول ما كتب بالعربية ، عن النظم الادارية في الاسلام ، ومن أهم المصادر في  
إدارة الثغون العامة أيام الفاطميين .

كذلك اعتمدت في هذا البحث ، على كتاب « المغرب في ذكر بلاد إفريقية  
والمغرب » وهو من أجزاء الكتاب المعروف « بالمسالك والممالك » تأليف أبي عبيد  
الله بن عبد العزيز البكري ، المتوفى سنة ٤٨٧هـ (١٠٩٤م)

ورأيت الاستعانة بكتب الجغرافيين العرب ، والرحالة في مقدمة هذه الكتب  
« المسالك والممالك » ، لمؤلفه الرحالة العربي والجغرافي الشهير ، ابن حوقل ( أبو القاسم  
محمد ) الذي ترك بغداد في رمضان عام ٣٣١هـ ( مايو سنة ٩٤٣م ) بقصد دراسة البلاد  
والشعوب ؛ ويقصد الكسب عن طريق التجارة ، فجاب العالم الإسلامي من المشرق  
والمغرب . لقد كان ابن حوقل أحد جواسيس الفاطميين ، فكان يظهر لهم مثلاً أن  
الاندلسيين لا علم لهم بالحرب وأساليب القتال ، وأن من السهل التغلب عليهم ، وفي  
الوقت نفسه يطالب في ذكر ثروة الاندلس وخيراتها ليحثهم على سرعة تملكها <sup>(٣)</sup> .  
كذلك استفدت أيضاً من كتاب « المسالك والممالك » لابن خرداذبه ، العربي  
الجغرافي وقد استفدت كثيراً من كتاب « تاريخ الذيل » <sup>(٤)</sup> الذي صنفه يحيى بن

---

(١) راجع ترجمة ابن حزم في ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٤٢٨ — ٤٣١ وياقوت  
« ارشاد الأدب » ج ٥ ص ٨٦ — ٩٧ والقرطبي « فتح الطيب » ( بولاق ١٨٦٢م ) ج ١ ص ٣٦٤ —  
٣٦٨ وللمعرفة تاريخ الشهرستاني انظر ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٦١٠ — ٦١١ والنسخة  
التي اطلعت عليها من هذا الكتاب مطبوعة بهامش « الفصل في الملل والأهواء والنحل » لابن حزم .  
(٢) سمي الماوردي لأنه كان يبيع ماء الورد . أبو القدا « المختصر في أخبار البشر » ( القسطنطينية  
١٢٨٦هـ ) ج ٢ ص ١٨٨ وياقوت « ارشاد الأريب إلى معرفة الأدب » ج ٥ ص ٤٠٧ — ٤٠٩ وابن  
خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٤١٠ — ٤١١ وللماوردي أيضاً كتاب « الحاوي الكبير في الفقه » .  
القنطري « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٤

سعيد بن يحيى الأنطاكي فنه نعلم كيف استطاع الخليفة العزيز بالله عند ما أحرق تجار الروم المارون بمصر أسطوله سنة ٥٢٨٦ م (٩٩٦ م) أن يقبض على الجناة ويحبسهم ويقتلهم وبذلك خضع للقضاء المصري الأقليمي الأجانب المارون بالدولة <sup>(١)</sup> ومن المؤرخين الذين عنوا باستقصاء تاريخ الفاطميين ، ابن منجب الصيرفي المتوفى سنة ٥٤٢ م (١١٤٧ م) ، فقد كتب كتابا ممتعا ، هو كتاب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ، وقد اعتمدت على كتابه هذا في كثير من المسائل خصوصا وأن المؤلف عاش في عصر الخليفة الأمر بأحكام الله ، وتقلد ديوان الرسائل سنة ٤٩٥ م (١١٠١ م) وبقي فيه إلى سنة ٥٣٦ م (١١٤١ م) <sup>(٢)</sup> ومن أمهات الكتب التي رجعت إليها كتاب « الروضتين في أخبار الدولتين » لعبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم ، الملقب بأبي شامة ، الشافعي المتوفى سنة ٦٦٥ م (١٢٦٧ م) وهو يجمع بين التاريخ السياسي لانتها الدولة الفاطمية وبعض عقائد الشيعة ونسبهم ، ومنها أيضا كتاب « أخبار مصر » لابن ميسر <sup>(٣)</sup> المتوفى سنة ٦٧٧ م (١٢٧٨ م) والذي اعتمد على ابن زولاق والمسبحي وغيرهما من أعلام المؤرخين الذين كتبوا في تاريخ الفاطميين ، وهو « عارف » بالمصريين ، <sup>(٤)</sup> ولا نجد في كتابه سب الفاطميين ، الذي نجده عند غيره من المؤرخين السنيين ، الذين لبوا رغبة الأيوبيين والمالكيين ، في التشهير بالفواطم والقسوة في تقديم <sup>(٥)</sup> وقد أمدني ابن ميسر بمعلومات كثيرة في نظم القضاء والتاريخ السياسي للدولة الفاطمية ، واستفدت كثيرا من كتاب « وفیات الأعيان » لابن خلكان <sup>(٦)</sup> المتوفى سنة ٦٨١ م (١٢٨١ م) ، إذ رجعت إليه في أكثر من بات في كتابي ، لأنه مؤلف لاغنى للباحث في التاريخ الاسلامي عنه .

(١) الأنطاكي « تاريخ القبلى » ص ٣٣-٣٤

(٢) لمعرفة تاريخ ابن منجب يرجع إلى كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت

(٣) هو محمد بن على بن يوسف بن جلب راغب

(٤) الكندى ص ٦٥

(٥) الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ١٧

(٦) يقول السيوطى في كتابه « حسن المحاضرة » ج ١ ص ٢٣٨ إنه ولد سنة ٦٠٠ م (١٢٠٣ م)

وسكن مصر مدة وناب في القضاء بها مع أنه شافعى ثم ولى قضاء الشام عشر سنين ثم عزل فأقام بمصر سبع سنين ثم رد إلى قضاء الشام

كذلك أفادني كثيرا كتاب «المغرب في حلى المغرب»، لابن سعيد المتوفى سنة ٦٧٣هـ (١٢٧٥م)، والمنقول جزء كبير منه عن كتاب سيرة الأخشيد، المسمى «العيون الدعج في حلى دولة بني طنج»، لابن زولاق<sup>(١)</sup>.

وأمدني كتاب «الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية»، لابن طباطبا المعروف بابن الطقطقي، الذي ولد سنة ٦٦٠هـ (١٢٦١م)، وأتم كتابه سنة ٧٠١هـ (١٣٠١م) بكثير من المعلومات، عن الخلفاء الفاطميين وكيفية تدوين الدواوين، وإرسال البريد، وقد استعنت بابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨هـ (١٤٠٥م)، في «مقدمته»، وكتابه «البروديان المبثدا والخبر» بالكثير من المعلومات في الشيعة، ومذاهبهم، والقضاء والنظر في المظالم، وصاحب الشرطة والحسبة والسكة، ودواوين الرسائل والكتابة وقيادة لأساطيل، وشارات الملك وغيرها. كما زودني كتاب «البداية والنهاية في التاريخ»، لابن الفدا المتوفى سنة ٧٣٢هـ (١٣٣١م)، بالكثير من آراء الشيعة المذهبية. وأمدني القلقشندي، المتوفى سنة ٨٢١هـ (١٤١٨م)، في كتابه «صبح الأعشى في صناعة الانشاء»، بمادة غزيرة لا يستهان بها، ولا سيما في الجزء الثالث منه، ويزيد في قيمة هذا الأثر، أن مؤلفه أخذ معلوماته عن مؤلفين عاشوا في العصر الفاطمي، وأنه مصري الدار، فهو مولود في بلدة قلقشندة، من أعمال مديرية القليوبية، وقد التحق بديوان الانشاء في سنة ٧٩١هـ (١٣٨٨م) وأخذ في وضع مؤلفه السالف الذكر، وما أقبلت سنة ٨١٤هـ (١٤١١م) إلا وقد أتمه، في أربعة عشر جزءاً، وهو من أعم المصادر وأمتعها في بحث النظم الإدارية والمالية في مصر. ففيه يذكر أرباب الوظائف بالدولة الفاطمية، والخليفة ومواكبه وقصوره، وترتيب جلوس أصحاب الرتب، في الدولة، كما يمدنا بعبارة سهلة واضحة، بالشيء الكثير عن الشيعة، والاسماعيلية بصفة خاصة، ولقد أمدني كتاب «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ (١٥٠٥م) بفيض في تقسيم مصر الإداري، ومن كان بمصر من السنين من القضاء والفقهاء وأشياء كثيرة إدارية ومالية. تثير الطريق للباحث، في العصر الفاطمي. ومن الكتب التي اعتمدت عليها أيضاً كتاب «بدائع الزهور» لابن إياس المتوفى سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٣م)، وهو كثير النقل عن كتاب السيوطي «حسن المحاضرة»، وإن كان غير دقيق في إثبات الحقائق مثله. وقد أمدنا بمادة لا يستهان بها في تاريخ الفاطميين وعقائدهم، وحالتهم الاجتماعية والسياسية والقضائية والحرية والإدارية.

كذلك أمدنى ، المرحوم على باشا مبارك ، الذى ولد بالدقهلية سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢٣م) وتوفى بالقاهرة فى سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣م) فى الجزء الأول من مؤلفه «الخطط التوفيقية» بمعلومات مستفيضة عن العصر الفاطمى ، ونلاحظ أنه كان كثير النقل عن ابن ميسر والمقرئى والسيوطى وغيرهم من المؤرخين ، فهو قد أتى ذلوه فى الدلاء ، ناقلا ثمار جهودهم وهو يمتاز بدقة البحث ، وسهولة التعبير ، وغزارة المادة ، ولاغرو فهو يعتبر بحق أحد أقطاب النهضة العلمية والأدبية فى وقته ، ولقد تدرج فى مناصب الدولة ، حتى وصل إلى منصب الوزارة (١) .

ومن المصادر الأفرنجية التى اعتمدت عليها كتاب :

The Jews in Egypt and in Palestine under the Fatimid Caliphs by Mann (J.) فقد أمدنى هذا الكتاب ، بالكثير من المعلومات ، عن سياسة الفاطميين للنصارى واليهود ، والقوانين التى كانت تصدر بشأنهم ، والمناصب العالية التى أسندت إليهم ، وكل ما يتعلق بأهل الذمة فى ذلك العصر ، وبصفة خاصة كيف كان يحسن الخليفة الفاطمى معاملة أهل الذمة .

أما كتاب Isma'ili tradition concerning the Rise of the Fatimids by Ivanow فقد استطعت أن أستفيد منه كل الفائدة ، وخاصة فى خطوات الفاطميين لنشر دعوتهم ، والعقائد الفاطمية بصفة عامة ، والاسماعيلية بصفة خاصة . كذلك كان لمؤلفات المستشرقين وأبحاثهم ، فضل كبير فى هذا الكتاب ، فقد أمدنى كتاب Renaissance des Islams par prof. Metz (A.) ، وكتاب The Caliphate by Prof. Arnold ، وغيرهما بمعلومات جليلة . عند بحثى لنظام الخلافة والنظام الإدارى . ولم تفتنى الاستفادة من كتب الرحلات ، واستخراج الحقائق التاريخية فيها فقد أمدنى كتاب Sefer Nameh par Nasiri Khosru المتوفى سنة ٤٨١ هـ (١٠٨٨م) بمعلومات كثيرة ، عن مظاهر الأبهة والجلال للخليفة الفاطمى فى صلاة الجمعة ، والأعياد والولائم وعن ثروة مصر أيامهم ، ويسر الخلفاء ، وما كانوا يحوزونه من الثنائس ، وغير ذلك من المعلومات التى عثرنا عليها ، فى رحلة رجل عاش بمصر فى عصرهم (٢) فكان مرجعه بذلك ذا أهمية تاريخية لدراسة هذا العصر .

(١) ترجمة حياة على باشا مبارك فى «الخطط التوفيقية» ج ٩ ص ٣٧ - ٦١ .

(٢) زار خسرو مصر فى السابع من صفر سنة ٤٣٩ هـ (٧ أغسطس سنة ١٠٤٧م) وأقام بها إلى يوم الثلاثاء ١٤ ذى الحجة سنة ٤٤١ هـ (١٠٤٩م)



وقد أفادني في كتابي ، ما كتب عن الخواتم والسكة والأقشة والتحف الخشبية أيام الدولة الفاطمية ، إذ فيها يظهر جليا للقارىء ، حرص الخليفة المعز لدين الله مثلا على مظاهر الإمامة ، ورغبته في أن يكون إماما دينياً أكثر منه ملكا سياسيا ، فقد نقش على خاتمه ، «لتوحيد الإله الصمد ، دعا الإمام معد ، لتوحيد الإله العظيم ، دعا الإمام أبو تميم» .

كما نقش على الدنانير في السكة عند ضربها ، على أحد الوجهين ، «لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، ولو كره المشركون» وعلى الوجه الآخر ، «الإمام معد لتوحيد الإله الصمد ، المعز لدين الله أمير المؤمنين ضرب بمصر في سنة ٥٣٥هـ»<sup>(١)</sup> كما نقش على قطع النسيج ، وعلى التحف الخشبية لهذا العصر الفاطمي ، ما يدل على التمسك برسوم الإمامة ، وأصول الدين<sup>(٢)</sup> .

وكانت الوثائق الهامة ، كأمان جوهر ، أو السجل بتولية قاضى القضاة ، أو بإقامة داعى الدعوة ، التى عثرت عليها فى ثنايا الكتب المخطوطة ذات فائدة محقة للبحث . ولم أهمل المراجع الحديثة العلمية ، التى بنيت على أسس كثيرة من المؤلفين الذين عاشوا فى العصر الذى نؤرخ له ، فنلا الفاطميون فى مصر ، للدكتور حسن ابراهيم حسن بك ، له أهمية فيما أوردناه من الاستشهادات الواردة فى كتابنا ، لتوضيح كثير من النقط الغامضة ، وكذلك كتاب «كنوز الفاطميين» للدكتور زكى محمد حسن بك وكتاب «مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن» ، للرحوم الأمير عمر طوسون ، وغير ذلك من المراجع الجديدة العلمية ، التى أوردناها فى ثبت المصادر .

كذلك استفدت كثيرا من أبحاث العلماء ، المنشورة فى المجلات العلمية ، كدائرة المعارف الاسلامية ، ومجلة القانون والاقتصاد ، وغيرها .

وهناك مصادر أخرى متنوعة ، عربية وإفريقية ، لم يكن لها ما للكتب السالفة الذكر ، من أثر فى بحثنا ، أمدتنا فى ثناياها بعلومات طريفة ، وقد ذكرناها ، فى ثبت المصادر .

---

(١) التورى « نهاية الأرب فى فنون الأدب » المخطوط الفوتوغرافى ورقة ٤١  
(٢) الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ١٣٢ و ١٣٣ و ٢٢٢ قلا عن الأستاذ فيت وغيره

## مجلد تاريخ الدولة الفاطمية

قبل أن نسرده للقارى مجلد تاريخ الدولة الفاطمية ، يجدد بنا أن نلقى قبساً من النور على أصل الفاطميين ومبادئهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فنقول : الاسماعيليه هم جمعية سرية ، يرأسها زعيم يعرف بالإمام ، أو « صاحب الزمان » له سلطة مطلقة على حياة وأموال أعضائها . ولم يكن واقفاً على أغراضها وطرقها إلا زعمائها الأقلون ، وقادة أفكارها المقربون ، وهم الذين وقفوا على أسرارها بعد أن قطعوا مراتب أو مراحل التكريس المطلوبة منهم ، وأقسموا إيماناً مغلظة ألا يذكروا أسرار مذهبهم لغيرهم ، وألا يوحوا لأحد بأسرار جمعيتهم ، وكانوا لا يبيحون القسم إلا لمن ارتقى إلى الرتبة الرابعة<sup>(١)</sup> أما سائر أعضاء الجمعية السرية الاسماعيليه ، وهم الأكثرية فلم يكونوا يعرفون عن أمر هذه الجمعية إلا الشيء اليسير ، يطلمهم عليه دعاة الجمعية حسب قدرتهم العقلية ، وبعد أن يرهقوا لهم على أنهم موضع ثقتهم ، وأنه لا خوف منهم ولا خطر ، وعند ذلك يكون هؤلاء الأعضاء آله صماء في أيدي الدعاة الذين يؤثرون عليهم تأثيراً من شأنه أن يربطهم ربطاً متيناً برئيسهم الأعظم ، كما يربط بعضهم ببعض بمجلد من المودة متين .

ولقد اعتقد هؤلاء السذج من الأعضاء ، بإخلاص زعمائهم ، وصدق إيمانهم ، وأنهم وحدهم على الصراط المستقيم ، فأطاعوهم طاعة عمياء ، وكانوا بذلك مصدر الرعب في قلوب أعدائهم وكان الداعي يثير الشك في نفس المدعو وفي عقائده الأصلية ، ومبادئه السياسية والأدبية والاجتماعية ، حتى يحمله على الدخول في سلك الجمعية السرية ، صاحبة العلم الصحيح وكثر المعارف الحقيقية على زعيمهم . يبدأ الداعي مع المدعو بأحاديث في موضوعات عامة إذا كان مبتدئاً . ليتبين له مبلغ نفسيته وعقليته ، فإذا أثر منه دخولا في المذهب بعد مضي سنين ، أطلعه بالتدريج

---

(١) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٣ ص ٦٥ - ٦٦ ويندل جوزي « تاريخ الحركات الاجتماعية »  
ترب الأستاذ سكاكيني ص ٨٩ - ١١٧ وقد ذكرنا في القسم الذي كان يوجهه الداعي لمن وقع  
على أسرار الدعوة في الوثائق بآخر الكتاب

على تعاليم جمعيته وغاياتها الاجتماعية والأدبية حتى يبلغ المدعو الرتبة التاسعة ويلقن الدعوات التسع<sup>(١)</sup>. وقليل من كان يبلغها. أما الدعاة أنفسهم فلم يكونوا يبلغون إلا الدرجة الخامسة، وهي الدرجة التي كان يقبض الداعي فيها على بعض أسرار الجمعية، بعد أن يكون قد حلف الأيمان.

وكان أعضاء الجمعية الإسماعيلية ممن لم يبلغوا الدرجة الرابعة يعرفون فقط مبادئها الدينية والأدبية، دون تعاليمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لم يكن يكشف لهم عنها إلا في الدرجة الرابعة، وبعد تأدية القسم المعلوم.

وعلى ذلك رتب الدعوى طبقاً لمستوى الأذهان، فأعطى الكافة مبادئها وأصولها العامة، وأعطى من عداهم من الخاصة والمستترين أسرارها ومراتبها العليا وشرحت واجبات الداعي وطرق تلقين الدعوة بالآتي (خذ لداعي الدعاة) العهد على كل مستجيب راغب... من يظهر لك إخلاصه وبقينه ويصح عندك عفاؤه ودينه، وحضهم على الوفاء بما تعاهدتم عليه... ولا تنكره أحداً على متابعتك والدخول في بيعتك.. ولا تلق الوديعه إلا لحفاظ الودائع.. وصن أسرار الحكم إلا عن أهلها، ولا تبذلها إلا لمستحقها. ولا تكشف للمستضعفين ما يعجزون عن تحمله...<sup>(٢)</sup> ولعل هذا التستر، وكثره الإشارة إلى سرية الدعوة. ما جعل الناس يظنون بالإسماعيلية الظنون، وينسبون إليها ما لا يتفق في النادر مع الحقيقة. فحسبهم البعض زنادقة وحسبهم البعض الآخر كفاراً.

فهم «ملحدون».. «لا يؤمنون بشيء».. يشككون الناس في الكتب المنزلة «في القرآن والتوراه والزبور والإنجيل».. ينكرون الرسل والشرائع، ويقولون بأن البعث مهزلة، وأن كل من اتبع الشرائع المنزلة وأحكامها على ظواهرها فليس إلا «كافراً وحماراً».. «أباحيون يستحلون المحرمات ويرتكبون أكبر الجرائم».. «يبيعون لأتباعهم نكاح البنات والأخوات وشرب الخمر وجميع الملذات»<sup>(٣)</sup> وغيرها من التهم الخسيسة.

(١) وردت الدعوات التسع مفصلة في المقيزى «المخطوط» (الطبعة الأهلية) ج ٢ ص ٢٢٧-٢٣٣

(٢) من سجل فاطمي بإقامة داعي الدعوة وبيان مهمته واختصاصه وما يجب عليه أتباعه لنشر الدعوة

القليفتيندر «صبح الأعشى» ج ١٠ ص ٤٣٤ وما بعدها

(٣) البغدادي «الفرق بين الفرق» ص ٢٧٠ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٩٠

وهذا يدل على أن الاسماعيلية كانت تكره التفسير الظاهري ، وتحاول تأويل آيات الشرائع وأحكامها تأويلاً باطنياً مبنياً على العقل فقط . فيرون أن للقرآن باطناً غير ظاهره وأن هذا الباطن إذا قورن بالظاهر كان بمثابة الجوهر إذا قورن بالعرض ، أو اللب بالقشور . ففاتيح القرآن في يد الائمة لأنهم المستودع الحقيقي للتأويل . وبذلك تأثروا بالفلسفة الإغريقية ، وقلدوا الأفلاطونية في أنها كانت تعنى بجواهر الأشياء لا بظواهرها . ومن هنا كانت الفلسفة ألصق بالتشيع منها بالتسنن ولعلمهم لجأوا إلى استخدام التأويل كوسيلة لجذب المستجيبين وإلحاطة أنفسهم بهالة من التقديس .

ولنضرب للقارىء أمثلة من تأويلات الاسماعيلية في القرآن : يقول الله تعالى في كتابه العزيز « وظللنا عليكم الغمام وأنزّلنا عليكم المن والسلوى » (١) أى سترناكم بالسحاب الرقيق من حر الشمس وأنزّلنا عليكم نوعاً يشبه العسل وطبورا تشبه السمان غذاء لبني إسرائيل . أما الاسماعيلية فيقولون إن الغمام هو الامام الذى أقامه موسى لارشاد بني إسرائيل . أما المن والسلوى ، فهما علم نزل من السماء لداع من الدعاة (٢) ويقول الاسماعيلية عن إبليس وآدم المذكورين في القرآن إنهما أبو بكر وعلى إذ أمر أبو بكر بالسجود لعلى والطاعة له فأبى واستكبر (٣) .

ويقولون عن « الشجرة الملعونة في القرآن » ، إن الشجرة هاهنا هي بنو أمية ، (٤) وقد أسس دعاة الاسماعيلية عدة خلايا ، تعمل لنشر مذهبهم في أغلب الجهات والبلاد ، ولعل أكثر الجمعيات السرية كاليسوعيين والماسونيين وغيرهما ، قد ظهرت تحت تأثير نظام الاسماعيلية ، وأكبر الظن أن كثيراً من الجماعات الدينية والاجتماعية كاخوان الصفا التى تأسست سنة ٣٣٤ هـ بالبصرة أى في حوالى النصف الثانى من العقد العاشر الميلادى ، قد خرجت من أحضانهم (٥) .

(١) الآية ٥٧ من سورة البقرة رقم ٢ .

(٢) النزلى « فضاع الباطنية » ص ١٣

(٣) « » « » ص ١٣

(٤) القاضى التمان « المجالس والمسيرات » ج ١ ص ١٣٠

(٥) احمد أمين بك « ظهر الاسلام » ص ١٩٠ وانظر O' Leary, A. Short history ... p. 139

وأن كثيراً من فلاسفة الاسلام كالفارابي المتوفى سنة ٣٢٩ هـ (٩٥٠ م) وابن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ هـ (١٠٣٢ م) . وابن الهيثم المتوفى سنة ٤٣٠ هـ (١٠٣٨ م) ، والغزالي المتوفى سنة ٥٢٠ هـ (١١٢٦ م) وغيرهم <sup>(١)</sup> قد تأثروا بهم ولا غرو فقد كان للفاطميين رأى في أن للدين ظاهراً وباطناً ، ومعنى صريحاً ومعنى مؤولاً <sup>(٢)</sup> ، مما يجعل الفكر يسبح في الفلسفة ، فيأخذ في التوفيق بينهما وبين الدين ، لذلك ارتبطت مبادئهم السياسية والاجتماعية بأرائهم الفلسفية والأدبية ارتباطاً متيناً .

فأما من الوجهة السياسية ، فطالبهم ترمى إلى نزع السلطة من أيدي بني العباس ، ونقلها إلى خلفاء الامام علي وأبنائه من فاطمة الزهراء ، وقد تحول هذا الاعتقاد تحت تأثير عوامل وأفكار غريبة عن الاسلام ، إلى إيمان قوى في قرب ظهور رجل مهدي من نسل فاطمة ، يتغلب على دولة بني العباس ، ويسترد منهم الملك ليسله إلى أصحابه ، ويؤيد الدين ، وينشر لواء العدل ، ويستولى على الممالك الاسلامية فيجمعها . ففكرة الرجعة التي أدخلها ابن سبأ <sup>(٣)</sup> في الاسلام ، كان لها شأن عند الاسماعيلية فاعتقدوا أن إمامهم محمد ابن اسماعيل سيرجع كالامام المهدي ، وهذه هي العقيدة التي نشرها أبو عبد الله الشيعي بين البربر ، ونظرية المهدي التي نعتقد بخرافتها لأنها غير معقولة ، هي النظرية التي قالت الاسماعيلية إنها تستند إلى حديث نبوي يقول « لو لم يبق إلا يوم واحد لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً » <sup>(٤)</sup> .

وأذاعوا بأنه عليه السلام قال « من كذب بالمهدي فقد كفر » ، وهو حديث ظاهر الوصف . ومن هنا قالوا إن الامام المنتظر هو العلوي الذي بالقيروان ، وأنه

(١) انظر O' Leary, A Short history p. 140

(٢) القاضي النعمان « أساس التأويل الباطن » المخطوط بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن

برقم ٢٥٧٣٤ ورقة ٤

(٣) يسمى أيضاً ابن السوداء وهو من أهل صنعاء كان يهودياً فأسلم في ٣٠ هـ (٦٤٩ م) أيام خلافة عثمان

(٤) أخرجه القاضي النعمان في « شرح الأخبار » في المعنى دون البني ١٤ ورقة ٧٠ و ٧٤ ولم يرو هذا الحديث لا البخاري ولا مسلم وقد أخرجه احمد وأبو داود « الجامع الصغير » ( طبعة الحلبي ) ج ٢ ص ١١٢ . وكـ خرج للأمة الاسلامية من دعاة زعم كل منهم أنه المهدي المنتظر كالسياني المنتظر والقطباني المنتظر وكان آخرهم مهدي السودان

لا طاعة بعد ذلك لخلفاء بني العباس على الناس ، لأن الحكم رجع اليهم بإمام معصوم حلت به صفات الله سبحانه وتعالى وتقمصت جسمه ، وأخذوا يملقون عليه آمالا كبارا ، ليثقي الأرض من أمراضها الاجتماعية ، ويعم العدل بين الناس .

وغلوا في اعتقاد سلطة الامام الروحية ، حتى أنهم ذهبوا إلى أن الإله — تعالى عن ذلك علوا كبيرا — قد تجسم في شخص الامام على وأولاده من بعده ، وكانت دعوتهم تتخذ الدين وسيلة لنجاح أغراضهم السياسية ، حتى بسطوا نفوذهم على شمال إفريقيا وصقلية ومصر والشام وآسيا الصغرى وعلى سواحل البحر الأحمر ، كما اعترف بسلطانهم أيضاً أئمة الين ، وأمراء الموصل ، وبلاد ما وراء النهر . ومكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، بل وبغداد نفسها حاضرة العباسيين ، عندما نجح البساسيري وقتاً ما في تحويل الخطبة من الخليفة العباسي القائم ، ( ٤٢٢ - ٤٦٧ هـ و ١٠٣١ - ١٠٧٥ م ) إلى الخليفة المستنصر الفاطمي في حاضرة العباسيين ، وتغير الأذان بعبارة « حى على خير العمل » . ونرى أن القول بالتناسخ <sup>(١)</sup> . والحلول <sup>(٢)</sup> ، والرجعة <sup>(٣)</sup> ، لا ينافي التشيع بها وجوداً وعدمًا . وليس إنكارها خروجاً منه ، ولا

(١) التناسخ هو حلول أرواح الانسان في الحيوان ، أى التقمص ، وهى فكرة أخذت عن براهما الهند وجوس المزدكية وفلاسفة اليونان وغيرهم ، فقد نادى فيثاغورس اليوناني ومن بعده أفلاطون بها ، ومن بشوها في الاسماعيلية راشد بن سنان ، مقدم الدعوة الاسماعيلية بالشام ، إذ ادعى أن روح الحسن الثاني حلت في حمامة وأن روح فهد ( أحد الثوار ) انتسخت وحلت في ثمان ، « ويتخذ الدرود والتصيرية أن روح الأشجار تعود في أجسام الكلاب والخنائير وغيرها » . دائرة المعارف الإسلامية المجلد الخامس ( ١٩٤١ - ١٩٤٢ ) ص ٨٦ « وتاريخ جبل لبنان » المخطوط ورقة ٦٠ - ٦١ وانظر Hitti, The Origins of Druzes People p. 44 (٢) الحلول هو حلول الاله في أجساد البشر ( تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ) وهى فكرة أخذت أيضاً عن الفرس والهند وغيرهم ، فقد كان الفرس يقدمون ملوكهم « وقدم الفاطميون أئمتهم وكبار دعائهم . ولا تزال آثار ذلك التقديس باقية إلى اليوم بين جماعة من بقايا الزارية ببلاد الهند وغيرها يسمى أتباعهم بالخواجات ومعنى الخوجة المستجب الشريف أو العابد ، وعلى رأسهم أغا خان حيث يؤمنون بتقديسه وبذلك يسمون الأغاخانية نسبة إليه

(٣) قال ابن سبأ ، وهو أول من وضع عقائد المذهب الشيعي التالية في الاسلام « أنى لا يحب من يقول برجعة عيسى ولا يقول برجعة محمد والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز « إن الذى فرض علينا القرآن لرأى لك إلى معاد » كما قال أيضاً برجعة على فقال « لو أتيتونا بدمغة سبعين مرة ما صدقنا موته ولا يموت حتى علا الأرض عدلا كما ملئت جوراً » وقالت الرائضة أو الروافض بالرجعة فقالوا لا تقدم الساعة حتى يخرج المهدي الكيسانية أصحاب كيسان مولى الامام على بأن محمد بن الحنفية حى لم يموت ولم على انتظاره ويزعمون أنه المهدي المنتظر كذلك اعتقد البرزى اتباع أبي محمد البرزى أن الخليفة الحاكم بأمر الله حى وأنه سرجع وعود . الآية ٨٥ من سورة القصص رقم ٢٨ والبغدادى « كتاب الفرق بين الفرق » ص ١٥ - ١٧ والشهرستاني « الملل » ج ١ ص ١٩٦ والقلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٣٠ و ج ١٣ ص ٦٤٨

الاعتراف بها دخولا فيه ، فكتب الشيعة تبرأ مثلاً من عبد الله بن سبأ ، وتلعنه . وتجاهر بأنه قد يكون حديث خرافة ، وضعبها القصاصون ، وأرباب السم والجون . وأن نسبته إلى الشيعة ، وإلصاق الشيعة به ظلم فاحش ، وخطأ واضح ، لأنه هدم قواعد الاسلام بمعاول الإلحاد والزندقه<sup>(١)</sup> .

والشيعة وهم أصحاب آراء اجتماعية كثيرة ، لم يغفلوا المرأة وشأنها في المجتمع ، على ضعفها وسرعة استسلامها<sup>(٢)</sup> . أو لم يقل الخليفة المعز لدين الله فيما قاله لعدد من شيوخ كتامة ، وهو بالمنصورية ، « الزموا الواحدة التي تكون لكم ، ولا تشرهوا إلى التكثير منهن ، والرغبة فيهن ، فيتغنص عيشكم ، وتعود المضرة عليكم ، وتهوا أبدانكم ، وتذهب قوتكم . . . فحسب الرجل الواحد الواحدة »<sup>(٣)</sup> . أو لم يمنعوها من النظر من الطاقات والأبواب والسطوح ، ومن دخول الحمامات العامة ، ومن عمل الاختفاف لها حتى لا تخرج ، وأمروا من يبيع لها ، أن يكون معه شبه المفرقة يساعد طويل ، ليهدئ إليها وهي من وراء الباب ، وفيه ماتشتره ، فإذا رضيت ، وضعت الثمن في المفرقة ، وأخذت ما فيها لتلايها البائع<sup>(٤)</sup> . أو لم يضيقوا السبيل عليها ويهتموها بكل موبقة ، حتى اتهم الحاكم بأمر الله شقيقته « ست الملك » ، بأنها تدخل الرجال عليها ، وتمكنهم من نفسها<sup>(٥)</sup> . أو لم يعاقبوها أشد العقاب وأقساه ، فحدثنا ابن عباس<sup>(٦)</sup>

(١) ابن منجب ص ٦٣ والعلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء كتاب « أصل الشيعة وأصولها » ص ٤٤ و ٤٨ و ٥٠

(٢) قال عليه الصلاة والسلام « أوصيكم بالضعيف نائمكم وما ملكت أعيانكم » . أبو الفدا « البداية والنهاية في التاريخ » ص ٣٢٧

(٣) المغري « اصاظ الحق » ص ٦١

(٤) بلغت هذه الفدة أقصاها زمن الحاكم بأمر الله . ابن الأثير « الكامل » ج ٩ ص ١١٨ وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٧٧ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٣ و ١٥١ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٧ . وانظر

Lane — Poole, A history of Egypt in the middle ages p. 126. The story of Cairo p. 140 & O'leary, A short history p. 173

(٥) أبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٨٤ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٣٣ والنويري ج ٢٦ ورقة ٥٨ والعيني ج ١٩ القسم الرابع ورقة ٦٨٣

(٦) « بلائع الزهور » ج ١ ص ٥٢ ويروي عن الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله أنه جمع عدداً من الجوارى بعد بالآلاف وبني الأبواب عليهن حتى متن جميعاً ثم أضرم النار فيهن . السيوطي « حسن المحاضرة »

ج ٢ ص ١٥٣ وأنظر O'leary p. 176

أن الخليفة الحاكم بأمر الله سمع يوماً ضجيجاً للنساء بحمام الذهب ، فأمر أن يسد عليهن باب الحمام بالحجر ، واستمرت النساء به حتى متن جميعا .  
ولعلمهم حججوا المرأة ، لأن العاطفة عندها قوية قد تلغى حكم العقل أحيانا ، وأن المرأة في زمانهم كانت قد فسدت ، واستهترت بعفتها وكرامتها ، وخرجت عن الحد فأسرفت في اللهو ، وانحطت إلى أسفل درك ، واشتدت بها المجون والغواية ، فقد حدثنا الذهبي في مخطوطه <sup>(١)</sup> عن فساد المرأة أيام الدولة الفاطمية فقال :

« مر قاضى القضاة مالك بن سعيد الفاروقى فنادته امرأة ، وأقسمت عليه بالحاكم وآبائه ، أن يقف لها ، فوقف ، فبكى بكاء شديداً ، وقالت لى أخ يموت فبالله ألا ما حملتنى إليه لأشاهده قبل الموت ، فرق لها وأرسلها مع رجلين ، فأتت باباً فدخلته ، وكانت الدار لرجل يهواها وتهواه ، فأتى زوجها فسأل الجيران فأخبروه بالحال ، فذهب إلى القاضى وصاح قائلاً : أنا زوج المرأة وما لها أخ وما أفارقك حتى ترد إلى زوجتى ، فعظم ذلك على قاضى القضاة ، وخاف سطوة الحاكم ، فأخبر أمير المؤمنين بعد أن طلب العفو منه ، فأمر الحاكم الرجل أن يركب مع الرجلين ، فوجدوا المرأة والرجل فى إزار واحد نائمين على سكر فحملا إلى الحاكم ، وباستجوابهما حملت الرجل التبعة ، وانه حسن ذلك لها ، وباستجواب الرجل قال إنها هجمت على ، وزعمت أنها خلوا من بعل ، وإنى إن لم أتزوجها سعت فى اليك لتقتلى ، فأمر الخليفة ، الحاكم بأمر الله بالمرأة فأحرقت ، وضرب الرجل ألف سوط . وهو بهذا ، لم يتبع نص الشريعة الغراء فى عقوبة الزانى والزانية ، عند الحكم عليهما .

لذا نرى ان من اهم المطالب الاجتماعية عند الاسماعيلية . الاقتصار فى التزوج على الواحدة . والابتعاد بها عن الريب والظنون . لذا منعهوا من كشف وجهها فى الطريق العام ، وإن سارت وراء جنازة قريبها فلا تصيح <sup>(٢)</sup> ومن آراء الفاطميين

(١) « تاريخ الاسلام » المخطوط ج ٣ ورقة ٢٧٦ .

(٢) روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لما مات ابنه ابراهيم أمر عليا كرم الله وجهه ففسله ثم أمره فأترله فى قبره فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتض بكى فبكى من حوله حتى علت أصوات الرجال على النساء فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك أشد النهى وقال « تدمع العين ويحزن القلب ولا تقول ما يستخط الرب ولما تابك لمصابون ولما عليك لحزونون يا ابراهيم » فقيل له يا رسول الله =



الاجتماعية . النهى عن البدعة . ولاغرو فقد كان الإمام على كرم الله وجهه يقول « وما أحدثت بدعة ، إلا ترك بها سنة ، فاتقوا البدع » ، فهو عن النواح والعويل<sup>(١)</sup> لأن النياحة على الموتى من أفعال الجاهلية . وقد نهى المنصور مثلاً ابنه المعز لدين الله أن ينوح عليه عند موته<sup>(٢)</sup> .

ونها عن شرب النبيذ والفقاع<sup>(٣)</sup> ( وهو نوع من البيرة كان يعتبر مسكراً ) وعن سماع الغناء . وعن تنظيم الملاهي .

ولسنا محتاجين إلى أقل تفكير لنقول إنهم أخطأوا فهم ماقاله الإمام على في ذلك ، والا لما منع بعضهم الملوخية من أن تباع في أسواق مصر . ومن أن يأكل الناس القرع أو الترمس أو الجرجير أو المتوكلية أو الدليس<sup>(٤)</sup> . وغيرها من أنواع الأطعمة والبقول لأسباب مذهبية<sup>(٥)</sup> .

كذلك خالفوا الإمام في تحذيره من التنجيم . فرصدوا النجوم . واستقروا ماوراءها . وقربوا المنجمين منهم . وعملوا بمشورتهم . كما فعل بعض خلفاء الدولة العباسية<sup>(٦)</sup> فنجد مثلاً أن المعز لدين الله أقر المنجمين بمناسبة تسمية عاصمة ملكه

== تبكى وأنت نهناها عن البكاء فقال : « لم أنهم عن البكاء وإنا نهيتكم عن النوح والعويل » . وعن جعفر ابن محمد أنه قال : لما احتضر رسول الله صلى الله عليه وسلم غشى عليه فبكى فاطمة فأفاق وهي تقول ما لنا بك يا رسول الله . . . . . القاضي النعمان « تربية المؤمنين » ورقة ٢٧٥ و « دعائم الاسلام » ورقة ١٤٨ و ١٤٩ .

(١) القرينى « المخطوط » ج ٢ ص ٢٨٦ وابن ايس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٢ وأظن Sefer Mameh p, 44 & Lane-Poole. A history of Egypt in the M. A. p. 126 .

(٢) التويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٣٧ لذلك نستبد استمرار النواح على الظاهر لاعزاز دين الله بعد موته مدة شهر . التويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦١ .

(٣) ابن عذارى المراكشى « البيان المغرب في أخبار المغرب » ص ٢٣١ والتويرى ورقة ٥٣ واظن O'Leary p. 133 & 136 .

(٤) نوع من السمك الصغير لا قشر له .

(٥) منع الحاكم بأمر الله الملوخية وتل آكلها لأن أبا بكر أو معاوية كان يحبها ، والجرجير والقرع لأن عائشة بنت أبى بكر كانت تبيل إليها ، والمتوكلية لنسبتها للتوكل الخليفة العباسى كما حرم الفقاع وبيعه لأنه كان مسكراً ، وحرم ذبح الأبقار السليبة إلا في أيام العيد الأضحى للاكتثار من النسل وحرم أكل الترمس لأنه كان ممغنطاً يضر بالصحة . التويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٣ والقرينى « المخطوط » ج ٢ ص ١٦٨ وابن طاهر « أخبار الدول المتقطعة » ورقة ٥٤ والسبوتى « حسن الحاضرة » ج ٢ ص ١٥٢ .

وابن ايس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٢ . وأظن O'Leary, A short history. p. 102 .

(٦) أول خليفة عباسى قرب المنجمين وعمل بأحكام النجوم هو أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ)

الجديدة<sup>(١)</sup>، وعمل بمشورتهم . ورصد النجوم ، وادعى علم الغيب ، حتى أن بعض المصادر التاريخية<sup>(٢)</sup> تحدثنا ، أن منجمه أشار عليه بأن يتوارى عن الناس مدة معينة فنزل إلى سرداب اتخذ لإقامته . وتوارى فيه سنة عن الناس مدعياً أنه رفع إلى السماء ، بعد أن أحضر الأمراء وأوصاهم بولده العزيز بالله . وعهد إليه بالخلافة مدة غيبته . وأمرهم بأن يطيعوا ولي عهده . فكان المغاربة إذا راوا غاماً سائراً ترجل الفارس منهم إلى الأرض وقال : « السلام عليك يا أمير المؤمنين » واستمروا على ذلك حتى ظهر المعز لدين الله من السرداب وجلس على سرير ملكه<sup>(٣)</sup> . فدخلوا عليه ودعوا له ؛ وهم يحسبون أنه كان في السماء . واتي إليهم بعد أن رفعه الله إليه واكبر الظن أن الخليفة المعز لدين الله احتجب عن الناس إياماً ليلاً قلوبهم بهيته ، وأنه عندما أخبرهم بأشياء صدرت منهم إنما كان ذلك بلا شك لا لأنه كان كما زعموا في الغمام بنفسه أو روحه بل لأنه كان يرسل الجواسيس لينقلوا إليه أخبار رعيته .

ولاشك في أن الجهل المنتفش إذ ذاك بين الناس هو الذي جعل المعز وأمثاله من خلفاء الدولة الفاطمية ، يدعون علم الغيب ، مع أن الله يقول في كتابه العزيز ، « قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله »<sup>(٤)</sup> ، ويقول تعالى لنبيه « قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضرراً إلا ما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير

---

٧٥٤ — ٧٧٥ م) كما كان الأمين العباسي (١٩٣ — ١٩٨ هـ و ٨٠٩ — ٨١٣ م) ينظر في أحكام النجوم ويعمل بموجبها . المقرئ « السلوك » ج ١ ص ١٥ — ١٦

(١) كانت القاهرة تسمى المنصورة نسبة إلى المنصور والد الخليفة المعز لدين الله حتى قدوم المعز لمصر فسماها القاهرة لأن أساسها حفر على طلوع كوكب القاهر وسواء أسميت لهذا أم لأنها ستبقى الدنيا ، فالذي يهمني في ذلك أنه يدل على أن الخليفة المعز لدين الله كان مغرباً يعلم النجوم . المقرئ « احاط الحقا » ص ٧٣ — ٧٤ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٠ وانظر O'Leary, A short History. p. 102

(٢) أبو شامة « كتاب الروضتين في أخبار الدولتين » ج ١ ص ٣٠٢ وأبو الفدا « كتاب المختصر في أخبار البشر » ج ٢ ص ١١٥ وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٧١ والسبكي « عقد الجمان » القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٩٨ — ٢٩٩ ، والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢ و ١٣ وابن أبيس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٧

(٣) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٦

(٤) الآية ٦٥ من سورة النمل رقم ٢٧

وما معنى السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون <sup>(١)</sup> ، كذلك تظاهر الحاكم بأمر الله بذكر الأشياء قبل وقوعها ، لأنه أكثر من الاستطلاع على رعيته وكان ينظر في النجوم <sup>(٢)</sup> ومن لم يدع الغيب وقع تحت نفوذ المنجمين كالحافظ الذي عين الأحزم ابن أبي زكريا النصراني لأن فيه الصفات التي عنها فيه منجمه <sup>(٣)</sup> لتدبير ملكته حتى يزيد النيل ويكثر الزرع وتتضاعف الأسماك والأغنام وتنمو التجارة إلى غير ذلك <sup>(٤)</sup> ولقد بلغ الحق ببعض الخلفاء الفاطميين إلى أن يتأله ، فادعى مثلاً الخليفة الحاكم بأمر الله الألوهية ، وخاطبه جهال رعيته فقالوا : يا واحد يا أحد يا محي يا يميت <sup>(٥)</sup> ، واعتقدوا أن الروح الإلهية حلت فيه ، كذلك اعتقد بعض الجهال أن يدهم الموت والحياة ، فسجدوا لهم ، وقبلوا الأرض بين أيديهم ، وقاموا على أقدامهم صفوفا تعظيماً لهم كلما ذكروا ، مما أثار سخط رعاياهم السنيين فاضطروا إلى وضع أوراق على صورة قصص ، يشتمونهم فيها ، ويتكلمون عليهم بها فكتبوا على المنبر بطاقة فيها :

بالظلم والجور قد رضينا وليس بالكفر والحقارة  
إن كنت أوتيت علم غيب بين لنا كاتب البطاقة  
ومن الغريب ، أن هذه البطاقة كتبت عدة مرات بحروفها ، لعدة خلفاء فاطميين ، غير أنها اختلفت في المبنى ، دون المعنى ، عندما كتبها نفر بالقيروان للخليفة المهدي <sup>(٦)</sup> فقالوا :

الجور قد رضينا لا الكفر والحقارة  
يا مدعي الغيوب من كاتب البطاقة ؟

(١) الآية ١٨٨ من سورة الأعراف رقم ٧

(٢) الثوري ج ٢٦ ورقة ٥٨ . ولا يزال دروز لبنان يعتقدون زينا منهم أن الحاكم بأمر الله ظهر في مظهر إنسان

(٣) كان عند الحافظ سبعة من المنجمين منهم أبو موسى النصراني . ابن ميسر « تاريخ مصر »

ج ٢ ص ٨٩

(٤) القرظي « المخطوط » ج ٢ ص ٢٥٠

(٥) الذهبي « تاريخ الإسلام » ج ٣ ص ٢٨٩ « وتاريخ لبنان » المخطوط ورقة ٣٢ و ٣٣ وابن

جلال « أخبار الدول المنتظمة » ورقة ٥٨ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٣ و ١٤ وابن أبياس

« بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٦ وانظر O'Leary p. 181

(٦) ابن عفارى الراكشي « البيان للغريب في أخبار الغرب » ص ١٥٩

وكتبت بحروفها الأولى للخليفة المعز لدين الله نفسه <sup>(١)</sup> ، كما كتبت لإبنه العزيز بالله <sup>(٢)</sup> ، كما كتبت للخليفة الحاكم بأمر الله وغيرهم <sup>(٣)</sup> ورضى المهدي مثلا ، أن يسمع من الشاعر محمد البديل ، أبياتاً فيها كفر وحماقة ، كقوله مادحاً إياه :

حل برقاده المسيح حل بها آدم ونوح  
حل بها أحمد المصطفى حل بها الكبش والذبيح  
حل بها الله ذو المعالي وكل شيء سواه ربح <sup>(٤)</sup>

كما رضى الخليفة المعز لدين الله مثلا ، أن يسمع من محمد بن هانيء <sup>(٥)</sup> شاعره ، أبياتاً فيها غلو إلى الكفر والإلحاد مثل قوله :

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار  
وكانما أنت النبي محمد وكأنما أنصارك الأنصار <sup>(٦)</sup>

وروى ابن إياس <sup>(٧)</sup> أن الخليفة المعز والحاكم عبدا الكواكب . بقوله : إن الحاكم كان يعبد الكواكب كما كان جده المعز ، ونحن نستبعد ذلك ونرى أن اللفظ محرف ويجب تغييره بـ «يرصد» لأن بعض الفاطميين شغفوا بالفلك والنجامة لأنها تدعو للتقوى والخوف من الله ، ، وقد أثر عن المنصور والد المعز لدين الله أنه قال : والله ما طلبنا هذا العلم إلا لما يدل عليه توحيد الله جل ذكره وتأثير حكمته في منفعلاته <sup>(٨)</sup>

(١) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » المخطوط ورقة ٤٧

(٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥٤ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١١٦

(٣) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ١٣ ص ٢٤١ — ٢٤٢ وكتاب « ذخيرة الأعلام » المخطوط

ورقة ١١٢ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٣ وابن إياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٦

(٤) العيني « عقد الجمان » القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٧٢ وابن عذارى المراكشي « البيان

لغرب » ص ١٥٩

(٥) عند المغاربة كالنبي عند المشارقة وكما قدم النبي لمصر سنة ٣٤٦هـ (٩٥٧م) ليستظل بحماية الأخشيذ كذلك قدم ابن هانيء مع المعز عند رحيله لمصر وكانا متصارعين . قضى ابن هانيء أيام صباه بالأندلس ثم رحل إلى الغرب موطن أبيه ومدح الخليفة المعز لدين الله وقتل في برقه في رجب سنة ٣٦٢هـ

(٦) (أبريل سنة ٩٧٣م) ابن الأثير « الكامل » ج ٨ ص ٢٢٢ — ٢٢٣

(٧) ديوان ابن هانيء ص ٩٦ وابن الأثير « الكامل » ج ٨ ص ٢٢٣ وأبو الفدا « كتاب المختصر

في أخبار البشر » ج ٢ ص ١١٢ والبدواذر « زينة الفكرة في تاريخ الهجرة » ج ٥ ورقة ١١٨ والمقرئزي

« انفاذ الخفا » ص ٦٢ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢

(٨) ابن إياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٣

(٩) الفاضل التيمان « المجالس والمسايرات » ج ١ ص ١٦٥

ولعل هذا أيضا ما جعل رعاياهم السفين يسخطون حتى على نسبهم ، فتهكوا ببطاقة على المنبر فيها :

إنا سمعنا نسبا منكراً      يتلى على المنبر في الجامع  
إن كنت فيما تدعى صادقا      فاذكر أبا بعد الأب الرابع  
وإن ترد تحقيق ما قلته      فانسب لنا نفسك كالطائع  
أو فدح الأنساب مستورة      وادخل بنا في النسب الواسع  
فإن أنساب بني هاشم      يقصر عنها طمع الطامع

ومن الغريب أن هذه الرقعة قال بعض المؤرخين <sup>(١)</sup> إنها كتبت للعز لدين الله ، قال البعض الآخر <sup>(٢)</sup> بل كتبت لابنه العزيز بالله ، ووضعت على المنبر ، والظاهر أن كتب السبب والتهم بالخلفاء كانت منتشرة إذ ذاك ، فقد كتب الخليفة العزيز بالله ، لى صاحب الأندلس الأموى ، كتاباً يسبه فيه ويهجو ، فكتب إليه الخليفة الأموى : أما بعد : قد عرفتنا فهجوتنا ، ولو عرفناك لأجبناك <sup>(٣)</sup> ، مما يدل على التوتر لاخلاف نزعة الدينية .

ومن مطالبهم الاقتصادية ، المساواة بين الذكر والأنثى <sup>(٤)</sup> ، والاسماعيلية ، وإخوانهم قرامطة ، هم اشتراك الإسلام ، لأنهم حاولوا أن يقيموا بين الناس نوعاً من المساواة فعلية ، ففرضوا من الضرائب الفطرة <sup>(٥)</sup> ، وهذه الضريبة شبيهة بضريبة الروس ، النجوى <sup>(٦)</sup> والهجرة <sup>(٧)</sup> ، والبلغة <sup>(٨)</sup> والألفة <sup>(٩)</sup> ، والزكاة ، والخمس <sup>(١٠)</sup> ، مما قلل

(١) التويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٣ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٧

(٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥٤ ، وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١١٦

انظر O'Leary, A short History p. 116

(٣) أبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١١٤

(٤) ومن الغريب أن الدرود وهم فرع من فروع الشجرة الاسماعيلية لا يقولون بمساواة المرأة للرجل

انظر Ency-Masulm Vol 30 p. 817

(٥) درهم عن كل من ولد من الرجال والنساء

(٦) ٣ درم

(٧) دينار عن أدرك من النساء والرجال

(٨) اختيارية يدفعها القادرون ومقدارها ٧ دنانير عن كل فرد لتضمن له الجنة

(٩) فيها تجمع الأموال في موضع واحد ويكونون فيه أسوة واحدة لا يفضل أحد منهم فيه صاحبه .

(١٠) يخرج الرجل خمس ما يملك أو ما يكسب ، والمرأة خمس غزلها

التفاوت في الثروات . ومن كان فيهم فقيراً أسعفوه ، فكسوا عاريهم وأطعموا جائعهم ، وبهذا جذبوا إليهم أغلب من عضهم الفقر بنابه وأنفقت الحكومة على رعاياها الفقراء ووزعت عليهم الأقوات والملابس وغير ذلك ، كذلك احتكروا بعض مصادر الثروة الفردية ، لأنها أصل الشرور الاجتماعية ، واستولوا على بعض وسائل الانتاج ، لتوزيعها بعد ذلك على الأفراد توزيعاً يتفق ومصلحة المجموع ، كالمناجم <sup>(١)</sup> ، والأحراج <sup>(٢)</sup> ، والمراكب ، واحتكروا الحوانيت ، والمخازن والأفران والحمامات والطواحين <sup>(٣)</sup> ، وغيرها .

وكان من رأيهم إبطال ملكية الأراضي ، وتوزيعها على المحتاجين إليها مجاناً ، فنجد مثلاً المعز لدين الله بمجرد حضوره لمصر يستولى على أملاك الدولة الأخشيدية ، ويضمها إلى أراضي الدولة ثم يقطعها هو ، ومن أتى بعده ، من الخلفاء الفاطميين ، نفرأ من خواصهم .

وإذا سخط خليفة فاطمي على أحد من الأغنياء ، نزع ملكيته لتكون ملكاً للدولة ، وبذلك نشأ الديوان المفرد . كذلك سمعنا أيامهم ، على لسان الحاكم بأمر الله ، عبارة « المال مال الله ، والخلق عيال الله » كما سمعنا عبارات أخرى اشتراكية في عصرهم ، مثل « لا مال إلا لله » ، وأن « لافرق بين غني وفقير » <sup>(٤)</sup> . وقاوموا في الإسلام العصية القومية ، ودافعوا عن فكرة الأخاء الحقيقية ، لابين المسلمين وخدمهم ، بل بينهم وبين جميع الناس على اختلاف قومياتهم ، وطبقاتهم ، وأديانهم <sup>(٥)</sup> .

شعرت الإسماعيلية ، بقوتها المعنوية ، والروحية ، فاعتقدت أنها قادرة على أن تجعل من أعضائها المختلتي النزعات والغايات كتلة واحدة ، تدين بمذهبهم ، وتكون آلة صماء ، في أيدي « صاحب الزمان » ، وأعوانه ، وبذلك نشروا دعوتهم في جميع الأمم الخاضعة للدولة العباسية ، لا يفرقون بين دين وآخر ، لأن غرضهم الأسمى هو إدخال

(١) كنجم الشب والظرون وغيرها

(٢) شجر السنط ومنه القرظ

(٣) ويطحن فيها الناس القمح والشعير دون أجر ، وعلى الدولة ثقافتها وأجور عمالها

(٤) قيلنا على لسان حمدان بن قرمط

(٥) لذلك كان الإسماعيليون والشيعية ( الذين يفضلون الجمع على الرب ) على طرفي تقيض ، فينبغي .  
الشوعية حزب العصية القومية نجد الإسماعيلية حزب اللاقومية أي Internationalism

عقلاء الناس في جمعيتهم . ومهدت الحركة الاسماعيلية السبيل لنشر الأفكار الحرة في العالم الإسلامي ، وجرأت بعض الناس على المجاهرة بها ، فنشر أبو العلاء المعري ، وابن هانيء ، وغيرهما أفكارهما ولو خالفت الدين ، ودعت إلى الكفر <sup>(١)</sup> كذلك نادى بعض الشيعة بالإباحة بأجلى معانيها .

أما بمجمل تاريخ الدولة الفاطمية السياسية فقد نشأت الدولة الفاطمية من أسرة شيعية ، قامت بشمال إفريقية ، حين أقبل دعاة الاسماعيلية على نشر عقيدتهم <sup>(٢)</sup> . وقد ساعد على ازدياد دعوتهم ، بتلك الانحاء النائية عن السلطة المركزية ببغداد ، جهل البربر من سكانها ، وكراهيتهم لولايتهم <sup>(٣)</sup> ، الذين أنقلوا كاهلهم بالضرائب ، فارتفع نجم العبيدين بها وزادت دعوتهم انتشاراً ، وأمرهم ظهوراً ، بعد أن حرث أرض المغرب البور ، الخلواني وأبو سفيان <sup>(٤)</sup> منذ سنة ١٤٥هـ (٧٦٢م) وأعداها لأبي عبد الله الشيعي ، وأخيه أبي العباس <sup>(٥)</sup> لبذر الحب واستمالة قلوب أهل المغرب

---

(١) الفلفشندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٩٧ ويندلي جوزى «تاريخ المركبات الاجتماعية» ترجمة الأستاذ سكاكينى ص ١٠٧ - ١١٦ والمقرئى «اتحاف الخفا» ص ١٠٤ - ١٠٥ والتورى «نهاية الأرب» ج ٢٣ ص ٤٠٥

(٢) أول من أسس سلطاناً من العلويين في شمال أفريقية سنة ١٦٩هـ (٨٧٥م) ثم الأدارسة (٣) فلم يكونوا يدبون لهم صناعة وساعدتهم على ذلك أن الأسرة الحاكمة للبلاد كانت ضعيفة (٤) أوفدوا إلى المغرب جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٨٣ - ١٤٨هـ) أما أم جعفر فهي أم فروة بنت القاسم بن أبي بكر الصديق ، التورى «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٢٤ وابن خلدون «العبر» ج ٤ ص ٣١ والمقرئى «اتحاف الخفا» ص ٢١ (٥) أرسلهما إلى المغرب محمد المعروف بأبي الشمعلع والشيعي هو عبد الله الحسين بن احمد بن محمد بن زكريا مؤسس سلطان الفاطميين بأفريقية ، ولد بصنعاء اليمن وقيل بل بالكوفة وكان محسباً بإحدى مدن العراق ، تعرف إلى حجاج البربر بمكة واصطحبوه إلى بلادهم ولما عظم شأنه أرسل إليه الأمير ابراهيم بن احمد صاحب أفريقية رسولاً هو ابن المعتمد برسالة اشتدت ألفاظها أحياناً ولانت أحياناً أخرى حتى يقلع عن دعوته فرد عليه رده المتلى حاسة وإيماناً فيقول لنفس الرسول «قد قلت فسمع ، وبلغت فابلق ، ما أنا بمن يروح بالاباد ولا ممن يهوله الابراق والارعاد ، فأما تخويفك إليى رجال مملكتك وأنصار دولتك ، أبناء حطام الدنيا الذين يقتادون لك سابق ويحيون كل داع وناعق فأتى من أنصار الدين وحماة المؤمنين الذين لا تردعهم كثرة أنصار الباطل» ولما استقرت الأمور للشيعي بقراده والقيروان استخلف أخاه أبا العباس محمد بن احمد بن محمد (وكان أسن منه) على أفريقية وذهب هو إلى قرطاده في رمضان سنة ٢٩٦هـ (٩٠٩م) لأنه علم أن عبيد الله المهدي وكان قد أرسل إليه بسلمية ليحضر إليه لتجابه قد فر من سلمية (بليدة بالنام من أعمال حمص بقرب مدينة حماه) هرباً من الخليفة العباسي المعتضد ثم الكنتفى إلى المغرب وتزل فزى =

إلى آل البيت ، فلما دخل صاحب البذر الحقيقي ، وهو عبيد الله المهدي ، أول خلفاء الفاطميين وجد جهود دعاة الشيعة قد أثمرت ، لأن العقول قد مهدت ، لقبول مهدي يظهر للناس كأنه الامام المنتظر . وسليل آل علي من ولد محمد بن اسماعيل بن جعفر الصادق ، فأقام خلافة علوية في «رقاده»<sup>(١)</sup> ، ثم «القيروان»<sup>(٢)</sup> ، ثم «المهديّة» ، ورفع يده منار الاسماعيليّة ، فأصاب كل فجع خاضع لهم بالمغرب حظاً من دعوتهم الشيعة ، وشعاعاً من عقيدتهم ، ولم يلبث أن قضى على حكم الأغالبة في تونس سنة ٢٩٦هـ (٩٠٩م)<sup>(٣)</sup> ، وبسط سلطان الشيعة على بلاد المغرب ، فأزال ملك بني مدرار من

---

== التجار بسجاسة فقبض عليه «البيع بن مدرار» واليا عندما علم بحقيقة أمره وأنه الرجل الذي يدعو إليه الشيعة ، وحيد هو وابنه القائم وتمكن هو وأصحابه من إخراجهما من ذي الحجة سنة ٢٩٦هـ (٩٠٨م) وقال للناس «هذا هو مولايكم» وهو يبكي من شدة الفرح وبث الخيل في طلب البيع فأدرك وضرب بالسياط وقتل بعد أن هرب في ظلام الليل ثم باشر المهدي الأمور بنفسه وكف أيدي الشيعة وأخيه ثم تسرب الشك إلى نفسه منها فقتلها بمدينة رقادته سنة ٢٩٨هـ (٩١١م) حيث استدعى المهدي «عروبة بن يوسف» وأماه «حباسه» وأمرهما بقتل الشيعة وأخيه أبي العباس «وحمل الأول على الشيعة فقال له لا تغفل فقال الذي أمرتنا بطاعته أمر بقتلك ثم أجهز عليهما» وبذلك قتلها المهدي كما قتل أبو جعفر المنصور «أبا مسلم الحراساني» الذي قامت على أكتانه الدولة العباسية . القاضي النعمان «كتاب افتتاح الدعوة» ج ٣ ورقة ٢٣ — ٢٥ و ج ٤ ورقة ٢٦ — ٤٥ وابن عذاري الراكشي «البيان المغرب في أخبار المغرب» ص ١٥١ و ١٦٣ — ١٦٤ وابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٤٨٨ والنويري «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٢٤ و ٢٦ و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٧ وأبو الفدا «المختصر في أخبار البشر» ج ٢ ص ٨٥ — ٦٦ و ج ٣ ص ٥١ وابن طاهر «أخبار الدول المنتهية» ورقة ٤٠ — ٤٢ وابن خلدون «العبر» ج ٤ ص ٣٦ — ٣٧ والمقرئزي «انحطاط الخلفاء» ص ١٣ — ١٤ و ٣١ و ٣٤ و ٣٨ — ٤١ و ٤٤ و ٤٥ «والخطط» ج ٢ ص ٢٦٢ و ٢٦٧ — ٢٢٣ و ج ٣ ص ١٥ — ١٨ والديني «عقد الجمان» القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٩٧ . وانظر Ameer Ali, A short history of saracens pp. 591-594, O' Leary, A short history . . . p. 57-72. Muir, The Caliphate p. 563, Ivanow Ismail, pp. 33-34, & The Ency. Britanica vol. 9 p. 115

(١) رقادته مدينة على بعد أربعة أميال من القيروان كانت داراً لبني الأغالبة إلى أن هرب منها زيادة الله من «أبي عبد الله الشيعة» وقد سكنها عبيد الله المهدي سنة ٢٩٧هـ . (٩٠٩م) إلى أن انتقل منها إلى المهديّة سنة ٣٠٨هـ . (٩٢٠م) . البكري «كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب» ص ٢٧

(٢) القيروان تقع على بعد أربعة أميال من رقادته وهي أكبر مدائن بلاد المغرب . البكري «كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب» ص ٢٢ — ٢٧

(٣) أسس إبراهيم بن الأغالبة ملك بني الأغالبة جونس من سنة ١٨٤هـ (٨٠٠م)



مجلسه (١)، وملك بئى رستم من تاهرت إليه ، واتخذ مدينة المهديّة (٢) مقرّاً لحكمه سنة ٣٠٨ هـ (٩٢٠ م) . ولقد شعر المهدي منذ البداية بأن دولته بالمغرب لم تكن قوية الدعائم ، ففكر فى امتلاك مصر ، فأرسل الحملات البرية والبحرية إليها لفتحها مع ابنه ولى عهده ، أبى القاسم ، فكانت تصيبها بواذر النجاح أحياناً ، فاستولى على الاسكندرية والفيوم (٣) ، وبعض النجاح أحياناً أخرى ، فتدخل الجيزة والفيوم وبعض أراضى الصعيد (٤) ، وتكاد تشرف على عاصمة مصر ، كما تصل سفنه إلى رشيد (٥) فيردها الخليفة العباسى المقتدر وخادمه ومونس ، الذى لقب بالمظفر لغلبه عساكر المغرب غير مرة ، وردّها إلى مكانها ، لأن مصر كانت من القوة بحيث تستطيع أن ترد تلك الحملات (٦) . ثم شغلت دولة العبيديين الفن والثورات التى قام بها الخوارج وبخاصة تلك الثورة التى قام بها أبو يزيد مخلد بن كيداد فى بلاد المغرب .

ولقد تطلع المعز لدين الله رابع الخلفاء الفاطميين لغزو مصر . بعد أن استقر ملكهم بشمال أفريقيا ، بعد أن شيّدوا دولتهم على أنقاض ملك الأغالبة واستتب لهم الأمر فيها

- 
- (١) سجلماسة مدينة تبعد عن القيروان ٤٦ فرسخاً بنيت سنة ١٤٠ هـ (٧٥٧ م) واتخذها بنو مدرار حاضرة لملكهم . البكرى « كتاب المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب » ص ١٤٨ - ١٤٩ . واليعقوبى « كتاب البلدان » ص ٣٥٩
- (٢) المهديّة تنسب إلى المهدي الذى بناها سنة ٣٠٠ هـ (٩١٢ م) وحصنها سنة ٣٠٣ هـ (٩١٥ م) وبينها وبين القيروان ٦٠ ميلاً . البكرى « كتاب المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب » ص ٢٩ وابن عذارى المراكشى « البيان المغرب » ص ٢١٥ وأبو الفدا « المختصر » ص ٦٧ - ٦٩ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٢ والمقرئى « اناط الحفاه » ص ٤٢
- (٣) كما فى حمله سنة ٣٠١ هـ . (٩١٣ م) . ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٣ وأبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » ص ٢٨ والمقرئى « اناط الحفاه » ص ٤١
- (٤) كما فى حمله سنة ٣٠٨ هـ (٩١٩ م) التوبرى « نهاية الأرب » ص ٢٦ ورقة ١٥ والمقرئى « اناط الحفاه » ص ٤٣ و « الخطط » ص ١٦٣
- (٥) أبو الفدا « كتاب المختصر فى أخبار البشر » ص ٢٨ - ٦٩ والمقرئى « اناط الحفاه » ص ٤٣

(٦) فطلت تلك الفزوات حرياً ولكنها نجت نجاحاً كبيراً فى بث الدعوة للبت العلوى لأنهم كانوا يدعجون فى صفوفهم دعاة يعلمون المصريين عقائد مذهبهم . أظن

Lane-Poole A history of Egypt in the Middle Ages pp. 80-99,

Muir, The Caliphate, its Rise & Decline & Fall from Original Sources p. 563 &

O'Leary, A short History of the Fatimid Khalifate p. 78

ودانت لهم بالطاعة ، ولاغرو فقد كانوا يرسلون دعائهم إلى مصر يشنون دعوتهم في الحفاه (١) فعلبوا حقيقة الحال فيها ، وأنها أصبحت فريسة سهلة لكل فاتح . ولقد رأى المعز لدين الله الفرصة سانحة لتحقيق مشروع آبائه في فتح مصر ، لتكون جوهرة في تاج الدولة الفاطمية ، تزيد في اتساع هضاب المغرب المجدبة ، وأيقن بما وقف عليه من رسله ودعائه ، أنه لن يلقى في فتحها معارضة تذكر ، أو مجهوداً يبذل فالدولة العباسية قد اضمحل سلطانها ، فاستقل الأمويون بالأندلس (٢) والأخشيديون بمصر (٣) والقواطم في المغرب ، كما قامت دول أخرى صغيرة ، تغلب كل رئيس لها على ناحية وانفرد بها (٤) واستغلت كلها سياسياً وإدارياً . وإن بقيت مع ذلك مستقلة بلوا . الخلافة الدينية تعترف له بالسيادة الدينية . وتقوم له بالدعاء في المساجد ، وتتحفه بهداياها من وقت لآخر ، وتتلقى منه خلعه وعهوده .

علم المعز لدين الله بأن الخليفة العباسي لم يكن له من الخلافة إلا اسمها ، يستعين به الحكام الأقوياء لينحهم تفويضاً بالحكم . لأن ذلك ما يجعل سلطانهم شرعياً . وأن دلائل التدهور قد ظهرت بانقسام دولته . وغدت بغداد وقد تنكرت لها الأيام بضعف الخلافة فيها . تنافسها القسطنطينية ، فأحب أن تكون عاصمة مصر ، نخر الإسلام وأكبر مدنه ، مكان دعوته ، وموطن شيعته ، وأن تستمر في أيامه تنافس دار السلام وقرطبة ، ووجد أن ساعة الفتح قد دنت ، لأن الخليفة العباسي مشغول عنه بالفتن التي سادت بغداد وبدفع البيزنطيين عن بلاده خصوصاً وأن القيروان وكذا

(١) الفريزي « انصاف الحفاه » ص ٦٦ وأستاذ عنان « الحاكم » ص ٢٧

(٢) ١٣٨ - ٨٩٧ هـ و (٧٥٦ - ١٤٩٢ م) على يد عبدالرحمن الأول المتوفى سنة ١٧٢ هـ (٧٨٨ م)

(٣) ٣٢٢ - ٣٥٨ هـ و (٩٣٥ - ٩٦٩ م) ومؤسسها محمد بن طنج الاخشيد

(٤) قام بنو بويه وحكموا فارس وكان السامانيون فيما وراء النهر وبنو حمدان في أعلى الجزيرة والشام سكونوا الدولة الحمدانية في حلب والموصل (٣١٧ - ٣٩٤ هـ و ٩٢٩ - ١٠٠٣ م) كما قام القرامطة وغيرهم وبذلك لم يبق للخليفة العباسي إلا بغداد وأعمالها ، ويشبه المسمودي في كتابه « مروج الذهب » فل أصحاب الأطراف (أو ملوك الضوايف) وتغلب كل واحد منهم على الصقع الذي هو فيه بفعل ملوك الطوائف بعد موت الاسكندر ، إلا أننا نرى أن هذه الأقاليم وإن انفصلت عن الخلافة العباسية إلا أنها كانت تؤلف مملكة واحدة فتاصرو خسرو مثلاً عندما طوف ببعض البلاد الإسلامية في القرن ١٠ هـ و ١١ م لم يبق مضائق فيها . المسمودي « مروج الذهب » (الطبعة الأوروبية) ج ١ ص ٧٣ وما بعدها وستر الحضارة الإسلامية » ص ٢

المهدية أصبحتا لاتصلح أيهما حاضرة ينافس بها الدولة العباسية . وأن الخليفة العباسي المطيع لله ، يجوز مرحلة اضطراب وضعف . يعجز فيها عن إرسال الجيوش إليه . وكان المعز لدين الله ، قدمه للفتح بإنشاء الطرق والمنازل ، على رأس كل مرحلة ، وبحفر الآبار على طول الطريق ،<sup>(١)</sup> من المنصورية<sup>(٢)</sup> عاصمة مملكة إلى الاسكندرية . وعمل على تخزين المؤن والذخائر ، فتأكد من طلائعه وعيونه ، أن مصر وإن تنمرت لأبائه ، قد غدت فريسة هيئة له ، ولم لا ؟

ألم يسمع باضمحلال أخلاق القوم ، وأن مصر تعاني مصائب الوباء والغلاء حتى فقدت من أبنائها زهاء ٦٠٠ ألف رجل ، وبلغ الخبز كل رطل بدرهمين والحنطة كل وبة بدينار وسدس مصري<sup>(٣)</sup> . ألم يقل له دعائه : « إذا زال الحجر الأسود ( ويعنون به موت كافور الأشعدي<sup>(٤)</sup> ) ملك مولانا المعز لدين الله الأرض كلها<sup>(٥)</sup> » .  
ألم يبلغه أن الشعب المصري متبرم من حكمه ، ومعظمهم من الفرس ، أو الترك المستعربين<sup>(٦)</sup> . وأن الجند كثيرو القرد ، وإثارة الثورات لاستخلاص أرزاقهم من الزعماء الظالمين الجشعين ، حتى أنه لم يبق بمصر من تجتمع القلوب عليه ، ولا حذول الدولة الأخشيديّة ، فقد وجدت في القصر رقعة موجهة إلى الأخشيديين فيها ، « ولتم فضلتهم ، وحكمتهم فخرتم ... وانعكفتهم على اللذات ... فاعملوا ما شئتم ، فإننا صابرون .

(١) التويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقم ٣٨ وابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٤٨ والمقرئى

« اتماط الحفا » ص ٦١ وانظر O'Leary, A short history p. 98

(٢) بناها والد المعز لدين الله سنة ٥٣٣٧ هـ ( ١١٤٨ م ) والبكرى « كتاب المغرب في ذكر بلاد

إفريقية والمغرب » ص ٢٥

(٣) ابن الأثير « الكامل » ج ٢ ص ٢١٢ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٥٤٨ واليعنى

« عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢٩٩ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١ وانظر

Lane Poole, A history of Egypt in the Middle Ages p. 101

(٤) لترجمة حياة كافور الأشعدي أنظر ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ١٨٥ — ١٨٦

و ١٨٨ والتويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ١٩ والمقرئى « الحطط » ج ٣ ص ٤١ — ٤٢ واليعنى

« عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢١٥ ودائرة المعارف الاسلامية المجلد الأول ص ٥١٢ —

٥١٤ . وتوفى كافور سنة ٥٣٥٧ هـ ( ١١٦٨ م )

(٥) المقرئى « اتماط الحفا » ص ٦٦ واليعنى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ص ٢٦٦

وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٧٢

(٦) العلولونيون والأخشيديون هم أتراك أما الفاطميون فهم عرب

وجوروا ما استطعتم ، فانا عليكم بالله مستجيرون ،<sup>(١)</sup> هذا إلى أن جماعة من وجوه المصريين كتبوا للبحر لدين الله طالبين منه إنقاذ عساكره ليسلبوا له البلاد ، واستجار به جند المصريين أنفسهم ، عندما قلت الأموال ليسلبوا إليه مصر<sup>(٢)</sup> مما جعله يقول وهو بالمنصورة لعدد من شيوخ كتامه ، : « وإني مشغول بكتب ترد على من المشرق والمغرب أجيب عنها بخطي »<sup>(٣)</sup> .

فشجعه ذلك وقوى رغبته في زيادة رقعة أملاكه ، بفتح مصر الخصبة الغنية كثيرة الموارد ، ومد سلطانه على الشام والحرمين ، الخاضعة لسلطان الاخشيديين<sup>(٤)</sup> ولقد ثبت عزيمته أن مصر مكان صالح لنشر دعوة الشيعة وسلطانهم في ثلاث من حواضر الإسلام الكبرى ، المدينة ، والقسطاط ، ودمشق ، وأنها بما حباها الله من موقع جغرافي ، وبعد عن مركز الخلافة العباسية ، تنوسط العالم الإسلامي حتى أصبحت عظيمة الأهمية من الوجهتين السياسية والحربية ، فحشد المعز كل ما استطاع من جند وذخيرة ومال<sup>(٥)</sup> عند وفاة كافور ، وعهد بهذه الحملة إلى جوهر الصقلي غلامه الرومي ، أعظم قواده ، بعد أن علم بما آلت إليه الخلافة العباسية من ضعف ووهن واضطراب وغلاء ووباء ، وبعد أن وثق من أن الأمة المصرية أصبحت لا تخشى الفتح بل تشجعه حتى أن الأنباء لم تكذب تذايع بوصول جوهر وعساكره ، حتى أثر

(١) الصبي « عقد الجمان » القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٢١

(٢) وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١٠ — ٢١١ وأبو الحسن « النجوم الزاهرة »

ج ٤ ص ٢٠ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٤ وانظر

Ameer Ali Sayed, A short history of Saracens p. 599

(٣) القريري « المخطوط » ج ١ ص ١٦٤ « وانما الحقا » ص ٦١ وانظر

Lane Pool, A History of Egypt in The Middle Ages P. 100

(٤) عند ما عقد الخليفة العباسي « المتقي » للاخشيذ ولديه من بعده ، أعطاهم مصر والشام والحرمين .

التوري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ١٧ والقريري « المخطوط » ج ٣ ص ٤٢

(٥) بلغت هذه الأموال ٢٤ مليون دينار وكان الجيش يزيد على ١٠٠ ألف مقاتل من شجعان كتامة

(من قبائل البربر) . ابن خلكان ج ١ ص ١٤٨ والقريري « المخطوط » ج ٢ ص ١٦٤ و ٢٠٥

« وانما الحقا » ص ٦٢ والصبي « عقد الجمان » القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٢٦ وأبو الحسن

« النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٧٣ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١ وابن اياس « بدائع

الزهور » ج ١ ص ٤٤ وانظر

Lane Pool, A Story of Cairo P. 117 & O'Lozzy A Short history of the Fatimid P. 101

معظم الزعماء المهادنة وطلب الأمان والصلح ، وطلبوا إلى وزيرهم « جعفر بن الفرات » أن يتولى تلك المهمة عنهم ، كما طلبوا من الشريف العلوى « أبى جعفر مسلم بن عبد الله الحسينى » أن يكون سفيرهم لدى قائد الحملة فسار على رأس جماعة من وجوه المصريين ، بينهم القاضى أبو الطاهر ، للقائه وقابلوه على مقربة من الاسكندرية ، فى قرية تعرف « باتروجه » ، فى رجب سنة ٣٥٨ هـ ، فاعتبط جوهر بمقدمهم ، وأجاب ملتسماً ، وكتب لهم أماناً يعتبر وثيقة هامة<sup>(١)</sup> . ولكن فلول الأخشيدين والكافورية ومن والام من الجند لم يقبلوا الأمان وآثروا الدفاع ، وساروا إلى الجزيرة لقتال جوهر ، فانهمزوا بعد مقاومة يسيرة ، وفر أصحاب كافور ، وتم فتح مصر بدخول جوهر القسطنط فى ١٧ شعبان سنة ٣٥٨ هـ ( ٢٠ يونيه سنة ٩٦٨ م ) بعد العصر ، وبذلك خرجت مصر من يد الأخشيدين .

وجدد جوهر للمصريين الأمان<sup>(٢)</sup> وبذلك أصبحت مصر درة نفيسة فى قيصريتهم الإسلامية . وأعظم قطر فى أمبراطوريتهم الشاسعة<sup>(٣)</sup> وبشر المعز بفتح مصر ،

(١) وعد المصريين فيه باسقاط الرسوم الجائزة ونشر العدل بين السكان وفيه دستور غابتهم السياسية والتدح بمحاييتهم للمصريين كما فيه سياستهم المذهبية وما يعطى اتخاذ نحو المصريين أصحاب الأغلبية السنية من وعد بأن يجيزهم فى موارثهم على كتاب الله وسنة رسوله وبإقامتهم على مذهبهم لأن الاسلام سنة واحدة وشرعية متبعة كما فيه وعد بأن يجرى الأذان والصلاة وصيام رمضان وفطره والزكاة والحج وغيرها على ما أمر الله ورسوله فيتركوا كما كانوا فى أداء الفرائض وفيه وعد بالاهتمام بمرافق البلاد كترميم المساجد وفرشها بالفارش وإيقادها وأن يصرف لمؤذنيها وغيرهم أرزاقهم من بيت المال ومنع غش العملة وحسن معاملة أهل النمة إلى غير ذلك . الدوادار « زبدة الفكرة » ج ٥ ورقة ١٠٤ — ١٠٥ والمقرئى « انماض الحفا » ص ٦٦ — ٧٠ وانظر The Ency. of Islam Vol. 11 P. 89

(٢) لما أُلح للمصريون على الشريف « أبى جعفر مسلم » بمكاتبة جوهر لإعادة الأمان نزل على رأيهم وكتب إليه يشته بالفتح ويسأله إعادة الأمان فأعاده على حاله الأولى وتلقاه المصريون وجوههم وأشرفهم وعلمائهم وتجارهم وقضاةهم ومعهم الشريف أبو جعفر والوزير جعفر بن الفرات ، ولما التقوا بجوهر نادى متاد أن يتزل كل الناس إلا الشريف والوزير فتزلوا وسلموا على جوهر واحداً واحداً ، ثم اصطحب الشريف عن يمينه والوزير عن يساره . ابن خلكان « وفیات الأعيان » ج ١ ص ٢١١ — ٢١٢ والدوادار « زبدة الفكرة » ورقة ١٠٦ والمقرئى « انماض الحفا » ص ٧٧ — ٧٣ وانظر

O'Leary, A Short history ... p. 102

(٣) ابن الأثير « الكامل » ج ٨ ص ٩٤ وابن خلكان ج ١ ص ٢١٠ — ٢١١ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٢١ .

فوصلته البشارة في نصف رمضان سنة ٢٣٥٨ هـ ، وأنشد شاعر ابن هاني قصيدة بليغة (١) أنى جوهر فاتحاً لخليفة له الأمر والسلطان ، هو المعز لدين الله ، لا والياً مبعوثاً كما كان الأمر بمصر أيام الأسرتين الطولونية والأخشيديّة ، فلا عجب أن وجدنا المعز يستقل استقلالاً تاماً بملكه الجديد عن الدولة العباسية ، وأن يفرض على البلاد مذهب الشيعة ، وكان هو وآباؤه قد مهدوا بدعائهم لنشر عقيدتهم في البلاد .

وفي يوم الاثنين ٢١ شوال سنة ٣٦١ هـ ( ٥ أغسطس سنة ٩٧٢ م ) ، خرج المعز لدين الله (٢) الفاطمي وحاشيته وجنوده وخزائنه ، وفيها الأموال الكثيرة (٣) ، على الجبال ، وأفراد أسرته الذين ماتوا بأفريقية (المهدي والقائم والمنصور) في توايت من خشب ليدفنهم بمصر بالقراقة الكبرى بترب الزعفران وموقعها الآن بحان الخليلي ، من مدينة المنصورة قاصداً الديار المصرية ، بعد أن مهدها له جوهر ووطد سلطانها ، وبني له بها دور الأمانة ، واستخلف على إفريقية يوسف ابن زيري الصنهاجي ، الذي استخلفه في سبع بقين من ذى القعدة سنة ٣٦١ هـ ، وأمر الناس بالسمع والطاعة له (٤) ، ولكي يوجد في سبيله عراقيل فيما لو طمعت نفسه إلى الاستقلال

(١) استهلها بقوله يقول بنو العباس هل فتحت مصر  
فقل لبني العباس قد قضى الأمر

المقريزي « انطاخ الحفا » ص ٦٢ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٣٠ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢

(٢) بعد أن كتب له جوهر يستدعيه ويخبره بانتظام الحال بمصر والشام والحجاز وإقامة الدعوة لغيرها .

(٣) ١٥٠٠ جبل مسوقة ذهباً عينا . ابن أبياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٥ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٣

أما جوهر فقد دخل وبين يديه ١٢٠٠ وقيل ١٥٠٠ صندوق من المال . العيني « عقدا الجمان » القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٣٢١ — ٣٢٢ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٠

(٤) استمر أبو الفتح يوسف بن زيري الصنهاجي وأشباهه ملوك صنهاجة يخطبون للخليفة المعز لدين الله وأبنائه بأفريقية ويذكرون أسماءهم على المنابر وعلى الدنانير والدرام ويستعملون راياتهم ويتودم وشعارهم إلى أن جاء المعز بن باديس الصنهاجي (٤٠٦ — ٤٥٤ هـ ١٠١٦ — ١٠٦٢ م) فتى سنة ٤٣٥ هـ (١٠٤٣ م) أو سنة ٤٤٠ هـ (١٠٤٦ م) على رواية أخرى قطع المعز الصنهاجي الخطبة عن الخليفة الفاطمي المستنصر وخطب للخليفة « القائم بأمر الله » العباسي الذي قلده أفريقية وأرسل إليه الخلع وأمر المعز الصنهاجي رعاياه بترك المذهب الشيعي الذي لم يقبله أهل المغرب إلا على مضض وأمر بلمن الخلفاء الفاطميين على منابرهم وأحرق أعلامهم وأزال أسماء بني عبيد من مكة حتى إذا أتت سنة ٤٤٣ هـ كان لباس القيروان السود

بالحكم ، فصل عن ولايته طرابلس الغرب وجعل عليها « عبد الله بن يخلف الكتاني ، وجعل على صقلية <sup>(١)</sup> » « أبا القاسم علي بن الحسن بن علي بن الحسين ، وجعل على جباية أموال أفريقية » زياده الله بن القويم ، « وعلى الخراج » عبد الجبار الخراساني ، وحسين بن خلف ، ووصل المعز لدين الله الاسكندرية ممتطياً جواداً في ٢٣ شعبان سنة ٣٦٢هـ (٢٩ مايو سنة ٩٧٣ م) فتلقيه قاضي مصر أبو الطاهر الذهلي ، والأعيان ، ودخل القاهرة في ٥ رمضان سنة ٣٦٢هـ (١٣ يونيو سنة ٩٧٣ م) وترجل له جوهر عند لقائه وقبل الأرض بين يديه ، كذلك استمع بالمعز الوزير « أبو الفضل جعفر ابن الفرات » .

وعندما دخل المعز لدين الله قصره خر ساجداً لله تعالى ، وصلى ركعتين وصلى بصلاته كل من دخل ، وبذلك أصبحت البلاد المصرية دار خلافة . بعد أن كانت دار إمارة <sup>(٢)</sup> . ووجدت ثلاث خلاقات ، الأولى خلافته التي نشأت في شمال افريقية

---

==والدعاء لبي العباس وبذلك زالت دولتهم عن عموم بلاد المغرب زوالاً تاماً واقطعت علاقاتهم بتلك البلاد . ابن الأثير « الكامل » ج ٨ ص ٢٢٢ — ٢٢٣ وج ٩ ص ١١٠ و ١٩٤ — ١٩٥ وابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٥٥٠ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦٥ وأبو الفدا « المختصر » ج ٢ ص ١٤٩ وابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٦٢ والقريزي « الخطط » ج ٢ ص ١٦٥ « واما الخلفاء » ص ٦٤ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٢ وابن عذاري المراكشي « البيان المغرب » ص ٢٨٨ وابن منجب الصيرفي « الاشارة » ص ٤١ .

(١) كانت جزيرة صقلية جزءاً من أملاك بني الأغلب ، أسماها افريقية ، ففر عليهم عبيد الله المهدي جد الأسرة الفاطمية المصرية وضمها إلى أملاكه واستعمل عليها سنة ٢٩٧هـ الحسن بن أحمد ابن أبي خنيزر . وقد دالت دولة الاسلام عن صقلية منذ سنة ٤٨٤هـ ( ١٠٩١ م ) ودخلت في حوزة الفرنج وهي الآن من أملاك إيطاليا . ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢٩ والأستاذ المرحوم الأيوبي « الفاطميون » ج ٢ ص ٥٣

(٢) ابن الأثير « الكامل » ج ٨ ص ٢٢٣ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٥٤٨ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٣ وأبو الفدا « المختصر » ج ٢ ص ١١٢ والقريزي « الخطط » ج ٢ ص ١٦٧ « واما الخلفاء » ص ٦٥ و ٨٨ — ٨٩ واليعني « عقد الجان » القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٦٥ و ٢٦٦ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٦٦ و ٧٧ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٦ وابن أبي اس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٥ — ٤٦ وابن عذاري المراكشي « البيان المغرب » ص ٢٣٧

وانتقلت للديار المصرية ، والثانية خلافة أموية بقرطبة بالأندلس ، والثالثة خلافة سنية بالمشرق هي الخلافة العباسية .

ولم يطل عهد الخليفة المعز لدين الله بمصر أكثر من نحو عامين ونصف قضاهما في الدفاع عن الدعوة الشيعية وتوطيدها ، وكان خطر القرامطة يهدد ملكه الجديد من وقت لآخر ، فقد غزوا ملكه الجديد في أوائل سنة ٣٦١ هـ وفي أواخر سنة ٣٦٣ هـ ، ومات الخليفة المعز وخطرهم لا يزال يهدد الشام ومصر .

فلما تولى ابنه العزيز بالله<sup>(١)</sup> بعد وفاة أبيه ، اتسعت رقعة البلاد في زمانه حتى فاقت دولة والده ، وانتشرت السكينة في عهده ، وكان مثل أبيه شديد التسامح مع المسيحيين ، فجدد لهم كنيسة « أبي سيفين » خارج القسطنطينية ، ومن تسامحه في الدين أن كان أكبر وزرائه « يعقوب بن كلس » ، و « عيسى ابن نسطورس » ، وأولها إسرائيل أسلم ، والآخر مسيحي ، وبفضلهما امتلأت خزينته . وكان محباً لمظاهر الآبهة ميالاً للترف ، فاقنى التحف النفيسة ، وقد قيل « إن خيوله كانت تكسى الزرد المطعم بالذهب ، وتغطي بأقشة مرصعة بالجواهر ، ومعطرة بالعنبر » ، وكان كل شيء في قصره نفخاً من حاشية ، وموائد ودواب ، وهو أول من سار في موكب حافل إلى الجامع في كل يوم جمعة من رمضان للصلاة بالناس ، وأول من استخدم من الفاطميين جند الترك المالك في جيش مصر ، وقد برهن على مقدرته في الإدارة ، فنظمها ، ومنع الرشوة ، وبذل الكثير من المال على إقامة المباني ، وحفر الترع ، وإنشاء الجسور ( الكبارى ) ، ومرافق السفن ، وغيرها . أما مملكته فيمكن في وصفها أنها كانت تمتد من المحيط الأتلتي إلى شرق الحجاز ، ومن اليمن إلى أعلى الفرات ، وخطب له على منابر الجوامع من بلاد العرب إلى المحيط الأطلسي .

وبعد ما توفي بويج لابنه الحاكم بأمر الله ، بالخلافة ، وله من العمر إحدى عشرة سنة تقريباً ، وكانت أمه مسيحية ، ولصغر سنه قام بالوصاية عليه مربيه وأستاذه برجوان الحنصلي الصقلي<sup>(٢)</sup> وكان أبو محمد الحسن بن عمار الكتاني<sup>(٣)</sup> المغربي قائداً .

(١) أنظر O'Leary, A Short history of the Fatimid Khalifate p. 116

(٢) قتل برجوان الأبيض وقيل الأسود بأبي الفضل ريدان الصقلي صاحب المظلة بإيعاز الامام الحاكم سنة ٣٨٠ هـ ( ٩٨٠ م ) : ابن منجب « الإشارة » ص ٢٧

(٣) قتل في سنة ٣٩٠ هـ ( ١٠٠٠ م ) . ابن منجب ص ٢٩



لجيشه ، بيده كل السلطة ، نشأ هذا الخليفة مطلق الأمر في آرائه وتصوراته ، وكان شاذاً في طباعه ، إذا عاقب أفرط وسفك الدماء ، وإذا آثاب أو أحب بذل ما لم يبذله خليفة ، وكانت أعماله متناقضة ، يفعل اليوم ما ينقضه غداً ، ومن أحسن أعماله أنه شيد دار الحكمة وأنه أنشأ مرصداً في سفح المقطم ، ولما قتل هذا الخليفة خلفه ابنه الظاهر ، وكان صغير السن لا يتجاوز السادسة عشرة من عمره ، فلم يكن بالرجل الذي يقدر على انتشال البلاد مما أصابها من جراء أعمال والده ، فقامت عمته ست الملك بالوصاية عليه في الفترة الأولى من حكمه ، وأظهرت كفاءة ممتازة في إدارة شئون البلاد أربع سنوات ، وبذلت العطاء للجند ، وظلت تشرف على أعمال الدولة إلى أن توفيت سنة ٤١٥ هـ ، ( ١٠٢٤ م ) وفي زمنه انخفض النيل فاشتد الضيق ، وحصلت مجاعة كبيرة في البلاد ، وكاد المصاب يكون ألياً لو لا ارتفاع النيل بعد ذلك بسنتين ، وفي عهده قامت قتن في بلاد الشام ، استنفذ إخراجها أموالاً طائلة .

ثم خلفه ابنه المستنصر بالله وعمره سبع سنين ، فأقام في الخلافة ستين سنة وكان حكمه في هذه المدة الطويلة عهد تدهور سريع في دولة العبيديين ، إذ لم تتمتع بالرخاء والطمأنينة إلا فترة قصيرة من الزمن ، بعدها حلت بالمملكة المصائب ، وترزعع مركز الخلافة ، ففي مدته خرجت ولايات شمال إفريقية من يد الفاطميين ، وعادت سنية ، كما خرجت الولايات السورية ، فأخذها الأتراك السلجوقيون سنة ٤٦٩ هـ ( ١٠٧٦ م ) ، ومع ذلك خطب له ببغداد نحو أربعين خطبة ، بعد أن هرب خليفتها العباسي ، ورفع العلم الفاطمي على بغداد وواسط والسكوفة وسائر المدن الشرقية الكبرى ، وأقام البساسيري الدعوة فيها للخليفة المستنصر ، وسيرت ثياب الخليفة العباسي القائم بأمر الله وعمامته إلى مصر سنة ٤٥٠ هـ ( ١٠٥٨ م ) ، وخطب ببغداد نفسها للخليفة الفاطمي ، فسر سروراً عظيماً وزينت لذلك الحادث القاهرة والقصور ومدينة مصر والجزيرة ، وأنشدت طبالاً ، المستنصر شعرأ جميلاً بهذه المناسبة ، وهي تضرب بالطليل ، وأبي صاحب الأهواز أن يخطب للمستنصر ، واستنجد بطغربك سلطان التركان فأجده . ولم يجد المستنصر البساسيري . وبذلك عادت الخطبة في بغداد إلى بني العباس بعد انقطاعها عنهم سنة كاملة . فكان ذلك أقصى ما بلغ إليه

ظل الخلافة الفاطمية في الشرق . وفي مكة رفعوا الغطاء الأسود عن الكعبة . ووضعوا مكانه الغطاء الأبيض شعار الفاطميين . وعليه اسم الخليفة المستنصر ولقبه <sup>(١)</sup> ،

ثم أخذت الدولة الفاطمية بمصر في الاضمحلال . فقدت صقلية أيام المستنصر ثم تحوت السلطة بعده إلى الوزراء الذين كان في قدرتهم تعيين من يرغبون في تعيينه من الخلفاء ؛ لأنهم كانوا في الحقيقة هم الحكام في البلاد المصرية وتلقبوا بألقاب الملوك ، واشتد التنافس على المناصب .

وفي أيام الخليفة المستعلي بالله . انقطعت دعوتهم من أكثر مدن الشام والبلاد السورية ، وفي أيام الخليفة الظاهر بأمر الله . استعاد الصليبيون عسقلان في فلسطين . ونهب ملك صقلية الترمندى تنيس . ولما هدد الفرنج البلاد ، أيام الخليفة العاضد لدين الله ، طلب من الملك العادل نور الدين محمود صاحب دمشق ، أن يرسل إليه نجدة ويذكرهم قبل أن يتملك الفرنج مصر . فتمكنت جيوش نور الدين بقيادة أسد الدين شيركوه . وابن أخيه صلاح الدين الأيوبي ، من الانتصار ، وولى العاضد بعد أسد الدين شيركوه الوزارة إلى صلاح الدين يوسف أيوب بن شاذى ، ولقبه بالملك الناصر . وبقي الخليفة العاضد صورة معه ، وأرسل نور الدين لصلاح الدين أهله وعشيرته . فأقطعهم بمصر الاقطاعات واتهز فرصة مرض الخليفة العاضد <sup>(٢)</sup>

لينصاع لأمر نور الدين محمود بن زنكى ودعا للخليفة المستضيء العباسى في محرم سنة ٥٦٧ هـ ( ١١٧١ م ) . وقطع الخطبة عن اسم « العاضد لدين الله » . وكتب بذلك أيضا إلى سائر أعمال مصر ، وبذلك خطب للعباسيين على منابر اليمن والشام والحجاز والمغرب . ولم يكتف صلاح الدين بقطع الخطبة العاضدية ، وإقامة الخطبة المستضيئية بل أزال شعار الدولة الفاطمية . وأحل محله السواد شعار العباسيين ، وأبطل من الأذان « حى على خير العمل » وعزل الشيعة من القضاء . ونصر أهل السنة . وأنشأ مدارس للشافعية <sup>(٣)</sup> ، وفضلهم ، لأنه كان شافعيًا . ولم يجد صلاح الدين في كل ما فعله

(١) المرحوم الأستاذ الأيوبي « الفاطميون » ج ١ ص ٧١ علا عن المقرئى « الخطط » .

(٢) العاضد في اللغة العاضع ومنه الحديث « لا يبيض شجرها » فبالعاضد قصعت دولة بنى عبيد . السيوطى

« حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٧

(٣) هدم صلاح الدين سنة ٥٦٦ هـ ( ١١٧٠ م ) السجن المسمى دار المعونة وبناه مدرسة

لشافعية وكذا بنى دار الفزل مدرسة لشافعية أيضاً . مختار باشا « كتاب التوقيعات الإلهامية » ص ٢٨٣

تقلا عن المقرئى « الخطط » .

أى مشقة أو مقاومة ، وبعد أن كان يوم عاشوراء يوم حزن وعزاء على الحسين بن على ، لأنه قتل فيه ، اتخذته الدولة الأيوبية ، يوم سرور . يوسعون فيه على عيالهم ، ويكثرون فيه الحلوى ، ويكتحلون ليرغموا بذلك أنوف الشيعة .

ومات العاضد ، دون أن يعلمه أهله بهذه التطورات ، ليلة عاشوراء في يوم الاثنين ١٠ محرم سنة ٥٦٧ هـ ( ١١٧١ م ) ، وعمره حوالى ٢١ سنة ، ومدة خلافته بمصر حوالى ١٢ عاماً ، فشى صلاح الدين فى جنازته ، وتولى غسله وتكفينه ، وجلس فى عزائه ، ثم استولى على ما فى قصره من الأموال والذخائر والتحف والجواهر والعبيد وغيرها ، بعد أن تولى الخلافة منهم ١١ خليفة بمصر .

ومنحه الخليفة العباسى تفويضاً بحكم الديار المصرية ، ووصلت إليه الخلع من بغداد ، وبذلك عادت الخلافة العباسية إلى الخليفة المستضى ، أعادها صلاح الدين الكردى بعد انقطاعها مائتين وخمسة عشرة سنة ، وأسس الدولة الأيوبية بمصر<sup>(١)</sup>.

---

(١) أبو شامة كتاب « الروضتين » ج ١ ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ وابن الأثير « الكامل » ج ١١ ص ١٤٨ — ١٥٠ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ١٩ — ٩١ وأبو الفدا « المختصر » ج ١ ص ٤٧ — ٤٨ وج ٢ ص ٢٦٣ وج ٣ ص ٤٥ — ٥١ والذهبي « تاريخ الاسلام » ج ٣ ورقة ٤٢٩ — ٤٣٠ والمقرئى « الخطط » ج ٢ ص ١٧٥ و ٣٨٥ و « السلوك » ج ١ ص ٢١ و ٤٢ — ٤٤ و ٤٦ والبنى « عقد الجمان » القيم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢٣٢ والمجلد الثانى ج ١٨ ورقة ٣٩١ — ٣٩٢ وأبو المحاسن « التجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٣٣٥ و ٣٣٩ — ٣٤٠ و ٣٥٥ و ٣٥٦ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩٣ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٦٨ وابن طباطبا « الفخرى » ص ١٩٤ — ١٩٥ والامام الشرفاوى « تحفة الناظرين » ورقة ٣٢ — ٣٣ وانظر

# الباب الأول

## السلطة التشريعية

### الخلافة

#### (١) مميزات الخلافة الفاطمية

بالرغم من أن المسلمين لم يفرقوا بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل جمعها الدولة الفاطمية في يد كل خليفة من خلفائها، وبالرغم من أن الخليفة الفاطمي لم يتنبه إلى أن العدالة تضار من تجمعها كلها في يده . لأن لكل قسم منها كفايات خاصة ، إلا أننا فضلنا أن نقسم أبواب هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام تبعاً لهذه النظرية (١) :

فالخلافة (٢) نظام من أنظمة الحكم خاص بالمسلمين ، وهو نظام قوامه الدين ، فللخليفة على المؤمنين الولاية العامة والطاعة التامة ، لأنه نائب عن الرسول في تنفيذ الشرائع والسير بمقتضى أصول الدين والمحافظة عليه والعمل على نشره ، يليق خطبة الجمعة ،

---

(١) مبدأ الفصل بين السلطات لم تعرفه أوروبا المسيحية إلا في أحدث المصور ، عندما كتب العالم الفرنسي مونتسكيو Montesquieu ( ١٦٨٩ — ١٧٥٥ م ) كتابه المسمى « روح الشرائع » « De L'Esprit des Loins » في القرن الثامن عشر الميلادي ، فقد كان يرى هذا القانوني الاجتماعي أن اجتماع السلطين التشريعية والتنفيذية في يد واحدة يؤدي إلى ضياع الحرية ، لاحتمال أن يصدر المشرع قوانين ظالمة ثم ينفذها بنفسه ، كذلك كان يرى أن لا ضمان للحرية إذا لم تكن السلطة القضائية منزهة عن السلطين التشريعية والتنفيذية ، لأنه إذا كان القاضي هو الذي يقوم بالتشريع فلا ضمان للعدالة ، وكذلك إذا كان القاضي الذي يصدر الحكم هو الذي يتولى تنفيذه . لذلك كان مونتسكيو هو أول من أسس نظرية الفصل بين السلطات تقسم أعمال الحكومة إلى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية . ونرى أن هذه النظرية كانت من عمل أرسطو ، وأن مونتسكيو غيرها بعض الشيء

ارسطوطاليس « السياسة » ( دار الكتب ١٩٤٧ م ) ترجمة الفيلسوف الكبير معالي احمد لطفي السيد باشا  
ص ٣٤٥ . والدكتور وايت إبراهيم بك ومصطفى الصادق باشا « مبادئ القانون الدستوري المصري المقارن » ( القاهرة ١٣٤٣ هـ ) ص ٧٠

(٢) الخلافة مصدر خلف ، يقال خلقه خلافة كان خليفة وبقى بعده ، والجمع خلافت وخلفاء

ويؤم الناس في الصلاة ، ويعاقب المارقين من الدين ، فهو على هذا الأساس حاكم المسلمين الروحي والزمني ، ينط به الأشراف على شئون الدولة وإدارة دفة سياستها وتعتبر الشيعة<sup>(١)</sup> الخلافة ركناً من أركان الدين ، وأن تعيين الامام من أسرة النبي عليه الصلاة والسلام واجب بلا رجوع إلى الأمة ، فهم لذلك قد حصروا الخلافة في أسرة معينة وفي بيت معين هو بيت الامام علي وأصبحت عقيدتهم أن الحسن هو الخليفة بعد أبيه وأن الخلافة إرث في بيت الإمام علي إلى يوم الدين ، والإسماعيلية يقولون إن أول أئمتهم هو الإمام علي المتوفى سنة ٤١ هـ (٦٦١ م) ثم ابنه الحسن المتوفى سنة ٥٠ هـ (٦٧٠ م) ثم الحسين المتوفى سنة ٦١ هـ (٦٨٠ م) ثم علي زين العابدين المتوفى سنة ٩٤ هـ (٧١٢ م) ثم أبو جعفر محمد الباقر المتوفى سنة ١١٣ هـ (٧٣١ م) ثم أبو عبد الله جعفر الصادق المتوفى سنة ١٤٨ هـ (٧٦٥ م) ثم اسماعيل

(١) الشيعة هم الذين يعتقدون في أئمة الامام علي بن أبي طالب وذريته من بعده واحداً بعد واحد ، وهم الذين كان يطلق عليهم منذ الصدر الأول للاسلام اسم العلويين أو أهل البيت ، يعتقدون أنهم وحدهم أهل للخلافة ، مستندين على بعض الأحاديث فيقولون مثلاً إن النبي عليه السلام قال « علي وأئمن علي ، يؤدي ديني ويقضى » وإنه ولي كل مؤمن ومؤمنة بعده وإنه عليه السلام في غزوة تبوك قال له علي : أخرج معك فقال له النبي لا ، وكان يخرج معه في جميع الغزوات فبكى علي — ونحن نستبعد بكاه — فقال له النبي عليه السلام « أما ترعى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست بنبي ، لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خلفي ، وبذلك استخافه علي أهل المدينة في هذه الغزوة وإنه عليه السلام قال « من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار » . إلى غير ذلك من الأحاديث . ولذلك قام الشيعة بمقاومة الدولة الأموية ما استطاعوا إلى هذه المقاومة سيلاً . وهذا الاعتقاد يقابله اعتقاد آخر من العباسيين بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعنه العباس « إنها ( أي الخلافة ) تكون في ولدك وأن النبي عليه السلام أذن في أذن عبد الله بن العباس ، وتقل في فيه — ونحن نستبعد ذلك أيضاً — وقال « اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل » ولذلك لما نشأت الحركة التي تدعو لنسب العباس عم النبي عليه السلام بالخلافة اتخذ دعايتها الحيلة ، فدعوا بالبيعة الرضا من آل البيت ، ميرزين عدم ذكر الاسم خوفاً على حياة الشخص من بني أمية ، حتى إذا ما نجحت دعوتهم قام أبو مسلم الخراساني وأماط اللثام عن « عبد الله السفاح بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس » وأعلنه خليفة للمسلمين فلم يرق هذا في أعين العلويين ، فقاموا في وجه العباسيين ولكنهم كانوا أضعف من أن يتغلبوا عليهم . وتأكدوا أنهم لن يتحقق غرضهم ما داموا قرييين من بغداد مركز الخلافة العباسية ، فقرع عبد الله المهدي إلى إفريقيا حيث أسس الدولة الفاطمية عندما أخذ البيعة من رؤساء كتامة التي أنبعت فيهم تعاليم دعاة الشيعة فلقبوه « المهدي أمير المؤمنين » فتحولت الخلافة بذلك إلى بيت الامام علي . القاضي النعمان « شرح الأخبار » ورقة ٨ و « افتتاح الدعوة » ورقة ١ و « دعائم الاسلام » ورقة ١٢ و ١٣ و أبو الفدا « المختصر في أخبار البشر » ص ٣٣٤ وابن طباطبغا « الصغرى » ص ١٦٨

وإن بعد اسماعيل أنت أئمة مستورة لأن الإمام يجوز له أن يستتر إذا لم تكن له شوكة وقوة يظهر بها على أعدائه . على أنه يرسل دعائه نيابة عنه ، وظل هؤلاء الأئمة يتداولون الامامة واحداً عن واحد في ستر وخفاء . فكان أول الأئمة المستورين عندهم هو محمد بن اسماعيل ، أو محمد المكتوم ، ثم ابنه جعفر المصدق ثم ابنه محمد الحبيب ثم ابنه عبيد الله المهدي الذي أقام خلافته سنة ٢٩٧ هـ ( ٩٩٩ م ) ببلاد المغرب وتناقلها الابن عن الأب في أغلب أسرهم .

ولقد أسبغ المعز لدين الله عند قدومه لمصر على الامامة لوناً من القدسية فنجده ينوه بأقواله وأمثاله وكتبه بمقدرة إمامته الروحية الخارقة ، وكونها أمامة الدنيا والدين معاً<sup>(١)</sup> فأصبح ينحني أمامه هو وغيره ممن أتى بعده من الخلفاء الفاطميين الداخل عليهم والخارج من حضرته<sup>(٢)</sup> ، ويقبل الناس الأرض بين أيديهم ، وتلم الرعية أيديهم وأرجلهم<sup>(٣)</sup> ، وإذا قرب منهم أحد قبل أرديتهم ، وهو شرف لا يناله إلا البارز من رجالات الدولة ،

ويحدثنا القاضي النعمان في مخطوطه<sup>(٤)</sup> عن الآداب الواجبة على الناس في السلام على الأئمة ، والكلام بين أيديهم ، فيقول : « تعظيم الأئمة صلوات الله عليهم من تعظيم الله عز وجل ، إنه إنما يراد من تعظيمهم طاعته وابتغى فيه مرضاته لا شريك له ، وقد رأينا أوصيائهم وولاة عهودهم يقبلون الأرض في سلامهم عليهم بين أيديهم لإجلالهم وعلو بمقدرتهم ، ومعزة بما أوجب الله لهم ، ولو سجد ساجد لولي من أولياء الله إعظماً لله لم يكن ذلك بمنكر<sup>(٥)</sup> فقد ذكر الله عن أبوي يوسف وإخوته أنهم خروا سجداً ، فلم يعب ذلك من فعلهم ، وعاب الذين يسجدون للشمس من دون الله وقال لا تسجدوا إلا لله ، فإنما نهى عز وجل عن السجود لأحد من دونه يتخذها

(١) أظهر رسالة المعز لدين الله للحسن الأعظم زعيم القرامطة في المغرب « اتصاف الخفاء » ص ١٣٣ — ١٤٣

(٢) نرى أن الانحناء إلى الأرض مخلوق من صنيع الروم الذين أخذوه عن الفرس

(٣) وقد يقبل يد الخليفة ويمرغ عليها وجهه . القاضي النعمان « المجالس والمساربات » المجلد الثاني ج ٢

ص ٣٧٥ و ٤٥٦ والفلقندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٩٩

(٤) « كتاب الهمّة في آداب الأئمة » ورقة ٦٠ (١) و (ب) و ٦١ (١)

(٥) صكنا

معبوداً ، فأما السجود تعظيماً له فلم ينه عنه ، ثم يقول : فينبغي لمن واجه الإمام أن يبدأ بالسلام عليه ، ثم يقبل الأرض بين يديه ويعتقد ذلك تعظيماً له وتقرباً إلى الله ، ويقول في السلام عليه قبل انحطاطه لتثقيل الأرض ، السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ، ويكون ذلك بحيث يراه الامام ، وإن كان المسلم بحيث يسمع رد الامام عليه السلام ، لم ينحط إلى الأرض لتثقيلها إلا بعد فراغ رد الامام عليه السلام ، ثم إذا قبل الأرض .. قام ، فإن حضر لأمر يريد الكلام فيه مما يجب وينبغي لمثله أن يتكلم به وكان ممن ينبغي لمثله الكلام بين يدي الأئمة تكلم ، وإلا استأذن في الكلام ، فإن أذن له الامام .. تكلم ، وإن لم يأذن له .. انصرف ، ثم يشرح الرسوم التي يجب على الناس أن يفعلوها في حضرة الامام فيقول : فإذا قام القائم بين يدي الامام .. فليقم قائماً معتدلاً كقيامه في الصلاة <sup>(١)</sup> ، وليرم ببصره إلى الأرض لإجلاله وهيبته ، ناظراً إلى الامام من تحت طرفه ويخفض جناحه ، إلى أن يقول : ولا يعبث بيديه ولكن يرسلهما إرسالاً ، أو يضع يمينه على شماله تحت صدره ، ويلزم الصمت إلى أن يسأله الامام ، إلى أن يقول : وفي حال من يرفع الأمور إليه ممن جعل ذلك له فيتكلم فيه وفيما ينبغي له الكلام فيه ما استمع الامام منه ، فإن أعرض عنه أو قطع كلامه لأمر عرض له أو لغير أمر فلينصت المتكلم حتى يأذن له الإمام في الكلام بلفظ أو بإيماء أو باستفهام حينئذ يعود إلى ما كان فيه ، وإلا سكت على ما قطع الكلام عليه ، ولا يرجع من غير إذن له فيه ، ويستمر في إرشاد المتكلم في حضرة الخليفة فيقول : وليكن كلامه إذا خاطب الإمام كلام متخافت بلفظه بقدر ما يسمعه الامام ، ولا يرفع صوته عنده ، فقد نهى الله عز وجل عن رفع الأصوات فوق صوت نبيه ، فكأن هذا الواجب للأئمة من ذريته في كل عصر وزمان ، لأنهم أهله ، إلى أن يقول : فإذا خاطبه الإمام أصغى إلى لفظه وكذلك إن كان حديث الامام جماعة من بحضرته ، فينبغي لكل واحد منهم الإنصات والإصغاء إليه ، وكذلك إذا خاطب أحدهم خطاب علانية غير سر ، فينبغي لمن سمع خطابه الإصغاء إليه وطلب الفائدة منه ، فإن كل لفظة يلفظ بها الامام حكمة لمن يتدبرها ووفق لفهمها ومعرفتها .

« ولا يرى من سمع كلام الامام أن لفظه من ألقاظه تخرج مخرج هزل أو تقع موقع عبث ، أو تجرى بغير فائدة ، وإن ظهر ذلك للسامع منه فينبغي أن لا ينزله بهذه المنازل ، وأن يعلم أن الله سبحانه قد برأهم صلوات الله عليهم من ذلك ، وأن فهمه هو الذي قصر عن إدراك معرفة الفائدة من لفظه . »

« فإن جرى في المجلس من الكلام ما تبسم أو يفتر ضاحكا عنده الامام فانه لا ينبغي لأحد من جلسائه ، والقائمين بين يديه أن يضحكوا لذلك ، ولكن ينبغي لهم أن يطفروا بأبصارهم مبتسمين ويظهروا الوقار والسكينة ويعظموا مجلس الامام من الضحك فيه ، فليس ذلك فيه إلا له عليه السلام ، ثم يحدثنا عن الآداب التي يجب أن يتصف بها الناس القريبون من الامام عندما يريد أن يحدث أحدا منهم حديثا لا يريد أن يعلمه غيره فيقول « وإن خاطب أحدا منهم أو من غيرهم سرا ، فينبغي لمن قرب منه أن يباعد عنه ، ولجميعهم ألا يصغوا إليه ولا يلتفتوا نحوه حتى يقضى نجواه ، ولا ينبغي لهم أن يتناجوا في مجلسه ، ولأن يتحدثوا بينهم حديثا دونه ، وينبغي أن يكون جميع ما يجري في مجلسه منه ومن جلسائه سرا لديهم وأمانة عندهم . » ثم يتكلم عن رسوم محبة الامام فيقول « ينبغي لمن سائر الأئمة في سفر أو حضر ، أن يلزم الموضع الذي فيه رتبته ، فان كان فيمن رتب أن يسير بين يدي الامام .. سار كذلك ولزم ما أمر به ، وجعل همته وشغله التحفظ لمكان الامام من غير أن يكثر التلفت إليه ، يتفقد ذلك باختلاس من نظرة يرى فيها الامام خلفه فيعرف أين هو منه ، ومكانه من القدر الذي رتب له . فان بعد عن ذلك ، وقف حتى ينتهي الامام إلى الموضع الذي يرى أن ما بينه وبينه هو القدر الذي رتب له » (١) .

ولقد أحيط شخص الخليفة الفاطمي بالرهبة والقداسة ، وتيقن الشعب أن خليفتهم قدرة خارقة للعادة ، لأن الله اصطفاه من شجرة النبوة الباسقة ليحكم بين الناس بروح من عنده ، فعليهم السمع والطاعة له لأن حكمه هو الحق والعدل الملمم به له من الله سبحانه وتعالى . فلإمام عند الفاطميين صلة روحية بالله من جنس التي للأنبياء والرسل (٢) .

(١) الفاضل النعمان « كتاب الهمة في آداب الأئمة » المخطوط ورقة ٦٥ (ب) ، ٦٦ ، ٦٧ (١)

(٢) محمد بن يعقوب الكليني « كتاب أصول الكافي » ص ٨٢



وهو ليس ككل الناس قد يحور وقد يعدل وإن جار استطاعت الرعية عزله ، وإنما هو إمام يتلقى عليه من الله عن طريق الوحي ، ويعده الله إعداداً خاصاً من حين أن يكون نقطة ، ويحفظه برعايته السامية ، ويعصمه من الذنوب ، ويورثه علم الأنبياء والمرسلين ، ويطلعه على كل ما كان وما سيكون <sup>(١)</sup> .

فهو من طينة تخالف طينة سائر الناس ، لا يسأل عما يفعل ، وفي يده كل السلطات وما عمله خير وما نهى عنه فهو شر ، وليس لأحد أن يعترض عليه أو يثور في وجهه والعدل ما يفعله لأن حكمه يرتكز على حكم ديني معصوم ، لا يجوز عليه خطأ ولا نسيان ، فأمره أمر من الله وفعله بأمر الله ، ومعرفة الله تكون بالاتباع به والبراءة إلى الله عز وجل من عدوه <sup>(٢)</sup> لأن الأئمة هم ولاة الله وخزنة عليه ونوره ، فقد قال جعفر الصادق « نحن خزان علم الله ونحن تراجمة وحى الله ، نحن الحجة البالغة على من دون السماء ومن فوق الأرض » <sup>(٣)</sup> والأئمة نور الله الذي قال فيه تعالى « فأمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا » <sup>(٤)</sup> وهم موضع سر الله فيقول جعفر الصادق « إن الله عز وجل عليّين : علم لا يعلمه إلا هو وعلم عليه ملائكته ورسله ، فما عليه ملائكته ورسله فتحن نعله » <sup>(٥)</sup> و « الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا شيئاً أعلمهم إياه وهم يعلمون علم ما كان وما يكون وإنه لا يخفى عليهم شيء » <sup>(٦)</sup> .

والله تعالى لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه علماً أمير المؤمنين ، وأنه كان شريكاً في العلم ثم انتهى هذا العلم إلى الأئمة <sup>(٧)</sup> ، و « الأئمة لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلونه إلا بعهد من الله عز وجل وأمر منه لا يتجاوزونه » <sup>(٨)</sup> .

والامام الفاطمي وحده هو الذي يعلم بواطن الأشياء ، والمقل لا يدرك الباطن

(١) أحمد بك أمين « ضحى الإسلام » ج ٣ ص ٢٢٠

(٢) الكليني « كتاب أصول الكافي » ص ٨٢

(٣) » » ص ٩١

(٤) الآية ٧ من سورة التافين رقم ٦٤ .

(٥) الكليني « كتاب أصول الكافي » ص ١٢٣

(٦) » » ص ١٢٦

(٧) » » ص ١٢٧

(٨) » » ص ١٣٥

دون إرشاده لأن الله اصطفاه بعلم التأويل كما اصطفى الرسول عليه السلام بالتنزيل<sup>(١)</sup> وإن من يولد إماماً لا يمكنه أن يقترب الجريمة ، ومن ثم كان شرب الخمر غير محرم عليه ، وليس مجبراً أن يصوم أو أن يصلي أو أن يحج ، لأن هذه التكاليف خاصة بالرعية وحدهم<sup>(٢)</sup> .

فالخلافة صاحبها معصوم لا يصح الطعن فيه ولو رآه يشرب الخمر ، ويجب أن يكف الناس ألسنتهم عنه ، وعليهم أن يتبركوا به لأنه فوق أن يسأل عن عمله ، إن رآه « قبلوا الأرض بين يديه ، ومرغوا خدودهم عليها ، وأكثروا من حمد الله وشكره ، إذ بلغهم إليه وأراهم وجهه .. »<sup>(٣)</sup> ، « وأدناهم وقربهم منه ، »<sup>(٤)</sup> . إذا وقع قبّل توقيعه ووضع على الصدر<sup>(٥)</sup> ، « لعنته من أشد عذاب الله لا تحطئه فيمن قصدته ولا ينجو منها من أصابته »<sup>(٦)</sup> .

« وكما أن الله سبحانه وتعالى يختار من يشاء من عباده للنبوّة والرسالة ويؤيده بالمعجزة ... فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماماً للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان على النبي أن يقوم بها ، سوى أن الإمام لا يوحى إليه كالنبي وإنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهي ، فالنبي مبلغ عن الله والإمامة متسلسلة ... كل سابق ينص على اللاحق ويشترطون أن يكون معصوماً كالنبي من الخطأ والخطيئة وإلا زالت الثقة به ... وأن يكون أفضل أهل زمانه في كل فضيلة وأعلمهم بكل علم »<sup>(٧)</sup> ، « وأن كل إمام يؤدي إلى الإمام الذي بعده الكتب والعلم والسلاح »<sup>(٨)</sup> .

والفاطميون يرون أن طاعة أولياء الله طاعة الله ، ومعصيتهم معصية الله ، ومن خانهم فقد خان الله ، ومن وفى لهم فقد وفى الله ، ومن أدى أمانتهم فقد أدى أمانة

(١) القاضي النعمان « تربية المؤمنين » ورقة ١٣ (٢) كذا !!

(٣) « المجالس والمسايرات » المجلد الثاني ج ٢٣ ص ٤٧٥

(٤) « المجالس والمسايرات » المجلد الثاني ج ٢٣ ص ٤٨٤

(٥) « المجالس والمسايرات » المجلد الثاني ج ٢٨ ص ٦٢٨

(٦) « المجالس والمسايرات » المجلد الثاني ج ١٩ ص ٣٦٧

(٧) محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٧٣ و ٧٤

(٨) الكليني « كتاب أصول الكافي » ص ١٣٣

الله ، لأن الله تعالى يقول في كتابه العزيز « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله »<sup>(١)</sup> ،  
 ويقول في موضع آخر « من يطع الرسول فقد أطاع الله »<sup>(٢)</sup> وفي موضع ثالث  
 « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »<sup>(٣)</sup> ،

ومع أن المقصود بالإمام في الحديث النبوي الشريف الآتي الرئيس إطلاقاً ،  
 وليس إمام الشيعة ، إلا أنهم يرونه لإمامهم حيث يقول النبي عليه الصلاة والسلام  
 « من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع الإمام فقد أطاعني ، ومن عصاني فقد عصى  
 الله ، ومن عصى الإمام فقد عصاني »<sup>(٤)</sup> ،

لذلك يقول جعفر الصادق « نحن أبواب الله وأسبابه لعباده ، من تقرب منا  
 قرب ، ومن استشفع بنا شفع ، ومن استرحم بنا رحم ، ومن أعرض عنا ضل »<sup>(٥)</sup> ،  
 ويقول المعز لدين الله « العاقل هو المطيع لله ، العامل بأمره ، المنتهي بنهيه ، الآخذ  
 عنه وعن أوليائه »<sup>(٦)</sup> .

ويقول أيضاً « من اتبع أمر الله وأمر رسوله وأخذ عن أوليائه فقد اعتصم  
 بحبل الله واستمسك بالعروة الوثقى وفاز بالسهم الأوفى »<sup>(٧)</sup> .

ويروون عن النبي عليه السلام أنه قال « تعلوا من عالم أهل بيتي ( أي الإمام )  
 ومن تعلم من أهل بيتي ، تنجوا من النار »<sup>(٨)</sup> وأنه قال « منزلة أهل بيتي فيكم كسفينة  
 نوح ، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق »<sup>(٩)</sup> وقوله « أصحابي ( أي الأئمة من ذريته  
 على قولهم ) كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »<sup>(١٠)</sup> ،

(١) القاضي النعمان « كتاب الهمزة » ورقة ٦٥ (ب) ، ٦٦ (١) ، ٦٧ (١)

(٢) الآية ٨٠ من سورة النساء رقم ٤

(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء رقم ٤

(٤) أبو يوسف « الخراج » ص ١٠ والقاضي النعمان كتاب « دعائم الاسلام » ورقة ١٥ ، ١٧ ، ٣٦

(٥) القاضي النعمان « كتاب الهمزة » ورقة ١٦ (١)

(٦) « المجالس والسيرات » المجلد الثاني ج ٢٠ ص ٣٧٢ — ٣٧٣

(٧) « » ج ٢٠ ص ٣٧٤

(٨) « كتاب تربية المؤمنين » ورقة ١٧ و ٢١

(٩) « » ١٩

(١٠) « » ٢٠

ويروون عن الحسين بن علي أنه قال « من أحبنا بقلبه وجاهد معنا بلسانه ويده فهو معنا في الرفيق الأعلى ، ومن أحبنا بقلبه وذبح عنا بلسانه وضعف أن يجاهد معنا بيده ، فهو معنا في الجنة دون ذلك منزلة ، ومن أحبنا بقلبه وضعف أن يجاهد معنا بلسانه ويده ، فهو معنا في الجنة دون ذلك ، وليس دون ذلك شيء » (١)

ويقول جعفر الصادق « الله عز وجل أعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل إن زاد المؤمنون شيئاً ردم وإن نقصوا شيئاً أتمه لهم وهو حجة على عباده » (٢) وقال الرضا « إن الإمامة زمام الدين ، ونظام المسلمين وصلاح الدنيا ، وعز المؤمنين ، إن الإمامة أس الاسلام النأى وفرعه السأى بالامامة تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وتوفير النى والصدقات ، وإمضاء الحدود والأحكام ومنع الثغور والأطراف ، الامام يحل حلال الله ويحرم حرام الله ويقيم حدود الله ويذب عن دين الله ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة والحجة البالغة ، الامام كالشمس الطالعة المجللة بنورها العالم ؛ وهى فى الأفق بحيث لاتناولها الأيدى والأبصار الامام البدر المنير والسراج الظاهر والنور الساطع والنجم الهادى . . . الامام المطهر من الذنوب والمبرأ من العيوب الخصوص بالعلم ، الموسوم بالحلم . . . معدن القدس والطهارة والنسك والزهادة والعلم والعبادة ، مخصوص بدعوة الرسول ونسل المطهرة البتول . . . فهو معصوم مؤيد موفق مسدد ، قد أمن من الخطأ والزلل والعتار ، يخصه الله بذلك ليكون حجتة على عباده وشأهده على خلقه » (٣) .

وأصبح الخليفة الفاطمى يعتقد أنه وحده القمين بفهم القرآن الكريم والسنة والشريعة والقادر بمفرده على تفسيرهما لأنه مستودع العلم الشرعى ، تستقل هذه الصفة منه إلى ولده بطريق الميلاد الطبيعى .

ولبست الخلافة الفاطمية مظهر الملك الشرعى وأبهته ، وارتدت سطوة الحكم وعظمته ، فبعد أن كان الامام لايجب عنه أحدا فى عهد الخلفاء الراشدين .

(١) الفاضى الثمان « كتاب الهمة » ورقة ٩ (ب) ، ١٠ (١)

(٢) الكلينى « كتاب أصول الكافى » ص ٨٤ و ٨٦

(٣) « » ص ٩٦ و ٩٧

اتخذ الخليفة الفاطمي الحجاب<sup>(١)</sup> ، وأقام الشرطة لحراسته<sup>(٢)</sup> ، وبعد أن كان في ذلك العصر بعيدا عن مظاهر الترف ، يسوس ملكة بما يحذنه الوازع الديني في النفس ، نجد الخليفة الفاطمي يتخذ المقصورة في المسجد ويصلي بها منفردا عن الناس فإذا سجد قام الحراس على رأسه رافعين السيوف ، وبذلك عاش تحوطه الأبهة والعظمة ، يسوس ملكة بقوة البطش ووحده السيف .

ونرى أن قولهم بأن للإمام عصمة وأنه من عنصر إلهي ، وهي نظرية الحق الإلهي<sup>(٣)</sup> نظرية هادمة لمبدأ الإسلام الجليل ، وهو أن الامام بشر كسائر البشر ولدا كما يولدون وتعلم أو جهل كما يتعلم الناس أو يجهلون ، فإذا انحرف عن العدل فلا طاعة له على الناس ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وإن انحرف عن جادة الصواب ، كان عاصياً يجوز عزله .

وعصر « دولة الله » ، أوجدها في العلويين غلاة الشيعة عند ما أتى أصحاب عبد الله ابن سبأ الخيري عليا وقالوا له جهلا منهم وحمقا « أنت الله » فاحرقهم بالنار ، فجعلوا

(١) كانت الحجابة معروفة للمصريين في عهد الأمويين ، وكان الولاة في أيامهم يتخذون الحجاب ، وقد وصى عبد الملك بن مروان أخاه عبد العزيز بن مروان واليه على مصر مثلاً فقال : « وانظر حاجبك فليكن من خير أهلك » ، فانه وجبك ولسانك ، ولا يقفن أحد بياك إلا أعلمك مكانه لتكون أنت الذي تأذن له أو ترده « ولا شك أن الحجابة استمرت في المصريين الطولوني والإخشيدي . ابن طباطبا « الفخرى » ( طبعة ١٣١٩ هـ ) ص ١١٥ والفلقشندي « صح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٧

(٢) الفلقشندي « صح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠٧ و ٥٠٨

(٣) معناها أن الله اصطفى أشخاصاً للحكم بين الناس وخصهم بالسيادة وأيدهم بروح من عنده فهم خلفاؤه في أرضه الموكلون بالقيام على مصالح البشر ، وليس للبشر قلبهم حقوق ، وإنما عليهم السمع والطاعة وقبل أن توجد هذه النظرية لدى الفرس الذين قامت على أكتافهم الخلافة العباسية ، والذين كانوا يقدسون ملوك آل ساسان ويعتبرون دمه ليس من جنس دم الشعب ، وجدت بمصر زمن الفراعنة الذين ادعوا الربوبية حتى قال فرعون موسى لقومه « أنا ربكم الأعلى » ، وكانت هذه النظرية من أسس الفلسفة الصينية القديمة فقد اعترف كوفوشوشوس Confucius ( ٥٥١ — ٤٧٩ ق . م ) وهو فيلسوف صيني ، بالحق الإلهي الملوك الذي يستمد سلطنته من السماء ، ومن ثم لقب الملك في الصين « بابن السماء » ودولته بالامبراطورية السماوية . وجدت هذه النظرية عند العباسيين فكان أبو جعفر التصوري يقول « إنما أنا سلطان الله في أرضه » ثم القاطمين فكان « للمزدين الله » يقول « دولة هي لي قد قلدي الله أمرها » ، وكان القتل عقوبة من تذر من أمر من أوامره أو تمرد على قانون من قوانينه ، لأنهم كانوا يرونها صادرة من الإله انتهى عليها على الخليفة . القاضي النعمان « المجالس والمسايرات » المجلد الثاني ج ٢١ ص ٤٢٧ والدكتور بزكي عبد الصالح « تاريخ النظم » ص ١٦ و ١٧

يقولون وهم يرمون في النار « الآن صح عندنا أنك الله ، لأنه لا يعذب بالنار إلا الله » (١) .

كذلك كانت النصيرية وهم أتباع نصير غلام الامام على تقول بألوهية الامام على (٢) ، ولقد بثت هذه التعاليم منذ ابتداء الدولة الفاطمية بالمغرب على يد أبي عبد الله الشيعي ، الذي كان يضل الناس ويقول عن المهدي إنه ابن رسول الله ، ويقول لغيرهم إنه هو رسول الله وحجة الله ، ويقول للبعض الآخر — حقاً منه وزيفاً — « إنه هو الله الخالق الرازق » (٣) .

وقد رأى حسن بن حيدرة الفرغاني الأحزم سنة ٤٠٩ هـ (١١٠٨ م) مثلاً حلول الإله في الخليفة الحاكم بأمر الله ، غفلع عليه خطماً سنّة ، وحمله على فرس مسرجة ولجام ، وقربه منه ، كما قرب منه سنة ٤١٠ هـ (١١٠٩ م) حمزة اللباد الأعجمي الذي قال بعبادة الحاكم بأمر الله ، وأن الإله حل فيه ، وناداه « باسم الحاكم الرحمن الرحيم » . ولقد تغالت الرعية في تقديس الخليفة فلثموا قدميه ويديه ، مهما عظم شأنهم ومركزهم (٤) على مرأى من الناس ، وقبلوا الأرض بين يديه ، وقاموا وقوفاً كلساً ذكر اسمه في الخطبة أو مر أمامهم بالطرقات ١١ .

ولقد تغالى الجمهور في هذا الاحترام الآثم لخليفتهم المقدس فركعوا عند رؤيته وسجدوا (٥) وترجلوا لمن يريده ، واعتبروا تقبيل ردائه شرفاً عظيماً . وكان داعي الدعاة يجلس بالقصر ليقرا في دفتر عليه علامة الخليفة ، فإذا فرغ من تلاوته على المؤمنين والمؤمنات حضروا إليه ليمسح على رؤوسهم بمكان العلامة التي بخط الخليفة (٦)

(١) ابن حزم « الفصل » ج ٤ ص ١٨٦

(٢) « تاريخ جبل لبنان » ورقة ٦٣ وابن عبد ربه « القند القريد » ج ١ ص ٣٥٠ وابن خلدون « المقدمة » ص ١٧٢ والفلقشندي « صبح الأعشى » ج ١٣ ص ٢٥٠ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٧٦ .

(٣) أبو شامة « كتاب الروضتين » ج ١ ص ٢٠١ و ٢٠٢

(٤) التويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٧٢

(٥) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥١ و ٥٣ و ٥٤ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٥٤٨ والذهبي « تاريخ الاسلام » ج ٣ ص ٢٩١ والفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٨ — ٥٠٠ و ٥٢٠ والقريزي « المخطط » ج ٢ ص ٢١٨ و ٢١٩

(٦) القريزي « المخطط » ج ٢ ص ٢٢٦

كان من تقاليدهم أن من يدفع ٣٣ ¼ ديناراً كنجوى ( تلك الضريبة التي فرضت على رجل والمرأه لصندوق الأخوة باعتبارهما عضوين فيها ) تخرج له رقعة مكتوبة من خليفة نفسه وعليها « بارك الله فيك وفي مالك وولديك ودينك ، فيدخر ذلك ويتفاخر به » (١) وكانت العادة أن يخرج من يغضب عليه الخليفة إلى باب الفتوح ويكشف رأسه يستغيث بعفو أمير المؤمنين (٢) وأغلب الظن أنه كان لذلك لا يركب أحد في القصر إلا الخليفة (٣) . وتطلبوا أن يبارك الخليفة الجيش والأسطول ويدعوا لرجاله بالنصر والظفر (٤) . وأخيراً فأفس هذه الخلافة الفاطمية التي بنيت على أن مبعث سلطان خليفتهم الشرعي هو اختيار السماء ، وأنه يحكم الأرض بتفويض من الله سبحانه وتعالى لا بتفويض من الشعب ، هو أمر يخالف ما كان عليه الخلفاء الراشدون الذين استمدوا سلطانهم من الشعب ، عند ماجهر أبو بكر مثلاً عقب توليته الخلافة بقوله « إن أحسنت فاعينوني ، وإن أسأت فقوموني » .

وفي أيام الدولة الأموية كان الخليفة عمر بن عبد العزيز يقول « لست بخير من أحدكم ولكني أثقلكم حملاً ، وروح القرآن الكريم تنبذ حق الخليفة الفاطمي الإلهي ففي القرآن قول الله تعالى مخاطباً النبي عليه الصلاة والسلام « هل كنت إلا بشراً رسولاً » (٥) وقوله « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » (٦) .

فكيف يرقى الخليفة الفاطمي منزلة فوق منزلة جده محمد صلوات الله عليه ؟ وكان يصحب اعتلاء الخليفة الفاطمي العرش عدة مظاهر غاية في الابهة والعظمة يجتمع فيها الأمراء والقضاة ورجال الدين وكبار رجال الدولة فإذا استوى على العرش أصبح من الصعب إيجاد حد فاصل بين ما يفصل فيه من الأمور الدينية ، أو المسائل السياسية والإدارية ، لأنه كان يجتمع في يده السلطين الروحية والزمنية ، لذا كانت وظائفه متعددة ، فهو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس ، ورئيس الحكومة .

(١) القرطبي ج ٢ ص ٢٢٦

(٢) ج ١ ص ١٧٤

(٣) ج ٢ ص ٢١٩

(٤) القفشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥١٠ و ٥١١

(٥) الآية ٩٢ من سورة الإسراء رقم ١٧

(٦) الآية ٢ من سورة الفتح رقم ٤٨

وزعيم الأمراء والقائد الأعلى للجيش وله النفوذ الفعلي في تصريف أمور الدولة والتعرض لشئونها ، فله الولاية والعزل وإقطاع الاقطاعات إلى غير ذلك .

أما أهم مظاهر سيادته فكان ذكر اسمه في الخطبة على المنابر ونقشها على السكة ، وكان ذكر اسمه في الخطبة هو المظهر الذي يدل دلالة واضحة على أنه كان له اعتبار روحى وكيان دينى ، وهو الذى يحث على الجهاد فى سبيل الله والدين ، ويدعو إلى تفرج الكروب وتخفيف البلاء إذا نزل بملكه ضرر وانتشر به وباء ويخرج إلى جيوشه البرية والبحرية ليباركها . وهو المهيمن على شئون موطنى دولته ، يكافئهم حسب كفاية كل منهم ، ويملا أعينهم بالعطاء الكثير ويفسح لكل منهم المجال حسب إخلاصه ويتدرج بهم فى المناصب حتى يصلوا إلى أعلاها ، ويعاقب من ثبت لديه إدانته منهم ويكافئ من يستبسل فى القتال ويعزل من ينحرف منهم عن جادة الصواب أو تثبت عليه رشوة أو يخرج على قوانينه .

ولم يقتصر حقه على عقاب الموظفين فحسب بل كان له أيضاً عزلهم من مناصبهم وكان يأمر أحياناً بمصادرة أملاكهم وأموالهم إذا اتضح له أنهم جمعوها بطرق غير مشروعة .

وله أن يتولى القضاء بنفسه وأن ينظر فى المظالم .

ومع ذلك كانت حكومته بيروقراطية ، لأنه كان يعتمد فى إدارة شئون الدولة على كبار الموظفين الإداريين ، ويمنح كلا منهم حرية التصرف فى الأمور التى يباشرها بعد مراقبته لهم ومحاسبتهم أمامه على أعمالهم .

## ( ب ) ولاية العهد

مات النبى صلى الله عليه وسلم لثلاثى عشرة ليلة من شهر ربيع الأول سنة ١١ هـ ( ٨ يونية سنة ٦٣٢ م ) ولم يؤثر عنه نص صريح فىمن يتولى خلافة المسلمين من بعده ولم ترد فى الكتاب الكريم ولا السنة الشريفة فى انتخاب خليفته إلا أوامر عامة ، مثل قوله تعالى : وأمرهم شورى بينهم <sup>(١)</sup> وقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا أطيعوا



الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى «إنما المؤمنون إخوة»<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى «إن أكرمكم عند الله أتقاكم»<sup>(٣)</sup>، ومثل قوله عليه السلام «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى» ، «وكلكم لآدم وآدم من تراب» ، «واسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي» .

وكانت ولاية العهد من الخلفاء الراشدين انتخاية شورية ، ولكنها استحالت في العهدين الأموي والعباسي إلى وراثية ، فانعدمت الشورى ، إذ أصبح انتخاب ولي العهد يحصل صوريا ، وأصبح الخليفة يعين ولي عهده ويأخذ البيعة له من وجوه الناس وكبار القواد في حضرته وبطريق الوالي في إقليمه سواء بالوعد أو بالوعيد .

ولقد استمرت طريقة اختيار الخليفة الوراثية سائدة في الدولة الفاطمية فكان الخليفة عندما يشعر بدنو أجله يعهد بالخلافة<sup>(٤)</sup> لمن يرى أن يكون ولي عهده وتجدد البيعة بعد وفاته له بالجامع ، وكثيرا ما ستر الخليفة الفاطمي موت والده إن وجد نفسه في مركز حرج يهدد ملكه ، والأمثلة كثيرة في ذلك ، فقد أخفى مثلا الخليفة القائم بأمر الله ، موت والده «المهدي» مدة كما ستر الخليفة «المنصور بالله» ، موت والده «القائم» خوفا من أن يعله أبو يزيد مخلد بن كيداد الخارجي ، فلما تغلب عليه سنة ٣٣٦ هـ (٩٤٧ م) أعلنه مع أن والده كان قد مات في سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٥ م) . كذلك أخفى المعز لدين الله موت أبيه المنصور مدة ، كما ستر الخليفة العزيز بالله موت أبيه المعز لدين الله من ١١ ربيع الآخر سنة ٣٦٥ هـ وهو تاريخ وفاته إلى ١٠ ذي الحجة من السنة نفسها<sup>(٥)</sup> ، ولما استولى على الدولة الفاطمية الضعف ، انتقل حق اختيار الخليفة إلى أصحاب الحل والعقد ، فكانوا يختارون من يشتهون غير مراعين أن تكون الخلافة للأكبر فالأكبر من البيت الفاطمي ، فثلا كان الخليفة المستنصر يريد

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء رقم ٤

(٢) الآية ١٠ من سورة الحجرات رقم ٤٩

(٣) الآية ١٣ من سورة الحجرات رقم ٤٩

(٤) ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٥٤ و٥٥ وأبو المحاسن «انجم الزاهرة» ج ٤ ص ١١٢ و١١٣ وابن حاتم «أخبار الدول المنقطعة» المخطوط ورقة ٤١ و٤٣ و٤٥ و٤٨

(٥) أبو الفدا «كتاب المختصر في أخبار البشر» ج ٢ ص ٨٠ و٩٥ والتوبري «نهاية الأرب»

ج ٢٦ ورقة ٣٧ و٣٨ والقرنيزي «تعاظ الحنفا» ص ٥٤ و٥٦

أن يخلفه في الإمامة ابنه « أبو منصور نزار » أكبر أولاده<sup>(١)</sup> ، ولكن الأفضل شاهنشاه<sup>(٢)</sup> ابن بدر الجمالي الوزير رفض ، لأن المستعلي كان حفيداً لبدر الجمالي ، ولأن نزار أخرج ذات يوم في حياة أبيه المستنصر ، فرأى الأفضل راكباً وقد دخل من أحد أبواب القصر ، فصاح به نزار « انزل يا أرمني يا نجس عن القرس ما أقل أدبك » ! الخملها لأفضل في نفسه وحقد عليه ، وجمع الأمراء والخواص عندما مات المستنصر وخوفهم من نزار ، وأشار عليهم بتولية أخيه الأصغر المستعلي بالله بدله ، فنفذوا رغبته . والاسماعيلية إلى اليوم يقولون بإمامة نزار الثالث ، الذي لقب « بالمصطفي لدين الله » ، والذي تنسب إليه النزارية ، ولكن الأفضل تغلب عليه وبني حائطاً عليه سنة ٤٨٨ هـ ( ١٠٩٥ م ) فأتى وقتل أنصاره<sup>(٣)</sup> . وكان من أثر تدخل الأفضل في تولية المستعلي بالله أن قام النزاع بين الاسماعيلية ، فذهب فريق منهم إلى أحقية المستعلي بالله بالخلافة ، وذهب فريق آخر إلى أحقية نزار ، وبذلك صارت الاسماعيلية فرقتين « مستعلية » ، و « نزارية » ، تطعن في إمامة المستعلي وكان كلما مات خليفة بلا عقب ، انتهر الوزير فرصة ضعف الخليفة الفاطمي ووضع على عرش الخلافة أطفالا ضعفاء فوضع الأفضل مثلاً طفلاً عمره ٥ سنوات هو الأمر بأحكام الله ، ليقبض هو على زمام الأمور في مصر . ويصبح مطلق التصرف في شئون البلاد في عهده ، وبذلك أصبح للأفضل بن بدر الجمالي كل السلطة أيام كل من الخليفتين المستعلي بالله والأمر بأحكام الله<sup>(٤)</sup> وعندما قتل الخليفة الأخير سنة ٥٢٤ هـ ( ١١٣٠ م )

(١) يقول ابن واصل إن الحسن بن الصباح « قدم على المستنصر بالله وطلب منه أن يكون داعياً له . ببلاد الجيم فأجاب به إلى ذلك ، فسأله عن الإمام بعده فذكر أنه قال إنه ولده نزار ... فضى الحسن إلى بلاد الجيم فعدا للمستنصر وبسده لولده نزار وبث دعوة الباطنية هناك » « مفرج الكروب » المخطوط للمصور ج ١ ص ١٢٦ .

(٢) مات بدر الجمالي والخليفة المستنصر في سنة واحدة عام ٤٨٧ هـ ( ١٠٩٤ م ) خلف الأفضل شاهنشاه أباه بدراً واتبع سياسته .

(٣) ابن منجب « الإشارة » ص ٥٩ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٧٣ وابن مسير « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٣٥ و ٣٧ والنوري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٧٣ والمفرزي « الخطط » ج ٢ ص ١٧٢ واليعني « عقد الجمان » مجلد ٣ ج ١٧ ورقة ٤٧٣ و ٥٥٣ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٤٢ .

(٤) النوري ج ٢٦ ورقة ٨١ وأبو الفدا « المختصر » ج ٢ ص ٢١٤ و ٢١٥ واليعني ج ١٧ المجلد الثالث ورقة ٥٥٣ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٦ و ١٧ ودائرة المعارف الإسلامية المجلد الثاني ص ٦٢٠ .

خلف امرأة حاملا ، فبيع بولاية العهد لابن عمه ، الحافظ لدين الله ، ولم يبايع بالامامة حتى ظهر الحمل المخلف عن الخليفة الأمر بأحكام الله ، فلما وضعت زوجته أنثى ، عهد إلى الحافظ بالخلافة أيضاً .

كذلك نجد الملك الصالح طلائع بن رزك عندما أراد أن يبايع لشخص من أقارب الخليفة العاضد يعمل بقول بعض أصحابه ، لا يكن عباس أحزم منك حيث اختار صغيراً وترك من هو أسن منه واستبد هو بالأمر . وبذلك نجده يعهد بالخلافة إلى « العاضد لدين الله » ، بعد ابن عمه « الفائز بنصر الله » ثم يزوجه ابنته كرها لتنتقل الخلافة من بعده لبني رزك<sup>(١)</sup> .

وبذلك كان أمثال هؤلاء الخلفاء ألعبوة في أيدي وزرائهم<sup>(٢)</sup> .  
ويمكننا أن نقول باطمئنان إن طريقة اختيار الخليفة الوراثية استمرت سائدة أيام قوة الدولة وازدهارها . نعم حاول الحاكم بأمر الله أن يقضى ابنه عن الخلافة فعهد إلى ابن عمه « أبي القاسم عبد الرحيم بن الياس بن أحمد بن المهدي » سنة ٤٠٤هـ (١٠١٣م) بولاية العهد من بعده ، وكتب اسمه على السكة ، ودعى له على المنابر ، وعينه سنة ٤١٠هـ (١٠١٩م) والياً على دمشق . ولكن أخته « ست الملك » أبعدته عن الخلافة بعد موت الحاكم ، وعهدت إلى « الظاهر لإعزاز دين الله » بالملك ، بعد أن أجبرت ولى العهد عبد الرحيم بن الياس على أن يبايعه ، والسيف مصلت على رأسه<sup>(٣)</sup> .

ونلاحظ أن اعتلاء العرش في الدولة الفاطمية على أساس المبدأ الوراثي كانت له ميزته وعيوبه ، فأما ميزته فانتقال الخلافة والحكم بطريق طبيعي هادئ يتضمن بقاء العرش في أسرهم دون أن ينازعهم منازع ، وأما عيبه فهو أن الوراثة كانت تضع على العرش أحياناً من لم يستكمل الكفايات اللازمة للحكم . فيروى السيوطي<sup>(٤)</sup>

(١) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٩٦

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٨٨ والميني « عقد الجمان » مجلد واحد ج ١٨ ورقة ١٨٨ و ١٨٩ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » المخطوط ورقة ٣ والطبوع ج ٥ ص ١٧٠ و ٢٣٧ وأبو الفدا « المختصر في أخبار البشر » ج ٣ ص ٣٧ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٤ وابن أبياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٦٧

(٣) يحيى بن سعيد الأنطاكي « تاريخ النيل » ص ٥٧ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ وأنظر O'Leary, A Short History of the Fatimid Khalifate p. 186

(٤) « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٣

أن الحاكم بأمر الله ارتكب الفاحشة ، ويروى غيره من المؤرخين أن الخليفة «الظاهر لإعزاز دين الله» ، كان خليفة مستهتراً شرب الخمر ورخص للناس بشرها ، وأقبل على اللهو وسمح للناس به ، وسمع الغناء وشرب الفقاع ، وأن الخليفة المستنصر بالله كان يصحب معه إذا ركب للنزهة النساء والخمر <sup>(١)</sup> ، وكان الخليفة «الأمير بأحكام الله» ، متظاهراً باللهو واللعب منغمساً في ملذاته ، متجاهراً بالمنكرات ، مشهوراً بشرب الخمر ، مقبلاً على الطرب كذلك كان «الظاهر بأمر الله» شغوفاً باللهو والطرب وشرب الراح ، وغر حتى باشر ابن وزيره مباشرة الأزواج عندما ذهب للبيت عنده <sup>(٢)</sup> وكلها مسائل تكنى الواحدة منها لتفسد عصمة الامام التي ادعوها .

ونلاحظ أخيراً أن بعض الخلفاء الفاطميين نزلت هيئته وذهب وفاره ! ففي الشدة العظمى مثلاً تهكت امرأة من رعايا المستنصر به ، فوقفت بمكان مرتفع من قصر الزمرد ورفعت على يدها رغيفاً اشترته بعقدها البالغ ثمنه ألف دينار وقالت بأعلى صوتها : يا أهل القاهرة أدعوا لمولانا المستنصر الذي أسعد الناس بأيامه وأعاد عليهم بركات حسن نظره ، حتى قومت على هذه الفرصة بألف دينار ١١٠٠ ، <sup>(٣)</sup> وأصابته الفاقة حتى أصبحت السجادة التي تحته والقبقاب الذي في رجله هوكل ما يملكه وترك القصر ليجلس في الجامع الأزهر على الحصر ، وحتى أعاره الوزير بغلته ليركبها ! وتصدقت عليه الشريفة بذت صاحب السبيل بإشاد إحدى بنات شعبه برغيفين <sup>(٤)</sup> ، كذلك نجد الوزير «أحمد بن الأفضل بن بدر الجمالي» يمنع الخليفة الحافظ من الظهور ، ثم يقبض عليه ويسجنه مقيداً في خزانة لا يدخل إليه أحد فيها إلا بأمره في

(١) النويري «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٦٦

(٢) ابن طاهر «أخبار الدول المنقطة» ورقة ٧٥ و ٨٤ — ٨٦ وابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٩٣ وأبو الفدا «المختصر في أخبار البشر» ج ٣ ص ٢٨ والنويري ج ٢٦ ورقة ٩٤ والمقرئى «المخطط» ج ٢ ص ١٦٧ وأبو المحاسن «التجويد الزاهرة» ج ٥ ص ٢٨٨ والمخطوط ورقة ٢١ وابن أبي عمير «بدائع الزهور» ج ١ ص ٦٣ — ٦٥ وعلى مبارك باشا «المخطط التوفيقية» ج ١ ص ١٣ واظفر O'Leary, A Short History p 231

(٣) ابن أبي عمير «بدائع الزهور» ج ١ ص ٦١

(٤) الصبيح ج ١٧ المجلد الثالث ورقة ٤٧٣ وابن طاهر ورقة ٦٨ والنويري ج ٢٦ ورقة ٧١ وابن

أبي عمير «بدائع الزهور» ج ١ ص ٦١

١٠ ذى القعدة سنة ٥٢٤هـ (١١٣٠ م). ثم أدخل سبيله في ١٦ محرم سنة ٥٢٦هـ (١١٣١ م).  
عندما قتل أحد عماليكه وزيره أحمد<sup>(١)</sup>.

### (ح) لباس الخليفة وشعاره وألقابه

كما اتخذ الخلفاء العباسيون اللون الأسود شعاراً لهم<sup>(٢)</sup> كذلك اتخذ الخليفة الفاطمي  
الألوان لشعاره، فكان البياض هو شعار العلويين، ولقد صلى جوهر الجمعة بجامع  
عمرو فخطب الخطيب بياض<sup>(٣)</sup> لقوله عليه الصلاة والسلام «إن من أحب ثيابكم  
إلى الله البياض فصلوا فيها وكفنوا فيها موتاكم»<sup>(٤)</sup>.

وكان الخليفة الفاطمي عند ركوبه في أيام الجمع الثلاث الأخيرة من شهر رمضان  
يلبس توقيراً للصلاة الثياب البيضاء والمنديل والبطيخان<sup>(٥)</sup>.

وكان يلبس الثياب البيضاء الموشحة (وهي أجل لباسه) في صلاة عيد الفطر<sup>(٦)</sup>  
كما كان يلبس ثوباً يسمى «البدنة» من حرير مرقوم بالذهب يوم فتح الخليج في اليوم  
ثالث أو الرابع من يوم التخليق<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن ميسر «تاريخ مصر» ص ٧٥ وابن طاهر ورقة ٧٨ والنويري ج ٢٦ ورقة ٨٨ وأبو المحاسن  
«النجوم الزاهرة» المخطوط ورقة ٤ والسبوطي «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ١١٧  
(٢) كان الخليفة العباسي إذا خرج في المراكب خرج في أكمل لباس فيكون عليه خفنا دباج فضي  
وعمامة سوداء وعلى كتفيه وسدره وظهره البردة النبوية وهو متقلد بنى الفقار (سيف النبي عليه الصلاة  
والسلام) وفي يده البني الخاتم والقضيب، إذ كانت البردة والقضيب شعار الخلفاء، وكان يلبس قلنسوة طويلة  
سوداء مزينة بجوهر غالية، وعباء أسود أو بنفسجية  
وكان السواد هو لون الخرقه التي كانت تحضر فيها الصدقة كل يوم عند صلاة الصبح لفريقها على المحتاجين  
أما سبب اتخاذهم اللون الأسود شعاراً لهم ففيه قولان: الأول أنهم اتخذوه لأن النبي عليه السلام يوم  
حين يوم الفتح عقد لعمه لباساً رابية سوداء، أما الثاني (وهو ما نيل إليه) أنهم سموها السوداء لاتخاذهم  
السواد شعاراً لهم عند ما قتل «مروان بن محمد العباسي» أول القائم من بني العباس بطلب الخلافة.  
السعودي «مروج الذهب» ج ٨ ص ١٦٩ و ٣٧٧ والشريف الرضى «ديوان الشريف الرضى»  
(بيروت ١٣٠٧ هـ) ص ٣١٣ و ٤٤٣ وابن سعيد «الغريب» ص ٣٠ والسيد أمير علي «مختصر  
تاريخ العرب» ص ٣٨٧

(٢) ابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٢١٢ والمقرئ «اصطالح الحنفا» ص ٧٥

(٤) ابن سعد «الطبقات» ج ٢ ص ٢١٢

(٥) القلقشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥١٠

(٦) » » ج ٣ ص ٥١٢ — ٥١٤ وأبو المحاسن «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ٩٤

(٧) » » ج ٣ ص ٥١٩

وكان يلبس الثياب المذهبة من البياض والملون في المراكب المختصرة ، والتي لا تزيد عن أربعة أو خمسة أيام فيما بين أول العام ورمضان <sup>(١)</sup> .

وتحدثنا المصادر التاريخية بأنه لما دخل المعز القاهرة احتجب في القصر ، وبث عبونه ينقلون إليه أخبار الناس ، ثم ظهر بعد ذلك للناس وقد لبس الحرير الأخضر <sup>(٢)</sup> لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يلبس بردين أخضرين <sup>(٣)</sup> ولعل هذا ما جعل العلويين يطالبون الناس بلبس الحضرة وطرح لبس السواد وأن تكون الأعلام والقلانس أحيانا خضراء <sup>(٤)</sup> .

وفي الاحتفال بصلاة عيد الأضحى كان الخليفة الفاطمي يرتدى ثياباً من الحرير الأحمر الموشح <sup>(٥)</sup> ، لأن النبي عليه السلام كان يلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة <sup>(٦)</sup> وكان يخلع على وزيره ثيابة الحر التي كانت عليه <sup>(٧)</sup> .

وكانت للخليفة ثياب خاصة يلبسها في قصره تتميز بأن أكمامها كانت على النصف من أكمام ثيابه التي كان يلبسها في المراكب <sup>(٨)</sup> وهو يلبس من الكساء قفطاناً وجبة وقباء ، ويتشع بالعباءة ويلبس قلنسوة طويلة مزينة بجوهرات غالية .

وكان السواد لا يلبس أيام الفاطميين كشعار لهم ، بل لمناسبة من المناسبات ، إذ مثلاً لما خرج « الحافظ لدين الله » لنشيع جنازة « بهرام » النصراني ، كانت عمامته خضراء وثوبه أخضر بغير طيلسان <sup>(٩)</sup> ، أما القضاة والشهود فقد كانوا يرتدون ثياب الحداد في ماتم عاشوراء ، وعلى ذلك فلم يكن السواد هو ثوب الحزن عند الخليفة . كذلك لما قتل الخليفة « الظاهر بأمر الله » سنة ٥٤٩هـ (١١٥٤ م) ، وأراد طلائع

(١) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢١٠

(٢) المعنى « عقد الجمان » القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٦٧ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٧٤

(٣) ابن سعد « الطبقات » ج ٢ ص ٢١٥

(٤) الجهمياري « كتاب الوزراء » ص ٣٩٦ . والقلانس جمع قلنسوة وهي لباس فارسي وهي

قبعة طويلة مزروطة

(٥) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ١١٥

(٦) ابن سعد « الطبقات » ج ٢ ص ٢٠٣

(٧) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٩٩

(٨) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٢٢

(٩) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٩١

ابن رزيك وإلى أخميم وأسيوط أن ينتقم من قاتله عباس وابنه نصر ، كان لابساً ثياباً سوداء وكانت أعلامه وبنوده سوداء كذلك ، وكان واضحاً شعور نساء القصر المرسله إليه من عمه الخليفة الذي خلفه وهو « الفاتح بنصر الله ، على الرماح ، حزناً على الخليفة المقتول ، ومشى في جنازته حافياً مكشوف الرأس فاقتدى به الناس <sup>(١)</sup> .

وكان الخليفة الفاطمي يتميز عن رعيته بكثير من شارات الملك التي تقتضيها الأبهة والعظمة ، فكان إذا خرج في موكبه تقلد السيف العربي المجوهر ، الذي كانت له حامل يعلق بها على الكتف الأيمن وهو مدلى على الجانب الأيسر ، ونحن لانستطيع أن نؤكد أن هذا السيف هو ذو الفقار الذي غنمه النبي عليه الصلاة والسلام في موقعة بدر من « منبه بن الحجاج ، العربي المشرك . أما السيف الخاص الذي كان يحمل في المواكب فكان من ذهب مرصع بالجواهر ، يحمله أمير من أعظم الأمراء عند ركوب الخليفة <sup>(٢)</sup> .

وكان الخليفة الفاطمي يضع على رأسه تاجاً عظيماً ينعت بالتاج الشريف هو تاج الخلافة ، فيه من الجواهر ما لا يوجد في خزانة خليفة آخر ، وكانت الدرة القيمة وزنتها سبعة دراهم تعلو عمامته وحولها جواهر أخرى دونها على جهته مكان العمامة ، ونقد اتخذ التاج رمزا للحكم والسلطان من إيران <sup>(٣)</sup> . أما قضيب الملك الذي يضعه الخليفة الفاطمي بيده فهو عود طوله شبر ونصف ، ملبس بالذهب المرصع بالدر والجوهر <sup>(٤)</sup> .

كذلك اتخذ الخليفة الفاطمي لجلوسه سرير الملك من ذهب ، وعليه مرتبة مذهبة يصدر الإيوان الكبير بالقصر ، وحوله الأمراء والأعيان وأرباب الرتب . يقف من رسمه الوقوف ويجلس من له عادة الجلوس . ولما ولي الخليفة « الأمر بأحكام الله ، سنة ٤٩٥ هـ ( ١١٠١ م ) نقل جلوس الخليفة من « الإيوان الكبير ، بالقصر إلى

(١) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٨٤ و ٩٤ وابن طاهر « أخبار الدول المنتظمة » ورقة

٨٠ وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٢٩٣

(٢) الفقهني « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٢

(٣) البني « عقد الجمان » المخطوط ورقة ٦٨٨ من المجلد الرابع ج ١٩

(٤) الفقهني « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٢

« قاعة الذهب ، بالقصر أيضاً . وجعل الإيوان الكبير خزانة سلاح . وأول من فكر في إجلال الخليفة بمكان أعلى من مجلس رعيته هو معاوية إذ كان عمرو بن العاص بمصر يجلس في قصره على الأرض . وكان إذا حضر إليه المقوقس أحضر معه سريراً من الذهب محمولا على الأيدي ليجلس عليه في حضرة عمرو والجالس على الأرض . ثم اتخذ خلفاء المسلمين من بعدهم معاوية الأسرة والمنابر والتخوت ونافسوا فيها الأكرسة والقياسرة<sup>(١)</sup> ، كما اتخذ الخليفة الفاطمي المنبر والتخت والكرسى ليجلس عليها مرتفعاً عن رعيته ، وكان له خاتم يختم به على الرسائل والصكوك<sup>(٢)</sup> .

وكانت المظلة علامة أبهة الخلافة الفاطمية ، فقد اتخذها المهدي<sup>(٣)</sup> عند ما أصبح خليفة ، ورؤى المعز لدين الله سائراً والمظلة على رأسه بمجرد قدومه لمصر<sup>(٤)</sup> ، وأكبر الظن أنها نقلت إليهم من المغرب قبل الإسلام ، عند ما كان الناس يظلمون حكامهم بريش الطواويس<sup>(٥)</sup> ،

أما المظلة فكانت قبة على هيئة خيمة على رأس عمود ، وكانت لها عندهم مكانة جليلة لعلوها رأس الخليفة ، وكان حاملها من أكبر الأمراء ، وكان لونها يشبه دوماً لون ثياب الخليفة<sup>(٦)</sup> . فثلاً في صلاة العبد الأضحي تكون مظلة الخليفة حمراء تبعاً لثوبه الأحمر الموشح<sup>(٧)</sup> ، ويضاء في صلاة عيد الفطر ، لارتدائه البياض<sup>(٨)</sup> في هذه المناسبة وكانت تتخذ المظلة من الديباج أو الخز المحلى بالذهب والمرصع بالجواهر<sup>(٩)</sup> ،

- (١) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥٣ وابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٦ والقفشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٨ و ٤٩٩ والقرنبي « الحفظ » ج ٢ ص ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٢ و ٢٢٤  
(٢) القرنبي « نهاية الأرب » ورقة ٤١ والقفشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٣  
(٣) ابن طاهر « أخبار الدول المنقصة » ورقة ٤٣ وابن خلدون « المقدمة » ص ٢٣١ وكان حامل مظلة المهدي هو مسعود الصقلي ثم عرس الصقلي  
(٤) القرنبي « نهاية الأرب » ورقة ٤٣  
(٥) أبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٩٤ وجورجي زيدان « تاريخ التمدن الاسلامي » ج ٥ ص ١٤٧

- (٦) القفشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٣ و ٥٢١  
(٧) « » ج ٣ ص ١٥٠  
(٨) « » ج ٣ ص ١٢٠  
(٩) أبو الحسن ج ٤ ص ٩٤ و « كتاب الأغاني » ( طبعة بولاق ) ج ٦ ص ٩٩



نشر ويسير الخليفة في الموكب وصاحب المظلة على يساره مجتهداً ألا يزول ظلها عن الخليفة ، وفي المواكب المختصرة كان يخرج الخليفة بدون مظلة<sup>(١)</sup> .

ومن أبهة الخلافة وعظمتها أيام الفاطميين أن الخليفة إذا ظهر وجهه ليسير في الموكب ، ضرب رجل بيوق لطيف معوج الرأس من الذهب يقال له الغريبة وهو مخالف لصوت باقي الأبواق ، فتضرب البوقات الأخرى في الموكب وتنتشر الألوية وأعلامها لواء الحمد على رحين طويلين ملبسين بأنابيب من ذهب وبأعلامها رايتان من الحرير الأبيض المرقوم بالذهب ملفوفتان على الرحين غير منشورتين ، ويخرجان لخروج المظلة إلى أميرين معدين لحملها<sup>(٢)</sup> .

وكان للخليفة العلوي الرايات البيضاء وغيرها ولذا سموها المبيضة<sup>(٣)</sup> ، وكان على هذه الألوية الفاطمية أحياناً أهلة من ذهب في كل منها صور سبع من الدياج الأحمر<sup>(٤)</sup> ومنسوج عليها بعض الآيات القرآنية والعبارات الدينية مثل « نصر من الله وفتح قريب » ، وكانت الطبول تفرع هي والصنوج في مواكب الخليفة الفاطمي وتحمل النقارات على عشرين بغلاً<sup>(٥)</sup> ، ويسير موكب الخليفة وحواله الأساندة والأمراء المطوقون وأرباب الخدم الجليلة ركبانا ومشاة على حسب مراتبهم وحامل الدواة ، وكانت هذه الدواة متخذة من الذهب وحليتها مصنوعة من المرجان ، تلف في منديل مخصوص من الحرير الأبيض ، ويحملها شخص في الموكب العام للخليفة<sup>(٦)</sup> وحامل السيف ، وحامل الرمح وهو رمح محلي بالذهب واللؤلؤ<sup>(٧)</sup> وحامل الدرفة المنسوبة إلى حمزة عم النبي عليه السلام ، وهي درفة كبيرة محلاة بالذهب والحرير عليها أمير من أكابر الأمراء في الموكب<sup>(٨)</sup> وطوائف العساكر التي تزيد على ثلاثة آلاف فارس .

(١) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ١١٦ و ١١٧ و ٢١١

(٢) » » » ج ٣ ص ٤٧٣

(٣) كانت راية الأمويين بيضاء وخضراء بعكس راية الباسيين التي كانت سوداء كتب عليها بالأبيض « محمد رسول الله » أما التي عليه السلام فكانت له راية سوداء اسمها الدقاب ورايات أخرى بيضاء

(٤) أبو يوسف « الخراج » ص ٢٢٩ وابن سعد « الطبقات » ج ٢ ص ٢١٧ وابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٥ والفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٤ و ٢٧٥ و « الحضارة الإسلامية » ص ٢٢٨

(٥) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٥ والفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٥ و ٥٠٦ و ٥١٤

(٦) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٢

(٧) » » » ج ٣ ص ٤٧٣

(٨) » » » ج ٣ ص ٤٧٣

وكانت توضع في وجه فرس الخليفة عند ركوبه في الموكب قطعة ياقوت أحمر في شكل الهلال <sup>(١)</sup> تسمى «الحافر» زنتها أحد عشر مثقالا، تحاط خياطة حسنة على خرقة من حرير، وبدائرها قصب زمرد، وكانت تحمل عند رأس الفرس مذبтан عظيمتان كالنخلتين ملوحتان <sup>(٢)</sup>.

كذلك كان من رسوم شارات الخليفة الفاطمي أن يضرب السكة، فنقش أبو عبد الله الشيعي على السكة «الحمد لله رب العالمين» وسميت «السيدية» <sup>(٣)</sup>، كما كتب المنصور والد المعز لدين الله على الدرهم في أحد الوجهين «الله الواحد الغفور» وعلى الآخر «الامام أبو منصور» <sup>(٤)</sup> وعند ما حضر جوهري لمصر كتب على الدينار على أحد الوجهين «لا إله إلا الله» محمد رسول الله، على خير الوصيين، ووزير خير المرسلين محمد رسول الله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وعلى الوجه الآخر «الامام معد لتوحيد الإله الصمد المعز لدين الله أمير المؤمنين ضرب بمصر سنة ٥٣٥ هـ» <sup>(٥)</sup> وفي رواية أخرى أنه كتب في أحد الوجهين في سطر «الامام معد لتوحيد الإله الصمد» وفي سطر آخر «المعز لدين الله أمير المؤمنين» وفي سطر ثالث «بسم الله» ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمانية وخمسين وثلاثمائة، أما الوجه الآخر فقد كتب فيه لا إله إلا الله، محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، و«على أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين» <sup>(٦)</sup>، وبذلك كتبوا على العملة اسم الله جل شأنه واسم نبيه عليه السلام وآله، ثم اسم الخليفة ولقبه والتاريخ الذي صدرت فيه <sup>(٧)</sup>.

وكما كان يضرب على السكة اسم صاحب مصر كذلك كان يضرب عليها أحيانا اسم ولي العهد أو الوزير، فثلاث كتب المستنصر اسم وزيره اليازوري على السكة مدة

(١) الفقهندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٧٣

(٢) « » ج ٤ ص ٤٧٤

(٣) ابن عذاري المراكشي «البيان المغرب في أخبار المغرب» ص ١٤٨

(٤) ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٣ ص ٤٩

(٥) النويري «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٤١

(٦) القرزى «انماط الحفا» ص ٧٦

(٧) الفقهندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٦٨

شهر<sup>(١)</sup>. وكان طريق الخليفة يكنس ويرش بالماء وبالرمل الأصفر، فإذا خرج وقف صاحب الباب ووالى القاهرة والاسفهلار على رأس الطرق لمنع المارة، ويقف الوزير والأمراء لانتظاره<sup>(٢)</sup> وزينت له الأسواق زينة عظيمة<sup>(٣)</sup>.

وكان يلقب الرئيس الأعلى فى الدولة الفاطمية بالخليفة<sup>(٤)</sup>، وهو لقب يلقب به الزعيم الأعظم القائم بأمور الأمة الإسلامية، لأنه يقوم مقام الرسول فى حكم المسلمين والمحافظة على دينهم.

وكان يلقب أيضاً بعبارة «أمير المؤمنين»<sup>(٥)</sup>، فهو يدل على أن المسلمين أصبحوا قوة، وأنه قد أصبح أميراً لهذه القوة، ولا غرو فقد كان يعبر عن قائد الجيش بالأمير عند العرب فى الجاهلية، وهو لقب يتمشى مع عهد الفتوح لما فيه من معنى السلطين الحرية والإدارية. كذلك كان يلقب بلقب «الامام»<sup>(٦)</sup>، والإمام هو كل رئيس قوم مقدم عليهم، ولقد حرص الفاطميون على وظيفة الإمامة فى الصلاة كما ندل عليه من صفة الزعامة، حتى كانت الإمامة فى الصلاة فى عصرهم أخص ما يتميز به خليفة لارتباطها الوثيق بالدين ولذا لقبوا الخليفة بلقب الإمام لأنهم يعتبرونه قدوة لهم وهادياً لهم إلى الطريق المستقيم. كذلك كان يلقب الخليفة الفاطمى بالسلطان<sup>(٧)</sup>، وأصله فى اللغة الحجة، وسمى السلطان بذلك لأنه حجة على الرعية،

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٦٦ والمقرئى « إغاثة الأمة » ص ١٨

(٢) الفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠٣ و ٥٠٨

(٣) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٤ والفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٢

(٤) الفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٥ و ٤٨١ و ٤٨٣ و ٤٩٨ و ٥٢٢ و ج ٥ ص ٤٤٤

وبن إياس « بفتح الزهور » ج ١ ص ٦٣

(٥) القاضى النعمان « المجالس والمسيرات » المجلد الثانى ج ٢١ ص ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٦ و ٤١٧

وبن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥٥ والفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠١ والمقرئى

« الخطط » ج ٢ ص ١٦٢. وكان الخليفة عمر بن الخطاب أول من لقب بهذا اللقب

(٦) القاضى النعمان « المجالس والمسيرات » المجلد الثانى ج ٢١ ص ٤١١ و ٤٣٠ و رسائل الحاكم

عمر الله ورقة ٢. ولا يزال إلى الآن ملك اليمن يلقب بالامام

(٧) الفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٥ ص ٤٤٧ والمقرئى « إغاثة الأمة بكشف الغمة » ص ٢٠

حيث يقول « كان يتتبع السلطان ... الخ » والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٧ ص ١٥٦. وأول

من لقب بالسلطان هو خالد بن برمك وزير الرشيد ( ١٧٠ - ١٩٣ و ٧٨٦ - ٨٠٩ م ) لقبه به

الرشيد خطيباً له ورقة لقامه

يجب عليهم الانقياد له ، ولقب السلطان كان لا يطلق في القرن الرابع الهجرى إلا على الخليفة ، فكان يقال دار السلطان ( أى دار الخلافة ) ، وعلى ذلك قيل إن كلمة « فرعون » لقب زعيم مصر قديماً « والسلطان » لقبه حديثاً <sup>(١)</sup> ، وقد سمي ناصر خسرو خلفاء الفاطميين « سلاطين » <sup>(٢)</sup> وهو حجة لدينا لأنه زار مصر وسمع من أهلها أنهم كانوا يلقبون الخليفة بهذا الاسم . ويحدثنا القلقشندى في كتابه « صبح الأعشى » <sup>(٣)</sup> بأن قاضى القضاة كان يخاطب خليفته فى الجامع فيقول « السلام على أمير المؤمنين الشريف القاضى الخطيب ورحمة الله وبركاته » .

كما كان الخليفة الفاطمى يخاطب ب « سيدنا » و « مولانا » و « سيف الإسلام » و « ناصر الإمام أو الأئمة » و « وكافل قضاة المسلمين » و « هادى دعاة المؤمنين » و « كاشف الغمة » و « غياث الأنام » <sup>(٤)</sup> ، وبعبير ذلك من الألقاب <sup>(٥)</sup> .

(١) أبو الحسن « النجوم الزاهرة » ( طبعة لندن ) ج ٢ ص ٢٥٢ ومتر « الحضارة الاسلامية » ص ٢٨

(٢) Nassiri Khosrau, Sefer Nemeh pp. 156—159

(٣) ج ٣ ص ١٠٠

(٤) القاضى النعمان « المجالس والمسايرت » المجلد ثلث ج ٢١ ص ٤٣٢ ولتورى « نهاية الأرب »

ج ٢٦ ورقة ٥٢

(٥) ومن أراد التوسع فى ألقاب الخليفة يقرأ Van Berchem, Corpus Inscriptorum Arabicorum

Egypt Tome 18 Viet Gaston, Corpus Inscriptorum, Egypt. Tome II & M. Max Van

Berchem, Titres Califiens d' occident. فى المجلد الأسبوعية سنة ١٩٠٧ ص ٢٤٥ وما بعدها .

## ٢ - نظام البلاط

### (١) مسكن الخليفة

كان قصر الخليفة الفاطمي هو القصر الذي بناه جوهر ، مولى الخليفة المعز لدين الله وقائد جيشه ، ليلة قدومه لمصر عندما أوى المصريون إلى مضاجعهم ، وسكنوا إلى مخادعهم ، إلا جوهر إذ سهدت عينه ولم يبت ليلته حتى وضع شمالى القطناع ، مدينة ابن طولون ، أساس القاهرة ، حيث شيد قصرين عظيمين ، أحدهما قصر الخليفة الفاطمي الخاص ، والآخر كان بمنزلة متزه يطل على حديقة كافور ، بينهما ميدان لاستعراض الجند يعرف باسم ما بين القصرين ، يسع عشرة آلاف عسكرى ما بين فارس وراجل ، فكان الخليفة يمر من أحد القصرين إلى الآخر من تحت الأرض بطريق أعده لذلك حتى لا تكثر رؤيته للناس فيستبينوا به . ولقد وُصف لنا ناصر و خسرو هذا القصر فقال : إنه كان في وسط القاهرة ، وبينه وبين الأبنية المحيطة به فضاء يفصله عنها ، وكان يحرسه في الليل خمسمائة حارس من الفرسان وخمسمائة حارس من الرجال ، وكانت أسواره عالية فلا يستطيع أحد رؤيته من داخل المدينة ، وكان بالقصر ألوف من الخدم والنساء والجواري ، وله عشر بوابات فوق الأرض وباب يقود إلى ممر تحت الأرض يعبره الخليفة راكباً ليصل إلى قصر آخر (١) . ويحدثنا العيني في مخطوطه (٢) أن صاحب العسس كان من رسمه أن يطوف كل ليلة حول القصر ، في ألف رجل بالطبول والبوقات في أبواب زاهية .

وكان القصر الكبير الشرقي ، سكن الخليفة الفاطمي وموضع جلوسه لدخول عساكره وأهل دولته ، وفيه تقيم أسرته وحاشيته ورجال بلاطه وفيه الدواوين والخزائن ومن يقوم بأعمالها والإشراف عليها .

ويقال للقصر الآخر « القصر الصغير الغربي » ، وقد تم بناؤه في عهد الخليفة

(١) Sefer Nameh, Relation du Voyage du Nassiri pp. 110 - 162

(٢) « عقد الجمان » القسم الرابع من ج ١٩ ص ٦٨٥

العزيز باقه ، يتحول إليه الخليفة في أيام النيل للتزده على الخليج ، ويقال لذين القصرين معاً القصور الزاهرة<sup>(١)</sup> ، التي كانت دار الملك وقصر الجند ومركز الإدارة .

وكانت أرضية البلاط الفاطمي مرصوفة بأنواع من الرغام متعددة الألوان ، وفيها تذهيب بهيج يضارته وبهائه ، وبالسقوف ألواح زينها الزخارف الذهبية الجميلة ، ونافورة يجرى الماء الصافي منها في أنابيب من الذهب والفضة<sup>(٢)</sup> وأراض وقنوات مرصوفة بالرغام ، ودروع وأسلحة تلعب بالذهب والفضة ، وبقصره دور واسعة وقباب وأروقة حليت جدرانها وسقوفها بالفسيفساء المذهبة والرسوم الملونة ، وحيطانها بالوش والديباج وبساتين ومسطحات مظلة بالأشجار والرياحين ومقاصير للحرم وحجرات للخدم . وبالجملة فقد كانت القصور الزاهرة مضرب المثل في حسن بنائها ورونقها كما امتازت بفخامة بنائها واتساعها وما يحيط بها من حدائق غناء وأشجار متكاثفة كما ازدادت بالمناضد الثمينة والزهرات الخزفية والتريعات المرصعة والمذهبة التي بلغت حداً لا تقان ، والفرش الفاخر والمتاع الثمين ، إلى غير ذلك من آيات الروعة والجمال لتبقى شاهدة بآثرهم ، ناطقة بذكرهم .

وكما كثر الرقيق والجواري في قصر الأخشيدي<sup>(٣)</sup> ، كذلك كثروا في قصر الخليفة الفاطمي ، وجلب النحاسون للدولة الفاطمية الغلبان والجواري ، من الثوبة والحبيشة والسودان والتركيستان وغيرها ، بمن حسن منظرم وكثرت شجاعتهم ، وساعدتم على ذلك ما كان فيه الخلفاء من البذخ والثروة ، فعهد إليهم الخليفة بخدمة قصره وحراسته ، وأسند إليهم أعلى المناصب ، وجعلهم من خاصته وحاشيته .

كذلك وجد الخصيان من الرقيق لخدمة حريم القصر أو الخليفة نفسه ، فكانوا أحياناً يحفون بالخليفة مطلقين البخور على جانبي طريقه إذا خرج مثلاً لجبر الخليج ،

(١) ابن الأثير « الكامل » ج ٢ ص ٢١٢ والمقرئ « الحطط » ج ٢ ص ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٠ و ج ٢ ص ١٢

(٢) أنظر وصف غلبوم رئيس أساقفة صور للبلاط الفاطمي سنة ٥٦٢ هـ (١١٦٧ م) عندما زاره رسولاً الملك امريك وترجمة الدكتور زكي محمد حسن بك للعبارة في كتابه « كنوز الفاطميين » ص ١٦٢ و ١٦٣

(٣) كان لأبي السك كافور الأخشيدي الحمى مثلاً ٢٥٠٠ وقيل ٢٧٠٠ مملوك من الترك . التويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ١٩ والمقرئ « الحطط » ج ٣ ص ٤١ و ٤٢ والعنق « عقد الجمان » ج ١٩ القسم الثاني ورقة ٢١٦ و ٢١٧

ومنهم من لمع اسمه كبرجوان التركي الخصي الذي وصل إلى رتبة الوساطة .  
ولقد بلغ الرقيق في قصر الخليفة عدة آلاف ما بين أشرف وخدم فيذكر ابن  
ياس<sup>(١)</sup> أنه كان بقصر الخليفة الحاكم بأمر الله مثلاً ، أربعة آلاف جارية ما بين بيضاء  
وسوداء ومولدة .

وكان لسئ الملك أخت الخليفة الحاكم بأمر الله مثلاً أربعة آلاف جارية ، منهن  
١٥٠٠ جارية من الأبقار والباقي من الثييات<sup>(٢)</sup> .

ويقدرهم « ناصرى خسرو » بقصر الخليفة المستنصر بنحو ثلاثين ألف جارية .  
ولما استولى صلاح الدين الأيوبي على قصر الخليفة العاضد ، آخر خلفاء الدولة  
الفاطمية ، وجد به إثنا عشر ألف جارية . ولم ينظر الخليفة الفاطمي إلى الرقيق في  
قصره نظرة امتهان وازدراء ، بدليل أن بعضهم كانت أمهاتهم من الرقيق .

وكما وجدت المحظيات من الجوارى ، كذلك وجدت الراقصات والمغنيات في  
القصر ، فكانت الجارية تشتري ثم تلقن الأشعار ، وتعلم الموسيقى على كبار رجالها ،  
حتى تنبغ في فنها .

ومن الفتيات من أحرزت مكاناً رفيعاً ، فكانت للخليفة المستنصر بالله مثلاً مغنية  
غنته لما خطب البساسيري في بغداد باسم المستنصر ، في هذه الذكرى الجميلة هذين البيتين

يا بني العباس صدوا ملك الأمر معد  
ملككم ملك معار والعواري تسترد

فسر الخليفة منها وطرب ، ووهب لها أرضاً من أحسن منزهات القاهرة جائزة  
لأنشادها هذا الشعر ، عرفت بأرض الطباله<sup>(٣)</sup> .

وكما زاد المعز لدين الله من جوارى المغاربة في القصر ، كذلك زاد ابنه العزيز  
بالله من جوارى الأتراك فيه . وكانت إذا قامت الفتن والثورات الطائفية ، وتعلب

(١) « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٨

(٢) أبو الفدا « المختصر في أخبار البشر » ج ١ ص ١٥١ و« تاريخ الإسلام » ج ٣ ص ٢٩١

راين ياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٨

(٣) وهي المنطقة التي تعد من الشمال والغرب بشارع الظاهر ، ومن الجنوب بشارع العقالة ، ومن  
شرق بشارع الخليج المصري

رئيس إحدى الطوائف على الأخرى ، ناصر فريقه وزادهم في القصر ، فنلاصطنع ابن عمار المغاربة ، ففرق لحقده على الأتراك معظم جوارى القصر ، وتخلص منهم إما بالعتق أو بالبيع ، وبذلك اقتصد من مصاريف المطابخ ، ومن الأرزاق التي كانت تصرف عليهن مبلغاً كبيراً انتفع به صناعته من المغاربة .

### (ب) محتويات القصر

كانت دولة الفاطميين من أعظم دول الاسلام ملكا ، وأنبها ترفاً وتمتعاً ، أخذوا في مصر كثيراً من المواسم والأعياد والحفلات الوطنية ، التي فيها تقدم الموائد الكثيرة المزخرفة بالذهب والفضة والعاج ، وعليها من الأطعمة الفاخرة وأنواع الحلوى اللذيذة الشيء الكثير ، وكثيراً ما تقدم معها أصناف الكسوة الثمينة والهدايا والدنانير والدراهم ، لأرباب الدولة والخواص ثم للخدم والجند . وكان تأنيقهم بجمع التحف والدخائر النفيسة ، من آنية الذهب والفضة والأحجار الكريمة عجباً ، وتقدمت في زمانهم الصناعة العربية في التطريز والحياكة وغيرها ، فكانت بالقصر عدة خزائن ساعدتهم على هذا الرقي برقي الصناعات وإظهار حضارتهم .

أما الخزائن فهي <sup>(١)</sup> :

**خزانة الكسوة :** أو الكسوات . كانت دار الكسوة عبارة عن خزانتي الأولى الخزانة الظاهرة ، ويتولاها أستاذ أو غيره من خواص الخليفة ، وهي مملأة بأنواع الأقمشة وملابس النساء والرجال من الديباج الملون على اختلاف أنواعه ، والشرب <sup>(٢)</sup> الخاص الديق <sup>(٣)</sup> والسقلاطون <sup>(٤)</sup> ، وغير ذلك من أنواع القماش الفاخر . وكان

(١) الخزانة اسم الموضع الذي يخزن فيه الشيء .

(٢) نوع من النسيج كان يحاك في تنيس .

(٣) الديق نوع من نقاش خريزي الزركش كان يصنع في ديق ، وهي قرية كانت تابعة لمدينة حماة . اشتهرت بصناعة المنسوجات الموشاة بخريز وذهب ، صنع فيها أتماهم اشرب الملونة والمذهبة الغالية الثمن التي يبلغ طول كل عمامة منها مائة ذراع منسوجة بالذهب في خريز ، وإنيها يسب الديق وهو نسيج مذهب .

القرنيزي « الحظف » ( ١٢٧٠هـ ) ج ١ ص ٢٢٦ وأبو المحاسن « تنجيم الزهرة » ج ٤ ص ٨١ .

(٤) كلمة يونانية تعني على ثياب سكان موشاة منقوشة بأنوار خريز . القرنيزي « الحظف » .

( ١٢٧٠هـ ) ج ١ ص ٤٤٧



يحمل إليها ما يعمل بدار الطراز بنيس ودمياط والاسكندرية ، وبها «صاحب المقص» وهو رئيس الخياطين والمقدم عليهم وتحت يده عدد منهم . لهم أمكنة يفصلون ويخيطون فيها ما يكفون بخياطته من لباس الخليفة ، وما يحتاج إليه من الخلع والتشريفات وغير ذلك ، ثم ينقل إلى الخزانة الثانية المسماة خزانة الكسوة الباطنة ، التي تتولاها امرأة تمت « بزين الخزان » ، تساعدنا ثلاثون جارية ، ولا يغير الخليفة ثيابه إلا عندها وتلقى الزهور لتعطير ثيابه يومياً .

وبخزانة الكسوات جميع أنواع الثياب المصنوعة في دار الطراز ، أو المجلوبة من البلاد الاسلامية وغيرها ، فتفصل منها كسوة الشتاء والصيف لرجال القصر ونسائهم وأولادهم وخوادمهم وخدامهم وحواشيهم ومن يلوذ بهم ، كما تصنع بها خلع الأمراء والوزراء وكبار الموظفين ، من الثياب الديقية والعائم المطرزة بالذهب<sup>(١)</sup> ، والأطواق والأسورة والسيوف المحلاة ، للخلع على الأمراء ، وعقود الجواهر للخلع على الوزراء ، وكانت تصنع بها الثياب الحريرية المطرزة بالذهب وغيرها من ثياب المواسم والأعياد ( خلع التشريف ) التي كان الخليفة يخلعها على كبار دولته . وكانت العادة أن الكسوات التي تخلع على أعوان الخليفة من خزانة الكسوة ترفق ببراءات أو رقعات من ديوان الإنشاء ، وكان يزيد مقدار كسا القصر ( التي تخرج في الشتاء والصيف من خزانة الكسوات ) على الستائة دينار ، ونرجح أن عادة استعمال الملابس المحلاة بالذهب قد أخذت عن الفرس ، وكانت كسوة البكبة الشريفة تعمل في شطا<sup>(٢)</sup> .

وكان من أبهة الخلافة الفاطمية أن يرسموا علامات يختص بها الخليفة ، فكان يكتب اسم الخليفة على طراز ثوبه المعدله من الحرير والديباج ، أو الإبريسم في نسج الثوب بخيوط الذهب ، أو ما يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير

(١) كان يبلغ ثمن الهامة من الذهب خمسمائة دينار

(٢) وهي قرية قريبة من دمايط اشتهرت بالثياب الضوية ، ومن طرازها تعمل الكسوة للبكبة ، وكانت كسوة البكبة أيام المماليك « ستمائة دينار » ستمائة دينار في اثني عشر شبرا وأرضها ديباج أحمر « وفيها ياقوت الأحمر والأصفر والأزرق » ، ولا شك في أنها كانت تقي في وزنها

الفلقندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٦ والمغريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٥٥ و٢٦٢ وأبو الحسن

« انجم الزاهرة » ج ٥ ص ١٦

الذهب ، وبذلك تعتبر ثيابه بهذا الطراز معلبة ، فإذا خلع منها على أحد ، عرفت ، وعرف لابسها بتقريبه منه . وكان الخزائن الكسوة ديوان يعرف باسم « ديوان خزائن الكسوة » ، لصاحبه رتبة عظيمة <sup>(١)</sup> كما كان في دور نسج الثياب رجل قائم عليها يناط به النظر في أمور الصناعات والإشراف عليهم وصرف أرزاقهم ، وكان صاحب الطراز يختار من خواص الخليفة الذين يثق بهم <sup>(٢)</sup> من أرباب الأقلام وكان مقامه بدمياط <sup>(٣)</sup> ونفيس <sup>(٤)</sup> وغيرها <sup>(٥)</sup> ومن عنده تحمل الثياب إلى خزانة الكسوة <sup>(٦)</sup> .

**فرائمه المجوهر والطيب والطرائف :** حدثنا عنها البطائحي <sup>(٧)</sup> فقال إنه « كان بها الأعلام والجواهر التي يركب بها الخليفة في الأعياد » . فكان يؤخذ من تلك الخزائن ما يحتاج إليه ثم يرد إليها ثانية بعد الاستغناء عنه ، فيرد سيف الخليفة الخاص والرماح الثلاثة وغيرها من الآلات المختصة بموكب الخليفة والدالة على أهته وعظمته <sup>(٨)</sup> كما كان بها الطيب والطرائف والصندل والعود والأبنوس والعاج وغيرها <sup>(٩)</sup> .

**فرائمه الصنوع :** فيها أنواع السلاح المختلفة . ففيها الخوذ المحلاة بالذهب والفضة

(١) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٤

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٣١ و ٢٣٢

(٣) اشتهرت دمياط بالنسيج الفاخر المنسوج بالذهب

(٤) اشتهرت تنيس أيضاً بالنسيج الفاخر ، فكان يعمل فيها ثوب الخليفة الخامس المسمى « البدنة » وكان يتكلف كثيراً لأنه مصنوع أغنسه من الذهب ، كما كانت تحاك بها الثياب الصروب الغالية الثمن والبوقلون ، وهو نوع من القصب اللون الذي يتغير لونه حسب ساعات النهار . الدكتور زكي محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ١٢٥ حشوة رقم ٢ وذكر خسرو أن البوقلون كان يصدر إلى الشرق والغرب انظر Seler Nameh, Relation du Voyage du Nassiri Khosrau p. 111 كما اشتهرت تنيس بعمل الأتواب الكتانية التي لا يدخلها الذهب

(٥) كان من أهم المراكز الصناعية أيضاً تنيس وهي قرية بالشرقية اشتهرت بعمل نقاش القيسى وكان يحتوي على الحرير كما اشتهرت بعمل الأكسية والثياب الصوفية

(٦) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٤

(٧) هو وزير الخليفة الأمر وقد وُزر له سنة ٥١٥ (١١٢١ م) وألف كتاباً في التاريخ يشتهر إليه المقرئ أحياناً

(٨) المقرئ « الخطط » ج ٢ ص ٢٦٢

(٩) « » ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٦

والسيوف العربية والرماح والأسنة والقسي والنبل والدروع إلى غير ذلك من آلات  
تسلح، كان ينفق عليها الأموال الطائلة سنوياً<sup>(١)</sup> لأجور العمال وصلاح سلاحها  
ومسحة ودهانه إلى غير ذلك وكان يرجع إليها كل سلاح مات صاحبه .

وبهذه الخزانة مستخدمون يعملون فيها آلات السلاح على اختلاف أنواعها  
بحسب ما يؤمرون ، وكان يجلب إليهم الخشب والحديد والأصباغ وغيرها من المواد  
التي تتطلبها هذه الخزانة .

**فرائض الفرس** والامتنعة : كان الخليفة يحضر إليها من غير جلوس ، ويطوف  
فيها ويسأل عن أحوالها . بها أئمن الفرش وأجلها ، وأغلى الستور وأبدعها ، وعدد  
كبير من الامتنعة النفيسة<sup>(٢)</sup> .

**فرائض السروج** : هي قاعة كبيرة بالقصر تحتوي على السروج واللجم من الذهب  
والفضة وسائر آلات الخيل ، مما يختص بالخليفة أو موظفيه من أرباب الرتب العالية  
أو الخدم ، وكان بها عمال كثيرون من خرازين وساعة وغيرهم<sup>(٣)</sup> .

**فرائض الشراب** : وتحتوي على كثير من الأشربة والمربات العظيمة ، كما كان بها  
أيضاً أصناف الأدوية والعطريات الفاخرة ، أما ماتحتويه من الآنية والآلات والصحون  
والأزيار ، فلم يكن من المتيسر على غير الملوك الحصول عليه<sup>(٤)</sup> .

**فرائض الطعام** : وكان فيها النستق والسكر والعسل والزيت والشمع ، إلى غير ذلك ،  
وكانت تخرج منها أطعمة الخليفة عدا اللحم والخضر ، لنفسه وأهل بيته وموظفيه<sup>(٥)</sup> .

**فرائض الخبث** : وكانت تحتوي على عدد كثير من الخبث<sup>(٦)</sup>

**فرائض البخور** : البنود هي الرايات والأعلام ومفردها بند وهو العلم الكبير أو

(١) فتلا صرف عليها الخليفة المزلدين الله من ٧٠ ألف دينار إلى ٨٠ ألف دينار سنوياً  
(٢) القلشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٧٧ وقد عد القريزي في خططة ما بها من ٢٦٦ - ٢٥٨

(٣) القلشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٧٧ والقلقيزي «الخطط» ج ٢ ص ٢٦٩

(٤) القلشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٧٦ والقريزي «الخطط» ج ٢ ص ٢٧٢

(٥) القلشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٧٦

(٦) القريزي «الخطط» ج ٢ ص ٢٧٠ - ٢٧٢

الراية أو اللواء ، وقد اتخذت قديماً وحديثاً في القتال وفي الاحتفالات الدينية وعلى جانبي مقابر المساجد أيام الجمع ، وكانت تحلى ببعض الآيات القرآنية والعبارات الدينية وكانت تحتوى على عدد كثير من الأعلام والرايات وآلات الحرب ، وكان فيها ثلاثة آلاف صانع ، بناها الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله <sup>(١)</sup> وقد احترق جميع ما بها في سنة ٥٤٦١ هـ ( ١٠٦٨ م ) عندما أريد نقلها ليلاً ، إذ سقطت شجرة من أحد الفراشين فأنت على محتوياتها .

**مواصل المواشى :** وكان للخليفة حاصلان للمواشى أحدهما للخيول والبغال والآخر للجمال . وكانت تلك المواشى كثيرة العدد ، تأكل من شون الالبان وتستخدم في المواكب له ولأرباب الرتب والمستخدمين في دولته . وبها من السياس والكلافين وغيرهم العدد الكثير <sup>(٢)</sup> ويديرها ديوان الكراع .

أما الغلال وحواصلها فكانت موزعة في عدة أماكن بالقاهرة والفسطاط وتصرف منها الرواتب للخدم والصدقات وأرباب الجوامع والمساجد والجزايات والطواحين السلطانية وجزايات رجال الأسطول وغير ذلك ، <sup>(٣)</sup>

ففي الاهراء ( الأشوان ) كان يخزن سنوياً ما يزيد على ٣٠٠ ألف أردب غلة أكثرها من الصعيد <sup>(٤)</sup> وكان الحماة بالإهراء لكل منهم من ٥ إلى ١٠ دنانير <sup>(٥)</sup> وكان في حواصل بضاعة الخليفة الكثير من الأخشاب والحديد وآلات الأساطيل من القنب والسكتان والمنجنيقات وغيرها .

من هذا نرى أن الخزانة أنشئت لحفظ ما توجه رسوم الملك وأبهة الخلافة . وما تستدعيه لوازم البلاط من الأمتعة والفرش والثياب والزينة ، وما تحتاجه عساكره البرية والبحرية من السلاح والخيام والبشود والذخائر ، وأن كلا من هذه

(١) القرينى «المخطط» ج ٢ ص ٧٨ و ٧٧٩

(٢) القلقشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٧٨ و ٤٧٩ . وقيل لجماعة الخيل خاصة كراع . «والصباح

النير» ص ٨١٨ .

(٣) القلقشندي ج ٣ ص ٤٧٩

(٤) على مبارك باشا «المخطط التوفيقية» ج ١ ص ١٢

(٥) القلقشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥٣٦ والقرينى «المخطط» ج ٢ ص ٢٤٣ .

الخزائن كان بها موظف كبير يعاونه عدد كبير من الموظفين والخدم ممن يقومون بتنظيفها . وكان الخليفة يتفقددها من وقت لآخر في أيام السنة (١) .

ونلاحظ أن خزائن الخليفة الفاطمي لم تصل الإدارة فيها إلى تعيين الحدود الفاصلة بين الواحدة والأخرى بدقة ، إذ بينما نجد مثلا في خزائن الجوهر والطيب والطرائف سيف الخليفة الخاص والرماح وغيرها من الآلات المختصة بموكب الخليفة ، نجد في خزائن السلاح ، أنواع السلاح المختلفة ، مع أن المنطق السليم كان يقضى بوضع كل الأسلحة في خزانة واحدة يطلق عليها مثلا ، خزانة السلاح ، بحيث لا يوجد في خزانة أخرى سلاح ما .

ولم نعر على سجل منتظم بمشمولات الخازن والبيوت الخليفية ، مع عظم أهميتها وشملها على أدوات ومهمات تقدر بمبالغ طائلة ، لذلك كانت هذه المخازن على كثرتها وأهميتها وعدم قيد مشمولاتها ورصد الداخل فيها والخارج منها ، مما يشجع على سرقتها وتبيديها حتى من أصحاب عهدها والمشرفين عليها !

وإلى الضيافة : دخلت مصر منذ العصور القديمة في علاقات سلبية أو حرية مع غيرها من الأمم ، وقد اضطرتها الضرورات الناشئة عن اشتباك المصالح في زمن السلم إلى قبول التحكم واستقبال السفراء خصوصا وقد فتحت أبوابها للأجانب وأفسحت لهم المجال في بلادها . وكان إكرام الغرباء من سجايا أهلها .

ولاشك في أن من العوامل التي قربت بينها وبين بعض الدول وجود محالفات تجارية أحكمت العلاقات والروابط بينها وبين تلك الدول ، كما وجد نوع من التفاهم أحكمت عراة علاقات الجوار أو الدين ، وبذلك وجدت الروابط بينها وبين الأمم الأخرى خصوصا المتحدة معها في المعتقدات الدينية والأمانى الاجتماعية .

نعم كانت العلاقات بين مصر وغيرها من الأمم قليلة والمفاوضات من الحوادث تعرضية إذ لم يعرف التمثيل الخارجي الدائم إلا في أواخر القرن الثاني عشر الميلادي ، غير أنه كان هناك مبعوثون غير دائمين يقوم الواحد منهم بالمهمة التي ينتدب إليها ، حتى إذا أتمها عاد إلى دولته (٢) . فثلا أرسل جوهر سنة ٥٣٦٢ (٩٧٢م) سفيرا للملك

(١) القرطبي « الخطط » ج ٢ ص ٢٥٣

(٢) الدكتور سامي جنية بك « دروس القانون الدولي العام » ص ٣٠٠



كر كوبه في رأس العام ونحوه ، وهى من الوظائف العظام ، يتقلدها أمير جليل له  
عندهم التقدم والرفعة لحل ما يعلو رأس الخليفة ، وكان يدعى حامل المظلة أيام المعز  
لدين لله « شفيح الصقلي » .

**مامل سيف الخليفة :** وهى وظيفة تلى الاسفسلار <sup>(١)</sup> وصاحبها يحمل سيف  
الخليفة فى المواكب التى تحمل فيها المظلة ، ومرتبته ٧٠ ديناراً شهرياً .

**مامل رمح الخليفة :** صاحب هذه الوظيفة يحمل رمح الخليفة فى المواكب التى  
تحمل فيها المظلة ، وهو رمح صغير ، ويتقاضى هذا الموظف ٧٠ ديناراً شهرياً .

**محملة السمور أو الركابية :** وصبيانهم كانت عدتهم تزيد على ألف رجل متقلدين  
السيف يسرون يمنة ويسرة على جانبي الخليفة ، تحت رياسة اثني عشر مقدما ،  
وأصحاب هذه الوظائف هم ما يسمون فى الوقت الحاضر بالحرس المملكى ، وكان  
مرتب كل من مقدمى الركابية ٥٠ ديناراً شهرياً ، كما كان يعطى الركابية من خمسة إلى  
خمس عشرة ديناراً شهرياً .

**الأساتذة المحفذكورة :** سموا بالمحنكين لأنهم كانوا يدورون العامة على أجنابهم  
كما تفعل العرب والمغاربة الآن ، ولكل منهم ١٠٠ دينار شهرياً ، وهم الخدام الخصيان  
المعبر عنهم بالطواشية ، وكانوا من أقرب الناس إلى الخليفة فهم أصحاب أنسه المطلقين  
على أسرارته ، وكان إذا ترشح أستاذ للتحنك وحنك حمل إليه كل واحد من المحنكين  
بدلة كاملة من ثيابه ومنديل وفرساً وسيفاً ، فيصبح لاحقاً بهم وفى يده ما بأيديهم ،  
إذا حضروا بين يدى الخليفة حضروا بسمت ووقار ، وكانوا يتمتعون بمكانة جلييلة  
من الخليفة لأنهم خواصه وأقرب الناس إليه ، وكانت عدتهم تزيد على الآلاف ، ومنهم :

أ - « متولى سر التاج » أو « سائر التاج » : وهو الذى يشد تاج الخليفة الذى  
يلبسه فى المواكب الرسمية ، وله ميزة على غيره بلبس التاج الشريف الذى يعلو رأس  
الخليفة ، ومرتبته مائة دينار شهرياً ، ويكون شده بمنديل من لون لبس الخليفة ، ويعبر  
عن هذه الشدة بشدة الوقار .

ب - « صاحب المجلس » : وهو الذى يتولى الإشراف على المجلس الذى يجلس

(١) كلمة أعجمية مناعها بالبرية قائم الجيتس .

فيه الخليفة الجالس العام في المواكب ، وإخطار رجال الدولة كالوزير والأمراء وغيرهم بحضور الخليفة وجلسه على سرير الملك ، وكان ينعت به أمين الدولة ، ومرتبته مائة دينار شهرياً .

ح - « صاحب الرسالة » ، أو « حامل الرسالة » : وهو الذى يخرج برسالة الخليفة إلى رجال دولته من وزير وغيره ليلفهم رسالة الخليفة ، وكان يسمى فى أواخر الدولة الفاطمية به « الأمير الثقة » ، ومرتبته مائة دينار شهرياً :

د - « متولى زمام القصر » : وكان المشرف على شئون القصر ، فيتولى إدارة أمور خدام القصر ويشرف على أعمالهم ، ومرتبته مائة دينار شهرياً .

هـ - « صاحب القصر » : المعروف بدقتر المجلس وهو « المتحدث على الدواوين الجامعة لأموال الخلافة » ، ومرتبته مائة دينار شهرياً .

و - « حامل الدواة » : وهى دواة الخليفة التى يسير بها فى المواكب .

ز - « متولى زمام الأقارب » ، أو « زمام الأشراف الأقارب » : وهو الذى يشرف على شئون أقارب الخليفة وكانت كلمته نافذة فيهم ، ومرتبته مائة دينار شهرياً .

ح - « متولى زمام الرجال »<sup>(١)</sup> : وهو الذى يتولى إعداد طعام الخليفة .

ط - « صبيان الخاص » : وهم أولاد الأجناد والأمراء وعبيد الدولة الذين يتولون خدمة الخليفة فى حياته الخاصة ، وكانت عدتهم نحو الخمسمائة ويسكنون أماكن خاصة ، ويتدربون على الفروسية<sup>(٢)</sup> وقد قتل يافس وزير الحافظ مئآت منهم ، كما قتل ابن السلال أيام الخليفة الظاهر عدداً كبيراً منهم فانكسرت بذلك شوكتهم<sup>(٣)</sup> .

ى - « صبيان الحجر » : وكانوا أشبانا يناهزون الخمسة آلاف نسمة ، معهم سلاحهم ويقومون فى حجر منفردة ببلغ السبعة ، ولكل حجرة منها اسم يخصها ، ويطلبون فى المهم من الأمور ، فمن كان ذا شهامة وحسن خلقه أرسله ولاية الأعمال للخليفة ،

(١) هناك وظيفة أخرى من غير المختكين تسمى بهذا الاسم أى « زم الرجال » يتحدث صاحبها على طوائف الرجال والأجناد « كزم صبيان الحجر » وزم الطائفة الأمرية والطائفة الحافضة وزم السوادين وغير ذلك . القفشدنى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٦ وتفرقا على ذلك « زم الرجال والطوائف » . « صبح الأعشى » ج ١٠ ص ٣٠٨

(٢) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٩٠

(٣) المرحوم الأستاذ الأيوبى « الفاطميون » ج ١ ص ٩٨ وص ١١٦ قلا عن المقرئى « الخطط »



ربذلك نشأت في هذه الفرقة ، وكانت مصرية في بادية أمرها وتولف من أنبلهم منبتاً<sup>(١)</sup>  
 ك - « الحرم المديوني » : الذين يعملون بالقصور وهم كثرة ، ينظفون القصور  
 في الداخل والخارج ، ولكل منهم ثلاثون ديناراً شهرياً<sup>(٢)</sup> وكان للرشاشين في القصر  
 عرفاء يتولى أمرهم أستاذ من خواص الخليفة وعدتهم نحو الثلاثمائة رجل ، وجاريهم  
 من خمسة إلى عشرة دنانير شهرياً<sup>(٣)</sup> .

ثم هناك من رجال الخواص طبيب الخليفة الخاص الذي كان يجلس على باب  
 الخليفة كل يوم مستعداً لمعالجته هو وأسرته ، وله خمسون ديناراً شهرياً ويعاونه ثلاثة  
 أو أربعة أطباء لمعالجة مرضى القصر من الأقارب والخواص ولكل منهم عشرة  
 دنانير شهرياً ، ويكتبون رقاعهم على خزانة الشراب التي كانت بمثابة صيدلية اليوم .  
 وكما استعين بأهل الذمة في الدواوين ، كذلك استعين بهم في الأعمال الأخرى  
 فثلاثان منهم أطباء الخليفة وكانت لهم منزلة سامية عنده ، فثلاثان اسحق بن سليمان  
 اليهودي طبيب المنصور وابنه المعز لدين الله قبل ولايته للعهد ، ثم لما تربع المعز لدين الله  
 على العرش اتخذ « موسى بن العازار » طبيباً له<sup>(٤)</sup> .

وكان « أبو الفتح سهل ابن مقشّر » النصراني طبيب الخليفة العزيز بالله وطبيب  
 ولده الحاكم بأمر الله ، ولما مرض الخليفة الحاكم بأمر الله ودأواه ابن مقشّر أعطاه  
 عشرة آلاف دينار<sup>(٥)</sup> .

ولما مات ابن مقشّر استطب الحاكم بعده اسحق بن ابراهيم بن نسطاس<sup>(٦)</sup> .

(١) المقرئ « المخطوط » ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٢) « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٢٩ والمقرئ « المخطوط » ج ٢ ص ٢٤٣ .

(٣) « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٢٧ و « المخطوط » ج ٢ ص ٢٤٣ .

(٤) ابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٤٥ والقلفندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٦ والمقرئ  
 تعاط الخفا » ص ٥٧ .

(٥) ابن المبرى « مختصر تاريخ الدولة » ( طبعة اليسوعيين ) ص ٣١٦ والأستاذ عنان « الحاكم  
 ٢٧ والنويزي « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٥ وقد اعتل الطبيب ابن مقشّر هذا فعجز يوماً عن  
 « كوب » فلما تأمل كتب الخليفة العزيز بالله إليه بخط يده « بسم الله الرحمن الرحيم ، على طبيبنا سله الله ،  
 باسم الله الطبيب وأتم النعمة عليه ، وصلت إلينا البشارة بما وهبه الله من عافية الطبيب وورثه . والله العظيم  
 عدل عندنا ما روقنا نحن من الصحة في جسمنا فأطاك الله المثرة وأعادك الله إلى أفضل ما عودك من  
 الجسم وطية النفس . . . » المرحوم الأستاذ الياس الأيوبي « الفاطميون » ج ١ ص ٣٨ « قلا  
 القلفندي » .

(٦) ابن أبي أصيبعة كتاب « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » ج ٢ ص ٨٩ وأحمد أمين بك  
 « ظهر الاسلام » ص ٢٠٣ .

أما قراء الحضرة فقد كانوا يزيدون على العشرة ، يقرأون القرآن الكريم بحضرة الخليفة في مجالسه وركوبه في المواكب وفي مختلف المناسبات ، وكانوا يأتون في قراءاتهم بآيات مناسبة للحال ، فتقع موقع الاستحسان عند الخليفة والحاضرين . غير أنهم كثيراً ما أتوا بآيات إذا روعي قصدهم فيها ، أخرجت القرآن عن معناه ، كما يحكى أنه لما استوزر الخليفة المستنصر مثلاً بدر الجمالي قرأ قارئهم ، ولقد نصركم الله بيدروا وتم أذلة ، فاتقوا الله . لعكم تشكرون<sup>(١)</sup> ، ولما استوزر الخليفة الحافظ رضوان بن ولحش ، قرأ قارئهم : يبشرهم بهم برحمة منه ورضوان وجنات ، لهم فيها نعيم مقيم<sup>(٢)</sup> ولكل من قراء الحضرة من عشرة دنائير إلى عشرين ديناراً شهرياً .

الشعراء : كان الشعراء في أيام الدولة الفاطمية يقومون مقام الصحف السيارة في عصرنا ، لذا احتضن الخلفاء الفاطميون وأمرأؤهم ووزرائهم الشعراء ، وجادوا عليهم بالعطايا والأموال الكثيرة فمدحهم بغرر المدائح وعيون الشعر ، هم وأهل بيتهم ، وأطنبوا في مدح أخلاقهم وعقائدهم .

وكان من هؤلاء الشعراء أهل سنة لا يغفلون في المديح ، وأهل شيعية يغفلون فيه كقول من قال

هذا أمير المؤمنين بمجلس أبصرت فيه الوحي والتنزيل

وإذا تمثل راكبا في موكب عاينت تحت ركابه جبريلا<sup>(٣)</sup>

ورتب لكل شاعر من عشرة إلى عشرين ديناراً شهرياً ، وكثيراً ما كان شعراء الخليفة من موظفي ديوان الإنشاء .

وكان أكرم كافور ، أبا الطيب المتنبي ، سنة ٤٦٠هـ (٩٥٧ م) عندما نزل عليه وخلع عليه وأعطاه أموالاً كثيرة ، كذلك فعل الخليفة الفاطمي المعز لدين الله لشاعر الأندلسي محمد بن هانيء عندما نظم هذا الشاعر مدائحه فيه ، وذكر في شعره عقائد المذهب الإسماعيلي ، فصاغ نظرية الإمامة وعصمة الأئمة وغير ذلك من العقائد الشيعية ، والأمثلة في ذلك كثيرة ، كقوله :

ما ذا تريد من الكتاب نواصب وله ظهور دونها وبطون

(١) الآية ١٢٢ من سورة آل عمران رقم ٣

(٢) الآية ٢٠ من سورة البقرة رقم ٩

(٣) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٩٧

حيث يبين هنا أن للشريعة ظاهراً وباطناً .

وكقوله :

أهل النبوة والرسالة والهدى في الينبات وسادة أطهار  
والوحي والتأويل والتحليل والتحريم لا خلف ولا إنكار  
وكقوله :

قد كان ينذر (أى السيف) بالوعيد لطول ما أصغى إليك ويعلم التأويل<sup>(١)</sup>  
ولقد أنجب الخليفة المعز لدين الله شاعراً تبوأ عرش الأدب ، تاركاً لآخيه نزار  
عرش الخلافة ، فكان شعره يتدفق في سلاسة ورقة ، هذا الشاعر المجيد هو  
«نسيم بن المعز» المتوفى سنة ٥٢٧٤هـ (٩٨٤م) ، ومن شعره الذى يرد به على ابن المعتز  
الشاعر السنى العباسي .

ليس عباسكم كمثل على هل تقاس النجوم بالأقار<sup>(٢)</sup>  
ولقد مدح الشاعر «المهذب بن الزبير» الصالح بن رزيك بقصيدة نونية عندما  
اتصر الأسطول المصرى على الأسطول الرومى في زمنه بقوله :

أعلت حين تجاور الحيان أن القلوب مواقد النيران  
ومدح عمارة بن أبى الحسن على بن زيدان البغى (٥١٥ - ٥٦٩ و ١١٢١ - ١١٧٤م)  
الخليفين «الفائز» و «العاضد» ووزراءهما ، واستمر موالياً للدولة الفاطمية حتى  
بعد زوالها على يد صلاح الدين الأيوبي ، إذ رثاها بقصيدة<sup>(٣)</sup> كانت سبب شنقه  
وصليه ، عدد فيها مكارهم ومحاسنهم ، مظلماً :

رمت يادهر كف المجد بالشلل وجيده بعد حسن الحلى بالعطل

(١) أنظر ديوان ابن هاني ، والذي نشره الدكتور زاهد على . وراجع أحمد أمين بك «ظهر الاسلام»  
ص ٢٠٧ . أما ترجمة ابن هاني فهي في ابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٥ . وتفيد أنه قتل شتاً  
في رجب سنة ٣٩٢ (٩٧٣م) وأوردها ابن الخطيب في «الاحاطة في أخبار غرناطة» ج ٢ ص ٢١٢  
وترى في «فتح الطيب» ج ٢ ص ٣٦٤ وابن منجب «الإشارة» ص ٣١  
(٢) لشاعر نسيم بن المعز لدين الله ديوان شعر مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول . وانظر أحمد بك أمين  
«ظهر الاسلام» ص ٢١٢ و ٢١٧

(٣) الفقهندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥٣٠ - ٥٣٢ .

وختما بقوله :

والله لازلت عن حبي لهم أبداً ما أخر الله لى فى مدة الأجل  
وعماره هذا كان شافعيأ ، أحسنوا له فوالاهم ومدحهم وقال فيهم :

أفأعيلهم فى الجود أفعال سنة وإن خالفونى فى اعتقاد التشيع

وكان الخليفة هو زعيم الأمراء المهمن على شئون الخاصة والعامة ، وله ترفيتهم  
من أدوان الأمراء ، وهم الذين لم يؤهلوا لحل القضب ، ويكون فى خدمة كل منهم  
خسة ممالك ، إلى الأمراء أرباب القضب الفضية ، وهم الذين يركبون فى المواكب  
بالقضب الفضية التى يغرجها لهم الخليفة من خزائن التجميل ، وتكون بأيديهم ويكون  
فى خدمة كل منهم أربعون مملوكا ، وهؤلاء يرقون إلى أرباب الأطواق ، وأدوام  
المطوقين <sup>(١)</sup> ، وهم الذين يخلع عليهم بأطواق الذهب فى أعناقهم ، ويكون فى خدمة  
كل منهم مائة مملوك <sup>(٢)</sup> .

وكان مجال ترقية هؤلاء الأمراء من رتبة إلى أخرى هى مواهبهم أو كفأهم ،  
وكما كان للخليفة مكافأهم ، كذلك كان له حق معاقبتهم إذا أذنبوا .

وكانوا يتكلمون عن الخليفة بكل احترام ، ويعبرون عنه فى كلامهم بمولانا ،  
ويضع الواحد منهم نفسه من الخليفة موضع المولى ، ومرتبهم من عشرة إلى تسعين  
إلى مائة دينار شهريا ، حسب تفاوت الرتب <sup>(٣)</sup> .

وخلع الأمراء الثياب الديق والعائم القصب المذهب <sup>(٤)</sup> ، وكانت ترفع ببرامات  
بصدرها ديوان الإنشاء وصاحب الباب <sup>(٥)</sup> . واستحدثت الحجابة من أيام الدولة  
الأموية ، عندما اتخذ معاوية بن أبى سفيان ومن جاء بعده من الخلفاء ، حاجبا للجانب ،

(١) الفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٦

(٢) وأكبر الطل أن أول أمير خلع عليه الطوق والسواران هو « الأخشيد » أمير مصر إذ رك  
بعد أن زين له الشوارع والأسواق إلى الجامع العتيق وعليه خلع الخليفة العباسى « الراضى » التى أهذا  
مم وزيره الفضل بن جعفر سنة ٣٢٤ هـ ( ٩٣٥ م ) التى سار معه فى موكة أما « خارويه » فلم يرس  
له الخليفة إلا السيف والتاج والوشاح من غير طوق .

السكندى ص ٢٤٠ وأبو سعيد « المغرب فى حل المغرب » ص ١٧ و ١٨ ومتر « الحضارة الإسلامية »  
ص ٢٢٩ . وقد ظل الطوق والسوار يتعلق به الأمراء المطوقون فى الدولة الفاطمية رغم ما قضى به فق  
الاسلام من تحريم لبس الذهب والتعلق به .

(٣) الفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٥ .

(٤) الفريرى « الخطط » ( طبعة يولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ٤٤٠

(٥) وظيفة كبيرة الشبه بكيه الأثناء فى أيامنا .

بعد حادثة الخوارج مع الامام على ومعاوية وعمر بن العاص ، وذلك خوفاً على أنفسهم من شر الناس ، ومنعهم من النظر في مهام الدولة .

وكانت هذه الوظيفة أيام الفاطميين من الوظائف المهمة ، ولا يشغلها إلا موظف كبير . لا يتشرف أحد بمقابلة الخليفة إلا بإذنه ، وهو حاجب يحجب الناس عن الدخول على الخليفة ، ويبلغ إليه أخبار رعيته ، ويأخذ لهم منه الإذن ، ومرتبته مائة وعشرون ديناراً شهرياً <sup>(١)</sup> ، وينعت بالمعظم ، وكان يلي الوزير في الرتبة ، فثلاً رقى . بانس ، صاحب الباب إلى الوزارة بعد قتل أحمد بن الأفضل بن بدر الجمالي في ١٦ محرم سنة ٥٣٦هـ (١١٣١م) ومن هنا أطلق على هذه الوظيفة «الوزارة الصغرى» . وكان لصاحب هذه الوظيفة في عصر متأخر النظر في المظالم في ظل الوزير صاحب القلم . أما إذا كانت الوزارة عسكرية لامدنية ، فكان الوزير صاحب السيف هو الذي يجلس للمظالم بنفسه ، وصاحب الباب ، يكون من جملة من يقف في خدمته ، وبذلك لا يتصدى للحكم في المظالم .

وكانت هذه الوظيفة من أجل الوظائف ، يتولاها أجل الأمراء من أصحاب السيوف ، وكان يستشار في كثير من أمور الدولة ، وتقف الحجاب على اختلاف طبقاتهم في خدمته ، وله عدد كبير من النواب لمساعدته في أعماله .

وكان يساعده في أعماله «نائب صاحب الباب» الذي كانت له أيضاً المنزلة الرفيعة والرتبة الجليلة ، وكان ينتخب من الأعيان العدول وأرباب الأقلام من ينوب عن «صاحب الباب» إذا غاب ، ويساعده في عمله <sup>(٢)</sup> إذا حضر .

ونحن لانقر الأستاذ المرحوم الأيوبي على قوله إن هذه الوظيفة أوجدها الخليفة الحافظ لدين الله <sup>(٣)</sup> ، لأنها كانت موجودة منذ ابتداء الدولة الفاطمية بمصر ، فكان جعفر بن علي حاجب المعز لدين الله ، ثم ولي الحجابة عمار بن جعفر بعد وفاته <sup>(٤)</sup> .

(١) القرظي «الخطط» ج ٢ ص ٢٤٣

(٢) الفلقندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٨٣ و ٤٨٨ و ٥٢٠ والقرظي «الخطط» ج ٢ ص ٢٤٥ وانظر Metz, The Renaissance of Islam. p. 15 .

(٣) المرحوم الأستاذ إلياس الأيوبي «الفاطميون» ج ٢ ص ١٥٩

(٤) ابن طاهر «أخبار الدول النقطمة» ج ٤ ص ٤٨ والنوري «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٤٦

# الفصل الثاني

## السلطة التنفيذية

### ١- الحكومة الفاطمية

#### (١) الوزارة بمصر في عهد الفاطميين

الوزارة كلمة مشتقة من الوَزَر ، وهو الملجأ والمعتصم ، ومنه قوله تعالى : كلا لاوزر<sup>(١)</sup> ، ولذا طلب موسى عليه السلام من الله جل شأنه أن يمهده برجل يستعين به فقال : « واجعل لي وزيراً من أهل هرون أخى أشد دبه أزرى وأشركه في أمرى »<sup>(٢)</sup> ، فالوزارة على ذلك تشد قواعد المملكة<sup>(٣)</sup> ولقد قال النبي عليه السلام : « إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزير صدق ، إن نسي ذكره وإن ذكر أعانته ، وإن أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء ، إن نسي لم يذكره وإن ذكر لم يعنه » . وبذا قيل لكل من أعان أميراً أو سلطاناً أو خليفة على أمره إنه وزيره ، بمعنى أنه مؤازر له ، وأن الرعية تلجأ إليه في حوائجها ، وبذلك يكون موضعه من المملكة كوضع العينين من الرأس<sup>(٤)</sup> ، وقيل إن كلمة وزير مشتقة من « الأوزار » ، وهي الأمتعة ومنه قوله تعالى « ولكننا حملنا أوزاراً من زينة القوم »<sup>(٥)</sup> فيكون الوزير متقلداً بخزائن الملك أو أمتعته ، وقيل إنها مشتقة من « الوزر » ، وهو الثقل لأن الوزير يحمل أعباء الحكومة ، ومنه قوله تعالى « حتى تضع الحرب أوزارها »<sup>(٦)</sup> ، وقيل إنها مشتقة من « الأزر » ، وهي الظهر لأن الخليفة يقوى بوزيره<sup>(٧)</sup> .

(١) الآية ١١ من سورة القيامة رقم ٧٥

(٢) الآيات ٢٩ — ٣٢ من سورة طه رقم ٢٠

(٣) لو كان السلطان يستغيث عن الوزراء ، لكان أجق الناس بذلك كليم الله موسى بن عمران عليه

السلام . الأبيهي « المستطرف » ص ١١١ .

(٤) الأبيهي « المستطرف » ص ١١٢

(٥) الآية ٨٧ من سورة طه رقم ٢٠

(٦) الآية ٤ من سورة محمد رقم ٤٧

(٧) الفلشندي « صبح الأعشى » ج ٥ ص ٤٤٨ وابن منجب « الإشارة » ص ١٠

ولبساطة الإسلام وبعده عن أبهة الملك ، لم يكن لفظ الوزير في صدر الإسلام معروفاً<sup>(١)</sup> والوزارة من المناصب التي أخذها العباسيون عن الفرس ، لذا يقول القضاة في كتابه «عيون المعارف في أخبار الخلفاء» ، إن أول من لقب بالوزارة في الإسلام كان أبو سلمة حفص بن سليمان الخلال وزير السفاح<sup>(٢)</sup> (١٣٢ - ١٣٦ هـ و ٧٥٠ - ٧٥٤ م) ، وقال إنما كانوا قبل ذلك يقولون كاتب ، فكان هذا الكاتب بضطلع بأعمال الوزير دون أن يلقب بالوزير ، فتجد مثلاً أحمد بن طولون اتخذ أحمد ابن محمد الواسطي ، كاتباً له ، يدير له شؤون دولته وينصح له ويقوم له بعمل الوزير<sup>(٣)</sup> . ولذلك لم يل منصب الوزارة في مصر أحد في عهد تبعيتها للخلفاء الراشدين والأيمن . ولم تعرف الوزارة بمصر معناها الحقيقي وهو أن يكون للوزير رتبة خاصة ولوظيفته قواعد معينة وقوانين مقررّة ، إلا في عهد الإخشيديين (٢٢٣ - ٣٥٨ هـ و ٩٣٤ - ٩٦٨ م) ، حيث وليها الوزير جعفر بن الفرات<sup>(٤)</sup> . فكانت له مكانة متناهية بين سائر رجال الدواوين ، وكان مقدماً على جميع القواد ، يقف على بابه كثير من رجال الحراسة ، وإذا خرج ذهب بين يديه غلمان مسلحون<sup>(٥)</sup> .

وتحدثنا المصادر التاريخية بأن جوهر أ عند فتحه لمصر توقف في مخاطبة أبي الفضل ابن الفرات في كتابه بالوزير ، ولم يخاطبه بذلك إلا بعد مراجعة ، وقال : ما كان وزير خليفة<sup>(٦)</sup> . فاسم الوزير كان غير مقبول في أول دولتهم ، إذ كان يتولى كل

(١) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٠٦

(٢) ويقول ابن طليبا « والوزارة لم تعد قواعدا وتحقر قوانينها إلا في دولة بني العباس فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد ولا مقررة القوانين ، بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية ، فإذا حدث أمر ، استشار ذوي الحجى والآراء الصائبة ، فكل منهم يجري مجرى وزير ، فلما ملك بنو العباس تفرقت قوانين الوزارة ، وسمى الوزير وزيراً وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مشيراً . الفخرى ( طبع مصر سنة ١٣١٧ هـ ) ص ١٣٥ وابن الصبغ « الاشارة إلى من تال الوزارة » ص ١٠

(٣) البوداد « زبدة الفكر » ص ٤٠ ورقة ٦ والفتننى « صبح الأعشى » ص ٣٠٧ و ٢٧٧ و ٤٤٩ و ١٦٩ و ١٤٩ والسيوطي « حسن المحاضرة » ص ٢٠٢ و ١١٢

(٤) وزير الفضل جعفر بن الفرات لكافور الأخشيدي . السيوطي « حسن المحاضرة » ص ٢٠٢ و ١١٦

(٥) المجهشاري « كتاب الوزارة » ص ١١٢ ومتر « الحضارة الاسلامية » ص ١٤٧

(٦) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ص ١١٩ والمقريزي « انساب الخلفاء » ص ٧٠ ومتر « الحضارة

الاسلامية » ص ١٥٩ .

من المهدي وابنه القائم بأمر الله وحفيده المنصور بنصر الله شتونه بنفسه دون واسطة، وبذلك كان من أجل أصحاب وظائفهم شخص غير الوزير هو إما قاضي القضاة، أو الحاجب، أو حامل المظلة<sup>(١)</sup>. ومن هنا قيل إن العزيز بالله هو أول من اتخذ الوزراء بتعيينه بن كلس وزيراً سنة ٥٣٦٨ (٩٧٨م)<sup>(٢)</sup> فالحلفاء الفاطميون الأوائل الذين وجدوا قبل المعز لدين الله أطلقوا على الوزير كلمة حاجب كما كانت الحالة في الدولة الأموية في الأندلس<sup>(٣)</sup> فلما شعروا بوجوب التوسع في التنظيم الإدارية التي يقوم عليها الملك الباذخ. أنشأوا الوزارة، وكان ذلك عند ما فتحوا مصر.

أقر جوهر الوزير «أبا جعفر بن القرات» السني المذهب في منصبه لقدم عهده بالقضاء، حيث تولى هذا المنصب في عهد العباسيين والإخشيديين، ولتألف قلوب المصريين ويكتسب محبتهم، ولكنه عمل على إضعاف هذا المنصب إضعافاً كبيراً، إذ لم يحمل له من وظيفته في الوزارة إلا الاسم فقط، لأنه عين خادماً يبيت معه في داره ويلبازمه في غداواته وروحانه، ويراقبه في حركاته وسكناته، فيكون عيناً عليه<sup>(٤)</sup>. وبعد أن كان جوهر قد فرض تدبير الأموال عند الفتح لرجال تحت إشراف الوزير «أبي الفضل جعفر بن القرات»، وجعل لنفسه الإشراف الأعلى على كل هؤلاء، نجد المعز لدين الله في المحرم سنة ٥٣٦٣ (٩٧٣م) يعهد بالخراج وجميع وجوه الأموال والحسبة والسواحل والأعشار والجوالي والأحياس والموارث والشرطين وجميع ما ينضاف إلى ذلك في مصر وسائر الأعمال إلى «أبي الفرج يعقوب ابن يوسف بن كلس»، و«عسوج بن الحسن»، وكتب لهما بذلك سجلاً قرىء على منبر جامع بن طولون يوم الجمعة، وبذلك أصبح يعقوب بن كلس وزيراً أيام المعز لدين

(١) ابن طاهر «أخبار الدول المنقطعة» ورقة ٤٣ والنويري «نهاية الأرب» ٢٦٠ ورقة ٣٦ و ٣٧.

(٢) السيوطي «حسن المحاضرة» ٢٥٣ و ١٢٩.

(٣) ومحدثا القرى في «فتح الطيب» ٢٥٣ س ٩٩ عن هذه الوظيفة فيقول «وأما قاعدة الوزارة بالأندلس، فلما كانت في مدة بني أمية مشتركة في جماعة يعينهم صاحب الدولة للاعانة والمشاورة، ويخصه بالمحاسبة ويختار منهم شخصاً مسكاناً النائب المعروف بالوزير فيسميه بالحاجب» وبذلك يحمل بأمر الخليفة

في إدارة البلاد واطظر 64 P. I., Espagne. Provençal.

(٤) النويري «نهاية الأرب» ٢٦٠ ورقة ٤٠ والمقرئزي «اتخاذ الحفا» س ٨٥.



الله ، بعد أن كان من جملة الكتاب في الدولة الأخشيدية .

أما « جعفر بن الفرات » فقد اعتذر عن البقاء في منصب الوزارة بعد وصول المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر بعد أن اشترط عليه الخليفة أن يبقى في الديار المصرية بعد اعتزاله ، حتى يتمكن من استشارته فيما أشكل عليه من الأمور <sup>(١)</sup> .

وعلى ذلك كان ابن كلس هو ساعد المعز لدين الله الأمين ووزيره <sup>(٢)</sup> ، يقضى باسمه في شئون الدولة وينفذ أوامره ، كما وُزر لابنه العزيز بالله سنة ٥٣٦٨ هـ (٩٧٨ م) ، فكانت المكاتبات تعنون باسمه فيقول : « من يعقوب بن يوسف وزير أمير المؤمنين إد فلان » <sup>(٣)</sup> ، وقام بأعباء منصبه خير قيام حمل العزيز بالله على أن يأمر بأن تكون جميع المكاتبات الرسمية باسمه ، وأن يكتبني بتوقيعه على المراسيم فكان بذلك أول من وُزر <sup>(٤)</sup> للمعز بالديار المصرية من أهل الذمة الذين أسلموا <sup>(٥)</sup> .

وكانت الوزارة تملأ أحياناً فتكون « وزارة تفويض » ، ويعبر عنها عندئذ بالوزارة وفتها يفوض الخليفة للوزير تدبير أمور دولته برأيه واجتهاده ويمنحه السلطة الواسعة ، ويفوضه في أمور الدولة والتصرف في شئونها دون الرجوع إليه . ويقول السيوطي <sup>(٦)</sup> « الوزير نائب الخليفة ، يفوض إليه جميع أمور المملكة وتولية من رآه من القضاة ونواب البلاد وتجهيز العساكر والجيش وتفرقة الأرزاق إلى غير ذلك »

(١) وأقصد سامم بعد عزله في مساعدة الدولة الفاطمية ، فتولى الوزارة مرتين في عهد العزيز بالله ، والخراج سنة ٣٨٢ هـ (٩٩٢ م) في عهد قص الخليفة ، وتوفي سنة ٣٩١ هـ (١٠٠٠ م) بعد أن زوج ابنه « أبا العباس الفضل بن الفرات » بابتنة الوزير يعقوب بن كلس ووثق وأصر الصداقة بين الأسرتين . ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ١٣٩ وابن منجب « الأشارة » ص ٢٦ و٢٥ والفريزي « الخطط » ج ٢ ص ٨٤

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المتقطعة » ورقة ٤٧ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٣٩٢ والنوري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٦

(٣) ابن طاهر « أخبار الدول المتقطعة » ورقة ٤٩ والنوري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٩

(٤) النوري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٩ وابن طاهر « أخبار الدول المتقطعة » ورقة ٤٧

و ٤٨ والمبني « عقد الجمان » القسم الثالث ج ١٩ ورقة ٤١٩ و ٤٢٠ والسيوطي « حسن المحاضرة »

ج ٢ ص ١١٦ وابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٥٥

(٥) أظهر ابن كلس إسلامه سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م) وكان كانور قد رأى فيه ذكاء وضلة ودعاه

فقال لو كان مسلماً لصلح أن يكون وزيراً ، فلما أسلم خلع عليه وزاد مرتبته عنده . ابن منجب « الأشارة »

ص ٢٠ و ٢١

(٦) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢١ و ١٢٣

وإن له : البسط والقبض والرفع والحفض والإبرام والتقص والقطع والوصل والولاية والعزل والتصرف والصرف والإمضاء والوقف .

وتنحط أحياناً أخرى ويعبر عنها عندئذ « بالوساطة أو السفارة »<sup>(١)</sup> ، أو « وزارة تنفيذ » .

وقد ذكر الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية<sup>(٢)</sup> الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ فقال إنهما اختلفا في حقوق النظر من أربعة أوجه :

( الأول ) « يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم وليس ذلك لوزير التنفيذ » .

( الثاني ) « أنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاية وليس ذلك لوزير التنفيذ ، ( الثالث ) « أنه يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدير الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ » .

( الرابع ) « أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أمور بيت المال ، يقبض ما يستحق له ويدفع ما يجب فيه ، وليس ذلك لوزير التنفيذ » .  
كذلك اختلفا في شروط التقليد من أربعة أوجه :

( الأول ) « أن الحرية معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ ، ( الثاني ) « أن الاسلام معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ ، ( الثالث ) « أن العلم بالأحكام الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ » .

( الرابع ) « أن المعرفة بأمر الحرب والخراج معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ » .

وعلى ذلك فوزراء التنفيذ وزراء ليس لهم استقلال بالأمور .  
وكان يتقلد الوزارة أحياناً أرباب السيوف ، وهم الوزراء الحربيون وأحياناً

(١) الفقهى « صبح الأعشى » ج ٥ ص ٤٤٩

(٢) ص ٢٦ والدكتور حسن إبراهيم حسن بك « تاريخ الاسلام السياسى » ج ٢ ص ١٦٨ و ١٦٩

أرباب الأقاليم وقد فرق القلقشندي<sup>(١)</sup> بينهما فقال : « صاحب السيف يكون قائماً في مجلس السلطان في جملة الأمراء القائمين وصاحب القلم يكون جالساً كما يجلس أرباب الأقاليم من كاتب السر وغيره ويعتبر بدر الجمالي وزير المستنصر أول أرباب السيوف من وزرائهم ، كما يعتبر صلاح الدين يوسف بن أيوب مؤسس الدولة الأيوبية آخر وزير من أرباب السيوف<sup>(٢)</sup> » .

ويعتبر يعقوب بن كلس وزير الخليفة المعز لدين الله وابنه العزيز بالله أول أرباب الأقاليم من وزرائهم ، كما يعتبر المغربي وزير المستنصر آخر من وزر لهم من أرباب الأقاليم<sup>(٣)</sup> .

وكان بدر الجمالي وزيراً للسيف والقلم معاً<sup>(٤)</sup> .

ومن أشهر وزراء التفويض في الدولة العباسية مثلاً آل برمك ، و « أمير الجيوش » ، بالدولة الفاطمية ، فكان هذا اللقب الأخير يطلق على كل وزير سيف سالب لسلطة خليفته العسكرية والإدارية ، فكان إليه وحده يرجع أمر الحرب والسلم . ويحضرنا من أرباب الأقاليم وزارة اليازوري والتستري ووزير الوزراء علي بن الفلاح وغيرهم ، ومن أرباب السيوف : برجوان ، الحصى ، وقائد القوادد الحسين بن جوهر ، وغيرهما من أرباب السيوف<sup>(٥)</sup> .

وفي أواخر عهد المستنصر بالله حدث الانقلاب الوزاري بتولى العسكريين أو رجال السيف ، وكان أولهم كما قلنا بدر الجمالي ، ذلك القائد العظيم الذي وزر للخليفة المستنصر سنة ٤٦٧ هـ ، ( ١٠٧٤ م ) فغير في خطة الوزارة وجعلها وزارة تفويض ، وسلب الخليفة الفاطمي سلطته ، واستأثر هو بكل السلطات ، تاركاً له المظاهر الاسمية فقط ، فكان يرجع « لأمير الجيوش » ، لقب الوزير العسكري ، أمر السلم والحرب وجميع إدارة المملكة الفاطمية العسكرية والمدنية فإليه تعيين أكبر المناصب في الدولة

(١) القلقشندي «صبح الأعشى» ١١ ص ١٤٩ .

(٢) القلقشندي « » ٣ ص ٤٨٢ و ٤٨٣ .

(٣) القلقشندي « » ٣ ص ٤٨٩ .

(٤) ابن ميسر «تاريخ مصر» ٢ ص ٣٣٠ والمبني «عقد الجمان» مجلد ٣ ص ١٧ ورقة ٧١ .

(٥) أبو الفدا «المختصر في أخبار البشر» ٢ ص ٢٣١ والقلقشندي «صبح الأعشى» ٣ ص ٤٨٩ و ٤٩٠ .



نديير ! وقيل : ليس لكذب رأى ! والكفاءة والشهامة من مهماته ، والفطنة التيقظ والدهاء والحزم من ضرورياته ، ولا يستغنى أن يكون مفضلاً مطعماً ، يستميل بذلك الأعناق ، وليكون مشكوراً بكل لسان ، والرفق والأناة والتثبت في الأمور والحلم والوقار والتمكن ونفاذ القول بما لا بد منه . . . . .

وكما عين وزراء من أهل الذمة بالمشرق<sup>(١)</sup> كذلك عين الخلفاء الفاطميون منهم وزراء فثلاً كان ، أبو الفرج يعقوب بن كلس ، الذي كان يهودياً وأسلم متفوقاً في المالية ماهرآ في الإدارة ، وانتعشت البلاد في عهده ، ولما مرض مرض الموت ركب الخليفة العزيز بالله إليه وعاده ، وقال له : «وددت أنك تباع فابتاعك بملكي وولدي» ولما توفي سنة ٢٨٠ هـ ( ٩٩٠ م ) حضر الخليفة جنازته بغير مظلة وصلى عليه وألحده بيده في قبره ، وكان دفنه في قبة بدار الخليفة كان قد بناها لنفسه<sup>(٢)</sup> كذلك لما مات ابن كلس رد العزيز بالله النظر في الأموال إلى عيسى ابن نسطورس المسيحي<sup>(٣)</sup> ثم رفعه إلى منصب الوساطة .

ورقي ، فهد بن إبراهيم ، النصراني إلى منصب الوزارة للحاكم بأمر الله بعد أن كان كاتباً ، ولقب بالرئيس فكان آفة على المسلمين وعدة للنصارى ، كذلك تقلد الوزارة ، أبو نصر بن عبدون ، الكاتب النصراني سنة ٤٠٠ هـ ( ١٠٠٩ م ) الذي صرح له الحاكم بأمر الله أن يوقع عنه ، كما تقلدها زرعة ابن نسطورس المتوفى سنة ٤٠٣ هـ ( ١٠١٢ م ) الكاتب النصراني ( وهو أخو عيسى بن نسطورس السالف الذكر ) أيام الخليفة الحاكم بأمر الله .

وفي أيام الخليفة المستنصر تولى الوزارة ، أبو سعد منصور بن أبي اليم سورس ابن مكرواه بن زنبور ، الذي كان نصرانياً وأسلم وكذلك تولى أبو سعد التستري ( وكان يهودياً فأسلم ) نظارة أم الخليفة المستنصر الخاصة .

(١) فتلا عين عضد الدولة المتوفى سنة ٣٧٢ هـ ( ٩٨٢ م ) ابن منصور نصر بن هارون النصراني وزيراً للدولة

(٢) ابن منجب «الاشارة» ص ٢١ والنويري «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٤٩ وابن خلدون «العبر» ج ٤ ص ٥٥ والسيوطي «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ١١٦

(٣) ابن خلدون «العبر» ج ٤ ص ٥٥ والسيوطي «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ١١٦

وكان أبو نجاح بن قنا النصراني المعروف بالراهب وزيراً للخليفة الأمر بأحكامه . الذي أمر أن تعمل له بتئيس ودمياط ملابس مخصوصة من الصوف الأبيض المنسوج بالذهب ليلبسها ، ومن فوقها العفاير الديباج ، وسمح له أن يركب الحمر يسرجة محلاة بالذهب والفضة ، وكان يشم ريحه من مسافة بعيدة لتطيه بالمسك يوماً<sup>(١)</sup> وكما تقلد الأحزم بن أبي زكريا أمر الدواوين أيام الخليفة الحافظ لدين الله ، كذلك عهد هذا الخليفة إلى بهرام الأرميني النصراني سنة ٥٢٩هـ (١١٣٤م) بالوزارة ، ولم مات بهرام سنة ٤٣٥هـ (١١٤٠م) ، حزن الخليفة عليه حزناً شديداً . وأخرج عند صلاة الظهر في تابوت عليه الديباج وحوله النصراني يبخرون باللبان والسندور والعود وخرج الناس كلهم مشاة بحيث لم يتأخر منهم أحد من الأعيان . وخرج الخليفة راكباً بغلة خلفه والقسم يقرأون الإنجيل ، ولقد بكى عليه بكاء شديداً عند ما وضح في قبره<sup>(٢)</sup> .

ولاشك في أن المسلمين كانوا يكرهون أن يكون أحد من أهل الذمة في منصب رفيع كالوزارة ، لاسيما وأن رسوم هذا المنصب أن يصعد الوزير مع الإمام المنبر ليزرر عليه المزة (الستارة) الحاجة له عن الرعية وغير ذلك من الأمور التي تصل بعوائد المسلمين الدينية ، مما اضطر الخليفة إلى أن يضع تقليداً جديداً ، بأن يعهد إلى القاضي بالقيام بمثل هذه المهام عند ما يكون الوزير من أهل الذمة<sup>(٣)</sup> .

غير أن أهل الذمة عند ما ولام الخلفاء الفاطميون أكبر المناصب في الدولة أظهروا محاباة ظاهرة لبني ملتهم ، فعينهم في المناصب الحكومية ومنعوا المسلمين أصحاب الأغلبية العظمى في البلاد من أن يستخدموا ، فكانوا بذلك العاملين على بث شعور الكراهية والبغض بينهم وبين المسلمين ، فتدمر المسلمون وقاموا بالاحتجاج

(١) ابن مظهر « أخبار الدول المنقضة » ورقة ٥١ و ٥٢ و ٥٣ وابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥٦ و ٧١ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٨٧ والبيهي « عقد الجمان » المجلد الأول ج ١٨ ورقة ٢١

(٢) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٨٤ والدوادار « زبدة الفكرة » ورقة ١٧٥ و ٨٦ والبيهي « عقد الجمان » ورقة ٤١٩ — ٤٢١ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٥٨ وأنظر أيضاً

Lane-Poole, A History of Egypt p. 12

(٣) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٧٩

عند الخليفة بين الفينة والفينة ، فكان ذلك سبباً في اعتزالهم وإقصائهم عن مناصب النفوذ . كذلك سخط المسلمون على أهل الذمة من الوزراء في العصر الفاطمي ، لأنهم تمكنوا من جمع الثروات ووقفوا قسماً كبيراً من أراضي مصر على الكنائس والأديرة ولأنهم تسلطوا على عقول الخلفاء .

فإذا قسنا خليفة فاطمي على أحد وزراء أهل الذمة فإنما كان يقسو في إعتقادنا تحت ضغط الرأي العام الإسلامي بالبلاد، الذي كثيراً ما آله محابة نفر من أهل الذمة وإيثاره بكل النفوذ والسلطان ، وحرمان المسلمين من حقوقهم الطبيعي في تقلد أعلى الوظائف العامة ، ومن هنا نشأ القبض على بعض وزراء أهل الذمة وحبسهم وعزلهم ومصادرة أموالهم وقتلهم أحياناً .

وتحدثنا المصادر التاريخية بوقوف امرأة في طريق الخليفة العزيز بالله ، ( وقيل صورة مصنوعة على هيئة امرأة ) ، بقصة ( شكاية ) فيها : « يا مولاي بالذي أعز النصارى بعيسى بن نسطورس ، واليهود بمنشا بن ابراهيم القزاز ، وأذل المسلمين بك ، إلا نظرت في أمري <sup>(١)</sup> » ، لأن عيسى مال إلى النصارى وقلدهم الأعمال والدواوين ومنع المسلمين منها ، وسلك مسلكه منشأ والى الشام فرفع اليهود واستخدمهم .

وسواء أحمحت هذه الرواية أم كانت مختلفة لأنها رويت لأكثر من خليفة ، فنسبت إلى العزيز بالله أحياناً <sup>(٢)</sup> وإلى الحاكم بأمر الله أحياناً أخرى <sup>(٣)</sup> فهي لدينا ذات مغزى هو أن نفوذ وزراء أهل الذمة طغى ، واستعانتهم ببني جنسهم ازدادت ، حتى تكون في مصر رأى عام يقول بالحد من سلطانهم ، وعدم اصطناعهم لبني جنسهم . فثلاً عيسى بن نسطورس حابى أهل ملته وعينهم في الوظائف الهامة <sup>(٤)</sup> بعد أن عزل الكتبة وجباة الضرائب من المسلمين ، ولما عوتب في ذلك قال : إن شريعتنا

(١) ابن الأثير « الكامل » ج ٩ ص ٤٣ ، وأبو الفدا « المختصر في أخبار البشر » ج ٢ ص ١٣١ وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١١٥ و ١١٦ والبيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٦٣ وابن أبيس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٨ و ٤٩

(٢) ابن مظهر « أخبار الدول المتقطعة » ورقة ٥٢ و ٥٣

(٣) الذهبي « تاريخ الإسلام » ج ٣ ورقة ٢٨٧

(٤) ابن منجب « الإشارة » ص ٢١

متقدمة ، والدولة كانت لنا ثم صارت إليكم ، فخرتم علينا بالجزية والذلة ، فتي كان منكم إلينا إحسان حتى تطالبونا بمثله ، إن مانعناكم قاتلتمونا ، وإن سلمناكم اهتمونا إذا وجدنا لكم فرصة ، فإذا توقعون أن نصنع بكم ، ؟<sup>(١)</sup> .

لذلك لما عاد ابن نسطورس إلى منصبه اشترط عليه استخدام المسلمين<sup>(٢)</sup> .  
أما أبو سعد التستري اليهودي فقد تعسف بالمسلمين وحابى أهل ملته ، حتى كان المسلمون يحلفون « بحق النعمة على بني اسرائيل ، وهذا ماحدا بالشاعر<sup>(٣)</sup> أن يقول :

يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا  
العز فيهم والمال عندهم ومنهم المستشار والملك  
يا أهل مصر إني نصحت لكم تهودا قد تهود الفلك<sup>(٤)</sup>

وماحدا بالشاعر الحسن بن بشر الدمشقي أن يقول بمصر أيام الخليفة العزيز بالله متبعا :

تنصر فالتنصر دين حق عليه زماننا هذا يدل  
وقل بثلاثة عزوا وجلوا وعطل ماسواهم فهو عطل  
فيعقوب الوزير أب وهذا عزيز ابن ، وروح القدس فضل<sup>(٥)</sup>

أما أبو نجاح بن قنا النصراني الراهب فإنه لم يبق أحد من المسلمين أيام الخليفة الأمر إلا ناله منه مكروه ، من ضرب أو نهب أموال<sup>(٦)</sup> .

(١) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٠

(٢) » » ج ٢٦ ورقة ٤٩

(٣) يقول الدكتور حسن إبراهيم حسن بك في كتابه « الفاطميون في مصر » ص ٢١١ إن هذا الشاعر يحتمل أن يكون الرضى بن البواب وهو شاعر معاصر .

(٤) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ١٦٠ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ١٩ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١٦ .

(٥) ابن الأثير « الكامل في التاريخ » ج ٩ ص ٤٣ . كان الفضل بن صالح أحد قواد الخليفة العزيز بالله ، وقد استمر في أيام ابنه ، وبالم الحاكم بأمر الله في إكرامه إلى حد أنه عادة دفعتين في مرضه مرضها لأنه قضى على أبي ركة انتهى خرج على الحاكم سنة ٣٩٦ هـ مدعيا أنه من بني أمية ليستولى على العرش

(٦) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٨٧



ولما قرب الخليفة الحافظ الأحزم بن زكريا النصراني إليه وأولاه أمر الدواوين أعاد لكتاب النصرى تجبرهم ، وركبوا البغلات الرائعة والخيول المسومة بالسروج المحلاة باللجم الثقيلة ، وضايقوا المسلمين في أرزاقهم واستولوا على الأحباس الدينية والأوقاف الشرعية ، واتخذوا العبيد والمالئك والجواري من المسلمين والمسلمات ، وفي ذلك يقول ابن الخلال :

إذا حكم النصرى في الفروج وغالوا بالبغال وبالسروج  
وذلت دولة الإسلام طرأ وصار الأمر في أيدي العلوج  
فقل للأعور الدجال هذا زمانك إن عزمت على الخروج<sup>(١)</sup>  
ولما تولى بهرام الأرمي النصراني الوزارة سنة ٥٢٩هـ أيام الخليفة الحافظ ولى الأرمن ، فلما اشتد ضرره بالمسلمين جمعهم رضوان بن ولخش لمحاربته<sup>(٢)</sup> .  
ويقول أوليرى<sup>(٣)</sup> : إن الفاطميين بالغوا في استخدام أهل الذمة في المناصب المدنية أكثر مما جرت به العادة من قبل .

ونرى أن الحركات التي كان يقصد بها مقاومة أهل الذمة في العصر الفاطمي من الوزراء كانت موجهة إلى محاربة سلطتهم على المسلمين ، إذ أن سيطرة الذمى على المسلم أمر غير مألوف للمسلمين .

ولا يخامرنا شك في أنه إن صدر مرسوم بشأن أهل الذمة فإما كان صدوره لإعادة المستبد منهم إلى حظيرة القانون ، ولم يكن أبداً نتيجة تعصب ديني ، فقد ضرب الحاكم بأمر الله عنق ابن نسطورس لما استجار الناس به من سوء فعله<sup>(٤)</sup> كذلك لما نال الناس من أبي نجاح بن قسا النصراني المعروف بالراهب من الجور والظلم واستباحة الأموال ، قتل ، ولما أساء بهرام النصراني السيرة سجنه الحافظ ثم أطلقه قترهب<sup>(٥)</sup>

(١) المقرئى « المخطط » ج ٢ ص ٢٥٠

(٢) السبى « عقد الجمان » المجلد الأول ج ١٨ ورقة ٩٢ وعلى مبارك باشا « المخطط التوفيقية » ج ١ ص ١٧

(٣) O'Leary de Lacy, A Short History of the Fatimid Khalifate p. 114

(٤) ابن الأثير « الكامل » ج ٩ ص ٤٣ وابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥٤ والسنى « عقد الجمان » المجلد الأول ج ١٨ ورقة ٢٠ وابن أبياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٨ و ٤٩

(٥) السبى « عقد الجمان » المجلد الأول ج ١٨ ورقة ٩١ والمجلد الثالث ج ١٩ ورقة ٤٢٢ و ٤٦٧

وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١١٥ و ١١٦

وعلى ذلك فلم يفرق الخليفة الفاطمي في دولته بين المسلم والنصراني واليهودي ، بل كانت وظائف الدولة على ذلك حقا للجميع على السواء مسلمين وغير مسلمين ، متى توفرت في رعاياه الكفاءات المطلوبة <sup>(١)</sup> .

ولم يكن لمعتقدات الأفراد المذهبية — من باب أولى — دخل في تقلد منصب الوزارة ، فتولى وزراء غير شيعيين منصب الوزارة دون أن يحول مذهبهم السني بينهم وبين المنصب ، كرضوان بن ولحش المولود سنة ٤٧٩هـ (١٠٨٦م) الذي استوزره الخليفة الحافظ ، وكأحمد بن الأفضل الجمالي ، وكان السلار الكردي الشافعي الذي استوزره الخليفة الظافر سنة ٥٤٣هـ (١١٤٨م) .

وربما ولي الوزارة الأخ بعد أخيه ، فثلاثا توفي الوزير عبد الكريم ابن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي سنة ٤٥٣هـ (١٠٦١م) تولى الوزارة أخوه أبو علي أحمد ابن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي <sup>(٢)</sup> سنة ٤٥٤هـ (١٠٦٢م) ، لثقافته وعلمه وقوة حجته . وكثيرا ما أقر ابن الخليفة ولي العهد وزير والده عندما يعهد إليه بالخلافة . وأسس مكان الوزارة بأغبر الأثاث ، ووضعت فيه الستور والطنافس الحريرية المزركشة بالذهب ، وكان به عرش الخليفة محجوبا بستور ترفع إذا حضر الخليفة مجلس الملك لبحث الأمور العامة ، التي يستمر بحثها عادة ثلاث ساعات .

### ( ب ) رسوم الوزارة ومميزاتها

كان للوزير أيام الدولة الفاطمية مكانة ممتازة بين سائر رجال الدواوين فهو المقدم عليهم وصاحب الكلمة النافذة فيهم بعد الخليفة ، فكانت الوزارة هي أرفع الوظائف وأعلاها رتبة ، ولذا قال السيوطي : « الوزارة تلي الخلافة إذا أنصف صاحبها وعرف حقه » <sup>(٣)</sup> ، لأن الخليفة يشرفه بتدبير مملكته فيجعله كافل القضاة ، وهادى الدعاة .

---

(١) أنظر مقالا لنا بالمتحف عدد أغسطس سنة ١٩٤٥ بعنوان « أهل الامة في العصر الفاطمي »

ص ٢١٤ — ٢٢٢

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول للنقطة » ورقة ٧١ وابن منجب الصيرفي « الاشارة الى من نال

الوزارة » ص ٤٨ و ٤٩

(٣) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٨٤

محيطاً بأمور جميع المملكة إذا أدعى عمله على أحسن وجه ، ولذلك كثيراً ما نرى الخليفة يدعو في تقليده فيقول : « والله سبحانه يؤيد الدولة العلوية بعز ممالك الثاقبة ويبعد عليها حقوقها بسيفك القاضية وآرائك الصائبة ، ويجعل أمد عمرك طويلاً »<sup>(١)</sup> ولقد أمر الخليفة الأمر بأحكام الله بأن يدعى لوزير « الأفضل » ، على المنابر بهذه العبارة : « اللهم انصر من اصطفاه أمير المؤمنين لدولته ، وارتضاه وانتخبه لتدبير أحوال مملكته ، واجتباؤه وولج إليه الأمور فساسها أحسن سياسة ، يقظة وجداً وحزماً ، واستكفاه في المهمات فكفى فيها مضاء واستقلالاً وعزماً ، وجرده فيه للصالح مرهقاً تساوى في المضاء حداء ، واطلع منه كوكب سعد علا وأشرف سناؤه وسناه ، الأجل المأمون ، عز الإسلام ، بخر الأنام ، نظام الدين ، خالصة أمير المؤمنين ، « أبا عبد الله محمد الآمرى ، أعانه الله على مصالح المسلمين ووفقه في خدمة أمير المؤمنين ، وأدام له العلو والبسطة والتمسك ، اللهم اجعل كوكب سعده أبداً مشرقاً ، وافتح للدولة على يديه مغرباً ومشرقاً . واقرن بالتوفيق آراءه وعزائمه وامض في نحو أعداء الدين أسنته وصوارمه »<sup>(٢)</sup>

وكما كان للوزير أيام الاخشيدين لباس خاص به ، فكان من رسومه أن يلبس دراعة<sup>(٣)</sup> وقيصاً ومبسطنة وخفاً ، وأن يرتدى السواد لأنه لباسه الرسمي ويرتدى في الاحتفال الرسمي قباء وسيفاً بمنطقة وعمامة سوداء<sup>(٤)</sup> كذلك كان الوزير أيام الدولة الفاطمية زى خاص به ، فكان من زى الوزراء الفاطميين أن « يلبسوا المناديل الطبقيات بالاحناك تحت حلوقهم كالعدول ، وينفردون بلبس الدراريع مشقوقة من النحر إلى أسفل الصدر بأزرار وعرى ، وهذه علامة الوزارة ، ومنهم من تكون أزراره من ذهب مشبك ، ومنهم من تكون أزراره من لؤلؤ »<sup>(٥)</sup> .

كذلك كان للوزير الفاطمي رسوم خاصة تقتضيها وظيفته ، فثلاً كانت تحمل إليه

(١) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢٢ و ١٢٣

(٢) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٦٣

(٣) جهم دراعات وهي ثياب مشقوقة من الصدر

(٤) الجبشيزي « كتاب الوزراء » ص ٣٢٥ و ياقوت « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » ج ٥ ص ٣٠٦

(٥) القفطندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٠

الدواة بالذهب من خزانة الخليفة ، وكان يقف بين يديه الحجاب ( فشى في ركاب ابن السلار مثلا أيام الظاهر ، الجنود ويبلغون الستمائة يودون وظيفتهم بالنوبة )<sup>(١)</sup> وأمره نافذ ، في أرباب السيوف من الأجناد وفي أرباب الأقلام ،<sup>(٢)</sup> ويلزم الناس بالترجل له كلما سار في الشوارع أو قدم إلى القصر ، وإذا جلس الخليفة الفاطمي على سرير الملك بالقصر استدعى الوزير من داره بصاحب الرسالة على حصان رهوان مسرع ، فيركب الوزير في هيئته وجماعته وبين يديه الأمراء . ولما يدخل على الخليفة يسلم ويقبل يديه ورجليه ولما تخرج له المخذة ويؤمر بالجلوس ، يجلس على يمين الخليفة وكان إذا لزم أن يتخاطب الوزير مع الخليفة في أمر من الأمور ، أن يقوم الوزير من مكانه ويقرب من الخليفة منحنيا على سيفه ، وكان الوزير آخر من ينصرف من حضرة الخليفة بعد تقبيل يديه ورجليه ليذهب إلى داره ، وفي خدمته من حضر في خدمته إلى القصر<sup>(٣)</sup> .

وإذا ركب الخليفة في أول العام يخرج للوزير ورجاله عشرة من الخيل مسرجة بالذهب والفضة مرسع بعضها بالجواهر بمراكب من ذهب ، وفي أعناقها أطواق الذهب وقلائد العنبر ، وفي أرجل أكثرها خلاخل الذهب والفضة ، ويستدعى من داره بصاحب الرسالة على النحو السابق ، ويركب من داره وبين يديه الأمراء وحاشيته وأولاده وأقاربه ، فاذا وصل إلى الشباك وجد تحته كرسيًا كبيرًا من حديد فيجلس عليه ، فاذا جلس رفع كل من زمام القصر وصاحب بيت المال الستر من جانبه فيرى الخليفة رأسًا على مرتبة عظيمة فيقف ويسلم حتى يؤمر بالجلوس على كرسيه ، فاذا ختم المجلس قام الوزير إلى الخليفة وقبل يديه ورجليه ، ثم يخرج إلى داره ومعه الأمراء ركبانا ومشاة على حسب مراتبهم<sup>(٤)</sup> ، ولا يصبح الصباح إلا ويكر الأمراء إلى دار الوزير ليركبوا معه ، فيخرج من داره ويركب إلى القصر من غير استدعاء وأمامه ما شرفه به الخليفة من الآلوية والأعلام والأمراء بين يديه ركبانا ومشاة

(١) للرحوم الأستاذ الأيوبي « الفاطميون » ج ١ ص ١١٦ نقلًا عن الفقهندي

(٢) الفقهندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٠ والمقرئ « المخطط » ج ٢ ص ٢١٨ و ٢١٩

(٣) » » ج ٣ ص ٤٩٩ و ٥٠٠

(٤) » » ج ٣ ص ٥٠٤ و ٥٠٥

وأولاده وأخوته قدامه ، وهو فى ثيابه الفاخرة والمنديل والحنك ومتقلدا بالسيف الذهب ، ويسير وراء الخليفة فى هيئة عظيمة وفى ركابه نحو خمسمائة رجل من أصحابه والاجناد من جانبيه .

وكان على الوزير أن يترجل وينتظر الخليفة هو والأمراء ، فإذا دخل الخليفة إلى دوره ركب والأمراء بين يديه وأقاربه حواله إلى خارج باب القصر ويسرون فى خدمته حتى داره فينصرفون ، ويحد الوزير العزة ، وهى دنائير رباعية ودرهم خفاف مدورة ، يأمر الخليفة بضربها فى العشر الأخير من ذى الحجة ليفرقها على الوزير والأمراء وأرباب المراتب من حملة السيوف والأقلام وعندما ترسل إليه العزة من الخليفة يتقبلها الوزير على سبيل التبرك<sup>(١)</sup> .

وفى ركوب الخليفة أيام الجمع يقف الوزير على باب المنبر ووجهه إليه ، فإذا استوى جالسا أشار إلى الوزير بالصعود فيصعد إلى أن يصل إليه فيقبل يديه ورجليه بحيث يراه الناس ، ثم يزر عليه وينزل مستقبلا للخليفة ويقف ضابطا للمنبر ، فإن لم يكن الوزير صاحب سيف ، كان الذى يزر عليه قاضى القضاة ويقف صاحب الباب ضابطا للمنبر . ولما يخطب للخليفة يطلع إليه ليفك ذلك التزير عنه ، وينزل القهقري ويصلى خلفه هو وأرباب الرتب من أصحاب السيوف والأقلام وغيرهم ، وإذا فرغ عاد إلى القصر ، ويمشى الوزير وراءه<sup>(٢)</sup> وقد رأينا أن الرسم إذا قدم الوزير على الخليفة أو أدير عنه أن يكون متجها إليه بوجهه احتراماً له . وفى ركوب الخليفة لصلاة عيذى الفطر والأضحى ، يسير الوزير من داره إلى قصر الخليفة على عادته المتقدمة ، ويركب الخليفة على ماتقدم فى أول العام ، وإذا صعد المنبر لخطابة العيد ، وقف أسفل المنبر ، فيشير إليه فيصعد ويقبل رجليه بحيث يراه الناس ، وعند عودته إذا قرب الخليفة من القصر تقدمه الوزير على العادة ، وإذا جلس على المائدة استدعى الوزير فيجلس معه ، ولما يقوم ينصرف الوزير إلى داره والأمراء فى خدمته<sup>(٣)</sup> .

(١) الفلفندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠٥ و ٥٠٨

(٢) » » ج ٣ ص ٥١٠ و ٥١١

(٣) » » ج ٣ ص ٥١٢ — ٥١٥

وفي عيد النحر إذا عاد الخليفة إلى القصر خلع على الوزير ثيابه الحر التي كانت عليه يوم العيد ، ومنديلا والعقد المنظوم بالجواهر ، ويركب الوزير بالخلعة من القصر ويشق القاهرة ، إلى دار الوزارة<sup>(١)</sup> . وإذا أراد الوزير أن يكتب شيئا في حضرة الخليفة ، كان الرسم أن يؤتى له بدواة لطيفة ويمسك بالدواة أحد الخدم حتى يفرغ من كتابة ما يريد<sup>(٢)</sup> .

وفي ركوب الخليفة لتخليق المقياس عند وفاء النيل ، كان من رسوم الوزير أن يصلي هو والخليفة كل منهما ركعتين بمفرده<sup>(٣)</sup> .

وكان جلوس الوزير للظالم إذا كان صاحب سيف ، في صيد المكان وقاضي القضاء مقابله ، وعن جانبيه شاهدان من المعبرين وكاتب الوزير بالقلم الدقيق ، ويلييه صاحب ديوان المال ، وبين يديه صاحب الباب واسفسلار وبين أيديه النواب والحجاب على طبقاتهم ، وذلك يومان في الأسبوع<sup>(٤)</sup> .

ولا أدل على مكانة الوزير الممتازة ، من أن الخليفة نفسه كان يتزوج من عائلته ، فقد عقد المستنصر زواج ابنه المستعلي على « ست الملك » ابنة بدر الجمالي ، كما زوج الملك الصالح طلائع بن رزيك الخليفة العاضد من ابنته<sup>(٥)</sup> ، وكانت للوزير مكانة ممتازة بين سائر رجال الدواوين فثلا رتب الوزير ابن كلس الحجاب في داره نوبا وأجلسهم على مراتب وألبسهم الديباج وقدم السيوف .

وكان راتب الوزير في كل شهر خمسة آلاف ديناراً نقداً ، ويعطى لكل ولد من أولاده ولكل أخ من أخوته من مائتي دينار إلى ثلثمائة دينار شهرياً ، ومع ذلك أعطى شجاع بن شاور المنعوت بالكامل خمسمائة دينار شهرياً ، وكما أعطى قبل ذلك

(١) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ١٥٠ و ١٦٠

(٢) وكانت العادة أن يمك الوزير الدواة بيده اليسرى ويكتب بيده اليمنى ، وفي هذا مشقة وعسر ، فيسره للوزير « علي بن عيسى » الخليفة القنبر المباسي (٢٩٥ — ٣٢٠ هـ و ٩٠٨ — ٩٣٢ م) بأن كان يحمل الدواة أحد الخدم ، وبذلك كان أول وزير حباه الخليفة بذلك وأصبح رسماً لمن يأتي بعده — الجهمياري « كتاب الوزراء » ص ٣٤٢ ومتر « الحضارة الإسلامية » ص ١٤٨

(٣) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ١٧

(٤) « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٩ و ٣٥٠

(٥) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٣٤ وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٣١٨

خليفة العزيز بالله لابن كلس وزيره مائة ألف ديناراً سنوياً<sup>(١)</sup>.

وكان للوزير أيضاً رواتب أخرى متنوعة<sup>(٢)</sup> كجرايات الحبوب واللحوم، الاقطاعات والهدايا والخلع في المواسم والأعياد، كما كان لدوابه العليق والآتبان. كان يعطى لحاشيته من مائتي دينار إلى خمسمائة دينار<sup>(٣)</sup>.

ولما مرض ابن فلاح وسيط الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٤٠٦ هـ (١٠١٥ م) كتب إليه الخليفة لميادته في داره وأعطاه خمسة آلاف دينار وكانت هذه عادة الخليفة إذا عاد أحداً، ولما مات ركب إليه ولي العهد وصلى عليه وواراه وحضر معه قاضي القضاة<sup>(٤)</sup>.

وكان منهم من يكتب اسمه على السكة مع الخليفة<sup>(٥)</sup>، ويشارك الخليفة في كتابة اسمه في الطراز<sup>(٦)</sup>، فتلاً، ثبت اسم ونعت الأفاضل وزير الأمر بأحكام الله على طراز ما يعمل في أعمال المملكة من الملابس والفرش والآنية<sup>(٧)</sup>، وكان يخلع عليه الخليفة<sup>(٨)</sup> أما خلع الوزارة فكان ثوبها أحمر، ويقلده الخليفة سيفاً مرصعاً بالياقوت والجوهر، والعقد الجواهر والطوق المذهب، ويربطه في عنقه بيده، ومنهم من يقيد بين يديه بغلات وخيل وعدة دواب لشتون البريد عند الخلع عليه بسروج مذهبة، ومنهم من يخلع عليه بالطيلسان المأثور وبالأثواب وغيرها التي تجمع بين الشرف والجمال فلا يبقى بعدها مطمح لآمال، والأمثلة كثيرة في ذلك، فقد خلع الحاكم:

- (١) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » (طبعة القاهرة ١٩٢٤ م) ص ٢٣
- (٢) فكان أمين الدولة أبو محمد الحسن بن عمار بن أبي الحسين كبير كتامة وسيدھا المقتول سنة ٣٩٠ هـ (١٠٠٠ م) يأخذ « خمسمائة دينار للحم والحيوان والتوابل والفاكهة وسلّة من الفاكهة بدينار وعشرة أرطال شمع كل يوم وحمل تلج كل يومين » ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢٩
- (٣) الفقهندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٥ والمقرئزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٣
- (٤) ابن منجب « الإشارة » ص ٣١ و ٣٢
- (٥) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١٦
- (٦) ابن منجب « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٢ والمقرئزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٨٤ والدكتور زكي محمد حسن بك « كنوز القاطنين » ص ١١٨
- (٧) ابن منجب « الإشارة » ص ٦٣
- (٨) قد لا يخلع الخليفة على الوزير، وهذا نادر، كما حدث عندما عين الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٤٠٥ هـ أبا الباس الفضل بن الوزير ابن الفرات فقد تولى « من غير خلع ولا حملان » ابن منجب « الإشارة » ص ٣٠





ومن الوزراء من سمي بأسماء الملوك والخلفاء فقد لقب رضوان بن ولخش وزير لحافظ مثلاً بـ «الملك الأفضل» سنة ٥٣٠ هـ (١١٣٥ م)، ولم يلقب وزير قبله بذلك، كان بذلك أول وزير للبصريين لقب بالملك، كما لقب طلائع بن رزيق عند ما ولاه الخليفة الفائز بـ «الملك الصالح»، ولقب ابنه رزيق بـ «الملك العادل»، وهو نفس اللقب الذي لقب به ابن السلار والى الأسكندرية عند ما استوزره الخليفة الظافر. كذلك لقب شاور وزير الخليفة العاضد بـ «الملك المنصور»، وهو نفس اللقب لذي لقب به أسد الدين شيركوه، وكذلك لقب صلاح الدين يوسف بن أيوب «الملك الناصر»<sup>(١)</sup>.

ومن وزراء الدولة الفاطمية من أفرد له التلقب، فثلاً لقب ابن كلس سنة ٣٦٨ هـ (٩٧٨ م) بـ «الوزير الأجل»، ولقب أبو نصر بن عبدون سنة ٤٠٠ هـ (١٠٠٩ م) بـ «الكافي»<sup>(٢)</sup>، ولقب زرعة بن عيسى بن نسطورس بـ «الشافي» سنة ٤١١ هـ (١٠٢٠ م) ومنهم من ثنى له التلقب، فنعت «بهرام» مثلاً بـ «سيف الإسلام». بـ «تاج الدولة»، كما لقب «أسد الدين شيركوه» بـ «الملك المنصور» بـ «أمير الجيوش»<sup>(٣)</sup>.

ومن الوزراء من ثلث له التلقب فثلاً لما استوزر الخليفة «الظافر بأمر الله» «الأمير نجم الدين أبا الفتح سليم بن محمد بن مصال» سنة ٥٤٤ هـ (١١٤٩ م) لقبه بـ «السيد الأجل» و «المفضل» و «أمير الجيوش»<sup>(٤)</sup>.

ومن الوزراء في العصر الفاطمي من لقب بأكثر من ذلك، فكان لقب اليازوري

(١) ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٩٤ والنويري «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٩٣ و ٩٩ و ١٠٣ وأبو الفدا «المختصر» ج ٣ ص ٢٨ و ٤٦ و ٤٨ والذهبي «تاريخ الإسلام» ج ٣ ص ٤٣٢ والقريزي «المخطط» ج ٢ ص ١٧٣ و «السلوك» ج ١، ٤٣ و ٤٤ والبيهي «عقد الجمان» مجلد واحد ج ١٨ ورقة ٩٢ وأبو المحاسن «التجويد الزاهرة» ج ٥ ص ٢٩٣.

(٢) ابن منجب «الإشارة إلى من نال الوزارة» ص ٢١٩ و ٢١٠ والنويري «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٥٥ وأبو المحاسن «التجويد الزاهرة» المخطوط للمصور القسم الثالث ورقة ٤ والسيوطي «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ١١٨ وخاتمة المعارف الإسلامية المجلد الأول ص ٢٧٠.

(٣) ابن منجب «الإشارة» ص ٢٨ والنويري «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٨٩ وأبو الفدا «المختصر في أخبار البشر» ج ٣ ص ٤٦ وأبو المحاسن «التجويد الزاهرة» ج ٥ ص ١٤٢ و ١٥٣ و ١٥٤.

(٤) ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٨٩ والقلقشندي «صبح الأعشى» ج ٥ ص ٤٤٣.

أيام الخليفة الحاكم بأمر الله ، الناصر للدين ، غيَّاث المسلمين ، الوزير الأجل المكيين سيد الرؤساء ، تاج الأصفياء ، قاضي القضاة وداعي الدعاة .

كما لقب أبو علي أحمد بن الأفضل بـ « ناصر الحق » ، هادى القضاة إلى اتباع الحق مولى الأمم ، مالك فضيلتى السيف والقلم » (١) .

ومن الوزراء الفاطميين من لقب بلقب « وزير الوزراء » ، فلقد لقب الحاكم بأمر الله وزيره علي بن جعفر بن فلاح السكتاى بـ « وزير الوزراء » و « ذى الرياستين » و « الأمير المظفر » و « قطب الدولة » (٢) .

ونرى أن هذه الألقاب الرنانة التى كان منها « شمس الملك » ، عميد الدولة وناصحها : و « الأجل الأواحد » ، صنى أمير المؤمنين ، و « تاج الرياسة » ، وغفر الملك ، و « سيد الوزراء » ، وظهر الأئمة ، و « سماء الخلصاء » ، غفر الأئمة ، و « غر الوزراء » ، عميد الرؤساء ، وغيرها (٣) أهملت وماتت على عمر الأيام فى العصور التى تلت العصر الفاطمى ، وأنها شجعت من منحوها من أعوانهم أن يستبدوا بالأمر دون الخليفة بما أدى إلى زوال ملكهم ، فثلا لقب قسيم الخلافة « صاعد بن عيسى ابن نسطورس » ، المقتول سنة ٤٠٩ هـ (١٠١٨ م) بـ « الأمين الظهير » ، شرف الملك ، تاج المعالى ، ذى الجدين ، (٤) ولقب أبو الفتح المسعود بن طاهر الوزان سنة ٤٠٩ هـ عند ما تولى الوساطة بـ « الأمير شمس الملك » ، المسكين الأمين ، (٥) ولقب أبو الحسين عمار بن محمد عند ما تولى الوساطة فى جمادى الآخرة سنة ٤١١ هـ (١٠٢٠ م) بـ « الأمير الخطير » ، رئيس الرؤساء ، (٦) ولقب أبو الحسين عمار ابن محمد سنة ٤١٢ هـ (١٠٢١ م) عند ما تولى الوساطة أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله بـ « الأمير رئيس الرؤساء » ، خطير الملك ، (٧) ، كما لقب أبو الفتح موسى بن الحسن عند ما ولى الوساطة فى محرم

(١) ابن ميسر ج ٢ ص ٢٦ و ٦١ والنويرى ج ٢٦ ورقة ٦٢ و ٨٥ و ٨٨ وأبو المحاسن ج ٥ ص ٢٣٨ و ٢٣٩ والبيوطى ج ٢ ص ١١٧ و ١١٨

(٢) مئذنة الحضارة الإسلامية ، ص ١٥٥ قلا عن يحيى بن سعيد الأخطاكي صلة كتاب أوتيا المسى .  
« التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ١٢٨

(٣) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢٨ — ٣٠ و ٣٤ و ٣٨

(٤) » » » ص ٣٢

(٥) » » » ص ٣٣

(٦) » » » »

(٧) » » » »

سنة ٤١٣ هـ (١٠٢٢ م) به يد الدولة ، ولقب أبو الفتح المسعود بن طاهر الوزان  
سنة ٤١٤ هـ (١٠٢٣ م) به الأمير شمس الملك المكين الأمين ،<sup>(١)</sup> ولقب أبو محمد  
الحسن بن صالح الروذباري وزير الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله المصروف  
سنة ٤١٨ هـ (١٠٢٧ م) به عميد الدولة وناصحها ،<sup>(٢)</sup> ولقب أبو القاسم علي بن أحمد  
الجرجاني (نسبه إلى جرجريا قرية بالعراق) به الوزير الأجل الأوحده ، صنع  
مير المؤمنين وخالسته ، بعد أن كان يلقب في سنة ٤٠٧ هـ (١٠١٦ م) به نجيب الدولة ،<sup>(٣)</sup>  
لقب أبو منصور صدقه بن يوسف الفلاحى عند ماولى الوزارة سنة ٤٣٦ هـ (١٠٤٤ م)  
به الوزير الأجل ، تاج الرئاسة ، نحر الملك ، مصطفى أمير المؤمنين ،<sup>(٤)</sup> .

ولقب أبو البركات الحسين وزير الخليفة المستنصر سنة ٤٤٠ هـ (١٠٤٨ م)  
به سيد الوزراء ، ظهر الأئمة ، سماء الخوصاء ، نحر الأمة ،<sup>(٥)</sup> ولقب أبو الفضل  
صاعد بن مسعود ، وهو من شيوخ الكتاب متولى الوساطة سنة ٤٤١ هـ (١٠٤٩ م)  
به عميد الملك ، زين الكفاءة ،<sup>(٦)</sup> .

ولقب أبو محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازورى وزير الخليفة المستنصر  
الفاطمى سنة ٤٤٢ هـ (١٠٥٠ م) بالنعوت الآتية : الناصر للدين ، غياث المسلمين ،  
الوزير الأجل الأوحده المكين ، سيد الوزراء ، تاج الأصفاء ، قاضى القضاة وداعى  
الدعاة ، علم مجد ، خالصة أمير المؤمنين ،<sup>(٧)</sup> وعوض عن خالصة أمير المؤمنين ،  
به خليل أمير المؤمنين ،<sup>(٨)</sup> .

ولقب أبو الفرج محمد بن جعفر المغربى وزير الخليفة المستنصر سنة ٤٥٠ هـ  
(١٠٥٨ م) به الوزير الأجل الكامل الأوحده ، صنى أمير المؤمنين وخالسته ،<sup>(٩)</sup> .  
وكان لقب الوزير عبد الله بن يحيى المدير سنة ٤٥٣ هـ (١٠٦١ م) «الوزير الأجل

(١) ابن منجب «الإشارة إلى من نال الوزارة» ص ٣٤

(٢) » » ص ٣٥

(٣) » » ص ٣٨

(٤) » » ص ٣٧

(٥) » » ص ٣٩

(٦) » » ص ٤٠

(٧) » » ص ٤١

(٨) » » ص ٤٧

(٩) » » ص ٤٧

العادل ، الأمير ، شرف الوزراء ، سيد الرؤساء ، تاج الأصفياء ، عز الدين ، مغيرة المسلمين ، خليل أمير المؤمنين وخالسته وصفوته ،<sup>(١)</sup> وفي المقرئى<sup>(٢)</sup> ، الوزير الأجل ، شرف الوزراء ، وتاج الرؤساء ، العادل ، الأمين ، الأوحده المكين . معز الدين ، مغيث المسلمين عمدة أمير المؤمنين ،

ولقب الوزير عبد الكريم بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي<sup>(٣)</sup> سنة ٤٥٣ . ( ١٠٦١ م ) به الوزير الأجل نحر الوزراء ، عميد الرؤساء ، قاضي القضاة ، وداعي الدعاة ، مجد المعالي ، كفيل الدين ، يمين أمير المؤمنين وصفوته ،<sup>(٤)</sup> وقد توفي في المحرم سنة ٤٥٤ هـ ( ١٠٦٢ م )

ولقب الوزير أبو علي احمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي ، ثاني من ولى الوزارة من بيته ، سنة ٤٥٤ هـ ( ١٠٦٢ م ) به الوزير الأجل ، قاضي القضاة ، وداعي الدعاة ، ثقة المسلمين ، خليل أمير المؤمنين وخالسته ،<sup>(٥)</sup> ، ولقب الوزير أبو عبد الله الحسين ٤٥٤ هـ به سديد الدولة ، ذى الكفائتين ، الوزير الأجل ، الكامل الأوحده ،<sup>(٦)</sup> وفي سنة ٤٥٥ هـ ( ١٠٦٣ م ) اشتهر الوزير أبو أحمد أحمد بن عبد الكريم بن عبد الحاكم به جلال الملك وولى الوزارة ، والوزير الأجل الأوحده ، سيد الوزراء مجد الأصفياء ، قاضي القضاة وداعي الدعاة ، خليل أمير المؤمنين ،<sup>(٧)</sup>

ولقب الوزير أبو غالب عبد الظاهر بن فضل المعروف بابن المعجمي سنة ٤٥٥ هـ به الوزير الأجل الأوحده الأسعد ، تاج الوزراء ، الأمين المكين ، شرف الكفاءة ذى المفاخر ، خليل أمير المؤمنين وخالسته<sup>(٨)</sup> .

ولقب الحسن بن القاضي ثقة الدولة وسناؤها المعروف بابن كديته وهو من أسرة عبد الرحمن بن ملجم ، قاتل الإمام على سنة ٤٠ هـ ( ٦٦١ م ) أيام الخليفة المستنصر فى سنة ٤٥٥ هـ عندما تولى الوزارة بالنعوت الآتية « الوزير الأجل الأوحده ، جلال الإسلام ، ظهير الإمام ، قاضي القضاة وداعي الدعاة ،

(١) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٤٨

(٢) المقرئى « اصنام الخفا » ص ١٤٤ وابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ١٢

(٣) كان والده القاضي عبد الحاكم بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٤٣٥ هـ ( ١٠٤٣ م ) أنظر ترجمة هذا

القاضي فى « كتاب الولاة وكتاب القضاة » للسكندى ص ٤٩٧ و ٦١٣

(٤) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٤٨ و ٤٩

(٥) (٦٥٥) » » » ص ٤٩

(٨٥٧) » » » ص ٥٠

رف المجد خليل أمير المؤمنين وخالسته (١).

وكان أبو المكارم المشرف بن أسعد نعت قبل الوزارة بـ رئيس الرؤساء ذخيرة الملك ، فلما وليها سنة ٤٥٦ هـ (١٠٦٣ م) لقب بـ وزير الوزراء العادل ، خليل أمير المؤمنين ، (٢).

ولما ولي أبو علي الحسن بن أبي سعد إبراهيم بن سهل التستري الوزارة في سنة ٤٥٠ هـ نعت بـ « العميد علم الكفاة » (٣) ، ولما ولي أبو القاسم هبة الله بن محمد لرعاية الوزارة سنة ٤٥٧ هـ (١٠٦٤ م) نعت بـ الوزير الأجل ، سيد الوزراء ، إمام الأصفياء ذخيرة أمير المؤمنين (٤).

ولقب محمد بن الأشرف وزير المستنصر المقتول سنة ٤٦٦ هـ (١٠٧٣ م) - الأجل المعظم نغر الملك ، (٥) . كما لقب أبو الحسن طاهر وزير المستنصر سنة ٤٥٨ هـ (١٠٦٦ م) بالنعوت الآتية ، الأجل الوجه ، سيد الكفاة ، نفيس لدولة ، ظهير أمير المؤمنين (٦).

ولقب الوزير المقتول سنة ٤٥٨ هـ أبو عبد الله محمد بن أبي حامد بـ « القادر العادل شمس الأمم ، سيد رؤساء السيف والقلم ، تاج العلي ، عميد الهدى ، شرف الدين ، غياث الإسلام والمسلمين ، حميم أمير المؤمنين وظهير » (٧) .

كذلك لقب أبو سعد منصور المعروف بابن زنبور سنة ٤٥٨ هـ بـ « الأجل الأواحد المبكين ، السيد الأفاضل الأمين ، شرف الكفاة ، عميد الخلافة ، محب أمير المؤمنين » (٨) .

ولقب الوزير بدر المستنصرى الأرمنى سنة ٤٦٦ هـ بـ « السيد الأجل ، أمير الجيوش ، سيف الإسلام ، ناصر الإمام » (٩) .

ولقب أبو القاسم شاهنشاه بن السيد الأجل أمير الجيوش بدر المستنصرى سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م) بـ « السيد الأجل ، سيف الإمام ، جلال الإسلام ، شرف الأنام ناصر الدين ، خليل أمير المؤمنين » (١٠) . ولقب أخيراً السيد الأجل الأفاضل وزير الخليفة الأمر

(٢١) ابن منجب « الإشارة إلى من قال الوزارة » ص ٥١

(٤٣) » » » ص ٥٢

(٦٥) » » » ص ٥٣

(٨٧) » » » ص ٥٤

(٩) » » » ص ٥٥

(١٠) » » » ص ٥٧

بأحكام الله . ب. السيد الأجل ، المأمون تاج الخلافة عز الاسلام ، غر الأنام ، نظام الدين خالصة أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن الأجل نور الدولة أبي شعاع الأمرى ، (١).

## ٢ - دواوين الحكومة الفاطمية وكبار الموظفين الإداريين بها

### (١) النظام الإدارى

أما النظام الإدارى فى مصر الإسلامية ، فلم يدخل عليه العرب تغييراً يستحق الذكر على ما كان عليه فى عهد الحكم الرومانى ، إذ وجد العرب أن هذه الدولة كغيرها من البلاد التى فتحوها ذات نظام إدارى ثابت مبنى على حضارة أصلية ومدنية عريقة ، فلم يتغير اختصاص وظائف المدير أو المحافظ والمأمور والمفتش الزراعى مثلاً وإن تغيرت نعتهم ، فكان الأول يطلق عليه أيام الرومان Epistrategoi والثانى Toparch والثالث Sitologos ، ولكنهم أحدثوا من الإصلاح ما يتفق مع عقائد المدينية ، فكان الولى بعد الفتح الإسلامى يعين من قبل الخليفة ، وينوب عنه فى حكم البلاد ، ويقوم بأعمال الدولة من صلاة وقضاء وخراج وجند وشرطة ، إلى غير ذلك .

واستمرت النظم الإدارية فى صدر الإسلام وفى عهد بنى أمية نظماً أولية بمصر ، ثم تنوعت أيام بنى العباس فى العهدين الطولونى والأخشيدى لتقوم بتوزيع العمل وضمان حسن سيره ، وبذلك اختصت كل إدارة بأعمال معينة . وفى مصر كانت اللغتان اليونانية والعربية مستعملتين فى دواوين الحكومة ، وربما استعملت أيضاً اللغة القبطية بجانبهما ، فلما ولى مصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان ، حوّل ديوان خراجها إلى العربية سنة ٨٧ هـ . وبذلك ظلت الدواوين تدون بمصر باليونانية إلى أن عربها الوليد بن عبد الملك بن مروان ، (٨٦ - ٩٦) (٢).

ولما حكمت الدولة الفاطمية مصر لم تدخل على نظامها الإدارى تغييراً يستحق الذكر ، فناب جوهر عن مولاه المعز لدين الله فى إدارة شئون البلاد ، وبذلك

(١) ابن منجب « الإشارة إلى من تآل الوزراء » ص ٦٢

(٢) انظر Milne, A History of Egypt under Roman Rule (London 1913) p 216

وراجع Stanley Lane-Poole, History of Egypt in the Middle Ages (London 1901) p. 18

(٣) كذلك لا تفتح المسعودى والشام والبراق كان يكتب ديوان الخراج فى الأولى بالرومية ، فقله بنى العربية « أبو تامة سليمان بن سعد » مولى حسين فى عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ) ، وفى الثانية بالفارسية ، فأمر « صالح بن عبد الرحمن » مولى بنى تميم أيام الحجاج بنقل الديوان من الفارسية إلى العربية . ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٦٢ وجورجى زيدان « تاريخ التمدن الإسلامى » ج ١ ص ١١٢

وجدت بمصر وظيفة « نائب الخليفة »<sup>(١)</sup>، فكان إليه تعيين الموظفين وتوقيع المراسيم والمنشورات وتنفيذ القوانين ، وهو الذى يكتب النواب فى مهام الأمور المتعلقة بعمالهم وينظر فى المظالم ، وبالجملة فقد كان له التصرف المطلق فى كل أمر يتعلق بالجيش أو المال أو الجند وفى كل ذى وظيفة ، وتكفل بتصريف أمور الدولة حتى تدم الخليفة المعز لدين الله لعاصمة ملكه سنة ٣٦٢ هـ .

وكان التقسيم الإدارى يشمل ثلاث ممالك أو أقطار كبيرة هى : البلاد المصرية وفيها القاهرة مركز الخلافة الفاطمية ، ثم الشام وللخليفة فيها نوابه الذين يحكمونها هى وسائر فلسطين ، وأخيراً أفريقية وله فيها نواب يعرفون بالولاية يحكمونها باسمه أما أعمال الحرمين فكانت تابعة للخليفة الفاطمى من الوجهة المذهبية فقط ، بمعنى أنه كان يدعى للخليفة الفاطمى فيها ولكنها كانت مستقلة بشؤونها ، ولكن ما لبثت هذه الأملاك أن ضاعت الواحدة بعد الأخرى فى أواخر دولتهم .

ويهمنا فى هذا البحث البلاد المصرية ، فنقول إن القطر المصرى كان مقسماً إلى أقسام إدارية ليسهل حكمه ، ويصير متناسك البنیان . مدج الإشراف فى الإدارة المحلية مع الإدارة المركزية ، فصيح كآلة واحدة متصلة الأجزاء يبدل الجهد المتواصل لإصلاح مختلف أجزائها حتى يمكن إدارتها إدارة سليمة منتجة ، فكان كل عمل (إقليم) ينقسم إلى كور (وهى المراكز الآن) . وكل كورة تشتمل على عدة قرى ، ولكل قرية زمام أطيان خاص بها وعلى كل عمل أو إقليم رئيس (هو بمثابة المدير الآن) ، وعلى كل كورة نائب رئيس (هو بمثابة المأمور الآن) ، وعلى كل قرية زعيم (هو بمثابة العمدة الآن) . فوالى الإقليم يشرف على إقليمه ويعمل على استتباب الأمن به ، فيحافظ على أموال الناس وأرواحهم ، ويبعث الطمأنينة والنظام فيه ، وينفذ ما يصدره الخليفة وأعوانه إليه من التعليمات ، وكان عليه أن يقيم فيه فى عاصمة الكورة (المديرية) حتى يعرف كل صغيرة وكبيرة عنه ، فثلاً كان مقر حاكم الجزيرة ، مدينة الجزيرة والهنساوية مدينة الهنسا ، والفيومية مدينة الفيوم ، والاسيوطية مدينة أسيوط وهكذا ، كما كان مقر حاكم الشرقية مدينة بليس ، والبحيرة مدينة دهمور ، والغربية مدينة المحلة ، وجزيرة بنى نصر مدينة أيار وهكذا .

وكما كان والى الإقليم قبل الدولة الفاطمية يشرف على أكثر من إقليم<sup>(٢)</sup> كذلك

(١) و « نياة السلطنة » وظيفة ابتدعها الأيوبيون وأحياءها ببرس مع ما أحياء من الوظائف الأيوبية  
 زكان « نائب السلطنة » هو السلطان الثانى . القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٤ ص ١٦ و ١٧  
 وراجع ما كتبه Van Berchem عن « نائب السلطنة » فى Corpus, Egypte, I, pp. 20 et Seq.  
 (٢) كان مثلاً « أبو نصر غلبون بن سعيد » الفرنج يتولى عمل أسيوط وأخيراً سنة ٣٣٥ هـ فزله  
 منها كافور . ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٩٤

كان الوالى الفاطمى يشرف أيضاً على أكثر من عمل فيحدثنا المقرئى<sup>(١)</sup> مثلاً أنه لما قدم جوهر ولى « مزاحم بن محمد بن رائق » الخوف والفرما ، كما ولى « طلائع بن رزيك » عمل « أسيوط وأخميم »<sup>(٢)</sup> ، والأمثلة كثيرة فقد وجدوا لى « البحيرة والاسكندرية » كما وجدوا لى « الأشمونين والبهنسا » كذلك وجدوا لى « دمياط وتيس » و « الدقهلية والمراتحة »<sup>(٣)</sup> ، و « قوص وإخميم »<sup>(٤)</sup> . وكانت ولاية الصعيد أكبر المناصب بعد الوزارة<sup>(٥)</sup> .

وحدثنا القلقشندى<sup>(٦)</sup> عن أم الولاة فقال إن « والى القاهرة ، ومرتبته خمسون ديناراً شهرياً ، و « والى القسطنطينية ، وله أيضاً خمسون ديناراً شهرياً ، كان لكل منهما مكان فى الموكب الخلفى يسير فيه ، وكانت رتبتهمما جليلة ، غير أن رتبة الأول كانت تزيد على رتبة الثانى ، إذ هو والى العاصمة ، مقر الادارة الحكومية من مدنية وعسكرية ودينية ، وكان « والى قوص ، حاكماً على جميع الصعيد ، أما « والى الشرقية ، فكانت ولايته دون ولاية قوص ويحكم أعمال بليس وقلوب وأشمون ، وكان « والى الغربية ، أقل مرتبة من والى الشرقية ، ويحكم أعمال المحلة ومنوف وأبيار ، أما « والى الإسكندرية ، فكان أقل مرتبة من والى الغربية ، ويحكم أعمال البحيرة بأجمعها ، وكان الوالى يسأل عن إدارته أمام الخليفة ، ويلتزم إزاءه بواجبات كثيرة من عسكرية ومالية ، فمثلاً كان سكان الولاية يجبرون على أعمال السخرة وتقديم أنفسهم للخدمة العسكرية ويؤدون ضرائب بنسبة ما عندهم من ثروة عقارية . وكان يخضع على هؤلاء الولاة من خزانة الكسوة « بالبدنة » ، وهو النوع الذى يلبسه الخليفة الفاطمى فى يوم فتح الخليج . وقد أورد لنا أبو صالح الأرمنى فى تاريخه الكائنات<sup>(٧)</sup> بياناً ذا فائدة عظيمة لأنه يوضح لنا فيه التوالى والكفور بكل كورة وإن كان مع الأسف أغفل فيه مساحة كل كورة ، إلا أنا نستدل منه على أن حكام أسفل الأرض (الوجه البحرى) كانوا موزعين على أربعة عشر عملاً كالاتى :

- 
- (١) « انماط الحفا » ص ٧٨  
 (٢) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٩٤ ، ومنية ابن خضيب وقوص وأسوان وكانت تسمى الأعمال الأسبوطية  
 (٣) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٢٩٥ و ٢٩٧ و ٣١٢  
 (٤) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٨٧  
 (٥) أبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » ج ٣ ص ٤٠  
 (٦) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٤ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٥٢٥ والمقرئى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٣  
 (٧) ص ١٠ وما بعدها والرحوم الأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٢٢٥ — ٢٢٩



عدد كفورها	عدد نواحيها	السكورة ( المديرية )
١٥٨	٢٩٤	الشرقية
٤١	٤٨	المرتاحية
٣١	٣٩	الدقيلية
—	٦	الأبوانية
٦	٦٨	جزيرة قويسنا
١٦٥	١٤٩	الغربية
٣٢	٩٧	السمنودية
٣٢	٦٩	المنوفيتان
٣	١٠	فوة والمزاحمتان
—	٦	النراوية
—	٣	رشيد والجديدية وأدكو
٢٣	٤١	جزيرة بنى نصر
٨٩	٨٧	البحيرة
١٠١	—	حوف رمسيس
٦٨١	٩١٧	المجموع

أما حكام أعلى الأرض ( الوجه القبلى ) فكانوا موزعين على سبعة أعمال ( مديريات ) كالآتى .

عدد كفورها	عدد نواحيها	السكورة ( المديرية )
٢٧	٧٠	الجيزة
٤	١٣	الاطفيحية
١	١٣	بوصيرية
١١	٥٥	نفيومية
٢١	٨٤	بهنساوية
٥٧	٥٤	الاشمونين
٣٢	٢٢	الأسبوطية
١٥٣	٣١١	المجموع

وعلى ذلك كان بالقطر المصري بالوجهين البحرى والقبلى ١٢٢٨ ناحية و ٨٣٤ كفرأ ونرى أن جملة نواحي وكفور مصر التي بلغت ٢٠٦٢ أيام الفاطميين يجب أن تكون أكثر عدداً من ذلك خصوصاً وأن هذا المؤرخ لم يضبط الأعداد بدليل أنه ذكر أن جملة النواحي والكفور كانت ٢١٨٦ منها ١٢٩٦ ناحية و ٨٩٠ كفرأ ، وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية و ٥٦ كفرأ على الجملة في الجدول السالف الذكر . وقد وجد على جريدة بخط « ابن عيسى بقطر بن شغا » ( الكاتب القبطى المعروف « بالبوليس » متولى حراج مصر للدولة الإخشيدية ) أن كور مصر وقراها كانت بالوجهين البحرى والقبلى ٢٣٩٥ قرية منها ٩٥٦ قرية بالصعيد و ١٤٣٩ قرية بأسفل الأرض ، وذلك فى سنة ٢٤٥ هـ ( ٨٥٦ م ) <sup>(١)</sup> وكان يساعد الوالى عدد من الموظفين ، كان يقترح على الخليفة تعيينهم .

وليست لدينا معلومات تفصيلية نطمئن إليها عن نظام الولايات السياسى وتقسيماتها الإدارية ، إذ لم يشر المؤرخون إلى هذه الناحية بل أهملوها إهمالاً يكاد يكون تاماً ، لذلك لم نثر على خريطة لمصر العليا .

أما الإدارات الرئيسية للدولة الفاطمية فكانت متعددة ، يشرف كل منها على ناحية معينة من نواحي الإدارة العامة ، وكما اتخذ جوهر بقصر الخليفة الفاطمى عدة خزان ، كذلك رتب به أيضاً الدواوين ، فلما قدم مولا المعز لدين الله مصر ونزل بقصره بالقاهرة أبقى دواوين مملكته كما وضعها جوهر ، فلما مات المعز لدين الله سنة ٣٦٥ هـ ( ٩٧٥ م ) وعهد بالخلافة لابنه العزيز بالله ، قلده هذا الأخير الوزارة ليعقوب بن كلس ، الذى نقل الدواوين إلى داره ، فأصبحت بذلك كل الدواوين فى قصر ابن كلس ، وغدا به طائفة من الحجاب يرتدون الملابس الحريرية ، ويتقلدون السيوف ، ويمتنقون بالمناطق <sup>(٢)</sup> ، فلما مات يعقوب بن كلس لخمس خلون من ذى الحجة سنة ٣٨٠ هـ ( ٩٩٠ م ) نقلها العزيز بالله بعد موت وزيره إلى القصر ، وبذلك استمرت هذه الدواوين بالقصر كما كانت أيام الخليفة المعز لدين الله ، وفى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله نقل أبو الفتح المسعود بن طاهر الوزان ، الذى تقلد فى ذى

(١) القريزى « المخطوط » ج ١ ص ١١٨

(٢) البنى « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٤١٩ و ٤٢٠

الحجة سنة ٤٠٩هـ (١٠١٨ م) الوساطة ، جميع الدواوين إلى داره<sup>(١)</sup> . ثم رجعت بعده إلى مقرها بالقصر مرة أخرى ، كذلك نقلها الأفضل بن أمير الجيوش بدر إخراج إلى مسكنه الخاص الذى بناه سنة ٥٠١هـ (١١٠٧ م) فلما قتل سنة ٥١٥هـ (١١٢١ م) رجعت من بعده كما كانت إلى القصر ، واستمرت به حتى زالت الدولة الفاطمية<sup>(٢)</sup> .

وكان لهذه الدواوين من الموظفين من يقوم بأعمالها والإشراف عليها وكان المشتغل بإدارة الدواوين يمثل الثقافة الأدبية ويتزيا بزى يخالف العلماء والفقهاء ، فكما لبس العالم الطيأسان لبس الكاتب فى الدواوين دراعة<sup>(٣)</sup> .

وليس فى أديتنا من النصوص ما يؤيد غلق الدواوين فى يوم معين أسبوعياً زمن الدولة الفاطمية ، وأكبر الظن أن يوم الجمعة كان يوم العطلة الرسمية أيامهم كما كان العباسيين<sup>(٤)</sup> ، خصوصاً بعد أن أثبتت المصادر التاريخية أن الدواوين كانت تغلق أياما لموت العطاء<sup>(٥)</sup> ، فقد حزن العزيز بالله على يعقوب بن كلس حزنا شديدا وأغلق الديوان من أجله ١٨ يوما ، كما حزن الخليفة الحافظ على بهرام حزنا شديدا عند موته سنة ٥٣٥هـ (١١٤٠ م) وأمر بفتح الدواوين ثلاثة أيام ، فإذا كانت الدواوين تغلق لموت عظيم من أهل الذمة فأحرى بها أن تغلق يوم صلاة يوجبها الدين ، كذلك عطلت الدواوين أيام الشدة العظمى<sup>(٦)</sup> .

أما أهم الدواوين الإدارية فى العصر الفاطمى فهى :

(١) ديوانه أسفل الأرمصة أو الوجه البحرى أو الرلتا :<sup>(٧)</sup> كان يعنى بالنظر فى

(١) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٣٣

(٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٣٩٦ والفريزى « المخطوط » ج ٢ ص ٢٣٥ و٢٣٦

(٣) متر « الحضارة الإسلامية » ص ١٣٦ تقسلا عن « ارشاد الأرب إلى معرفة الأدب » ج ١

ص ٢٣٤ والفندقى « أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم » ص ٤٤٠

(٤) كانت دواوين الخلافة تعلق فى يوم الجمعة والثلاثاء من كل أسبوع أيام الخليفة العباسى « المقدر »

٢٩٥ — ٣٢٠ و ٩٠٨ — ٩٣٢ م ) الأول لأنه يوم صلاة والثانى للراحة من عناء الشغل أيام الأسبوع

ونفضاء حوائجهم . متر « الحضارة الإسلامية » ص ١٣٦

(٥) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٣٩٥ والنورى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٩

٩١ والسبوتى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١٦ وابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢٩

(٦) الفريزى « اغانة الأمة » ص ٢٥

(٧) الفلقشى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٥

أقاليم الوجه البحرى الإدارية كالشرقية والمرتاحية والدقهلية والأبوانية والغربية والسمنودية والمنوفيتين والبحيرة وغيرها خلا الثغور ، وبه عدة كتاب استحسن فيهم من يجيد الأساليب البليغة والعبارات الفخمة عند تدوين الرسائل . وبذلك اعتمدوا على رجال الأدب من عرفوا بسلامة العبارة وفصاحتها وسعة العلم ، وكان على رأسه موظف كبير هو « صاحب ديوان أسفل الأرض » .

( ٢ ) ديوان أهلى الارض أو ديوان الصعيد : <sup>(١)</sup> كان يعنى بالنظر فى الأقاليم الإدارية التى تدخل فى اختصاصه ، وهى الصعيد الأعلى والصعيد الأدنى ، ومن كوره ( مديرياته ) الجزيرة والأطفيحية والبوصيرية والفيومية والبهنساوية والأشونين والاسيوطية ، وكان به عدة كتاب يجيدون الخط علاوة على كثرة معلوماتهم ووضوح أسلوبهم ، وكان يتولاه رجل من كبار الموظفين هو « صاحب ديوان الصعيد » ، وأكر الظن أن اختصاصات القرية والأقاليم ارتكزت فى هيئة تمثيلية واحدة هى الديوان المختص بها <sup>(٢)</sup> فلم يكن للقرية أو الأقليم الداخل فى اختصاص الديوان أى نوع من الحكم الذاتى المحلى ، وإنما كان يدير شئونها الديوان الواقع فى زمامها ، إدارة سليمة متواصلة الانتاج .

( ٣ ) ديوان النساء والمطابخ <sup>(٣)</sup> : لم يهتم نواب الخلفاء بمصر بهذا الديوان قبل الدولة الطولونية ، رغم أنه أول ديوان وضع فى الإسلام ، فما كادت تستولى

(١) الفاقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٥

(٢) الديوان اسم لموضع يجلس فيه الكتاب ويجمع على دواوين ، اختلف الناس فى أصله وفى تسميته . فقال بعضهم إنه عربى يعنى « الأصل الذى يرجع إليه ويعمل بقايعه » ، إذ قال ابن عباس : « إذ سألتونى عن شئ من غريب القرآن فالتسوه فى الشعر ، فإن الشعر ديوان العرب » . ويقال دوتته أى أتبنته . وقال البعض الآخر إن أصله أعجمى ، وهو قول الأصمعى وعليه اقتصر الجوهري فى صحاحه فقال : الديوان « فارسى معرب » ومعناه بالفارسية سجل أو دفتر

وكما اختلف الناس فى أصله أم عربى أم أعجمى ، كذلك اختلفوا فى سبب تسميته الديوان وقد ذكر اللوردي فى كتابه « الأحكام السلطانية » أن لهذه التسمية وجهين أحدهما : أن كسرى أطلق ذات يوم على كتاب ديوانه فراحهم يحبون مع أنفسهم فقال « ديوانه » أى مجانين ، ومن هنا سمى موضعهم بهذا الاسم ، ثم حذفت الهاء من آخره لكثرة الاستعمال تخفيفاً للفظ فقل « ديوان » ، ثانيهما : أن الكتاب كانوا مهرة يقفون على الظاهر وانحنى من الأمور ، لتلك سموا لحذيقهم فى الأمور التى تعرض عليهم « بالديوان » =

بذمة الأسرة على مصر حتى اهتمت بترتيب هذا الديوان وانتظام مكاتبه واستمرت هذه العناية به حتى انقرضت الدولة الإخشيدية ، فلما قدم الخليفة الفاطمي المعز لدين الله مصر عني به فارتفع سهمه وذاع صيته ، وتبعه في هذه الرعاية باقي أفراد أسرته (١) . ولقب متولي أيام الدولة الفاطمية « بصاحب ديوان الإنشاء » و بـ « كاتب اللغات الشريف » (٢) ، وكان يخاطب بـ « الشيخ الأجل » (٣) لأن متولي كان أجمل كتاب البلاغة ، وكان لصاحبه الإشراف على الولايات والرسائل التي ترد من الولاة ، ومن ديوان صاحبه يصدر كل أمر جليل ، وبه يستعمل ثمانية أقلام (٤) وإليه تسلم المكاتبات محتومة فيتولى صاحبه النظر في الوارد منها والصادر ليعرضها على الخليفة بنفسه ثم يأمر بالإجابة عنها ، ولم يسمح أن يدخل ديوانه أو يجتمع بكتابه أحد إلا حواص الخليفة ، وإذا انتهى إلى صاحب هذا الديوان خبر بتعلق بالخليفة أو الرعية أسرع إلى إطلاع مولاه عليه (٥) . وكان يتولى هذا الديوان أيام الفاطميين جماعة

== ومنها بالفارسية « الشياطين » ، ثم أطلق اسم الديوان من باب المجاز على المكان الذي يحفظ فيه الديوان وهنا يقول الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية « والديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بمقوق السلطة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والمال »

والإنشاء مصدر للفعل أنشأ الشيء ينشئه إذا ابتدأه واخترعه ، لتلك كانت المكاتبات تنشأ وتبدأ من « ديوان الإنشاء » ، فإذا خطب خليفة فاطمي فأما كان يخطب وفق الخطبة التي يعدها له « ديوان الإنشاء » وعمر هو أول خليفة دون الدواوين ، اقتبسها من الفرس للدولة الإسلامية ، ولما كانت الرسائل أكثر أنواع الكتابة فقد سمي هذا الديوان : بـ « ديوان الرسائل » منذ القدم ، وأطلق عليه أيضا « ديوان المكاتبات » وكان لقب متولي « صاحب ديوان الرسائل » أحيانا و « متولى ديوان الرسائل » أحيانا أخرى ، كما كان يمت بـ « صاحب ديوان المكاتبات » أو « متولى ديوان المكاتبات » ونمت أيام المماليك بـ « كاتب السر » وروعي في متوليه أن تكون القلوب على أهليته متكافئة والألسن بكفائته ناطقة . الجهشاي « الوزراء والكتاب » ( القاهرة ١٩٣٨ م ) ص ١٦ و ١٧ والماوردي « الأحكام السلطانية » ( القاهرة ١٩٢٨ م ) ص ١٩١ وابن خلدون « المقدمة » ص ٢١١ والقفشندي « صبح الأعشى » ج ١ ص ٨٩ و ٩٠ و ج ٣ ص ٥١٠ والقرنيزي « الخطط » ج ١ ص ١٤٧

(١) القفشندي « صبح الأعشى » ج ١ ص ٩٥

(٢) « ج ١ ص ١٠٣ و ج ٣ ص ٤٩٠ والقرنيزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٤

(٣) « ج ١ ص ١٠٣ و ج ٣ ص ٤٩٠ والقرنيزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٤

(٤) الطومار ويكتب به الخليفة علامات على المكاتبات ، ويختصر الطومار ، والثالث ، وخفيف الثالث ،

والتوقيع ، والرفع ، والحقق ، والنيار . القفشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢

(٥) الدكتور على إبراهيم حسن « دراسات في عهد المماليك » ص ٢٤١ قلا عن القفشندي « صبح

الأعشى » ج ١ ص ١٠٦ والخالدي « المقصد الرقيق للنشا » المخطوط ورقة ١٢

من افاضل الكتاب وبلغانهم ما بين مسلم و ذمي ، فلم يكن للدين دخل في تقلده لاقبلهم<sup>(١)</sup> ولا آياهم ، فتلا كتب اسحق بن نصر العبادى النصرانى لخارويه بن احمد بن طولون<sup>(٢)</sup> وكتب « أبو المنصور بن سوردين » النصرانى للعزیز بالله ، ثم كتب بعده لابنه الحاكم بأمر الله ، ومات في أيامه فسكتب للحاكم القاضى « أبو الطاهر الهزكى » ثم كتب بعده لابنه « الطاهر لاعزاز دين الله » ، وكتب « ابن الدم » اليهودى للحافظ لدين الله<sup>(٣)</sup> وكانت لصاحبه مكانة رفيعة عند الخليفة الفاطمى ، حتى كان لا يوجد عنده أزم لجالسه منه ، فهو موضع سره يحاط به لم يطلع عليه أخص الأخصاء من الوزراء والأهل والولد ، وكان مقرباً لديه يستشير به في جميع أموره دائم الاتصال به « آناه ليله وساعات نهاره وأوقات ظهوره للعامة وخلواته » ، لا يثق بأحد من خاصته ثقة به ، ولا يركن إلى قريب أو نسيب ركونه إليه<sup>(٤)</sup> ، لا يحجب عن الخليفة متى أراد المشول بين يديه ، وربما بات عنده الليالى ، لذلك كان يتطلب من متوليه أن يكون « صبيح الوجه ، فصيح الألفاظ ، طاق اللسان ، أصيلاً في قومه ، رفيعاً في حسبه ، وقوراً حليماً ، مؤثراً للجد على الهزل »<sup>(٥)</sup> و « من أرفع طبقات الناس وأهل المروءة والحشمة وزيادة العلم وعارضة البلاغة . . . كتموا الأسرار ، وفاقاً عند الشدائد »<sup>(٦)</sup> وكثيراً ما تولى « صاحب ديوان الإنشاء ، منصب « الوسطة » ، فتلا خلع على « ابن الفتوح موسى بن الحسن متولى ديوان الإنشاء سنة ٤١٢ هـ ( ١٠٢١ م ) بالوسطة في محرم سنة ٤١٣ هـ ( ١٠٢٢ م ) »<sup>(٧)</sup> . وكان « أبو الحسن طاهر بن وزير ، كاتباً في ديوان الإنشاء ثم تولى الوزارة سنة ٤٥٨ هـ ( ١٠٦٦ م ) »<sup>(٨)</sup> ، كما تولى « ديوان الإنشاء ،

(١) كان يحرص ابن طولون على أن يكون الكاتب مصرى الجنس . ابن افاية « سيرة احمد بن طولون » ص ١٥ والكتوران حسن بك وعلى ابراهيم حسن « النظم » ص ١٨٢

(٢) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ١ ص ٩٥

(٣) « » ج ١ ص ٩٦

(٤) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ١ ص ١٠٢ و ج ٣ ص ٤٩٠ والمقريري « الخطط » ج ٢

ص ٢٤٤ والخالدي « المقصد الرفيع للنشا » ورقة ١٢

(٥) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥

(٦) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢١٥ و ٢١٦

(٧) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٣٤

(٨) « » ص ٤٣

الوزير الروذبارى أيام الخليفة الظاهر وابنه المستنصر بعد الوزارة<sup>(١)</sup>، كما تولاه بعد الوزارة سنة ٤٥٢ هـ (١٠٦٦ م) « أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي »<sup>(٢)</sup>، وبذلك كان للوزير بعد أن يصرف أن يتولى بعض الدواوين دون أن يرى في ذلك انتقاصاً لمركزه، وكان إذا أضيف إليه وهو وزير، بشاره بنفسه أو فوضه إلى من يتحدث فيه عنه<sup>(٣)</sup>.

ومن رسوم صاحبه أن يكون مقدماً على من عداه من أصحاب المنازل العالية، وحاجبه من الأمراء الشيوخ، وله في مجلسه المرتبة العظيمة والمخاد والمسند والدواة العظيمة الشأن لحسنها، يحملها له أستاذ من الأستاذين المختصين بالخليفة عند حضوره لدار الخلافة، غير أنها لم يكن لها كرمى لتوضع عليه كدواة قاضى القضاة. وكان أول أرباب الاقطاعات في الكسوة والرسوم والملاطفات<sup>(٤)</sup>، وأعطى مرتباً شهرياً مقداره مائة وخمسون ديناراً.

أما أعوانه من أكابر الكتاب وأرباب الأقلام فمنهم :

١ - « صاحب الترفيع بالقلم الرفيع على المقالم » : وكانت رتبته جليلة تلى مباشرة رتبة صاحب الديوان لأنه قارىء الخليفة وجليسه، فكان يجلس مع الخليفة في أكثر أيام الأسبوع في خلوته، ويقرأ عليه ما يحتاج إليه من أيام القرآن الكريم أو أخبار الأنبياء والخلفاء السابقين، ويقرأ عليه « ملح السير ويكرر عليه ذكر مكارم الأخلاق، ويقوى يده في تجويد الخط وغير ذلك، لذلك كان يختار من بين الذين يجيدون الخط. ووظيفته تلى « كتاب الدست » في الرسوم والكساوى وغيرها، وله طراحة ومسند ودواة محلاة بالذهب وحاجب بحيث لا يدخل عليه أحد في موضعه في الديوان إلا بإذن، وإذا جلس الوزير صاحب السيف للظالم كان إلى جانبه، يوقع

(١) ابن منجب « الإشارة إلى من تلى الوزارة » ص ٣٥

(٢) « » ص ٤٨

(٣) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ١ ص ٩٣ و ١٠٣ وابن منجب « الإشارة » ص ٣٣

(٤) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ١ ص ١٠٢ وج ٣ ص ٩٠ والمقرئ « الخطط » ج ٢ ص

٢٤٤ والخالدي « المقصد الرفيع المنشأ » ورقة ١٢

بما يأمر به على القصص ( العرائض ) في المظالم ،<sup>(١)</sup> وكان مرتبه مائة دينار شهرياً<sup>(٢)</sup>

ب - « صاحب الترفيع بالفهم الجليل » وكانت مهمته الإشراف على تنفيذ ما يوقع به « صاحب القلم الدقيق » : فالمظالم ترفع أولاً إلى « صاحب القلم الدقيق » فيوقع عليها بما يقتضيه أمر الخليفة أو الوزير أو بما يراه هو ، ثم تحمل إلى صاحب هذه الوظيفة ، فيفصل فيها ما أجل الأمر الأول ، ثم تحمل بعد ذلك إلى الخليفة فيوقع عليها ، وعندئذ تسلم إلى الحاجب ليسلها إلى أربابها وينفذ ما فيها .

ولصاحب هذه الوظيفة الطراحة والمسند في مجلسه بغير حاجب<sup>(٣)</sup> . وكان كل كاتب من كتاب « كاتب الدست » يأخذ مرتباً شهرياً قدره ثلاثون ديناراً شهرياً<sup>(٤)</sup> وكان التهافت شديداً في العصر الفاطمي على الألقاب التي كانت تكتب في المكاتب الرسمية ، وتعظيم شأن المخاطب والدعاء له ، والتكلف في الأساليب ، لذلك كان بالديوان كل عارف بقواعد البلاط ورسومه ، حتى تشمل الأوراق الخارجة منه على الألقاب الصحيحة والدعوات المضبوطة واشتراطوا فهم أن يكونوا من المدين باللغة والنحو والصرف والبلاغة والأعراب ، حتى تخرج الكتب منزهة عن الأخطاء اللغوية ، مشتملة على المعاني التي قصدت ، فتكون « كاملة الفضيلة خطأً ولفظاً ومعنى وإعراباً »<sup>(٥)</sup> فلا يوجه إليها اعتراض معترض ولا طعن طاعن . فثلاً استخدم « ابن بابشاذ » المتوفى سنة ٤٦٩ هـ ( ١٠٧٦ م ) أيام الخليفة المستنصر بالله في هذا الديوان مراجعاً يرجع ما يخرج منه انشاءً ويصلح ما يراه من الخطأ في الهجاء والنحو واللغة<sup>(٦)</sup> .

ويحدثنا ابن ماق<sup>(٧)</sup> عن الصفات التي كان يجب أن يتميز بها كتاب الدواوين عامة فيقول : « يجب أن يكون الكاتب حراً مسلماً عاقلاً صادقاً أدبياً فقيهاً عالماً

(١) الفقهني « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٣٩١ . والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٤

(٢) « ج ٣ ص ٥٢٦ »

(٣) « ج ٣ ص ٤٩١ والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٤

(٤) « ج ٣ ص ٥٢٦ » « ج ٢ ص ٢٤٤ »

(٥) « ج ١ ص ١١٣ »

(٦) الدكتور أحمد بك أمين « ظهير الإسلام » ص ٢٠٥

(٧) ابن ماق « كتاب قوانين الدواوين » ص ٦٠



بأنه تعالى ، كافياً فيما يتولاه ، أميناً فيما يستكفاه ، حاد الذهن ، قوى النفس . . . .  
جبل الذكر ، ظويل الروح ، كثير الاحتمال ، حلو اللسان . . . . شديد الأنفة ، عظيم  
النزاهة ، كريم الأخلاق . . . . لا يقبل هدية ، ولا يقبل من أحد عطية . .

وكان ديوان الإنشاء مزوداً بأنواع من الورق بعضها فاخر وبعضها عادي .  
وكان بعضها يصنع بمصر ، وبعضها يجلب من البلاد الأخرى . وكان الورق المنصوري  
أعظم الورق المصرى حجماً ، أما الورق المجلوب فكان منه الشامى والحوى ، المجلوب  
من حماة ، و « ورق الطير » ، أو « ورق البطاق » . وكان يوضع لرقته تحت أجنحة  
الحمام الزاجل ، والورق « البغدادي » المجلوب من بغداد وقد كان أجود أنواع الورق  
المجلوب نوعاً وأكثرها اتساعاً .

ولما كان الكاتب صاحب صناعة فقد كان غالباً لا تقارقه دواته <sup>(١)</sup> ونعت الكاتب  
في أواخر أيام الدولة الفاطمية بـ « الفاضل » ، و « الرشيد » ، و « العاد » ، وغيرها <sup>(٢)</sup> .

( ٤ ) البربر <sup>(٣)</sup> : يرجع البريد إلى أيام أكاسرة الفرس وقيصرة الروم وكانت  
مسافات متساوية ، ويقول القلقشندي <sup>(٤)</sup> : إن معاوية بن أبي سفيان هو أول من  
استحدثه في الإسلام ، وإنه أخذه عن الروم الذين ملكوا الشام وإن عبد الملك  
بن مروان ( ٦٥ - ٨٦ هـ ) أتقن نظامه وأحكم أمره بإدخال بعض التحسينات عليه ،

(١) الجهبشاري « كتاب الوزراء والكتاب » ص ٢١٤

(٢) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٥ ص ٤٤٣

(٣) البريد كلمة اختلف في أصلها ، فقال بعضهم : إنها عربية مشتقة من برد بمعنى أرسل ، وقال  
البعض الآخر إنها كلمة فارسية معربة أصلها « بريد ذنب » ومعناها مقصوس أو مقطوع الذنب ، لأن  
الفرس ميزوا ذنب بيشل البريد بالقص ، ثم حذف اليرب كلمة ذنب . وقيل بل هي مشتقة من Veredes  
اللاتينية ومعناها في الاصطلاح « أن تجعل خيل مضطرب في عتة أما كن فإذا وصل صاحب الخيل الممرع  
إلى مكان منها وقد تعب فرسه ، ركب غيره فرساً مستريحاً وكذلك يفعل في المكان الآخر حتى يصل  
سرعة » ، وأما معناها الأخرى فهو أن البريد اثنا عشر ميلاً ، ويظن أن الناية التي كانوا قدروها بين  
بريد وبريد هي هذا القدر لسرعة وصول الأخبار . وقد رت هذه المسافة للبريد بأربعة فراسخ والفرسخ  
ثلاثة أميال . وكان يطلق على الرسول « بريد » . انظر جاستون فيت wiet « المواصلات في مصر  
في الصور الوسطى » ترجمة الأستاذ وهي ص ٤٢ وابن طباطبا « الفخرى في الآداب السلطانية »  
ص ٧٨ والقلقشندي « صبح الأعشى » ج ١٤ ص ٣٦٦ و « تاريخ البريد في مصر » ص ٣٤

(٤) « صبح الأعشى » ج ١٤ ص ٣٦٧ و ٣٦٨

حتى أدى خدمات جليلة في إدارة شئون دولته ، وإن الخليفة الفاطمي جعل الإشراف عليه من اختصاص « صاحب ديوان الإنشاء » ، فثلا في عهد الحاكم بأمر الله عهد إلى « أبي عبد الله الحسين بن جوهر » ، بالبريد وديوان الإنشاء<sup>(١)</sup> ، وبذلك ربط بمقتضاه جميع أنحاء المملكة بشبكة من خطوط البريد البري والجوى ، فكان البريد واسطة الاتصال بين القاهرة مركز المملكة وباقي الولايات التابعة لمصر ، وجعل إدارته تابعة لديوان الإنشاء .

أما البريد البري فقد كان أيام الفاطميين في الغالب بواسطة الخيل في أنحاء الأقاليم المترامية الأطراف ، فكان لكل محطة من محطات البريد عدد من الخيل تعرف باسم « خيل البريد » ، تحت رعاية بعض الموظفين والسواس الذين عهد إليهم الإهتمام بأمرها حتى تؤدي عملها على أحسن وجه .

وكانت المحطات تزود بالماء الكافي والطعام والعلف والزاد لتقي من بها من أشخاص خيل من الجوع والظما ، كما كانت تعد بها المبانى لتقيهم برد الشتاء وحر الصيف ، ومن هذه المحطات يستطيع « البريديون » أن يستبدلوا جيادهم المتعبة بجياد أخرى مستريحة ، تعاوهم على تأدية مأموريتهم بأقرب وقت .

وكان الخليفة الفاطمي يختار « البريديين » ممن عرفوا بإخلاصهم له وانصفوا بالصفات الحميدة كالكفاية والذكاء ، لأنهم ربما حملوا رسالته لمن يريد توصيلها إليه مشافهة وربما عهد إليهم بمراقبة العمال والتجسس على الأعداء ، لذلك قال القلقشندي<sup>(٢)</sup> إن من صفات الريدى « أن يكون قديراً على تنميق الكلام وتحسين العبارة ... صحيح الفكرة والمزاج ، ذا بيان وعارضة ولين ... صدوقاً بريئاً من الطمع ، وكان من واجب « أمير البريد »<sup>(٣)</sup> السهر على سرعة إرسال بريد الخليفة وإذاعة أوامره كما عهد إليه تقديم التقارير الخاصة بالأعمال الإدارية للخليفة ، وإعطاء قوائم السفر التي تجيز لحاملها ، الحصول من المحطات المختلفة على جياد بالعدد الذى يلائم مكانته وأهمية مأموريته .

(١) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥٤

(٢) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ١ ص ١١٥

(٣) سمي في عصر المماليك بالديوادار . « تاريخ البريد في مصر » ص ٣٩

وكان البريد خاصاً بأعمال الدولة لا لنقل مراسلات الجمهور<sup>(١)</sup> وكان البريدى يكلف بحمل البريد العادى إلى التواب والولاء ، فإذا برهن على إخلاصه سمح له بحمل الرسائل الهامة إلى من هم أرقى درجة كالملوك<sup>(٢)</sup> .

أما مراسلات الجمهور ، فكان أغنياؤهم يبعثون برسائلهم مع عبيدهم ، وينتزه الفقراء هذه الفرصة ليرسلوا خطاباتهم مع هؤلاء العبيد .

وكانت هناك شارة هي لوح من الفضة أو النحاس الأحمر في حجم الكف منقوش على أحد وجهيه بعض العبارات الدينية واسم الخليفة لتمييزه عن سائر إخوانه من موظفى الدولة ، ولتكسبه مكانة محترمة ولتجعله موضع الرعاية والتقدير<sup>(٣)</sup> ، ولعل هذه هي أول محاولة تمييز البريديين عن غيرهم .

وكان البريدى على علم بالطرق ووعورتها ليتجنب الجبال والوهاد والأنهار ، فيكون أسرع فى تأدية وظيفته على أحسن وجه<sup>(٤)</sup> .

وقد عهد للبريدى أيضا بنقل بعض الأشياء كالثلج من سوريا إلى مصر لسد حاجة البلاط والموظفين والسكان وتخفيفا عن المرضى منهم ، وكان ما ينقل منه برأ أنقى وأنظف مما ينقل بحرا بالمراكب<sup>(٥)</sup> . خصوصا وأن السفن تسرع أو تبطئ تبعاً للتيار مما لا يكفل السرعة ، لذا استعملت السفن لنقل الأشياء الثقيلة ولا سيما القمح بأمر الحكومة<sup>(٦)</sup> وكان البريد السريع *Cursus Velox* لنقل رسائل الدولة . والبريد البطيء *Cursus Clabularis* لنقل الأشياء الثقيلة<sup>(٧)</sup> ولم يقتصر الخليفة الفاطمى على هذا البريد العادى فى إرسال رسائله ، بل استخدم الحمام الزاجل ، الذى كانت له مطارات منتظمة وكان الحمام يحمل برقبته وأقدامه علامات مميزة ، وكان له أشخاص يعنون به ويدربونه

(١) « تاريخ البريد فى مصر » ص ٢٦

(٢) الفلقشندى « صبح الأعشى » ج ١ ص ١١٥

(٣) الفلقشندى « صبح الأعشى » ج ١ ص ١١٤ « تاريخ البريد فى مصر » ص ٣٩

(٤) ابن خرداذبه « كتاب المسالك والممالك » ١٨٥

(٥) جاستون فيث « للمواصلات فى مصر فى العصور الوسطى » فى *Egypte-Contemporaine*

سنة ١٩٣٣ م ) ص ٢٤١ — ٢٦٤ وترجمة الأستاذ وهبى ص ٥٣ وأنظر *Nasiri-Khosrau, Sefer-Nemeh P. 153.*

(٦) « تاريخ البريد فى مصر » ص ٢٩

(٧) ص ٣٠

فيأخذونه بعيداً عن برجه ويتركونه حتى يعود إليه ، ثم يزيدون المسافة عن برجه تدريجياً ليتمكن من قطع المسافات البعيدة .

فيإذا نزل الحمام إلى برج آخر نقل البراج ما يحمله على جناحه إلى طائر آخر ليوصله إلى المنزل التي تليها <sup>(١)</sup> ، فيكون أشبه بخيل البريد وإن كان أكثر سرعة لأن مراكزه كانت تزيد عن مراكز البريد الجوي مسافة .

وكان الإيجاز من أهم مميزات الرسائل التي ينقلها الحمام الزاجل ، فكان يستغنى فيها عن المقدمات الطويلة والألقاب الكثيرة مما كانت تمتاز به رسائل هذا العصر ، وكان يكتب فقط بذكر التاريخ والساعة وإيراد المطلوب في صيغة مقتضبة كالعبارات المرسلة اليوم من مكاتب التلغرافات في البرقيات <sup>(٢)</sup> . يكتب ما يراه بعبارة مختصرة على ورق رقيق حتى لا يعوق سرعة الطائر أو يعجزه عن القيام بأموريته ، وكان يطلق على هذا الورق اسم ورق بريد الحمام ، أو ورق الطير ، وتشد الرسالة تحت جناح الحمامة أو إلى ذيلها <sup>(٣)</sup> ، وقد جرت العادة لزيادة الإطمئنان والثقة في وصولها أن تكتب الرسالة من صورتين ترسلان على دفعتين بين الدفعة الأولى والثانية قدر ساعتين ، حتى إذا ضلت إحدى الحمامتين أو قتلت أو افترستها الجوارح أو وقعت في أيدي الأعداء أمكن الاعتماد على وصول الحمامة الأخرى ، وقد جرت العادة أيضاً ألا يطلق الحمام في الجو الممطر ولا قبل تغذيته الغذاء الكافي <sup>(٤)</sup> .

كذلك جرت العادة ألا تحمل البطاقة إلا في جناحها ، لحفظها من المطر ولقوة الجناح . وكان يتوخى البراجون الابعاد في التسريح عن مستقر الحمام لئلا ترجع إلى أبراجها إذا قربت المسافة ، وإذا أريد تسريح الطائر إلى الاسكندرية فلا يسرح إلا من منية ( ميت ) عقبة بالجيزة ، أما إذا أريد تسريحه إلى الشرقية فلا يسرح إلا من مسجد التبر خارج القاهرة ، وهكذا <sup>(٥)</sup> .

(١) التلغندي « صبح الأعشى » ج ١٤ ص ٣٩١

(٢) السيوطي « حسن المحاضرة » ص ١٦٦ . وتاريخ البريد في مصر « ص ٤٤

(٣) المقرئ « الخطط » ج ٢٣ والسيوطي « حسن المحاضرة » ص ٦٦

(٤) « » ج ٢ ص ٢٣١ و ٢٣٢ . تاريخ البريد في مصر « ص ٤٤ وانظر

Lane-Poole, Egypt in the Middle Ages, p 246

(٥) السيوطي « حسن المحاضرة » ص ١٦٦

وكان الطائر إذا سقط بالبطاقة لا يقطع البطاقة بيده إلا الخليفة، وكان أبراجون يديمون النظر إلى الجو لرؤيته، فإذا سقط حمل بسرعة وعناية إلى مكان خليفة، ويأمر بإدخاله عليه عقب وصوله، فيترك طعامه إن كان آكلًا ويستيقظ من نومه إن كان نائمًا، حتى لا يفوت على نفسه ورعيته الأمور الهامة العاجلة<sup>(١)</sup>.

أما رواتب البراجين فلم تقل عن رواتب زملائهم في البريد البري<sup>(٢)</sup> وكان الأفراد بمصر يعنون بتربية الحمام الزاجل، وكانت الحكومة تستخدمه في أغراضها لأعمال الدولة<sup>(٣)</sup> ولا أدل على اهتمام الدولة الفاطمية بهذا الحمام من أن وزير الخليفة العزيز بالله أرسل يوماً رسالة بالحمام إلى دمشق، وكانت المسافة لذلك تقطع على الأكثر في ثلاثة أيام أو أربعة<sup>(٤)</sup> فاستدعى ابن كلس أرباب الحمام وسألهم عما بدمشق من طيور مصر، وأسماء من هي عندهم وكانت مائة ونيفاً وعشرين طائراً. ثم اتس من طيور دمشق التي هي في مصر عدة فأحضرها، وكتب إلى نائبه بدمشق يعرفه بعدد الطيور الموجودة في عاصمة الأمويين القديمة، وبأسماء من هي عندهم، ويأمره بإحضارها إليه جميعها وأن يشد على كل طائر منها القراصيا ويسرحها في يوم واحد، فوصلت أغلب الحمام وعلى جناحها القراصيا، فقدمها للعزيز بالله.

وكان الحمام الزاجل يستخدم في الحروب والسياسة والإدارة والتجارة لحمل الأخبار كما استخدموه في اللهو، فقد حدث مرة أن طائراً لابن كلس سبق طائراً للعزيز في سباق أقيم للطيور، فشق ذلك على الخليفة، واتخذها أعداء الوزير فرصة للظعن فيه، فكتبوا إلى الخليفة أن يعقوب بن كلس اختار من كل صنف أعلاه، ولم يترك لأمر المؤمنين إلا أدناه حتى الحمام، فبلغ ذلك الوزير فكتب إلى العزيز:

(١) السيوطي « حسن المحاضرة » ص ١٦٦

(٢) خليل بن شاهين الظاهري « زبدة كشف الممالك » ص ١١٦

(٣) ومن الطريف أن الحمام الزاجل استخدمته القوات الحاربة في الحرب المالية الثانية وظهره في فارس، وذلك أن الطائرات التحاكية كانت تاتي أعضاماً بالباراشوت فيها حمام زاجل وفيها تعليمات بأن من يعثر على بعض هذا الحمام يستطيع أن يكتب المعلومات المهمة عن العدو من ناحية موقعه أو مبلغ استمداده، ثم يرسلها في رجل الحمامة الزاجلة ويطلقها وينقل تلك تعليمات الحمامة إلى المكان الذي جاءت منه، فتفيد بذلك الحلفاء.

(٤) جاستون فييت « المواصلات في مصر في العصور الوسطى » ترجمة الأستاذ وهي ص ٤٥

قل لأمير المؤمنين له العلى والمثل الثاقب  
طائرک السابق ولكنہ لم يأت إلا وله حاجب  
فأعجب العزيز باقه من حدة ذكاء ابن کلس وسرعة خاطره . (١)

وكان لانتظامه أثر محسوس في تسهيل أعمال الحكومة ، وتفقد الحالة في أنحاء المملكة ، والإلزام بكل صغيرة وكبيرة من أعمال الولاية والحكام ، وصدد الغارات عن المملكة في الوقت المناسب ، وكانت إدارة بريد الحمام منوطة بحكام الأقاليم (٢) وكانت الورقة التي تكتب فيها الرسالة بهذه المراسلة الهوائية تعرف « بالبطاقة » (٣) وأفرد لصاحب البريد ديوان ، وعهد إليه بالإشراف على جميع الكتب المرسلة والحاضرة من جميع النواحي ، ليصل كل كتاب إلى الموضع المرسوم له ، وعهد إليه بالإشراف على البريديين والبراجين وتنجز أرزاقهم . وتولى « عرض كتب أصحاب البريد والأخبار في جميع النواحي على الخليفة » (٤) .

أما أهم الخطوط البريدية (٥) بمصر فكانت :

١ - الخط من القاهرة إلى قوص :

ويمر بالجيزة وزاوية أم حسين وونا وينا ودهروط وقلوصنا ومنية ابن خصيب والأشمونين ودرده سربام ومنفلوط وأسيوط وطا والمراغة وبلصفوره وجرجا والبلينا والكوم الأحمر وندرة وقوص .

٢ - الخط من قوص إلى بلاد النوبة :

مارا بأسوان على الهجين (Dromedary's) .

٣ - الخط من قوص إلى سواكن :

مارا بكيمان فقط ولقيطة وعذاب وبنى عامر وحيثرة وسواكن .

(١) « تاريخ البريد في مصر » ص ٤٤

(٢) « » ص ٤٣

(٣) الأستاذ أمين الحولى بك « الجندية في الاسلام » ص ٨٥ والبتاني « دائرة المعارف » ج ٧

ص ١٦٨

(٤) ابن خرداذبه « كتاب المسالك والممالك » ص ١٨٤

(٥) « تاريخ البريد في مصر » ص ٣٥ و ٣٩ و ٤١

- ٤ - الخط من القاهرة إلى الاسكندرية عن طريق وردان :  
 ماراً بالجيزة وجزيرة القط ووردان وطرانه ودمهور ولقيته والاسكندرية .
- ٥ - الخط من القاهرة إلى الاسكندرية عن طريق قليب :  
 ماراً بقليب ومنوف والمحلة والنحريرية والاسكندرية .
- ٦ - الخط من القاهرة إلى دمياط :  
 ماراً بسرياقوس وبلبيس والسعدين والبيضا وأشمون ودمياط .
- ٧ - الخط من دمياط إلى غزة .  
 ماراً بأشمون والصالحية وقاطية والعريش والخروبة ورفع وغزة .
- وكانت أهم طرق البريد بواسطة الحمام هي الخطوط الآتية :
- ١ - خط بين القاهرة والاسكندرية .
- ٢ - خط بين القاهرة ودمياط .
- ٣ - خط بين القاهرة والوجه القبلي « قوص وأسوان وعذاب » .
- ٤ - خط بين القاهرة ودمشق عن طريق غزة .
- وهي نفس الخطوط التي انتظم فيها نقل البريد بواسطة الجياد في ذلك العهد غير أن الحمام كان يقطع المحطة في ثلث الوقت الذي كان يقطعها فيه الجواد .
- « الشرط : كانت الشرطة عدة الخليفة ونائبه في حفظ الأمن وإيجاد الطمانينة بين الناس ، فكان صاحبها يراقب الجناة والمفسدين والمريين ، فكانت وظيفة دينة منذ ولادتها ، وابتدأت بسيطة في أول نشأتها شأن كل شيء مستحدث فكان نظام المسس<sup>(١)</sup> وهو الطوائف ليلاً للبحث عن أهل الرية أول مظاهرها ثم تطورت يوماً بعد يوم حتى أصبحت في خلافة الامام على كرم الله وجهه من الوظائف التي لا يتولاها إلا اعلية القوم .
- وتغير لقب متوليها فأصبح « صاحب الشرطة » بعد أن كان « رئيس الشرطة » وأصبح متوليها من كبار الموظفين المرشحين للحجابه والوزارة<sup>(٢)</sup> .

(١) أول من أوجد نظام المسس هو الخليفة عمر بن الخطاب ومنع الرئيس من التجسس لأنه منهي عنه

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢١٩

وبعد أن كانت وظيفة تابعة للقضاء تنفذ أحكامه فتولى صاحبها إقامة الحدود .  
 نجدها تبلغ الرشد أحيانا وتطالب برفع هذه التبعية فنفصل عن القضاء وتختص بالنظر  
 في الجرائم <sup>(١)</sup> ولكن استقلالها لم يكن في أغلب الأحيان تاما ، فقد كان صاحبها في  
 أيام الدولة الفاطمية يساعد القضاء في إثبات التهم ونفيها وينفذ الأحكام القضائية  
 الصادرة من القاضي أو المحتسب ؟ علاوة على عمله الأصلي وهو بث الأمن والطمأنينة  
 في البلاد <sup>(٢)</sup> وإقامة الحدود والتعازير على الجناة والمذنبين <sup>(٣)</sup> يقيهما وفق القواعد  
 الشرعية التي سنّها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واقتفى أثره فيها الإمام علي وغيره من الخلفاء .  
 فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا ، فدعا  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسوط فأوثق بسوط مكسور ، فقال فوق هذا ( أى في  
 الإيلام والإيذاء لأن المكسور يخف به الإيلام ) فأثق بسوط جديد لم تقطع ثمرته .  
 فقال بين هذين ( أى لا المكسور ولا الجديد ، بل الوسط ) فأوثق بسوط قد مُرّب  
 به فلان فأمر به بجلده <sup>(٤)</sup> ، وقد بين الإمام علي كرم الله وجهه كيفية الضرب في الحد  
 فقال : « اضرب واعط كل عضو حقه واتق الوجه والفرج » <sup>(٥)</sup> .

وكان صاحب الشرطة يضرب المرأة وهي قاعدة بعد أن تلف عليها ثيابها حتى  
 لا تبدو عورتها ، وكان يجلد المرأة والرجل جلدا ليس بالتطوى ولا بالخفيف ، بل قواما  
 بين الجلدين <sup>(٦)</sup> ، وكان كل من الزاني والشارب إذا نفذ عليه الحد خلعت عنه ثيابه  
 وضرب في إزار ، إلا القاذف فكان يضرب وعليه ثيابه ما لم تكن فروا فتززع عنه <sup>(٧)</sup> .  
 وكانت القاعدة أن ليس على مستكره حد <sup>(٨)</sup> وكانت تجرى الحدود والتعازير

(١) الدكتور حسن إبراهيم حسن بك « تاريخ الإسلام السياسي » ج ١ ص ٥٨١ و ٥٨٢ .  
 (٢) وكان من رسم صاحب العسس أن يطوف كل ليلة حول القصر في ألف رجل بالبطول الخفاف  
 والبوقات . أبو الحسن « التجويد الزاهرة » ج ٤ ص ١٨٨ .  
 (٣) هذا التوسع في الاختصاص كان موجودا أيضاً أيام الأمويين والعباسيين

(٤) « صحيح مسلم » ج ٥ ص ١٢٥

(٥) أبو يوسف « الخراج » ص ١٩٣

(٦) " " " " " " ص ١٩٣

(٧) " " " " " " ص ١٩٨

(٨) " " " " " " ص ١٩٩ . وفي السنة لليحيى عن أبي عبد الرحمن السلمي « أني عمر  
 بامرأة جهدها العطش فمرت على راع فاستشقت فأبى أن يشربها إلا أن تمكنه من شربها ففعلت ، فشاور  
 الناس في رجمها فقال علي هذه مضطرة أرى أن يغلى سبيلها ، فعزل » وهذه هي نظرية الضرورة في القانون  
 الجنائي الحديث ، مؤلفنا « القضاء في الإسلام » ص ٦٠٦ . قلا عن ابن قيم الجوزية « الطير والحكمة » ص ٦



على المسلمين وغيرهم ، فإذا سرق المسلم من الذي فإنه يلزمه من الحد ما يلزم السارق من المسلم ، فإذا كان السارق ذميا فإنه يلزمه ما يلزم السارق المسلم <sup>(١)</sup> ، كذلك ، الذي إذا استكره المرأة المسلمة على نفسها ، فعليه من الحد ما على المسلم <sup>(٢)</sup> .

أما الشرطة بعد الفتح العربي لمصر فقد كانت أيام عمرو بن العاص في مدينة الفسطاط وكان يطلق عليها « دار الشرطة السفلى » ، وبقيت كذلك حتى قدوم جوهر لمصر ، وكان صاحبها عند الفتح هو « علي بن الحسن بن لولو » الذي صرفه جوهر في شوال سنة ٣٥٨ هـ وأسندها إلى « عروبة بن ابراهيم » ، وورد شبل المعرضي <sup>(٣)</sup> .

ولما أنشئت مدينة العسكر ، أنشئت فيها دار أخرى للشرطة أطلق عليها دار الشرطة العليا <sup>(٤)</sup> . فلما استولى الفاطميون على مصر جعلوا القاهرة مقر الشرطة العليا ، وقلد المعز لدين الله عند ما قدم مصر الشرطتين السفلى والعليا وأشياء أخرى إلى « أبي الفرج يعقوب بن كلس » الوزير و« عسلوج ابن الحسن » ، وكتب لما بذلك سجلا قرىء يوم الجمعة على منبر جامع احمد بن طولون <sup>(٥)</sup> وبذلك أصبحت العادة في العصر الفاطمي أن يعلن عن صاحب الشرطة في المساجد الجامعة .

وفي سنة ٣٧٤ هـ (٩٨٥ م) أسند المعز لدين الله « الشرطة العليا » لجبر بن القاسم <sup>(٦)</sup> ثم جمع له الشرطتين العليا والسفلى <sup>(٧)</sup> ، وتولى أبو الفتوح موسى بن الحسن « الشرطة السفلى » ، أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ، ثم خلع عليه لولاية الصعيد في جمادى الآخرة من سنة ٤١٢ هـ (١٠٢١ م) <sup>(٨)</sup> .

(١) أبو يوسف « الحراج » ص ٢١٠

(٢) « » ص ٢١٢

(٣) القرزى « انطاظ الحفا » ص ٧٦

(٤) لعل « صاحب الشرطة العليا » يحكم على الخاصة وأهل المراتب السلطانية من أصحاب الجاه و « صاحب الشرطة الصغرى » يحكم على العامة ، أما في قرطبة فقد أوجد سنة ٣١٧ هـ (٩٢٩ م) عبدالرحمن الناصر شرطة ثلاثة سميت بالشرطة الوسطى يحكم صاحبها على أصحاب الطبقة الوسطى . الأستاذ التوابي « عبد الرحمن الناصر سيرته ونظم الحكم في عصره » ص ١٠٦

(٥) ابن ميسر « تاريخ مصر » ( طبعة القاهرة ١٩١٩ م ) ص ٤٥ وابن دقاق « الانتصار بواسطة

عقد الأمصار » ج ٤ ص ١١ و ٤٥ والقرزى « انطاظ الحفا » ص ٧٢ و ٧٦ و ٩٥ و ٩٦

(٦) ابن منجب « الإشارة » ص ٢٣

(٧) « » ص ٢٤

(٨) « » ص ٣٤

وبذلك جمعت الشرطتان أحيانا لرجل واحد.

وكا كان عابس بن سعيد أول من جمع له مسألة بن مخلد الأنصارى أمير مصر من قبل معاوية مع الشرطة القضاء سنة ٥٦١، كذلك كثيراً ما جمع لصاحب الشرطة في العصر الفاطمى الشرطة والقضاء معا، فمثلا فوض يعقوب بن كلس في سنة ٥٢٦٩ الشرطة السفلى، لعلى بن سعيد الجليجولى فنظر فيها وفي القضاء<sup>(١)</sup>، وقد حدث نتيجة لهذا الجمع أحيانا نزاع بين صاحب الشرطة وبين القاضى الذى كان يعتبر نفسه صاحب الولاية الشرعية الأولى، وعند ذلك يتدخل الخليفة أو الوزير، فكان الوزير يقرر أحيانا بان ليس لأحدهما أن يعترض على الآخر فيما حكم فيه، كما حصل في سنة ٥٣٦٩ (٩٧٩م) وكما حصل سنة ٥٣٩٨ (١٠٠٧م) عند ما منع مالك بن سعيد الفارقى ويكنى أبا الحسن، صاحب الشرطة من التكلم في الأحكام الشرعية<sup>(٢)</sup>.

وكثيراً ما حسم الخليفة النزاع بإضافة الحسبة إلى صاحب الشرطة، فيصبح اختصاصه بذلك مستقلاً عن اختصاص القاضى<sup>(٣)</sup>، فمثلا ولى الحاكم بأمر الله قائد القواد أستاذ الأستاذين «غبن»، الشرطتين والحسبة بالقاهرة ومسر والجيزة<sup>(٤)</sup>، وكان الخليفة ينهى النزاع أحيانا بمنع صاحب الشرطة من التكلم في الأحكام الشرعية كما حدث سنة ٥٤٠٠ (١٠٠٩م)<sup>(٥)</sup>، وكانت لا تقام الحدود في المساجد أو في أرض العدو<sup>(٦)</sup>.

وزادة في اطمئنان الخليفة الفاطمى إلى عدالة صاحب الشرطة، كان أحيانا ينصب في الشرطة وفي كل بلد شاهدين من العدول، ويأمر ألا يقام على مرتكب جريمة حد إلا بعد أن يصح عند ذلك الشاهدين أنه مستوجب للحد كما فعل الحاكم بأمر الله<sup>(٧)</sup> واشترط في الاعتراف أن يكون اعترافاً صحيحاً أى غير مصحوب بتهديد أو

(١) السكندى «كتاب الولاية وكتاب القاضى» ص ٤٢٠ وابن حجر «رفع الأصر» ورقة ١٩١

(٢) السكندى ص ٢٩١ وابن حجر «رفع الأصر» ورقة ٢١٣

(٣) «ص ٤ - ٦ والفقهندى» ص ٤٨٧ وج ١٠ ص ٤٦١

(٤) قطع الخليفة الحاكم بدي «غبن» ولما سنة ٥٤٠٤ (١٠١٣م) ثم قتله سنة ٥٤٠٥

(٥) (١٠١٤م) ابن منجب ص ٣٥

(٦) السكندى ص ٦٠٤ وابن حجر ورقة ٢١٣

(٧) أبو يوسف «المراج» ص ٢١٢

(٨) ابن سعيد «كتاب المغرب في حل المغرب» ص ١١٢٣

وعيد ، فإذا أخافه أو أجاجه أو حبسه ليقر على نفسه فلا يقام عليه الحد ، كذلك إذا أفر شخص بجرمة ثم أنكرها فلا يجب عليه شيء <sup>(١)</sup> ، ومن فجر بامرأة ثم تزوجها فإنه يحد ، وكذلك يحد لو فجر بأمة ثم اشتراها <sup>(٢)</sup> ، وكان القاضي يجمع أحيانا بين القضاء والشرطة والمظالم .

ويشبه الدكتور حسن إبراهيم حسن بك في كتابه « تاريخ الإسلام السياسي » <sup>(٣)</sup> ، صاحب الشرطة اليوم بالمحافظ ، لأنه عبارة عن رئيس الجند الذى يساعد الوالى فى استئجاب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين ، لذلك كان يختار من عليه القوم ومن أهل العصية والقوة .

## ( ب ) النظام الحربى

عظمت عناية الفاطميين بكل من الجيش والأسطول ، لذلك سنبحث نظام الجيش وديوانه ، ونظام الأسطول المصرى وما وصل إليه من تقدم فى ميدان الصناعة الحربية والبحرية ، لنبين للقارىء كيف بلغ النظام الحربى أيام الفاطميين شأواً بعيداً من الرقى ، سمح للبلاد المصرية بأن تظهر بالمظهر اللائق بها بين الدول الحربية فى ذلك الوقت ، أما أهم الدواوين الموجودة بها كبار الموظفين الحربيين ، فهى :

(١) « ديوان الجيش » <sup>(٤)</sup> : كان هذا الديوان أول ديوان وضع فى الإسلام وكان يسمى « ديوان الجند » ، وكان يرأسه موظف كبير يختار دائماً من المسلمين وكان ينقسم أيام الدولة الفاطمية إلى قسمين « ديوان الجيش » و « ديوان الرواتب » ، ولذلك سمي « ديوان الجيش والرواتب » ، وقد أعد لمعرفة أحوال الأجناد فى مصر والولايات التابعة لها من الحياة والموت والمرض والصحة والغيبة والحضور ، وتحصى فيه أعمارهم وتحفظ جميع الأوراق المتعلقة بهم ، وإلى صاحبه المسمى « متولى ديوان الجيش » <sup>(٥)</sup> ،

(١) أبو يوسف « الخراج » ص ٢٠١ — ٢٠٩

(٢) » » ص ٢١١

(٣) ج ٢ ص ٢٠٧

(٤) يقابل وزارة الدفاع فى زماننا

(٥) يشبه فى الوقت الحالى وزير الدفاع

أو « صاحب ديوان الجيش »، الرتبة الجليلة والمكانة الرفيعة، لأن وظيفته من أعلى الوظائف، إليه مرجع شئون الجند وعرض الأجناد وخيولهم والنظر في أمورهم وإقطاعاتهم، وبين يديه حاجب وله مرتبة على غيره لجلوسه بين يدي الخليفة، وله الطراحة والمسند<sup>(١)</sup> ومرتبته أربعون ديناراً شهرياً<sup>(٢)</sup>، وقد يتولى صاحبه الوزارة فشلا تولى ديوان الجيش سنة ٥٣٨١م (٩٩١م) الروذ بارى واستمر ينتقل في الوظائف حتى تولى الوزارة<sup>(٣)</sup>.

ولقد كان الخليفة عمر أول من جعل الجند فئة مخصوصة، وجعل لها ديوانا للاشراف عليهم سمي بديوان الجند، فيه تقيد أسماؤهم وأوصافهم ومقدار أرزاقهم وإحصاء أعمالهم. ولقد اكمل الأمويون والعباسيون ما بدأه ابن الخطاب بتنظيم ديوان الجند. وكان الجيش حتى عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ ٦٨٥ — ٧٠٥ م) من العنصر العربي فلما توسع الأمويون في فتوحهم استعانوا بالبربر في الجيش، وازداد عدد الجيش مئات الألوف من الجند أيام العباسيين ودخله الفرس ولاسيما الخراسانيين ثم الترك.

وقد اتخذ ابن طولون عددا وافرا من جند السودان والروم، واتخذ مدينة العسكر، مقاما لهم، ولما ضاقت بهم اتخذ مدينة القطن، وفيها أقامت القطناء المختلفة من جند السودان والنوبيين وغيرهم، وكان بقصر ابن طولون مكان يشرف منه في يوم عرض الجيش الذي بلغ بين سبعين ومائة ألف مقاتل<sup>(٤)</sup>، وكان حرس خماروية « يلبسون الأقيية<sup>(٥)</sup> من الحرير والديباج ويتمنطقون بالمناطق العريضة الثقيلة ويتقلدون بالسيوف المحلاة »، فإذا سار خماروية في موكبه للزفة أو للصيد أو للاحتفال بعيد من أعياد الدولة ومواسمها ركب فرسا وتقلد سيفا بمجائل وتبع حرسه طوائف العسكر المختلفة، وفي المؤخرة جند السودان عليهم الأقيية والعائم السود حاملين سيوفهم وخوذهم.

(١) القفشدى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٢ والمقرئى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٧

(٢) المقرئى « الخطط » ج ٢ ص ١٤٣

(٣) ابن منجب « الإشارة إلى من قال الوزارة » ص ٣٥

(٤) Dr. Zakī Mohamad Hassan Bey, Les Tulunides P. 167

(٥) الأقيية جمع قباء وهو ثوب يلبس فوق الثياب

لذلك بلغ جيش الأخشيذ ، وكانوا من طوائف مختلفة كالأتراك والروم أربعائة ألف مقاتل<sup>(١)</sup> عدا حرسه الخاص ، وقد انقسم الجند في عهد أنوجور ابن الأخشيذ إلى الكافورية أنصار كافور والأخشيذية أنصار الأسرة الأخشيذية ، والجيش هو الذى يذود عن حياض الدولة ويحمى ذمارها فكان إليه رد المغيرين على البلاد وتوسيع رقعتها ، كما كان إليه رد الأمن إلى نصابه إذا حدثت الثورات والفتن وغير ذلك ، ولقد كان الجيش أيام الدولة الفاطمية مختلف الأجناس واللغات<sup>(٢)</sup>، فكانت الجنود التى رافقت جوهر إلى فتح مصر كثيرة العدد<sup>(٣)</sup> وكانت الجنود التى سار بها الخليفة المعز لدين الله إليها بعد الفتح خليطاً من العرب والبربر والصفالبة والروم والأغلبية فيها للبربر ، وكان جيش المعز عظيماً حتى قيل : « لم يأت مصر بعد جيوش الاسكندر الأكبر من الجيوش أكثر من جيش المعز لدين الله »<sup>(٤)</sup> إذ كان معها من السلاح والعدد والكراع ما لا يوصف ، واختلطت القبائل المؤلف منها الجيش خطة عرفت بها حول القصر<sup>(٥)</sup> ، وقدر ناصرو خسرو الجيش أيام الخليفة المستنصر بحوالى مائتين وخمسة عشر ألفاً من البيادة<sup>(٦)</sup> وخمسة وثمانين ألفاً من

(١) القرزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠هـ) ج ١ ص ٩٤

(٢) استمر الجيش عربياً طويلاً ودماً في المالب حتى أواخر الدولة الأموية ، فلما جاءت الدولة العباسية دخل عنصر الأتراك في الجيش بكثرة ، وكما ظهر نجم العباسيين على أبهى أهل خراسان كذلك ظهر نجم الفاطميين على يد المغاربة من كتامة — عصب الخلافة الفاطمية — وغيرهم من القبائل كالرفيين والصنهاجيين وغيرهم ، ولكل طائفة منهم قواد ومقدمة يحكمون عليهم وقيل إن عدد الكتاميين كانوا عشرين ألف فارس التافى النعمان « المجالس والمسابرات » المجلد الثانى (١) ج ١ ص ٣ و٤ والفلقشدى « صبح الأعشى »

ج ٣ ص ٨٢٢ والقرزى « الخطط » ج ١ ص ١٥٢

(٣) حتى أن جوهرأ عندما رحل من أفريقيا يوم السبت ١٤ ربيع الأول سنة ٣٥٨هـ لتسلم مصر أنشده الشاعر محمد بن هانىء عند رحيله من القبراوان قوله : —

رأيت ببنى فوق ما كنت أسمع وقد راعى يوم من الحشد أروع

أبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٢٨ و ٢٩

(٤) وقدر النويرى من قدم في خدمة المعز لدين الله عند قدومه لمصر بمائة ألف مقاتل كثنائ وأربعين ألف من البربر وستين ألف من الزوج « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٤٤ وابن أبى « بدائع الزهور » ج ١ ص ٢٦ (٥) ولكن يتجنب جوهر كل ما يكدر راحة السكان لم يبع للمغاربة سكنى مدينة « مبر » ولا لبث بها ، وكان إذا أرخى الليل سدوله أطلق منادياً ينادى فى شوارعها وأزقتها « لا يبيت أحد فى المدينة من المغاربة »

(٦) منهم ثلاثين ألف نوبى وسودانى وعشرة آلاف -ورى وكردى وتركى وثلاثين ألف من الأرقاء المجلولين من وسط أفريقيا

الخيالة<sup>(١)</sup> ، أما حرس القصر فبلغ عددهم عشرة آلاف جلبوا من أفريقيا وآسيا وأوروبا<sup>(٢)</sup> .

وحينما وجد الخليط من الحند ، وجد التحاسد والتنافس بينهم ، وقامت الفتن والثورات ، ووجد من الخلفاء من يقدم عنصر آ على آخر ويقربه إليه فتلا قرب المعز لدين الله جند كتامة ، واختط لهم حارة كتامة لأنهم نصرُوا آباءه<sup>(٣)</sup> .

كما اصطنع ابنه العزيز باقه المالك الديلمية والمصامدة والآراك وجعلهم خاصته وبطانته ، فأسقط ابن كلس المغاربة واستخدم المشاركة في سنة ٣٧٠ هـ ( ٩٨٠ م ) من الترك والاختشيدية<sup>(٤)</sup> ، ثم رجع نفوذ كتامة لما ولي ابن عمار ، السكتاني ، الوساطة ، فلما ولي بروجوان ، الصقلي أغرى الخليفة الحاكم بأمر الله بهم ، فقتل منهم خلقاً كثيراً .

كذلك انحطت مكانة كتامة أيام الخليفة الظاهر ، الذي مال إلى الآراك والمشاركة . وكما استكثر المعتصم العباسي سنة ٢١٨ هـ من الآراك لأن أمه كانت تركية فولام حراسة قصره وأسند إليهم أعلى المناصب ، كذلك ارتفع سهم العيد أيام الخليفة المستنصر لأن أمه كانت منهم فكرهت الآراك وأغرت العيسد بهم وعادتهم بالأموال والسلاح على الآراك فوقعت حروب كثيرة بينهم<sup>(٥)</sup> .

ولقد قامت الحرب بين فرق العساكر أحياناً كما حدث بين الريحانية والجوشية أيام الخليفة الحافظ<sup>(٦)</sup> ، كما كانت تحدث تماماً بين المغاربة والآراك أو بين الآراك والعيسد<sup>(٧)</sup> عند ما يزداد في أرزاق طائفة وتنقص من أرزاق أخرى ، وبذلك امتدت إلى الجيش العصبية القومية .

(١) ممن أنوا من شمال أفريقيا من عرب وبربر أو من عرب الحجاز

(٢) O'leary, A short History of The Fatimid Khalifate pp. 198-200

(٣) علي مبارك باشا « الخطط التوفيقية » ج ١ ص ٩

(٤) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ص ٤٩

(٥) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ١٧ ولحمي « عقد الجمان » مجلد ٢ ج ١٧ ص ٢٤٣ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ١٩ وابن إياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٨ وعلي مبارك باشا « الخطط التوفيقية » ج ١ ص ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٤

(٦) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ص ٨٩ . وكلاماً من الجيوش الأرمنية السورية التي قدمت مع بدر الجمالي ، تزلت الطائفة الأولى بحارة الصوفية والثانية بالحسينية

(٧) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ص ٦٤ و ٦٧ وابن طاهر « أخبار الدول المنتقلة » ص ٣٣

أما تعبئة الجيوش وطرق القتال فقد نالوا فيها حظاً عظيماً ، فبعد أن كانت الطريقة القديمة الكر والفر بلا انتظام ، أصبحوا يقاتلون صفوفاً كالحائط الممتد ، تسير بهذا الشكل لمقاتلة عدوهم متضامين ، ليس لأحد منهم أن يتقدم عن الصف أو يتأخر عنه ، كما يفعلون في الصلاة وفق قوله تعالى « إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص <sup>(١)</sup> » .

كما كانوا يقسمون الجيش إلى خمسة أقسام : « مقدمة ، وتكون أمامه لتبدأ المناوشات وتعرف الطرق وترتاد المواضع وهي غالباً من الفرسان ، « قلب ، وهو وسط الجيش وفيه يتخذ القائد العام مركزه غالباً حتى يراه جميع الجند لتنفيذ جميع أوامره ، أو في المقدمة ليثير حماسة الجند ويلقى الفرع في نفوس أعدائه ، أو في عريش له على ربوة يشرف منها على جيشه .

أما الكتيبة الثالثة فتوضع « يمنة ، وتسمى « اليمين » ، كما توضع الرابعة على يسارها وتسمى « اليسرة » ، ويطلق عليهما المجنبان أو الجناحان ، وتوضع الكتيبة الخامسة في الخلف وتسمى « ساقة الجيش » .

وكان لكل فرقة من هذه الفرق الخمس أمير يأتمر بأمر القائد ، يقال له « صاحب اليمين » ، أو اليسرة وهكذا ، ولهذا يسمى الجيش خيمساً لقسمته إلى خمسة أقسام <sup>(٢)</sup> . ثم تفتنوا في طرق التعبئة للجيوش ، وكانوا دائماً شديدي الحرص على المحافظة على خطوط رجعتهم .

أما الجيش فقد كان يتألف من الفرسان والرجالة ، على كل عشرة عريف ، وعلى كل عشرة عرفاء نقيب ، وعلى كل عشرة نقباء قائد ، وعلى كل عشرة قواد أمير ، وكان سلاحه السيف أشرف السلاح عند العرب <sup>(٣)</sup> . وكانت على <sup>(٤)</sup> أنواع منها

(١) الآية ٤ من سورة الصف رقم ٦١ . وكان الامام على يوصي جنده في واقعة صفين فيقول « فسوا صفوفكم كالبنان الرصوص ، وقدموا الدارع وأخروا الحاسر وعضوا على الأضراس »  
 وكان عدد « الجريدة » قليلاً وعليلها « السرية » المؤلفة من ٥٠ جندياً إلى أربعمائة ، أما « الكتيبة » فهي المؤلفة من ٤٠٠ جندي ، إلى ألف جندي ، و « الجيش » من ألف إلى أربعة آلاف . الأستاذ الشيخ أمين الخولي بك « الجندية في الاسلام » ص ٢٣ نقل عن التتالي « فقه الامة » ( طبعة مصر سنة ١٣٢٥ هـ ) ص ٢٢٠

(٢) أخذ نظام التعبئة أي تقسيم الجيش إلى كتائب عن الفرس

(٣) اشتق من قولهم ساق ماله أي هلك ، لأن السيف سبب الهلاك

(٤) الهند أو الهندوان نسبة إلى الهند ، والحارية نسبة إلى الحيرة ، والمشرقي نسبة إلى المشارف ( قري =

الطويل والقصير وغيرهما وكانت تتخذ للسيف حمائل تكون على الأكتاف أو يتخذ لها معاليق ، وكانوا يستعملون الأقواس وهي مصنوعة من الخشب الذي شد طرفاه بخط أقصر من قضيبه ليتقوس ، والسهم مثلها مصنوعة أيضا من الخشب ، يركب فيها من الأمام قطعة مديية من الحديد وأتقنوا الرمي بالنبل ، ولا غرو فقد كان الرسول عليه السلام يقول : « اركبوا وارموا وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، ويقول أيضا « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي » . وقال أيضا « علوا أولادكم السباحة والرمية وركوب الخيل ، وعملوا من الأقواس آلات مركبة لقفذ السهم قذفا شديدا ، وبعضها لقفذ عدة سهام دفعة واحدة ، وكانت المقاليع أبسط الآلات القاذفة وتلحق بالقسي . والرماح وهي آلة الطعن « تتألف من قناة تجعل في آخرها حديدة مديية هي السنان وتعمل بحديدة في أسفلها تركز عليها تسمى الرّجج » ، وكانوا يضعون الهلال عليها . وبذلك اتخذوا الهلال شعاراً للإسلام ، واقفني أثرهم في ذلك الترك ، ولعل المسلمين اتخذوه شعاراً لهم لأن القمر انشق معجزة للنبي عليه السلام ، كما اتخذ البيزنطيون الصليب في عهد قسطنطين شعاراً دينياً لهم على أعلامهم وبنودهم <sup>(١)</sup> . والحراب وهي أقصر من الرماح وكانت لهم مهارة عظيمة في استعمالها ، والخنجر ويشبه السكين الكبيرة المنحنية النصل أو المستقيمة ، والطبهر ( جمعها الأطبار والطبرزيات ) لفظ فارسي معناه الفأس أما البلطة فكانت كأختها الفأس يستصحبها الجنود للتضارب بها عند اللقاء ولقطع الأخشاب وتمهيد الطرق أمام الجيوش . والدروع وكانت لهم بها عناية كبيرة إذ بها تقي الطعان لأنها مصنوعة من الحديد . كما كان المغفر يلبس على الرأس وعليها البيضة ، والطارق تلبس على الساعد ، والغفارة تلبس على الوجه بحيث تغطي كله وتظهر العينين ، أما التجافيف <sup>(٢)</sup> فكان يلبسها الفارس كالدرع

من أرض العرب ) ، وسمى السيف القصير « أبيض » والريش « صفيحة » والدقيق بالـ « قضيب » . الأستاذ الحولى بك « الجندية في الإسلام » ص ٣٠ — ٣٢ قلا عن القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ١٣٤ وابن طينور « تاريخ بغداد » ج ٦ ص ١٦

(١) الأستاذ الحولى بك « الجندية في الإسلام » ص ٨٥ و ٨٦ قلا عن المقرئ « المخطط » ج ٤ ص ٣٨٣

(٢) ذكر المقرئ في « خطته » ج ٢ ص ٤١٧ تخافيف فأصلها الأستاذ G. weit وجعلها تجافيف .

الدكتور زكي محمد حسن بك « كنوز القاطنين » ص ٤



يتقي بها الطعنات ، والمنجنيق <sup>(١)</sup> ، وهي أداة ترمى بها الحجارة أو الحديد أو قدور لنفط أو السوائل الملتبئة أو غيرها على الأعداء . فهي آلة قاذفة أيضاً يمكن فصل جزائها عن بعض وتركيبها عند الاستعمال ، والدبابات آلات للحرب تتخذ من الخشب السميك وجلود البقر والإبل واللبود والجلود المنقعة في الخل لتقيها النار غيرها . لتقي من بداخلها مما يقذفه العدو عليهم ، فيها يدخل الجند بحوفها ويدفعونها إلى جدار الحصن (فينقبونها) وهم بداخلها ، تحميهم جوانبها وسقفها مما يرميه العدو من النبال أو غيرها ، وهي القلاع المتحركة (التانكس) ذوات العجل . استعانوا بها على هدم أسوار الحصون والخنادق ، وهي ضيقة من أعلاها ويرمون منها الحجارة وغيرها بواسطة المنجنيقات الصغيرة التي ركبت فيها ، والصنوبر كالدبابة تقريباً يصنع من الخشب المغطى بالجلد وتعرف اليوم بالسيارات المدرعة ، استعانوا بها في هدم أسوار الحصون التي تعترضهم في القتال . أما السكبش فهو عبارة عن حجرة صغيرة مركبة على عجل ومصنوعة من الخشب المحكم ، مغلقة بلبود أو جلود منقوعة في الخل وبداخلها الجند الذين يحركونها ، ويربط فيها عمود أفقي له رأس كراس السكبش وتقرب هذه الآلة إلى أسوار الحصن أو القلعة ، وتحرك رأس السكبش بحيث تصطدم بمخاط السور المراد نقيه ، وقد ينقبونها بآلات معهم <sup>(٢)</sup>

واستعملوا النار اليونانية وسموا القائمين على استعمالها النبطية ، واقتنوا غير ذلك من الأسلحة ، وأعدوا لها خزائن السلاح لتحفظ فيها <sup>(٣)</sup> ، وحفروا الخنادق على المعسكر ليحصنهم من مباغطة العدو ، وأقاموا الحصون والمعسكرات لراحة الجند أثناء الطريق .

وقد استكثر الخلفاء الفاطميون من الخيول في الجيش لأن الدين يحث على اتخاذها حيث يقول الله جل شأنه « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط

(١) عرفها الفينيقيون منذ القدم واستخدمها النبي عليه الصلاة والسلام سنة ٨ هـ في غزوة الطائف .

بن هشام ج ٣ ص ٣٠٣

(٢) جورجى زيدان « التمدن الاسلامى » ج ١ ص ١٤٣ و ١٤٤

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٧ والمقرئى « المخطط » ج ٢ ص ٢٥١ — ٢٦٨

الحيل زهبون به عدو الله وعدوك ، <sup>(١)</sup> واعتنوا بأنسابها حتى كان لأنسابها جراح ( سجلات ) مثبتة في الديوان كأنسب الناس ، كما استكثروا من غيرها من دواب الحبل كالبلغال والحير والجمال والأفراس والناقات ، وأوجدوا لها الاصطبلات ، وكان بها ديوان الكراع به عدة موظفين منهم الكاتب كما أوجدوا أيضاً خزائن السروج ونظروا عليها من يحفظها ويهتم بها <sup>(٢)</sup> .

واستعملوا العجلات لنقل الذخائر ، وكان منها القذائف التي ترمى باليد والتي توضع في قوارير من الزجاج تملأ بالنفط والصبر وبذر القرطم المقشور فتشعل قبل استخدامها ، ويرى بها بواسطة سلسلة ، فاذا تصادمت بشيء اشتعلت النار فيه <sup>(٣)</sup> . كما استعملوا العجلات لنقل الأسلحة والجند من مكان إلى آخر واتخذوا الأعلام مع الجند في القتال اقتداء بنبيهم صلى الله عليه وسلم ، الذي اتخذ راية كانت تسمى العقاب <sup>(٤)</sup> . وكما كتب أبو عبد الله الشيعي في بنوده « سيهزم الجمع ويولون الدبر » <sup>(٥)</sup> . وآيات أخرى من القرآن الكريم <sup>(٦)</sup> ، كذلك كتبوا على البنود بعض الآيات القرآنية . وكان لكل قسم من أقسام الجيش كالميمنة مثلاً لواء ، وكانت الأولوية تارة خضراء وتارة أخرى بيضاء ، أما أعلام الأمان عندهم فكانت بيضاء ، إذ عندما قدم جوهر لمصر حمل رسوله بندا أبيض وطاف به على الناس ليؤمنهم كما كانوا يطلبون الأمان برفع المصاحف على الرماح ، كما حدث عندما خذل الجند بهرام الأرمني المسيحي وحملوا المصاحف على الرماح لنصرة رضوان بن ولحش أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله <sup>(٧)</sup> .

(١) الآية ٦٠ من سورة الأنفال رقم ٨

(٢) ابن الأثير « الكامل » ج ٢ ص ١٩ والمقشدي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٧ و ٤٩٦

والمقريزي « الحفظ » ج ٢ ص ٢٦٩

(٣) الدكتور علي إبراهيم حسن « دراسات في عهد المماليك » ص ٤٤٨ قلا عن ابن اربنبا انزرد كاش « الايق في النجايق » المخطوط ص ١٠٣ وجرجي زيدان « تاريخ التمدن الاسلامي » ج ١ ص ١٤١ و ١٤٢

(٤) ابن سعد « الطبقات » ج ٣ ص ١٩

(٥) الآية ٤٤ من سورة القمر رقم ٥٤

(٦) ابن عذاري المراكشي « البيان المغرب في أخبار المغرب » ص ١٤٩

(٧) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١١ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٩١

والصيني ، « عقد الجمان » المجلد الأول ج ١٨ ورقة ٥٧ و ٥٨

وكان لواء الجيش يحمله أمير الجيش ، وقد يعطيه إلى غيره ، وهو شرف عظيم  
 في محمله ، كان للرايات فائدة أخرى هي التخاطب بها بدل النداء بالنقارات والبوق  
 ندما يخشون الأصوات التي تنبه العدو إليهم ، وكانوا يتبعون نصيحة الأمام على كرم  
 به وجهه في قوله « أقيموا راياتكم فلا تميلوها ولا تجعلوها إلا بأيدي شجعانكم ،  
 كانت الموسيقى تصحب الجيش ، إذ لما قدم جوهر لموضع القاهرة كانت طبوله  
 ضرب وأعلامه تحقق <sup>(١)</sup> ، لتثير الحمية في نفوس الجند ، لأن النفس عندما تسمع  
 لنغم تطرب وتفرح فبسهل عليها الصعب ، فثلا عندما خرج العزيز بالله لفتح الشام  
 أخذ خمسمائة من الأبراق ومثلها من البنود <sup>(٢)</sup> .

كما كانوا يرسلون في حجة الجيوش كتاباً وترجماناً وقاضياً وعمالاً ليهدوا لهم الطريق  
 ويساعدوهم في تركيب آلات الحرب ، وأطباء بمجهزين بما يلزم المرضى من أدوات  
 وأدوية وأشرطة ، حتى يقدموا بتضميد جراح الجند ومعالجة من يمرض منهم أثناء  
 القتال وإسعافهم <sup>(٣)</sup> .

وكانوا إذا قاتلوا العدو التزموا ما أمكن وصايا النبي عليه الصلاة والسلام  
 في الحرب ، فلا يمثلون ولا تقتلون امرأة أو وليداً أو شيخاً <sup>(٤)</sup> ، فقد روى عنه  
 عليه الصلاة والسلام أنه قال « لا تقتلوا أصحاب الصوامع » ، وقوله « لا يقتل في الحرب  
 الصبي ولا المرأة ولا الشيخ الفاني » ، وقوله « اغزوا ولا تقتلوا ولا تعذبوا ولا تمثلوا  
 ولا تقتلوا امرأة ولا وليداً » .

وعنوا بأصحاب الأخبار والعيون (الجواسيس) لمعرفة أخبار عدوهم لأن التجسس  
 على العدو أمر تقتضيه الحرب . وكانوا يرغبون بالمسال كل بالغ ذي شجاعة ومعرفة  
 بالقتال للانضمام إلى الجيش ، ولا غرو فقد كان النبي عليه الصلاة والسلام لا يجتد  
 بالجيش إلا كل من بلغ على الأقل خمس عشرة سنة <sup>(٥)</sup> .

(١) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١٢ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٠  
 ونعيني « عقد الجمان » القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٣٢

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٤ و ٢٢٥

(٣) Ameer Ali Sayed, A Short History of the Saracens P. 432

(٤) أبو يوسف « الحراج » ص ٢٣٠ — ٢٣٢

(٥) « ابن عبد ربه » المقد فريد » ج ١ ص ٦٦

وكان يستحسن في ملابس الجند ضيقها وقصرها حتى لا تحول بينهم وبين حركة القتال . ولا غرو فقد نهضت أيام الخلفاء الفاطميين صناعة المنسوجات فاتخذوا من الجند مختلف المنسوجات ومتنوع الثياب من السراويل والبرانس وغيرها ، وكان مساكن الجند الشكنات سواء أكانت خياما أم أبنية خاصة بهم ، وعندما اختطف القاهرة اختطت كل قبيلة خطة عرفت بها ، فزويلة بنت الحارة المعروفة بحجارة زويلة واختط جماعة من أهل برقة الحارة البرقيسة واختط الروم حارة الروم التي بجب الدرب الأحمر وحارة الروم الجوانية بقرب باب النصر ، كما اختط الديلم حارة الديلم والآتراك حارة الآتراك . وهكذا<sup>(١)</sup> .

ومن مميزات الجيش الفاطمي بمصر سرعة الحركة والنشاط والصبر على المسكار والاستهانة بالموت . ولعل اعتقاد معظم المسلمين في القضاء والقدر مما زاد وقوى في عزيمتهم ، وأصبح كل من الإقدام والجرأة من أخص صفاتهم لأن الأجل محدود والرزق مكفول ، ولأن تربية الفدائي منهم ألا يبالي بالموت إذ هم تنفيذاً لأوامر سيده ، لأن في طاعته النعيم الدائم ، وكان تدريبهم من وقت لآخر يبت فيه الرجولة الكاملة وحب الطاعة والنظام ، ولما كان العقل السليم في الجسم السليم فقد دربوا على ألعاب كثيرة ، كلعب الكرة وسباق الجري والتحطيب بالعصى والفروسية والحكمة ( لعبة الهوكي الآن ) وأعدت التمرينات الكثيرة لتقوية أجسامهم ، فن تمرينات لتقوية الذراعين إلى أخرى لتقوية الظهر أو الرجلين أو الرأس والعنق .

وكانوا يدرّبون على المشي والجري والوثب والقفز لبضعة أمتار ولعب التتابع والوثب العالي والوثب الطويل ورمي الجلة ورمي القرص ورمي الرمح وكرة القدم والملاكمة والمبارزة والشيش والمصارعة والتجديف والسباحة وركوب الخيل وغيرها<sup>(٢)</sup> وكان يعهد إليهم بتعلم طرق إنقاذ الغرق وإطفاء الحريق والإنقاذ منه ، كما كانوا يدرّبون على الاسعافات الأولية وطرق حمل المصاب في معسكراتهم ، وكان عرض الجيش وتفقد حالته وأسلحته وغير ذلك يقوم به من وقت لآخر الخليفة

(١) القريري « الحفظ » ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٢

(٢) حتى يحفظوا للجند نشاطهم وعموم من أن يركنوا إلى الراحة وانترف نفد مواهبهم الحربية .

القريري « الحفظ » ج ٣ ص ٣٧٠

بنفسه ، فيجلس في منظره باب الفتوح لتوديع الحملات الحربية ، وفيها يأذن لقائد خلة بالمشول بين يديه ، فيخلع عليه خلعة مزركشة بالذهب ، فثلاً جلس الأمر بحكام الله بمنظره باب الفتوح ، فلما مرت أمامه الجيوش بطبوعها وأعلامها تتماوج كالبحر المعجاج استدعى حسام الملك قائدها وخلع عليه خلة جليلة مذهبة بطوق مذهب ، وكان لا يرأس الجيش إلا كل رجل اتصف بالبسالة والنجدة والشجاعة والجرأة بمن نازل الأقران وقارع الأبطال وشهدت له التجربة بسداد الرأي في الحرب وحسن التدبير والذكاء ، وكانت طاعة القائد واجبة كطاعة الخليفة نفسه ، لأنه نائبه وأطلق على القائد الأعلى للجيش لفظ « الأسفسلار »<sup>(١)</sup> ، وكان ينظر في أمر الأجناد وفي جميع الشؤون العسكرية ، وتلى وظيفته وظيفة « صاحب الباب » ، وتقف في خدمته الحجاب على اختلاف طبقاتهم<sup>(٢)</sup> ، فكان صاحب هذه الوظيفة يعتبر من أصحاب السيوف في كبار موظفي الدولة الفاطمية ، ويقول الأستاذ المرحوم الياس الأيوبي في مذاكراته المخطوطة : لم تحمل لفظ « اسفسلار » محل اسم « قائد القواد » ، لا بعد أن تغلب العنصر التركي في الجيوش الفاطمية على العنصر المغربي<sup>(٣)</sup> ، وكان يعاون « صاحب ديوان الجيش » ، « نقيب الأمراء »<sup>(٤)</sup> ، فيبلغون أوامره إلى جندهم ويعرفون أحوال الأجناد من الحياة والموت والغيبة والحضور وغير ذلك<sup>(٥)</sup> .

( ٢ ) - ديوان الجهاد : يقال له « ديوان العائر »<sup>(٦)</sup> ويختص بالنظر في أمر الأساطيل المدنية والحربية وإنشائها وتسييرها والإنفاق على رجال البحر وكانت له

(١) كانت تسمى هذه الوظيفة عند ما حكم الترك مصر بـ « ساري عسكر » ، وهو ما يعبر عنه في زماننا بسردار الجيش ، التي أطلق عليها الآن « رئيس أركان حرب الجيش »

(٢) أبو القدا « كتاب المختصر في أخبار البشر » ج ٣ ص ٤٧ و ٤٨ والفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٨٣ والترغزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٥ وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ص ٨١ - وقد كان نور الدين بكاتب صلاح الدين الأيوبي مؤسس الدولة الأيوبية فيما بعد بالأمير الاسفسلار

(٣) الأستاذ المرحوم الياس الأيوبي « الفاضليون » ج ٢ ص ١٥٩

(٤) م فواد الأوطى الآن

(٥) الفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٢

(٦) ويقابل اليوم وزارة البحرية



الجنوبية لمئاتها على أبدي البنادقة ، أما صناعة السفن والزوارق التجارية فاعتمدت على الأخشاب المحلية .

وكان بجانب الأسطول الحربى أسطول تجارى يسير بالتجارة ويحمل منسوجات مصر ومنتجاتها إلى المشرق بطريق جدة وعدن فى بحر القلزم (البحر الأحمر) ، كما يسير فى بحر الروم إلى المغرب وصقلية وغيرها ، وله مرافق للحط والاقلاع فى الاسكندرية ودمياط بسواحل مصر ، وعسقلان وصور وجيفا وصيدا وعكا بسواحل الشام ، بعضها على بحر الروم وبعضها فى مياه بحر القلزم . فقد كان أسطولهم هناك فى عيذاب ليحمى المراكب المصرية من مراكب القرصنة يبحر القلزم ، وكان عدد سفنه خمسة مراكب ثم صارت ثلاثة ، وكانت إمرة هذا الأسطول فى يد والى قوص ، وربما تولىه أمير ، وكان يحمل إلى هذا الأسطول من خزان السلاح ما يكفيه<sup>(١)</sup> وكانت الحكومة الفاطمية تحتكر الأخشاب وتبنى السفن لحسابها وتبيعها أو تفرض الضرائب الكبيرة عليها .

وفي أيام الخليفة العزيز بالله احترقت خمس عشاريات وأنت على العدة والسلاح ولم يبق إلا ستة مراكب ، فاتهم الروم و كانوا مقيمين بجوار الصناعة التي بالمقدس ، فقامت العامة بنهب دورهم وبقتل نحو مائة رجل منهم <sup>(٢)</sup> .

وكانت مصر والاسكندرية ودمياط أهم مراكز إنشاء السفن في العصر الفاطمي ولم يزل الأسطول المصري محل عناية ورعاية الخلفاء الفاطميين حتى كان يتكون في أواخر الدولة الفاطمية من ثمانين شونة وعشرة مسطحات وعشر حمالات، وكانت جريدة قواده تزيد على خمسة آلاف، منهم عشرة قواد، وكان لهم إقطاعات<sup>(٢)</sup>، فها استولى الصليبيون على بلبس واستعدوا للزحف على القسطنطينية، أمر شاوور وزير العاضد بإحراق القسطنطينية سنة ٥٥٦٤ (١١٦٨م) لكيلا يأوي إليها الصليبيون، وليحول دون وصول العدو كما أحرق مراكز الأسطول<sup>(٣)</sup>.

(١) القلقسندی « صبح الاعشی » ج ٣ ص ٥٢٤

(٢) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٨ والقريزي « الخطوط » (بوقاق ١٢٧٠ هـ).

190-22

(۳) الفریزی و المخطوط (طبعة بولاق ۱۲۷۰ هـ) ج ۲ ص ۱۹۳

١٩٤٧ - (٤)

وكانت أم قطع الأسطول الحربى المصرى فى عصر الفاطميين تتكون من : —  
الشوانى : وهى أم القطع التى كان يتألف منها الأسطول ، فهى من أشهر السفن  
 البحرية وأكثرها استعمالا ومفردها « شبنى » ، أو « شونة » ، وهى من أقدم السفن  
 البحرية استعمالا ، وهى سفن حربية كبيرة تتخذ بها الأبراج العظيمة والقلاع ، وتزود  
 بالعدد والآلات الحربية وتجهز بالأسلحة والنقطة لتستعمل فى الهجوم على الأعداء  
 والدفاع عن نفسها إذا هاجمها العدو فتكون متقنة التسليح عليها رجال برعوا فى قتال  
 البحر ، وكانت كالقلاع البحرية تحاصر وترى بالنفط وبها اللجام <sup>(١)</sup> لتقذف به سفن  
 العدو ليفرقها ، وبها كلاب وهى خطاطيف كبار من الحديد تطرح عليها فتوقفها ،  
 وتزود المراكب الحربية أيضاً بالأحجار والرماح والتراس والعشى وغيرها من آلات  
 الحرب ، وكان عددها يزيد على خمسة وسبعين شينياً <sup>(٢)</sup> .

والحراريق أو الحراقات : مفردها « حراقة » ، وهى مراكب حربية كبيرة تقل  
 فى الحجم عن الشوانى ، تجهز أيضاً بآلات الحرب مثل المنجنقات الكبيرة والصغيرة  
 والأسلحة النارية كالنار الاغريقية وأنابيب النفط ، وكان من الحراقات أنواع تستعمل  
 فى النيل لمخل الأمراء ورجال الدولة فى الاستعراضات البحرية والحفلات الرسمية ،  
 ولعلها تشبه « الذهبيات » ، الآن وإن كانت هذه تستعمل كمواطن للسكن ، فى حين  
 كانت تستعمل الحراقات للرياضة البحرية .

والطراذات : وتدعى أيضاً « الطرائد » ، وواحد « طريدة » ، وهى سفن حربية  
 صغيرة الحجم بربعة السير تحمل نحو ثمانين فرساً تستخدم فى حمل الخيول .  
 والاغربة : ومفردها « الغراب » ، نوع من « الشوانى » ، سميت بهذا الاسم لأن  
 رأسها يشبه رأس الغراب .

والقراقرى : وواحد « قرقورة » ، وهى سفن عظيمة تستعمل فى تموين الأسطول  
 بالزاد والمتاع وأنواع السلاح ، ويقابلها ما يعرف اليوم بالنقلات .

والمشاريات : واحد « المشيرى » ، وهو مركب نهري حربي كان يجرى بالنيل ،  
 ثم سيروها فى البحر مع الأسطول ، وهناك أيضاً « الفلانك » و « القوارب » و « المحلات » .

(١) وهو حديدة طويلة مدودة الرأس تقذف بها مراكب العدو .

(٢) القلقندى « صبح الأعشى » ج ٣ من ٢٢ • وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ من ١٥٤



كلها تحمل المؤن والزاد لرجال الأسطول وكان عدد الحملات عشر حملات<sup>(١)</sup>.  
والشلنديات : ومفردها «شلندى» ، وهى مراكب مسطحة تحمل السلاح والمقاتلة ،  
لها أهمية الشوافي والحراقات فى الحروب ، وكانت عشر مسطحات<sup>(٢)</sup>.  
وكما كانت السفن الكبيرة مهمة للأسطول ، كذلك كانت السفن الصغيرة كالكشير ،  
يرحمّل من المجاديف من ثلاثين إلى ستة وثلاثين مجدافاً وكالزورق ويحمّل من المجاديف  
من أربعة وعشرين إلى ثلاثين مجدافاً لذلك فهى سفن سريعة الجرى ، خفيفة الحركة ،  
سهلة الانقياد كانت تستعمل كثيراً فى إحراق المراكب الكبيرة تلقى فيها النيران  
وتهرب ، ولتقطع الطرق عليها ، فإذا هوجمت انتهزت الفرصة وهربت فى الأمانة  
الضيقة ، فلا تلحقها السفن الكبيرة .

أما الشناوات والسميريات والأولى مفردها «شذاة» والثانية واحدها «سميرية» ،  
فهى سفن نهريّة تنقل بها الجنود والمؤن ، وتقام لحراسة أفواه الأنهار ، كما تستعمل  
لنقل التجارة وتكثر بها المجاديف .  
ولكى تختفى المركب من أعين عدوها ، كانت تترك فى الظلام دماس مصباح يوقد  
ولا نيران تشعل بها .

وكانت التعبة البحرية تشبه أختها البرية أحياناً ، فقد يصنع أمير البحر من سفنه  
«قلبا» و«جناحين» و«مقدمة» و«دساقة» ، وقد يضع مراكبه على شكل نصف  
دائرة ، حتى إذا حاول العدو الاقتراب منها أحاطت به ، وقد يقابل أمير البحر عدوه  
بمراكبه صفوفاً مستقيمة فتتطرح مراكبه مراكب العدو «باللجام» قريباً من مؤخرها  
لتفرقها ، أو يشغل أمير البحر مراكب خصمه ببعض المراكب ثم ينقض عليه مرة  
واحدة من ورائه وهكذا .

وكان التخاطب فى البحر بالرايات والإشارات ، وكان للأسطول قائد يدبر أمر  
السلاح والحرب والقتال ويسمى «أمير البحر» أو «أمير الماء» ورئيس عالم بهاب الريح  
ومسالك البحار والمقاذيف ، يدبر أمر جريته بالريح أو المجاديف وأمر إرسائه فى مرفئه<sup>(٣)</sup>

(١) القلشندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٢٣ .

(٢) «ج ٣ ص ٢٣» وابن مائى «كتاب قوانين الدواوين» ص ١٦ .

(٣) ابن خلدون «القدمة» ص ٢٢٠ و ٢٢١ والتفسيرى «الخط» ج ٣ ص ٣١٦ والأستاذ

عباده «سفن الأسطول المصرى» ص ٥ - ٧ .

وكان الخليفة الفاطمي يركب إلى المقدس ويشرف على أسطوله ويقرأ عليه ويعود<sup>(١)</sup> وكانت الأهل تشاركه في الاحتفال باستعراض الجيوش الحربية والأساطيل<sup>(٢)</sup> فيجلس الخليفة في منظره المقدس وبصحبة الوزير لاستعراض الأسطول وتوديعه. فيأتي القواد بالمرابك إلى تحت المنظرة وهي مزينة بالأسلحة والمنجنيقات، مشحونة بالرجال والعدد والآلات، وتسير بالمجاديف ذهاباً وعوداً كما تفعل في حالة القتال، وعندما تقوم ببعض المناورات وتنتهي منها يتقدم إلى الخليفة «المقدم» و«الرئيس» فيوصيهما ويدعو لهما بالسلامة والنصر، وقد يخلع عليهما ويعطى الخليفة المقدم مائة دينار والرئيس عشرين ديناراً، وتتحدر المراكب إلى دمياط ومنها تخرج إلى البحر<sup>(٣)</sup> كما فعل الخليفة الأمر بأحكام الله عندما أرسل الحملة البحرية لقتال الصليبيين، وقد انتصر الأسطول المصري في سنة ٥٠١هـ (١١٠٧ م) على أسطول الفرنج بصيدا.

وإذا انتهت الموقعة الحربية ووضعت الحرب أوزارها وغنموا مراكباً فقد كان يصطفي الخليفة لنفسه السبي الذي فيه من رجال أو نساء أو أطفال وكذلك السلاح وما عدا ذلك يكون للغنائم لا يساهمون فيه<sup>(٤)</sup>.

وكان أمير البحر وغيره من موظفي الأسطول يتقاضون مرتباً شهرياً يتراوح بين عشرين ديناراً ودينارين<sup>(٥)</sup> وكانوا يبلغون نحو خمسة آلاف مقاتل بين «قواد» و«نواب» و«رؤساء» و«نواية» وغيرهم، وكانت إقطاعات الأسطول تعرف بإقطاعات الغزاة<sup>(٦)</sup>، إذ كان للأسطول ميزانية كبيرة من خراج الإقطاعات المحبوسة عليه.

(٣) **دبوانه الإقطاع** : كان أحد الدواوين الملحقة بديوان الجيش، أعد ليختص بشئون الإقطاعات<sup>(٧)</sup>، فينظر فيما هو مقطع للأجناد، ولم يكن «لصاحب

(١) القرزى «تأمل الحفا» ص ٩٣ وأبو المحاسن «التجويد الزاهرة» ج ٤ ص ١٩

(٢) القرزى «المخطوط» ج ٢ ص ١٩٥

(٣) « » ج ٢ ص ٣٦٨ — ٣٦٩

(٤) الفلقشندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٢٣ و ٢٤

(٥) « » ص ٥٢٣ والقرزى «اللوكة» ج ١ ص ٤٥

(٦) «المخطوط» ج ٢ ص ٣٧٣ والأستاذ عنان «الحاكم» ص ٢١٣

(٧) جمع قلبية وهي ما يمنحه الإمام من الأرض لبعض المتأزين بفعلهم من رعيته

ديوان الجيش، أن يغير أحداً من الجند أو شيئاً من إقطاعه إلا بمرسوم<sup>(١)</sup>، وكان يئسه يتقاضى أربعين ديناراً شهرياً<sup>(٢)</sup> فعندما استولى الخليفة المعز لدين الله على مصر، ضم إلى أراضي الدولة العامة بمجرد الغزو أملاك الأسرة الإخشيدية، وبذلك تمكن من أن يقطع بعض الأراضي العامة في ملكه نفرأ من خواصه سواء أكانوا من أصحاب السيوف أم الأقلام وغيرهم من الاتباع، فأقطعهم إياها أحياناً إقطاع تملك، فامتلك المقطع منهم الأرض « رقة ومنفعة »، تملكاً مخلداً وإنعاماً مؤكداً يجرى على الأصل والفرع<sup>(٣)</sup>، وتصدر بذلك وثيقة من ديوان الإنشاء للمقطعين تسمى « السجل »<sup>(٤)</sup>، فساعد بذلك على انتشار الملكيات الخاصة، ولا غرو فقد كان الاسماعيليون وإخوانهم القرامطة اشتراكى الإسلام، الذين قالوا بإبطال ملكية الأراضي وتوزيعها على المحتاجين إليها مجاناً<sup>(٥)</sup>.

كذلك أقطع الخليفة الفاطمي أحياناً أخرى أراضي الدولة العامة لبعض خواصه، إقطاع استغلال، وفيها لم يعط الخليفة الأراضي العامة لهم ملكية مطلقة، بل منحهم فقط حق الانتفاع، بإيرادها، فتبقى بيد من أقطعه إياها ويتمتع بغلاتها وإيراداتها المدة المتفق عليها، فإذا كان الإقطاع لمدى الحياة وتوفى، ردت الأرض إلى الخليفة، كذلك ترد بانتها المدة المتفق عليها، وإذا أخل المقطع بشروط الخليفة، فهو على ذلك « إقطاع استغلال وهبة انتفاع »<sup>(٦)</sup>، فلم تكن تنتقل ملكية الأراضي العامة إلى المقطع إليه فيتوارثها أبناؤه، بل كان يحل في الإقطاع محل الخليفة في الانتفاع والاستغلال.

وكان الخليفة يقطع خواصه الأرض العامة نفسها، سواء أكانت في جهة واحدة

(١) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٢ والقرنيزي « المخطط » ج ٢ ص ٢٤٢

(٢) القرنيزي « المخطط » ج ٢ ص ٢٤٣ — ويساوى حوالى أربعة وعشرين جنيهاً مصرياً

(٣) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ١٣٨

(٤) « » ج ٣ ص ١٣٨ والدكتور البراوي « حالة مصر الاقتصادية في

عصر الفاطمي » ص ٤٧

(٥) بندلي جوزي وترجمة الأستاذ خليل سكاكيني « تاريخ الحركات العسكرية في الاسلام » الجزء

الأول من تاريخ الحركات الاجتماعية ص ٢٨

(٦) قسم القضاة المسلمون الإقطاع إلى تملك واستغلال . للوردى « الأحكام السلطانية » ص ١٨٧ وما بعدها

أم في جهات متعددة ، والأولى كمثل إقطاع الخليفة الظافر نصرأ بن عباس كل قلوب (١) والثانية كمثل إقطاع الخليفة العزيز بالله ووزيره « يعقوب بين كلس » بعض أراض بمصر والشام (٢) ، وبذلك يكون للقطع إليه « ارتفاع » الإقطاع (٣) .

وكان الخليفة ينعم أحيانا بأراضى الدولة على بعض الناس إنعاما مؤبدا أو مؤقتا كما رأينا ، وأحيانا أخرى يعطيها مؤقتا لمن يدفع فيها مبلغا معيناً عند المزايدات ، وكان هذا المبلغ يذكر في الأمر الصادر بإقطاعه جهة ما ، وبديهي أنه كان يقل عما كان يحقيه المقطع من أهل الجهة ، ونكتفه بأنه نوع من تأجير الأراضى العامة إلى طائفة بارزة من العامة والوزراء والأمراء والأجناد وغيرهم (٤) ، ليدفعوا له الخراج عنها في أوانه بانتظام ليتغذى به بيت المال ، وقد تعطى هذه الأراضى العامة إلى الفلاحين بإيجار محدود أو وفق نظام المزارعة الذى هو المقاسمة فى المحصول بنسبة معينة .

وكان للخليفة مصادرة إقطاعات التملك أو الاستغلال من أيدي أصحابها إذا سخط عليهم ، أو لم يقوموا بالتزاماتهم نحو بيت المال ، أو إذا اغتصبوا مواضع مجاورة لأملاكهم . ففى وزارة الأفضل بن أمير الجيوش مثلا ، صدرت الأوامر بحل الإقطاعات جميعها عند ما جار الأمراء وكبار المقطعين على من حولهم ، وعند عدم تأدية كبار المقطعين المبالغ المطلوبة منهم لبيت المال كاملة (٥) .

وكانت أراضى الدولة العامة تزداد أحيانا عند ما تتحول بعض الملكيات الخاصة نتيجة لعدم وجود الوارث الشرعى فى أيام الوباء والفتنة ، وبذلك يكثر عدد الإقطاعات ومن الغريب أن الأوضاع انقلبت فى أواخر الدولة الفاطمية فأصبح الوزير وهو صاحب السلطان الفعلى ، هو الذى يمنح الإقطاعات حتى لسيدته الشرعى الخليفة (٦) .

(١) أبو الحسن « النجوم الزاهرة » المخطوط ورقة ٢٩ . وأظن

O'leary. A short History p. 231

(٢) القرزى « المخطوط » ج ٢ ص ٦

(٣) « البقي » عقد الجمان « القسم ٣١ من ج ١٩ ورقة ٤٢٠ وقد بلغ إقطاع ابن كلس من الخليفة العزيز باقى فى كل سنة ألف دينار ولا قتل « ابن الدواس » الحاكم بأمر الله بإيجاز أخته « سيدة الملك » زادت فى إقطاعه مما قدر عليه مائة ألف دينار

(٤) القرزى « المخطوط » ج ١ ص ٨٢ و ج ٢ ص ٦

(٥) القرزى « المخطوط » ج ١ ص ٨٣

(٦) أبو شامة « كتاب الروضتين فى أخبار السلاطين » ( القاهرة ١٢٨٧ هـ ) ج ١ ص ١٩٦

زلفيه، فقد باع طلائع بن رزيك الولايات للأمراء وجعل لها أسعاراً<sup>(١)</sup>.  
 على أن الخلفاء الفاطميين لم يتبعوا سياسة منح الاقطاعات للأجناد مقابل الرواتب،  
 فهذا نظام أدخله الأيوبيون عند ما حكموا البلاد وأتبعه المالكي من بعدهم.  
 وقد قام المقطعون بمجهود يشكر في إقطاعاتهم، فأحبوا موات الأرض منها،  
 واستخرجوا معادنها، وأنشأوا بها بعض الصناعات الزراعية كمعاصر الزيت.  
 وبذلك ازدحمت بالسكان وأصبحت كل قطعة تعرف باسم من يسكنها كما كان  
 متبعاً في نظام الاقطاع الذي شمل العصور الوسطى.

## (ح) النظام المالي

### موارد الدولة :

١ - الخراج : كانت موارد الدولة متعددة وأهمها الخراج<sup>(٢)</sup> وهو ضريبة  
 عقارية حدثنا المقرئ<sup>(٣)</sup> عنها فقال إنها : « تؤخذ من الأراضي المزروعة حبوا  
 وعبا وفاكة ونخلا ، أو من الفلاحين هدية ، مثل الغنم والدجاج ومطرف الريف ،  
 وهو بهذا لم يأت بها على سبيل الحصر ، فترى أن نضيف إليها أشياء مثل العناب  
 وورق الصباغ والأغنام والجريد والرمال والشهد والعسل والنحل والخلايا وعسل  
 القصب والابقار والدواب والسمن والجبن والصوف والشعر<sup>(٤)</sup> » .

وكما هدايا ساءت حكومة الخليفة الأمر الفلاحين فيها سنة ٥١٥هـ .  
 وعلى ذلك كانت هذه الضريبة العقارية لا تدفع كلها نقداً ، بل كان بعضها يدفع  
 عيناً بالحصلات وغيرها ، وكان أكثر خراج أراضي أعلى الأرض (الوجه القبلي)

(١) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٣٦٣  
 (٢) الخراج لغة ، حصيلة الضريبة المفروضة على قطعة أرض أو عيد ، واصطلاحاً هو الضريبة المفروضة  
 على الأرض على المشهور ، ويكون الجزء الأكبر من إيرادات الدولة ، لذا يند هذا التعريف حتى يشمل  
 « مجموع الجباية » واستعمل أكثر مؤرخي العرب كلمة خراج عندما يبنون الإيرادات من خراج وجزية  
 وعشور ... الخ ، بإطلاق مدلول الجزء على الكل ، على أن هذه الكلمة بلدى الحقيق لها ، تدل على ما يجبي  
 من الأرض المزروعة .

(٣) « الخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ١٠٣ .

(٤) المقرئ « الخطط » ج ١ ص ٨٤ و ٨٥ .

يعطى عيناً بما يؤخذ من غلة الأرض ، أما أسفلها (الوجه البحرى) فكان أغلب ضرائب أرضه تعطى نقداً ، ومع ذلك فكانت الضريبة العقارية تزيد وتنقص تبعاً لزيادة الغلة أو نقصها ، بحسب الاهتمام بالتعمير وإصلاح الجسور والخلجان وإنشاء الترعة والعمل على صيانتها ، إلى غير ذلك ، وكثيراً ما انحطت الجباية في أوقات الاضطراب والفتن ، وكانت الضريبة على الحبوب تقدر بالآرادب ، وفيما عداها بالنقد .

ويقول الماوردى <sup>(١)</sup> : « إن الخراج كان يؤخذ أولاً : عن الأرض التي فتحها المسلمين عنوة إذا عدل الخليفة عن تقسيمها على المحازين ووقفها على مصالح المسلمين بعد أن عوض المحازين عن نصيبهم فيها أو استرضاهم ، ، وثانياً : عن الأرض التي أفاء الله بها على المسلمين ( أى فتحت بدون قتال ) ، وملكوها وصالحوا أهلها على أن يتركهم بخراج معلوم يؤدونه ، ومصر قد اختلفت في شأنها أعنوة كان فتحها ، أم صلحاً ذا عهد وشرط ، لذا نرى أن نبين للقارىء منشأ الخراج فيها ، فنقول : إن الأرض التي يستولى عليها المسلمون إما « أرض صلح » ، طلب أصحابها الأمان والدخول في رعايا الدولة الإسلامية مقابل مقدار من الأموال يتفق عليه الطرفان ، وبذلك تضم بلادهم إلى دار الاسلام ويحترم الامام شروط الصلح ، وإما « أرض عنوة » ، استولى عليها المسلمون غلبة وقهراً ، وفيها انقسم المسلمون فريقين ، قال الفريق الأول بتطبيق قاعدة الغنائم عليها أى تخمّس ، ، فيعطى الخمس للدولة لينفق في مصارفها وتفرق أربعة الأخماس الباقية على من حضروا القتال ، وقال الفريق الثانى بوجوب ترك الأرض في أيدي أصحابها يستثمرونها مع فرض مقدار معين يفرضه الامام وبذلك تكون فيئاً للمسلمين جميعاً على كر السنين وتعاقب الدهور ، هذان التياران اللذان كانا يتجادبان هذا الموضوع والنقاش الذى دار بشأنه عقب فتح العراق ، والذى انتهى بفوز الفريق الأخير وعلى رأسه الخليفة عمر ، الذى رأى وقف الأرض على الصالح العام حتى لا يهمل العرب فرض الجهاد إذا تملكوا الأراضى واشتغلوا بالزراعة ، إذ حصل عند فتح مصر أن طلب فريق الفاتحين وعلى رأسهم الزبير بن العوام قسمة البلاد ، فأبى عمرو بن العاص ذلك وكتب إلى الخليفة عمر بن الخطاب

الذى أمر أن تترك الأرض في أيدي أصحابها يستغلونها ويدفعون عنها مقداراً معلوماً كان في أول الأمر دينارين . وبذلك أصبح الأمر قاعدة عامة اتخذها العرب في كل بلد فتحوه .

ونرى أن رأى الخليفة عمر هذا كان خيراً للعرب عامة ولأهالى البلاد خاصة ، إذ لو قسمت الأرض بين الفاتحين لما استطاع هؤلاء استغلالها بمثل قدرة أصحابها الأصليين المسلمين بأصول زراعتها وعمارتها ، وفي هذا يقول أبو يوسف « وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس في الاعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ، ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد ، ولما آمن رجوع أهل الكفر إلى مدنها إذا دخلت من المقاتلة .... الخ »<sup>(١)</sup> ولقد اختلف الفقهاء عند تقدير الخراج على القواعد الشرعية ، لأن المحصول لم يرد فيه نص شرعى ، لذا لجأنا إلى ما تتبع فعلاً في فرض الخراج ، فيحدثنا ابن حوقل الجغرافى<sup>(٢)</sup> بأن الخراج كان ثلاثة دنائير ونصف عن الفدان الواحد ( أى ٢١٠ من القروش )<sup>(٣)</sup> فجعلها جوهر سبعة دنائير ( أى ٤٢٠ قرشاً ) ، ويحدثنا

(١) أبو يوسف « الخراج » ص ١٤ - ١٦ وابن عبد الحكم « فتوح مصر » ص ٨٤ - ٨٨  
(٢) القمح هو أتم محاصيل مصر الزراعية الشتوية ، وهو الغذاء الأساسى لأهل البلاد ويزرع في أنحاء البلاد بالذلت وبالوجه القبلى ، ومحصوله نحو مليون أردب سنوياً ، والشعير ويزرع أيضاً في جميع أنحاء البلاد ، والفول وقد يتحصل من فدائه عشرون أردباً ، والحمص من أربعة أرداب إلى عشرة ، والعدس ويتحصل من فدائه عشرون أردباً ، والكتان ومنه يستخرج الزيت ، وانقرط ( البرسيم ) وهو غذاء الدواب ، والجلبان وهو غذاء الجمال ، والبصل ويطبخ الفدان منه عشرة أرداب ، والثوم والترمس ويصل فدائه إلى عشرين أردباً وغيرها ، أما أتم محاصيلها الصيفية فهي القصب ، وتروى أرضه مرة كل سبعة أيام ، واللوبيا ، والسمسم ومحتاج لجهود كبير وثقات كثيرة ، يتراوح محصوله ما بين أربعة وستة أردب والفطن ويصل محصول فدائه ثمانية قناطير ، والفلفل ويطبخ فدائه عشرة قناطير ، والباذنجان والكرنب ، والثبلة ، واللفت ، وغيرها ، ومن الفاكهة التين ، واللوز ، والتفاح ، والبرمان والمخوخ ، والشمش ، والتمر ، والبطيخ ، والنارنج ، والفرجل ، والكمثرى ، والتوت وغيرها ، ومن الزهور : ترنجى ، والريحان ، والياسمين ، وغيرها . ابن حوقل « المسالك والممالك » ص ٨٩ والمقدسى « أحسن التقاسيم » ص ١٩٧ و ٣٠١ و ٣٠٢ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ٤٦٥ و ج ٢ ص ٤٤٨ - ٤٥١ والأستاذ للرحوم الأيوبي « تاريخ مصر الاسلامى » ص ١٥٠ والأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٢٣١ و ٢٣٢ .

(٣) ابن حوقل « المسالك والممالك » ص ١٠٧ و ١٠٨ والأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٢٣٢  
(٤) يساوى الدينار ٦٠ قرشاً تقريباً ، وفرض جوهر على كل فدان خمسة دنائير أرداب .

المقرئى<sup>(١)</sup> بأن قطيعة (ضريبة) الفدان الواحد أيام الخليفة الحافظ كانت أربعة دنانير (أى ٣٤٠ قرشاً) لذلك كانت طاقة الأرض على تحمل الضريبة هى التى تحدّد الخراج ، وهذه الطاقة تتغير بتغير عوامل ثلاثة : طبيعة الأرض ، ونوع المحصول ، وطريقة الري ، حتى تصان مصلحة كل من المكلفين بالأداء والمتنفعين منه .

وإذا ما فرض الخراج على أساس المبادئ سالفة الذكر فإنه يقرر تبعاً لأجل الطرائق عائدة ، يفرض ، إما على مساحة الأرض لإجمالاً ، وإما على الجزء المزروع من الأرض لحسب ، أو على المحصول ، وتتخذ « السنة القمرية العربية » لحساب الخراج إذا فرض على الأرض برمتها ، وهنا يحملون الخراج مرتين الأولى فى غرة رجب والثانية فى غرة المحرم غالباً<sup>(٢)</sup> ، وإذا فرض على الجزء المزروع اتخذت « السنة الشمسية القبطية » فى الحساب إذ يقول المقرئى « وكانت العادة إذا مضى من السنة الخراجية أربعة أشهر نذب من الجند من فيه حماسة وشدة ، ومن الكتاب العدول ، وكان نصرانى فيخرجون إلى سائر الأعمال لاستخراج ثلث الخراج « على ما تشهد به المكلفات »<sup>(٣)</sup> ، فى « كيهك » يجبون ثلث الخراج وهو القسط الأول ، ثم يطالبون المكلفين بالأداء بالقسط الثانى فى « برمات » ، حتى إذا حل « برمودة » يكونون قد استخرجوا من الناس نصف الخراج ، وقيدوا ذلك فى سجلاتهم ، وإذا حل شهر « أبيب » يكون الناس قد أدوا ثلاثة أرباع الخراج ، ولا يأتى « مسرى » إلا وتكون الحكومة الفاطمية قد استخرجت خراج الأراضى الزراعية<sup>(٤)</sup> .

أما إذا فرض على المحصول ، فلا يستحق الخراج إلا منذ نضجه وتهيته للاستهلاك وبذلك تمشى نظام هذه الضريبة العقارية مع حال الزراعة وأوقات الفرس والحصاد ، وسارت السنتان الهلالية والخرجية مع اختلافهما فى الطول جنباً إلى جنب<sup>(٥)</sup> .

(١) « المخطوط » ج ١ ص ٣٤٩

(٢) المقرئى « لغاية الأمة بكشف النمة » ص ٢٣

(٣) المقرئى « المخطوط » ج ٢ ص ٢٤٩

(٤) الدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصادية فى العصر الفاطمى » ص ٢٨٧ قلا عن المقرئى

« المخطوط » (بولاى ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٨٦ و ٢٧٢

(٥) كل ٣٧ سنة شمسية تساوى ٣٣ سنة هلالية ، وبذلك تنقسم السنة القمرية عن الشمسية سنة هجرية

كل ٣٣ سنة . ابن مائى « كتاب قوانين الفواوين » ص ٢٧



ويستحق الحراج مرة كل عام ، حتى ولو كانت الأرض تنتج أكثر من محصول في السنة ، ويسقط الحراج إذا ماهلك جميع المحصول نتيجة لتوازل طبيعية لا يمكن تلافيها من برد قارس أو حرا لافح .

ولقد تركت الدولة الفاطمية الملكية العقارية بأيدي أصحابها ملكية تامة مطلقة رقة ومنفعة ، ولا غرو فقد كتب جوهر للبصريين عهداً جاء فيه : «لكن على أمان الله التام الدائم المتصل الشامل الكامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام ، في أنفسكم وأموالكم وأهلكم ونعمكم وضياعكم ورباعكم وقليلكم وكثيركم»<sup>(١)</sup> ، فاحتفظ لمولاه الخليفة المعز لدين الله بالحالة الراهنه statusquo ، والبصريين باحترام مبدأ الملكية الخاصة في أموالهم المنقولة والثابتة ، نظير الطاعة ودفع الضرائب ، وقد عثرنا على سند في وقف سنة ٤٠٢ هـ يؤيد ملكية الأفراد في العصر الفاطمي للأرض ملكية تامة ذاتا ومنفعة ، حيث وردت العبارة الآتية «بسم الله ، هذا ما أوقف الفقيه عبد الله بن محمد بوقتيته هذه ، الضيعة بمحدودها وحقوقها .. بناءها ومعابرها . وشجرها . . . وكل ما هو حق فيها ، وكل حق فيها خارج منها ، حبساً ثابتاً ما دامت الأرض ومن عليها ، ، كما عثرنا على سند آخر يثبت أن هناك أملاكاً عامة وأخرى خاصة ، وأن الأولى وهي من أموال الدولة كانت تكتسب بوضع اليد مدة من الزمن»<sup>(٢)</sup> .

فكان للبالك في العصر الفاطمي حق الاستعمال Jus Utendi وحق الانتفاع Jus fruendi وحق التصرف Jus abutendi ، وهي الحقوق الشاملة لحق الملكية التامة المطلقة .

أما مساحة الأرض الزراعية بمصر<sup>(٣)</sup> فقد اختلفت فيها التقديرات تبعاً لاختلاف

(١) القرظي « اعانك الحفا » ( طبعة بيت المقدس ١٩٠٨ م ) ص ٦٧ — ٧٠

(٢) الدكتور البراوي « حالة مصر الاقتصادية في العصر الفاطمي » ص ٤٤ و ٤٥ قلا عن القرظي

« المخطط » ج ١ ص ٨٤ و ٨٥

(٣) مسحت الأراضي المصرية إلى آخر الدولة الفاطمية أربع مرات . الأولى حوالي سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) على يد الوليد بن رطاعة ، عامل الحراج على مصر ، خرج ومعه الكتاب والأعوان بالصعيد لهذا الغرض ستة أشهر حتى بلغ أسوان ، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض ( الدلتا ) ، فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية ، ومن الرجال الذين يدفعون الجزية خمسة آلاف رجل .

الثانية . أيام عبيد الله بن الجحطب ، في خلافة هشام بن عبد الملك الأموي سنة ١١٠ هـ (٧٢٩ م) =

الآراء : فصاحبها النظم الإسلامية <sup>(١)</sup> يقدراتها في عهد المعز لدين الله بنحو ٢٨٥,٧١٤ فداناً .  
 والمرحوم الأمير عمر طوسون <sup>(٢)</sup> يقدرها بنحو ٦٤٦,٧٤٥ فداناً ، مع أنها كانت أيام  
 العرب في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين تقرب من الستة ملايين من الأفدنة ، وأيام  
 الإخشيد بنحو ٥٠٠,٠٠٠ فداناً <sup>(٣)</sup> ، وهذه الأرض تستثمر كلها في الزراعة إذا كان  
 الفيضان عادياً والأمن مستتباً ، وتنقص تبعاً لانخفاض النيل أو لوجود القوض  
 والاضطراب ، وانفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصبة تعرف  
 بالحاكية ، طولها خمسة أذرع بالتجاري ، فتى بلغ المسوح من الأرض  
 أربعائة قصبة سموه فداناً <sup>(٤)</sup> ، وتزيد المسألة صعوبة إذا أردنا أن  
 نحدد عدد السكان ، إذ نجد تقديرات مختلفة ، فبعضهم يقدره بخمسة أو ستة ملايين  
 نسمة <sup>(٥)</sup> ، تهبط للفنن والثروات والمجاعات والأوبئة ، وأنه عند ما أريد إحصاء سكان  
 مصر والقاهرة شارعاً شارعاً وحارة حارة ، أمر الوزير البطائحي « والى القاهرة » .  
 الذى كان يقوم بإحصاء الناس ، بعدم الانتقال من منزل لمنزل حتى يتم الإحصاء على  
 أحسن وجه ، فكان بذلك ابن البطائحي « أول من عمل على إحصاء سكان البلاد  
 وتدوينها في قوائم خاصة » <sup>(٦)</sup>

ومن هذا الاضطراب الناشئ من عدم تحديد الأراضي الزراعية بمصر في هذا

حيث خرج بنفسه فصح أرض مصر ، فكان غامر أرضها وعامرها مائة ألف ألف فدان والقدان أربعائة  
 قصبة ، والباقي استبحر وتلف ، وما يصلح للزراعة ثلاثين ألف ألف فدان ، وهو مبالغ فيه . والثالثة .  
 أيام أحمد بن اللبكي في خلافة المعتز بالله العباسي حول سنة ٢٥٣ هـ ( ٨٦٧ م ) فكان ما يصلح للزراعة  
 أربعة وعشرين ألف ألف فدان ، والباقي مستبحر ويور من قلة الزراعة . والرابعة . أيام الأفضل بن بدر  
 الجمالي ، في خلافة الحليفة الآخر سنة ٥٠١ هـ ( ١١٠٧ م ) . السكندى « فصائل مصر » المخطوط ورقة  
 ١٣ القرينى « الحطط » ج ١ ص ١١٨ و ١٢٠ و ١٥٩ و ١٦١ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة »  
 ج ١ ص ٤٧ .

(١) الدكتوران حسن بك وعلى إبراهيم حسن « النظم الإسلامية » ص ٣١٦ .

(٢) المرحوم الأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٢٢٣

(٣) الدكتوران حسن بك وعلى إبراهيم حسن « النظم الإسلامية » ص ٣٠٨ و ٣١٧

(٤) ابن مفاى « كتاب قوانين القلاوين » ص ٣٢

(٥) الدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصادية في العصر الفاطمى » ص ٢٨ ويقدره صاحبها « النظم »

ص ٣٠٦ عند الفتح العربى بما لا يزيد عن مليونى نسمة .

(٦) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ١ ص ٦٥ و ٦٦ وابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ١١

العصر الفاطمي اختلفت تقديرات الخراج<sup>(١)</sup>. أتى جوهر مصر والغلاء بها شديداً<sup>(٢)</sup>، فكان أول ما عمله تخفيف وطأة القحط والمجاعة بتنزيل السعر، والعمل على وجود الأقوات ومنع احتكار الحبوب وكان عامل الخراج بمصر عند دخوله د علي بن يحيى ابن العرمم، السني المذهب، فأقره جوهر في منصبه شهراً. ثم أشرك معه رجاء بن صولاب<sup>(٣)</sup>، وأكبر الظن أنه من المغاربة، وفي المحرم من سنة ٣٦٣هـ (٩٧٣م) صرفهما المعز من جباية الخراج وجعلها نصفين أحدهما في يد د علي بن محمد بن طباطبا، ود عبد الله بن عطا الله، وثانيهما في يد الحسن بن عبد الله، ود الحسين بن أحمد الروذباري<sup>(٤)</sup>، ووضعهم جميعاً تحت إشراف يعقوب بن يوسف بن كلس وعسلوج ابن الحسن.

أما الخراج فقد جباه جوهر عند قدومه ١,٢٠٠,٠٠٠ دينار في سنة ٣٥٨هـ في رواية<sup>(٥)</sup>، و ٣,٤٠٠,٠٠٠ دينار ونيفاً في رواية أخرى<sup>(٦)</sup>، ولما كان الدينار<sup>(٧)</sup> يساوي ١٥ فرنكا و ٨٠ سنتيماً بتقدير العلامة صمويل برنارد في كتابه وصف مصر، وبذلك يساوي ٦٠٩ ملياً، ويساوي ٥٩١ ملياً بتقدير الذهبي وعلى مبارك باشا،

(١) كان خراج مصر في السنة الثانية لولاية عمرو بن العاص ١٠ مليون دينار، وفي عهد خلفه عبد الله بن سعد بن أبي السرح ١٢ مليون دينار أيام الخليفة عثمان، أما في عهد معاوية فكان ٥ مليون دينار، ثم قص إلى ٤ مليون دينار أيام الخليفة العباسي هارون الرشيد، ثم وقف بعد ذلك على ٣ مليون دينار. ونوع خراج مصر أيام ابن طولون ٤,٣٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً، ونقص هذا الخراج في عهد خوارويه لمصروفات الكثيرة التي صرفها ولا سيما على جهاز ابنته المعروفة بقطر الندى، وبلغ خراج مصر أيام كاتر الإخشيد ٤ مليون دينار سنوياً. اليعقوبي «كتاب البلدان» ص ٣٣٩ وابن دقماق «الانصار لوسطة عقد الأمصار» (القاهرة ١٣٠٩هـ) ج ٤ ص ٦٧ وللقريزي «المخطط» (بولاق ١٢٧٠هـ) ج ١ ص ٣١٩.

(٢) المبني «عقد الجمان» القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٢١

(٣) للقريزي «اتحاط الخفا» ص ٧٨

(٤) ابن ميسر «أخبار مصر» ج ٢ ص ٤٥ وللقريزي «اتحاط الخفا» ص ٩٥ و ٩٦

(٥) الرحوم الأمير عمر طوسون «كتاب ما ليقتصر من عصر الفراعنة» ص ٢٢٢ تلاحظ «كتاب شق الأزهار» لابن رياح ج ١ ص ٣٧

(٦) للقريزي «المخطط» ج ١ ص ١٦٠

(٧) الدينار وحدة العملة الذهبية الإسلامية القديمة وهو مشتق من كلمة Denarius اللاتينية البالغة على «لغة الفضة الرئيسية بروما». الدكتور زكي محمد حسن بك «كتونز الفاطميين» ص ٤٧

لذلك نرى مع المرحوم الأمير عمر طوسون أن نأخذ بالوسط بين التقديرين وعلى ذلك نقدر الدينار بمبلغ ٦٠٠ ملياً أى ٦٠ قرشاً صاعاً .

إذا علم ذلك ، فقد تبين الفرق الشاسع بين الروايتين فيما جباه جوهر إذ الأول يجعله ٧٢٠,٠٠٠ ج . م ، فى حين يجعله الثانية ٢,٠٤٠,٠٠٠ ج . م

لذلك نرى التقدير الأول هو التقدير الصحيح إذا استعرضنا حالة مصر إذ ذاك من تعذر وجود الأقوات لكثرة الاضطرابات وتعدد الفتن وكثرة الموتى، خصوصاً بعد موت كافور<sup>(١)</sup> أما التقدير الثانى فهو لا يصح إلا بعد أن يستتب الأمن تماماً لجوهر ، إذ الفاتح يحجب عادة فى أول السنة أقل مما يجبيه فى السنين التالية ، خصوصاً وأن الخراج أيام الأخشيدي كان ٢ مليون دينار<sup>(٢)</sup> .

وفى هذا يقول ابن حوقل<sup>(٣)</sup> : « وما لاشك فيه أنها ( أى مصر ) جبت سنة ٣٥٩ هـ ( ٩٧٠ م ) على يد أبى الحسن جوهر عبد أمير المؤمنين المعز لدين الله ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتى ألف دينار ، ( ٢٠٠ و ٣ و دينار = ١٩٢٠ و ٠٠٠ ج . م ) .

ويقول أبو المحاسن : « ثم جباه أى الخراج ، جوهر خادم المعز العبيدى ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتى ألف دينار فى سنة ستين وثلاثمائة ( ٩٧١ م ) ، »<sup>(٤)</sup> .

ولقد جبي المعز لدين الله سنة ٣٦٢ هـ ، خراج مصر ٢,٠٤٠,٠٠٠ و ٣ ديناراً وجبي بعد سنة ٣٦٢ هـ على يد وزيره يعقوب بن كلثوم الخراج ٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار ( ٢,٤٠٠,٠٠٠ ج . م )<sup>(٥)</sup> « ثم نقص الخراج أيام ابنه العزيز بالله إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار ، ثم زاد فى عهد الحاكم بأمر الله إلى ٣,٤٠٠,٠٠٠ دينار ، ثم نقص أيام المستنصر إلى ٣,١٠٠,٠٠٠ دينار أولاً ( أى ١,٨٦٠,٠٠٠ ج . م ) ، ثم إلى ٢,٨٠٠,٠٠٠ دينار ثانياً ( أى ١,٦٨٠,٠٠٠ ج . م ) .

(١) الفريرى « المخطوط » ج ١ ص ١٥٩ و « إغاثة الأمة بكشف النمة » ص ١٣

(٢) « » ج ١ ص ١٦٠

(٣) ابن حوقل « المسالك والممالك » ص ١٠٧

(٤) « النجوم الزاهرة » ج ١ ص ٤٦

(٥) المرحوم الأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٦١

(٦) Abu Saleh : Churches Monasteries of Egypt p. 82

وكذلك ارتفع إيراد الخراج أيام المستعلي بالله فوصل إلى ٥,٥٠٠,٠٠٠ دينار ،  
(أى ٣,٣٠٠,٠٠٠ ج م) (١) . ويقول المقرئى فى خطه (٢) « ثم تقاصرت (أى  
جباية مصر) إلى أن جباها القاضى الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمى التنيسى  
عينا خالصا إلى بيت المال بعد المؤن والكلف ألف ألف دينار وماتى ألف دينار  
(١,٢٠٠,٠٠٠ دينار = ٧٢٠,٠٠٠ ج م) إلى آخر سنة أربعين وخمسمائة (١١٤٥ م)  
أيام الخليفة الحافظ لدين الله ثم بعده لم يجبا هذه الجباية أحد حتى انقرضت  
الدولة الفاطمية ، (٣)

هذا الترمومتر المتقلب فى إيراد الخراج من وقت لآخر صعودا وهبوطا فى أيام  
الدولة الفاطمية ، يرجع هبوطه فى اعتقادنا إما إلى حدوث اضطرابات فى الأمن ،  
أو لوجود نقص فى النيل وقحط ووباء ، أو لوعدم أحد الخلفاء الفاطميين للبصريين  
بالتخفيف عنهم فى جباية الخراج لاستيائهم إليه ، وأما بالنسبة للصعود فيرجع إما  
إلى رفع الضريبة العقارية على الفدان كما أخبرنا ابن حوقل أن جوهر فى سنة ٣٥٩ هـ  
(٩٦٩ م) رفع الضريبة العقارية على الفدان الواحد من ٣ ¼ إلى ٧ دنانير ، وإما لحدوث  
عرضى ، كأخذ حكومة المعز لدين الله الدينار الراضى من الأهالى بثلاثة أرباع قيمته  
لتصهره إلى عملتها أو لمطالبة الحكومة الأهالى بالبواقي كما فعل ابن كلس وعسلوج .  
وكان خراج الوجه البحرى يزيد كثيرا عن خراج الوجه القبلى ، لأن جملة النواحي  
والكفور بالاول كانت تزيد كثيرا على الثانى ، وكان ٨٠ ٪ من الخراج يأتى من  
المحاصيل الشتوية (٤)

ولقد أمدنا أبو صالح الأرمنى بهذه النواحي والكفور (٥) ولكنه بكل أسف

(١) المرحوم الأمير عمرطوسون « مالية مصر » ص ٦١ قسلا عن أبى صالح الأرمنى فى تاريخه  
« كنائس وأديرة مصر » ص ٣٠ وابن إياس فى كتابه « نطق الأزهار » ص ٣٧ و ٣٨ والمقرئى  
« الخطط » ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ وابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥٩  
(٢) ج ١ ص ١٠٠ .  
(٣) راجع فى خراج مصر فى عهودها المختلفة Evett's Index to Abu Salih's, churches & Monasteries of Egypt .

(٤) Dr. Forid E., The introduction of Perennial Irrigation in Egypt. pp. 44-47

(٥) « كنائس وأديرة مصر » ص ١٠ وما بعدها .

أغفل مساحة كل كورة ، فتعذر علينا بذلك تقدير الجزء المنزرع .

أما نظام الجباية <sup>(١)</sup> : فقد اتبع الخلفاء الفاطميون في جباية الضرائب العقارية على الأراضي الزراعية نظاما خاصا يسمى « نظام الالتزام » أو « تقبيل الأرض » ، وخلاصته أن يجعل شخص من الأشخاص الداخلين في المزايدة العلنية قبيلا ( أى كفيلا ) بتحصيل الضرائب في قرية أو في عدة قرى أو كور جرى بالمزاد العلني عنها في جامع عمرو ، أو في جامع ابن طولون ،

وكانت العادة أن ينادى في المسجد الجامع كل أربع سنوات على كل أرض تريد الحكومة أخذ خراجها بطريق التضمن أو الالتزام أمام متولى خراج مصر وكتابه، تضعها الحكومة أمام الناس من مختلف الطبقات ليتزايدوا فيها ، فإذا رسا العطاء على رجل منهم سمي « الضامن » أو « الملتزم » ، وقام السكبة بكتابة اسمه والمبلغ الذى رسا عليه والأرض المأخوذة قبالة ، وقام هو بتحصيل خراجها لنفسه ، فيتولى هو وأهله ونوابه زراعتها وترميم جسورها وتطهير ترعها وسائر وجوه أعمالها <sup>(٢)</sup> ، التى تكفل له توريد المال المتفق عليه إلى خزانة الحكومة في ميعاده ، فيحدثنا المقرئ <sup>(٣)</sup> مثلا أنه في عهد الخليفة المعز لدين الله ضمن « على بن عمر بن العداس » كورة بوصير كما ضمن المعلم زوين مدينة القاهرة في عهد الخليفة الظاهر <sup>(٤)</sup> ، وأنه في زمن الخليفة المعز لدين الله تأخر مبالغ من الخراج على الضمان والمتقباين وكان يسمى « البواقى » <sup>(٥)</sup> فشدد كل من « يعقوب بن كلس » و « عسلوج بن الحسن » فى طلبه <sup>(٦)</sup> ، وهذا يدل على أن الملتزم قد يتعذر عليه أحيانا لعذر قهرى كاتخفاض النيل مثلا أن يعنى بالتزامه ، فعند ذلك يجبر على الوفاء . وكما كان نظام الجباية معروفا فى الأراضي العقارية

(١) المقرئ « الخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ٨٢ .

(٢) خصمت مصاريف تعمیر هذه من الخراج لتعمير الأرض وزيادة غلاتها .

(٣) المقرئ « الخطط » ( بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ٢ ص ٣١ . ويقول ابن منجب إنه ضمن مال الدولة

وشقاتها ، وحوسب على الدخل والخرج ، ولما نضع المال أمر الخليفة العزيز بالله بمطالبتة بما تهمس . ابن منجب

« الأشرة » ص ٢٤ .

(٤) Abu Saleh, The Churches & Monasteties of Egypt p. 126

(٥) المقرئ « الخطط » ( بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ٨٢ .

(٦) المقرئ « انماط الحفا » ص ٩٧ و ٩٨ .



ديوانه الخراج<sup>(١)</sup> : كان أحد الدواوين التي وجدت في عهد الفاطميين وعلى رأسه موظف كبير لفرض الضرائب على الأرض والأشرف على جبايتها وأوجه إنفاقها ويساعده في ذلك العمال والجباة والكتبة وغيرهم وكان صاحبه يضع الترتيب للنداء على الضياع وغيرها ، وللقبالات ولجباة الأموال ، ويأمر بروك الأرض المصرية ، وبشرف على طريقة ربط الأموال عليها ، ويجلس بجامع ابن طولون ، ويحضر الناس للقبالات لديه ، فكل من اختار زراعة أرض وقبلها أشرف على توريد ما عليه ليبت المال في أوانه وربط الضرائب على قاعدة المحررات ، وقد نقل الديوان من جامع ابن طولون إلى القصر بالقاهرة .

وقد نقل هذا الديوان من القبطية إلى العربية في عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان وإلى مصر من قبل الخليفة الوليد بن عبد الملك وذلك سنة ٨٧ هـ ، ومع ذلك كان يسير الديوان هو وسائر دواوين الحكومة بالتاريخ القبطي حتى سنة ٥٠١ هـ (١١٠٧ م) حيث أمر الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي باستبدال التاريخ القبطي بالتاريخ الهجري ، فدل بذلك على أنه أكثر انقيادا إلى المؤثرات الدينية منه إلى مؤثرات العقل والمصلحة ، إذ من المسلم به أن السنة القمرية سنة لا يصبح مطلقا اتباعها في الحسابات الزراعية الخراجية ، ولا في الحسابات المصلحية السنوية ، لعدم تكامل الفصول الأربعة فيها ، ولانتقالها مع توالي السنين من شهر إلى شهر حتى تدور على الأشهر جميعها<sup>(٢)</sup> .

وكان على صاحب ديوان الخراج أن يعمل ارتفاع ما يجري في ديوانه وما عليه من النفقات ، أى يعمل ما ندعوه اليوم بميزانية ديوانه ، وكان لصاحبه أن يخفض الضرائب إذا قل المحصول لسبب من الأسباب ، ويراقب سير الجباية .

(٢) الجوالي<sup>(٣)</sup> (الجزية) : وكانت من موارد الدولة في أيام الفاطميين وهي

(١) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٦ والتحريري « الخلف » ج ١ ص ١٠٣

(٢) المرحوم الأستاذ نياس الأيوبي « الفاطميون » ج ٢ ص ١٤٨ و ١٤٩

(٣) اجالية ما يفرضه العدو على بلد منهزم من المان والخصايل ، وهي أيضا بمعنى أهل النعمة ، سموا بذلك لأن الخليفة عمر بن الخطاب أجلام عن شبه جزيرة العرب ، ثم أطلق هذا الاسم على كل من فرضت عليه الجزية من أهل النعمة والمجوس وإن لم يكن صاحبها قد جلا عن وطنه ، ويقال استعمل فلان على الجالية إذ ولي أخذ الجزية منهم ، والعلامة تطلق الجالية على نفس الجزية وجمعها جوال . أبو يوسف « الخراج »



ضريبة رموس أهل الذمة من اليهود والنصارى<sup>(١)</sup> المقررة على رقابهم في كل سنة ، وتدفع من المشتغلين بالتجارة والصناعة في المدن ، أما في الريف فتدخل في الخراج ، وكانت تجرى بحسب السنة الهلالية<sup>(٢)</sup> ولا تجب إلا مرة واحدة في السنة من اليهود والنصارى الذين لم يسلبوا ، وتقدر على حسب أحوال الناس ويسارهم عن كل شخص قادر<sup>(٣)</sup> ، فكانت تؤخذ عن أغنيائهم ومتوسطي الحال منهم وفقرائهم من يكسبون<sup>(٤)</sup> ، أما فقراؤهم ممن يتصدق عليهم ولا قدرة لهم على العمل من ذوى العاهات فلا تؤخذ منهم الجزية ، كما لا تؤخذ من المرأة أو الصبي أو المجنون أو العبد أو الراهب ، وكان يشترط فيمن تجب عليه الجزية الذكورة والبلوغ والحرية<sup>(٥)</sup> وهى تسقط بالإسلام وهى وإن ثبتت بنص القرآن الكريم لقوله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون »<sup>(٦)</sup> فقد فرضت على الذميين في مقابل فرض الزكاة على المسلمين ، ووجبت نظير قيام المسلمين بالدفاع عنهم وحمايتهم<sup>(٧)</sup> لأنهم لم يكونوا يدخلون مع المسلمين في حروبهم والجزية ليست من مستحقات الإسلام ، وإنما كانت معروفة من قديم الأزل عند

(١) يقول المقدسى إنه في القرن الرابع الهجرى كان بالقاهرة سبعة آلاف يهودى ، وبالأسكندرية ثلاثة آلاف يهودى وبمن الدلتا نحو ثلاثة آلاف يهودى ، وبمن الصعيد التجارية نحو ستائة يهودى . المقطع بأعلى وأسفل مصر وقت الفتح الاسلامى فكانوا أكثر من ستة آلاف ألف نفس وفريضتهم يومئذ اثني عشر ألف ألف دينار سنويا وقيل غير ذلك . المقرئى المخطوط ( المطبعة الأميرية ) ج ١ ص ٢٢٨ وسعادة الدكتور محمد كامل مرسى باشا « الملكية المقارية » ص ٥٨

(٢) الفقهندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٦٢

(٣) « « « ج ٣ ص ٤٥٨ و ٤٥٩

(٤) الماوردى « الأحكام السلطانية » ص ١٣٩

(٥) القاضي النعمان « دعائم الاسلام » ورقة ٤٢ والماوردى « الأحكام السلطانية » ( مطبعة السعادة

١٩٠٩م ) ص ١٢٨ وابن ماقى « كتاب قوانين الدواوين » ص ١٣

وقدر أبو يوسف الجزية ثلاث ثقات ٤٨ درهما على المورسين و ٢٤ درهما على المتوسطين و ١٢ درهما

على الطبقة السفلى في كل عام . أبو يوسف « الخراج » ص ١٤٥

(٦) الآية ٢٩ من سورة التوبة رقم ٩

(٧) أبو يوسف « الخراج » ص ٦٩ — ٧٢ والماوردى « الأحكام السلطانية » ص ١٣٩ والقرطبي

الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ١٠٩ والمروحم محمد الحضرى بك « تاريخ الأمم الاسلامية » ص ١٦٨

اليونان والفرس والرومان<sup>(١)</sup> فكانوا يضربونها على الأمم التي خضعت لسلطانهم ، وكانت سبعة أمثال الجزية التي وضعها المسلمون ويفرقها عن الخراج أنها موضوعة على الرؤوس وأما الخراج فموضوع على رقاب الأرض ، ولقد حثت الأحاديث النبوية على الرفق والإنصاف في جبايتها من الذميين ، فلا يضرب أحد منهم لخله على دفع الجزية أو يعذب ، بل تجي منهم بروح العدل والإنصاف . على أن من وضع عن ذمى جزية أوجبها الله عليه ، أو شفع له في وضعها ، فقد خان الله ورسوله وجميع المؤمنين<sup>(٢)</sup>

وزاه إسرافا زعم من يزعم أن الجزية وضعت على أهل الذمة إذلالا وإهانة لهم ، لأن الشريعة الإسلامية ليست بأول واضع لها ، ولأنها إنما وضعت لتعطي للمقاتلة والجند الذين نصبوا أنفسهم لحماية البلاد واستتباب وسائل الأمن والسلام للكافة ، ولأن من كان من أفراد الملة يدافع عن نفسه وماله فليس عليه شيء<sup>(٣)</sup> ، فأسباب الضريبة في دولة القانون كانت إذن المزايا التي يتمتع بها الفرد كنتائج للاجتماع ، وكان أساسها قائما على قواعد الرضا العام ، وكانت متناسبة مع أهلية كل فرد فأعني منها من هم في حاجة إلى العون والمساعدة ، واستخدمت في وجوه المصلحة العامة ، وقد بلغت الجوالى في الدولة الأيوبية ( سنة ٥٨٧ هـ ) ١٣٠,٠٠٠ دينار<sup>(٤)</sup> .

وبراه الجوالى<sup>(٥)</sup> : اختص هذا الديوان بجباية الضرائب المفروضة على أهل الذمة ، وكان على رأسه موظف كبير عدل تعرض عليه الأعمال المالية المتعلقة بالجزية ، يعاونه بعض الموظفين الآخرين لضبط إيرادات الجزية التي يدفعها أهل الكتاب ، فإذا أسلم الذمى أو مات أثناء الحول ، ألزمه من يتولى ديوان الجوالى بقدر ما مضى من السنة قبل إسلامه أو وفاته ، وكان هذا الديوان ملحقا بديوان المواريث الحشرية ، وبذلك سمي « ديوان الجوالى والمواريث الحشرية » .

(١) فقد فرض اليونان في القرن الخامس قبل الميلاد الجزية على سكان سواحل آسيا الصغرى نظير حاجتهم من الفينيقيين ، وكذلك وضع الرومان والفرس الجزية على جزء من رعاياهم .

(٢) القاضي النعمان « دعائم الاسلام » ورقة ٢٤٥

(٣) البلاذرى « فتوح البلدان » ص ١٢٢ والنعمان « الجزية » ص ١٤ — ١٧

(٤) القرطبي « المحطوط » ( مطبعة بولاق - ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ١٠٨

(٥) ابن عثمان « كتاب قوانين الدواوين » ص ١٣

٣ — الزكاة : يقول القرطبي في أحكامه ، الزكاة مأخوذة من زكا الشيء إذا نما وزاد ، يقال زكا الزرع والمال يزكو ، إذا كثر وزاد ، ورجل زكى أى زائد الخير ، وسمى الإخراج من المال زكاة ، وهو نقص منه من حيث ينمو بالبركة أو بالأجر الذى يثاب به المزكى ، وقيل أصلها الثناء الجميل ، ومنه زكى القاضى الشاهد ، فكان من يخرج الزكاة يحصل لنفسه الثناء الجميل وقيل الزكاة مأخوذة من التطهير ، فكان الخارج من المال يطهره من تبعة الحق الذى جعله الله فيه للساكنين <sup>(١)</sup> .

ويقول المقرئى <sup>(٢)</sup> إن أول من جى الزكاة بمصر كان صلاح الدين الأيوبي في ١٣ ربيع الآخر سنة ٥٦٧هـ (١١٧١م) ، أى بعد موت العاضد آخر خلفاء الدولة الفاطمية ، وزى أن هذا القول ما هو إلا من الصور القائمة التى دست على الخلفاء الفاطميين نتيجة لاختلاف المذهب ، وكانت الزكوات تفرق بعد جمعها على مستحقها من الفقراء وغيرهم بعد أن ترفع إلى بيت المال السهام الثمانية المفروضة له وفق قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله ، واه عليم حكيم » <sup>(٣)</sup> .

ويقضى الشرع الإسلامى أن تؤخذ الزكاة من المسلم الذى تبعد عنه نظرة الحقد والحسد ، حيث يقول تبارك وتعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » <sup>(٤)</sup> ، ويقول عليه الصلاة والسلام « فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » ، و « أدوا زكاة أموالكم فإنها طهور لكم » <sup>(٥)</sup> ، و « من أدى زكاة ماله فقد ذهب عنه شره » <sup>(٦)</sup> . وإمامهم المعصوم ، الذى يعتبر

(١) القرطبي « الجامع لأحكام القرآن » ج ١ ص ٢٤٣

(٢) « الخطط » ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) الآية ٥٩ من سورة التوبة رقم ٩ — والماملون عليها هم السعاة والجباة المكفون بتحصيل زكاة من الامام ، أما المؤلفة قلوبهم فقد كانوا فى صدر الاسلام يظهرون الاسلام ، يتألفون بدفع سهم من صدقة اليهم لضعف إيمانهم ، وقد حرمهم منه الخليفة عمر ، وفى فك الرقاب أى المساكين ، والغارمون هم أهل الدين الذين استدانوا لغير معصية أو تابوا ، وليس لهم وفاء ، أو لإصلاح ذات البين ولو أغنياء .  
لقرآن الكريم غير الجلائين ( طبعة عبد الرحمن محمد سنة ١٣٥٥هـ ) ص ١٧٢

(٤) الآية ١٠٣ من سورة التوبة رقم ٩

(٥) القاضى النعمان « كتاب الحمة فى آداب الأئمة » ورقة ٣٢ و ٣٣

(٦) ابن النعمان « كتاب دعائم الاسلام » ورقة ١٥٣

نفسه من أبناء النبي عليه الصلاة والسلام ، والذي يعلم قوله تعالى « قد أفلح من تزكى » كان له أخذ ما فرض على المسلمين في أموالهم الزكوية التي مرجعها كتب الفقه عندهم <sup>(١)</sup> ولا شك أنه كان للزكاة « ديوان خاص » بها ، على رأسه موظف كبير ، يعاونه بعض الموظفين ، لأن الزكاة عند الشيعة ثمانية الصلوات ، إذ من لازكاة له لاصلاة له <sup>(٢)</sup> ، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لعن مانع الزكاة وأنه عليه الصلاة والسلام قال « لا تتم صلاة إلا بزكاة » ، ولا تقبل صدقة من غلول ، ولا صلاة لمن لازكاة له ، ولا زكاة لمن لا ورع له ، وعن علي « كرم الله وجهه » أنه قال « لا تقبل الصلاة ممن منع الزكاة » <sup>(٣)</sup> ، وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا أراد الله بعبد خيراً ، بعث إليه ملكاً من خزان الجنة ، فيمسح صدره فتسخو نفسه بالزكاة » ، وعن الإمام علي أنه أوصى فقال « أوصي ولدي وأهلي وجميع المؤمنين بتقوى الله ربهم ، والله في الزكاة ، وأنها تطفي غضب الله ، وعن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال « أول من يدخل النار ... ذو ثروة من المال لا يعطى حق ماله » ، وعنه أيضاً أنه قال « ما يهلك مال في بر ولا يجر إلا بمنع الزكاة » <sup>(٤)</sup> والزكاة تجب على كل إنسان بالغ عاقل ، غنى عن نفسه وعن يعول من صغير أو كبير ، حر أو مملوك ، وقدرها على كل إنسان صاع من حنطة أو شعير أو تمر أو نحوها بما يحصل به القوت ، ومذهب الشيعة هنا لا يخالف مذاهب السنة في شيء <sup>(٥)</sup> .

#### ٤ - المستفوت : كذلك كان من موارد الدولة المعادن التي احتكرت الحكومة

(١) الأنواع التي يجب فيها الزكاة حصة أشياء : ١ - زكاة النقد ( الذهب والفضة ) ، ب - زكاة السوائم وهي الإبل والغنم ، ج - زكاة عروض التجارة ، د - زكاة المدن والركاز وما يجني واحد ، وهو ذرعا مال وجد تحت الأرض بالطينة أو بفعل فاعل ، ه - زكاة البزغ والثمار . ولعمرة حكم الزكاة فيها يرجع إلى القاضي العيان « دعائم الاسلام » ورقة ١٥٩ - ١٦٢ و ١٦٩ وابن مثنى « كتاب قوانين الدواوين » ص ١١ و ١٢ وابن مظهر « مختلف الشيعة في أحكام الفريضة » ج ٢ ورقة ٤ وما بعدها . ويقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في مؤلفه « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٩٩ « ولا شيء منها إلا وهو موافق لمذهب من المذاهب المعروفة ، الحنفى والشافعى والمالكي والحنبل »

(٢) العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٩٩

(٣) القاضي التتاي « دعائم الاسلام » ص ١٥٨

(٤) « ص ١٥٣ و ١٥٨ »

(٥) العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٩٩ و ١٠٠

الفاطمية مناجها ، وأهمها معدن « الشب » ،<sup>(١)</sup> الذي كان محصوله السنوى حوالى ١٢ ألف قنطار ، والنظرون ، الذي كان محصوله السنوى حوالى ٣٠ ألف قنطار ، وكانت تباع لتجار الروم<sup>(٢)</sup> .

كذلك احتكرت الحكومة الفاطمية بيع محصول القَرَظ ( ثمرة شجرة السنط ) ، وخصصت بعض المراكب المصنوعة فى دار الصناعة لبيعها ، وباعت الأخشاب التى فضلت عن حاجة المطابخ فى القصور من أحراج كل من الهنسا والأشموين والسيوطية والأخيمية والقوصية<sup>(٣)</sup> .

وكان الخليفة الفاطمى يملك عدداً كبيراً من الحوانيت والمخازن والأفران والحامات بمصر والقاهرة وغيرها من المدن الكبرى .

وزى أن ناصرى خيسرو بالغ فى ذكر الحوانيت وإيجارها بمصر والقاهرة عند ما قدرها بعشرين ألفاً وعند ما ذكر أن عدداً كبيراً منها كان يؤجر بسعر عشرة دنائير مغربية فى الشهر ، وأن إيجار الدكان منها كان لا يقل عن دينارين<sup>(٤)</sup> .

وكان من موارد الدولة ما يقذفه البحر مثل العنبر والحلية ، وما يؤخذ من اللصوص من الأموال والامتعة إذا لم يأت لها طالب يستحقها .

أما الديوان الذى أعدوه لذلك فكان ديوان المستغلات<sup>(٥)</sup> ، يرأسه موظف كبير يساعده بعض الموظفين .

٥ — **وارد الضرب** : أى ضرب السكة أو العملة ، وكانت تمد الدولة بإيراد طيب إذ كان يسبك فيها ما يحمل إليها من الذهب<sup>(٦)</sup> وبحكم تبعية مصر للدولة الأموية ثم للدولة العباسية قد تعاملت بدنائير الخلفاء الأمويين ثم العباسيين ولما وليها أحمد ابن طولون سك نقوداً ذهبية وحدتها الدينار عرفت « بالأحدية » نسبة إليه ، حتى

(١) يحتاج إليه فى أشياء كثيرة أهمها الصبغ

(٢) للقرىزى « المخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ١٠٩ وابن ماقى « قوانين

الدواوين » ص ٢٣ و ٢٤

(٣) ابن ماقى « قوانين الدواوين » ص ١٧ و ١٨

(٤) Nasiri Khosrou, Sefer Nemeh p. 127

(٥) للقرىزى « المخطط » ( بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ٢ ص ٦

(٦) ابن ماقى « قوانين الدواوين » ص ٢٥ وللقرىزى « المخطط » ج ١ ص ١٧٨

إذا تم الفتح الفاطمي لمصر، أمر جوهر بفتح دار الضرب وضرب السكة<sup>(١)</sup> وضرب الدينار المعزى ونقش عليه في أحد وجهيه ثلاثة أسطر أحدها «دعى الإمام المبر لتوحيد الأحد الصمد، وتحت سطر فيه «ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وفي الوجه الآخر «لا إله إلا الله، محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون، على أفضل الوصيين، وزر خير المرسلين»<sup>(٢)</sup>.

ولما حضر المعز لدين الله للقاهرة عاصمة ملكه، وتولى بعده فيها أشباله كان الخليفة الفاطمي يتختم السكة بختمه حتى يتميز الخالص من المغشوش بين الناس عند التعامل<sup>(٣)</sup> وكانت دار الضرب بجانب دار الشرطة في البيمارستان الذي بسوق الحمام<sup>(٤)</sup> أما في القاهرة فقد بنيت دار الضرب بجهة القشاشين، قرب الجامع الأزهر، بناها الوزير المأمون البطائحي زمن الخليفة الأمر وسميت الدار الأمرية، ووجدت دروب الضرب أيضاً باسكندرية وقوص وصور وعسقلان<sup>(٥)</sup> وكانت لاتباع الصنح والموازن والأكيال إلا بدار الضرب، فيتوجه إليها جميع التجار ومعهم آلاتهم للكشف عليها، فإن وجد بها عيب أو نقص أو تلف، كلّفوا شراء غيرها<sup>(٦)</sup> ثم أذن لهم بإصلاح ما بها من عيب. ولقد سك جوهر الدنانير الذهبية المعزية وساعده على ذلك كثرة ما جلبه معه من صناديق النقود الذهبية وأن منجم الذهب المحلى كان يوادى العلاق على مسيرة أسبوعين من أسوان وقد ظل الناس يتعاملون أيام جوهر أيضاً بالدينار الراضى، لسكونه إذ ذاك أكثر وزناً وأشد نقاء من الدينار المعزى<sup>(٧)</sup> فحمل المعز الناس على التعامل بدنانيره بطرق شتى: منها أنه أمر أن يكون «الراضى» بخمسة عشرة درهماً

(١) السكة لفظة كانت اسماً للصابغ، أى للحديدة المتخذة لذلك، ثم صارت تطلق على أنهرها وهى النقوش الماتلة على الدنانير والدراهم وهى علامة السلطان، ثم صارت تطلق أخيراً على القيام على ذلك وهى الوظيفة.

(٢) الأب أنستاس «النقود البرية وعلم النيات» ص ٨٨

(٣) الورى «نهاية الأرب» ورقة ٤١ وابن خلدون «المقدمة» ص ٢٢٦—٢٢٨

(٤) يحيى بن سعيد بن يحيى الأنصاري «تاريخ النيل» ص ٣٤

(٥) الفريرى «إعانة الأمة» ص ١٥ و«المخطوط» ج ١ ص ١٧٧ وأبو الحسن «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ٥٣

(٦) الفريرى «المخطوط» ج ١ ص ٤٦٤ وابن عاتق «كتاب قوانين الدواوين» ص ٢٦

(٧) على مبارك باشا «المخطوط التوبقية» ج ٢٠ ص ٣٥

ورد المعزى ، بخمسة عشر درهما ونصف ، كما جعل جوهر الدينار الأبيض ، أحيانا بعشرة دراهم وأحيانا أخرى بستة دراهم وأحيانا ثالثة بثمانية دراهم <sup>(١)</sup> .

وكثر ضرب الدينار المعزى ، وامتنع يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن أن يأخذوا الخراج إلا دينارا معزيا ، فانتزع الدينار الراضى وانحط ونقص من صرفه أكثر من ربع دينار كما انحطت قيمة الدينار الأبيض ، فباع الناس الدينار الراضى بأقل من قيمته ، فعاد ذلك على مالية الدولة بالرجح الوفير .

وفى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله أبى على المنصور بن المعز ، تزايد أمر الدراهم فى شهر ربيع الأول ، ستة تسع وتسعين وثلاثمائة ، فبلغت أربعة وثلاثين درهما بدينار ، ونزل السعر ، واضطربت أمور الناس فرفعت تلك الدراهم ، وأنزل من القصر عشرون صندوقا ، فيها دراهم جدد ، فرقت للصيارف ، وقرىء سجل بمنع المعاملة بالدراهم الأولى ، وترك من فى يده شيء منها ثلاثة أيام ، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب ، فاضطرب الناس ، وبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهما بدينار <sup>(٢)</sup> .

وفى سنة ٤٦٢ هـ (١٠٦٩ م) ضرب « المستعلى » اسم ابنه ولى العهد على الدينار وسماه الأمري ، ومنع التعامل بغيره <sup>(٣)</sup> .

وفى سنة ٤٩٧ هـ (١١٠٣ م) ضرب « الأمر » الفضة السوداء بمصر المشهورة بالأمرية <sup>(٤)</sup> وبذلك كان بمصر فى العصر الفاطمى نظام المعدنين Bimetallic System ، وبالرغم من أن الشرع علق على الدينار والدرهم كثيرا من الأحكام كالزكاة وغيرها ، وجعل للدرهم الشرعى والدينار وزنا معينا ، فقد مال بعض الخلفاء الفاطميين عند إصدار العملة إلى جعلها تقل وزنا فى المعدن عن العيار العادى .

أما ديوان الضرب فكان يرأسه موظف كبير هو « قاضى القضاة » وبه عدد من الموظفين ، كل له عمل يختص به <sup>(٥)</sup> .

(١) ابن ميسر « أخبار مصر » ص ٤٥ و ٤٦ والمقرئى « انطاخ الحفا » ص ٨٠ و ٨١ و ٩٧

(٢) الآب أنستاس « النقود العربية وعلم النيات » ص ٩٠

(٣) البيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٥٤

(٤) « » ج ٢ ص ١٥٥

(٥) المقرئى « المخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ٤٤٥

٦ - المواريث : كانت المواريث عند الشيعة تخالف ما عليه الجمهور في مسائل كثيرة أهمها : أن ليس عندهم عول ، فإذا مات شخص عن زوجة وبنتين وأم وأب ، فللزوجة الثمن ، وللبنتين الثلثان ، وللأم والأب الثلث ، فإذا كانت المسألة من ٢٤ ، كان الناتج ٢٧ ، فهذا عول ، فتقسم التركة إلى ٢٧ جزءاً بدلاً من ٢٤ .  
فأخذ الزوجة ٣ من الـ ٢٧ والبنتان ١٦ من الـ ٢٧ والأبوان ٨ من الـ ٢٧ ، هذا هو حكم القاضى السنى فى هذه القضية إذا نيط به توزيع أنصبة الورثة فى المسألة السالفة الذكر .

أما القاضى الشيعى الذى « ينكر العول » (١) ، ولعله ينكره لأن الخليفة عمر ابن الخطاب هو أول من حكم به ، فيقدم الزوجة والأبوين على البنتين فى أخذ نصيبهم ، ويقسم التركة إلى ٢٤ جزءاً فقط ، وهنا يحكم بإعطاء الزوجة ٣ من الـ ٢٤ ( باعتبار أن لها الثمن ) والأبوين ٨ من الـ ٢٤ ( باعتبار أن ميراثهما الثلث ) أما الباقي وهو الـ ١٣ جزءاً فيعطيه للبنتين (٢)

كذلك « ليس عند الشيعة تعصيب » (٣) ، فهم يقدمون القرابة على العصبية ، بمعنى أنهم يورثون الأقرب فالأقرب إلى الميت ذكر أ كان أم أنثى بحسب الدرجة ، فالدرجة الأولى عندهم الوالدان والأبناء ، والدرجة الثانية الأجداد والأخوة والأخوات . وهكذا ، ولا يرث الأبعد مع وجود الأقرب فإذا مات رجل مثلاً عن بنت وابن ابن ، فالمال كله للبنت عند القاضى الشيعى لأنها أقرب من ابن الابن فتحوز المال كله ، نصفه « بالفرض » ونصفه الثانى « بالرد » ، وبذلك لا يشارك فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد فى ميراثها من أبيها .

والسر فى أن الشيعة يورثون كل المال للبنت ويجعلونها حاجة حتى للأعمام أن بنى العباس كانوا يدعون أيلولة ميراث النبي عليه السلام من إمامة المسلمين لهم ، لأن العباس عم للنبي فهو الوارث له يوم وفاته ، ويشارك فاطمة الزهراء فى تركته ،

(١) العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ١٤٢

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ( الطبعة الثالثة سنة ١٣٢٠هـ ) ص ٨٦ ، والمقرئ « المخطوط » ص ٣٩٣

(٣) آل كاشف الغطاء « أصل الشيعة وأصولها » ص ١٤٢



كذلك « على » ، أنزل من العباس لأنه ابن عم والعباس عم ، فقالت الشيعة إن فاطمة تبرز كل الميراث حتى يمنعوا بني العباس من دعواهم ، أما القاضي السني فيعترف بالتعصيب ، لذلك عندما تعرض عليه القضية السالفة الذكر فإنه يعطي البنات النصف ، بالفرض ، ، ويعطي ابن الإبن النصف الثاني من التركة ، بالتعصيب ، ، إذ هو من العصبة<sup>(١)</sup> ، والقاضي الشيعي يقدم ابن العم الشقيق على العم لأب في الميراث حتى يكون الإمام « على » ، متقدماً في إرث النبي على السلام من العباس ، أما القاضي السني فيعكس الآية فيجعل درجة العم أقرب من ابن العم في الميراث ، فهو على ذلك لا يورث الأب بعد مع وجود الأقرب<sup>(٢)</sup> .

والشيعة يقولون إن الأنبياء تورث ، وأهل السنة يقولون إنهم لا يورثون لحديث نبوي يقول « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة » . وهذا ما حدا بأبي بكر أن يأخذ من فاطمة الزهراء فدك ( قرية بخيبر ) بعد أن كان والدها قد أعطاها إياها للارتفاق بها ، أخذها أبو بكر منها ولما احتجت بأنها نزلها احتج عليها بالحديث السالف الذكر<sup>(٣)</sup> .

ومن موانع الميراث اختلاف الدين فلا تورث بين المسلم وزوجه الكتائية ، ولا بينها وبين أولادها منه ، لأنهم مسلمون تبعاً لأبيهم ، ولكن الوصية لا يشترط فيها اتحاد الدين ، فهي لا تجوز للأجنبي ( غير الوارث ) بالثلث .

ومن موانع الميراث أيضاً اختلاف الدارين ، فلا تورث بين « حرى » و « ذمى » ، ولا بين « مستأمن » و « ذمى » ، لاختلاف الدار بينهما ، فإذا مات المستأمن في دار الإسلام ، فإن ماله يحفظ لورثته الذين هم في دار الحرب لاتحاد الدار<sup>(٤)</sup> . والشيعة

(١) ابن خلدون « المقدمة » ( طبعة ١٩٢٠ م ) ص ١٨٦ والمقرئى « الخطط » ج ١ ص ١٧٩

(٢) المقرئى « الخطط » ج ١ ص ١٧٩

(٣) ابن هشام « كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم » ( طبعة وستفيلد ١٨٥٨ — ١٨٦٠ م )

ج ٢ ص ١٠١٣ ورسائل الخوارزمي ( طبعة القمطنطينية سنة ١٢٩٧ م ) ص ١٣٠

(٤) أحمد أمين بك « ضحى الإسلام » ج ٣ ص ٢٥٩ والمرحوم الأستاذ أحمد بك إبراهيم « بحث في الموارث في الشريعة الإسلامية » منشور بمجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة ( ١٩٣٣ م ) ص ٨١٨ و ٨١٩ ولقضيته أيضاً « حكم الشريعة الإسلامية في الزواج مع اتحاد الدين واختلافه وتغييره » منشور بنفس المجلة في السنة الأولى ( ١٩٣١ م ) ص ١٤ وله أيضاً « أحكام الموارث على ما عليه العمل في المحاكم الشرعية » منشور بنفس المجلة السنة الرابعة ( ١٩٣٤ م ) ص ٥٩٠ و ٥٩١

الامامية الاثنا عشرية تقر إلى اليوم زواج المتعة<sup>(١)</sup> استناداً إلى الآية الشريفة : « استمتعتم به منهن ، فآتوهن أجورهن فريضة »<sup>(٢)</sup> ، لأنه سبحانه وتعالى عبر في الآية الشريفة بلفظ الاستمتاع ( أى المتعة ) دون لفظ النكاح ولأنه تعالى أمر بإيتاء الأجير فالتعقد عقد إيجار والمتعة إيجار على منفعة البضع ) ، ولأنه تعالى أمر بإيتاء الأجير بعد الاستمتاع ( وذلك يكون في عقدى الإجارة والمتعة<sup>(٣)</sup> .

وعندما عثر « عبد الله بن الزبير ، ابن عباس ، بتحليله المتعة ، أحاله على والدته التي اعترفت له أنها والدته بالمتعة<sup>(٤)</sup> ، المباحة في شريعة الإسلام ، أما منع الخلوة عمر لها فكان منعاً مدنياً لا دينياً لمصلحة زمنية ومنفعة وقتية ولذا تواتر النقل » أنه قال « متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أحرهما وأعاقب عليهما<sup>(٥)</sup> ، فنسب التحريم بذلك إلى نفسه ، وجعل العقاب عليهما منه .

أما الإسماعيلية والزيدية فإنهم كالسنيين أبطلوا نكاح المتعة وحرّموه ونهوا عنه ، فقد ورد في « دعائم الإسلام » في المجلد الثاني تحت عنوان كتاب النكاح ، ذكر الشروط في النكاح ، للقاضي النعمان الذي ينعت « بأبي حنيفة الشيعة » أن النبي عليه السلام « حرّم نكاح المتعة . وأن علياً كرم الله وجهه قال « لا نكاح إلا بولي وشاهدين وليس بالدرهم والدرهمين واليومين واليومين ، ذلك شبه السفاح ولا شرط في النكاح . وعن جعفر بن محمد صلوات الله عليه « أن رجلاً سأله عن نكاح المتعة ، فقال :

(١) وهو الزوج بالرأفة لمدة معينة بأجر معين ، وقد أجازته النبي عليه السلام في بعض الأوقات وعند الحاجة ، فلقد روى عن ابن مسعود أنه قال « كنا نفزع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فقلنا ألا نختم ؟ فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد ، أن تنكح المرأة بالنوب إلى أجل » ثم قرأ ابن مسعود « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » . وعن سلمة ابن الأكوع قال « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء عام أو طاس ثلاثة أيام ، ثم نهى عنها » وقد روى الشيخان في غزوات مختلفة آخرها يوم فتح مكة ثم حرمت . الآية ٨٦ من سورة المائدة رقم ٥ والترمذي ص ١٢٣ و ١٣٤ واحد أمين بك « ضحى الاسلام » ج ٢ ص ١٥٨ و ج ٣ ص ٢٥٦ — ٣٥٨

(٢) الآية ٢٣ من سورة النساء رقم ٤

(٣) الفلقشندی « صبح الأعشى » ج ١٣ ص ٢٣٢ واحد بك أمين « ضحى الاسلام » ج ٤ ص ٢٥٥ و ٢٥٦

(٤) أم عبد الله بن الزبير هي أسماء أخت عائشة أم المؤمنين ( بنتا الخليفة أبي بكر الصديق ) أما زوجها الزبير فهو حوارى رسول الله وتزوجها بالمتعة . آل كاشف الغطاء « أصل الشيعة وأصولها » ص ١١٦

(٥) آل كاشف الغطاء « أصل الشيعة » ص ١١٧

١٠، فقال : يلقي الرجل المرأة فيقول أتزوجك بهذا الدرهم والدرهمين وقعة يوماً أو يومين ، قال : هذا زنا . وما يفعل هذا إلا الفاجر . وبطلان نكاح المتعة جود في كتاب الله عز وجل لأنه يقول سبحانه ، والذين هم لفروجهم حافظون على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك العادون ، فلم يطلق النكاح عز وجل إلا على زوجة أو ملك يمين .

١١ : أما القاضى السنى فقد حرمها (١) لأن الزواج الصحيح لا يكون إلا بدفع المهر أولاً ، يتمكن الزوج من الاستمتاع ثانياً ، والشبهة الإمامية الاثنا عشرية . وإن أحلت زواج المتعة إلا أنهم لا يورثون الزوجين المتزوجين زواج متعة أحدهما من الآخر إنزله ولا يرثها ولا يشترط لصحة المتعة شهود كالزواج العادى الدائم ، بل تصح متعة من غير شهود وتنتهى بانتهاء مدة العقد المحددة ، دون إيقاع طلاق ، وعدتها بضتان لمن تحيض و ٤ يوماً لمن لا تحيض ، أما عدة المطلقة من زواج عادى فهي ثلاثة قروء ( حيضات ) لذات الحيض وثلاثة أشهر للآيسات ولن لا يحضن وإن لمقت منه لم يلحق الولد به (٢) .

وكانت الموارث الحششرية ، وهى مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة ونكاح أو ولاء ، تعتبر من موارد الدولة ، لأنها ترد إلى ديوانها لعدم وجود ارث شرعى لها ، وكان المصرى إذا مات بعيداً عن بلاده تعطى ثروته لأهله (٣) ؛ نثلامنع الأفضل أحداً من أخذ شيء من التركات ، وأمر بحفظها لأربابها ، فإذا حضر من يطلبها وطالعه القاضى بثبوت استحقاقها أطلقها فى الحال (٤) .

(٥) حرمها الخليفة عمر لأنه لم يجد فرقاً بينها وبين الزنا وقال « لا أوقى برجل نكح امرأة على أجل إلا رجعت »

(٢) Fayzee A. A. A., Notes on Mut'A or Temporary Marriage in Islam II, The Islamic Law of Mut'A. See The Jol. of Bombay Branch, Royal Asiatic Society. N. S. Vol 8, 1932 pp. 85-92.

(٣) وقد روى أنه حل إلى عميد الجيوش حاكم بغداد التوفى سنة ٤٠١ هـ (١٠١٠ م) مال كثير ، فندحه بعض التجار المسلمين ، وقيل له « ليس للميت وارث » فقال « لا يدخل خزانة السلطان ما ليس لها . يترك إلى أن يصح خبره » فلما كان بعد مدة جاء أخ للميت بكتاب من مصر بأنه يستحق التركة ، فسأله . ابن الأثير « الكامل فى التاريخ » ج ٩ ص ١٥٨ ومتز « الحضارة الإسلامية » ص ١٩٢ (٤) ابن ميسر « تاريخ مصر » ص ٥٨ و ٥٩ — أما القطة وهى الأموال التى لم يعلم لها مستحق فذكر كانت من نصيب بيت المال . وانظر O'Leary, A Short History P. 133

وانخذ الخلفاء الفاطميون ديواناً للوارث<sup>(١)</sup>، سمي «ديوان الموارث الحشرية» لا يتولاها إلا عدل، وفيه جماعة من الكتاب، ويختص هذا الديوان بشئون الموارث وضبط أحكامها، وكانت تضاف إليه أموال من يموت ولا يخلف وارثاً له، ومن يوصى بأن ماله بعد موته يكون للخليفة الفاطمي، الذي قد يتنازل عنه لورثته، فقد حدثنا ابن ميسر<sup>(٢)</sup> أن رجلاً يدعى «جيش بن صمصامة» أوصى للخليفة الحاكم بأمر الله بتركته وقدرها ٢٠٠ ألف دينار تقريباً، ولم يجعل لأحد من أولاده منها درهما، ولكن الخليفة الحاكم رد التركة إلى ولدي الموصى سنة ٣٨٧ هـ (٩٩٧م) قائلاً: «قد وقفت على وصية أبيك رحمه الله فخذوه هنيئاً مباركا فيه، بعد أن خلع على ابني هذا الموصى بحضرة أولياء الدولة ووجوهها، وكانت ترد تركته من يموت من أهل الذمة ولا يخلف وارثاً على أهل ملته<sup>(٣)</sup>، ولا تدخل ديوان الموارث، وذلك عملاً بما زوى عن الرسول عليه السلام من: «أن المسلم لا يرث الكافر، وأن الكافر لا يرث المسلم، وأنه لا يتوارث أهل ملتين»، والحق هذا الديوان بديوان «الجواري» السالف الذكر.

٧ — الأموال المصادرة: وكانت من موارد الدولة الفاطمية أيضاً، فكان كل من يسخط عليه الخليفة أو يقتله يصادر أمواله ويودعها «الديوان المفردة» ويقال إن الذي أنشأه هو «أبو النصر بن عبدون»، النصراني الملقب بالكافي وزير الحاكم بأمر الله، فبالديوان المفردة أموال من يسخط عليه الخليفة ومن يقبض ماله من المقتولين وغيرهم<sup>(٤)</sup>، وهو ديوان يتصل بديوان الموارث في عمله.

وبما هو جدير بالذكر أنه لما عاودت «الحسين بن جوه»، المخاوف لأنه كاتب أبا ركة ورغبة في العرش، بات يرتعد من سوء عاقبة ما بدر منه ففر هو وصهره القاضي عبد العزيز بن النعمان إلى بني قرة بالبحيرة بأولادهما وجميع أموالهما وسلاحهما، فأوقع الحاكم بأمر الله الحوطة على سائر دورهما وأملاكهما وجعلها للديوان المفردة.

(١) القلقشندي «صبح الأعشى» ج ٢ ص ٤٩٦

(٢) «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٥٦

(٣) الجبهيشاري «كتاب الوزراء والكتاب» ص ٢٤٨ ومتر «المضارة الإسلامية» ص ٥٧

(٤) القريزي «المخطوط» ج ٢ ص ٢٨٧

٨- أبو عباس : فكان أول من أدخل ديوانها بمصر القاضي الليث بن سعد ،  
تدأثر عنه أنه اشترى بعض الأراضى التابعة لبيت المال في جهات عدة وحبسها على  
رجوه البر ، ثم أضيفت إلى هذه الأراضى بعض الربع والدور في مدينة القسطنطينية  
غير ذلك من مصادر الإحسان (١) .

والأحباس أو الأموال الموقوفة هى الأموال المرصدة على جهة بر لا تنقطع ،  
ويصح أن تكون منفعتها لأشخاص بشروط معينة (٢) .

وكان الحاكم بأمر الله هو أول خليفة نحائلاً جديداً بالإيقاف على الأراضى  
الزراعية علاوة على المباني كالمنازل والحمامات والرباع وغيرها (٣) كذلك وقف على  
الأزهر وجامع راشدة والمقضى ودار الحكمة ، الأوقاف من عقار وكتب .

وقد حبس بدر الدين الجمالى على ذريته كثيراً من الجهات فيها لأبنائه وأعقابهم  
من بعدهم مورد إيراد ثابت (٤) ، وشملت الأحباس غير الدور ، الطواحين والفنادق  
والخوانيت وغيرها ، وصرفت مصارفها أيضاً فى الجوامع والمساجد والسقايات  
وجوارى المتصدرين لإقراء القرآن الكريم والعلوم الشرعية والأمنسة والخطباء  
والمؤذنين وطلبة العلم وغيرهم (٥) .

ديوان أبو عباس : وجعلت لهذه الأموال الموقوفة على جهات البر إدارة موحدة  
تشرف على جباية إيراداتها وتنظيم انفاقاتها ، فكان ديوان الأحباس أوديان الأوقاف  
هو المختص بالنظر فى شئون الأحباس العامة والخاصة ، والإشراف على غلتها والانفاق  
فى الوجوه الشرعية .

وكان لا يتقدم فى ديوان الأحباس (٦) إلا أعيان كتاب المسلمين من الشهود

(١) الكندى ص ٣٧٢ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٤ ص ٣٨ والفريزى « المخطط » ج ٢

ص ٢٩٠ و ٢٩٥ Dr. Zaki Moh. Hassan Bey, Les Tulunides p. 260

(٢) أحمد أبو الفتح بك « الماملات فى الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية » ص ٣٥ و ٣٦

(٣) الفريزى « المخطط » ( طبعة يولاي ١٢٧٠ هـ ) ج ٢ ص ٢٩٤ و ٢٩٥

(٤) « » « » « » ج ١ ص ١١٠ و ج ٢ ص ٢٩٥

(٥) ابن ممان « كتاب قوانين الدواوين » ص ١٤

(٦) هذا الديوان يقابل وزارة الأوقاف الآن .

والمعدلين ، لأنها معاملة دينية ، فيتولى الإشراف على الجوامع والمشاهد والرباطات والخوانق والسبل والمساجد والزوايا والمدارس والأراضي والمقارن المحبوسة عليها والإحسان على الفقراء والمعوذين وكان يصرف هذا الديوان من إيراد الأوقاف على المصالح الخيرية وطوائف المستحقين ويضيف الباقي إلى بيت المال .

وقد قدرت أموال الأحياس في سنة ٣٦٣ هـ بمبلغ مليون ونصف مليون درهم<sup>(١)</sup> وفي سنة ٤٠٣ هـ جعل الخليفة الحاكم بأمر الله الحكومة مسئولة عن الأعمال الخيرية العامة بأن عمل على أن يصرف ديوان الأحياس من إرادته على الجوامع والمساجد وسواها بما ليس له إيراد خاص<sup>(٢)</sup> .

٩ - المكوس : تنبه الخلفاء الفاطميون لأهمية هذه الضرائب غير المباشرة لتنمية مواردهم عند اتضاع الخراج ، ولقد كانت هذه الرسوم ثقل وتكثر من حيث نوعها ومقدارها وعددها ، ولم يكن لها نسبة ثابتة ، فكانت تأخذ الحكومة الفاطمية من تجار الروم الواردين على الثغور الخمس أحياناً ، والعشر أحياناً أخرى ، وكانت النسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ ، وترتفع حتى تصل إلى ٣٥٪ من قيمة البضائع<sup>(٣)</sup> الواردة والصادرة ، وكانت الرسوم المفروضة على تجار المسلمين أقل من المفروضة على المسيحيين ، ويحدثنا يحيى بن سعيد أن عيسى بن نسطورس عند ماتولى الوزارة أحدث رسوماً ومكوساً جائزة<sup>(٤)</sup> ، ونحن نرجح أن هذا الوزير أحدث مكوساً زائدة على ما جرى الرسم بأخذه ، لأن الراوى مواطن ومعاصر له ونصراني مثله .

ومن الخلفاء الفاطميين من أبقي على ما وجدته من تلك المكوس ، ومنهم من زاد عليها ، ومنهم من أسقط بعضها ، فثلاً أسقط<sup>(٥)</sup> الحاكم بأمر الله معظم المكوس

(١) المرزى والمخطوط ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ٢ ص ٢٩٥

(٢) ج ٢ ص ٢٩٥

(٣) القلشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٦٤ ، وابن عماني «قوانين الدواوين» لناشره الدتور

سوريال ص ٣٢٦

(٤) يحيى بن سعيد «التاريخ المجمع على التحقيق والتصديق» ص ١٠٨ ومتر «المضار

الاسلامية» ص ٢٠٧

(٥) «المضاراة الاسلامية» ص ٢٠٦ نقلاً عن يحيى بن سعيد ص ١٢٣ و ١٢٤ ب أسقطت

هذه المكوس عند توليته عتاً واستبشاراً به ، وكذا لما قتل الحسين بن جوهر وثار لقتله سكان القاهرة

لأنه ابن مؤسس مدينتهم .

(الرسوم) ، ولكن سرعان ما أعيدت هذه المكوس إلى ما كانت عليه في عهد خلفه. ولعل الكتاب السنين هم الذين صوروا لنا ( للخلاف المذهبي ) مصر أيام الفاطميين بأنها أرض المكوس ، فكان كل شيء فيها تفرض عليه المكوس ، ولم يسلم من ذلك إلا الهواء ، فحملوا مكوس الفاطميين كثيرة لم يلغها إلا صلاح الدين الأيوبي. وزرى أن هذه الضرائب وإن تعددت كانت خفيفة الظل على المصريين لازدهار النشاط الصناعي والتجاري في العصر الفاطمي .

ولما كان صلاح الدين الأيوبي قد ألغى مكس البهار ، ومكس صناعة البز الواردة ومكس الصادر عن البضاعة بمصر ، ومكس البضائع والقوافل والمكس المفروض على البائعين مقابل استخدام الأماكن المخصصة لهذا الغرض ، كأسواق الغنم والدواب والسكك والرقيق وغيرها ، كما ألغى الرسوم على أعمال البيع والشراء ، وعلى المتاجر والصانع والمخازن ، والنفتيش على البضائع ، والرسوم على الآلات نفسها في محال الغزل والنسيج ، ورسوم السفن بساحل النيل ، ورسوم حراسة الغلات ، وغيرها من السلع مما كان يصل إلى شواطئ النيل ، ورسوم المسالخ والمذابج . ورسوم السمرة في عمليات البيع والشراء ، ورسوم المعديات من وإلى مصر من الجهات المجاورة ورسوم استعمال الميزان المسمى بالقبان ، إلى غير ذلك ، فإننا نستنتج بأن الرسوم أيام الدولة الفاطمية شملت الصناعة ، حتى جيئت من المواد الأولية وأماكن الصناعة والآلات المستعملة ، كما شملت التجارة ، فجيت على عمليات البيع والشراء إذ لم يتم البيع إلا على يد سماسرة ، وبعد أن يختم على عمليات البيع والإصدار بخاتم الحكومة .

فكانت الثياب الشطوية مثلا لا تنسج إلا بعد أن يختم عليها السلطان ولا تباع إلا على يد سماسرة وكانت تفتش المراكب عند إبحارها من الميناء كما في شط<sup>(١)</sup> . وكانت رسوم الصناعة والتجارة تدفع لبيت المال في القاهرة . ويقول المقدسي الذي زار مصر في أوائل عهد الفاطميين ، « أما الضرائب فتثقل بحاصة في تينيس ودمياط »<sup>(٢)</sup> .

(١) المقدسي « أحسن التقاسيم » ص ٢١٣  
(٢) متر « الحضارة الإسلامية » ص ٣٠٩ قلا عن المقدسي ص ٢١٣

وبلغ ما جبي من المكوس من الفسطاظ وحدها في يوم واحد ٥٠ ألف دينار مغربي ، وربما بلغت المبالغ المجباة منها ١٢٠ ألف دينار مغربي في اليوم .  
وبلغ ما جبي من المكوس في كل من تنيس ودمياط والأشمونين في يوم واحد ٢٢٠ ألف دينار<sup>(١)</sup> . وقد حدثنا خسرو عن الخراج اليومي لتنيس وحدها فقدر بألف دينار<sup>(٢)</sup> .

ويقول المقرئزي<sup>(٣)</sup> . إن متأخرات ثلاث سنوات لتنيس بلغت ٥ ألف ألف دينار وأني ألف درهم .

وهذا يدل على أن الفاطميين كانوا يفرضون الرسوم العالية على أكبر مراكز إنتاج الكماليات من منسوجات فاخرة وغيرها .

ويقول المقرئزي<sup>(٤)</sup> إن ما أسقطه صلاح الدين الأيوبي من المكوس كان يربو عن ٥ نيف ومليون دينار ومليون أردب .

وهذا يدل على أن الحكومة الفاطمية كانت تفرض المكوس على الناس فيدفعونها نقداً وعينا .

كذلك وجدت مراد المكوس في الثغور<sup>(٥)</sup> ، وهي الاسكندرية ودمياط وتنيس ورشيد والبرلس والفرما والقلم ( السويس ) ، وكانت أسوان هي النهر الذي يدفع فيه التجار المكوس على البضائع التي يجلبونها من النوبة أو يرسلونها إليها كما كانت عيذاب الثغر الذي تؤخذ فيه الرسوم على السلع الواردة من الحبشة وزنجبار واليمن وغيرها<sup>(٦)</sup> ، ولما كانت هي وغيرها في الغالب عند الحدود ، لذا كان التاجر يستطيع أن يطوف عاما كاملا أينما شاء في حدود البلاد ولا يدفع شيئا من المكوس ( الرسوم الجمركية ) متى دفع المكس بتلك الثغور مرة واحدة ، ويعطى بذلك برأه تعفيه منها مدة عام .

(١) Lane-Poole, A History of Egypt in The Middle Ages p 114

(٢) Nasir Khosrou : Sefer Nemeh p 113

(٣) الخطط ، ( طبعة يولاق ١٩٢٧ ) ج ١ ص ١٨١

(٤) » » ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥

(٥) القلندري « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٥ وابن مكي « كتاب قوانين الدواوين » ص ٢

(٦) Nasiri Khosrou, Sefer Nemeh p 178



وكانت « التعريف الجركية » كما نسميها اليوم في الواقع مختلفة ، فكان يؤخذ من المكوس بالقلزم مثلاً عن كل حمل درهم ، وتؤخذ الضرائب بالاسكندرية على المراكب الآتية من المغرب ، كما تؤخذ الضرائب بالفرما على المراكب الآتية من الشام<sup>(١)</sup> ، وظلت الاسكندرية محافظة على مكانتها الخاصة القديمة لأنها أهم مراكز الجباية في مصر الشمالية في العصر الفاطمي ، وكانت المراكب تفتش عند إقلاعها .

ووضعت المسالك على المواضع التي تنفذ إلى بلاد أهل الشرك ، وهي دار الحرب ، ليفتشوا من يمر بهم من التجار ، فمن كان معه سلاح أخذ منه ورُدَّ ، وكذلك من كان معه رقيق رُدَّ ، وإن كانت معه كتب قرأت كتبه ، فإن كان فيها خبر من أخبار المسلمين مكتوباً أخذت وأرسل صاحبها إلى الإمام ليرى فيه رأيه ، وكان يستأدى من تجار الروم الواردين في البحر عما معهم من البضائع ، في الغالب العشر<sup>(٢)</sup> ، وأنشأوا « ديوان الثغور » يرأسه صاحب ديوان الثغور ، للنظر في الأقاليم الادارية المشتملة على الثغور ، وكان به عدة كتاب<sup>(٣)</sup> ، لجي المكس المقرر ولتنع كل تهريب يرتجى ، وكان بالثغور الحصون والقلاع والأسوار الحصينة ، وأقاموا بها الحاميات الدائمة .

ولما كانت المكوس من أهم موارد الدولة الفاطمية ، وهي ضرائب غير شرعية في نظر فقهاء المسلمين ، فقد أطلقوا عليها اسم « المال الهلالي »<sup>(٤)</sup> الذي أحدثه ولاية السوء ، كالمكوس التي تؤخذ مثلاً على الكلاء المباح ، أو على ما يصاد من سمك البحر . وغيرها ، لتزيد هذه الضرائب في دخل البلاد ، وكانت إدارتها المالية تشمل الديوان الهلالي ، وعلى رأسه موظف كبير يساعده عدد من الموظفين .

وعلى ذلك كان مال مصر في أيام الدولة الفاطمية ينقسم قسمين : الأول « المال الخراجي » وهو ما يقابل اليوم « الأموال المقررة » ، والثاني « المال الهلالي » وهو ما يقابل ما ندعوه اليوم « بالأموال غير المقررة » ، وكان يجبي هذا الأخير مشاهرة وكان يعرف بالمكوس .

(١) متر « الحضارة الاسلامية » ص ١٩٧ و ١٩٨ قلا عن المقدسي ص ٢١٣ وما بعدها

(٢) أبو يوسف « الخراج » ص ١١٧ والمقرئ « الخطط » ج ١ ص ١٧٦

(٣) القفشدني « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٥ والمقرئ « الخطط » ج ١ ص ١٧٦

(٤) عرف هذا المال الهلالي في زمن أحمد بن المدير صاحب خراج مصر أيام الخليفة العباسي المتوكل (٢٢٢ — ٢٢٤ هـ و ٨٤٧ — ٨٦١ م) وما بعده « المرافق » و « المعاون »

## نفقات الدولة:

١ - **الأورزاق والجرايات** : كانت الأموال التي تجمع من الإيرادات والتي تسمى بالدخل ، تصرف معظمها في النفقات العامة ، فتدفع منها أرزاق القضاة والعامل صاحب بيت المال وغيرهم من الموظفين ورواتب الجنود ، ولم نعر في كتب المؤرخين على إحصاء دقيق منظم بين أبواب المصروفات ، ولو أن الدواوين في الدولة الفاطمية كانت تقدم ( استبيانات ) خاصة تشتمل على نفقاتها . لذا اضطررنا للبحث هنا وهناك في وجوه الانفاق في الدولة الفاطمية .

كان الدخل يدفع بعضه في أرزاق الموظفين ، ومن يقرأ الفلقشندي<sup>(١)</sup> والمقرئزي<sup>(٢)</sup> وغيرهما يجد بياناً لرواتب كبار الموظفين وغيرهم من المتصلين بخدمة الخليفة الفاطمي ، ومن يعملون في قصوره ، ومن دونهم ، وأنه كان للوزير وغيره من حوashi الخليفة خلاف المرتب ، جرايات الحبوب والعليق والأتيان سنوياً . وراتب من اللحوم برسم مطابخه ، والكسوة في الأعياد والمواسم ، والانععام بالاقطاعات لاستغلالها .

ولكننا نلاحظ إغفال العدد الكبير من الموظفين وأرباب الرواتب فلم يذكر لنا المؤرخون مثلاً مراتب الكثير من أصحاب الوظائف في الدولة الفاطمية ، كولاة الأقاليم وحكام النواحي ومتولى بعض الدواوين ، ولا كم كانت رواتب الجنود . وكان ( ديوان الرواتب ) هو المختص بالنظر في الأرزاق والجرايات به اسم كل مرتزق في الدولة وجارية ، من الوزراء وكبار الموظفين ومن دون هؤلاء ، وكانت رواتبهم الشهريه إما عينا كالقمح والشعير ، وإما نقداً . وقد بينا مقدار ما كان يتقاضاه خدام الدولة في ذلك الحين ، كل في موضعه .

وكان كتاب هذا الديوان يقيدون في دفاتره المبالغ والمقادير المخصصة لأرباب الرواتب<sup>(٣)</sup> ، وبه دأب أصيل بطراحة ، يعاونه نحو عشرة آخرين يشبتون من

(١) « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨١ - ٥٢٧

(٢) « المخطط » ج ٢ ص ٢١٩ - ٢٤٦

(٣) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٢

ستجد ويحذفون من مات ، لهذا احتاج هذا الديوان إلى دقة تامة وكثرة المراجعة بسبب ما كانت تعرض له قوائم أرباب الأرزاق من أكبر وظيفة كالوزير إلى أبسط وظيفة كالفراس مثلاً (١) ، من حذف أو زيادة أو نقص أو تعديل .

وقال ابن الطوير عن ميزانية ديوان الرواتب ، إنها بلغت في بعض السنين ما يزيد على مائة ألف دينار ونحواً من مائتي ألف ، ومن القمح والشعير عشرة آلاف ، وأنها كانت تعرض على الخليفة الفاطمي سنوياً ليزيد من رواتب من يريد وينقص من الرواتب ما يرغب في إنقاصه ، فعندما عرضت ميزانية الخليفة الحاكم عليه سنة ٤٠٣هـ (١٠١٢م) ، كتب بخط يده « بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله كما هو أهله ومستحقه .

أصبحت لا أرجو ولا أتقي إلا إلهي وله الفضل  
جندى نبي وإمامي أبي وديني الإخلاص والعدل

ما عندكم ينفد ، وما عند الله باق ، والمال مال الله والخلق عيال الله ، ونحن أمناؤه في الأرض ، أطلق أرزاق الناس ولا تقطعها ، والسلام ، (٢) .

وعند ما عرضت ميزانية هذا الديوان مثلاً على الخليفة المستنصر كتب بخطه عليها « الفقير من المذاق ، والحاجة تذل الأعناق ، وحراسة النعم بادرار الأرزاق فليجروا على رسومهم في الإطلاق ، ما عندكم ينفد وما عند الله باق ، (٣) وبذلك أمر ولي الدولة كاتب الإنشاء ابن جبران أن يحور الميزانية كما هي . دون أن ينقص من أرباب الوظائف شيئاً .

والحق ديوان الرواتب بديوان الجيوش ، فكان يثبت فيه أوقات أعطياتهم ومتدار أرزاقهم ، وتحت كل جندى جاريه وسنه ولون جبهته وأوصاف حواجه وعيونه وأنفه . إلى غير ذلك من العلامات المميزة للشخص .

(١) الفقهندي «صح الأعشى» ج ٣ ص ٥٢٥ — ٥٢٧

(٢) ابن منجب «الإشارة» ص ٢٩ — ونسب ابن خلدون هذا إلى الخليفة الآخر بأحكام الله ج ١ ص ٧١ في حين نسب ابن تقي «النجوم الزاهرة» للخليفة المستنصر ج ٢ ص ٧٣٤ مع نص في القفط دون النسي

(٣) الآية ٩٦ من سورة النحل رقم ١٦

ونرى أن الرواتب في العصر الفاطمي لخدام الدولة لم تكن أقل منها في عهدنا إذا راعينا النسبة بين قيمة النقود في العصورين ، بل ربما كانت أكبر منها قليلا كان يأخذ صاحب بيت المال الذي كان يشرف على الخزنة العامة مائة دينار ( ستين جنهما مصريا ) في كل شهر ، وكان يأخذ الطبيب الخاص خمسين دينارا ( ثلاثين جنهما مصريا ) شهريا ، وكان راتب « صاحب الباب » (١) وينعت بالمعظم مائة وعشرين دينارا ( اثنين وسبعين جنهما مصريا ) ، وكان راتب كل من حامل السيف والرمح (٢) سبعين دينارا ( اثنين وأربعين جنهما مصريا ) وكان قاضى القضاة يأخذ مائة دينار ( ستين جنهما مصريا ) .

وكان راتب قراء الحضرة يتراوح بين عشرة وخمسة عشرة وعشرين دينارا ( ستة وتسعة وإثنى عشر جنهما مصريا ) وراتب والى القاهرة خمسين دينارا ( ثلاثين جنهما مصريا ) .

أما راتب الوزير الأكبر فلا شيء في عهدنا يماثله أو يداينه ، إذ كان راتبه في الشهر خمسة آلاف دينار ( ثلاثة آلاف جنيه مصرى ) ، وكان أولاده وأخوانه وأقاربه يتقاضون مرتبات ضخمة لمجرد كونهم أعضاء في أسرته ، وهذا ما جعل هذا المنصب الدسم يتهاوت عليه كل ذى مطمع من أرباب السيوف .

وقد ذيل الخليفة الحافظ استيثار الرواتب ( كشف المرتبات ) بهذه الكلمات « أمير المؤمنين لا يستكثر في ذات الله كثير العطاء ، وليجروا في نسياتهم على عادتهم . . . كراما من أمير المؤمنين وفعلا مبرورا وعملا بما أخبر به عز وجل في قوله تعالى « إنما نطعمكم لوجه الله ، لا نزيد منكم جزاء ولا شكورا » (٣) .

## ٢ - المرافق العامة :

كذلك كان المال الذى يأتى من الإيرادات السالفة الذكر ينفق جله على ما يتطلبه البلد من وجوه الإصلاح فى مرافقه العامة . من كرى الأنهار وإصلاح مجاريها ،

(١) يقابله عندنا اليوم كبير الأمناء

(٢) بمثابة الياوران اليوم

(٣) الآية ٩ من سورة الانسان رقم ٧٦

وحفر الترع لتحسين حال الزراعة ، التي كانت مصدر معظم الثروة في البلاد ، وفي  
لصرف على المسجونين والأسرى ، وتزويد الجيوش بالمعدات الحربية على اختلاف  
أنواعها ، وتقوية العارة ، وتشديد المقابر والمساجد وفي العطايا والمنح للأدباء والعلماء  
واستقبال الرسل الواردين من الخارج . . إلى غير ذلك .

ولم يبين لنا المؤرخون كم خصص الخليفة الفاطمي لكل ماسلف ، فلم يبينوا لنا  
مثلاً كم أنفق على الجيش وعلى الأسطول سنوياً ، أو كم صرف للجند من الآفوات  
والجرايات والكسي ، وكم كانت نفقات أعمال الري ، والنفقة على بناء القصور  
والمساجد والجوامع والمناظر والمشاهد وغيرها من المنشآت وكم أنفق على الثغور  
وحراسة الطرق والبريد وغيرها من الأعمال العامة وكم أنفق أيضاً على أهالي مملكته  
من غير الديار المصرية<sup>(١)</sup> .

كذلك أهمل المؤرخون ذكر مصاريف الصيانة ، وما كان ينفق على خزائن  
القصور ، وكم كانت نفقات بعض المناسبات السنوية كالكسوة وغيرها في الأعياد  
السنوية الدينية والقومية . وما أنفق على الأيتام والأرامل من الفقراء .

إلا أن هذا لا يمنعنا من أن نقول إن نفقات الدولة في أيام الدولة الفاطمية  
كانت كثيرة ، تدل عليها مظاهر الآبهة والعظمة التي تجلت في البلاط الفاطمي ومواكبه ،  
وما كانت تحتويه قصوره من آلات الزحف والزينة والتحف النفيسة ، وما كان في  
خزائنه قصره من جواهر وأسلحة وأشياء ثمينة وما كان يقدم في أسبوعه في العيدين  
ورمضان والمواسم من مقادير وافرة من اللحوم والطيور وسائر الأطعمة الفاخرة<sup>(٢)</sup>  
ونلاحظ أيضاً أنه كان هناك بيت مال عام للسليين وبيت مال خاص هو خزانة  
الخليفة ، وكانت وظيفة « صاحب بيت المال »<sup>(٣)</sup> أو « وكالة بيت المال » أيام  
الفاطميين من الوظائف الجليلة لا يتولاها إلا ثقة من الشيوخ العدول ، لأنه مستودع  
أموال المملكة فيفوض إليه الخليفة النظر في شئون المملكة المالية والتصرف فيها

(١) أرسل المزمع لدين الله ثلاثاً سنة ٤٦٤ هـ (١٠٧١ م) جارية الفصح لأهالي الحجاز بمبلغ ٤٠ ألف

درهم . ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٦

(٢) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٠

(٣) بمثابة وزير المالية في العصر الحاضر

لصالح الجماعة الإسلامية ، فكان يتتبع ما يرى ابتياعه من الأشياء التي تملك ويجوز التصرف فيها شرعاً ويبيع ما يرى يبعه منها ، ويعتق المالك ، ويزوج الأماء وينشئ ما يحتاج إليه الخليفة من السفن والمباني وغيرها ، وكان مرتبه للشهرى مائة دينار<sup>(١)</sup> وفي أيام جوهر كان محمد بن الحسن بن مهذب ، المغربي صاحباً لبيت المال ، واستمر في هذه الوظيفة أيام الخليفة المعز لدين الله عندما حضر لمصر ، وإذا كان هذا الخليفة يقول لصاحب بيت المال هذا : تقدم يا محمد بابتياع ، لنا ولمولايك عبد الله ( اسم ابنه الأمير ) في كل يوم من الفاكهة الرطبة واليابسة كذا وكذا بسعر الناس ، ولا تعرف الرسول لئلا تقع محاباة ولا مساحة ، وكذلك حوائج المطبخ ،<sup>(٢)</sup> .

فقوض صاحب هذه الوظيفة على علم منزله ، في النظر في شئون الخليفة المنزلية الخاصة ، وما يدل على علو منزلة صاحبها أن من يشغلها قد يرشح للوزارة فقد كان أمين الأمان ، أبو عبد الله الحسين ابن طاهر الوزان ، قبل أن يخلع عليه الخليفة الحاكم بالوساطة والتوقيع عن الحضرة في سنة ٤٠٣ هـ ( ١٠١٢ م ) يتولى بيت المال ، ولما اختير للوساطة اختار أخاه ، أبا الفتح مسعود ، ليحل محله في بيت المال<sup>(٣)</sup> .

كذلك كان ابن دواس ، هو صاحب بيت المال أيام الخليفة الحاكم ، فلما قتل الخليفة بإيعاز من أخت هذا الخليفة ، تولى الوزارة<sup>(٤)</sup> . كذلك تولى أبو علي الحسن بن أبي سعد إبراهيم بن سهل التستري ، بيت المال ثم ولى الوزارة سنة ٤٥٦ هـ ( ١٠٦٣ م )<sup>(٥)</sup> . ونلاحظ أنه كان يقضى دين المدين من بيت المال فنجد مثلاً أن الخليفة العزيز بالله قضى من بيت المال ما على يعقوب بن كلس وزيره وقدره ستة عشر ألف دينار وأعطاهما لدائنيه التجار على قبره<sup>(٦)</sup> كذلك جعلوا للفقير والمحروم حقاً في بيت المال ولو كان ذمياً<sup>(٧)</sup> .

(١) للفريزى « الحفظ » ج ٢ ص ٢٤٣

(٢) « انماط الحفا » ص ٩٠

(٣) ابن منجب « الاشارة » ص ٢٩

(٤) « » ص ٣٢

(٥) « » ص ٥٢

(٦) « » ص ٢٣ والبيهي « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٤٢٠

(٧) رأينا حكماً أثناء اشتغالنا بالمحاماة لأحد حضرات القضاة الصرعين يلزم قيسه وزير المالية الصرية بالنفقة على أسرة عجز عائلها عن الكسب ، لأن الاسلام أوجب ذلك

ولا غرو فقد قال النبي عليه السلام « من خلف مالا أو حقاً فلورثته » ، ومن خلف كلاً ( يتيماً ) أو ديناً فكله إلى » ، ودينه على » ، فهذا الحديث الشريف قد وضع مبدأ عظيمًا وجليلاً في الإسلام وهو مبدأ « الكفالة الاجتماعية » ، بمعنى أن الدولة تكفل من لا كافل له وتقضى دين من عجز عن قضاء دينه من بيت المال الذى يجمع من المسلمين وينفق في مصالحهم <sup>(١)</sup> .

وكان من أعمال صاحب بيت المال — وكان من الأساتذة المحنكين — أن يفرش صلى الجامع أيام ركوب الخليفة في يومى عيدى الفطر والنحر بالطرايح في المحراب على رسمها ، ويعلق سترين على المحراب يمتة ويسرة ويكون ممن يكونون في خدمة الخليفة .

كذلك كان يحضر صاحب بيت المال للإيوان الكبير عند ما يكون الخليفة فيه ، وعلى ذلك نرى أن وظيفته لم تكن مالية فقط بل كانت أيضاً تجمع في ثناياها عدة أمور لا تمت للمال بصلة ، وأحياناً اتخذت الدولة الفاطمية ناحية من نواحي بيت المال لدفن العظماء . كما حدث أيام الخليفة الظاهر بأمر الله حيث وضع رأس العادل بن السلار وزيره بعد قتله في بيت المال حيث وضعت في خزانة الرؤوس <sup>(٢)</sup> . وكان الخليفة باعتباره الرئيس الروحي للمسلمين ، يقوم بنفقات المساجد وموسم الحج من ماله الخاص ، وإن كان انفصال البيتين مسألة تتعلق بضمير الخليفة ، فيحدثنا ناصرى خسرو — الذى زار مصر أيام الخليفة المستنصر — أنه سمع أنه في أيام الخليفة الحاكم بأمر الله أتى أحفاد ابن طولون وباعوا له جامع ابن طولون بمبلغ ٣٠ ألف دينار مغربي ، ولما أرادوا هدم مثذنته التى لم تكن قد بيعت ، منعه الحاكم بأمر الله وأعطاهم عوضاً عنها خمسة آلاف دينار ، وبذلك اشترى أيضاً منهم المثذنة . كذلك دفع الخليفة الحاكم بأمر الله مائة ألف دينار لأحفاد عمرو بن العاص

(١) ومما يؤسف له أن يكون عندنا مثل هذه الكنوز الدفينة ويسكت عنها علماء الشرع وبذلك هبوت مبادئ تدعو إلى تقويض المجتمع من أساسه بإثارة العداوة والبغضاء بين الطبقات على أننا نلاحظ أن الحكومة بدأت تتجه نحو تطبيق هذه الآراء السديدة التى تجد أساسها في الشرع الحنيف ومثال ذلك اهتمامها بالضمان الاجتماعى

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٩٢

ثمناً لمسجد عمرو<sup>(١)</sup> ، وفي هذين المئين ما فيه الكفاية لإثبات أن الجوامع لم تكن مؤسسات عامة وإنما كانت مؤسسات خاصة ، حتى أمكن بيعها وشرائها .

وجعل النفقات ديوان على رأسه موظف كبير ، تعرض عليه نفقات الدولة . وبعارنه بعض الموظفين ، ويحدثنا النويري<sup>(٢)</sup> أن الحاكم بأمر الله بعد أن صرف الجرجري عن الوزارة ولاءه ديوان النفقات ، سنة ٤٠٦ هـ ( ١٠١٥ ) ، فكان هذا الديوان على ذلك في مرتبة توازي الوزارة شأناً ورفعة .

نقهر بهاسة الفاطميين المالبية : قلنا إننا لم نعثر في كتب المؤرخين على إحصاء دقيق منظم لبن أبواب المصروفات وأبواب الإيرادات ، حتى يمكن موازنة النفقات (الخراج) بالارتفاع (الدخل) ، لنعلم مدى الوفرة على مر السنين ولكننا نجد في ثنايا الكتب ما يدل على وجود دواوين أعدتها الدولة الفاطمية لتسهر على مراجعة الأعمال المالية فيها ، فبلا كان ديوان التحقيق<sup>(٣)</sup> ، مختصاً بالمقابلة على الدواوين ومراجعة أعمالها والتحقق من انتظامها ، ولا يتولاها إلا كاتب خبير يناط به مراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة الفاطمية وكان يتقاضى صاحبه المسمى «متولى ديوان التحقيق» خمسين ديناراً شهرياً<sup>(٤)</sup> وله الخلع ومرتبة يجلس عليها ، وله حاجب يقف بين يديه<sup>(٥)</sup> وفي سنة ٥٠١ هـ جده الأفاضل بن بدر الجمالي ، واستخدم فيه «أبا البركات يوحنا ابن اللبث» النصراني ، وبقي فيه حتى قتل سنة ٥١٨ هـ ( ١١٢٤ م )<sup>(٦)</sup> ولم يزل هذا الديوان موجوداً حتى زالت الدولة الفاطمية ، كذلك أشرف «ديوان المجلس»<sup>(٧)</sup> في أيام الدولة الفاطمية على دواوين الدولة المالية . فكان يعمل أرباب كل ديوان بالدولة ارتفاع ما يجرى فيه وما عليه من النفقات ، ثم يقدمه إلى متولى ديوان المجلس<sup>(٨)</sup> .

(١) الدكتور يحيى الحشاش «سفرنامه» لناصر خسرو ص ٦١-٦٣

(٢) «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٦٤ وإن منجب «الإشارة إلى من تال الوزارة» ص ٣٥

(٣) لعله يشبه الآن ديوان المحاسبة

(٤) الطقشندی «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٢٦٠ والمقرئى «المخطوط» ج ٢ ص ٢٤٣

(٥) «الخطوط» ج ٣ ص ٤٩٣ «الخطوط» ج ٢ ص ٢٤٢

(٦) ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٤٢

(٧) لعله بمثابة وزارة المالية عندنا اليوم

(٨) المقرئى «المخطوط» ج ١ ص ١٦٠ و ١٦١



وعلى ذلك كانت الدواوين مطالبة بأن تعد بياناً بإيرادها لتقديمه لهذا الديوان ، حتى يقوم بعمل ، قدر ارتفاع الدولة ، ثم يرفع متولى هذا الديوان بعد ذلك بياناً مفصلاً للخليفة أو للوزير ليقره أو يعدله بالزيادة أو الحذف ، وكان يدون بهذا الديوان ما يتفق في عبد الفطر وفي فتح الخليج ، وأسبطة رمضان وسائر المآكل والمشارب ، كما يدون ما يطلق من الأهرام <sup>(١)</sup> من الغلات لأولاد الخليفة وأقاربه وأرباب الرواتب على اختلاف الطبقات من المرتب ، وما يرد من الملوك من الهدايا والتحف وما يبعث به إليهم من الملاطفات ، وما يخرج من الأكفان لمن يموت من أرباب الجهات المحترقات <sup>(٢)</sup> وكان يضبط في هذا الديوان حساب ما يتفق في الدولة من المهمات ، ليعلم ما بين السنة والأخرى من التفاوت ، وغير ذلك من الأمور الهامة ، ولما أراد اليازورى ، وزير المستنصر ، أن يعرف قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات ليوافق بينهما تقدم إلى أصحاب الدواوين بأن يعمل كل منهم ارتفاع ما يجرى في ديوانه وما عليه من النفقات ، ولما عملوا هذا وهو ما يسمى اليوم بالميزانية ، سلمه إلى متولى ديوان المجلس ، لأن ديوانه أصل الدواوين ومرجعها كلها وزمامها ، فرأى ارتفاع الدولة إلى ألف دينار (حوالى ١,٢٠٠,٠٠٠ ج . م ) وكان خراج الشام وحده نصف ذلك المبلغ أى ألف دينار ، تصرف منه رواتب وكسوى قدرها ثلثمائة ألف دينار ( ١٨٠,٠٠٠ ج . م ) وثمن غلة للقصور مائة ألف دينار ( ٦٠,٠٠٠ ج . م ) ونفقات لها قدرها مائتا ألف دينار ( ١٢٠,٠٠٠ ج . م ) ، وصرف للعازر وما يقام للضيوف الواصلين من الملوك الأجانب وغيرهم مائة ألف دينار ( ٦٠,٠٠٠ ج . م ) ، وما يتبقى بعد ذلك من الدنانير يحمل كل سنة إلى بيت المال .

ولما طرد اليازورى وحدثت الفتن المعروفة وحلت الشدة العظمى انحط خراج البلاد ، فمثلاً كان ارتفاع الأرض السفلى (الوجه البحرى) ٦٠٠,٠٠٠ دينار فانضغ ذلك الارتفاع حتى كاد لا يبلغ المائة ألف دينار ، ولما ولي بدر الجالى ارتفع الخراج سنة ٤٨٣هـ ( ١٠٩٠ م ) إلى ٣,٢٠٠,٠٠٠ دينار بفضل اعتنائه بالزراعة والتجارة وحسن إدارته ،

(١) بالفتح جمع هرى بالضم ، وهو بيت كبير يجمع فيه الطعام . ويزيد القرزى في « خططه » ج ١ ص ٤٦١ أنها الأماكن التي تخزن بها الحلال والأبنار الخاصة بالسلطان احتياطاً للطوارئ .

(٢) للقرزى « الخطط » ج ١ ص ٢٩٨

وفي عهد الأفضل بن أمير الجيوش بلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار ومتحصل الأهرام ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار، وفي سنة ٥٥٠١ (١١٠٧ م) حلت الاقطاعات جميعها وروك روكا<sup>(١)</sup> جديدا فعادت الفائدة على المقتطعين وعلى الديوان، وبذلك حصل للديوان من ذلك ٥٠,٠٠٠ دينار وبالجمله فقد كان يناط به صاحب ديوان المجلس، عمل الاستيثار السنوي، وهو ما نسميه اليوم بالميزانية السنوية، وكان هو المتحدث في شئون الاقطاعات والأرزاق لدى الخليفة مباشرة وكان يخلع عليه وتخرج له دواة من خزانة الخليفة وله المرتبة والمسند وحاجب يقف بين يديه، ويعاونه في القيام بهام هذه الوظيفة صاحب دفتر المجلس، وهو من الاساتذة المختكين، وكما كان صاحب ديوان المجلس من أجل كتاب الدولة، كذلك كان معاونه أيضا من أجل كتاب الدولة<sup>(٢)</sup> وكان يتقاضى صاحب دفتر المجلس، خمسة وثلاثين ديناراً شهرياً أما ومتولى ديوان المجلس، فكان يتقاضى أربعين ديناراً شهرياً<sup>(٣)</sup>.

ونلاحظ أن الإدارة المالية الشاملة لعدد من الدواوين في الدولة الفاطمية لم تصل في بعضها إلى تعيين الحدود الفاصلة بين الواحدة والأخرى بدقة، إذ بينما نجد «ديوان الاقطاع»، هو المتحدث صاحبه في شئون الإقطاعات، نجد أن صاحب «ديوان المجلس»، أعطى أيضاً سلطة التحدث في شئون الاقطاعات، كذلك وجد «ديوان الرواتب»، أحد الدواوين الملحقه: به ديوان الجيش، ليكتبوا فيه كل جندي وجارية، وكان الأول أن يكون مستقلا عن «ديوان الجيش»، لأنه كان المختص بالنظر في الأرزاق والجراريات لجميع الموظفين، إذ كان يثبت في دفاتر والمبالغ المقادير المخصصة لأرباب الرواتب عموماً.

كذلك نلاحظ ارتباط الديوان بالآخر وعدم استقلاله فيما يناط به من عمل. فثلاً نجد أن كلا من «ديوان التحقيق»، و«ديوان المجلس»، غير منفصلين تماماً في أغراضهما الأساسية، وهى مراجعة أعمال الدواوين الأخرى، وتحقيق التوازن بين

(١) الروك: كلمة من أصل قبلى يقصد بها مسح الأرض وتقدير خراجها ومنها راءك أرض مصر

Il fit cadastre des terres de l'Egypte

(٢) الفلشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٩٤ والقريزي «الخطط» ج ٢ ص ٢٣٦ والأستاذ

المرحوم الأيوبي «الفاطميون» ج ٢ ص ١٤٨ و ١٥٠

(٣) الفلشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥٢٦ والقريزي «الخطط» ج ٢ ص ٢٤٣

موارد الدولة ومصارفها ، ومع ذلك فقد كانت هذه الدواوين المالية منتظمة يضبط فيها حسابات الدولة كل فيما يخص موضوعها ، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة الحكومية المركزية ، وتقوم بصيانة المال وحفظه والتصرف فيه ، حسباً تقضيه مصلحة البلاد العامة . وهناك ظاهرة تستلفت النظر لباحث النظام المالي في عهد الدولة الفاطمية إذ لا يجد في الغالب فاصلاً بين دواوين المال ، فكان «ديوان النظر» «خلاصة دواوين الأموال» وكان صاحبه من أصحاب المناصب الرفيعة ، وله الحق في عزل من يرى عزله وتولية من يرى توليته من موظفي دواوين الأموال وكان عليه أن يعرض الأوراق المختصة بإدارته على الخليفة في أوقات معروفة ويبحث صاحبه على طلب الأموال ، وكل ما نعرفه عنه عبارة عن بيانات قليلة يتعذر معها مقارنته بغيره من دواوين المال التي كان له على ما يظهر الإشراف عليها ، بل لم تنعرض الكتب القديمة التي وصلت إلينا حتى بموازنة اختصاصه بـ «ديوان النظر» أو «المكاتبات» أو «المراجعات» الذي كان موجوداً أيام العباسيين ، والذي كان يقسم إلى أربعة أقسام : «ديوان الجيش وفيه الإثبات والعطاء ، وديوان الأعمال ويتولى الرسوم والحقوق ، وديوان المال ويختص بالتقليد والعزل ، وديوان بيت المال وينظر في الدخل والخرج» (١) .

---

(١) الدكتوران حسن بك وعلي إبراهيم حسن «النظم الإسلامية» من ٢٢٣ والدكتور حسن إبراهيم حسن بك «تاريخ الإسلام السياسي» ج ٢ ص ٢٠٥ وأستاذ المرحوم الأيوبي «الفاطميون» ج ٧ ص ١٥٤

# الباب الثالث

## السلطة القضائية

أهم المناصب الدينية :

١ - قاضى القضاة :

١ - آداب القاضى ورسومه وألقابه <sup>(١)</sup> : كان القاضى يختار من يتوسم فيهم العلم بكتاب الله وسنة رسوله ، وكان يركبه أن يكون رجلاً عفيفاً ورعاً تقياً لا تأخذه في الله لومة لائم <sup>(٢)</sup> حتى يكون قيناً بأن يوكل إليه النظر في الأنفس والأعراض والأموال ، وإذا جلس للقضاء وجب أن يكون متنبهاً بادلاً لكل قواه الفكرية إلى تفهم الدعوى ، منصرفاً ب كله إلى عمله ، متنبهاً لأقوال الخصوم ، لا يسمح لفكره أن يتعدى جو الجلسة ، لا يضجر ولا يتأذى بالخصوم لرائحتهم ، أو لارتفاع أصواتهم ، بل يجعل لكل خصم حريته في الدفع عن نفسه ، يتساوى أمامه الذمى والمسلم والرفع والوضيع والشريف والخليفة <sup>(٣)</sup> ، إن ضحك الخصم وجب أن يضحك للخصم الآخر حتى لا يسيء إلى أحدهما فيقمعدن الإبداء بحجته ويترك الحق لصاحبه . فالساواة بين الناس في مجلس القضاء تكون في وجهه ومجلسه وقضائه ، حتى لا يطمع شريف في حيفه ولا ييأس ضعيف من عدله ، فتنى خصم أحد الخصمين بالدخول عليه أو القيام له أو الإقبال عليه أو البشاشة له ، وجب أن يخص الخصم الآخر أيضاً بذلك ، لأن هذا كله عنوان نزاهته ، لذلك كان يقول الامام على "كرم الله وجهه

(١) القاضى النعمان « كتاب دعائم الاسلام » ورقة ٢٢٨

(٢) قال النبي صلى الله عليه وسلم « من استعمل رجلاً ( أى قلده عملاً ) من عصابة ( جماعة ) وذهب

من هو أرضى لله منه ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » . « الجامع الصغير » ( مطبعة الحلبي ) ج ٢ ص ١٣٨

(٣) وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « سو بين الخصمين في لحظك ولفظك » وقال أيضاً

عليه السلام « فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت كلام الأول ، فانه

أحرى أن يتبين لك وجه القضاء » . أخرجه أبو داود والترمذى من وصيته صلى الله عليه وسلم للامام على

حين بته قاضياً إلى المين - « تيسير الوصول » ( المطبعة السلفية أولى ) ج ٤ ص ٤٠

، انخفض لهم جناحك ، وأن لهم جانبك وابسط لهم وجهك ، آس بينهم في اللحظة والنظرة ، حتى لا يطمع العطاء في حيفك لهم ، ولا يأس الضعفاء من عدلك عليهم . لذا كان يراعى في اختيار القاضى سعة الصدر وضبط النفس ، وأن يكون قد خنكته التجارب . ليكون ذا معدلة في أحكامه ، متمكنا من الأحكام الفقهية ومعرفة تطبيقيها ، لا يسمع الدعوى لأحد الخصمين إلا بحضور الخصم الآخر ليجيب على تلك الدعوى فتتعاذل كفتا الميزان .

إذ لما قلد رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمام على كرم الله وجهه قضاء اليمن قال له : « إذا حضر خصمان بين يديك ، فلا تقض لأحدهما حتى تسمع كلام الآخر ، »<sup>(١)</sup> وكانت أخص صفات القاضى سعة الصدر وهدوء الأعصاب والاستماع لما يقال في مجلس القضاء ، وأن يكون حريصاً على كرامته ، شاعراً بعظيم مسئوليته ، لا يحكم وهو غضبان ،<sup>(٢)</sup> يقرأ أوراق الدعوى بدقة وعلى مهل ، لا يتسرع في حل النزاع ، ولا يبطئ فيه ، بل يكون بين ذلك قواماً ، وأن يكون خادماً مطيعاً للقانون الشرعى وروحه ، لأنه هو الملك بأن يقول رأى الشريعة الغراء في النزاع المعروض عليه ، بأذلا عقله وضميره وقلبه وتجاربه وعلمه وجميع مواهبه ليكون حكمه عنوان الحق والعدل ، فلا يتذبذب وجدانه ولا يضعف إيمانه حيال ما يعتقد أنه الحق .

وكانوا يتطلبون من القاضى ألا يكون عابس الوجه مقطباً خشن العبارة ، حتى لا يؤثر بالخوف والاضطراب على المحق من الخصوم فيمنعه ذلك من أن يدلى بحجته ، فقد قال تعالى : « لو كنت فظاً غليظ القلب لافضوا من حولك ، »<sup>(٣)</sup> ، وعليه ألا يؤثر على الخصوم أو الشهود بأى تأثير ، أو يستخرج منهم بأى طريقة الإجابة التي يريدونها ، وكان القاضى مأموراً بدعاء الخصمين إلى الصلح ، ولا غرو فالتب عليه السلام يقول « الصلح جازئ بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً وأحل حراماً ، والمسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً ، »<sup>(٤)</sup> .

(١) الماوردى « الأحكام السلطانية » ( طبعة ١٣٢٨ هـ ) ص ٥٥

(٢) صحيح مسلم ج ٥ ص ١٣٧ وأبو داود ص ١٤٩ والترمذى ص ١٥٩

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران رقم ٣

(٤) رواه الترمذى وابن حبان وصحاه . بلوغ المرام ( المطبعة النجفية الأولى ) ص ١٧٩ . هذا وقد أوجب قانوننا المصرى على قاضى المواد الجزئية أن يسعى في الصالحة بين الخصام في أول جلسة يحضرون فيها أمامه .

وكانوا يطلبون من القاضي أن يترك المزاح والهزل إذا ما جلس على منصة القضاء ، حتى يكون لمجلسه هيئة وربة ، فقد سمع مثلاً الخليفة الحاكم بأمر الله بأن هناك قاعياً في مملكته ثبت في قلنسوته قرني ثور لينطح بها المعاند من المتخاصمين ، فلام القاضي<sup>(١)</sup> .

ولما حضر إلى القاضي ، أحمد بن أبي العوام ، المتوفى سنة ٤١٨ هـ ( ١٠٢٧ م ) الأحزم ، وكان رجلاً مقرباً إلى الخليفة الحاكم بأمر الله ورفع إليه فتوى مصدره : باسم الحاكم الرحمن الرحيم ، أوقفه عند حده<sup>(٢)</sup> وهي حادثة تدل على سمو القضاء وعلو منزلته ونزاهته واستقلاله في عمله .

ولما كان القاضي رمز العدالة وعنوان رقي الأمة ومظهر تقدمها ، كان من الضروري توفير الأسباب المؤدية لصون كرامته ، فيكرم حيث يجب التكريم ويعظم حيث يجب التعظيم ، فقد ارتفعت رتبة القاضي محمد بن النعمان الذي تولى قضاء مصر سنة ٣٧٤ هـ ( ٩٨٤ م ) لأن الخليفة العزيز باقاه أجلسه معه يوم العيد على المنبر ، وكان يجالسه ويؤاكله ويركب معه ويسيره<sup>(٣)</sup> .

ومن لم يحافظ على كرامته من القضاة عزل ، فقد حدثنا ابن ميسر<sup>(٤)</sup> أنه لما ولي الخليفة الحافظ قضاء القضاء للقاضي المعروف بابن الأزرق في سنة ٥٣٣ هـ ( ١١٣٨ م ) ، وأضيف إليه تدريس دار العلم ، مضى إليها ، وكان مدرستها الفقيه أبو الحسن علي بن اسماعيل ، فجرت بينهما مفاوضات أدت إلى المصافعة والخصام ، فخرج القاضي إلى القصر ماشياً وقد تحرقت ثيابه وسقطت عمامته ، ولما علم الخليفة الحافظ بذلك ، عظم عليه خروج القاضي في الأسواق على تلك الهيئة ، فصرفه عن الحكم وغرمه مائتي دينار وألزمه داره .

(١) ابن أبيس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٥ و ٥٦

(٢) أبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٨٣

(٣) ابن حجر « رفع الأضر » ورقة ١٩٦ واليسوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩ وترجمته في ذيل « كتاب قضاة مصر » للكندي ص ٤٩٥ و ٥٩٢ . وقد توفي القاضي محمد سنة ٥٣٨٩ هـ ( ٩٩٨ م ) . ابن منجب ص ٢٦

(٤) « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٨٣ و ٨٤ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٩١ وابن طاهر « أخبار الدول المتقطعة » ورقة ٨٢

وكان القاضي يقرب من أولى الأمر لياً من سعاية الناس به عندهم ، إنباعاً لنصيحة الإمام على في رسالته للأشتر النخعي حيث يقول : « واعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ، لياً من بذلك اغتيال الرجال له عندهك ، وكانت وظيفته تحاط بالهبة وتقرن بالإجلال ، إذ لما ورد المعز لدين الله استقبله الناس على طبقاتهم مشاة ، فلما رأوه قبلوا الأرض بين يديه كلهم سوى القاضي أبي الطاهر ، فبانه كان راكباً ولما قرب ترجل وسلم عليه ولم يقبل الأرض ، قالتفت المعز إلى خواص صحابه وقال : من هذا الذي خالف الناس كلهم ؟ فقيل « قاضي مصر ، وهو من أهل العلم والدين » ، ثم لامه أحد الحجاب سرّاً فيما فعل ، فرفع صوته وقال جهرّاً بحيث يسمع المعز وما هذا ؟ ، أهو الشمس التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من علامات الساعة طلوع الشمس من مغربها » ، وقال الله تعالى : « ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر ، لا تسجدوا للشمس ولا للقمر ، واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون »<sup>(١)</sup> . فأرضاه بذلك واستحسن قوله ، فرجع وهو قاض ، وعلت منزلته ،<sup>(٢)</sup> .

وكان منصب القاضي يبعث الرهبة في النفوس ، كما كان شخصه محل احترام الجميع فنلا خرج الخليفة المعز عند ما مات قاضيه « النعمان بن محمد أبو حنيفة » سنة ٣٦٣ هـ (٩٧٣م) وصلى عليه وأضجعه في التابوت<sup>(٣)</sup> وكان « برجوان » يعود القاضي « محمد ابن النعمان » في كل خميس مع عظمة برجوان ، ولما مات هذا القاضي سنة ٣٨٩ هـ ركب إليه الخليفة الحاكم بأمر الله وصلى عليه في داره<sup>(٤)</sup> .

وكان القاضي « الحسن اليازوري » يستشير الخليفة ، كما كان الوزير لا يقطع أمراً بدون استشارته ، ثم صار الخليفة المستنصر لا يخاطب الوزير إلا على لسانه ، وكان إذا خرج هذا القاضي من عند المستنصر مثنى جميع أهل الدولة في ركابه<sup>(٥)</sup> ،

(١) الآية ٣٧ من « سورة فصلت » رقم ٤١

(٢) الدكتور حسن إبراهيم حسن بك « الفاطميون في مصر » ص ١٨٩ و ١٩٠ نقلاً عن المقرئ

« المقفى الكبير » ورقة ١٨٢

(٣) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٤ ص ٤٦

(٤) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٤ ص ٤٦ وابن حجر العسقلاني « رفع الأضر » ورقة ٢٥٥

(٥) ابن حجر « رفع الأضر » ورقة ٨٣ و ٨٤

كذلك كان الخليفة العاضد لدين الله يعظم القاضي « الأعز الحسن بن العوريسي ، الإسماعيلي المذهب الذى تولى قضاء مصر فى ربيع الأول سنة ٥٥٤٩ ( ١١٦٣ م ) »<sup>(١)</sup> . وأما الشروط التى كانوا يشترطونها فىمن يولى القضاء فكثيرة : وهى أن يكون حراً ( لأن العبد لا يملك الولاية على نفسه فن باب أولى لا يملكها على غيره ) ، عاقلاً ، بالغاً ( لأن غير البالغ لا يؤخذ بقوله على نفسه فن باب الأولى لا يؤخذ به على غيره ) ، مسلماً . فقد قال تعالى : « ولان يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً »<sup>(٢)</sup> عادلاً ، ويفسر الماوردى العدالة بقوله : « والعدالة أن يكون صادق اللبغة ظاهر الأمانة ، عفيفاً عن المحارم ، متوقياً للمآثم ، بعيداً من الريب ، مأموناً فى الرضا والغضب ، مستعملاً لمروءة مثله فى دينه ودنياه »<sup>(٣)</sup> ، سليم السمع والبصر واللسان وهى الياقة الطيبة ، عالماً بالأحكام الشرعية ، غير محدود فى قذف ، وأن يكون رجلاً فالذكورة واجبة فيه<sup>(٤)</sup> ، فإذا توفرت أهلية القاضى هذه تطلبوا فى قاضيه أيضاً أن يكون متصفاً بصفات حميدة منها العدل والذكاء والعلم والمعرفة والورع والخوف من الله والاستقلال فى الحكم عن الغير<sup>(٥)</sup> .

وإذا جلس القاضى للحكم فلا يسلم على الخصوم ولا هم يسلمون عليه ، ولا يقوم لأحد وهو جالس فى مجلس القضاء مطلقاً مهما سميت منزلة القادم<sup>(٦)</sup> . ويقدم القاضى الخصوم على مراتبهم فى الحضور « وإن تساوا فى الحضور أقرع بينهم ، فيقدم من خرجت قرعته ، إلا إذا رأى ظروفاً تستدعى غير ذلك . وكان يكتب كاتب الجلسة على ظهر الصحائف خصومة فلان بن فلان فى شهر

(١) ابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٨٢

(٢) الآية ١٤١ من « سورة النساء » رقم ٤

(٣) الماوردى « الأحكام السلطانية » ( طبعة ١٣٢٧ هـ ) ص ٥٣ و ٥٤

(٤) ابن عابدين « كتاب رد المحتار على الدر المختار » ج ٤ ص ٤١٤ ومؤلفنا « القضاء فى الإسلام »

ص ١٦٤ و ١٦٥ والأستاذان الشيخان محمد زبد بك الأيأتى ومحمد سلامة بك « كتاب المرافعات »

( طبعة ١٩١٣ م ) ص ١٧٩ والفمرى « ذخيرة الأعلام » المخطوط ورقة ١٧٦

(٥) وقال الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز ( ٩٩ — ١٠١ هـ و ٧١٧ — ٧٢٠ م ) « إذا كان

فى القاضى خمس خصال ، كل : علم بما كان قبله ، وتراحة عن الطمع ، وحلم على الخصم ، واتخاذ بالآفة

ومشاركة أهل العلم والرأى »

(٦) الفقهنى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧



كذا في سنة كذا ويجعله في قطره<sup>(١)</sup> . ويكتب نظام نظر القضايا اليومى وهو مانسميه بنيت الجلسة (الرول) ، وكانت جلسات القاضى للحكم علنية حتى ولو كان أحد الخصوم الخليفة نفسه<sup>(٢)</sup> ، واختاروا المسجد الجامع<sup>(٣)</sup> ليجلس القاضى فيه ، حتى لا يمنع أحد من المسلمين من الدخول فيه .

وفى سنة ٤٠٢ هـ (١٠١١ م) خاصم تاجر فاكية الخليفة الحاكم بأمر الله أمام القاضى لأنه أمر أحد عماله بإيابة فاكيته ، وطالب الخليفة بتعويض قدره ألف قطعة من الذهب ، فعامل القاضى الخليفة معاملة خصمه وواجهه بالتهمة فلم ينكرها ، وصرح للقاضى أنه فعل ذلك خوفا من أن يستعملها الخصم خرا ، ووعد بدفع مبلغ التعويض المطلوب إن حلف خصمه بأن فواكهه ستستعمل للأكل فقط ، خفف التاجر ، وبذلك استولى على التعويض من الخليفة<sup>(٤)</sup>

وكما كانت مجالس القضاء تعقد بجامع عمرو والجامع الطولونى والجامع الأزهر كذلك كانت تعقد فى دار القاضى أحيانا<sup>(٥)</sup> ، بعد أن يأذن للناس فى الدخول . وقد ينتقل القاضى لمكان النزاع إذا لزم الأمر معافيته ، ونعجب كيف سمح للقضاة بأن يجلسوا فى مساجد الله ليقضوا بين الناس فيها فتدخل عليهم المرأة الحائض والرجلجنب ومن لا يحترز من النجاسة ، وقد ترتفع الأصوات فيها وتكثر . وإذا فات هذا خليفة المسلمين الفاطمى كما فات القاضى نفسه ، فكيف فات ذلك المحتسب ، الذى كان حاميا من غشيان الباعة المتطفلين ، والمكلف شرعا بمنع مانهت

(١) الرخصى « المبسوط » ج ١٦ ص ٩٤ والدكتور عبد الفتاح السيد بك « الوجيز » ص ٢١ وما بعدها  
(٢) البيهقى « المحاسن والمساوى » ( طبعة شقالى ) ص ٣٢  
(٣) كان للمسجد الجامع أهمية رسمية خاصة ، ففيه يجلس قاضى القضاة فى أيام معينة . الكندى ص ٦٠٠ — ٦١١ وفيه مركز المحتسب العام . القرزى « الخطط » ج ٢ ص ٣٤٢ . وفيه يعقد مجلس حجة أحيانا ، وبه يعقد ديوان الخراج ، وبه تتلى الأوامر والسجلات والأحكام وبه مركز المحققات العلمية والأدبية ، ومكان الخطب والدعوات ، ومنبر الجمع واللوازم والأعياد : الفلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧ والقرزى « الخطط » ج ١ ص ١٣٢ و ج ٤ ص ١٦ و ٤٣ والأساذ عنان « تاريخ الجامع لأمر فى العصر الفاطمى » ص ١٤

(٤) O'Leary, A Short History of the Fatimid Khalifate p. 165 (٤)

(٥) « طبقات السبكي » ج ٢ ص ١١٤ ومتر « الحضارة الإسلامية » ص ٣٧٠

عنه الشريعة الغراء<sup>(١)</sup> ، فقد كان قاضى القضاة يجلس يومى السبت والثلاثاء بزيادة  
جامع عمرو بمصر على طراحة ومسند حرير ، وكان إذا جلس بالمجلس جلس الشهود  
حواليه مئنة وبسرة على مراتبهم فى تقدم تعديلهم وبيابه خمسة حجاب ، اثنان بين يديه  
واثنان على باب المقصورة وواحد ينفذ الخصوم<sup>(٢)</sup> ، وأمام قاضى القضاة كانت  
توضع الدواة على كرسى ، وهى دواة محلاة بالفضة تحمل اليه من خزائن القصور<sup>(٣)</sup>  
وكانت عادة المتحاكمين أن يتقدموا للقاضى برفاق فى الرقعة منها اسم المدعى واسم  
خصمه وأبيه ، فيأخذها الكاتب عند باب المسجد قبل مجئ القاضى حتى حضوره ،  
وإذا كانت الرقاع كثيرة لا يقدر القاضى أن يفصل فيها فى يوم واحد ، فرقها على أيام<sup>(٤)</sup>  
وبعد أن كان المتحاكمون فى العصر الأول الإسلامى يسيطون قضيتهم أمام  
قاضيهن وهم وقوف بين يديه<sup>(٥)</sup> ، صار الرسم أن يجلس المختصمون بين يدي  
القاضى صفا متساوين<sup>(٦)</sup>.

وكان قضاء القاضى لا ينقضه هو ولا ينقضه قاض آخر إذا كان موافقا للشرع  
وداخلا فى سلطة ولايته واختصاصه<sup>(٧)</sup> ، وإلا كان الحكم محلا للطعن كما إذا ظهر  
أن البيئة شهدت على خلاف المحسوس مثلا<sup>(٨)</sup> ، وكان للقاضى مطلق الحرية فى الحكم  
فى المستقبل بما يخالف ما حكم به أولا فى نزاع مشابه ، ولا غرو فقد كان كل من  
الامام على ومن قبله عمر بن الخطاب يقول " تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضى"<sup>(٩)</sup>  
ومع ذلك فقد كان الامام على يمتنع الاختلاف بين الفقهاء والمفسرين فى الفتا

(١) السبىزى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » ورقة ٥١

(٢) الفلقشنيدى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧

(٣) المقرئزى « الخطط » ج ١ ص ٤٠٣ ومتر « الحضارة الاسلاميه » ص ٣٧٠

(٤) متر « الحضارة الاسلاميه » ص ٣٦٨ و٣٦٩ قلا عن « كتاب أدب القاضى » المخطوط بمكتبة

ليدن رقم ٥٥٠ ص ١٩ .

(٥) السكندى ص ٣٥٦

(٦) « ص ٣٧٤ — ٣٧٦ والبيهقى « المحاسن والمساوى » ص ٥٣٣ ومتر « الحضارة

الاسلاميه » ص ٣٧١

(٧) الأستاذان الشيخان زيد بك وسلامة بك « مباحث المرافعات » ( الطبعة الثانية ) ص ١٨٣

(٨) الدكتور عبد الفتاح السيد بك « الوجيز فى المرافعات المصرية » ص ٢٥٢ و٢٥٤

(٩) الماورى « الأحكام السلطانية » ( طبعه ١٣٢٧هـ ) ص ٥٦

إذ يقول : ترد على أحدهم القضية في حكم من الأحكام فيحكم فيها برأيه ثم ترد تلك القضية بعينها على غيره فيحكم فيها بخلافه ، ثم يجتمع القضاء بذلك عند الامام الذي استنضاهم فيصوب آراءهم جميعا ، وألهمهم واحد ونبيهم واحد وكتائبهم واحد ، والله سبحانه يقول « ما فرطنا في الكتاب من شيء » <sup>(١)</sup> وقال : « نزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء » <sup>(٢)</sup>

وكانت هناك سجلات لتقييد فيها الأحكام <sup>(٣)</sup> ، وأعطى المحكوم له صورة مكتوبة من الحكم ليستوفي بها ماله عندما ينفذ على خصمه . وجعل لكتاب القاضي قطر ، فكان يحتمها فتودع ، فإذا جلس أحضرت <sup>(٤)</sup> . وكان القضاء محاطين بطائفة من رجال العلم والفقه يعرضون عليهم ما أشكل عليهم من المسائل علمهم يجدون عندهم حلا لما يستغلق عليهم . عملا بقوله تعالى لنبيه الكريم « وشاورهم في الأمر » <sup>(٥)</sup> .

واستعان القاضي بترجم أو أكثر إذا كان بين الخصوم أو الشهود من لا يعرف العربية <sup>(٦)</sup> ، واشترط في المترجم أن يكون ثقة عفيفا عدلا أميناً وكان على القاضي أن يتخذ كاتباً لمجلسه ليدون كلام الخصوم والبيانات أثناء الجلسة ، وكان يجب أن يكون مجلسه قريباً من مجلس القاضي ، حتى يرى القاضي — وهو المسيطر على الجلسة — ما يكتبه خوفاً من أن يؤثر فيه أحد الخصوم برشوة ، فيزيد كلفة أو ينقص أخرى ويتخلل بالمعنى المقصود أو تضعيف حقاوكان على الكاتب أن يقرأ ما كتب على الشاهدين

(١) الآية ٣٨ من سورة الأنعام رقم ٦

(٢) الآية ٨٩ من سورة النحل رقم ١٦

(٣) نشأ مبدأ تسجيل الأحكام عندما حكم سليم بن عثر التيجي قاضى مصر في خلافة معاوية ابن أبي سفيان ( ٤٠ — ٦٠ هـ و ٦٦٠ — ٩٨٠ م ) في ميراث بين ورثة متخاصمين ثم تناكروا الحكم فنادوا اليه ففضى بينهم وكتب كتاباً بقضائه وأشهد فيه قادة الجند فكان هذا القاضى أول قاض دون أحكام بمصر . الكندى ص ٣٠٩

(٤) كان أول من جعل لكتاب القاضي قطراً هو محمد بن مسروق الكندى . الكندى ص ٣٩١ و ٣٩٢

(٥) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران رقم ٣

(٦) اتخذ الترجمان عادة جاهلية بقيت بعد الإسلام ، فزيد بن ثابت كان يترجم لرسول الله كلام من تكلم باللغة البيرية بين يديه . السرخسى « المبسوط » ج ١٦ ص ٨٩ و « فن القضاء » ترجمة رشدى بك

حتى إذا وجدوا فيه خلافاً أخبروه ليصحح<sup>(١)</sup>، وهو ما تأخذ به الشرائع الحديثة وكان يشترط في الكاتب أن يكون ذا عفة وعدالة وأمانة .

وكان من أعوان القاضى الجللازة<sup>(٢)</sup> (الحجاب) ، وهم أمتاء يقفون على باب مجلس القضاء وقت انعقاد الجلسة ، نيط بهم حفظ النظام للجلسات ومنع رواد المحاكم من المزاحمة والتقدم في غير دورهم واستدعاء الخصوم الذين طلب القاضى استدعاءهم وإخراج من يرى القاضى إخراجهم واشترط في الحاجب ما اشترط في أعوان القاضى جميعاً من الأمانة وغيرها من الصفات الحسنة ، حتى لا يرتشى من لا يستحق التقديم خصوصاً وهو المنوط به حراسة باب القاضى وطلب الإذن منه للزائرين ، سواء أكانوا من أرباب القضايا أم من غيرهم لذلك تطلبوا فيه أن يكون من أهل الصلاح والتقوى حتى يعامل الناس بالرفق واللين في غير ضعف ولا تقصير<sup>(٣)</sup> .

وأما العدول فهم من أكبر أعوان القاضى ، وكان الأصل في الناس العدالة فتقبل شهادة بعضهم على بعض إلا إذا سلبت الشريعة الغراء الفرد هذا الحق .

ولما فشت شهادة الزور أصبح القاضى لا يقبل شهادة إلا من عرف لديه بالسلامة ، فإذا كان الشاهد مجهولاً لا يعرف ، سئل عنه جيرانه ، فما ذكروه به من خير أو شر عمل به<sup>(٤)</sup> .

ولما لم تنقطع شهادة الزور بهذا الإجراء أيضاً جعلوا القاضى نفسه منوطاً به التأكيد من انصاف الشهود بالعدالة الشرعية فكان التثبت من شهادة الشهود والمبالغة في اكتشاف أمرهم وعدالتهم والبحث عن أحوالهم من واجبات القاضى ، فكان القاضى يتنكر باللبل ويغشى رأسه ويمشى في السكك ليسأل

(١) المرخسى « المبسوط » ج ١٦ ص ٩٤ وعارف النكدى « القضاء في الإسلام » ص ٣٦ و ٣٧ ومؤلفنا « القضاء في الإسلام » ص ١٤٩

(٢) كفة جلواز كانت مستعملة بمصر في عهد أحمد بن طولون مكان كفة حاجب

(٣) تاج الدين البكي « معبد النعم ومبيد النقم » ص ٨٦ وابن عربوس « تاريخ القضاء في الاسلام » ص ١٢٨ و ١٢٩

(٤) كان « غوث بن سليمان » في خلافة المنصور أول من سأل عن الشهود بمصر في السر ، فكان كل من عدل عنده ، قبله . الكندى ص ٣٦١

عن الشهود<sup>(١)</sup> وبذلك وجد جماعة من الشهود الدائمين أمام القاضى<sup>(٢)</sup>.

ولما لم يسمح وقت القاضى لهذا كله ، عين رجلا يسمى « صاحب المسائل »<sup>(٣)</sup> للوقوف على حقيقة الشهود ، فنيط به السؤال عن الشهود ومدادومة السؤال عنهم من وقت لآخر قدر بسة أشهر<sup>(٤)</sup> ، ثم قيل إن هذا الموظف كان يرتشى من بعض الناس ليقرر عدالتهم لدى القاضى<sup>(٥)</sup>.

وكانت تكتب أسماء الشهود فى كتب<sup>(٦)</sup> ، فابتدأ أن يكون للقاضى بطانة من بين هؤلاء الشهود الذين يثق بهم وبشهادتهم

أما العدول فقد زاد عددهم أو نقص ، تبعاً للأحوال والظروف حتى بلغوا نحو الثلاثين أحياناً<sup>(٧)</sup>.

وكان القاضى أيام الخليفة الفاطمى يختارهم ويعدهم بنفسه ، ولم يعدل قاضى القضاء أحداً إلا بتزكية عشرين شاهداً وبعد موافقة الخليفة<sup>(٨)</sup>.

وكان الشهود يعزلون بعزل القاضى أو بموته ، لأنهم أعوانه ومكانة الثقة فى نفسه. فلما تولى القاضى « عبد العزيز بن محمد بن النعمان » القضاء بمصر سنة ٢٩٤ هـ ( ١٠٠٣ م ) أوقف جميع الشهود الذين قلدتهم ابن عمه « الحسين بن على بن النعمان » ما عدا « شرف ابن محمد المقرئ » ، فانه استكتبه فى التوقيع وفى القصص<sup>(٩)</sup>.

كذلك أوقف القاضى « الحسين بن على بن النعمان » جماعة من شهود عمه « محمد ابن النعمان » ذكر المسيحي أسماءهم وكانوا أربعة عشر شخصاً<sup>(١٠)</sup>.

- (١) الكندى ص ٤٣٧ ومتر « الحضارة الاسلامية » ص ٣٧٥ قلا عن قدامة بن جعفر « الحراج »  
المخطوط بباريز رقم ٥٩٠٧ ص ١٢ ب  
(٢) وجد هؤلاء الشهود الداعون أمام القاضى منذ عهد الخليفة المنصور ( ١٢٦ — ١٠٨ هـ و  
٧٥٤ — ٧٧٥ م )

(٣) أول من استعمل هذا المامل ( صاحب المسائل ) هو الفضل بن فضالة ( ١٦٨ — ١٦٩ هـ )

(٤) الكندى ص ٤٢٢

(٥) « ص ٣٨٥ »

(٦) أول من اتخذ الشهود وجعل أسماءهم فى كتاب ودونهم وأسقط سائر الناس هو القاضى « العربى »  
نضى مصر من قبل الرشيد سنة ١٨٥ هـ ، ولقد اتفق أثره كل من جاء بعده . الكندى ص ٣٩٤

(٧) الكندى ص ٤٣٢ والمقرئ « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٦

(٨) الفقهندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٦ و ٤٨٧

(٩) ابن حجر ورقة ١٦٥

(١٠) « ورقة ٨٢ »

ولما أسقط القاضي « ابن أبي العوام » سنة ٤٠٩ هـ ( ١٠١٨ م ) جماعة من الشهود وتطلبوا للحاكم بأمر الله قال لهم الخليفة : « الذي عدلكم هو الذي أسقطكم »<sup>(١)</sup>  
وكان الشهود يختارون بالكثرة أو القلة التي يريدونها الخليفة أو قاضي القضاء ،  
فمثلاً نجد الحاكم أمر الله يستكثر من الشهود فيعين في الشرطة وفي كل بلد شاهدين  
من العدول ، ويأمر بالآل يقام على ذى جريرة ومرتكبها حداً إلا بعد أن يصح عند  
ذيك الشاهدين ، أنه مستوجب للحد<sup>(٢)</sup>  
واستكثر مثلاً القاضي « محمد بن أبي الفرج » الذي تولى القضاء بمصر في ذى الحجة  
سنة ٥١١ هـ ( ١١١٧ م ) من قبول الشهود ، حتى بلغت عدتهم في زمانه مائة وعشرين  
شاهداً ، وكانوا قبله ثلاثين<sup>(٣)</sup>

وبعدنا ابن حجر<sup>(٤)</sup> بأنهم كانوا يعينون هؤلاء الشهود رئيساً ، فقد كان الحسن  
ابن كهمش ، أيام الخليفة المعز لدين الله هو كبير الشهود ووجههم والمقدم عليهم .  
ونيط هؤلاء العدول الشهادة ، وكانوا يراجعون السجلات والعقود للوقوف  
على مبلغ دقتها ومطابقتها للشرع ، وتركيز الشهود الذين يشهدون عند القاضي ( لأن  
القاضي إنما يحكم بالبينة التي تحضر أمامه ، وليس له أن يلزم المدعى إحضار من يزكي  
من شهوده ) ، وعهد إليهم أحياناً بأمور تتطلب الأمانة والذمة ، ففي سنة ٤٠٢ هـ  
( ١٠١١ م ) مثلاً أنفذ الحاكم بأمر الله الشهود إلى الجيزة لقطع ما بها من الكروم  
ورميها ، لأن هذا الخليفة نهى عن الزبيب قليله وكثيره<sup>(٥)</sup>  
واشترط في الشاهد أن يكون عادلاً نزيهاً ملئاً بأحكام الفقه .

وكان من واجبات القاضي أن يتصفح أعمال هؤلاء العدول ويتحقق من حسن  
سيرتهم ليطمئن إلى عدالتهم<sup>(٦)</sup> ، خصوصاً بعد أن اتسعت رقعة الدولة الفاطمية .

(١) السكندى ص ٦١٢ وابن حجر « رفع الإمر عن قضاء مصر » ورقة ٤٦

(٢) السكندى ص ٥٩٦ ومتر « الحضارة الإسلامية » ص ٣٧٧ نقلاً عن ابن حجر « رفع الأمر »

المخطوط رقم ٧١٤٩ ياريز ص ١٢٨ ويحيى بن سعيد ص ٢٣

(٣) ابن حجر « رفع الأمر » ورقة ٢٥٦

(٤) « ورقة ١٣٢ و ١٩٥ »

(٥) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥

(٦) ابن عروس « تاريخ القضاء في الإسلام » ص ١٣١ و ١٣٢

وكان القاضي يعمل برأيهم فيما له علاقة بالمقاضين ، وكان من اختصاصهم أيضاً الشهادة على ما يصدره القاضي من الأحكام ، وأنه غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء <sup>(١)</sup> .

ويحدثنا ابن خلدون <sup>(٢)</sup> عن وظيفة من عدل فيقول : « هي وظيفة دينية تابعة للفضاء ومن مواد تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم ، تحملها عند الإشهاد وأداء عند التنازع وكتباً في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملأهم وديونهم وسائر معاملاتهم ، وشرط هذه الوظيفة الانصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح ، ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة عباراتها وانتظام فصولها ومن جهة أحكام شروطها الشرعية وعقودها ، فيحتاج إلى ما يتعلق بذلك من الفقه ، ولأجل هذه الشروط وما يحتاج إليه من المران على ذلك والممارسة له ، اختص ذلك ببعض الدول . ويجب على القاضي تصفح أحوالهم والكشف عن سيرهم رعاية لشرط العدالة فيهم واضطرار القضاة إلى الفصل بين المتنازعين بالبينات الموثوقة ، فيعملون غالباً في الوثوق بها على هذا الصنف ، ولهم في سائر الأمصار دكاكين ومصاطب يختصون بالجلوس عليها فيتماعدهم أصحاب المعاملات للاشهاد وتقييده ، بالسكتاب » .

ويمكننا أن نرجع مهمة العدول وعملهم إلى أمرين : أولها كتابة العقود بين الناس في معاملاتهم حسب ما تأمر به الشريعة الغراء ، وثانيهما : تزكية الشهود الذين يؤدون شهادتهم أمام القاضي .

وبليس العدول المناديل الطبقيات بالاحتكاك تحت حلوقهم <sup>(٣)</sup> ولهم سجل تدون فيه أسماءهم ورسوم ( بروتوكول ) في جلوسهم مع القاضي .  
وكثيراً ما ألزم القضاة الشهود بأن يركبوا معهم <sup>(٤)</sup> ، وكان جلوس الشهود حول

(١) يشبه نظام هؤلاء الشهود بنظام المحققين في المصور الوسطى ، ولا يزال في إنجلترا إلى اليوم وإن كانت أعمال المحققين الآن تختلف بعض الاختلاف عما كانت عليه في المصور الوسطى . الدكتور حسن إبراهيم حسن بك « تاريخ الإسلام السياسي » ص ٥٧٦ و ٥٧٧ .

(٢) « الفتحة » ( طبعة بيروت سنة ١٨٧٩ م ) ص ١٩٥ و ١٩٦ .

(٣) « الفتنة » ص ٤٩٠ .

(٤) الكنتى ص ٤٤٥ .

القاضي يمنة وبسرة حسب تاريخ أسبقية التعديل لا السن ليشاهدوا ما يقع من أحكامه ، فالشباب المتقدم التعديل يجلس أعلى من الشيخ المتأخر التعديل (١) .

وكان اليهود يجلسون في الجامع على رسم القضاة في الشتاء في المقصورة وفي الصيف عند الشباك .

ولما كان حق الدفاع موجوداً منذ القدم (٢) عندما وجدت الخصومة وكان المحامون هم العنصر المتمم للقضاء ورسد النور يطلقون أشعثهم في محراب القضاء فيزيدونه ضوءاً ولمعاناً ، فقد بحثنا عن المحاماة في مصر كأحد أعوان القاضي فلم نجد لها تاريخاً ولا ذكرأ في الكتب اللهم إلا على شكل نعت بسيط لأحد الأشخاص (٣)

ولما كانت الأحكام بمصر في هذا العصر صادرة عن الشريعة الإسلامية فقد رأينا أن نلجأ في هذا البحث الغامض المهمل من المؤلفين إلى نفس أحكام الشريعة الغراء

(١) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧

(٢) كان الخصم يحاط بأهل وده وقرباء وكلهم يدافعون عنه ، ثم وجد عند جميع الأمم في جميع الأزمان بعد ذلك رجال تضلوا في القانون وقصروا علمهم على مساعدة التخاصمين بإبداء للشورة لهم أو بالدفاع عنهم أمام القضاء ، ( فكان لليهود في زمن موسى عليه السلام وعند السككانيين ، وأهل بابل ، والفرس ، والمصريين القدماء ، رجال من أهل العلم والذكاء يرجع الناس إليهم في الشورة ويستعينون بهم في الخصومات فلما أخرج المصريون الكتابة بطلت المرافعة في الخصومات مشافهة ، وسمحو بها كتابة حتى لا يخلب المتكلم لب القاضي ، يلاغته وذلاقة لسانه وحسن منطقته ) خدمة للعدالة ، ومساعدة لصاحب الحق في الحصول على حقه وكانت حظيرة مقام المحامين ، ودايرة المحكمة ، تعتبران من الأماكن المقدسة ، فإذا حان وقت العمل رشح المكاتبان بلقاء المظهر ، إشارة إلى أنه يجب ألا يجري بينهما من الأعمال أو الأقوال إلا ما كان طاهر تقياً ، وكانت أتعابهم تصرف إما من بيت المال ، أو من موكلمهم .

وكما وجدت المحاماة عند الأمم السالفة الذكر ، فقد وجدت أيضاً عند اليونان ، والرومان منذ عهدهم الأول ، وكان شرف من يقف للدفاع عن المصوم لا يقل عن شرف من يجلس للفصل بينهم ، وأصبح لسائر خصم أن يوكل عنه من المحامين واحداً أو أكثر ، غير أنه لم يسمح بالكلام إلا لواحد ، وترك للباقي حق معاونته بنصائحهم . وقد وضع « دراكون » و « سيلون » تنظيم حرفة الدفاع أمام المحاكم ، قوانين لتوضيح الشروط الواجبة لمن يشتغل بهذا الفن ، وأطلقوا عليهم اسم « الخطباء » ، واشترطوا في الخطيب أن يكون حراً وعلى أحسن الصفات ، ومنعوا النساء من الاشتغال بالمحاماة لما يفتني لهن من الحمسة والوهر .

أحد فتحي زغلول باشا « المحاماة » ص ٤ — ٩ و ١٣ و ١٥

(٣) فقد نعت مثلا احمد بن الأفضل بن بدر الجمالي مدير مملكة الخليفة الفاطمي الأمر بأحكام افة بـ « المحامي عن حوزة السنين »



نعرف ما قرره الفقهاء في « وكلاء الحكم » ، فوجدنا أن التوكيل <sup>(١)</sup> صحيح بالكتاب والسنة الشريفة وعليه الإجماع فقد قال تعالى : « فابعثوا أحكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أركى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف » ، ولا يشعرون بكم أحداً ، <sup>(٢)</sup> ، كذلك وكل النبي عليه السلام « حكيم بن حزام » في شراء أضيحة .

وتنقضى الوكالة بعزل الموكل للوكيل ، وبعزل الوكيل نفسه بشروط وأحوال معينة بشرط العلم ، فإن عزله ولم يجزه جاز عمله عليه ، كما تنقضى الوكالة بإنجاز ما كلف الوكيل به ، وبموت أحدهما وجنونه جنونا مطبقا ، إلى غير ذلك .

وليس للحاكم رد الوكالة ، بل يجب عليه سماع المخاصمة من الوكيل وليس له أن يوكل إلا وكيلا واحداً ما لم يرض خصمه بأكثر ، والوكالة جائزة بعوض وبغير عوض <sup>(٣)</sup> من هذا نرى أنه وإن أقرت الشريعة الغراء واعترفت بوكلاء الحكم ، إلا أن المحاماة لم توجد قبل مبايعة محمد على باشا بالولاية على مصر ، لأن القضاء بجميع أنواعه ( مدني وجنائي وشرعي ) للمصريين وللأجانب كان من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها ، والمحاكم الشرعية إذ ذاك ما كانت تعرف المحاماة ولا المحامين بالمعنى المعروف في عصرنا الحاضر <sup>(٤)</sup> .

أما طرق الإثبات التي كان يحكم بها القاضى فكان منها البينة والبينة في الشرع اسم لما يبين الحق ويظهره ، فقد كان عليه الصلاة والسلام يقول البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه <sup>(٥)</sup> ، فالمدعى ملزم بإظهار ما يبين صحة دعواه ، فإن أظهر صدقه

(١) التوكيل كما هو معلوم هو « إطة الغير مقام النفس ترفها أو مجزاً أو تصرف جائز معلوم من نسله » ويشترط في الموكل أن يكون أهلاً للتصرف فيما يوكل فيه بنفسه لنفسه ، وفي الوكيل أن يكون عاقلاً ولا يشترط فيه البلوغ والحرية ، وليس للوكالة لفظ مخصوص ، بل كل عبارة تدل عليها جائزة ، ولا تثبت وكالة الوكيل إلا إذا حصلت أمام القاضي ، وكان هذا يعرف الموكل اسماً ونسباً أو بالمشاهدة في أحوال مخصوصة ، والتوكيل جائز للمدعى والمدعى عليه ، سواء رضى به الخصم أم لم يرض . فتحى زغلول باشا « المحاماة » ص ١٧ و ١٨

(٢) الآية ١٩ من سورة الكهف رقم ١٨

(٣) للتوسع في هذا البحث راجع علاء الدين بن عابدين « قررة الميون » ج ١ ص ٢٤٩ وما بعدها و « الفتاوى الهندية » ج ٣ ص ٥٦٠ وما بعدها و « الفتاوى الحانية » ج ٣ ص ٢ وما بعدها

(٤) عزيز خانكي بك « المحاماة من قبل إنشاء المحاكم الأهلية ومن بعد » بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ( سنة ١٩٣٧ م ) ص ٩٥٣

(٥) أبو طلود ص ١٥٤ والترمذي ص ١٦٠

ياحدى طرق الإثبات ، حكم له ، ومن اليانة النكول عن الإنكار ، والعين ، وم  
إما واحدة أو أربعة أيمان أو خمسين يمينا ، لذلك قال عليه الصلاة والسلام : « لو يعط  
الناس بدعواهم لادعى الناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن الذين على المدعى عليه <sup>(١)</sup> ،  
وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم نص اليمين التي كان يقسم بها كل من توجه إليه  
ولو كان ذمياً ، وذلك في حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
لرجل « احلف بالله الذي لا إله إلا هو ، ما له عندك شيء <sup>(٢)</sup> » ، وروى عنه أنه  
قال « من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » وكانت قريش تحلف بأبائهم ، فقال  
« لا تحلفوا بأبائكم <sup>(٣)</sup> » .

ومن طرق الإثبات شهادة الشهود ، فقد قال تعالى « ولا تلبسوا الحق بالباطل  
وتكتموا الحق وأنتم تعلمون <sup>(٤)</sup> » ، وقال عليه الصلاة والسلام : « أكرموا الشهود  
فإن الله تعالى يحبهم الحقوق <sup>(٥)</sup> » .

وقد بين النبي عليه السلام من تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادته في حديث عمرو  
ابن شعيب عن أبيه عن جده ، قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تجوز  
شهادة خائن (في الدين أو المال أو الأمانة) ولا عاتة ولا زان ولا زانية ، ولا ذى غير  
(أى حمق) على أخيه ، أخرجه أبو داود <sup>(٦)</sup> » والترمذى بعد قوله « ولا مجلود حداً ،  
ولا مجرب في شهادة ، ولا القانع ( أى التابع مثل الأجير والوكيل ) لأهل البيت .  
ولا ظنين في ولاء ولا قرابة ، لذا قال الفقهاء بوجوب رد كل شهادة جرت للشاهد  
مغنياً ، أو دفعت عنه مغرمأ .

ومن الوقائع ما تثبت بشهادة أربعة شهود ، ومنها ما يثبت بشهادة ثلاثة وتارة  
بشهادة شاهدين ، وتارة أخرى بشهادة رجل وامرأتين . الخ فثلا قبل الله سبحانه  
وتعالى في قتل النفس شاهدين ، ولم يقبل في الزنا إلا أربعة وقال تعالى « واستشهدوا

(١) صحيح مسلم ج ٥ ص ١٢٨

(٢) أبو داود ص ١٥٤

(٣) صحيح مسلم ج ٥ ص ٨١

(٤) الآية ٤٢ من سورة البقرة رقم ٢

(٥) السرخسى « للبسوط » ج ١٦ ص ٨٧

(٦) أبو داود ص ١٥١

شديد من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان<sup>(١)</sup>، وقال تعالى «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه<sup>(٢)</sup>».

وقد تكون الشهادة عن طريق السماع par oui - dire ، وقد يشهد الشهود على وقائع لا يعلمونها إلا بالشهرة العامة par commune renommée ، ومن طرق الإثبات أيضاً الكتابة .

كذلك حكم النبي عليه الصلاة والسلام بالقرعة ، مثلاً في رجلين أتيا إليه يختصمان في مواريث لها<sup>(٣)</sup> ، وكان الإمام علي يحكم أيضاً بها ، عندما اختصم ثلاثة نفر إليه رضي الله عنه عندما كان باليمن ، في غلام يدعيه كل منهم ويقول إنه ابنه ، فأقرع بينهم وجعل الولد للقارع<sup>(٤)</sup>.

كذلك تحدثنا المصادر التاريخية<sup>(٥)</sup> بأنه لما اتهم الروم بحرق بعض سفن أسطول العزيز بالله الفاطمي أيام الوزير عيسى بن نسطورس ، وقبض على ثلاثة وستين رجلاً في النهاية واعتقلوا ، أمر هذا الخليفة بإطلاق ثلثهم وضرب ثلثهم ، وقتل ثلثهم ، فكتبت رقاع فيها « يضرب » ، و « يقتل » ، و « يطلق » ، وزكت تحت إزار ، وتقدم كل واحد منهم وأخذ رقعته ، ونفذ ما كتب فيها .

ومما استرشدوا في حكمهم به ، الاستدلال بالأمارات في اللقطة ، لأن النبي عليه الصلاة والسلام شرع أحكام اللقطة ، ففي البخاري أن رجلاً سأل النبي صل الله عليه وسلم عما يصنع في اللقطة ، فقال له : « عرفها سنة » ، فإن لم يظهر لها صاحب ففأناك بها ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عندما جاءه رجل وسأله عن اللقطة « عرف عفاصها ووكاها ثم عرفها سنة » ، فإن جاء صاحبها ، وإلا ففأناك بها<sup>(٦)</sup> ، وكان

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة رقم ٢

(٢) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة رقم ٢

(٣) أبو داود ص ١٤٨ و ١٤٩

(٤) ابن قيم الجوزية « أعلام المؤمنين عن رب العالمين » ج ١ ص ٧٣

(٥) يحيى بن سعيد الأنطاكي « تاريخ القبل » ص ٣٣ و ٣٤ والمقرئزي « الحفظ » ج ٢ ص ١٩٥

و ١٩٦ ومتر « الحضارة الإسلامية » ص ٩٢

(٦) صحيح البخاري ج ٢ ص ٤٢ — ومتني ذلك أنه إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة ، فهي لمن رجعها ، وهو مبدأ يخالف تشريعنا للمصري لأن هذا الأخير صائب من لا يبادر إلى تسليم اللقطة إلى الجهة الرسمية في مدة قليلة ممتدة كما يخالفه في قطة أخرى إذ يحفظ للعائر الحق في عقر قبعة المال المنور عليه

القاضي يحكم في جميع المسائل التي تليق إليه وفق الدليل الذي ثبتت الدعوى ولو ظاهراً على خلاف الواقع لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقول : أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر <sup>(١)</sup> ، وحكم الإمام على برجم المرأة الزانية التي تحمل ولا زوج لها ولا سيد <sup>(٢)</sup> .

وليس للقاضي أن يأخذ بالحدس والتخمين ، بل بالأمارات وغيرها فإذا خاص رجل آخر على فرس مثلاً ، ولم ترجح بينة أحدهما على الآخر أطلق الفرس في حي كل منهما ، فمن دخل الفرس داره ، فهو له .

ولا يحكم القاضي بشهادة نفسه ، وإنما يحكم بشهادة غيره عن ينير له الطريق . لأنه يجب ألا يرى الأشياء إلا بعين غيره .

والاعتراف هو أقوى الأدلة ، بشرط أن يكون خالياً من التهديد والوعيد .

وكانت رسوم القاضي بعد أن يخلع عليه في قصر الخليفة بحضرة الأمراء وغيرهم ، أن يتوجه ومعه الناس والشهود إلى المسجد الجامع على بغلة مسرجة وتساق بين يديه اثنتان . وبين يديه خلع من تحف الثياب في مناديل تبلغ عدتها أحياناً سبعة عشر ، ومتقلداً سيفاً ، ليقرأ سجله هناك وهو قائم على قدميه وكلما مر ذكر الخليفة أو أحد من أهله أوماً بالسجود <sup>(٣)</sup> بعد صلاة الجمعة غالباً أمام الناس ، وفي هذا السجل يدعو الخليفة له بإزالة الحكمة على يده ولسانه وقلبه ، ، ويبين له البلاد التي جعل له القضاء فيها ، ويذكر له الصفات الحسنة التي يجب أن يتصف بها ، والوصايا التي يريد أن يضعها نصب عينيه كالتسوية في الحكم في أقواله وأفعاله ، والاختذ من صديقه لصدوه ، وتطهير مجلسه عن يأكل الرشا ، وغير ذلك ، ثم يأمره أن يشرف على أعوانه ومن يعتمد عليه من أمانته ويثني عليه ، وقد يثني أيضاً على أهله ، كما حدث عندما قرىء سجل القاضي محمد بن النعمان ، ، فقد ذكر فيه أبوه وأخوه وأثنى عليهما ، وبعد أن يقرأ هذا السجل على الناس في المسجد الجامع يتصرف

(١) صحيح مسلم ج ٥ ص ١٢٩

(٢) ابن قيم الجوزية : الطرق الحسكية ، ص ٦

(٣) وهذه عادة مستهجنة تتنافى مع الدين ، ومع هذه الوظيفة الدينية .

القاضي إلى داره ، فيركب إليه جماعة الشهود والأمناء والتجار ووجوه البلد بحيث لا يتأخر عنه منهم أحد (١) .

أما خلع القاضي التي كانت تمنح له عند توليته ، فكانت خلعاً تنسج بلحمة من الذهب أو الفضة أو الخطوط المتعددة الألوان ، تمجيداً له وإشادة بذكر الخليفة ودليلاً على أنها صنعت في عصره ، ووثيقة لمن خلعت عليه تدل بنفسها على درجته ووظيفته ، وتشير إلى رضا الخليفة عنه (٢) ، ويقول السيوطي (٣) « دخلهم ( أي القضاة والعلماء ) من الصوف بغير طراز ، ويكون الصوف في الأصل أبيض وتحت رداء أخضر متسع ، فتحت على كتفه ، ويلبس غيرهم الفرجية الطويلة السكم .

وكما كان الخلفاء يمنحون أتباعهم ورجال حكومتهم في كثير من المناسبات الخلع عن نحو ما تفعله الحكومات في العصور الحديثة من منح الرتب والأوسمة كذلك سمح للقاضي أن يخلع على نائبه ، فثلاً لما ولي القاضي مالك بن سعيد بن مالك الفارقي ، ويكنى بأبي الحسن الذي ولي قضاء مصر في ١٧ رجب سنة ٥٣٩٨ ( ١٠٠٧ م ) من قبل الخليفة الحاكم بأمر الله ، استخلف على القاهرة القاضي « أبا القاسم حمزة بن علي بن يعقوب الغلبوني » وخلع عليه (٤) ، فكان بذلك أول من فعل ذلك من القضاة ، لأن الخلع لم يكن إلا من قبل الخليفة أو الأمير ، وكما اختار أبو يوسف — أول من لقب بقاضي القضاة ببغداد زمن العباسيين — زياً خاصاً للقاضي تميزاً له عن غيره ، فكان يلبس السواد على هيئة عمال بني العباس ، ويتعمم بعمامة سوداء على قلنسوة طويلة (٥) ، ويرتدي كساء أسود من الصوف (٦) ، كذلك اختار جوهر للقاضي عمامة ورداء أحضرين فقد ذكر المقرئ (٧) أنه في ربيع الأول سنة ٣٦٢ هـ ( ٩٧٢ م ) دخل

(١) ابن حجر « رفع الامر » ورقة ٩١ و ١٦٥ و ١٩٤ و ٢١٣ و ٢٥٥ والسيوطي « حسن غمرة » ج ٢ ص ٩٣ — ٩٦  
(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ١٨٦ و ١٨٧ والدكتور زكي محمد حسن بك « كنوز القاطنين » ص ١١٤ — ١١٧

(٣) « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٧٠ .

(٤) الكندي ص ٦٠٣ و ٦٠٤ وابن حجر « رفع الامر » ورقة ٢١٣

(٥) الكندي ص ٣٧٨ والدكتور زكي عبد المتعال « النظم » ص ٣١٢

(٦) الكندي ص ٤٦٩ (٧) انما الخفا ص ٨٧

« عبد الله بن طاهر الحسيني ، على جوهر بطليسان كحلي وفي مجلسه القضاة والعلماء والشهود ، فأذكر جوهر الطليسان السكحلي ومد يده فشقه ، فغضب ابن طاهر وتكلم ، فأمر جوهر بتمزيقه فزق وجوهر يضحك ، وبقي حاسراً بغير رداء فقام جوهر وأخرج له عمامة ورداء أخضرين .

كذلك خلع الحاكم بأمر الله على القاضي علي بن النعمان ثياباً بيضاء متنوعة ورداء وعمامة مذهيين ، ولما قلد مالك بن سعيد بن مالك الفارقي القضاء قلده نفس الخليفة الحاكم بأمر الله عمامة وطليسانا مذهيين <sup>(١)</sup> وعلى ذلك فقد كانت عمامات القضاة وأرديتهم في العصر الفاطمي إما مذهبة أو خضراء .

وكما ظهر في هذا العصر قضاة يتبعون امثال العليا والفضائل ، ويحافظون على إقامة شعائر الدين ، ويقومون يوم الجمع بالخطابة في المساجد ، ويضربون للرعية القدوة الحسنة في جميع شؤون البلاد ، كذلك ظهر منهم من مات ضميره وفسدت نفسه وانجر بوظيفته ، ومن هذا الصنف الأخير القاضي « الحسين ابن علي بن النعمان » . فقد ملأ الخليفة الحاكم بأمر الله عينيه ويديه بالنعيم فأضاف إليه أرزاق عمه القاضي محمد بن النعمان وصلاته وإقطاعاته ، مشروطاً عليه شرطاً واحداً ، هو التعفف عن أخذ أموال الناس بالباطل ، ولكن من فسدت ذمته لا تجدى النعم في صلاحه ، فقد رفعت إلى الخليفة الحاكم بأمر الله رقعة متظلم يقول : « إن أباه مات وترك له عشرين ألف دينار ، وإنها كانت في ديوان القاضي « الحسين » ، وكان يتفق عليه منها مائة معلومة ، فحضر يطلب من ماله شيئاً فأعلمه القاضي أن الذي له نقد ، فاستدعى الحاكم ، هذا القاضي ودفع إليه الرقعة ، فأجابه بما قال الرجل وأن الذي خلفه أبوه استوفاه في نفقته ، فأمر الحاكم بإحضار ديوان القاضي في الحال فأحضر ، ففتش فيه عن مال الرجل فظهر أنه لم يوصله إلا القليل منه ، فمدد الحاكم على القاضي حسين مائتيه وأجراه عليه وإكرامه إياه ، وما شرط عليه من عدم التعرض لأموال الرعية فخرج وهاله وقال : العفو وأتوب ، وانصرف القاضي بالرجل ودفع إليه ماله . وأشهد عليه ، ولكن الحاكم أمر بحبس القاضي ، ثم أخرجه بعد ذلك على حمار نهاراً

والناس ينظرون إلى أن ساروا به إلى المنطرة ، فضربت عنقه وأحرقت جثته بعد أن تولى القضاء خمس سنين وسبعة أشهر وأحد عشر يوماً<sup>(١)</sup> وفي رواية أخرى<sup>(٢)</sup> أنه أنزل عن دابته ورمى في النار ، فهلك .

ومن هذه الواقعة يتضح أن القاضي كان يتولى أموال اليتامى ، ولما توفي سنة ٥٣٨٩ م (٩٩٩ م) القاضي « محمد بن النعمان » ، وجد عليه من أموال اليتامى ٢٦ ألف دينار ، فأمر الخليفة الحاكم بأمر الله أن تصادر أمواله وأرسل « فهدأ » النصراني كاتب الوزير فاحتاط عليها ، وشرع في تغريم الشهود الذين كانت الودائع تحت أيديهم (وم خبار أهل البلدة ) ، إلى أن تحصل على نصف الدين ، وأمر « الحاكم بأمر الله » ألا يودع بعد ذلك عند أحد الشهود مال يتيم ولا غائب ، وأفرد موضع يوضع فيه المال ويحتم عليه أربعة من الشهود ولا يفتح إلا بمحضورهم<sup>(٣)</sup> .

وكذلك كانت خربة ذمة القاضي « عبد الحاكم بن سعيد الفارقي » المصروف عن قضاء مصر سنة ٥٤٢٧ هـ ، فقد مات في ولايته رجل يقال له الزيلعي وترك مالا جزيلا ولم يخلف إلا بنتاً واحدة ، فورثوها جميع المال على قاعدة مذهبهم ، فطاول الناس لتزويجها لأجل كثرة مالها ، ومن جملتهم عبد الحاكم ، فامتنعت ، فخنق منها وأقام أربعة شهود بأنها سفية ، واحتوى على مالها ، فهربت منه وطرحت نفسها على الوزير « أبي القاسم الجرجاني » وعرفته ما اعتمد معها القاضي ، فعمل لها محضراً برشدها واستكتب لها جماعة فيهم ابن أخت القاضي « أبي الحسين بن مالك بن سعيد » ، فأمر الوزير بإحضار القاضي فأحضر مهاناً ، ووكل به من استعاد منه المال ، وذلك بعد أن كان قد تصرف فيه . ثم قبض الوزير على الشهود الذين شهدوا بسفيتها فأودعهم السجن ، وخلق على من شهد لها بالرشد<sup>(٤)</sup> .

وكانت مناصب القضاء وراثية في بعض الأسر<sup>(٥)</sup> في أيام الدولة الفاطمية ،

(١) ابن حجر « رفع الأمر » ورقة ٩٣

(٢) النويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٤

(٣) السكندى ص ٥٩٥ و ٥٩٧

(٤) « ص ٦١٣ و ٦١٤ »

(٥) كذلك كانت وظيفة القضاء بالمعروف وراثية ، ففي القرنين الثالث والرابع الهجري خلف قضاء القضاء

فعند ما قدم الخليفة المعز لدين الله إلى مصر استصحب معه جماعة من الفقهاء الممتازين وفي مقدمتهم بنو النعمان ، وهم أبناء أسرة مغربية ناهية من أكابر علماء المغرب ، اصطنعتهم الخلافة الفاطمية وجعلتهم دعايتها وألسنتها الروحية .

واستأثروا في ظلها برياسة القضاء زهاء نصف قرن ، تعاقب فيه بنوها على القضاء ، ولم يتول عميدها « أبو حنيفة النعمان بن أبي عبد الله بن محمد بن منصور بن أحمد ابن حيون »<sup>(١)</sup> ، القضاء بمصر لوجود « أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله البغدادي الذملي »<sup>(٢)</sup> ، المالكي المذهب ، فلما استعفى أبو الطاهر قبل موته ييسر أعنى في صفر سنة ٢٦٦ هـ ( ٩٧٦ م ) ، فاستأثره « علي بن النعمان »<sup>(٣)</sup> ، أول من لقب بقاضي القضاء بالقضاء ، بعد أن قاسم القاضي « أبا الطاهر » القضاء عندما عينه المعز سنة ٢٦٣ هـ ( ٩٧٣ م ) ، وذلك استقل بالقضاء عامة في صفر سنة ٢٦٦ هـ على إثر استقالة القاضي « أبي الطاهر » لشيوخته وضعفه ، واستمر « علي بن النعمان » على القضاء إلى وفاته سنة ٣٧٤ هـ ( ٩٨٤ م ) وبذلك قام في منصب قاضي القضاء للخليفين المعز لدين الله وابنه العزيز بالله .

ولما مات « علي بن النعمان » خلفه أخوه « محمد بن النعمان »<sup>(٤)</sup> ، أيام الخليفة العزيز بالله وابنه الحاكم بأمر الله ، ومات محمد أيام الخليفة الأخير ، كذلك ولي أبو عبد الله الحسين بن علي بن النعمان القضاء أيام الحاكم بأمر الله الذي ضرب عنقه سنة ٢٩٥ هـ ( ١٠٠٥ م ) لأنه أكل أموال يتيم بالباطل ، وكذلك ولي « أبو القاسم عبدالعزيز بن محمد بن النعمان » في خلافة الحاكم بأمر الله الذي قتله أيضاً في سنة ٤٠١ هـ ( ١٠١١ م ) وكذلك تولى من هذه الأسرة « أبو محمد القاسم بن عبدالعزيز بن النعمان » في ربيع الأول سنة ٤١٨ هـ ( ١٠٢٧ م ) في خلافة الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله

---

من أسرة واحدة هي أسرة « أبي الشوارب » ثمانية رجال بغداد ، هذا عدا ستة عشر قاضياً آخرين من هذه الأسرة . ابن الجوزي « المنتظم » ص ١٧٤

(١) لما مات بمصر سنة ٣٦٣ هـ ( ٩٧٣ م ) صلى عليه الخليفة المعز . القاضي النعمان « شرح الأخبار » ورقة ١

(٢) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١

(٣) هو أبو الحسين علي بن النعمان المتوفى سنة ٣٧٤ هـ ( ٩٨٤ م ) . ابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٥٥

(٤) هو أبو عبد الله محمد المتوفى سنة ٣٨٩ هـ ( ٩٩٩ م )



ابن الحاكم بأمر الله ، وبقى زمن الخليفة الظاهر وابنه المستنصر بالله حيث صرف سنة ٤٤١ هـ <sup>(١)</sup> (١٠٤٩ م) .

وكما ظل أولاد النعمان يتوارثون منصب القضاء بمصر ، كذلك توارثته أسر أخرى شيعية ، فثلاث أسرة الفارقي الشيعية تولى منها القضاء : مالك بن سعد الفارقي ، بمصر سنة ٣٩٨ هـ (١٠٠٧ م) أيام الخليفة الحاكم بأمر الله كما تولى وعبد الحاكم بن سعيد الفارقي ، القضاء بمصر في سنة ٤١٩ هـ (١٠٢٨ م) في خلافة الخليفة الظاهر ثم ابنه المستنصر ، كما تولى أيضاً « أبو علي أحمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي ، القضاء بمصر في سنة ٤٤٥ هـ (١٠٥٣ م) ، وهو ابن عم « عبد الحاكم ، في خلافة المستنصر <sup>(٢)</sup> .

كذلك عهد إلى عدد من أسرة اليازوري بالقضاء ، فالحسن اليازوري تولى القضاء بمصر سنة ٤٤١ هـ (١٠٤٩ م) أيام المستنصر ، وتولى ابنه القاضي ومحمد بن الحسن بن عبد الرحمن ابن علي اليازوري ، الاسماعيلي نياية عن أبيه وأضيفت إليه « جميع أعمال مصر ، ، وأضيفت إلى أخيه « جميع أعمال بلاد الشام ، ، واسقر أمرهما على القضاء طول ولاية أبيهما الوزارة <sup>(٣)</sup> .

كما توارث القضاء بمصر بعض الأسر السنية في العصر الفاطمي ، فثلاث أسرة ، العوام ، تولى منها « أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن علي ابن الحرث بن أبي العوام ، الحنبل المذهب القضاء بمصر سنة ٤٠٥ هـ (١٠١٤ م) أيام الخليفة الحاكم بأمر الله ، كما تولى ابن عمه الحنفي المذهب « أبو عبد الله أحمد بن محمد

(١) الكندي ص ٥٨٩ و ٦١٠ و ٦١١ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٢١٩ - ٢٢٣ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ١ ص ٢٦٨ والأستاذ عنان « الحاكم بأمر الله » ص ٢٣٠ و ٢٣١ و نظر Ottbeil, A Distinguished Family of Fatimid Cadis in The Tenth Century (Jaos, 1906).

واقعد اختلف في سنة موت القاضي « عبد العزيز بن النعمان بن حيون » فيقول الكندي في « كتاب فضاء » ص ٤٩٥ و ٥٩٩ إنه قتل سنة ٣٩٨ هـ (١٠٠٧ م) ، ويقول ابن حجر في « رفع الأجر » ص ٦٠٢ قلا عن المسيحي إنه قتل سنة ٣٩٩ هـ (١٠٠٨ م) أما ابن خلكان فيقول يقتله سنة ٤٠١ هـ (١٠١١ م) . ابن منجب « الاشارة » ص ٦٧ و ٦٨

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٥٥ و « رسائل الحاكم بأمر الله » المخطوطة ورقة ٨ و « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦٠ وابن خلدون « الدرر » ج ٤ ص ٥٥ و ٥٦ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١

(٣) ابن حجر « رفع الأجر » ورقة ٢٢٦

ابن أبي بكر زكريا يحيى بن أبي العوام ، القضاء سنة ٤٥٢ هـ (١٠٦٠ م) في أيام الخليفة المستنصر بالله <sup>(١)</sup> .

ونحن وإن رأينا أن مناصب الدولة العمومية يجب ألا تورث مطلقاً بل تعطى لذوى المواهب من الناس أيا كانوا ، إلا أننا في الوقت نفسه نشعر بأن هذا التورث في القضاء لم ينتج عنه إلا القليل من الأضرار لأن من عهد إليهم بالقضاء كانوا في الغالب على شيء كثير من العلم والمعرفة والنزاهة والأمانة .

أما رواتب القضاة فكانت تصرف لهم من بيت المال ، ولقد بلغ مرتب قاضى القضاء ١٢٠٠ ديناراً سنوياً <sup>(٢)</sup> ، حتى لا ينظر القاضى بعد هذا المرتب إلى شيء . وكانت تضاف إليه أحياناً أعمال أخرى كالنظام وبيت المال والقصص فيتقاضى عنها ما تخصص لكل وظيفة من هذه الوظائف ، مما أدى إلى ضخامة مرتبه ، حتى قال ناصرى خسرو إن « رزق قاضى القضاة بمصر في القرن الخامس الهجرى كان ألفى دينار مغربى في الشهر ، حتى لا يطمع في مال الناس ويظلم أحداً » <sup>(٣)</sup> .

وإن دخل عبد الحكيم بن سعيد الفارق قاضى مصر ، المصروف سنة ٤٧٧ هـ ( ١٠٣٥ م ) عن القضاء ، لأنه كان يحكم بالهوى ، كان يزيد على ٢٠ ألف دينار <sup>(٤)</sup> . كذلك كان دخل القاضى « الحسين بن على بن النعمان ، عظيمها » <sup>(٥)</sup> ، وكانت تعطى للقضاة أيضاً رواتب من النقود والطعام والأعلاف واللحوم بما يكفيهم ويكفى أولادهم ، عدا المؤونة والهدايا والاقطاعات ، فثلاً أقطع الخليفة الحاكم بأمر الله القاضى « ابن العوام ، الحنبلى ( ٣٤٩ - ٤١٨ هـ و ٩٦٠ - ١٠٢٧ م ) تلبانة وهى ضيعة معروفة بمصر ، وكتب له بذلك سجلاً » <sup>(٦)</sup>

(١) ابن حجر « رفع الأمر » ورقة ٤٣ و ٤٦

(٢) الفقهندى « مسج الأعشى » ج ٣ ص ٢٦ و « القرىزى » الخطط » ج ١ ص ٤٠١

و ج ٢ ص ٢٤٣

(٣) الأستاذ الدكتور يحيى الخشاب « رحلة ناصر خسرو فى مصر » ورقة ٧١ وانظر

Nasri Khosrau, Sefer Nameh pa 161.

(٤) الكندى ص ٦١٣ و ٦١٤ و ٤٩٩

(٥) « ص ٩٧ و ابن حجر « رفع الامر » ورقة ٩٣

(٦) « ص ٦١١ » « ورقة ٤٥ و ٤٦

ولم نعر أنماه بحثنا في الكتب الخطية ولا في غيرها على قضاء لم يأخذوا راتباً نظير قيامهم بهذه الخدمة الدينية ، كما عثرنا أيام العصر الفاطمي بمصر على قضاء ببغداد لم يأخذوا رزقاً<sup>(١)</sup> ، وكما رأينا ذلك في العصر الأموي والعباسي<sup>(٢)</sup> .

ونقرر مطمئنين أن القضاء في العصر الفاطمي قد عاشوا في حياتهم المنزلية عيشة طيبة ، محافظين على كرامتهم وكرامة وظيفتهم وما تتطلبه من المظاهر الخارجية ، وأن الخليفة كان لهم بالمرصاد ، يعزل ويغرم كل من يشذ عن هذه القاعدة<sup>(٣)</sup> .

كذلك لم نعر ( كما عثرنا في العصر الأموي<sup>(٤)</sup> ) ، على كيفية صرف مرتبات القضاء ، ولكن أغلب الظن أن تقليد صرف المرتبات مقدماً ، كان هو المتبع في أيام الدولة الفاطمية أيضاً .

كذلك لم نعر على قضاء لم يقبلوا القضاء إلا بعد إحجام وتردد وتهديد كما عثرنا

(١) اشترط مثلا القاضي « محمد بن صالح بن أم شيان الهاشمي المالكي المذهب » عندما ولى قضاء القضاء ببغداد سنة ٣٦٣ هـ ( ٩٧٢ م ) ، وهو الوقت الذي كان فيه الخليفة المزدلدين الله بمصر ، ألا يأخذ أجراً على القضاء ، وكذا قاض القاضي أبو بكر محمد بن المظفر الشافعي قضاء ببغداد سنة ٤٨٨ هـ ( ١٠٩٥ م ) وهو الوقت الذي كان فيه الخليفة المستعلي الفاطمي بمصر . الكندي ص ٥٧٣ ومتر « المحاضرة الإسلامية » ص ٣٦٦

(٢) انصف بعض القضاء بزهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز ( ٩٩ - ١٠١ هـ و ٧١٧ - ٧١٩ م ) الذي نسج على منوال زهد النبي عليه السلام ، فكان القاضي أبو خزيمة المتوفى سنة ١٥٤ هـ ( ٧٧٠ م ) مثلاً إذا غلب ثيابه أو شهد جنازة أو اشتغل بشغل يخصه هو ولا يخص المسلمين . لا يأخذ من رزقه بقدر ما اشتغل ، ويبعده إلى بيت المال ، ويقول : « إنما أنا عامل للمسلمين ، فإذا اشتملت بشي غير ملهم ، فلا يحمل لي أخذ ملهم » الكندي ص ٣٦٣ و ٣٦٤ وابن حجر « رفع الأصم » ورقة ١٧ و ١٨

كذلك نجد القاضي عبد الله بن خزام قاضي مصر ( ١٠٠ - ١٠٥ هـ و ٧١٨ - ٧٢٣ م ) قد بالغ في الزهد حتى منع نفسه من راتب الوظيفة ، فقد ذكر الكندي أنه لم يأخذ أجراً أصلاً عن وظيفته ، فقال : « لم يقبض عن القضاء لا درهما ولا ديناراً » . الكندي ص ٣٣٩ ولعله اتقى أثر الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي ولى في زمنه وعلم منه أن وظيفة القضاء وظيفته دينية لا يجوز لأحد التعيش منها

(٣) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٨٣ و ٨٤

(٤) عثرنا على براءة زمن « مروان بن محمد » ( ١٢٧ - ١٣٢ هـ و ٧٤٤ - ٧٤٩ م ) فيها : « بسم الله الرحمن الرحيم » : من عيسى بن أبي عطاء ، إلى غازي بيت المسلمين . أعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضي رزقه الشهري في ربيع الأول سنة ١٣١ هـ ( ٧٤٨ م ) عشرين ديناراً واكتبوا بذلك البراءة ( أي شهادة عليه )

كتب يوم الأربعاء ليلة خلت من ربيع الأول سنة ١٣١ هـ . البكندي ص ١٥٤

عليهم في عصر وسابقة ، فكانوا لا يطلبون القضاء بقلبيهم ولا بلسانهم خوفاً من وقوعهم في الخطأ (١) .

كذلك لم تنف من المخطوطات التي وقعت تحت أيدينا ، على أن قضاء الفاطميين كان منهم من التزم على القضاء ( وهو أن يلتزم القاضي القضاء على أن يؤدي ليت المال مبالغاً معيناً نظير ما يجنيه من رسوم القضايا ) كما رأينا ذلك مثلاً في الدولة العباسية (٢) . وكان القضاء في العصر الفاطمي يفردون للرجال ناحية وللنساء أخرى إذا اختصموا إليهم ، ولقد ضرب أغلبهم أحسن الأمثال في حسن السيرة ، والتفقه في الدين ، والمحافظة على هبة مناصبهم الخطير ، وعدم التفرقة بين الناس .

أما عن نظام توظيف القضاة وترقيتهم وعزلهم ، فترجح أنه لم يرقم على أسس ثابتة ، لأنهم عهدوا به لكل من توفرت فيه الشروط السالفة الذكر ، وعرف بحسن السمعة بين الناس .

أما ألقاب القاضي الأكبر فكانت كثيرة : فهو قاضي القضاء ، وأستاذ الدعوة بالقصر ، وداعي الدعوة ، وأمين الأئمة ، وأمير الأمراء ، وأمين المؤمنين ، والموفق في الدين ، والأجل المسكين ، والناصر لدين الله ، والوزير الأجل ، والقاضي الأمين ، والقاضي الأعز ، وثقة الدولة ، وثقة المسلمين وخطيل أمير المؤمنين ، وجلال الملك وصوابه ، وذو الرياستين ، وسيد الوزراء ، وسناء الملك ، وشرف الأحكام ، وشرف الحكام ، وضياء الدين ، وعلم الإسلام ، وعلم الدين ، وعمدة أمير المؤمنين ونظر الوزراء ، ونظر الأئمة ، ونصير الدولة . إلى غير ذلك من الألقاب .

وفي أغلب الأحيان كان يجمع القاضي الأكبر منها أكثر من لقب واحد فبينما كان لقب القاضي ، محمد بن النعمان ، سنة ٣٨٥هـ ( ٩٩٥ م ) في خلافة العزيز بالله مثلاً

(١) لا عرض مثلاً القضاء على أبي خزيمة سنة ١٤٤هـ ( ٧٦١ م ) امتنع ، فأحضر السيف والطمع نفاق ، فقبل ، كذلك لا عرض القضاء على حيوة بن شريح أخرج مفتاح بيته ودضه لهم وقال : « لقد اشتقت إلى لقاء ربي » . ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٢١٥ — ٢١٨ وابن حجر ورقة ١٧ والبرخشي « المبسوط » ج ١٦ ص ٦٨

(٢) التزم مثلاً القاضي « عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب » سنة ٣٥٠هـ ( ٩٦١ م ) لمز الدين ابن يويه عن قضاء بضاو — أن يؤدي ليت المال ٢٠٠ ألف درهم سنوياً .

أستاذ الدعوة بالقصر<sup>(١)</sup>، لقب القاضي « أبو محمد القاسم بن عبدالعزيز بن النعمان » سنة ١٨٤١ هـ (١٠٢٧ م) أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله بـ « قاضي القضاة » وداعي الدعاة، وثقة الدولة، وأمير الأمراء، وشرف الحكام<sup>(٢)</sup>، كما لقب القاضي اليازوري سنة ١٨٤٩ هـ (١٠٤٩ م) بـ « قاضي القضاة وداعي الدعاة، الأجل المسكين، عمدة الدين، أمين أمير المؤمنين، الناصر لدين الله، سيد الوزراء، جلال الملك وضوابه، وخطير الملك، وذى الرياستين »<sup>(٣)</sup>، ولقب عبد الحاكم بن وهب سنة ١٨٥٠ هـ (١٠٥٨ م) أيام الخليفة المستنصر بـ « قاضي القضاة، ثقة الأنام، علم الإسلام »<sup>(٤)</sup> ولقب عبد الله بن وهب بن معالي سنة ١٨٤٩ هـ (١١٥٤ م) بـ « ضياء الدين، نحر الأمان »<sup>(٥)</sup> كما لقب ابن العوام الحنفي المتوفى سنة ١٨٥٣ هـ (١٠٦١ م) بـ « قاضي القضاة، نصير الدولة، أمين الأئمة »<sup>(٦)</sup>، ولقب القاضي أحمد بن عبد الحاكم بن أبي سعيد بن سعيد الفاروق أبي علي، سنة ١٨٥٤ هـ بـ « نحر الوزراء، قاضي القضاة، الوزير الأجل، داعي الدعاة، علم الدين، ثقة المسلمين، خليل أمير المؤمنين »<sup>(٧)</sup>، ولما أضيفت إليه الوزارة دعى بقاضي القضاة الأعظم<sup>(٨)</sup>. والمصادر التاريخية تفيض بالنعوت المختلفة لقاضي القضاة في العصر الفاطمي<sup>(٩)</sup>.

(ب) تعيين القاضي: الخليفة هو رئيس الدولة الإسلامية الأعلى وذاته مصونة لا تمس *Sa personne est inviolable*، لأنه خليفة رسول الله الذي كان للشريعة

(١) الدكتور حسن إبراهيم حسن بك « الفاطميون في مصر » ص ٢٢٦

(٢) القريري « المخطوط » ج ٢ ص ١٧٠ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١

(٣) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ١٩ والقريري « المخطوط » ج ٢ ص ١٧٠ وابن حجر

ورقة ٨٤ و ١٩٦

(٤) ابن حجر رفع الأصر ورقة ١٣٢ وما بعدها

(٥) » » ورقة ١٣٦

(٦) » » ورقة ٤٦

(٧) » » ورقة ٢٢

(٨) » » ورقة ٣٦

(٩) كابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٣٥ و ٧٠ و ٨٤ وابن حجر « رفع الأصر »

ورقة ٨٢ و ٢٥٦ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١ و ٩٣

مبلغا ، والذي لم يكن للمسلمين في عهده قاض سواء ، يقيم الحد وينفذ الأحكام <sup>(١)</sup> مركزه مستوجب للطاعة والاحترام ، وعلاقته بالدولة كعلاقة الرأس بالجسم . والقضاء هو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة ، فتولية القاضي في الشريعة الإسلامية فرض لا بد للإمام من القيام به ، إذ لما كان من المستحيل عليه القيام بنفسه أقام نوابا عنه في ذلك ليحكموا بين الناس بالحق <sup>(٢)</sup>

فالناس في حاجة إلى القضاء - الذي هو الحكم بين الناس - ما عاشوا لأنه يفصل في الخصومات ويقطع المنازعات ، فسنة الاجتماع جعلت لكل فرد حقوقا يجب أن يحترمها غيره ، كما جعلت على كل فرد واجبات يجب أن يقرها لغيره ، فهو من أجل الوظائف العامة وأسمائها ، لا تذكر إلا مقرونة بالاجلال والاحترام ، فهو « منصب به الدماء تعصم وتسفك ، والأبضاع تجرم وتنكح ، والأموال تثبت ملكها ويسلب ، والمعاملات يعلم ما يجوز فيها ويحرم ويكره ويندب » <sup>(٣)</sup>

ولفظ القضاء له معان في اللغة ، ومعنى في الاصطلاح ، فعانيه في اللغة : الإلزام والأخبار والفراغ والتقدير ، ومعناه في الاصطلاح : فصل الخصومات وقطع المنازعات على وجه خاص ، صادر عن ولاية عامة بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة <sup>(٤)</sup> .

والقضاء فرض فقد قال الله تعالى : « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض ، فأحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » <sup>(٥)</sup> وقال مخاطباً للنبي صلى الله عليه وسلم : « فأحكم بينهم بما أنزل الله . ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » <sup>(٦)</sup> .

(١) القاضي النعمان « دعائم الإسلام » ورقة ٢٦

(٢) أول خليفه دفع القضاء إلى غيره وفوضه فيه هو عمر بن الخطاب . ابن خلدون « المقدمة »

(٣) طبعه بيروت (١٨٧٩م) ص ١٩٢

(٤) الأستاذ رانسون « فن القضاء » ترجمه الأستاذ رشدى بك ص ١٦٤ و ١٦٥ قسلاص معين الأحكام للطرابلسي .

(٥) الأستاذ رانسون « فن القضاء » ترجمه الأستاذ رشدى بك ص ٤ والأستاذ الشيخ ابن غرقوس

« تاريخ القضاء في الإسلام » ص ٨٣

(٦) الآية ٢٦ من سورة ص رقم ٣٨

(٦) الآية ٤٨ من سورة المائدة: رقمه .

وكان ينظر إلى القضاء كواجب مقدس يصعب على الإنسان القيام به بطريقة رضى الله والعباد ، فقد قال الله تعالى : « إن الله يأمر بالعدل » <sup>(١)</sup> ، وقال سبحانه : « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ، إن الله يحب المقسطين » <sup>(٢)</sup> ، وقال : « وإذا قلتم تاعدوا ولو كان ذا قربى » <sup>(٣)</sup> ، وقال : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » <sup>(٤)</sup> . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه . « من حكم بين اثنين تماكأ إليه رارضياه : فلم يقض بينهما بالحق فعليه لعنة الله » ، وقال أيضاً « عدل يوم واحد أفضل من عبادة ستين سنة » <sup>(٥)</sup> ، وقال : « إن الله مع القاضى ما لم يحجر ، فإذا جار تماكأ عنه ولزمه الشيطان » <sup>(٦)</sup> وقال أيضاً : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر » <sup>(٧)</sup> ، وقال عليه الصلاة والسلام أيضاً : « القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار ، فأما الذى فى الجنة فرجل عرف الحق فقضى به ، ورجل عرف الحق وجار فى الحكم فهو فى النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار » <sup>(٨)</sup> ، ومن حكم الإمام على كرم الله وجهه : « رحم الله امرأ رأى حقاً فأعان عليه ، أو رأى جوراً فردّه » ، وكان عروناً بالحق على صاحبه ، « ومن استنقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه ، كان العمل بهما أثقل عليه » .

والأصل أن يعين الخليفة القضاء رأساً ويبين لهم مدى اختصاصهم ولكنه يفوض نائبه ( لكثرة مشاغله ورغبته فى التفرغ للأمور السياسية والحربية فى بلاده ) فى تعيين القضاء <sup>(٩)</sup> ، عن عرفوا بالعلم والفقه ، واشتهروا بالكفاية والاستقلال ،

(١) الآية ٩٠ من سورة النحل رقم ١٦

(٢) الآية ٤٢ من سورة المائدة رقم ٥

(٣) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام رقم ٦

(٤) الآية ٥٨ من سورة النساء رقم ٤

(٥) رواه الديلمى عن أبى هريرة وأسنده من طريق أبى نعيم بلفظ « عدل حكم ساعة خير من عدة سبعين سنة » . « كشف الحفاء » ( طبعة القدس ) ج ٢ ص ٥٨ .

(٦) أخرجه الترمذى « تيسير الوصول » ( المطبعة الخفية الطبعة الأولى ) ج ٤ ص ٥٣

(٧) أبو داود ص ١٤٧ والترمذى ص ١٥٨ و ١٥٩ وصحيح مسلم ج ٥ ص ١٣١ والبيهقى .

المستطرف ص ١١٩

(٨) أبو داود ص ١٤٧

(٩) الأوردى « الأحكام السلطانية » ص ٦٣ وعلاء الدين على « كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال »

( طبعة جيهو آباد سنة ١٣١٢هـ ) ج ٢ ص ١٧٢ وزيد بك وسلامه بك « مباحث المرافعات » ص ١٧٤

عن يجلسون في محراب العدالة قبله القسطا المستقيم وغايتهم إحقاق الحق وإنصاف المظلوم. ولم يكن تعيين القضاء مانعاً للخلفاء من نظر أية خصومة تعرض عليهم لأن جميع الأمور في البلاد مرجعها إلى الخليفة وهو صاحب الأمر المطاع فيها، ومن يملك الكل يملك الجزء، ولم يفصل المسلون بين السلطين التنفيذية والقضائية، فقد كان الخليفة هو القاضي الأعلى للسلمين يقوم عماله بالقضاء نيابة عنه، وكان يتفقد أحوال قضائه فيتصفح أفضيتهم ويراعى أمورهم وسيرهم في الناس، سواء أكانوا معينين من أم من نائبه.

وعند ما قدم جوهر لمصر، وجد على القضاء سنياً هو «أبو الطاهر» فأبقاء على قضاء مصر، لأن جوهر أخذ على نفسه اليهود والمواثيق بأن يطلق الحرية التامة للصيريين في اعتناق مذهبهم، فكان في عزل «أبي طاهر» الذي ظل في منصب القضاء منذ ربيع الأول سنة ٢٤٨هـ (٩٥٩م) وإحلال قاض من الشيعة محله بما يثير شعور الجمهور، فاستمر أبو الطاهر في القضاء حتى سنة ٣٦٦هـ (٩٧٦م)، ولكن سلطته ضعفت ضعفاً شديداً على إثر وصول «المعز» إلى القاهرة، الذي أقره أيضاً على قضاء مصر لغرض سياسي أيضاً وخلع عليه، بحيث ألزم هذا القاضي السن في أواخر عهده بالقضاء أن يصدر أحكامه وفق قوانين المذهب الشيعي<sup>(١)</sup> ولا أدل على تمسك الخليفة المعز لدين الله بولاية القضاء لنفسه، من أنه لما عزم على السير إلى مصر وقع اختياره على «أبي أحمد جعفر بن علي» الأمير ليخلفه في بلاد المغرب، فلما اشترط هذا الأخير أن يكون تقليد القضاء وغيره له وحده غضب المعز لدين الله وقال: «يا جعفر عزلتني عن ملكي، وأردت أن تجعل لي فيه شريكاً في أمري، واستبددت بالأعمال والأموال، قم فقد أخطأت حظك وما أصبت رشداً»، ثم أنه لما عرض خلافة المغرب من بعده على «يوسف بن زيري الصنهاجي» لم يرض به خليفة ببلاد المغرب إلا بعد أن اعترف له بمراحة بترك القضاء وغيره لمن يراه ويختاره المعز لدين الله<sup>(٢)</sup>، وفعلوا عين هذا الخليفة على المغرب من قبله على القضاء قبل

(١) الكندي (طبعة Ruvon Guest سنة ١٩١٢م) ص ٨٤. والمقرئ «أصاغة الحقا» ص ٨٨.

والبيوطي «حسن الحاضرة» ج ٢ ص ٩١.

(٢) المقرئ «المخطوط» ج ٢ ص ١٦٥. وأصاغة الحقا ص ٦٤.



يحيله لمصر ، أبا طالب أحمد بن القاسم بن محمد المنهال <sup>(١)</sup> .

ولقد أقر المعز لدين الله ، أبا الطاهر ، في منصبه ، لما رآه من ذكائه وحضور  
بديته ، عندما سأله « كم رأيت من خليفة ؟ » فأجاب على الفور « ما رأيت خليفة  
غير مولانا المعز لدين الله صلوات الله عليه » ، فاستحسن المعز ذلك منه مع أنه  
« أبا الطاهر » رأى من الخلفاء العباسيين « المعتضد والمكتفي والمقتدر والقاهر  
والراضي والمتقي والمكتفي والمطيع <sup>(٢)</sup> » ، ولأنه رأى أن في عزله وإحلال قاض شيعي  
مكانه نقض أمان جوهر المصريين قد يؤدي إلى غضبهم وسخطهم .

وفي شوال سنة ٣٦٢ هـ ( ٩٧٢ م ) أشرك المعز لدين الله مع « أبي الطاهر ،  
المالكي المذهب » أبا سعيد عبد الله بن محمد بن أبي ثوبان ، المغربي <sup>(٣)</sup> ، فنظر في  
المظالم الخاصة بالمغاربة أولا ، ثم اتسع اختصاصه حتى أصبح ينظر في القضايا المشتركة  
بينهم وبين المصريين ، ثم امتد أكثر من ذلك فشمل أخيرا قضايا المصريين أنفسهم  
وأصبح يطلق عليه قاضي مصر والاسكندرية <sup>(٤)</sup> .

ويقول ابن ميسر <sup>(٥)</sup> « إنه لما مات « ابن أبي ثوبان » خاطب المعز « علي ابن النعمان ،  
ليحكم مع « أبي الطاهر » ، وفي سنة ٣٦٣ هـ ( ٩٧٣ م ) عينه ، فقاسم « أبا الطاهر » القضاء  
فكان ابن النعمان يجلس للقضاء في جامع عمرو ، وأبو الطاهر يجلس للقضاء في الجامع  
الأزهر ، والشهود يشهدون جميعاً عندهما <sup>(٦)</sup> .

(١) التويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٦ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٧

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ص ٤٤ والمقرئ « انماط الحفا » ص ٩٢ . وفي رواية أن النعمان  
أقوى كان على القضاء للمعز في القبروان ، لما جاء مصر فلم يها على القضاء إلى أن توفي . ابن خلدون  
« البر » ج ٤ ص ٥٥ و ٥٦ — وفي رواية أخرى أن هذا القاضي بمصر لم ينظر في شيء . ابن ميسر  
ص ٤٤ وهو رأينا لأنه مؤرخ عاش قبل ابن خلدون .

(٣) الكندي ص ٥٨١ و ٥٨٤ والمقرئ « انماط الحفا » ص ٨٨ و ٩١ والسيوطي « حسن

المخاضرة » ج ٢ ص ٩١

(٤) الكندي ص ٣٨٧

(٥) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٧ — ويحدثنا التويري في كتابه « نهاية الأرب » ورقة

٤٥ و ٦ فيقول « إن أبا سعيد عبد الله بن محمد بن أبي ثوبان » حكم بين المغاربة والمجند والتجار إلى  
أن مات في ربيع الأول سنة ٣٦٥ هـ ( ٩٧٥ م ) فتولى القضاء أبو الحسين علي بن النعمان على قاعدة إلى أن  
مات أبو الطاهر ، ففنى أبو الحسين بن النعمان على الجميع « ابن طاهر » « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٧

(٦) ابن حجر « المستدرك » ربح الأصر » ورقة ١٩٥

وظلت الحال كذلك حتى استقل «علي بن النعمان» بالقضاء في شهر صفر سنة ٢٦٦هـ (٩٧٦م) على إثر استقالته «أبي الطاهر» لشيخوخته وضعفه ، وقد بدا هذا الضعف عليه على إثر إصابته بفالج أبطل شقه عما جعل «العزیز بالله» يقول بعد أن رآه على هذه الحال «ما بقي إلا أن تقدوه»<sup>(١)</sup> ، وبذلك أعلن تقلد «علي بن النعمان» للقضاء عامة على منبر الجامع العتيق ، وبقي عليه حتى مات في رجب سنة ٣٧٤هـ (٩٨٤م) ، وكان شاعراً مجيداً وهو أول من لقب بقاضي القضاء في مصر<sup>(٢)</sup> ، ولم يكن يدعى بذلك إلا في بغداد ، وذكر في سجله «إذا دعي أحد الخصمين إليك ، ودعي الآخر إلى غيرك رداً جميعاً إليك»<sup>(٣)</sup> .

وكان قاضي القضاء «علي بن نعان» مرجع الأحكام الشرعية في العبادات والمعاملات والحدود ، أى في الشئون الدينية والمدنية والجنائية<sup>(٤)</sup> .

وبالرغم من أن سلطة القضاء وتطبيق نصوص التشريع الإسلامى على الوقائع كانت للقاضى ، فقد نظر الخليفة الفاطمى فى القضاء إذا وجد داعياً للتدخل أو طلب منه الخصوم ذلك . إذ كان حق التصدى هذا ثابتاً للخليفة ، لأنه إذا حضر الأصل ، بطل الوكيل ، خصوصاً وأنه فى هذا العصر لم يوضع للقضاء اختصاصهم الموضوعى الذى يتبين منه ما يدخل فيه وما يخرج عنه من مواد المنازعات ، فيحدثنا المسبى فى تاريخه أنه «وقفت امرأة للعر وهو فى موكبه ، وأشدت :

تخطمنا ريب الزمان كأننا زجاج ولكن لا يعاد له سبك  
فقال لها المعز : «من أنت أيها المرأة» فقالت : «أنا زوجة الأمير أبى بكر بن محمد  
ابن طنج الأخشىدى صاحب مصر» فقام إليها المعز وقال : «ما حاجتك» فقالت : «إني

(١) الكندى ص ٨٥ .

(٢) الديلمى «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ٩١ — كان أول من لقب بقاضى القضاء فى الدولة العباسية هو القاضى «أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم» صاحب كتاب «الخراج» وذلك فى عهد الخليفة العباسى هارون الرشيد الذى كان يجله ويعززه ، وقد أخذ هذا اللقب عن القرس . أما فى الأندلس فقد كان قاضى القضاء يسمى «قاضى الجماعة» وكان «قاضى الجماعة» بمثابة وزير العدل فى زماننا قيم فى حاضرة الدولة ويولى من قبله القضاء على الأقاليم .

(٣) ابن حجر ورقة ١٩٥ .

(٤) الطقشندى «صبح الأعشى» ج ١٠ ص ٣٨٤ وما بعدها .

قد أودعت «بغلطافاه» (قباء من لؤلؤ على بالذهب) عند صائغ يهودى ، فأقام عنده مدة ثم إنى طلبته منه فأنكره ، فقلت له خذ منه ما تختار من جواهره واعطنى الباقي ، فأتى وامتنع من الإعطاء وأنكر ذلك أصلاً ، فلما سمع المعز ذلك أرسل خلف اليهودى وسأله عن أمر «البغلطاق» الذى أودعته عنده زوجة الأمير أبى بكر الإخشيدى ، فأنكره ودفنه فى جرة ولم يعترف به فأمر بشنقه ، فلما تحقق ذلك اعترف به ، فأمره المعز بإحضاره ، فلما أحضره بين يديه تحير بما فيه من الجواهر واللاآله ، ثم أنه وجد اليهودى قد سرق من صدر ذلك «البغلطاق» درتين ، فسأله عن ذلك فاعترف أنه باع الدرتين بألف وستائة دينار (أى ٩٦٠ ج. م) فأخذ المعز ذلك «البغلطاق» إلى زوجة الإخشيدى ، فسأله أن يأخذه منها على سبيل الهدية ، فأبى قبول ذلك ، فأخذته وانصرفت وهى داعية له <sup>(١)</sup> .

ونحن وإن كنا نلاحظ فى هذه القضية أن المعز لدين الله كان يجب العدل والانصاف بين رعيته ، وينصف المظلوم من الظالم ، إلا أننا لانقره على هذه الشدة التى حكم فيها بالشنق على من خان الأمانة ، لأن الشريعة الفراء نفسها إذا طبقت لا تدن الرجل بعقوبة شديدة كالتى حكم بها هذا الخليفة إذ كان أقصى ما يعاقب به لخيانة الأمانة أن يصادر فى أمواله ، أو يعزر تعزيراً يتناسب مع جريمته .

وكما تصدى الخليفة المعز لدين الله للقضاء وفصل فى القضايا ، كذلك تصدى غيره من الخلفاء الفاطميين ، فقد حدثتنا المصادر التاريخية <sup>(٢)</sup> بأن رجلاً أودع عند آخر جراباً فيه إليه ألف دينار ، وسافر إلى الحجاز ، فلما عاد طلب ذلك الجراب من الرجل فأنكره ، فشكا أمره إلى الحاكم بأمر الله فقال له الحاكم : «أقعدلى فى الشارع ، فإذا مررت بك فقم إلى وتحديث معى» فلما فعل ذلك ومر عليه الحاكم ، قام له وتحديث معه وأطال معه الحديث ، فر به الذى عنده الجراب فرأى صاحبه يتحدث مع الحاكم حديثاً طويلاً ، فلما مر الحاكم ومضى أحضر ذلك الرجل الجراب ودفعه إلى صاحبه ، وقال

(١) البنى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢٦٨ والبيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢

ص ١٢ وابن أبى راس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٧

(٢) ابن أبى راس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٤ و ٥٥

له : « تذكرت وديعتك وهاهي ، فوجده الرجل بختمه لم يفتح ، فضى به إلى الحاكم وعرفه بما جرى له مع الرجل ، فقال له الحاكم ، « خذ جرابك وامض إلى بيتك فلما أصبح رأى ذلك الرجل الذي عنده الجرات مشنوقاً على باب داره والناس يتحدثون في أمره .

وهذا مثل آخر يدل كسابقه على شدة الحكم في هذا العصر الفاطمي ، وعلى ظهور شهرة الانتقام وتغلبها على القانون الشرعي ، فإين كان العلماء عند ما أصدر الخلفاء مثل هذه الأحكام القاسية ، وإين هذا بما كان في أيام الخليفة عمر بن الخطاب الذي كانت أمته تحاسبه على كل ما يصدر منه ؟

وكيف لجأ المجنى عليه مباشرة في جريمة عادية كهذه إلى الخليفة رأساً ، ولم يلجأ إلى القاضي ؟ مع أنه كان من اختصاص القاضي إذ ذاك أن ينظر في رد الوديعة وغيرها من المعاملات ، ونرى أن هذا العصر لم يميز بين المخالفات والجنح والجنايات ، بل اعتبرها كلها في مستوى واحد من الجرم .

وكان الخليفة الفاطمي حريصاً على كرامة أحكام قضائه ولو كانت تغاير مذهبه ، ولاغرو فقد كان يطلق عليه كنعنة من نعوته « كابل قضاة المسلمين » .

وكان من عادته إذا أراد تعيين قاض ، أن يكتب له سجلاً (مرسوماً) يقرأه أحد اتباع القاضي على المختشدين احتفالاً بالقاضي الجديد في المسجد الجامع <sup>(١)</sup> ، ثم يسلمه سجل الخليفة ، وبذلك يتم تنصيبه في القضاء ، ويصبح له الحق في الفصل فيما يخص الفصل فيه ، وقد تكون ولايته عامة مطلقة تشمل الفصل في جميع المنازعات مدنية وجنائية ، كما تعطى صاحبها الحق في اختيار النائبين عنه وعزلهم ، وقد تكون ولايته خاصة مقصورة على نصاب محدود أو على الفصل في بعض المنازعات التي تعين للقاضي بالذات ما يفصل فيه <sup>(٢)</sup> ، وقد يكون عام النظر خاص العمل ، فيقلد النظر في جميع الأحكام في أحد جانبي المدينة ، وقد يقلد النظر بين ساكني هذا الجانب دون الغرباء وعندئذ لا يتعداهم ، فقد أمر المعز لدين الله المغاربة أن يسكنوا مواضع معينة كـ « عين شمس » وجعل لهم فيها والياً

(١) ابن حجر ورقة ١٩٥ — ولما أراد الاعتلاء على نص لهذا السجل ، أن يقرأ البيهقي « حسن

المناظره » ج ٢ ص ٩٤ و ٩٥

(٢) للمواردي « الأحكام السلطانية » (طبعة ١٣٢٢ هـ) ص ٥٦ و ٥٧

وقاضياً<sup>(١)</sup> وقد يسند الخليفة قضاء العسكر إلى بعض القضاة إذا سافر ، كما حدث عند ما سافر الخليفة المعز لدين الله لحرب القرامطة فقد اصطحب معه القاضي وعلى بن النعمان ، الذى استخلف أحاه محمداً<sup>(٢)</sup> ، أما القاضي وابن أبي ثوبان ، فقد كان يحكم بين الجند أيام هذا الخليفة<sup>(٣)</sup>

كذلك قد تكون ولاية القاضي مقصورة على منازعة معينة ، وقد تحدد سلطته بوقت معلوم ، أى قد يخص القضاء بالزمان والمكان والحادثة . وللخليفة أن يقلد القضاء شخصاً أو أو أكثر لبلد واحد ، وله أن يقلدهما بتقليد واحد على أن يتفرد كل منهما بالقضاء<sup>(٤)</sup> .

والأصل أن الخليفة هو الذى كان يعين القاضي<sup>(٥)</sup> فإذا عينه شخص آخر كان على الخليفة أن يقره ، لأنه إذا لم يعينه الخليفة ولم يقره انعدمت صفته كقاض . ومع أن الخليفة كان كما رأينا هو فى الغالب الذى يعين القاضي ، إلا أنه لم يكن على القضاة من سلطان فى قضائهم غير ضمازم ، فكانوا غير خاضعين للسلطة التى عينتهم فى قضائهم ، لا يصلحت عليه سيف العزل ولا ينال منه تهديد أو وعيد ، بل كان فى صومعته المقدسة لا رقيب عليه سوى علام الغيوب ولسان حاله يقول : « ويل لقاضى الأرض من قاضى السماء ، إلا من عدل ، وطوبى لقاض لم يكن عبده واه ولم يبع آخرته بدنياه » فإذا تحكمت النزوات والأهواء فى قضائه ، وقف الخليفة له بالمرصاد .

وكان لنائب الخليفة جوهر كذلك أن يعين القاضي بمصر أيام المعز لدين الله ، ولما استوزر الخلفاء الفاطميون وزراء مفوضين يسمون وزراء السيف وأصبحت كل شئون المملكة توكل إليهم ، أصبح القاضي مقلداً من « وزير السيف » ، ونائباً عنه ، لأنه هو الذى كان يعينه ، ومع ذلك كان للخليفة أمر عزل القضاة ، فيحدثنا مثلا ابن حجر<sup>(٦)</sup>

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٥ والمقريزى « انساب الخفا » ص ٩٦

(٢) ابن حجر ورقة ٩١ و ١٩٥

(٣) الورى « نهاية الأدب » ج ٢٦ ورقة ٥٥

(٤) الماوردى « الأحكام السلطانية » ص ٦٧ وابن عابدين « كتاب رد المختار على الدر المختار »

ص ٤٧ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٨٨

(٥) كان عبد الله بن لبيعة الحضرى الذى ولى قضاء مصر سنة ١٠٥٥ (٧٧٢م) أول قاض ولى بمصر

من قبل الخليفة . السكندى ص ٣٦٨ ومتر « المحاضرة الاسلاميه » ص ٣٥٥

(٦) « رنم الاصر » ورقة ٨٣ و ٨٤

بأن المستنصر لما أصبح لا يخاطب وزيره إلا على لسان الحسن اليازورى ، ثقل ذلك على الوزير وأراد أن يبعده عن المستنصر بجعله قاضياً ، وكان اليازورى ملازماً للقصر لأنه كان كاتباً لأم المستنصر ، ولما كان على القضاء ، قاسم بن عبد العزيز ، فإن الوزير ابتداءً يشنع على أحكام هذا القاضى ويعيبها ، ويمدح فى علو كعب اليازورى ومعرفته بالأحكام ليستبدل الخليفة اليازورى بالقاضى ، قاسم بن عبد العزيز ، حتى عزل الخليفة القاضى وعين بدله اليازورى .

وكان بدر الجمالى هو أول من ولى الوزارة والقضاء من ذوى السيوف ، فقد فوض إليه الخليفة المستنصر الأمور كلها ، فكان هو الذى يعين القضاء وكانوا نوابه ، فأصبح يعين القاضى ويخرج السجل بذلك ، ولكن الخليفة الحافظ لدين الله أعاد الأمر إلى ما كان عليه ، وفصل القضاء عن الوزارة عندما ولى بهرام النصرانى ، وولى القاضى من قبله ، وبذلك بطلت تلك السنة <sup>(١)</sup> وأمثلة تعيين الوزراء للقضاء ليست بالقليلة فى العصر الفاطمى ، فقد عين مثلاً الوزير ابن كلس محمد الطرابلسى على قضاء دمياط وبلييس والفرما وغيرها عوضاً عن محمد بن النعمان ، <sup>(٢)</sup>

كذلك ولى بدر الجمالى القاضى محمد بن أبى الفرج ، كما ولى الأفضل ابن بدر الجمالى القاضى ، وأبى الفرج محمد بن جوهر بن ذكا النابلسى الاسماعيلى ، أيام الخليفة والمستعل ، وصرفه فى صفر سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م) كما ولى أيضاً ، أحمد بن الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى ، أربع قضاء مختلتي المذهب (فكان أحدهم شافعيًا والثاني مالكيًا والثالث إمامياً والرابع إسماعلياً) فأبطل الخليفة الحافظ ذلك ، وأعاد الاقتصار على قاض إسماعيلى <sup>(٣)</sup> .

وكما كان الخليفة ، كافل قضاء المسلمين ، كذلك كان نائبه يُنعت بهذه الصفة ويحافظ مثله على احترام ما صدر من أحكام القاضى ، فلما نظم رجل للوزير يعقوب بن كلس ،

(١) ابن حجر ورقة ٥٦ و ٥٨ و ٨٧ والبنى « عقد الجمان » المجلد الثالث من ج ١٧ ورقة ٧٠

(٢) ابن حجر ورقة ٢٦

(٣) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٨٨ وابن حجر « رفع الأصر عن قضاء مصر » ورقة

من القاضى على بن سعيد الجرجولى (الذى فوض اليه يعقوب بن كلس سنة ٥٣٦٩ م (٩٧٩ م) الشرطة السفلى والحكم أيام الخليفة العزيز بالله)، لأنه نظر في أمر وحكم فيه بما أنكره القاضى «على بن النعمان»، واعترض عليه فيه، وقع الوزير بن كلس العبارة الآتية «من حكم بحكم من سائر المستخلفين، فليس للقاضى ولا لفسيره الاعتراض فيما حكم فيه»، وبذلك منع الوزير صاحب الشرطة والقاضى من أن يعترض أحدهما على الآخر فيما حكم به.

وبالرغم من أن القاضى كان يعين من قبل الوزير فإنه استقل عنه، وكان رائده الحق وهدفه العدل، ومقصده رضى الله، وغايته رعاية حقوق الناس فارتفع بقضائه عن الشبهات، وسما عن الشبهات.

وكانت السلطة الثالثة لتعيين القاضى هى نفس القاضى أو قاضى القضاة، فكان إذا ولى القاضى الأكبر القضاء بجميع الأقليم، استتاب من يشاء فى بلاده والأمثلة كثيرة على استخلاف القاضى لزميله القاضى الآخر فى العصر الفاطمى، فمثلاً لما امتنع «أبو الطاهر» السنى عن القضاء انبسط يد «على بن النعمان» فى الحكم، ففوض اليه الحكم بجميع المملكة، فاستخلف أخاه محمد على تنيس ودمياط وغيرها وأضاف إليه قضاء الاسكندرية، واستخلف «الحسين بن محمد بن طاهر» بمصر وبالقاهرة «مالك بن سعيد الفارقى». وأقام على الفروض «أحمد بن محمد بن أبى العرمم».

كذلك أرسل «محمد بن النعمان» ابن أخيه «الحسن بن على» إلى جامع الحاكم بأمر الله للحكم بين الناس، كما أرسل ولده «عبد العزيز بن النعمان» إلى داره لينظر فى الأحكام ويسجل.

كذلك نجد القاضى «أبا القاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان» يستخلف القاضى «بجى الشهاب».

كذلك نجد «الحسن البازورى» ولى «محمد» ابنه سنة ٤٤١ هـ (١٠٤٩ م) القضاء نيابة عنه وأضاف إليه جميع أعمال مصر كما وأضاف إلى أخيه جميع أعمال بلاد الشام وقد استقر أمرهما طوال ولاية أبيهما الوزارة<sup>(١)</sup>.

وكما كان لقاضى القضاة تعيين القضاة بالمدن والقرى لتعذر قضائه وحده بين جميع

(١) ابن حجر ورقة ٢٢٦ و ٢٥٥ والبيوطى «حسن الخاضرة» ج ٢ ص ٩٦.

السكان ، كذلك كان له مراقبة أعمالهم وتعريف سيرهم وأحوالهم ، وكان له عزلهم عند الاقتضاء ، لأن الخليفة الفاطمي عهد إليه بالسلطة القضائية فكان بذلك يتصرف في القضاء تقليداً وعزلاً ، ويراعى أمورهم بين الناس وسيرهم ، ويتصفح أقضيتهم ، لأن مرجع الأحكام الشرعية<sup>(١)</sup> إليه ، وكان يسجله يصدر بتعيينه من الخليفة نفسه إذا كان الوزير من رجال القلم .

والألفاظ التي تنعقد بها الولاية للقضاء إما أن تكون صريحة ، وهي على سبيل الحصر أربعة : قلدتك ووليتك واستخلفتك واستبنتك ، وإما أن تكون ضمنية ، كأن يقول له اعتمدت عليك ، أو وكلت عليك ، أو رددت إليك أو جعلت إليك ، أو فوضت إليك ، أو وكلت إليك ، أو أسندت إليك<sup>(٢)</sup> .

وكان مستقلاً عن القاضي الذي استخلفه ، لأن أموال الناس وشرفهم وحقوقهم وأرواحهم كانت بين يديه ، ولا تتحقق العدالة على أكل وجه وأحسن صورة إلا بهذا الاستقلال .

( ح ) ولاية القاضي : لا يمكن لدولة من الدول أن تحقق سيادتها في الوطن<sup>(٣)</sup> دون أن يكون لها سلطة التشريع ( Legislation ) ، والدولة بما لها من السيادة المطلقة على إقليمها تكون صاحبة القضاء عليه ، فيخضع لمحاكمها وتشريعها جميع ما يوجد فوق إقليمها من أشياء وأشخاص ، وبغير الحصول على حق القضاء ( Rights of jurisdiction ) لا يمكن لدولة أن تحقق سيادتها في الوطن<sup>(٤)</sup> ( Territory, Territoire ) .

ومصر لا تتخلو من إقامة غير المصريين من رعايا بعض الأمم الأخرى ( أهل دار الحرب ) دخلوا البلاد الإسلامية بأمان ( فهم مستأمنون ) وبمصر أيضاً أهل الذمة الذين بينهم وبين المسلمين عقد ذمة على أن يبقوا في مصر متمتعين بحريتهم الدينية .

(١) السيوطي « حسن المحاضر » ج ٢ ص ٩١

(٢) الماوردي « الأحكام السلطانية » ( طبعة ١٣٢٧ هـ ) ص ٥٦ و ٥٧

(٣) نظرية السيادة الإقليمية أظهرها لنا نظام الاصطاعات لأن الحاكم أصبح سيداً على أراضي رعاياه بعد أن كان سيداً عليهم ، فكانت هذه هي البذرة الأولى التي نمت منها نظرية السيادة الأنانية .

(٤) Laurence Principles of International Law ( 7 th Edition ) p. 22 Seq. والذكتور

محمود سمي جنيته بك « دروس القانون الدولي العام » ص ٤٦ و ٣٢٥ و ٣٤٨ و روضة على باشا ماهر

« القانون الدولي العام » ص ٢٠٣ و ٣٠٤



فهل تعطى الشريعة الغراء سلطة التشريع هذه لمصر ولكل بلاد المسلمين فتختص اختصاصاً إجبارياً بالنظر في أقضية رعايا الدولة وغيرهم من الأجانب المتوطنين بها والمقيمين بها؟ أو أن الشريعة الإسلامية للمسلمين وللمسلمين وحدهم؟ وبمعنى آخر هل الشريعة الغراء « قانون شخصي » لا يطبق إلا على المسلمين ، وأن غيرهم في دار الإسلام قد تركوا وما يدينون ، لافي معتقداتهم الدينية وعباداتهم فحسب ، بل فيها وفي معاملاتهم المدنية أيضاً ؟ أو أن الشريعة الغراء « قانون إقليمي » واجب التطبيق في الأحوال العينية والأحوال الشخصية في دار الإسلام على جميع المقيمين فيها من مسلمين وغير مسلمين ؟ فتكون أحكام المعاملات جميعاً ( سواء ما تعلق منها بالمال والعقود وما تعلق بالمواريث والوصايا وما تعلق بالأهلية والحجر ، وما تعلق بالأنكحة والنفقات ) يجب تطبيقها على كل المقيمين ، في دار الإسلام مسلمين وغير مسلمين ، عدا استثناءات طفيفة سترد بعد ، وأنه كان الواجب تطبيقها أيضاً في دار الحرب إذ يوجد ببلاد الحرب مسلمون وذميون دخلوا تلك البلاد بأمان ، أو مسلمون أصلهم من أهلها أسلموا هناك لكنهم لم يهاجروا إلينا ) لولا التعذر لعدم الولاية .

انقسم العلماء إلى مذهبين : مذهب يقول بأن أحكام الشريعة الإسلامية شخصية<sup>(١)</sup> ، وأن الإسلام إذ ضمن حرية الدين للذمين فتركهم وما يدينون جاوز الدين إلى المعاملات ، فترك الذمين إلى قضائهم الديني يترافعون إليه في جميع المعاملات ، وهم يرون بناء على ذلك أن القضاء الإسلامي لا يختص بأقضيتهم إلا إذا تراضوا هم على ذلك ، إذ المأثور عن عمر رضي الله عنه قوله : « أمرنا بتركهم وما يدينون » .

(١) أنظر Des Privileges Et Immunités dont Jouissent Les étrangers En Egypte (Paris 1913) p. 802 « vis a vis des autorités Locales » الامتيازات والإعفاءات التي يتمتع بها الأجانب في مصر « لمالي الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا و « البطريركيات » لسعادة سيزوستريس سيداروس باشا المسمى Patriarcats (Paris 1906) P. 271 Le Regime des Capitulations dans L'Empire Ottoman Par G. P. Du Rausas, (Paris 1911) T. I. P. 19 « نظام الامتيازات في الامبراطورية العثمانية » للأستاذ دي روزاس حيث يقول ما نصه « القانون الديني هو بالضرورة قانون شخصي للمسلمين وللمسلمين وحدهم » و « الامتيازات » للأستاذ المرحوم عمر لطفي بك ( القاهرة سنة ١٣٢٢ ) ص ١٣ وما بعدها و « الأجانب والمحميون في الامبراطورية العثمانية » للأستاذ ارمانجوني ( باريس سنة ١٩٠٣ ) ج ١ ص ١١ -

أما المذهب الآخر فيقول إن أحكام الشريعة الإسلامية إقليمية ، لأن الإسلام دين ودولة ، وهو خطاب لجميع الناس مسلمين وغير مسلمين ، وإنه جمع مائه وما للدنيا غفص المسلمين بمائه وجعل ما للدنيا عاماً وأوجب التطبيق على الكافة مسلمين وغير مسلمين. إلا في بعض استثناءات<sup>(١)</sup>. نحن في حاجة للاستشهاد بمراجع الفقه المطولة والرجوع إليها ، وأن ندرس الفقه الإسلامى دراسة عميقة لتبين المذهب الصحيح ، ولنعرف مدى سلطة القاضى أيام الخليفة الفاطمى ، وهل كان ينظر فى القضايا المدنية والجناينة والشرعية للمسلمين وحدهم ، أم للمسلمين وغير المسلمين ، ولما كانت الأقوال لاناقي على عواهنها فى البحث العلمى ، فلنلجأ إلى أمهات المصادر الإسلامية ومطولات الفقه والأصول الصحيحة المعتمدة ، علنا نصل إلى رأى الصحيح فنكشف عن القضاء أيام هذه الدولة الشيعية ، وقد كانت مصادر تشريعها الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قولاً وفعلًا ، وفتاوى أئمتهم ، لنعرف هل طبق هذا التشريع الإسلامى الشيعى على كل من تظله أرض مصر ، أم طبق على المسلمين وحدهم ، وبذلك نكشف عن شيء كان قبل ذلك غامضاً .

ولقد وجدنا فى كتب الأصول من النصوص ما يؤيد أن أحكام الشريعة الغراء هى أحكام إقليمية ؛ فقد قال تعالى : « الذين يتبعون الرسول النبى الامى الذى يجدونه مكتوباً عندهم فى التوراة والإنجيل ، بأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث<sup>(٢)</sup> » وقال سبحانه وتعالى أيضاً « وما أرسلناك إلا كافة للناس ، بشيراً ونذيراً<sup>(٣)</sup> » وأمره تعالى أن يقول « قل يا أيها الناس إني رسول الله

(١) للرحوم الأستاذ الشيخ محمد نجيب « إرشاد الأمة إلى أحكام الحكم بين أهل القعة » ( مصر سنة ١٣٤٧ هـ ) ص ١٩ و ٢٩ و ٣٠ وابن حزم « الأحكام فى أصول الأحكام » ( طبعة الدخى سنة ١٣٤٧ هـ ) ج ٥ ص ١٠٨ و ١٠٩ وابن قدامة « المغنى » ( طبعة التار سنة ١٣٤٧ هـ ) ص ١٩٨ — ٢٠٠ وأبو يوسف « المراجع » ( طبعة القاهرة ١٣٤٦ هـ ) ص ١٤٩ و ٢٢٤ و ٢٢٥ ومعالى الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا « وصية غير المسلم لا تجوز إلا فى الثلث ولنغير وارث » مذكرة بدفاع عن حكم محكمة القضا والإبرام الصادرة فى ٢١ يونية سنة ١٩٣٤

(٢) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف رقم ٧

(٣) « ٢٨ » « سبأ رقم ٣٤ »

إلَيْكُمْ جَمِيعاً<sup>(١)</sup> وقوله تعالى «وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>» ، ناسخة لقوله تعالى «فَإِن جَاءوك فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلنْ يَضُرَّوكَ شَيْئاً وَإِن حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ<sup>(٣)</sup>» . ويقول ابن حزم<sup>(٤)</sup> ، إن هذه النصوص جليلة واضحة على لزوم شرائع الإسلام كلها للذميين كزومها للثومنين ، إلا أن منها ما لا يقبل منهم إلا بعد الإسلام : كالصلاة والصيام والحج ، لذلك يجب أن يحدوا على الخمر والزنا ، وتلزمهم كل الأحكام في النكاح والموارث والبيع والحدود وغيرها مثل ما تلزم المسلمين ، لا فرق في ذلك كله بين المسلمين وغيرهم ، ولا يجوز غير ذلك .

ويؤيدنا في الأخذ بهذا الرأي ما رواه الكندي عن «خير بن نعيم» ، الذي تولى قضاء مصر في أواخر أيام الدولة الأموية (١٢٠-١٢٧هـ) حيث يقول : «إنه كان يقبل شهادة النصارى على النصارى ، واليهود على اليهود ويسأل عن عدالتهم في أهل دينهم» ، وقال أيضاً عنه : «إنه كان يقضى في المسجد بين المسلمين ، ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على المعارج ، فيقضى بين النصارى<sup>(٥)</sup>» ، وأنه كان يسمع كلام القبط بلغتهم ويخاطبهم بها ، وكذلك شهادة للشهود منهم ويحكم بشهادتهم<sup>(٦)</sup> . كذلك لما تولى قضاء مصر «محمد ابن مسروق» ، الكندي سنة ١٧٧هـ (٧٩٣م) من قبل الخليفة هارون الرشيد أدخل النصارى في المسجد في خصوصاتهم<sup>(٧)</sup> فكان أول من أدخل النصارى المسجد الجامع في خصوصاتهم ، وكان يقبل شهادة النصارى واليهود بعضهم على بعض ، ويسأل عن عدالتهم في أهل دينهم<sup>(٨)</sup> وهذا كله لا يتأتى إلا إذا كان القاضي مختصاً بالنظر في قضايا غير المسلمين .

(١) الآية ١٥٨ من سورة الأعراف رقم ٧

(٢) « ٤٩ » « المائدة رقم ٥ »

(٣) « ٤٢ » « » « » « » « »

(٤) ابن حزم « الأحكام في أصول الأحكام » (طبعة ١٣٤٧هـ) ج ٥ ص ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٧

« شرح للنار وحواشيته » ص ٢٥٤ و « التوضيح والتلويح » ص ٤٠٤ و « كشف الأسرار »

ص ١٣٦٢ و ١٣٦٣

(٥) الكندي « كتاب الولاية وكتاب القضاء » ص ٣٥١ وابن حجر « رفع الأصر » ورقة ١٠٣

(٦) ابن حجر ورقة ١٠٣

(٧) الكندي ص ٣٩٠ و ٣٩١

(٨) الكندي ص ٣٥١ ومتر « الحضارة الإسلامية » ص ٧٤ قلا عن مخطوط قدامة يباريز ص ١٣ ب

وكان على القاضى المسلم أن يجرى حكم الشرع فى كل دعوى رفعت إليه ويحكم فيها. بصرف النظر عن ديانة الخصوم أو جنسيتهم ، أى سواء أكانوا مسلمين أم ذميين أم حرييين ، لذا يقول أبو يوسف فى المسلم الذى يسرق من الذمى : «لأنه يلزمه ما يلزم السارق من المسلم»<sup>(١)</sup> ويقول فى موضع آخر من كتاب الخراج : «الذمى الذى استكره المرأة المسلمة على نفسها ، فعليه من الحد ما على المسلم»<sup>(٢)</sup> ، ولكن إذا كان العقاب قد نص عليه لمعصية دينية لاتلحق أى أذى بأحد الأفراد ، فلا ينفذ هذا العقاب على غير المسلم»<sup>(٣)</sup> كذلك يقر «غير المسلم» فى الأنكحة ، ونفى المهر وبيع الحر والخنزير. وإن كانت فاسدة بحسب الشريعة الغراء ، ويقول الماوردى فى كتابه<sup>(٤)</sup> : «يحد القاذف بالزنا ، الكافر كالمسلم» .

والتاريخ يملأ بما يثبت ما نقول ، فان أبا لؤلؤة المجوسى قاتل الخليفة عمر ابن الخطاب أخذ القصاص منه ولو أنه غير مسلم ، ويقول الكندي فى كتابه<sup>(٥)</sup> : «سب نصرانى النبى صلى الله عليه وسلم ، فكتب «المفضل بن فضالة» قاضى مصر سنة ١٦٩ هـ (٨٧٥ م) إلى مالك بن أنس ، يسأله عن قتله ، فكتب مالك يأمره بقتله ، قال وكان «على بن سليمان الهاشمى» والياً على مصر يومئذ فقتل ذلك النصرانى سنة ١٦٩ هـ (٨٧٥ م) ، لأن حد من ادعى النبوة ، أو سب النبى أو أحد الأئمة ، هو القتل»<sup>(٦)</sup> . وذكر أبو يوسف فى كتابه<sup>(٧)</sup> أن عقوبة المرتد القتل لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بدل دينه فاقتلوه ،<sup>(٨)</sup> ويحدثنا ابن حجر<sup>(٩)</sup> أنه ارتد رجل فى أيام القاضى «على بن النعمان المغربى القيروانى» ، فاستأذن الخليفة العزيز بالله وضرب عنقه<sup>(١٠)</sup> .

(١) أبو يوسف «خراج» (طبعة ١٣٠٢ هـ) ص ١٠٨

(٢) « » « » « » ص ١٠٩

(٣) « » « » « » ص ١١٧

(٤) «الأحكام السلطانية» ص ٢٠٠

(٥) «الولاية والقضاء» ص ٣٨٢ و ٣٨٣

(٦) «العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف القضاء» «كتاب أصل الشيعة وأصولها» ص ١٥٦

(٧) «خراج» ص ٢١٢

(٨) كان قانون الدولة البيزنطية يقضى بقتل المسيحيين غير دينه . متر «الحضارة الإسلامية» ص ٦٠

(٩) رفع الأصغر ورقة ١٩٦

(١٠) المرتد والمرتدة لامة لها فى الدين الإسلامى ، فلا يجوز لها الزواج بأى إنسان ، وميراثها عند

ورفع إلى القاضي محمد بن النعمان (٣٤٥-٥٣٨٩ و ٩٥٦-٩٩٨ م) أن نصرانياً أسلم ثم ارتد وقد جاوز الثمانين ، فاستتيب فأبى ، فأتهى أمره إلى العزيز بالله الذى سلبه إلى وإلى الشرطة ، ثم أرسل إلى القاضي أن يرسل إليه أربعة شهود ليستتيوه فإن تاب وعده القاضي بإعطائه من الخليفة مائة دينار وإن أصر على النصرانية قتل ، فمرض عليه الاسلام فأبى ، فقتل<sup>(١)</sup>.

وجاء فى المبسوط<sup>(٢)</sup> أن النبى عليه السلام قال : بعثت إلى الأحمر والأسود وخطاب الواحد خطاب الجماعة ، ، وجاء فى ابن عابدين<sup>(٣)</sup> : «لهم مالنا من الانصاف، وعليهم ما علينا من الانصاف» فخرجت بذلك العبادات إذ الذميون لا يخاطبون بها عندنا ، وجاء فى الأشباه والنظائر<sup>(٤)</sup> : «الذى حكمه حكم المسلمين ، إلا أنه لا يؤمر بالعبادات ، ، وجاء فى المغنى لابن قدامة<sup>(٥)</sup> : «إذا تخاكم إلينا أهل الذمة حكمنا عليهم بحكم الله تعالى علينا . . . ومن امتنع منهما أجبره على قبول حكمه وأخذه به ، لأنه إنما دخل فى العهد بشرط التزام أحكام الإسلام ، . ويكون تعليل أخذ الذميين بأحكام الإسلام أنهم دخلوا فى العهد على هذا الشرط ، أى أن عقد الذمة هو الذى يلزمهم هذه الأحكام وعقد الذمة هذا هو ما يسميه الفقهاء بالأمان المؤبد ، وله أحكام ، منها عصمة النفس وعصمة المال .

وعن سيدنا على كرم الله وجهه ، أنه قال : «إنما قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم كأموالنا ، ودماؤهم كدمائنا»<sup>(٦)</sup>.

«ويترك أهل الذمة فى أمصار المسلمين يبيعون ويشتررون ، لأن عقد الذمة شرع

---

موتهما لورثتهما المسلمين فقط . «هـ» يكن لهما ورثة مسلمون فهو لبيت المال ، شأن جميع الأموال التى لا وارث لها فى ديار الاسلام . المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم بك « حكم الشريعة الاسلامية فى الزواج مع اتحاد الدين واختلافه ونفيه » بحث منشور فى مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى ( يناير سنة ١٩٣١ )

(١) الكنتدى ص ٥٩٣ ومتر ص ٥٦

(٢) السرخسى « المبسوط » ج ٥ ص ٢٨

(٣) ابن عابدين ج ٣ ص ٢٩٩

(٤) ص ١٧٨ و ١٧٩

(٥) ابن قدامة « المغنى » ( طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٤٧ هـ ) ج ٦ ص ١٩٨ — ٢٠٠

(٦) « الباعث » ج ٧ ص ٢١٢

ليكون وسيلة إلى الإسلام ، وتمكينهم من المقام في أمصار المسلمين أبلغ إلى هذا المقصود ، وفيه أيضا منفعة للمسلمين بالبيع والشراء فيمكنون من ذلك ،<sup>(١)</sup> .

ما الذى نستخلصه إذا بما تقدم عن عقد الذمة ؟ نستخلص أنه عهد يرتب للذمين حقوقا في مقابل جزية يدفعونها ، وأن المقصود منه تمكين الذميين من المقام في أمصار المسلمين رجاء لإسلامهم ، وتنظيما للصلات التجارية بينهم وبين المسلمين . وأنه لا يصح للمسلمين نقض هذا العهد ، بل عليهم حماية الذميين في أموالهم ودمائهم . ورعاية مصالحهم والرفق بهم والتفقد لهم ، وعدم ظلمهم أو إيذاهم أو تكليفهم فوق طاقتهم . لذا يقول أبو يوسف<sup>(٢)</sup> مخاطباً الخليفة هارون الرشيد : « وقد ينبغي يا أمير المؤمنين ، أيدك الله أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد صلى الله عليه وسلم والتفقد لهم حتى لا يظلموا ، ولا يوذوا ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم ، فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فإننا حججه ، وكان فيما تكلم به عمر ابن الخطاب رضى الله عنه عند وفاته : أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم » .

ونرى أن عقد الذمة (الآمان المؤبد) هذا هو الذى يؤكد جانب حقوق الذميين أما التزامهم أحكام الاسلام فلا يأتي من عقد الذمة بل يأتي من عموم ولاية المسلمين في دار الإسلام .

فن أحكام الشريعة الغراء مثلا : أن الوصية بما زاد على الثلث ممن له وارث تقف على إجازة الورثة ، وإن لم يكن له وارث أصلا تصح من جميع المال ، فيجب التزام أحكام الاسلام في هذه القاعدة على وصية « غير المسلم » من ذمى ومستأمن . فلا تجوز إلا في الثلث ولغير وارث ، لأنها مسألة تعامل وهم ملتزمون أحكام

(١) البدائع ج ٧ ص ١١٣

(٢) أبو يوسف « الخراج » ( طبعة القاهرة ١٣٤٦ هـ ) ص ١٤٩

الاسلام فيما يرجع إلى المعاملات ، لذلك يجرى عليها حكم الاسلام ، كما يجرى على وصايا المسلمين<sup>(١)</sup> .

وينقسم العالم في نظر الاسلام قسمين : الأول دار الاسلام ، وهي بلاد العرب والبلاد التي افتتحها المسلمون كصر ، وكلها تشترك في خضوعها وانقيادها لأحكام الاسلام في المعاملات وغيرها ، الثاني دار الحرب ، وهي ما عدا الديار الأولى ، ولا سلطان للاسلام عليها ، فكل من لم يعاهدنا على السلم يعد محارباً ، سواء أكانوا معاهدين أم مستأمنين ، وهم أجنب لا عن دين الاسلام فحسب بل أيضاً عن دار الاسلام لأنهم من أهل دار الحرب ، والحريون ممنوعون من دخول دار الاسلام إلا إذا أصبحوا معاهدين ، وحينئذ يتبع في شأنهم نص المعاهدة أو نص الأمان إذا استأمن أحدهم بأمان خاص .

والذميون وإن كانوا أجنب عن الدين الاسلامي لعدم اعتناقهم إياه ، إلا أنهم ليسوا أجنب عن دار الاسلام لأنهم من أهلها الذين أقرهم المسلمون على دينهم عند فتح بلادهم ، وضمنوا لهم ذلك بعهد الذمة .

والحربي إذا دخل إلينا مستأمناً سنة أو أكثر ، ولم يعد إلى وطنه فهو ذمي ، والحربي إذا دخل إلينا مستأمناً واشترى أرض خراج ووضع عليه الخراج ، صار ذمياً ، كذلك الحربية إذا دخلت إلينا بأمان فتزوجت ذمياً أو مسلماً ، صارت ذمية لأن المرأة في السكن تابعة للزوج ، أما إذا دخل الحربي دار الاسلام مستأمناً يتزوج امرأة ذمية لم يصير ذمياً لأن الرجل ليس بتابع لامرأته في السكنى ، فهو لم يرض بالمقام في دارنا على التأييد وإنما استأمن إلينا للتجارة .

والتاجر قد يتزوج في موضع لا يقصد التوطن فيه . فلهذا يصير ذمياً فان أطل المقام واستوطن حينئذ توضع عليه الجزية ، ويجعل له أمد يخرج فيه ، فإن لم يخرج ، جعل ذمياً .

والأصل أن الحربي إذا دخل دار الإسلام بأمان ينبغى للإمام أن يتقدم إليه

(٢) الكاساني « البدائع » ج ٧ ص ٣٣٥ والسرخسي « المبسوط » ج ٢٨ ص ٩٣ و ٩٤ و « الفرج الكبير » على متن المغن لابن قدامة المقدسي ج ٦ ص ٤٦٧ وقاض زادة في تكملة « فتح القدير » ج ٨ ص ٤٨٨

فيضرب له مدة معلومة على حسب ما يقتضى رأيه ويقول له « إذا تجاوزت المدة جعلتك من أهل الذمة ، فإذا تجاوزها صار ذمياً » ، « وإذا اشترى الحرب أرض خراج فزرعها ، يوضع عليه خراج الأرض والرأس وبالتزام خراج الأرض صار راضياً بالتزام أحكام دار الاسلام ، فيكون بمنزلة الذمى لأن الذمى ملزم أحكام الاسلام » (١) .

ولا تفرق الشيعة بين الذمى والمستأمن من حيث التزامهما أحكام المعاملات والعقوبات ، إذ جاء في كتبهم الشيعية « الأمر بفروع الشريعة (وهي المتعلقة بالمعاملات والعبادات) . لا يتوقف على الإيمان ، لأنه عام فيدخل فيه الكافر » (٢) وهو رأى الحنفية أيضاً ، فأبو حنيفة يطبق أحكام الشريعة الغراء في دار الاسلام حتى على المستأمن .

فمن هذا نرى أن للسليين ولاية عامة في دارهم ، تجعل أحكام الإسلام ملزمة لكل من يقيم فيها .

وفي هذا يقول أبو يوسف « ولا ينبغي أن يبايع الرسول ولا الداخل معه بأمان بشيء من الخبز والخنزير ولا بالربا وما أشبه ذلك ، لأن حكم الإسلام وأهله ، ولا يحل أن يبايع في دار الإسلام ما حرم الله تعالى ، ولو أن هذا الداخل إلينا بأمان أو الرسول زنى أو سرق ، فإن بعض فقهاءنا قال « لا أقبح عليه الحد ، فإن كان استهلك المتاع في السرقة ضمنته » ، وقال « إنه لم يدخل إلينا ليكون ذمياً تجرى عليه أحكامنا ، قال ولو قذف رجلاً حددته ، وكذلك لو شتم رجلاً عززته ، لأن هذا حق من حقوق الناس » ، وقال بعضهم « إن سرق قطعة ، وإن زنى حددته ، وكان أحسن ما سمعناه في ذلك والله أعلم ، أن نأخذه بالحدود كلها حتى تقام عليه ... »

---

(١) عزيز بك خانكي « اختلاف الفقهاء » ، ومضى يكون معنا من الارث ؟ « بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٤ ص ٧٢٤ و ٧٢٦ و ٧٢٧ قسلاً عن « الفتاوى الهندية » ج ٢ في « كتاب السير » ص ٢١٧ وكتاب « بدائع الصنائع » ج ٦ ص ١١٠ والرحوم الدكتور علي الزبي بث « القانون الدولي الخاص المصري والمقارن » ج ١ ص ١٧٤ و ١٧٥ والرخسى « للبسوط » ص ٨٤

(٢) الحسن بن مظهر الحل « كتاب منية اللبيب في شرح التهذيب » ص ١٣١



وإن أقام هذا المستأمن فأطال المقام أمر بالخروج، فإن أقام بعد ذلك حولا، وضعت عليه الجزية،<sup>(١)</sup>

وفي المبسوط للسرخسي<sup>(٢)</sup> : لا يجوز للإمام أن يوادع أهل دار الحرب إذا اشترطوا ألا ينقادوا لأحكام الإسلام فيما يتعلق بالمعاملات،

ونستخلص مما تقدم : أن الذميين يلتزمون أحكام الإسلام في عقوباتهم، وفي معاملاتهم، بما في ذلك أحوالهم الشخصية، ولا يشترط تراضيه على ذلك ويترك لتدبيرهم وما يدينون في الأنكحة وغيرها مما سبق ذكره، ولكنها لا تخرج عن ولاية القاضي الإسلامي، بل يختص بالنظر فيها، ولكن يحكم بدينهم على اعتبار أن الحكم بدينهم هو ذاته حكم من أحكام الإسلام<sup>(٣)</sup> وعليه فلا ترفع ولاية القضاء الإسلامي عن الذميين حتى في الأنكحة ما دام أحد الخصوم استعدى هذا القضاء على خصمه، أما إذا تراضوا جميعاً على قضاء دينهم فهذا هو التحكيم، وهو جائز للذميين جوازه للسليين، ولا يعتبر هذا قضاء بل يعتبر تحكيمياً، والأصل في ذلك أن القضاة بمناء الصحيح لا يليه إلا المسلم في الشرع الإسلامي، فلا يجوز تقليد الذي القضاة حتى على ذي مثله فإذا حكم الذي في أقضية الذميين فانما يكون هذا تحكيمياً، فهو تقليد زعامة ورئاسة وليس بتقليد حكم وقضاء، وإنما يلزمهم (أي الذميين) حكمه لالتزامهم له لا لزومه لهم<sup>(٤)</sup>، وفي هذا يقول الماوردي<sup>(٥)</sup> أيضاً وهو يعدد شروط القاضي «والشرط الرابع الإسلام، إلى أن قال . . . ولا يقبل الإمام قوله فيما حكم به بينهم، وإذا امتنعوا عن محاکمتهم إليه لم يجبروا عليه وكان حكم الاسلام عليهم أنفذ» ،

فيبين من هذا بجلاء أن القضاء الإسلامي مختص اختصاصاً إجبارياً بالنظر في

(١) أبو يوسف «خراج» ص ٢٢٤ و ٢٢٥

(٢) ج ١٠ ص ٨٥ و ٨٦

(٣) هذا يعامل المعروف في قواعد القانون الدولي الخاص من أن تناقض إد طبق هذه القاعدة، فانما هو يطبق قانون بلده، لأنها جزء من هذا القانون. الدكتور حسن أحد بغدادى بك «التمييز ما بين الأحوال الشخصية والأحوال المدنية» الترجمة العربية ص ١٤٤ و ١٤٥ وأخر «البداية» ج ٢ ص ٣١١

(٤) و (٥) «الأحكام السلطانية» ص ٦٢ ومز ص ٧٢

أقضية الذمين سواء تراضى الخصوم أو لم يتراضوا على الترافع إلى هذا القضاء وأنه إذا ترفع أحد الذمين إلى القضاء الإسلامى حتى فى مسائل الأنكحة نفسها ، أصبح هذا القضاء مختصاً ، وطبق القاضى فى الخصومة أحكام الشريعة الإسلامية ، إلا فى الأنكحة فيقضى بينهم بما يدينون .

أما فى الموارث والوصية ، فلا نزاع فى أن القضاء الإسلامى هو المختصر بأقضيئها تراضى الخصوم أو لم يتراضوا ، وأنه يجرى فيها حكم الشريعة الغراء بلا استثناء ، فلا يجوز الوصية مثلاً لوارث كما لا يجوزها فيما يخرج من الثلث إلا بإجازة الورثة .

كانت الشريعة الإسلامية إذاً هى الشريعة العامة Droit Commun ولا بمصر منذ الفتح العربى سنة ٤٠ هـ ( ٦٤١ م ) ، فجرت أمامها القوانين الرومانية تدريجياً . واستمرت تضبط علاقات الأفراد الخاصة بأحوالهم الشخصية Statut Personnel كما تضبط معاملاتهم Statut Reel إلى عهد المغفور له إسماعيل باشا<sup>(١)</sup> ، فلم يخرج

(١) نعم ، رأى محمد الفاتح سلطان الدولة العثمانية عندما استولى على القسطنطينية سنة ٨٥٧ هـ ( ١٤٥٣ م ) أن مبدأ شخصية القوانين منتشر فى أوروبا ، ورأى من جهة أخرى قضاء الكنيسة باسطاً ظله على المسيحيين يتقاضون أمانه منذ العصور الوسطى ، فغشى أن يصد رعاياه الجدد وكاهن من الروم فى تقاليدهم القضائية ومعتقداتهم الدينية ، فنضم كنيستهم الشرقية فى القسطنطينية إلى الكنيسة الغربية ، ونفس ما كان بين الكنيستين من نزاع متأصل ، فجعله هذا الاعتبار يحتمل رعاياه المسيحيين فى الشرق ، ويتعاطف بذلك مع الكنيسة الشرقية ضد الكنيسة الغربية ، فأقر كلا من بطرقي الروم وطرقي الأرس وريان اليهود على ما كان له من سلطات قضائية على أتباعه فى جميع المسائل المدنية والجنائية ، وبذلك خول الحاكم الكنائسيه حق الفصل فى المسائل المدنية وبعض المسائل الجنائية مخالفاً فى ذلك أحكام الشريعة الإسلامية التى تنظم القميير أن يترافعوا إلى القضاء الإسلامى فى جميع مسائلهم المدنية والجنائية .

ثم انتشرت الروح التى ترى إلى تنسيق اختصاص الحاكم الكنائسيه ، حتى أن الخط الهابونى الذى أصدره السلطان عبد الحميد فى جماد الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ ( فبراير سنة ١٨٥٦ م ) لم يترك الحرية لغير المسلمين فى اتباع أحكامهم الدينية إلا فيما ارتبط بالدين ارتباطاً شديداً ، أى فى الأحوال الشخصية البحتة كالزواج والطلاق ، أما مسائل الإرث فلا تفصل فيها الحاكم الكنسيه إلا عند اتفاق ذوى الشأن جميعاً ، وبما ساعد على التجاء القميير إلى القضاء الإسلامى أنه لا يوجد نصر عند المسيحيين يمنهم من التورث كالمسيحيين . ولا دخلت مصر مع باقى الدول التمدنية فى وضع قوانين جديدة أيام إسماعيل باشا وضع القانون المختلط سنة ١٨٧٦ والأهلى سنة ١٨٨٣ ، وبذلك خضعت القوانين المصرية مرة أخرى لسلطان القانون الرومانى فيما عدا الأحوال الشخصية وبعض مسائل الإرث . «رد المحتار على الدر المختار» (مطبعة الحلبي) ج ٣ ص ٣٠٣ =

عن ولايتها أحد على أرض الدولة المصرية أيام الدولة الفاطمية ، لا أهل الذمة المستوطنون فيها ولا غيرهم من المستأمنين المقيمين بها ، لأنهم جميعاً يتمتعون بحماية الدولة الفاطمية ، فلا أقل من أن يعتبروا خاضعين لقضائها الإقليمي ، وكذلك خضع لقضاء الديار المصرية الإقليمي الأجانب المارون بالدولة إذا أتوا أمراً يغل بأمن الدولة ، أو يعتبر جريمة بحسب قوانينها أو إذا عقدوا أثناء وجودهم بالبلاد المصرية عقوداً . ويحدثنا الذهبي في مخطوطه<sup>(١)</sup> أنه عندما تهاى الخليفة العزيز بالله لغزو الروم سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦ م) أحرقت مراكبه ، فاتهم أناساً من الروم ، فقتل منهم مائتين . وبديهي أن أحكام الإسلام الدنيوية لا نفاذ لها في غير دار الإسلام ، أما أحكام الإسلام الدينية من أجزائها الأخرى فالمسلم خاضع لها حينما حل<sup>(٢)</sup> . ويقسم علماء الشريعة الفقه الإسلامى المتعلق بأموال الدنيا إلى ثلاثة أنواع : الأحوال الشخصية ، والمعاملات والعقوبات ، وهو ترتيب منطقي .

فأما الأحوال الشخصية فهى علاقه الانسان بغيره من الناس بماله علاقة بحقيقته الدينية كالزواج والطلاق والحقوق التى تنشأ عن النسب والولاية والوصاية وغيرها .

أما المعاملات فهى جميع العقود والتصرفات التى يتبادل بها الناس منافعهم وقد قال النبى عليه الصلاة والسلام ما معناه ، الدين المعاملة .

أما العقوبات وبجالاتها المسائل الجنائية ، فىكون يرفع كل شخص وقع عليه أو على ماله أى تمد الدعوى مباشرة أمام القاضى ، كما كان لكل إنسان فى حالة حصول تعدد

---

والدكتور محمد صادق فهمى بك « شرح القانون المدنى » ج ١ ص ١٦٣ — وأما اليهود من ذرية أبائنا إبراهيم واسحق ويعقوب عليهم السلام ، فقد نزلت التوراة على موسى عليه السلام بمجمل الطور على لوجى بالوصايا العشر ، وفى التلمود أو الميشنا كتبهم الثانى بعد التوراة ، وكتاب موسى بن ميمون طبيب نملك العادل صلاح الدين الأيوبي ، وغيرها من الكتب المقررة للتوراة ، نجد الفقه الشرعى والأحكام الدينية من عبادات ومعاملات . ابن شيمون « كتاب الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للاسرائيليين » ص ب ، ج ، د ، ز ، ح ، ط من المقدمة

(١) « تاريخ الإسلام » ج ٣ ص ٢٢٠ ويحيى بن سعيد بن يحيى الأطلح « تاريخ الذيل » ص ٣٣ و ٣٤

(٢) المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم بك « حكم الشريعة الإسلامية فى الزواج مع اتحاد الدين واختلافه

وتنبيه » بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى ( ١٩٣١ ) ص ١١

على حق من حقوق الله (ولو كان هذا التعدى لم يلحق بالمدعى أى ضرر شخصى<sup>(١)</sup>) أن يرفع الدعوى أمام القاضى ، لأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب على الكافة عملاً بقوله تعالى : كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر<sup>(٢)</sup> .

ولقد جمعت الشريعة الغراء في يد القاضى الشرعى أيام الدولة الفاطمية من الزواجر ما لا يفسر لقاض اليوم ، لأنها أباحت له التأديب فيما عظم من الجرائم ، ولما كانت الزواجر إما حدود أو تعازير ، وكانت الجرائم التى لها حدود معينة ستة جرائم فقط<sup>(٣)</sup> فقد تركت معظم الجرائم لتقدير القاضى الشرعى يحكم فيها بالعقاب الذى يراه مناسباً لها ، وبذلك فاق القاضى الشرعى القاضى الجنائى اليوم ، لأن هذا الأخير لا يجد إلا عقوبات معينة<sup>(٤)</sup> وإنما غلط بعضها لظروف تقتضى التعليل أو الغرامة ، فإذا خرجت مسألة معروضة عليه من قانونه تعين عليه الحكم ببراءة المتهم ، أما القاضى الشرعى فقد منحه الشرع الشريف أكثر من ذلك وهو حق التعزير .

والشروع فى الجرائم غير معاقب عليه إلا بالتعزير . وهذا ما حكم به الامام على الذى كان يرى أنه ليس عليه قطع فى الشروع فى الجرائم ، وإنما عليه قطع إذا تمت الجريمة<sup>(٥)</sup> .

أما التعزير فقد عرفه الماوردى فى كتابه الأحكام السلطانية<sup>(٦)</sup> ، بأنه تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ، فالفرق بين الحد والتعزير أن الحد مقدر شرعاً ، والتعزير مفوض أمره ونوعه وتقديره إلى الحاكم ، وأن الحد يدرأ بالشبهات ، والتعزير لا يدرأ

(١) الدكتور حسن نشأت بنشا « شرح قانون تحقيق الجنائيات » ج ١ ص ٥٩

(٢) الآية ١١٠ من سورة آل عمران رقم ٣

(٣) مقرر فى الكتاب والسنة ، وهى : القتل ، والجرح ، والنسب ، وضلع الطريق ، والزنا ، والقذف بالزنا ، وشرب الخمر .

(٤) العقوبات فى قانوننا الجنائى ، هى : الاعدام ، والأشغال الشاقة المؤبدة ، أو المؤقتة ، والسجن ، والحبس مع الشغل ، أو البسيط ، والغرامة

(٥) أبو يوسف « الخراج » ص ٢٠٤

(٦) « » ص ٢٠٥

بها<sup>(١)</sup> ، فيستحق التعزير كل من ارتكب منكراً لا حد فيه ، أو آذى مسلماً أو غير مسلم بغير حق بقول أو فعل أو إشارة ، لذا يستحق التعزير مثلاً كل من ضرب أو سب غيره ، ومن أكل ما حرم الله أكله بدون اضطرار كالأكل لحم الخنزير ، ومن يخون الأمانة ويطفف في المكيال والميزان ، ويغش الناس ، وشاهد الزور ، والمرتعى وغير ذلك « من المعاصي التي لا حد لها .

ويكون التعزير بكل ما فيه إيلا من يستحقه ، فيكون بالتوبيخ ويكون بأن يبعث القاضي بمن يستحقه ، ويكون بالحبس ، والتضييق ، والصفع ، وتعريك الأذن ، وحلق شعر الرأس ، وبالعزل من العمل بالنسبة لعالم الدولة ، وبالهجر للزوجة ، وبالتشهير بشاهد الزور ، وغير ذلك<sup>(٢)</sup> . وكان لا يعفو عن مرتكب جريرة إلا سلطان ، لأنها تعتبر اعتداء على الأمة لا على المجنى عليه فحسب ، فمن حق السلطان وحده أن ينظر فيها ، لأنه هو الذي بيده حق الأمة<sup>(٣)</sup> . ولقد حدثنا النعمان في كتابه « شرح الأخبار »<sup>(٤)</sup> عن حق السلطان في العقوبة ، فقال : « وعن ناحية عن عمه ، قال : لطمني رجل وأنا في السوق فقلت واغواؤه . وإذا أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ورأى يقال أتاك الغوث ، فالطمه كما لطمك ، ثم أمر به فضرب تسع درر ، وقال : هذا حق سلطان لتعديك » .

(١) معنى يدرأ أن يدفع ! والشبهات جمع شبهة وهو ما أشبهه الثابت وهو ليس بثابت ، مأخوذة من الاشتباه أى الالتباس ، وقوله عليه السلام « ادروا الحدود بالشبهات » الخ يطابق نفس القانون الجنائي المصري الذي يفسر الشك لصالح المتهم ، وقوله عليه السلام « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » . السرخسي « المبسوط » ج ١ ص ٨٧

(٢) الشيخ أحمد إبراهيم بك « أحكام المرأة في الشريعة الإسلامية المرأة والأجنبية » بحث منشور بمجلة قانون والاقتصاد في أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٥٣٤ وما يليها والماوردي « الأحكام السلطانية » ص ٢٠٨ (٣) « أني رسول الله صفوان من أمية يرجل سرق له رداء ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بضغ يده ، فقال صفوان يا رسول الله لم أعلم أن الأمر يبلغ به هذا : فقطع يده من أجل ردائي ؟ قد وهبته له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قهلاً فقلت هذا ولم ترفعه إلى ؟ إن أخذ إذا رفع إلى الامام لم يجب تركه . وأمر بالسارق فقطعت يده » . القاضي النعمان « المجالس والمساير » المجلد الثاني (١) ج ١١ ص ١٦ و ١٧

(٤) ورقة ١٦٧ — ومحدثنا الأستاذ أحمد بك أمين في كتابه « ضحى الاسلام » ج ٣ ص ٨٥ « أن عمرو بن عبيد » (المتوفى سنة ١١٤٣هـ و ١١٤٤هـ) رأس المعتزلة كان يقول : « لا يعنى عن السارق دون السلطان »

السبعين : لم يكن السجن كما نراه الآن ( وهو حبس المتهم في مكان ضيق ) موجوداً أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا في زمن خليفته أبي بكر الصديق إنما كان السجن أيامهما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه والاختلاط بغيره ، فكان يتوكل الخصم أو وكيله بملازمة هذا الشخص في بيت أو مسجد ، ولذا سماه النبي عليه السلام « أسيراً » ، لأن الشخص كان إما أن يبقى مكان من الأمكنة أو يقيم عليه حافظ . وهو ما يسمى بالترسيم ليلالزمه ، ويعرف الدكتور زيادة الترسيم بأنه « تعويق الشخص الواقع تحت الاتهام ومنعه من التصرف بنفسه رهن التحقيق الابتدائي في التهمة الموجهة إليه أو الدعوى المقامة عليه » (١) ، يلزمه حتى يحين موعد المحاكمة أمام القاضي .

ومعنى ذلك أن المتهم كان يعتبر مجرمًا حتى تظهر برأته ، وبذلك يقيدون حرية بأنواع التعويق والتضييق ، وهي نظرية تخالف نظرية مشرع اليوم الذي يعتبره بريثًا حتى تظهر إدانته .

ولقد أمر النبي عليه السلام بملازمة غريم الشخص له ، فقد روى أبو داود وابن ماجه عن الهرماس عن أبيه قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي . فقال الزمه ، ثم قال يا أخى بنى تميم ، ما تريد أن تفعل بأسيرك ؟ وفي رواية ابن ماجه ثم مرّ بي آخر النهار فقال ما فعل أسيرك يا أخى بنى تميم ؟ »

أما السبايا ، فقد كن يحبس في حظيرة الجامع ، ولما انتشرت الرعية في زمن الخليفة عمر بن الخطاب وجد الحبس ، الذى يحبس فيه المجرم ، إذ ابتاع عمر بمكداراً من « صفوان بن أمية » بأربعة آلاف درهم وجعلها سجنًا ( سجن عارم ) يحبس فيها المجرمين ، واستمر هذا بعده حتى أيام الفاطميين . والسجن « هو اعتقال الشخص المحكوم عليه بمكان حرج ضيق للتكيل به وتعذيبه مدة معينة أو مؤبدة أو لتنفيد عقوبة الإعدام فيه » ، وأول من أجرى من الخلفاء الراشدين على أهل السجون ما يقوته في طعامهم وأدمهم وكسوتهم شتاءً وصيفاً هو الإمام على كرم الله وجهه ، فإذا كان

(١) الدكتور محمد مصطفى زيادة بك « السجون في مصر في العصور الوسطى » بحث منشور في النشرة

الجرم مال ، أنفق منه عليه في الحبس ، وإن لم يكن له مال أنفق عليه من بيت مال المسلمين حتى يحبس عن الناس شره<sup>(١)</sup> .

وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز يأمر عماله ألا يبقوا في السجون أحداً من المسلمين في وثائق ، حتى يستطع أن يصلى قائماً ، وألا يبقوا في قيد إلا رجلاً مطلوباً بدم .

ومعنى ذلك أن المسجون في المسائل المدنية كان لا يقيد ، أما المجرم في المسائل الجنائية فلا مانع من إبقائه في قيد ، وكان يأمر أن يجرى على المحبوسين من الصدقة ما يصلحهم في طعامهم وأدهم<sup>(٢)</sup> .

وجاء في كتاب الخراج لأبي يوسف<sup>(٣)</sup> : « فر بالتقدير ما يقوتهم في طعامهم وأدهم ، وصير ذلك دراهم تجرى عليهم في كل شهر يدفع ذلك إليهم ، فإنك إن أجريت عليهم الحبس ، ذهب به ولاية السجن والقوام والجلالوزة ( الشرطة ) ، » .

« وول ذلك رجلاً من أهل الخير والصلاح يثبت أسماء من في السجن ممن تجرى عليهم الصدقة ، وتكون الأسماء عنده ويدفع ذلك إليهم شهراً بشهر يقصد ويدعو باسم رجل ويدفع ذلك إليه في يده ، « فمن كان منهم قد أطاق وخلى سبيله ، رد ما يجرى عليه ، ، ويكون للأجراء عشرة دراهم في الشهر لكل واحد ، ، « وليس كل من في السجن يحتاج إلى أن يجرى عليه ، ، وكسوتهم في الشتاء قميص ومقنعة وكساء ، وفي الصيف قميص وإزار ومقنعة ، ، واغنىهم عن الخروج في السلاسل يتصدق عليهم الناس ، ( أى لما هم فيه من جهد الجوع ) « فانه عظيم أن يكون قوم من المسلمين قد أذنبوا وأخطأوا وقضى الله عليهم ما هم فيه فحبسوا ، يخرجون في السلاسل يتصدقون ، وما أظن أهل الشرك يفعلون هذا بأسارى المسلمين الذين في أيديهم ، فكيف ينبغى أن يفعل هذا بأهل الإسلام ، ؟ »

(١) أبو يوسف « الخراج » ص ١٧٨ و ١٧٩ — « ويؤثر عن الامام على أنه كان بدع من أراد شهود الجمعة من أهل السجن أن يأتوها ، ثم يمدون إلى السجن إذا قضيت الصلاة . القاضي العمان

« المجالس والمسايرات » المجلد الثاني ج ٢٠ ص ٣٩٨ و ٣٩٩

(٢) أبو يوسف « الخراج » ص ١٧٩

(٣) « الخراج » ص ١٧٩ و ١٨٠

ومعنى ذلك أن المساجين لم يكونوا يطعمون في سجونهم البتة ، ويقول الدكتور زيادة بك : كانت العادة أن يخرج بهم أعوان السجان في أغلال الحديد إلى عملهم اليومي ، فيسألون الناس في الطريق ، فإذا وصل إلى أيديهم شيء من الصدقة استولى الأعوان على معظمه باسم توزيعه فيما بعد (١) .

ويتابع أبو يوسف كلامه فيقول : « ففقد أمرهم ومر بالإجراء عليهم مثل ما فسر لك » ، « ومن مات منهم ولم يكن له ولي ولا قرابة ، غسل وكفن من بيت المال وصلى عليه ودفن » . « ومر ولانك جميعاً بالنظر في أمر أهل الحبوس ( المساجين ) في كل الأيام ، فن كان عليه أدب ، أذنب وأطلق ، ومن لم يكن له قضية ، خلى عنه ، وتقدم إليهم ألا يسرفوا في الأدب ولا يتجاوزوا بذلك إلى ما لا يحل ، وهو ما تأخذ به معظم القوانين الحديثة ، فالسجن إصلاح وتهذيب لا تعذيب ، فالسجين يجب أن يعامل بالحسنى إذ نهى عن غله إلا إذا خيف فراره ، وعن ضربه إلا إذا أقيم عليه حد ، وأذن له إذا كان مديناً أن يخرج ليخاصم (٢) ، بل اعتبر من يحول بين المسجون وزوجه أنه آثم ، خصوصاً وأن الدين الاسلامي لا يوجب الحبس إلا في حالات التعزير .

ويحدثنا المقرئ المتوفى سنة ٨٤٥ هـ عن السجن في أيامه فيقول : « وأما الحبس الآن فإنه لا يجوز عند أحد من المسلمين ، وذلك أنه يجمع الكثير في موضع يضيق عنهم غير متمكنين من الوضوء والصلاة . . . يؤذيهم الحر في الصيف والبرد في الشتاء . . . يخرجون مع الأعوان في الحديد . . . وهم يصرخون في الطرقات من الجوع . . . وجميع ما يجمع لهم من صدقات الناس ، يأخذها السجان وأعوان الوالى . . . وبالغوا في عقوبته ، وهم مع ذلك يستعملون في الحفر وفي العبائر ونحو ذلك من الأعمال الشاقة ، والأعوان تستحقهم فإذا انقضى عملهم ردوا إلى السجن في حديدتهم من غير أن يطعموا شيئاً » (٣) .

(١) الدكتور زيادة بك « السجون في مصر في المصور الوسطى » بحث منشور في مجلة الثقافة في العدد ٢٧٩ من ١٦ و ١٧ قلا عن المقرئ .  
(٢) التنكدي « القضاء في الإسلام » ج ١ ص ١٠٩ و ١١٠ والدكتور زكي عبد النعال « النظم » ص ٣١٢ و ٣١٣  
(٣) المقرئ « الخطط » ج ٢ ص ١٨٧



وهذه الألفاظ الصريحة تدل على ما كان يلقاه السجين من الإرهاق والعنت والجوع والعري في أيام الدولة الفاطمية أيضاً .

وكانت السجون في هذا العصر كلها « شنيع المنظر والخبر ، وكلها موحش قذر ضيق ، يشم المار بقربه رائحة كريهة ، ويسمع صراخ المساجين وشكواهم الجوع والعري والقمل وشدة الظلام وكثرة الطلويط ، أى أن الداخل لها مفقود والخارج منها مولود » .

وأقدم السجون المصرية « حبس المعونة » ، بالفسطاط جنوب شرق جامع عمرو ابتداءً كسكن للولاية ثم صار داراً للشرطة أيام العباسيين ، فلما كانت مصر دولة فاطمية اتخذها يانس الصقلي أحد ولاة الشرطة سجناً سنة ٥٣٧١ ( ١١٩١ م ) بعد أن نقلت الشرطة إلى مكان آخر .

واستمر أيام الدولة الفاطمية سجناً حتى هدمه الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٦ ( ١١٧٠ م ) وأقام بدله مدرسة الناصرية نسبة إليه يدرس فيها المذهب الشافعي (١) .

ويقول الدكتور زيادة إن حبس المعونة مكانه الآن « مجموعة الدكاكين التابعة لوكالة يعقوب بك بالتريفة » ، وليس يعرف من تاريخه سوى أنه كان سجناً لأرباب الجرائم من السراق وقطاع الطرق ونحوهم زمن الدولة الفاطمية وأنه كان سجناً ضيقاً حرجاً شديداً يشم منه المار بقربه رائحة كريهة (٢) ، « وحوالي سنة ٥٤٦١ ( ١٠٦٨ م ) أنشأ المستنصر سجناً لأرباب الجرائم السياسية من الأعيان والأمراء والوزراء ، وجعل بخزانة البنود بعد حريقها ، عند نقلها ليلاً بشمعة موقدة سقطت من أحد الفراشين فسببت حريقها في سنة ٥٤٦١ هـ وبذلك أطلق إسمها على هذا السجن السياسي الذي حشر فيه الناس لأسباب سياسية ، أو لأنهم فقدوا عطف أولياء الأمور .

ويقول الدكتور زيادة بك إن موضعه الآن مكان الدور الواقعة بين عطفة القزازين

---

(١) الدكتور زيادة بك « السجون في مصر في الصور الوسطى » بحث منشور في مجلة الثقافة

العدد ٢٦٠ ص ١٦

(٢) القزويني « الخطط » ج ٢ ص ١٨٦ و ١٨٧ ( طبعة بولاق ١٨٥٣ م ) والدكتور زيادة بك

البحث السالف الذكر ص ١٧

ودرب علم الدين بقسم الجمالية (١) ، ولما قبض الوزير « أبو منصور الفلاحى » على « ابن الأنبارى » وزير الحاكم بأمر الله اعتقل فيه مدة ثم قطعت رأسه ودفنت فيه ، كذلك قبض المستنصر بعد قليل على « أبى منصور الفلاحى » نفسه واعتقله فيه ثم أمر بقطع رأسه ٤٠٠ هـ (١٠٤٨ م) ودفنها فيه أيضاً على رفات الوزير الأنبارى (٢) وقد ظل هذان السجنان زمن الفاطميين وطيلة أيام الأيوبيين (٣) .

ولما كانت السجون لا تخلو من يمرض فيها ، أعدت البيمارستانات (٤) وكانت عبارة عن مستشفيات مجهزة بجميع ما يلزم المرضى من أدوات وأدوية وأطعمة وأشربة وملابس وأطباء وصيادلة وكل ما هو لازم للرضى والعجزة من المسجونين فكان الأطباء يدخلون عليهم كل يوم حاملين الأدوية والأشربة وما يحتاجون إليه من المزورات ( شربة الخضار وهى حساء بدون لحم ولا دسم ) .

وكانت البيمارستانات منقسمة إلى قسمين منفصلين : قسم للذكور وقسم للإناث ، وكان كل قسم مجهزة بما يحتاج إليه من الآلات والعدة والقوام والمشرفين والخدم من الرجال والنساء (٥) .

ولسنا بدرى أكان يباح للسجونيين أيام الدولة الفاطمية أن يصنعوا أشياء فى السجون ليبيها لحسابهم كما كان يحدث فى عصر أحمد بن طولون أم لا ؟ وهل كان

(١) البحث السالف الذكر ص ١٧

(٢) ابن منجب « الإشارة » ص ٣٧

(٣) المقريزى « المخطط » ج ١ ص ٣٥٥ و ٤٢٣ و ٤٢٥ وابن إياس « بدائع الزهور » ج ١

ص ٦٠ وعلى مبارك باشا « المخطط التوفيقية » ج ١ ص ١٣

(٤) « يعر عن المستشفى فى العهد الاسلاى إلى العصر الحاضر بالبيمارستان وهى كلة فارسية مركبة من كلمتين « بيمار » بمعنى مريض أو عليل أو مصاب و « ستان » بمعنى مكان أو دار ، فهى إذن « دار المرضى » ثم اختصرت فى الاستعمال فصارت مارساتان

ابن أبى أصيبعة « طبقات الأطباء » ج ١ ص ٣١٠ والدكتور أحمد عيسى بك « تاريخ البيمارستانات فى الاسلام » ص ٣ و ٤ و ١٧ و ١٨ وكان البيمارستان فى عهد الدولة الفاطمية بالفشاشين ، التى سميت فيما بعد بالخراطين ، وتعرف اليوم بشوارع الصناديقية ، وكان أول من أنشأ البيمارستان بالقسطاط هو أحمد بن طولون سنة ٢٥٩ هـ (٨٧٢ م) ، وأتفق عليه ٦٠ ألب دينار . القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٣٤٧ والمقريزى « المخطط » ج ١ ص ٤٠٧ و ٤٣٥ وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٠١

(٥) ابن الداية « كتاب المسكافاة » (طبعة Volfers) ص ٥٣ و Dr. Zaki Moh. Hass. Bey Les

بعض الناس في عصرهم يسجنون في منازلهم كما كان يحدث في العصر الطولوني أو لا؟  
 (د) اختصاص القاضى الشرعى والإقليمى والقابى : نريد بالاختصاص هنا  
 شيئين : الأول المناصب التى كان يتقلدها القاضى زمن الخليفة الفاطمى ( أى الاختصاص  
 الشرعى ) ، والثانى البلاد التى كانت له سلطة القضاء فيها ( أى الاختصاص الإقليمى ) ،  
 فلقد كان القاضى بجانب عمله القضائى وهو الفصل فى الخصومات المدنية والجنايئة  
 والحكم فى الفروج والانكحة والطلاق والنفقات وتنصيب الأولياء وصحة العقود  
 وطلانها ( وهى من القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والمعاملات ) يجمع أحيانا  
 بين ولاية القضاء هذه أعلا أخرى ، بعضها اجتماعى ، وبعضها إدارى ، وبعضها  
 مالى ، فوق عمله القضائى والدينى السالف الذكر ، فكان منصبه بذلك من أهم المناصب  
 وأكثرها عملا وكانت سلطته متسعة .

وقد بين ابن خلدون<sup>(١)</sup> لنا مدى اختصاص القاضى ، فقال : « استقر منصب  
 القضاء آخر الأمر على أن يجمع مع الفصل فى الخصومة استيفاء بعض الحقوق العامة  
 للمسلمين ، فينظر فى أموال المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه  
 وفى وصايا المسلمين ، وأوقافهم ، وتزويج الأباى عند فقد أوليائهم ، والنظر فى  
 فى مصالح الطرقات والأبنية ، وتصفيح الشهود والأمناء والنواب واستيفاء العلم والخبرة  
 فيهم بالعدالة والجرح ، ليحصل على الوثوق بهم ، وصارت هذه كلها من متعلقات  
 وظيفته وتوابع ولايته ، وكان الخلفاء يجعلون للقاضى النظر فى المظالم .

ومنه نرى تعدد أعمال القاضى وسعة سلطته واختصاصه ، إذ أصبح غير قاصر  
 على الفصل فى الخصومات بين الناس ، بل اتسعت دائرة عمله فشملت حق النظر فى  
 أمور عدة جعلت سلطته كبيرة ونفوذه عظيما ، فكان على القاضى أن يحضر مع الخليفة  
 ويؤدى أعمالا وفقا لرسوم وتقاليد معينة أيام المواسم والحج والأعياد الرسمية ، فإذا  
 جلس الخليفة فى المواكب « كان أول ماثل للخدمة بالسلام هو قاضى القضاة والشهود  
 المعروفون بالاستخدام فيجيز صاحب الباب القاضى دون من معه ، فيسلم القاضى على  
 الخليفة بأدب الخلافة بأن يرفع يده اليمنى ويشير بالمسبحة ويقول بصوت مسموع

(١) ابن خلدون « المقدمة » ( طبعة بيروت ١٨٧٩ م ) - ص ١٩٤

« السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ، يتخصص بهذا الكلام القاضي دون غيره <sup>(١)</sup> .

وفي ليالى الوقود الأربع (وهي ليلة أول رجب ونصفه ، وأول شعبان ونصفه) كان على القاضي أن يرد السلام على الخليفة عندما يظهر للناس ، ويدأه بالسلام ويركب هو والشهود ، بمجرد حجب الخليفة بغلق الطاقتين وانفضاض الناس ، إلى دار الوزير ليسلوا عليه وليدعوا له .

ثم كان على القاضي بعد ذلك أن يحضر إلى الجامع العتيق (جامع عمرو) ويدخل في باب الزيادة التي كان يحكم فيها ليصلي في الجامع ركعتين . وكان يوقد له التنور الفضة بالجامع ، فإذا خرج القاضي من الجامع وكان ساكناً بمصر صحبه «والى مصر» إلى منزله وإن كان ساكناً بالقاهرة كان على «والى القاهرة» أن يصحبه إلى داره .

وكان من رسوم القاضي في ليلة النصف من رجب فوق ما تقدم أن يتوجه بعد صلاته بجامع عمرو إلى القرافة ليصلي في جامعها <sup>(٢)</sup> .

وكان من رسوم القاضي في المولد النبوى ( أى في الثانى عشر من ربيع الأول) وفي مولد الإمام على كرم الله وجهه ، عندما يحضر ومعه الشهود إلى الجامع الأزهر ، أن يكون أول من تفرق عليه الحلوى من أرباب الرسوم <sup>(٣)</sup> .

كذلك كانت وظيفة القاضي تتطلب منه أن يحضر ركوب الخليفة في المواكب العظام ، ففي أيام الجمع الثلاث من رمضان (وهي الجمع الثانية والثالثة والرابعة) ، كان على القاضي أن يصعد المنبر وفي يده مدخنة لطيفة خيزران (يحضرها إليه صاحب بيت المال ، وفيها ندم مثلك لا يشتم مثله إلا هناك) قبل وصول الخليفة بقليل ، ويخير المنبر والقبة التي يقف تحتها الخليفة وقت القاء الخطبة ، وكان إذا أذن للجمعة دخل قاضى القضاة على الخليفة وقال « السلام على أمير المؤمنين الشريف القاضي الخطيب ورحمة الله وبركاته ، الصلاة يرحمك الله ، وكان على القاضي إذا لم يوجد

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٠٤ والقلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠٠ والمفريزى « الخطوط » ج ٢ ص ٢١٩

(٢) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠١ و ٥٠٢

(٣) « » ج ٣ ص ٥٠٣

وزير صاحب سيف أن يزر على الخليفة قبل الخطبة ويفك ذلك التزير عنه بعدها، عند ما يصعد الخليفة تحت القبة المبخرة بالمنبر وينزل منها ليقف إماماً للناس، فإذا سمع الخليفة سمع القاضي المؤذنين فيسمع المؤذنون الناس<sup>(١)</sup>، ويحدثنا المقرئ بأن القاضي كان يبلغ التكبير عند ما يركب الخليفة يوم عيد الفطر لصلاة العيد<sup>(٢)</sup>.

أما في ركوب الخليفة لصلاة عيد الفطر والأضحى فقد نطت بالقاضي أعمال رسمية أخرى عند حضوره، فكان يخرج من كمه درجا (ملفا) من الورق مكتوباً، أعده أحد كتاب ديوان الانشاء وعرض قبل ذلك على الخليفة والوزير، ليعطيه للخليفة ليقراه.

وفي عيد الأضحى كان على القاضي أن يحضر إلى المنحر، حتى إذا نحرت الأضحية بين يديه هو والخليفة، قام القاضي بتوزيعها مع غيره على الطلبة وغيرهم بجوامع القاهرة<sup>(٣)</sup> وكان على القاضي أن يقبل رجل الخليفة التي بجانبه عند حضوره بالجامع الطولوني ففتح الخليج، في اليوم الثالث والرابع من يوم ركوبه لتخليق المقياس عند وفاة النيل، ثم اكتفت المراسيم بأن يلثم القاضي قدم الخليفة في الركاب القريب منه فقط، لأن القاضي كان يعتبر حامى الشريعة الغراء<sup>(٤)</sup>، وجرت العادة أن يعطى قاضي القضاة والشهود بعد فتح الخليج أشياء من السماط المجلوب من القصر<sup>(٥)</sup>.

وكما كان من رسوم القاضي أن يكون حاضراً في مواسمهم وأعيادهم المفرحة كذلك كان عليه أن يحضر الاحتفالات الرسمية المحزنة، كالاحتفال بيوم عاشوراء أو ماتم عاشوراء.

(١) الفقهندى صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٠٦ و ٥٠٩ — ٥١٢ وأبو المحاسن «النجوم الزاهرة»

ج ٤ ص ١٠٤

(٢) النويري «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٤٤ والمقرئ «المخطوط» ج ٢ ص ٣٢٢

و «اتحاط المنها» ص ٩١

(٣) الفقهندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥١٢ — ٥١٦ والمقرئ «المخطوط» ج ٢ ص ٣٢٩

وأبو المحاسن «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ٩٥ و ٩٦ و ٩٩

(٤) الفقهندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥١٦ — ٥٢١ ونرى أن هذا العمل مستنكر ويتنافى

مع الاحترام الواجب للقاضي

(٥) المقرئ «المخطوط» ج ١ ص ٤٧٤

وكان يركب فيه قاضى القضاة والشهود مرتدين ثياب الحداد إلى الجامع الأزهر (والشاهد الحسيني فيما بعد) ، فاذا أتوا رثاء الحسن والحسين وبكوا ما شاء الله لهم البكاء ذهبوا مع الحاضرين لهذا المأتم إلى القصر ، وقد فرشت أروقته بالحرير بدل البسط ، وهناك يمد سباط الحزن ويقدم فيه العدس والملوحات والمخللات والأجبان والألبان وأعمال النحل والفطير والحبز المغير لونه قصداً لأجل الحزن ، وكان على القاضى أن يشارك من حضر من الناس فى الأكل من هذا السباط (١) .

كذلك كان على قاضى القضاة أن يحضر أيضاً ليالى الجمع فى الاسمطة التى كانت تمد فى شهر رمضان توقيراً له (٢) وكان أحياناً فى بعض الأعياد يرى عمتياً جواداً متقدماً للوكب ونائباً عن الخليفة (٣) ، وكان من رسوم وظيفة القاضى أن يصاحب الخليفة عندما يشرف على أسطوله فى المقس (٤) ، وكما كانت وظيفته تتطلب كما رأينا أن يحرص على الحضور فى كل مناسبة يخرج لها الخليفة ، فكذلك كان عليه أحياناً أن يحضر هو والفقهاء مجلس الوزير كحضوره أيام « يعقوب بن كلس » فى كل ليلة جمعة ليقرا الوزير عليهم مصنفاته (٥) .

وكان يستشار قاضى القضاة فى الأمور الهامة ، ويناط به القيام بالأعمال الجليلة ، فمثلاً عند ما شعر الخليفة العزيز بالله بدنو أجله ، استدعى القاضى « محمد بن النعمان » ليوصيه على ابنه الحاكم بأمر الله (٦) ، وتولى غسله (٧) ، ولما لم يعثر على الخليفة الحاكم بأمر الله ، نيط بالقاضى الكشف عن سر موته (٨) .

(١) المقرئى « الخطط » ج ٢ ص ٢٨٩ — ٢٩١ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ١٥٣ و ١٥٤

(٢) القفشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٧ والمقرئى « الخطط » ج ٢ ص ٢١٩

(٣) الدكتور حسن إبراهيم حسن بك « الفاطميون فى مصر » ص ٢٧٧

(٤) المقرئى « اصناف الحفا » ص ٩١

(٥) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٣٩٢

(٦) « » ج ٣ ص ٥٤ والبنى « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٦٨

(٧) « » ج ٣ ص ٥٥ والبنى « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩

ورقة ٦٩ — كذلك تولى تنصيب الخليفة « الظاهر لاعزاز دين الله » قاضى القضاة عبيد الحاكم ومعه شيخ القرافة « ظاهر بن عبد الخالق بن احمد بن للهدى » ثم صلى عليه قاضى القضاة ، التوبرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦١

(٨) ابن خلدون « البر » ج ٤ ص ٦١

وأخذ قاضى القضاة « على بن نافع بن الكحال، مثلاً والشهود البيعة على مقدمى الدولة ورؤسائها وأعيانها للخليفة المستعلى بالله <sup>(١)</sup> .

كذلك أرسل الخليفة المستنصر القاضى « أبابعد الله القضاعى، برسالة إلى القسطنطينية <sup>(٢)</sup> ولما ولد للخليفة الأمر ولى عهده فى ربيع الأول سنة ٥٢٤هـ (١١٢٩م) . وسماه « أبابالقاسم الطيب، زينت مصر والقاهرة وعملت الملاهى فى الأسواق وغيرها ولبست العساكر وزينت القصور وحضر المولود بمعية قاضى القضاة، حيث نثرت الدنانير على رؤوس الناس وعملت الاسمطة <sup>(٣)</sup> . كذلك كان يعهد للقاضى أحياناً بقرأة السجل المتضمن لورثة الخليفة للملك، فثلاً قرأ « محمد بن النعمان، بالجامع سجلاً يتضمن وراثة الحاكم بأمر الله للخلافة بعد أبيه .

كما عهد إليه أيضاً بقرأة سجل ولاية كبار الدولة، فقد قرأ « محمد بن النعمان، القاضى، سجلاً بالجامع يتضمن ولاية « الحسن بن عمار، الكتائى للوساطة <sup>(٤)</sup> كما قرأ قاضى القضاة سجل الوزير « أبى الفتح يانس، على المنبر بحضور الخليفة الحافظ <sup>(٥)</sup> .

ومن أعمال القاضى التى لها صفة إدارية أيضاً أن يجمع مع القضاء الوزارة فى سنة ٤٤١هـ (١٠٤٩م) ولى القضاء « أبو محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى، ثم أضيفت إليه الوزارة فكان أول من جمع بينهما، ولما صرف فى المحرم سنة ٤٤٥هـ (١٠٥٣م) ابتدأت الوزارة تصاف أحياناً للقاضى <sup>(٦)</sup> فثلاً أضيف إلى القاضى « أحمد ابن عبد الحاكم بن أبى سعيد بن سعيد الفارقى، سنة ٤٥٠هـ (١٠٥٨م) فى خلافة

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٣٥ والنورى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ص ٧٣ وأبو الحسن

النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ١٤٣ و ١٥٣ و ١٥٤

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٧

(٣) « ج ٢ ص ٧٢ »

(٤) « ج ٢ ص ٥٤ »

(٥) أبو الحسن « النجوم الزاهرة » المخطوط ورقة ٤

(٦) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٣ ص ١٩ والنورى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦٦ وابن حجر

رفع الأصر « ورقة ٨٣ و ٨٤ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ورقة ٩١ و ٩٢ وابن أبى

ببائع الزهور » ج ١ ص ٥٩

المستنصر ، الوزارة <sup>(١)</sup> وإلى القاضي الحسن بن كدينة ، سنة ٤٦٤ هـ (١٠٧١ م) الوزارة <sup>(٢)</sup> .

ويقول ابن حجر <sup>(٣)</sup> : « إن الخلفاء عدلوا عن عادة إسناد الوزارة والقضاء لرجل واحد سنة ٥٣٧ هـ (١١٤٢ م) لما ولي قضاء مصر القاضي الحسن بن قاسم بن طاهر الرعيني ، <sup>(٤)</sup> .

كذلك كان للقاضي الإشراف على دار الضرب أيام الخليفة الفاطمي لا يتولاهما إلا قاضي القضاء تعظيماً لشأنها ، وتكتب في عهده ضمن ما يضاف إلى وظيفته ، وكان يقيم لمباشرتها من يختاره من نواب الحكم ، وبقي الأمر على ذلك زمناً بعد الدولة الفاطمية أيضاً <sup>(٥)</sup> فقد ولي مثلاً كل من « علي بن النعمان » و « محمد بن النعمان » علاوة على القضاء ، النظر في ديوان الضرب لضبط عيار ما يضرب من الدنانير والموازين والمكايل ، كذلك أضيف إلى القاضي والعباس بن العوام ، الحنبلي المذهب النظر في العيار ودار الضرب <sup>(٦)</sup> كذلك عهد للقاضي الإشراف أحياناً على سجون البلاد التي يلي قضاءها ، فالقاضي « محمد بن أبي الفرج » المتولى القضاء في ذي الحجة سنة ٥١١ هـ (١١١٧ م) كان يستوضح أحوال المسجونين ، فأطلق منهم جمعاً كثيراً كانوا قد يتسوا من الخلاص لطول العهد بتركهم في السجن ، فطالع هذا القاضي الخليفة بأمرهم وسأل الإفراج عنهم ، فأذن له الخليفة « الأمر بأمر الله » في ذلك <sup>(٧)</sup> .

كذلك لما ولي القضاء ابن ميسر في ذي الحجة سنة ٥٢٢ هـ (١١٢٨ م) استوضح

(١) ابن حجر « رفع الأمر » ورقة ٣٣

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٢١ و ٨١

(٣) « رفع الأمر » ورقة ١٧٣

(٤) وأثنى الجمع بين القضاء والوزارة في العهد الفاطمي كثيرة . انظر ابن حجر « رفع الأمر » ورقة ٣٥ و ٣٦ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١ و ٩٢ . هذا وقد كان بدر الجمالي أول من ولي الوزارة والقضاء من ذوى السيوف . « رفع الأمر » ورقة ٥٨

(٥) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٦٦

(٦) الكندي ص ٥٨٥ والقلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٦ و ٤٨٧ والمقرئزي « الخطط »

ج ٢ ص ٢٤٦ وابن حجر ورقة ٩١ و ١٩٥ و ٢٥٥ ب

(٧) ابن حجر ورقة ٢٥٦



أحوال المعتقلين وطالع بها الخليفة « الأمر بأمر الله ، أيضاً ، وكان فيهم جماعة قد ينسوا من الإفراج عنهم ، فاستصدر هذا القاضي أمر الخليفة بالإفراج عنهم<sup>(١)</sup> .  
ومن الأعمال القضائية التي كان يتولاها القاضي أحياناً علاوة على عمله العادي ، ولاية المظالم ، فقد تولى مثلاً « ابن أبي ثوبان ، أيام الخليفة المعز لدين الله و « عبد العزيز بن محمد بن النعمان ، سنة ٥٣٩٤ هـ (١٠٠٣ م) و « عبد الحاكم بن وهب ، سنة ٥٤٥٠ هـ (١٠٥٨ م) و « ابن العوام ، الحنفى سنة ٥٤٥٢ هـ (١٠٦٠ م) و « محمد بن أبي الفرج ، سنة ٥١١٧ هـ (١١١٧ م) و « ابن ميسر ، سنة ٥٢٢ هـ (١١٢٨ م) ولاية المظالم علاوة على القضاء<sup>(٢)</sup> .

كذلك نظر القاضي في القصص (العرائض) ، فثلاً كان « عبد العزيز بن محمد بن النعمان ، سنة ٥٣٩٤ هـ (١٠٠٣ م) متولياً للقصص علاوة على القضاء<sup>(٣)</sup> .  
كذلك نظر القاضي في الجراح<sup>(٤)</sup> ، وفي الشرطة<sup>(٥)</sup> ، فنظر في الجرائم وفي إقامة الحدود .

كذلك نظر القاضي في قضايا الجند ، فأطلق عليه « قاضي العسكر ، فكان « على ابن الوليد ، ينظر أيام الخليفة المعز لدين الله في خصومات الجند ، ولما سافر هذا الخليفة لحرب القرامطة صحب معه القاضي « على بن النعمان<sup>(٦)</sup> .  
كذلك عهد للقاضي أحياناً ببعض المسائل الدينية ، فكانت تضاف إليه الإمامة في الصلاة والخطابة ، وبذلك يؤم الناس للصلاة ويخطب فيهم<sup>(٧)</sup> فثلاً عهد الخليفة العزيز بالله إلى القاضي « محمد بن النعمان ، بالخطابة والإمامة<sup>(٨)</sup> وقبل موت هذا القاضي

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٧٠

(٢) « » ج ٢ ص ٧٠ و « ابن حجر » رفع الامر » ورقة ٤٦ و ١٣٢ و ١٦٥ و ٢٥٦

(٣) ابن حجر « رفع الامر » ورقة ١٦٥

(٤) كان أول فاض نظر في الجراح وحكم فيها هو « سليم بن عتر النجبي » سنة ٥٣٩ هـ (٦٥٩ م) و « علاوة معاوية القضاء سنة ٤٠ هـ (٦٦٠ م) . الكندي ص ٣

(٥) كان أول من جمع له القضاء والشرطة القاضي « عابس بن سعيد » جمعاً له أمير مصر مسلم بن عجلد الأنصاري من قبل معاوية سنة ٦١ هـ (٦٨٠ م) . الكندي ص ٤٢٠

(٦) الفريرى « انفاذ الحفا » ص ٧٩ و « ابن حجر » ورقة ١٩٥

(٧) الكندي ص ٥٨٥ و « ابن حجر » ورقة ٩١ و ١٩٥

(٨) ابن حجر ورقة ٢٥٥

سنة ٥٣٨٩ (١٩٩٩م) ولاه الخليفة الحاكم بأمر الله القضاء وأمره بالخروج إلى المصلى للصلاة بالناس وإقامة الدعوة له<sup>(١)</sup>.

كذلك عهد إلى القاضي عبد الحاكم بن وهب بن عبد الرحمن بن المايجي الرقي،  
(ويكنى بأبي القاسم الاسماعيلي) سنة ٤٥٠هـ (١٠٥٨ م) بالصلاة والخطابة (٣)، وإلى  
القاضي «أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن  
علي بن الحرث بن أبي العوام، الخنيلي، ولابن عمه القاضي «أبي عبد الله أحمد بن  
محمد بن أبي بكر زكريا يحيى بن أبي العوام، القاضي الحنفي سنة ٤٥٢هـ (١٠٦٠ م) بالنظر  
في الصلاة والخطابة (٣).

كذلك أناب الخليفة ، الفائز بنصر الله ، في الخطابة في الأعياد عنه القاضي  
 ، عبد الله بن هبة الله بن معالي بن كامل بن عبد الكريم المفضل بن ضياء الدين ،  
 سنة ٥٤٩هـ<sup>(١)</sup> (١١٥٤م) .

كذلك عهد القاضى بالحسبة<sup>(٥)</sup>، فكانت العادة قبل رمضان بثلاثة أيام أن يطوف القاضى على المساجد والمشاهد بمصر والقاهرة ليتفقد حصرها وقناديلها، ليعلم ما تحتاج إليه من إصلاح، فكان القاضى يبدأ بجامع المقس ثم بجامع القاهرة (الجامع الأزهر)، ثم بالمشاهد، ثم القرافة، ثم جامع عمرو (جامع مصر)، وقد بقي الأمر على ذلك حتى زالت الدولة الفاطمية.

وكان يسام كبار رجال الدولة وأغنياؤها في عمارة المساجد ابتغاء الثواب وبذلك يجمع القاضى الشيء الكثير من الأموال <sup>(٦)</sup> فكان وابن العوام، القاضى الحنبلى ينظر مثلا في الجوامع والمساجد <sup>(٧)</sup> .

(١) ابن ميسر • تاريخ مصر • ج ٢ ص ٥٣

(٢) ابن حجر « رفع الاصر » ورقة ١٣٧ وما بعدها

६७, ६८ " " " " (२)

136     "     "     "     "     "     (2)

(٥) الماوردي « الأحكام السلطانية » ( القاهرة سنة ١٢٩٨ هـ ) ص ٦١ — ٧٢

(٦) الفريزي « المخطوط » : ج ٤ ص ٨٤ وابن حجر « روض الاصر » ورقة ٢٥٦ وعلى مبارك باشا

« الخطط التوفيقية » ص ١١ والأستاذ عنان « الأزهر » ص ٧٠ و ٧١

(٧) ابن حجر « رفعم الاصر » ورقة ٤٣

وكان القاضى يتلس الهلال جرياً على العادة المتبعة<sup>(١)</sup> فوق سطح الجامع العتيق  
كافعل القاضى أبو الطاهر .

كذلك عهد للقاضى أحياناً بأن ينظر فى المفاصد التى تحصل فى عهده ، فقد عقد  
قاضى القضاة ، مالك بن سعيد الفارقى ، التوبة للنجمين والمطربين والمغنين فأغفوا  
من المطاردة سنة ٥٤٠٤ ( ١٠١٣ م ) أيام الحاكم بأمر الله ، كذلك ألقى القاضى الخليفة .  
أحياناً بالعدول عن عناية بعض أهل الذمة المفسدين فى الوظائف<sup>(٢)</sup> .

وكثيراً ما كانوا يجمعون للقاضى الدعوة ، فيكون قاضى القضاة وداعى الدعاة ،  
فكان الإشراف على مجالس الحكمة من شئون قاضى القضاة ، ولكن لما اتسعت الدعوة  
بقيام « دار الحكمة » عهد بها إلى زعيم دينى خاص كان يلى قاضى القضاة فى الرتبة ويتزيا  
بزيه فى اللباس ويتمتع برسومه وامتيازاته ويسمى « داعى الدعاة » ، وكان على بن  
النعمان « أول قاض للقضاة فى زمن العبيدين أضيفت إليه الدعوة فللقب بقاضى  
القضاة وداعى الدعاة » ، وبذلك جلس فى المسجد الجامع لقراءة علوم آل البيت<sup>(٣)</sup>  
كذلك جلس « محمد بن النعمان » لقراءة علوم الشيعة<sup>(٤)</sup> ، وأضيفت الدعوة إلى  
كل من القضاة « الحسن بن كديته » سنة ٤٦٤ هـ ( ١٠٧١ م )<sup>(٥)</sup> و « عبد الله بن هبة الله  
ابن معالى بن كامل بن عبد الكريم المفضل بن ضياء الدين » سنة ٥٤٩ هـ ( ١١٥٤ م )<sup>(٦)</sup>  
و « نجم بن جعفر سراج الدين أبى الثريا » سنة ٥٢٦ هـ ( ١١٣١ م ) وغيرهم<sup>(٧)</sup> .  
وأحياناً كانوا يضيفون للقاضى نقابة الطالبين<sup>(٨)</sup> فـ « الحسن بن محمد بن طاهر »

(١) كان عبد الله بن لمبة الحضرمى قاضى مصر من قبل أبى جعفر المنصور سنة ١٠٥٤ هـ ( ٧٧٠ م )  
أول قاض حضر فى طلب رؤية هلال شهر رمضان ، ثم كان القضاء على ذلك بالجيزة حتى كان أبى الليث  
فضله فى أصل « المقطم » . الكندى ص ٣٧٠

(٢) السبى « عقد الجان » القسم الرابع ج ١٩ ورقة ٦٨٣ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة »  
ورقة ٥٣ « الأستاذ عتاق » الحاكم بأمر الله « ص ٦٧

(٣) الكندى ص ٥٨٥ وابن خلدون « البر » ج ٤ ص ٥٦ وابن حجر ورقة ٩١

(٤) المقرئى « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٦

(٥) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٢١ و ٨٨

(٦) ابن حجر ورقة ١٣٦ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٨١ و ٨٢

(٧) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٧٦ وابن حجر ورقة ٢٦٤

(٨) نقابة الطالبين نسبة إلى الامام على ، إذ قد اعترف الاسلام بعرف الدم للأب ، وأهل بيت

مثلا كان قاضيا ونقيا للطالبيين (١) .

كذلك كان يسند للقاضي أحيانا ، بيت المال ، ، وهو ذلك الكائن المعنوى الذى تجمع فيه الأموال بمقتضى مرسومته أحكام الشريعة الغراء لتصرف فى المصالح العامة .  
كذلك عهد للقاضي أحيانا بأموال اليتامى ومراقبتها (٢) ، وتولى الاحباس (٣)

== رسول الله صلى الله عليه وسلم الأشراف بالدم حتى اليوم ، يأخذون راتباً من الحكومة دراهم معدودات شهريا ، وتحرم عليهم الصدقة ، وكان لهم قضاء مستقل بهم يتولاه تقيهم الذى يمينه الخليفة ، ولهم قيب فى جميع المدن الكبرى ،

ونحدها المصادر التاريخية عن خضوع فرعى بنى هانم ( الباسيين والباليين ) حتى أوائل القرن الرابع الهجرى لقبب واحد ، ثم صار لكل فريق قيب خاص به . وبجانب هذا الراتب البسيط الذى يعتبر شرفا أكثر منه راتبا ، فضل الشريف أيضا فى بعض المناصب كإمامة بعض المساجد ، ليصيب منها بعض المال ، فكانت بمصر فى عهد الطولونيين للأشراف جرايات ، وكان إمام جامع عمرو غالبا منهم .

وما يدل على علو منزلة الشريف ما يحكى عن كافور من أن امرأة اعترضته فى طريقه وصاحت به « ارحمى يرحمك الله » فدفعها أحد رجاله دفعا عنيفا فسقطت فاغتاط كافور وأمر بقطع يده فقامت تشفع له ، فتعجب من مكرمتها وقال : أسألوها عن أصلها فا تكون إلا من بيت عظيم فستلت فاذا بها علوية ، فغظم الأمر على كافور وقال لقد أغفنا الشيطان عن نساء الأشراف وأحسن إليهما ، وتفقده سائر نساء الأشراف وأدر عليهن الروائب والجرايات . وما يحكى عن كافور أيضا من أنه كان يوما فى موكب فسقط منه سوطه ، فتأوله إياه أحد الأشراف ( أبو جعفر مسلم العلوى ) ، فقبل يده شكرا وقال « نعت إلى والله نفسى فا بعد أن ناولنى ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم سوطى غاية يتشرف لها » . ويلاحظ أن الأشراف اتخذوا منذ القرن الثامن الهجرى اللون الأخضر شعارا لهم .

وكان لا يتولى نقابة الطالبيين إلا أحد أكابر الشيوخ وأجلهم ، فيهم بأمرهم ، ويمنع من يدخل فيهم من الأدعياء ، ويمنع بصحة الأنساب وثبوتها ، ويمشى فى جنازتهم ، ويسعى فى حوائجهم ، ويمود مرضاهم ، ويمتنع المعتدى منهم عليهم ، ويحل الوثام ، ويوثق عرى المحبة والمودة بين أفرادهم . ولا بيت فى أمر من أمورهم إلا بعد استشارة مشايخهم ، وكان يكون هيئة خاصة من نفسه ومنهم للنظر فى شئون العلويين ، وفى باقية إلى اليوم وتعرف بـ « نقابة الأشراف » ، ورأسها اليوم فضيلة الأستاذ الشيخ البلاوى قيب الأشراف بمصر . ابن سعيد « المغرب فى حلى المغرب » ص ٤٧ - ٤٩ والفقهى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٥ و ٤٨٦ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١ ونز « المحاضرة الإسلامية » ص ٢٤٩ - ٢٦٠

هذا وكان أبو القاسم أحمد بن محمد بن اسماعيل طباطبا يتولى نقابة الطالبيين بمصر فى سنة ٣٥١ ( هـ ) قبل استيلاء جوهر على مصر .

وفى أيام الدولة الفاطمية كان يقف تقيب الأشراف الطالبيين بخدمة الخليفة كغيره فى صلاة العيد .  
المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٣٢٩  
( ١ ) ابن حجر ورقة ٩٤

( ٢ ) أول من راتب أموال اليتامى ونظر فى أموالهم عبد الرحمن بن معاوية بن حديد فاضى مصر من قبل والى مصر عبد العزيز بن مروان سنة ٨٦ هـ . السكتى ص ٣٢٥

( ٣ ) أول من أدار الأحياس بمصر « توبة بن نمر الحضرمى » سنة ١١٨ هـ ( ٧٣٦ م ) وهو فاضى ==

(الأوقاف) ، وكان لها ديوان خاص <sup>(١)</sup> ، وعهد إلى قاضي القضاة بتولى أحباس الجوامع والمساجد ، فكان إليه أمرها ، ولها ديوان مفرد وفي سنة ٣٦٣ هـ (٩٧٣ م) جعت أحباسها فبلغت مثلاً في زمن الخليفة المعز لدين الله في السنة ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم (١,٥٠٠,٠٠٠ درهم) وكان مرتب كل مشهد خمسين درهماً في شهر لرسم الماء لزوارها <sup>(٢)</sup> .

أما اختصاص القاضي الإقليمي فكان واسعاً ، إذ كان للقاضي قضاء الديار المصرية وأعمالها ، فيتولى على قضاء القاهرة ومصر والاسكندرية والشام والحرمين والمغرب وأعمال ذلك ، فـ « علي بن النعمان » مثلاً قرىء عهده بولاية ذلك كله <sup>(٣)</sup> .

ولما ولي القاضي « محمد بن النعمان » القضاء سنة ٣٧٤ هـ (٩٨٤ م) امتد اختصاصه الإقليمي على الديار المصرية والاسكندرية والحرمين وأجناد الشام <sup>(٤)</sup> .

ولما ولي القاضي « عبد العزيز بن محمد بن النعمان » القضاء سنة ٣٩٤ هـ (١٠٠٣ م) عهد إليه بالقضاء على القاهرة المعزية ومصر والاسكندرية والحرمين وأجناد الشام والرحبة وبرقة والمغرب وأعمالها <sup>(٥)</sup> .

٢ - قاضي المظالم : « القضاء » ، وإن سبق « النظر في المظالم » في الظهور وكان بمكة مفتوحاً على مصراعيه ليقصده كل ذي ظلامة ليخرج منه قرير العين ، إلا أن وظيفة النظر في المظالم كانت وليدة عاطفة نبيلة أيضاً في الهيئة الاجتماعية ، تبغى تحقيق المساواة بين الخصوم وتمكين الضعيف من الوقوف في نفس المستوى الذي سهل على القوى الوصول إليه أمام منصة القضاء . كلاهما كان يرى أن القوى من الخصوم أمامها ضعيف حتى يأخذ الحق منه والضعيف فيهم قوى حتى يأخذ الحق ، كلاهما يقف أمامه الشاكي والمشكو منه في مستوى واحد ، فيرد إلى المظلوم

١ - مصر في خلافة هشام بن عبد الملك ، ويصبر عام ١١٨ تاريخ إنشاء ديوان الأوقاف بمصر . ولما كانت أحباس في أيدي أهلها وأيدي أوصيائهم . السكندى ص ٣٤٦ وابن حجر ورقة ٧٠

(١) المقرئ « المخطوط » ج ٤ ص ٨٣

(٢) علي مبارك باشا « المخطوط التوفيقية » ص ١١

(٣) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٦ وابن حجر ورقة ٩١

(٤) ابن حجر ورقة ٢٥٤ و ٢٥٥

(٥) « ورقة ١٦٥ و ١٦٦ »

منهما ظلامته ، فإذا عجز القاضى العادل عن تنفيذ حكمه ، وإيقاف تعدى ذوى الجاه والحسب ، فهنا يظهر الاختلاف وتظهر الحكمة من إيجاد شخص قوى الشكيمة واسع النفوذ ليحكم وينفذ حكمه فيما عجز عنه القاضى فى قضايا الرجال من عليه القوم ، ويمنع تعديهم على الرعية ، يزجر المعتدى ، والضرب بيد من حديد على الظالم الباغى . فإذا كان القضاء يمتاز ببئيل المولد ، فقد امتاز النظر فى المظالم بشرف المطمع ، لا يتولاه إلا ذوو الأقدار الجليلة والأخطار الحفيلة <sup>(١)</sup> .

ولاية الظالم إذا وظيفة قضائية نشأت لفساد الناس ، فكان كل حكم يعجز عنه القاضى أو المحتسب <sup>(٢)</sup> ينظر فيه من هو أقوى منهما يدا ، ليوقف كل من تحدته نفسه من العمال الكبار والأمراء العظام بالطغيان على أفراد الرعية ، فهى سلطة قضائية جديدة ، روعى فى إنشائها أن تكون أوسع من السلطة العادية لكل من القاضى والمحتسب <sup>(٣)</sup> ، وهى فى الوقت نفسه وظيفة دينية . ويقول المقرئى <sup>(٤)</sup> إن أول من نظر فى المظالم من الخلفاء أمير المؤمنين على بن أبى طالب .

وولاية المظالم داخلة حسب أصولها فى القضاء وهى من الوظائف التى تخرج فيها سطوة السلطان بنصفه القضاء وبطلق على متوليها « صاحب المظالم » .

عاشت الوظائف جانباً جنباً ، ولم يبين لكل منهما اختصاصه ، ولم تحدد الأمور التى تدخل أو لا تدخل فى كل منهما تحديداً دقيقاً ، فكانت الأمور المتعلقة بالحدود ، ينظرها أيضاً صاحب المظالم <sup>(٥)</sup> كما ينظر الخصومات .

وكانت ولاية المظالم تعقد برياسة الخليفة نفسه أو الوالى أو الأمير أو الوزير أو القاضى أو أحد كبار الموظفين ، بتفويض من الخليفة .

احتاجت هذه الوظيفة إلى علو يد وعظيم رهبة ، لتوقف المعتدى عند حده وترزجر المظالم من الخصمين ، فكان من يتولاها يمضى ما عجز القضاء أو غيرهم عن

(١) الفقهئدى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٧

(٢) اللاوردى « الأحكام السلطانية » ( طبعة ١٢٩٨ هـ ) ص ٦١ — ٧٢

(٣) لها تقبى اليوم محكمة القضا المصرىة فى عصرنا

(٤) « الحطط » ج ٢ ص ٢٠٧

(٥) الفقهئدى « صبح الأعشى » ج ٥ ص ٤٥٢ ومتر « الحضارة الاسلامىة » ص ٣٨١

إمضائه ، وكانت له سلطة أوسع من سلطة القاضي . ويحدثنا الماوردي <sup>(١)</sup> عن وظيفة النظر في المظالم هذه فيقول : إنها وظيفة تقارب مهمة القضاء ، وهي عبارة عن «ثود المتظالمين إلى التناسف بالرهبة ، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة ، فكان من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر ، نافذ الأمر ، عظيم الهيبة ، ظاهر العفة ، قليل الطمع ، كثير الورع لأنه يحتاج في نظرة إلى سطوة الحماة وثبت القضاء ، فيحتاج إلى الجمع بين صفات الفريقين ، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر في الجهتين .

وكانت تنظر ظلامة المتظلم إثر حضوره وينصف ، ثم تبعاً لسنة التطور أفرد لهذا النظام القضائي بعد ذلك يوم خاص للنظر في أحوال المتظلمين وتصفح قصصهم في المسجد الجامع ، إذ عهد بها إلى من ينوب عن الخليفة من الموظفين ، حتى يتفرغ لأعماله الأخرى بقية الأسبوع ، أما إذا عهد بها لعامل يفرد بها فكان له النظر في جميع الأيام .

أما لإجراء رفع الدعوى أمام هذه الهيئة القضائية ، فكان بتقديم الظلامات مكتوبة <sup>(٢)</sup> ، وكان على صاحب ديوان المظالم أن يعمل بجميع القصص جامعا يعرض على الخليفة في كل أسبوع <sup>(٣)</sup> ، وكانت الأحكام تصدر مكتوبة وكان يخصص في دار الخلافة يوم أو أكثر في الأسبوع لسماع المظالم <sup>(٤)</sup> . ولم تنشأ ولاية المظالم بمصر إلا في عهد أبي العباس أحمد بن طولون ، وفي أيام الأخشيديين كان ينظر في المظالم بمصر قاضي الإخشيد المعين سنة ٥٣٢٤ (٩٣٦ م) <sup>(٥)</sup> ، ثم أفرد للنظر في المظالم أيامهم سنة ٥٣٣١ قاض خاص مستقل بنظرها <sup>(٦)</sup> .

وكان الوزير هو الذي يعين أصحاب المظالم في البلاد ويجلس للمظالم بمصر كما كان

(١) الماوردي « الأحكام السلطانية » ص ٦٤ وابن خلدون ( الطبعة الأميرية سنة ١٣٢٠ هـ ) ص ٢٠٦ وما بعدها والفتنشي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٧ والقرنزي « المخطوط » ج ٢ ص ٢٠٧

(٢) الجبشيارى « كتاب الوزراء » ص ١٠٧ و ١٠٨

(٣) متر « الحضارة الإسلامية » ص ٣٨٣ قسلا عن « كتاب الحراج » لقدامة غطوط باريز

رقم ٥٩٠٧ ص ٢٣ ب

(٤) للاوردي « الأحكام السلطانية » ( طبعة انجر Eger ) ص ١٤٣ وابن سعيد « المغرب » ص ٣٩

والقرنزي « المخطوط » ج ٢ ص ٢٠٧

(٥) السبك « طبقات » ج ٢ ص ١١٣ و ١١٤

(٦) البكتنسى ص ٥٧٢

«صاحب مصر، أبو المسك كافور الإخشيدي الأسود يجلس أيضاً للنظر في المظالم بنفسه في كل يوم سبت، وكان يحضر مجلسه الوزير «أبو الفضل» والقضاة والفقهاء والشهود ووجوه البلد»<sup>(١)</sup>، ولما أكثر كافور من الجلوس للمظالم أصبح القاضي كالمحجور عليه متعتلاً<sup>(٢)</sup> عن العمل واستغنى الجمهور عنه، ولجأوا في كل شيء إلى الناظر في المظالم<sup>(٣)</sup> واستمر كافور الإخشيدي ينظر في المظالم مدة حياته بمصر إلى أن مات، فلما قدم القائد أبو الحسين جوهر الصقلي بجيوش المعز لدين الله، جلس جوهر في المظالم ووقع على رقاع المتظلمين في أيام السبت<sup>(٤)</sup>، وحضر مجلسه أيضاً الوزير والقاضي وكبار الفقهاء، وأصدر أحكامه بنفسه<sup>(٥)</sup>، وأقام جوهر مستقلاً بتدبير الأمور بمملكة مصر قبل وصول المعز لدين الله إليها، أربع سنين وعشرين يوماً، فكان تارة ينظر في المظالم بنفسه وهو الغالب، وتارة أخرى يردها إلى «أبي عيسى مرشد»<sup>(٦)</sup>.

ولما قدم المعز لدين الله مصر، أبقى النظر في المظالم، فكان أحياناً يتولا بنفسه، وأحياناً يعهد بها إلى غيره من عظماء الدولة. فيحدثنا ابن ميسر<sup>(٧)</sup>، بأز أبا الفرج يعقوب بن يوسف بن كلس وعسلوج بن حسن جلساً مثلاً في جامع ابن طولون ونظراً في المظالم.

وأن «أبا سعيد عبد الله بن ثوبان، الذي صحب المعز لدين الله إلى مصر تقلد في شوال سنة ٣٦٢ هـ (٩٧٢ م) النظر في المظالم الخاصة بالمغاربة، ثم وسع اختصاص

(١) الكندي ص ٥٧٧ والمقرئ «المخطوط» ج ٢ ص ١٠٧

(٢) «ص ٥٨٣ و ٥٨٤»

(٣) «ص ٥١٢»

(٤) في جمادى الآخرة سنة ٣٦٠ هـ قل جوهر مجلس المظالم إلى يوم الأحد ينزل يوم السبت. المقرئ «اتواط الحنفا» ص ٧٦ و ٨٥

(٥) ابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٢١٢ والمقرئ «المخطوط» ج ٢ ص ٢٠٧ والبع «عقد الجمان» القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٤٣٦

(٦) ابن خلكان ج ١ ص ٢١٣ والمقرئ «اتواط الحنفا» ص ٧٦ و ٨٥ والبعني «عقد الجمان» القسم الثالث من ج ١٩ ورقم ٤٣٧

(٧) «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥ وابن حجر ورقة ١٣٢



فשמع المصريين أنفسهم واستمر كذلك حتى آخر سنة ٣٦٣هـ (٩٧٣م). كذلك زد المعز لدين الله وابنه العزيز بالله النظر في الظلامات إلى الحسين بن عمار<sup>(١)</sup>، وكانت الدولة إذا خلت من وزير صاحب سيف، جلس صاحب الباب في باب الذهب بالقصر<sup>(٢)</sup> وبين يديه النقباء والحجاب على حسب أقدارهم ومكاتبهم، فينادى المنادى بين يديه يا أرباب الظلامات فيحضرون، فن كانت ظلامته مشافهة، أرسلت إلى الولاة والقضاة رسالة بكشفها ومن تظلم ممن ليس من أهل البلد، أحضر قصة بمسألته فيسألها الحاجب منه فإذا جمعها أحضرها إلى الموقع، بالقلم الدقيق، فيوقع عليها، ثم تحمل إلى الموقع، بالقلم الجليل، فيبسط ما أشار إليه الموقع الأول، ثم تحمل في خريطة إلى الخليفة فيوقع عليها، ثم تخرج في الخريطة إلى الحاجب فيقف على باب القصر ويسلم كل توقيع لصاحبه.

ولما قدم بدر الجمالي القاهرة وولى الوزارة، صار أمر الدولة كله راجعاً إليه واقتدى به من تلاه من الوزراء.

وكان الوزير صاحب السيف يجلس للنظام بنفسه يومين في الأسبوع ويجلس أمامه قاضى القضاة وبجانبه شاهدان معسبران، ويجلس بجانب الوزير كاتب يسمى «الموقع بالقلم الدقيق» يوقع بما يأمر به في المظالم، ويلى صاحب ديوان المال وبين يديه صاحب الباب واسفهلار العساكر وغيرهم من الموظفين، وبين أيديهما النواب والحجاب على طبقاتهم.

وإذا كان الوزير صاحب سيف، كان الخليفة يوقع على قصص المظالم عندما ترفع إليه بخطه ويده على القصة، يعتمد ذلك إن شاء الله، ويوقع من الجانب الأيمن منها ويخط بخطه «وزيرنا السيد الأجل» ويذكر نعمته المعروف به - أمتنا الله تعالى ببقائه، يتقدم بنجاء ذلك إن شاء الله تعالى، (وهذه الصيغة بمثابة الصيغة التنفيذية عندنا اليوم) ولما تحمل إلى الوزير يكتب هذا الأخير تحت خط الخليفة، يمثل

(١) ابن خلدون «العبر» ج ٤ ص ٥٥ والسيوطى حن الحاضرة ج ٢ ص ١١٦  
(٢) أحد أبواب القصر النسخة وهى: باب الذهب والبحر والزهومة والتربة والديلم وقصر الشيوخ والعبد والزمرى والربيع. الفقهندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٣٥٠

أمر مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، وثبت في الدواوين <sup>(١)</sup> . وكان قاضي المظالم يولى غالباً بمرسوم من الخليفة ، ويقرأ سجله في المسجد الجامع حيث كان يعقد جلساته عادة فيأتى الخصوم والشهود أمامه ، وبعد أن ينظر في الخصومة ويسمع شهادة الشهود يصدر حكمه الذى تنفذه السلطة التنفيذية بعد ذلك <sup>(٢)</sup> .

ومن مآثر الفاطميين أنهم خصصوا موضعاً في دار الخلافة يعرف بالسقيفة يقف عنده المتظلمون ، وكانت عادة الخليفة أن يجلس هناك كل ليلة لمن يأتيه من المتظلمين ، وكان إذا ظلم أحد وقف تحت السقيفة وقال بصوت عال : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، على ولى الله ، وهى عبارة الشيعة ، فيسمعه الخليفة فيأمر بإحضار إليه أو يفوض أمره إلى الوزير أو القاضي أو أحد عظماء الدولة <sup>(٣)</sup> ، فثلاً لما ذهب ضامن المعدية ، إلى السقيفة وقال بصوت عال العبارة السالفة الذكر وسمعه الخليفة الحافظ ، أمر بإحضاره ، ولما ثبت للخليفة إجرام النصراني وأنه كان السبب في بيع معدية الشاكي بعد إهائته وضربه بالمقارع لدفع خراج أرض الاجام ، زوراً وهى ليست له - لأن ضامن المعدية لم يشأ أن يعديه حسبة لوجه الله - عاقب الحافظ ، والنصراني <sup>(٤)</sup> .

ويقول ابن خلدون <sup>(٥)</sup> في الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة : ويكون نظره ( أى ناظر المظالم ) في البيئات والتقارير واعتماد الأمارات والقرائن وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح واستخلاص الشهود ، أوسع من نظر القاضي ، ويحدثنا الماوردي <sup>(٦)</sup> ، عن ذلك فيقول : ولناظر المظالم من فضل الهية وقوة اليد ما ليس للقضاة في كف الخصوم عن التجاحد ومنع الظلم ، وإن الناظر في المظالم

(١) القلشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩١ و ٤٩٧ و ص ٥٢٩ و ٥٣٠ والفريزي « المخطوط »

ج ٢ ص ٢٠٧ و ٢٠٨

(٢) الدكتوران حسن بك وعلى إبراهيم حسن « النظم الإسلامية » ص ٣٥٢

(٣) الفريزي « المخطوط » ج ١ ص ٤٠٥ وعلى مبارك باشا « المخطوط التوفيقية » ج ٢ ص ١٧

(٤) الفريزي « المخطوط » ج ٢ ص ٢٤٩

(٥) « القبة » : ( طبعة بيروت ١٨٧٩ م ) ص ١٩٣

(٦) « الأحكام السلطانية » ص ٧٠ و ٧١

زرع مقالا وأفسح مجالا ، « وإنه يحق له لإظهار الحق ومعرفة المبطل من الحق استعمال الإرهاب والتوسع بالأخذ بالآمارات وشواهد الأحوال مما ليس في مقدور الحكم ، ، « وأن يقابل من ظهر ظله بالتأديب ويأخذ عدوانه بالتقويم والتهذيب ، ، « وإذا سأله أحد الخصوم فصل الحكم ، فلا يسوغ أن يؤخره الحاكم ويسوغ أن يؤخره وإلى المظالم عند اشتباه أمرهم ورغبته في التأني ، ، « وإن له رد الخصوم إذا أعضلوا وساطة الأمناء ليفصلوا التنازع بينهم صلحا عن تراض ، وليس للقاضي ذلك إلا عن رضى الخصمين بالرد ، .

والقاضي عند نظر الدعوى يكلف المدعى بإثبات حقه أولا ثم يسمع الشهود أما قاضي المظالم فيصح له أن يبدأ أولا باستدعاء الشهود ليسألهم عن معلوماتهم في المنازعة المعروضة عليه .

من هنا نقف على مبلغ أهمية هذه الوظيفة وما كان لصاحبها من القوة ونفاذ الكلمة وكيف كان لا يتقيد بتدقيقات الفقهاء ، وكيف كانت حريته عندما ينظر في المظالم أوسع بمراحل من حرية القاضي .

وكان قاضي المظالم ينظر في القضايا التي يرفعها الأفراد والجماعات على الولاة الذين ظلمهم ، أو لم يسلكوا طريق العدل معهم وعلى عمال الخراج إذا توسعوا في جباية الخرائب منهم ، فإذا رفعوه إلى بيت المال أمر برده ، وإن أخذوه لأنفسهم ، استرجع منهم لأربابه ، وعلى كتاب الدواوين إذا أثبتوا في دفاترهم عمداً أو خطأ يخالف الحقيقة من أموال المسلمين ، والنظر في تظلم المرتزقة إذا أنقصت أرزاقهم ، أو تأخر ميعاد دفعها لهم ، فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادل فيجريه عليهم ، وينظر فيما نقصوه أو منعوه من قبل ، فإن أخذه ولاية أمورهم استرجعهم منهم ، وإن لم يأخذوه ، قضاه من بيت المال ورد الغصب التي اغتصبها الولاة أو ذؤن الأيدي القوية وتصرفوا فيها تصرف الملاك بالقهر والغلبة ، ومشاركة الوقوف ، يبدأ بتصفحها ليجريها على سبيلها ويمضيها على شروط واقفها ، وتنفيذ ما وقف خصاة عن تنفيذه من أحكامها فينفذ الحكم على المعتدى ولو عظم خطره وعلته أدبرته ، فيتزع ما في يده ويلزمه خروجه من ذمته ، كذلك ينظر فيما عجز عنه منولى

الحسبة في المصالح العامة ، كالجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه ، والتعدي في طريق عجز عن منعه ، والتخيف في حق لم يقدر على رده ، فأخذهم بحق الله في جميعه ويأمرهم بحملهم على موجه ومراعاة إقامة العبادات الظاهرة كالجمع والأعياد والحب والجهاد من تقصير فيها وإخلال بشروطها ، فإن حقوق الله أولى أن تستوفى وفروضه أحق أن تؤدى ، كما ينظر فيما شجر بين المتشاجرين ، فيحكم بين المتنازعين فيحق الحق ويقيم العدل<sup>(١)</sup> . وكانت محكمة المظالم تنعقد في المسجد وتتألف من خمس جماعات ، لا يستغنى عنهم ولا ينتظم نظرة إلا بهم :

الأولى : الحماة والأعوان للتغلب على كل من تحدته نفسه بالالتجاء إلى القوة أو العنف أو الفرار أثناء القضاء .

الثانية : الحكماء ليردوا الحقوق إلى أصحابها بعد الاطاعة بما يجرى بين الخصوم وما يصدر من الأحكام ، وقد استفادوا من حضورها لوقوفهم على كثير من المبادئ .

الثالثة : الفقهاء ليرجع إليهم عند ما تشكل على صاحب المظالم مسألة من المسائل الشرعية .

الرابعة : الكتاب لندوين ما يحصل أثناء الجلسة من أقوال الخصوم وما لهم وما عليهم من الحقوق .

الخامسة : الشهود الذين يشهدون بأن ما أصدره القاضى من الأحكام لا ينافى الحق والعدل ، وأنه ينطبق على الشريعة الإسلامية ، ومهمتهم إثبات ما يعرفونه عن الخصوم ، وكانوا يختارون ممن بزوا غيرهم في الفقه واشتهروا بالسمعة الطيبة ، وبذلك نستطيع أن نقول بأن نظام المحلفين قد عرف بمصر ، لأنهم كانوا من هيئة المحكمة ويعمل القاضى برأيهم .

وبعد استشارة كبار رجال الدولة الجالسين معه ، يصدر قاضى المظالم حكم في النزاع المعروض عليه<sup>(٢)</sup> وأحياناً عهد للقاضى العادى باختصاص قاضى المظالم ،

(١) المأوردى « الأحكام السلطانية » ص ٦٧ — ٧٠

(٢) السكندى « كتاب الولاية والقضاء » ص ٤٢٣ و ٤٢٤ والمأوردى « الأحكام السلطانية » ص ٦٧



وقال عليه الصلاة والسلام . « من رأى منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليباينه ، فإن لم يستطع فليقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » (١) ، وقال أيضاً . « لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليصمكم الله بعذاب من عنده » (٢) .

ولما كانت الحسبة كما رأينا أمراً بمعروف ، ونهياً عن منكر ، وإصلاحاً بين الناس ، وجب أن يكون المحتسب فقيهاً عارفاً بأحكام الشريعة الغراء التي سيأمر وينهى بتعاليمها ، عفيفاً عن أموال الناس ، متصفاً بالأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة ، لا يكون قوله مخالفاً لفعله ، لأن في انصافه بكل هذا وبغيره من الصفات الحميدة ، صونا لرضه وأقوم لهيبته وبعداً له عن الشبهات ، لذا كان المحتسب أيام الدولة الفاطمية من « وجوه المسلمين وأعيان المعدلين » فكان يراعى في اختياره التقوى والصلاح والورع وحسن الإيمان بآله ، حتى يملأ وظيفته الدينية الجليلة الشأن الرفيعة المنزلة ، وأن يكون « مسلماً حراً بالغاً عاقلاً عدلاً قادراً » ، « وشيئته الرفق ولين القول وطلاقة الوجه وسهولة الأخلاق » ، وأن يكون مواظباً على سنن الرسول صلى الله عليه وسلم من « قص الشارب . . . وتقليم الأظفار ، ونظافة الثياب وتقصيرها والتعطر بالمسك » (٣) .

وكان يقرأ سجله بمصر ( الفسطاط ) وبالقاهرة ، ويخلع عليه في المسجد الجامع على المنبر ، وكان المحتسب إلى أول عهد الفاطميين سنياً فأقاله جوهر قائد المعز لدين الله على إثر الفتح ، وعين مكانه رجلاً من المغاربة في ربيع الثاني سنة ٥٢٥هـ (٩٦٩م) هو سليمان بن عثرة (٤) .

وكانت يد المحتسب مطلقة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يحال بينه وبين مصلحة أداها يؤازره « السلطان » ، إذا احتاج إلى المؤازرة ويتاعده « وإلى المظالم » ، إذا احتاج للمساعدة ، وتقوم « الشرطة » بتنفيذ أحكامه إذا لجأ إليها ، ولم يكن عمله حسيباً لوجه الله ، بل كان يتقاضى ثلاثين ديناراً شهرياً (٥) .

(١) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم « تيسر الوصول » (المطبعة السليبية طبعه أولي) ج ١ ص ١٣

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي وورد في « تيسر الوصول » و « الجامع الصغير » بلفظ متقارب

(٣) ابن الأثير « معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الأول

(٤) القرظي « انساب الخلفاء » ص ٧٨

(٥) ابن خلدون « المقدمة » (طبعة بيروت ١٩٠٠م) ص ٢٢٥ و ٢٢٦ والقرظي « المخطوطات » ج ٢ ص ٢٤٧

وكان ديوان المحتسب متصلاً بديوان القاضي، ويجلس بهما عمرو والأزهر<sup>(١)</sup> ولما كانت الحسبة من قواعد الأمور الدينية، فقد تولاهما في العصر الفاطمي بعض الأئمة والحاكم بأمر الله مثلاً بأنفسهم، وعموم صلاحها وجزيل ثوابها. ولقد تولى الحسبة الوزير بنفسه كما تولاهما يعقوب بن كلس سنة ٣٦٣ مثلاً<sup>(٢)</sup>، وأسندت أعمال الحسبة أحياناً إلى «متولى الشرطة» بمصر والقاهرة<sup>(٣)</sup>، وإلى القضاة معظم أيام الفاطميين بمصر، وكان المحتسب يتخذ لكل أهل صنعة عريفاً ممن اشتهر بالتقوى والصلاح، خبيراً بصنائعهم بصيراً بشتمهم وتدليسهم، مشهوراً بالثقة والأمانة ليخبره عن سلمهم وبضائعهم ومبلغ جودتها وردائها وأسعار أثمانها ليقف على كل صغيرة وكبيرة فيها<sup>(٤)</sup>، ولا غرو فالتبى عليه الصلاة والسلام يقول ما معناه «استعينوا على كل صنعة بصالح أهلها»، ومع ذلك فقد اندس بين العرفاء بعض أصحاب الذم والخربة والردوس الخالية من الحكمة والتدبير، فيحدثنا المقرئ<sup>(٥)</sup> بأن عريفاً حق على خباز من أرباب صنعته، ووكل به عونين من الحسبة أغرماه عشرة دراهم ظلياً، فلما مر قاضي القضاة استغاث الخباز به فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بهذا الخباز، فذكر أن العادة جرت باستخدام عرفاء في الأسواق على أرباب البضائع، وأنه يقبل قرضهم فيما يذكرونه، فأحضر قاضي القضاة عريف الخبازين المتسبب لهذا الضرر وصرفه عن العرافة بعد أن عوض المجنى عليه نقوداً. أي أن المتظلم من المحتسب كان يلجأ إل قاضي القضاة، الذي كان له أن يحضر المحتسب ليحاسبه على فعله مع الرعية.

كما نستنتج كذلك من هذا النص أن العقوبة التي كانت توقع من المحتسب على المخالف كانت إما عيناً، سواء بالنهاي أو الوعظ أو الانذار أو الردع والجزر والتعزير والتأديب بالسوط والدررة وغيرها من أنواع العقوبات أو نقداً بتوقيع الغرامات،

(١) القفشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٨٧ والمقرئ «انماط الحنقا» ص ٨٧

(٢) المقرئ «المخطوط» (طبعة يولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ٥.

(٣) القفشندي «صبح الأعشى» ج ٥ ص ٤٥٢.

(٤) البزري «تهذيب الردية في طلب الحسبة» ص ٦٥ وابن الاخوة «معالم القرية في أحكام

الفصل الخامس والتون والمقرئ «انماط الأئمة» ص ١٨.

(٥) «كتاب انماط الأئمة يكشف الغمة» ص ١٩.

وللمحتسب أيضاً مصادرة وإعدام الأشياء الفاسدة والمحترمة وغلق الحانوت ، فله أن يريق اللبن المغشوش ، وأن يحرق الطعام المحتكر بالنار ، وأن يكسر أواني الخمر ، وأن يرمى الطعام الفاسد على المزابل خارج البلد أو يعدمه <sup>(١)</sup> .

وكان كصاحب الشرطة ينفذ القوبة بنفسه ، فإذا عثر مثلاً على شارب الخمر جلده بالسوط ثمانين جلدة موزعه على كتفيه وإليته ، وهكذا يفعل في حدود الله الأخرى <sup>(٢)</sup> ، وقد يأمر شاهد الزور بركوب دابة وهو مقلوب مسود الوجه <sup>(٣)</sup> .

ويقوم المحتسب النواب عنه بالقاهرة ومصر وسائر الأقاليم <sup>(٤)</sup> ليقوموا نيابة عنه بكل هذه المهام ، فكان كل نائب العام في زماننا يدفع بوكالاته في الجهات المختلفة ليتوبوا عنه فيما يمرض لهم من أعمال ، ويختارهم من أصحاب « العفة والصيانة والنهضة والشهامة » ، لأنهم عيونهم الذين بهم يتمكن من معرفة الأخبار وأحوال السوق ، وكان له أن يؤدبهم إن أخطأوا <sup>(٥)</sup> .

وكانت أعمال المحتسب على ما ذكره الماوردي <sup>(٦)</sup> متعددة مختلفة ، فكان ينظر في الدولة الفاطمية في الأسواق ، فإذا عثر على من نقص المكيال أو بخس الميزان أو غش البضاعة بأي نوع من أنواع الغش ، وعظه وأنذره بالعقوبة والتعزير ، فإن عاد إلى فعلته مرة أخرى عزره بحسب مقدار جرمه <sup>(٧)</sup> لذلك كان على المحتسب أن يكون عالماً بوزن القناطر والأرطال والمثاقيل والدراهم ، خبيراً بكميتها ومعرفتها

(١) محمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الأخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » .  
انظر الباب ٢١ و ٥٠ .

(٢) الماوردي « الأحكام السلطانية » ( طبعه القاهرة ١٢٩٨ هـ ) ص ٦١ — ٧٢ — وعلى ذلك فقد اشترك مع صاحب الشرطة في ذلك . كما كان عمله أحياناً خليطاً من اختصاص « القاضي » « واضي المظالم » ، ولكن حكمه لا يوقف على رفع الدعوى إليه لأنه واجب على كل مسلم قادر ، ولأنه لا ينظر إلا في المسائل البسيطة الواضحة التي يظهر فيها الحق جلياً .

(٣) أحمد بن تيمية « الحسبة في الإسلام » ص ٤٨

(٤) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧ والمغريزي « الخطط » ( طبعه بولاق ١٢٧٠ هـ )

ج ٢ ص ٤٦٣ و ٤٦٤

(٥) ابن الأخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الثالث والخمسون

(٦) الماوردي « الأحكام السلطانية » ( طبعه ١٢٩٨ هـ ) ص ٢٢٧ — ٢٣٠

(٧) المغريزي « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » الورقة السادسة



المعرفة الجيدة حتى يؤدي عملة على أكل وجه ، يتفقد عيار الصنع على حين غفلة من أصحابها في الأسواق والدروب ووراقب صحة الموازين والمكاييل من وقت لآخر ، إذا وجد الموازين قذرة فعليه أن يأمر صاحبها بمسحها وتنظيفها من الأوساخ والأدهان ، خوفاً من أن يحمّد فيها شيء فيضر بالميزان<sup>(١)</sup> .

وكانت للموازين والمكاييل دار خاصة بها هي « دار العيار » . تعايير فيها الموازين والصنع والمكاييل ، وقد ظلت هذه الدار طوال عهد الدولة الفاطمية ثم الأيوبية<sup>(٢)</sup> وكان ينفق عليها من بيت المال فيما تحتاج إليه من الأصناف كالنحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من المواد ، وأجر الصناع والمشارفين ونحوهم ، فكان يحضر المختب أو نائبه إلى دار العيار هذه ليعير المعمول فيها بحضوره ، فإن كان مضبوطاً أجازته وإلا أمر بإعادة صنعه حتى يصبح مضبوطاً ، ولا تباع الصنع والموازين والأكيال إلا بهذه الدار<sup>(٣)</sup> .

ومن منكرات الأسواق التي نيط بالمختب تمهيداً أن « يأمر أهل الأسواق بكفستها وتنظيفها من الأوساخ الملتصقة وغير ذلك بما يضر الناس ، وأن يمنع إرسال الماء من المزاريب المخرجة من الحائط إلى الطرق الضيقة فإن ذلك ينجس الثياب ويضيق الطرق » ، وأن يمنع « ترك مياه المطر والأوحال في الطرق من غير كسح » ، « أو رش الماء في الطرق بحيث يخشى من التزلق والسقوط »<sup>(٤)</sup> ، وغير ذلك من المنكرات . وكان المختب أيام الدولة الفاطمية هو المحافظ على الآداب العامة ، فيمنع كل من تطلع من الجيران من السطوحات والمنافذ ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقا عينه فلا دية له ولا قصاص »<sup>(٥)</sup> ، كما يمنع أن يجلس الرجال على أبواب بيوتهم في طرقات النساء من غير حاجة ، فقد

(١) السبزي « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » الورقة الثامنة

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٥ و ٢٢٦ والمريزي « المخطط » ج ١ ص ٤٦٣ و ٤٦٤

(٣) المريزي « المخطط » ج ٢ ص ٢٤٣

(٤) ابن الأخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الثامن

(٥) ابن قيم الجوزية « الطرق المسكوبة في الديانة الشرعية » ص ٥٠ و « الترغيب والترهيب »

( طبعة المطبعة الحليّة ) ج ٤ ص ٢١٥

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إياكم والجلوس في الطرقات ، قالوا يا رسول الله ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه ، قالوا وما حقه ، قال غصن البصر وكف الأذى ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر »<sup>(١)</sup> .

وكذا يمنع المحتسب النساء من جلوسهن على أبواب بيوتهن في طرقات الرجال أو أن يخلو رجل بامرأة غير جائز له شرعاً الخلوة بها . وكان عليه أن يتفقد الحمامات في كل يوم ويعزر كل من رآه من المستحامين بلا مئزر وكان عليه أن يتفقد المواضع فلا يدع الرجال يتخلطون بالنساء بل يجعل بينهم ستارة ، فإذا انقضى المجلس خرج الرجال من طريق والنساء من طريق آخر<sup>(٢)</sup> فإذا وقف أحد من الشبان في طريقهن عزره .

ونحن في حاجة قوية اليوم إلى محتسب يعزر كل رجل لاهمه إلا الجلوس في القهوة على قارعة الطريق ليغازل النساء أثناء سيرهن في الشوارع ، وإشباع نظره من كل ما يثير الشهوة في نفسه ، وكل امرأة لا عمل لها إلا معاكسة الرجال والتبرج بالزينة لتلفت إليها الأنظار . وبذلك يغلق باب الشهوات فلا تنطلق منه الغرائز البشرية . ويحدثنا المقرئ<sup>(٣)</sup> بأنه كان من واجبه أيضاً انذار معلى السباحة وقد كانوا مصدراً لأضرار خلقية . « بتحذيرهم من التفرير بأولاد الناس » ، فمن فعل من ذلك كله شيئاً عزره<sup>(٤)</sup> .

وكان من واجب المحتسب أيام الدولة الفاطمية إيقاف مضايقة الجمهور كاحتشاد

(١) صحيح مسلم ج ٦ ص ١٦٥

(٢) هذا النظام متبع الآن بالحجاز ، فلن في وقت الصلاة مكان منزول في الحرمين ، وتقول المادة ١٦ من قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحجاز « ممنوع خروج النساء مزينات بمطبرات ؟ وكذلك مزاحمتين للرجال وخروجهن ليلاً إلا لضرورة مع حرع » وتنص المادة ١٥ منه على ما يأتي « يحرم النساء من زيارة القبور ما عدا الحجرات النبوية الصرفة ، على ألا يمتكن عندها » . « النظام القضائي في أرض الحجاز » للأستاذ محمود علام بك القاضي بالحكام الأهلية ، بحث منشور في مجله القانون والاقتصاد السنة العاشرة (١٩٤٠م) ص ٥٥ و ٥٧

(٣) الخطط ج ١ ص ٤٦٤

(٤) السيزي « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » ورقة ٨

الجالين بأفئادهم ، أو تجمع التوتية بقوارهم ، فكان يزيل كل ما يعوق المرور كبروز المصاطب والحوانيت والأسواق ، وإلزام أصحاب المنازل المتداعية إلى السقوط بإزالتها<sup>(١)</sup> لما قد يتوقع من ضررها على السابلة .

وكان ينافى بالمحتسب أيضاً أيام الدولة الفاطمية أن يمنع الناس من احتكار الطعام فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « بنس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن ، وإن أغلاها فرح » ، وقال أيضاً : « الجالب مرزوق والمحتكر محروم » ومن احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله تعالى بالافلاس والجذام<sup>(٢)</sup> ، وقال أيضاً : « ما من جالب يجلب طعاماً إلى بلد من بلاد المسلمين فيبيعه بسعر يومه إلا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد » ، وقال أيضاً : « من احتكر طعاماً على أمتي أربعين يوماً وتصدق به لم يقبل منه » ، وقال أيضاً : « لا يحتكر إلا خاطئ »<sup>(٣)</sup> . والخاطيء المذنب العاصي ، وقال أيضاً : « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يعقده بعظيم من النار يوم القيامة »<sup>(٤)</sup> . والاحتكار هو احتباس الشيء انتظاراً لغلائه ، وقد رأينا أن النصوص الشرعية تحرمه ، فكان المحتسب إذا وجد شخصاً اشترى وقت الرخاء طعاماً من سائر الأقوات يريد احتكاره لتربص الغلاء به وزيادة ثمنه ، ألزمه ببيعه ، لأن الاحتكار للأقوات حرام والمنع من فعل الحرام من أخص صفاته . فقد لعن النبي عليه الصلاة والسلام المحتكر ، فكان يلزم المحتسب التجار ببيع بضاعتهم بأثمان محددة ، فقد ذكر المقرئ<sup>(٥)</sup> ، أنه لما مات كافر كثير الاضطرابات وارتفع السعر وتعذر وجود الأقوات ، فلما أتى جوهر كانت البلاد في حالة تشبه المجاعة واستمر الغلاء بمصر إلى سنة ٣٦٠ هـ حيث اشتد فيها الوباء وفشت الأمراض وكثر عدد الموتى حتى عجز للناس عن تكفين الأموات ودفنهم ، فكان من مات منهم يطرح في النيل .

(١) ابن ماجة « كتاب قوانين الدواوين » ( طبعة القاهرة ١٢٩٩ ) ص ٢٦ .

(٢) تيسير الوصول « طبعة المطبعة السلفية الأولى » ج ١ ص ٧٩ .

(٣) أخرجهما أبو داود والترمذي وابن ماجه « الترغيب والترهيب » ( طبعة المطبعة الخيرية ) ج ٣ ص ٢٤٢ .

(٤) أخرجه أحمد والطبراني . « الترغيب والترهيب » ، ( طبعة المطبعة الخيرية ) ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٥) « افئدة الأمة بكشف النية » ص ١٤٠ - ٢٩ .

كذلك وقع غلاء سنة ٢٨٧ هـ في أيام الخليفة الحاكم بأمر الله ، وبلغ ارتفاع الأسعار غايته سنة ٢٩٨ هـ ، أما ثالث مرة حصل فيها غلو الأسعار فكان أيام الخليفة المستنصر ، وكانت أشدها ، وفي سنة ٤٤٧ هـ غلت الأسعار بمصر أيضاً ، ثم ابتدأ غلاء سنة ٤٥٧ هـ الذي فحش أمره وشنع ذكره وطال أمره حتى استمر سبع سنوات ، وأعقبه الوباء وأكل الناس الكلاب والقطط وأكل بعضهم بعضاً ، وسميت « الشدة العظمى » ، التي كانت تشبه إلى حد كبير أيام القحط التي استمرت سبع سنوات أيام يوسف عليه السلام وفرعون ، « الريان بن الوليد » .

كذلك حصل الغلاء مرة أخرى أيام الخليفة الأمر بأحكام الله ، كذلك وقع غلاء آخر أيام الخليفة الحافظ لدين الله ، وأخيراً وقع غلاء سادس أيام الخليفة الفائز بنصر الله ، وكان سبب هذا الغلاء إما قصور النيل ، وإما اختلال أحوال المملكة وقيام الفتن وعدم وجود من يزرع الأرض .

فكانت سياسة الخلفاء في الدولة الفاطمية أن يمنعوا الاحتكار ، فتدخل الحكومة الفاطمية بنفسها ويمتدونها في السوق وهو المحتسب لمقاومة الاحتكار وإنهاء الأزمة بسلام ، فكان يضرب جماعة من الطحانين والخبازين بالسياط بعد أن يطاف بهم في الأسواق للتشهير بهم ، ثم يسعر معظم الحاجات الضرورية ويجعل لها سعراً إجبارياً ثم يسلم إلى الخبازين ما يتعاونونه لتكوين الأسواق بالخبز ، وكثيراً ما لجأت الحكومة الفاطمية إلى طريقة ختم مخازن الغلال فإذا حضر أربابها خيرتهم في أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن تظهر العملة الجديدة وتفسد أو أن تفرج عنها بشرط أن تباع بالسعر المحدد ، وإلى إخراج ما في الأهرام ( وهي أما كن خزن الغلال للخليفة ) لتفريقها على الطحانين وإرخاص سعرها ومنع احتكارها ، وإلى جمع سماسة الغلات بمكان واحد وأن لا تباع الغلات إلا هناك فيكون لها طريق واحد لا يخرج منه قدح واحد من القمح إلا بإذن المحتسب وتحت إشراف دقيق منه ومن أعوانه ، بل وإلى المصادرة وتنظيم بيع الغلال بالسعر المحدد <sup>(١)</sup> ، فسعرت الحكومة الفاطمية الحبوب وغيرها من الحاجات الضرورية وجعلت من أهم مشرفيها المحتسب ، ومع أن أبا يوسف

وهو من الكتاب السنين كان ينتقد تدخل الحكومة في تحديد الأسعار ، لأنه خاضع لإرادة الله وحده (١) ، ولقد حدثنا ناصرو خسرو بأن التجار في وقت زيارته لمصر ، كانوا يبيعون بأسعار محددة (٢) وكانت الحكومة تهدد التجار بأشد العقوبات عند اختفاء الغلال وارتفاع أثمانها إذا لم يخرجوها للناس ، وبذلك كانت تعود المياه إلى مجاريها .

وكان إذا اشتط المحتسب وعامل الأهالي بالشدة ، صاحوا به ، معاوية خال على ابن أبي طالب ، فقد حدث في ربيع الأول سنة ٥٣٦٢ هـ أن عزز المحبس سليمان بن عسرة ، جماعة من الصيارفة فشغبوا وصاحوا في وجهه بهذه العبارة السالفة الذكر (٣) .

وكان على المحتسب أن ينفذ أحكام الدين وأوامر السلطان الخاصة بالصحة العامة والمعاملات التجارية والصناعية تنفيذاً دقيقاً . فمن كان يغش الناس في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها يركبه جملاً ويضغ في يده جرساً يدقه ويطوف به البلد ويجعله يصيح بأعلى صوته ، ولقد كذبت وهأنذا ألقى 'جزاء كذبي' (٤) .

وكان يأمر المعجنيين أن تكون أوعية الماء نظيفة ذات ، غطاء وكان يراقب غسل المعاجن ونظافتها ، ويجعل المعجان ملثماً حتى إذا عطس أو تكلم لا ينزل شيء من بهاقه أو مخاطه في المعجين ، ويأمره بشد عصاية بيضاء على جبينه لئلا يعرق فيقطر منه شيء ، ويأمره بمحلق شعر ذراعيه حتى لا يسقط منه شيء في المعجين ، وأن يباشر نخل الدقيق جيداً ، ويكلف شخصاً وقت مجئهم أن يمسك بيده مذبة ليطرد بها الذباب عنه ، وكان عليه أن يأمر الفرانين بإصلاح المداخن وتنظيف بلاط الفرن بالكس من وقت لآخر ، وإزالة اللباب المحترق والشرر المتطاير والرماد المتناثر لئلا يلصق بالخبز الجديد منه

(١) أبووسف « الخراج » ص ٧

(٢) Nasiri Khosrau, Sefer Nameh P. 153

(٣) القزويني « اتعاظ المخطا » ص ٧٨ وهي صيغة أهل السنة بمصر حينما يريدون قتال الشيعة

(٤) Nasiri Khosrau, Sefer Nameh P. 47

زار ناصري خسرو القاري مصر في السابع من صفر سنة ٤٣٩ (٧ أغسطس سنة ١٠٤٧) وأقام فيها إلى يوم الثلاثاء ١٤ ذي الحجة سنة ٤٤١ هـ في عهد المنصور ، وذكر ملاقاته في القاهرة ، ومنه هذه الواقعة .

شيء ، وأن يجبرهم على رفع سقائف أفرانهم ، وأن يجمعوا في سقوفها مناسف واسعة لتسرب الدخان ، وأن يكتسوا بيت النار في كل تعميرة <sup>(١)</sup> .

وكان عليه أن يأمر الجزارين بعدم شد الحيوانات المعدة للذبح من رجلها جراً عنيفاً ، ولا تذبح بسكين غير حادة ، ولا يشرع في السلخ بعد الذبح ، حتى تبرد الشاة وتخرج منها الروح ، ، ، ولا تذبح البقر الحوامل <sup>(٢)</sup> ، ، لأن في ذلك تعذيباً لها ، وأن يمنع الناس من تحميل الدواب أو السفن أكثر من طاقتها كما يفعل رجال قلم المرور اليوم ، فقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن ضرب البهائم بدون سبب ، وأن تحمل فوق طاقتها ، وقال أيضاً ، رأيت صاحبة الكلب في الجنة ، وهي امرأة مرت بكلب يتلظ على بشر ، فلم تجد ما تستقي له فربطت خفها بخارها واستقت له فسقته ، فغفر الله لها بذلك ، وقال عليه الصلاة والسلام ، رأيت صاحبة الهرة في النار ، وهي امرأة ربطت هرة لها وتركته لا تنطعمها ولا تدعها تأكل من حشاش الأرض حتى ماتت فلعنها الله بذلك <sup>(٣)</sup> ، ، وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه ضرب جمالاً لأنه حمل جملة ما لا يطيق .

وأمر المحتسب في الدولة الفاطمية الجزارين بوضع ذيول المعيز معلقة فوق لحومها حتى تباع بأكها ، يرى المشتري أن ما يشتره إنما هو لحم معز فلا يقع الغش في المبيعات ، وأن يذبحوا الحيوانات في المذبح لاعلى أبواب دكاكينهم لئلا يتلوث الطريق بالدم والروث .

وكان يأمر من يعددون الطعام بفصل مواعينهم ، ويأمرهم بنظافة أوانيهم وهدم الغش فيما يقدمونه للرعية ، لأن النبي عليه الصلاة والسلام يقول « من غشنا فليس منا » <sup>(٤)</sup> ، ، فعلى الطحانين ألا يخلطوا ردىء الحنطة بجيدها ولا عتيقها بجديدها ، لأن في ذلك تدليساً على الناس ، وعليهم غرلة الغلة من التراب وتنقيتها وتنظيفها من

(١) ابن الاخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الثاني عشر وهو المختص بالحسبة على الفرائين والخبازين .

(٢) ابن الاخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب السادس عشر وهو المختص بالحسبة على الجزارين .

(٣) التامى التمان « المسمة في آداب الأئمة » المخطوط ورقة ١٩ و « الترغيب والترهيب » ( طبعاً المطبعة الحليّة ) ج ٣ ص ٤١٣ و القرطبي « المخطوط » ج ١ ص ٤٦٤

(٤) مسلم ج ١ ص ٦٩

الطين ومن الغبار قبل طبخها ، ، وألا يخلطوا دقيق الغلة بدقيق الحمص أو القبول (١)،  
فن وجده فعل شيئا من ذلك أنكر عليه فعله وأدبه ، وكان يأمر الشوائين ألا يشووا  
إلا بالهائم اللطاف البلدية السماء الجذعان في السن ، ، وأن يفظوها بأبلوجه (جرة) (٢)  
وكان يلزم المحتسب التناقضين (٣) ، أن يدقوا اللحم على القرم النظيفة ، ويكون بجانب  
من يدقها رجل يده مذبة الطرد الذباب عنها ، ويلاحظ عدم غشها بلحوم الماعز أو  
الإبل أو غيرها (٤) .

وكان يباشر الكبودين فلا يجعلهم يخلطون كبود (جمع كبد) المعيز أو البقر  
بكبود الضأن ، وألا يخلطوا البات مع الطرى (الغض) ، فإذا بات عند أحد منهم  
شيء ، عرضه عليه في الصباح ليراه وبأذن له ببيعه وحده .

وكان يؤدبهم إذا وجدهم يقلون بالزيت الحلو (زيت القرطم) ويوهمون الزبون  
أنه بسيرج (٥) ، وكان العريف يتفقد بائع السمك ومقلاته كل ساعة عند غيبة  
المحتسب لئلا يقلبه بالشحم المستخرج من بطون السمك (٦) .

وكان المحتسب يأمر الطباخين بتنظية أوانيهم وحفظها من الذباب ، وألا يخلطوا  
لحوم الماعز بلحوم الضأن ، ولا لحوم الإبل بلحوم البقر (٧) .

وكان يأمر قلائق الزلاية بقليلها في إناء من النحاس الأحمر الجيد وبعد تخمير  
بجنيها بزيت السيرج لا الحلو (٨) .

(١) ابن الأخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الحادى عشر وهو المختص بالحسبة  
على الملايين والطباخين

(٢) ابن الأخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الثالث عشر وهو يختص بالحسبة  
على الشوائين

(٣) التناقض سجن Saunages

(٤) ابن الأخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الرابع عشر

(٥) ابن الأخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الخامس عشر . قال عليه الصلاة

والسلام « أحلت ثاميتان ودمان ، أما الميتان فالسك والجراد ، وأما القمان فالسكبد والطحال » .  
أخرجه الشافى واحد وابن ماجة والدارقطنى والبيهقى . بلوغ الرام — باب المياه — ( طبعة الطبعة  
السلفية الأولى ) ص ٢٥

(٦) البزرى « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » ص ١٤

(٧) ابن الأخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الثامن عشر والبزرى « نهاية  
الرتبة في طلب الحسبة » ص ١٤

(٨) ابن الأخوة « كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة » الباب الثانى والمشروع

وكان يلزم الحلوانين أن تكون الحلوى تامة النضج غير نيئة ولا محترقة وأن يمنع عنها الذباب بالمذبة<sup>(١)</sup> ، كما يلزم الشرايين أن يستعملوا الماء النظيف وأن تكون معهم المذبة دوماً لطرد الذباب ، ويلزمهم بغسل مواضعهم في كل يوم وتغطيتها<sup>(٢)</sup> . كذلك كان يلزم اللبانين بتغطية أوانيهم ، وأن لا يغشوا اللبن وأن يغسلوا القصاري والمواضع جيداً قبل استعمالها<sup>(٣)</sup> .

وكان عليه أن ينهى البائعين عن خلط البضاعة الرديئة بالجيدة ، إذا اشترى كل واحدة على انفراد بسعر ، ، وأمرهم ألا يستعملوا المسح أو عيتمهم إلا لخرق الطاهرة النظيفة ، ، وأن تكون المذبة في أيديهم يذوبون بها على البضاعة طول النهار ، ، وكان يأمرهم بنظافة أثوابهم وغسل أيديهم وأنيتهم ومسح موازينهم ومكاييلهم<sup>(٤)</sup> . وكان يأمر الزبالبين ألا يمسوا الخبز أو شيئاً من المأكولات بأيديهم وهي قدرة حتى يغسلوها غسلًا جيداً<sup>(٥)</sup> .

وكان يمنع الحياطين من أخذ بطاقة شخص لإعطائها لآخر ، وكان عليه أن يمنع بيع التجش (وهو أن يزيد في السامة من لا يريد شراؤها) وأن يمنع تصرية الدابة اللبون ، ويمنع العقود المحرمة مثل عقد الربا ، وعقد الميسر كبيع الغرر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ، كبيع السمك في الماء<sup>(٦)</sup> ، والطير في السماء ، وبالجملة كان عليه منع كل أنواع التدليس<sup>(٧)</sup> ، وكان عليه أن يمنع الكيميائيين من غش الجواهر والعطر والطيب وغيرها ، وأن يأخذ على الأطباء والصيدالة عهداً بأقراطه ، الذي استخلف فيه متعلم صناعة الطب أن يكون ملازماً للفضيلة ، فلا يعطى أحداً سماً ولا يذكر للنساء الدواء الذي يسقط الأجنة ، ولا للرجال الدواء الذي يقطع النسل ، وأن يفض بصره عن المحارم عند دخوله على المريض ، ولا يفشى الأسرار<sup>(٨)</sup> .

- |     |            |                                       |                       |
|-----|------------|---------------------------------------|-----------------------|
| (١) | ابن الأخوة | « كانت معالم القرية في أحكام الحسبة » | الباب الثالث والمشرون |
| (٢) | »          | »                                     | الباب الرابع والمشرون |
| (٣) | »          | »                                     | الباب السابع والمشرون |
| (٤) | »          | »                                     | الباب السادس والمشرون |
| (٥) | »          | »                                     | والسبعون              |

(٦) الرمذى ص ١٤٧

(٧) ابن قيم الجوزية « الطرق الحسكية في السياسة الشرعية » ص ٢٢٠

(٨) الدكتور احمد عيسى بك ص ٥١ و ٥٢ « تلاق عن السيرة » « نهاية الرتبة في طلب الحسبة »



وكان على المحتسب مراعاة أحكام الشرع ، فكان يتفقد المقابر فإذا سمع نائحة أو نادية منعها وعزرها ، لأن النوح حرام لاذ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن النائحة والمستمع<sup>(١)</sup> ، وكان على المحتسب أن يمنع النساء من زيارة القبور لأن النبي عليه السلام يقول « لعن الله زائرات القبور »<sup>(٢)</sup> .

وكان له أيضاً حمل الماطلين في دفع ديونهم على دفعها<sup>(٣)</sup> ، وأن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب وبالحبس ، لأن من حفظها وحافظ عليها ، حفظ دينه ، ومن ضيعها كان لمن سواها أضيع ، وكان يأمر الناس بصلاة الجمعة وأداء الأمانة وقول الصدق .

وكان يشرف على الجوامع والمساجد فيأمر بكنسها يومياً وتنظيفها من الأوساخ ، ونفض حصيرها من الغبار ، ومسح جدرانها ، وغسل قناديلها ووقدها في كل ليلة ، وكان يأمر بفتح أبوابها عقب كل صلاة وصيانتها من الصبيان والمجانين ، ومن يأكل أو ينام فيها ، وغير ذلك من الأشياء التي أنت الأحاديث النبوية بتزيه المساجد عنها<sup>(٤)</sup> ، وكان عليه أن ينبه الحكومة الفاطمية إلى الخطر الذي يحصل للمساجد من التصدع والانحيار بسبب عدم ترميمها<sup>(٥)</sup> . وحمايتها من غشيان الباعة والمتطفلين ، كذلك عهد إلى المحتسب بأن يأخذ من أهل الذمة الجزية<sup>(٦)</sup> . وأن يراعوا التزام

(١) أخرجه أبو داود . بلوغ الأرام ( طبعة المطبعة السلفية الأولى ) ص ١٢٣

(٢) أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان . بلوغ الأرام — ( طبعة المطبعة السلفية الأولى ) ص ٢٣ ولوزارة الشؤون الاجتماعية عندنا اليوم تفرع يوشك أن يصبح نافذاً يمنع سير النساء في مواكب الجنائز ومنع البعد المنافية للدين ولا غرو فقد قال عليه الصلاة والسلام « إذا ظهرت البدع في أمتي فليظهر العالم علمه ولا فليعلم الله »

(٣) ابن خلدون « المقامة » ( بيروت سنة ١٨٧٩ م ) ص ١٩٦

(٤) السيزري « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » ورقة ٤٠ — وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن تقام الحسود في المساجد وأن يرفع فيها الصوت أو أن يسلم فيها السيف أو أن يرى فيها بالنبل أو أن يباع فيها أو أن يشتري ... الخ « كتاب تربية المؤمنين » للقاضي النعمان ورقة ١٥٤

(٥) القفطشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧ و ج ١٠ ص ٤٦١ ، والمقرئى « الخطط » ج ١ ص ٤٦٤

(٦) السيزري « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » ورقة ٤٨ — فكان يؤخذ من الفقير المبل —

الطبقة الدنيا — ١٢ درهما في السنة ( أى دينار واحد ) ومن المتوسط — الطبقة الوسطى — ٢٤ درهما ( أى ديناران ) ومن الثنى — الطبقة العليا — ٤٨ درهما ( أى أربعة دنانير ) . متر « الحضارة الإسلامية » ص ٧٤

أحكام المسلمين ، فلا يقاتلوا مسلماً ولا يسلبوه ، ولا يزنوا بمسلة ، ولا يحاولوا  
تصيير مسلم أو يحولوا دون إسلام نصراني ، ولا يدلوا أحداً على عورات المسلمين ،  
ولا يشبهوا الخمر والخنزير ، فإذا فعلوا شيئاً من ذلك أو غيره ، انتقصت ذمتهم  
وعزيم<sup>(١)</sup> .

وينيط بالمختسب أن يراعى المهد العمري ، ويشرف على تنفيذ المراسيم الدينية  
والاجتماعية في عهده ، فيأمر أهل الذمة باتخاذ أزياء خاصة ، ( لبس العمام السود  
والطياشة العسيلية والزنانير ، إلى غير ذلك ) وأن يجعلوا في أعناقهم الصلبان ،  
( وكان طولها ذراعاً وزنتها خمسة أرطال ) ، وأن يحمل اليهود في أعناقهم قداى  
الخشب التي عبدها سابقاً ووزنها كالصليب ، وفي أرجلهم الخلق حتى يتميزوا من  
المسلمين ، ويمنعهم من ركوب الخيل والبغال والحمير فإذا ركبوا الحمير ركبوها بالأكف  
عرضاً من جانب واحد ، وألا يركبوا شيئاً من المراكب المحلاة ، وأن يكون  
ركوبهم الحمير والبغال بسرج من الخشب وسيور سود عاطلة من كل حلية ، وألا  
يركبوا حمراً لمكار مسلم ولا سفينة نوتها مسلم ، وأن يكون في أعناق النصارى إذا  
دخلوا الحمام الصلبان ، وفي أعناق اليهود الجلال ، ليمتازوا عن المسلمين ، فإذا  
أفردت الحمامات لليهود والنصارى ، وجب أن يكون على حمامات النصارى الصلبان  
وعلى حمامات اليهود صور القرص ، وكان من واجبات المختسب أن يمنع المجذوم  
والأبرص من دخول الحمام ، وأن يلزم الحمام بغسل الحمام وكذسه وتنظيفه عدة  
مرات يومياً ، وأن يوجد للناس مآزر ليؤجرها لهم<sup>(٢)</sup> .

ويمنع المختسب أهل الذمة من حمل السلاح والتقلد بالسيف ومن رفع بنيانهم  
على بناء المسلمين ويرغمهم على ألا يتصدروا المجالس ، ولا يزاحموا المسلمين في  
الطرق ، وكان يلزمهم باللجوء إلى ضيق الطرق ، ويمنع تعليم أولادهم في كتابت  
المسلمين ، ويمنع أن يعلمهم مسلم ، وأن يستخدموا أو يقتنوا عبداً مسلماً أو  
جارية مسلمة<sup>(٣)</sup> .

(١) السيزرى • نهاية الرتبة في طلب الحسبة • ورقة ٤٨

(٢) ابن الأخوة • كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة • الباب الثاني والأربعون

(٣) ابن عبد الحكم • فتوح مصر • ص ٢٥١ ويحيى بن سعيد الأطاكي • التاريخ المجموع على =

فكان المحتسب هو المشرف على حرية أهل الذمة الدينية والمدنية وفق الأمان المعطى لهم ، وفق أمان جوهر للصيرين عند ما التمسوا كتاباً يشمل أمانهم في أنفسهم وأموالهم وجميع أحوالهم ، وإجراء أهل الذمة على ما كانوا عليه <sup>(١)</sup> ، أى إلى ما كانوا عليه وفق أمان الخليفة عمر بن الخطاب لأهل إيلياء ، ( حاضرة فلسطين الكبرى وفيها بيت المقدس ) ونصه نقلاً عن الطبرى <sup>(٢)</sup> : « هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم » إلى أن قال : « لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا يكرهون ولا ينقص منها ولا من غيرها ولا من صليهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم » ، إلى أن قال : « لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصاדם . وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذى عليهم من الجزية » .

ولقد كان هذا التشريع الذى أصدره الخليفة عمر هو أول تشريع من نوعه . فكان يحظر عليهم بناء الكنائس والبيع الجديدة ، أو أن يرفعوا الصلبان فوق الكنائس ، أو يظهروا كتبهم المقدسة فى الطرق العامة ، أو يجهروا بقراءتها ، أو يرفعوا أصواتهم بالترتيل فى الكنائس ، أو يقيموا المظاهرات الدينية فى الشوارع وكان هذا التشريع الذى ينظم حقوق الذميين وواجباتهم وفق سياسة تسامح الشريعة الغراء والذى لم يقصد به المطاردة الدينية منوطاً بالمحتسب أن يرعاه ويشرف على تنفيذه هو ونوابه فى سائر الأقاليم لأن له تنفيذ السجلات الخاصة بالذميين فيما فرض عليهم ، وتأديب المخالفين وزجرهم ، ولهم القيام عنه بهذه الأعمال <sup>(٣)</sup> .

حكم المعز لدين الله عند حضوره لمصر شعباً تدين أغليته بالمذهب السنى

---

== التصديق والتصديق » ص ١٩٦ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥ والخضرى بك « تاريخ الأمم الاسلاميه » ص ٢٩١ والأستاذ عنان « الحاكم » ص ٦٩ و ٧٥ و « مواقف حاسمة فى تاريخ الاسلام » ( الطبعة الثانية ) ص ٣٢ و ٣٣

(١) أنظر الأمان فى الداودار « زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة » ورقة ١٠٤ والنورى « نهاية الأرب » ورقة ٣٩ والمقرئى « اعطاء الحق » ص ٦٧ — ٧٠

(٢) الطبرى « تاريخ الأمم والملوك » ج ٢ ص ١٥٩ والمقرئى « المخطوط » ج ٢ ص ٤٩٢

(٣) السبى « نهاية الرتبة فى طلب الحب » ورقة ٤٨ والمفتشندى « صبح الأعشى » ج ٣

ولا يتبعه من الوجهة المذهبية ، فعمل هو ومن أتى بعده من الخلفاء الفاطميين على تدعيم صبغتهم المذهبية لأنه هدفهم ومتبى آمالهم ، فصدرت الأوامر والقوانين والمراسيم في هذه الدولة الشيعية متشعبة بهذا المذهب . وكان لها أغراض دينية وغايات سياسية وأهداف اجتماعية ، وكان على المحتسب ونوابه السهر على تطبيق تلك المراسيم ( السجلات ) ومعاقبة المخالفين ، إذ لما عين الخليفة الحاكم بأمر الله « غين » ، في سنة ٤٠٢ هـ وللشرطة والحسبة ، عهد إليه بتنفيذ المراسيم الدينية والاجتماعية (١) .

ولقد وجدت في الدولة الفاطمية ردائل اجتماعية كثيرة ، فهدد الخليفة الفاطمي لمكافئها بقوانين زرجو أن نوفق في الكشف عن بواعثها وحكمتها .

فلقد وجد أن المرأة غالباً أصل معظم الجرائم ومنبع كل شر لأنها من أشد عوامن الفتنة ، وقدما قالوا « بحث عن المرأة *cherchez la femme* » فأصدر الخليفة من القوانين ما باعدها بين المرأة والرجل « ليهدم الرذيلة ويحمي الأخلاق الفاضلة في عصر يقول عنه المؤرخون إنه ظهر فيه الفساد في المجتمع المصري بكثرة ، واشتد فيه تيار الفجوة والمجون ، فأسرف الناس في اللهو والزينة ، ولبسوا فيه رداء التهلك والخلاعة .

كان الخليفة الفاطمي يعتقد اعتقاد الإمام على كرم الله وجهه في المرأة وللإمام على رأى قاس عنيف مدون في نهج البلاغة عنها ، فهو يرى أن « المرأة شر كلها ، وشر ما فيها أنه لا بد منها » ، وقال في موضع آخر « خيار خصال النساء شرار خصال الرجال » ، ولعله يقصد منه أن ما يستحب في النساء لا يستحب في الرجال .

ونعنتا في موضع ثالث بأنها « عترب حلوة اللبسة » ، وقال كرم الله وجهه وغيره المرأة كفر ، وغيره الرجل إيمان ، وبرهن على أن النساء « نواقص الإيمان ، نواقص الحظوظ ، نواقص العقول » ، لأنهن يمتنعن عن الصلاة والصيام في أيام مخصوصة ، ولأن شهادة امرأتين تعادل شهادة رجل واحد ، وميراث المرأة نصف ميراث الرجل ، ثم دعا الناس إلى أن يتقوا شرار النساء ويكونوا من خيارهن على حذر .

ولا يطيعوهن في المعروف ، حتى يطمعن في المنكر ، وبمثل هذا نهى في موضع آخر عن التمكين لمن والسماح لمن بالتشفع والرجاء في أمور الناس .

لسنا نؤمن بكل البراهين التي ساقها الإمام على كرم الله وجهه ضد المرأة فبرهنته على أنهم نواقص الإيمان لأنهم يقعدن عن الصلاة والصوم في أيام خاصة ، ليس في نظرنا البرهان القاطع ، إذ هن غير خيرات في ذلك لأنه حكم الطبيعة ، ومع ذلك فإنهن يستدركن بعد ذلك ما فاتهن من صوم .

كذلك لا نقره على البرهان على نقصهن في الحظوظ والعقول بنقص ميراثهن وقيمة شهادتهن ، فذلك حكم القرآن الكريم ، خصوصاً وأن المرأة غير مشولة عن إعالة زوجها وتربية بنينا بعكس الرجل .

ولكننا نرى رأيه في أن العاطفة عندها قوية قد تلغى حكم العقل أحياناً ولذا نجد الخليفة الفاطمي يحرم على النساء أن يكشفن وجوههن في الطريق متبعاً في ذلك التقاليد ، لأن الشريعة الإسلامية قد أباحت البرأ أن تظهر وجهها وكفيها فقد قال عليه الصلاة والسلام للغيرة حين أخبره أنه خطب امرأة ، انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما .

فالحجاب في اعتقادنا منشأ العادات لا الدين ، وظهر عند ما انتشرت المفاسد وقوى عند ما أصدر المتوكل والقادر بالله الخليفان العباسيان أوامرها بمنع النساء من الصلاة في المسجد ومخالطة الرجال في الحفلات والاجتماعات<sup>(١)</sup> .

ونجد الخليفة الفاطمي يمنع من التزين والتبرج ، ويتخذ كل الاحتياطات الممكنة لمنع المفاسد إذا اجتمع الرجال والنساء على شاطئ النيل للتفرج مثلاً ، وهذا ما حدا بالخليفة الحاكم بأمر الله أن يمنع النساء برسوم سنة ٤٠٤هـ (١٠١٣م) من مغادرة دورهن والخروج إلى الطرقات ليلاً أو نهاراً وألا يسمح لالاعدد نادر منهن ولظروف خاصة كغاسلات الموتى بالخروج وبشرط الحصول على رقاع خاصة ترفع إلى القصر وتصدر بها تصاريح يقوم بتنفيذها مدير الشرطة ، واستمرت هذه الشدة مع النساء سبعة أعوام حتى قتل الحاكم بأمر الله الذي سن منع صانعي الأحذية

---

(١) الأستاذ محمد كرد علي «الاسلام والمضادة العربية» فعلا عن مقالة «الحجب والحجاب» للأستاذ العرفاوى

(الأساكفة) من صنع الأحذية الخاصة بهن (الخفاف)، لأن الرذائل الاجتماعية كانت في العصر الفاطمي على أشدها، فاضطر لمطاردة المرأة والحجر عليها لأنها من أشد عوامل الفتنة والغواية، فحيت صورهن من الشوارع ومن الحمامات<sup>(١)</sup>. كذلك حرم الخليفة الفاطمي بأوامره البكاء والعيول والصباح وراء الموق، وحرّم على النساء السير خلف الجنائز، وقد بلغ هذا المنع أقصاه زمن الحاكم بأمر الله حيث أصدر في سنة ٤٠١ هـ مرسوماً (سجلاً) يمنع النساء من زيارة القبور، فلم تر في الأعياد بالمقابر امرأة واحدة.

واتخذ الخليفة الفاطمي بعض الأوامر والقوانين والمراسيم (السجلات) لمقاومة الغلاء، فأمر بالأيخون أحد من المؤن أكثر من حاجته، وحدد أسعار القمح والمواد الغذائية مثل ما تعمل أرقى الحكومات في العصر الحاضر وجعل للمحتسب القدر المعلن في مراقبة تنفيذ أوامره ومعاقبة المخالفين وعدم احتكار التجارة.

كذلك صدرت القوانين أيامهم بمحاربة البدع والمفاسد، ولا غرو فالإمام على قائدهم حذر الناس من تعلم التجوّم إلا ما يهتدى به في بر أو بحر لأنها تدعو إلى الكهانة، والمنجم كالكاهن والكاهن كالساحر والساحر كالكافر والكافر في النار.

فثلاً استصدر الخليفة الحاكم بأمر الله في سنة ٤٠٤ هـ (١٠١٣ م) مرسوماً بتحريم صناعة التنجيم والكلام فيها، وعاقب المنجمين بالنفي من البلاد. فحضر وأصحاب الغناء وتوسطوا لدى القاضي مالك بن سعيد، ففقد لهم التوبة، وأعفوا من النفي<sup>(٢)</sup>.

كذلك صدرت المراسيم المحرمة لشرب الخمر من النبيذ وغيره، فشدد المحتسب على الخمارين، وطارد السكران، وعاقب المخالفين بشدة، وقد بلغت هذه الشدة أقصاها في أيام الخليفة الحاكم بأمر الله فأصدر من القوانين في سنة ٤٠٢ هـ (١٠١١ م) ما حظر به بيع الزبيب واستيراده، وأحرق جميع ما كان موجوداً منه، وحظر بيع العنب حتى لا يستعمل في صنع النبيذ وحظر عصره وأتلف كثير منه، وأغرقه في

(١) يحيى بن سعيد الأساكفة • الداريج المجموع على التحقيق والتصديق • ص ٢٠٨ وابن خلكان • وفيات الأعيان • ج ٢ ص ١٦٧ و ج ٣ ص ٦ والمقرئ • الخطط • ج ٣ ص ٧٣  
(٢) ابن خلكان • وفيات الأعيان • ج ٣ ص ٦ و

النيل ، وأتلف حدائق الكروم وصوردر المخزون منه ، وكسرت جرارة العسل وأريققت في النيل <sup>(١)</sup> .

وصدرت في العصر الفاطمي من القوانين الصحية ما حذر به على التجار والباعة أن يتركوا بضاعتهم تغلوا القذارة أو يصبوها الفش .

وطوردت الكلاب لنجاستها أو لكثرة نباحها ليلاً أو لغرض صحي ، كما نشاهده اليوم عند معظم الدول المتعدنة ، ومن الغريب أن أهل سجلاسة من البلاد التي نسمن الكلاب ليأكلوها <sup>(٢)</sup> مع أن الخليفة الحاكم بأمر الله كان يأمر بقتل جميع الكلاب إلا كلاب الصيد <sup>(٣)</sup> ، كذلك صدرت الأوامر بقتل الخنازير لأن أكلها محرم شرعاً ، وكما بالغ الحاكم في سنة ٥٣٩٥ (١٠٠٤م) في قتل الكلاب ، كذلك بالغ في قتل الخنازير حتى قتلت تقريباً عن آخرها <sup>(٤)</sup> .

وكانت المراسيم تصدر في العصر الفاطمي بوضع المصاييح على جميع الحوانيت وأبواب الدور والأسواق ، وتسرج إلى الصباح في جميع طرقات القاهرة والفسطاط كما أمر العزيز بالله سنة ٣٨٣ هـ (٩٩٣ م) . وقد بالغ الخليفة الحاكم بأمر الله حتى أصبحت كل الأعمال والمعاملات في سنة ٥٣٩١ (١٠٠٠م) تجري بالليل ، ثم منع في سنة ٥٣٩٥ (١٠٠٤م) أن يخرج أحد بعد العشاء أو يظهر لبيع أو شراء فامتنع الناس ووضعت الفساق المملوءة بالماء حتى يتجنبوا حدوث الحريق <sup>(٥)</sup> .

وكان من رسم أرباب الحوانيت أن يعدوا أيضاً عند كل حانوت زيراً مملوءاً بالماء مخافة أن يحرق مكان فيطفاً <sup>(٦)</sup> بسرعة ، وأعد المحتسب نفراً يقوم بكس الأربال والأتربة ونحوها ويقوم بالرش كل يوم ، وكان المحتسب يراقب تنفيذ كل

(١) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ١٦٦ و ج ٣ ص ٥ و ج ٤ ص ٧٢ والنويري نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٦

(٢) البكري « المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب » ص ١٤٨

(٣) يحيى بن سعيد الأنطاكي « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ١١٦

(٤) يحيى بن سعيد الأنطاكي « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ١٨٧ وابن خلكان

وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥ والمقرئ « الخطط » ج ٢ ص ٦٩ و ٧٠

(٥) المقرئ « الخطط » ( يولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ٢ ص ١٠٨

(٦) الفلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٢ والمقرئ « الخطط » ج ٢ ص ٢١٩

هذه القوانين وغيرها فإمر بنظافة الأزيار وتغطيتها ودوام غسلها ، بعد كل قليل من الوسخ المجتمع فيها ، و « ألا يسق أحد من كوز الزير ولا يدخل يده في الزير وهي زفرة ، وكان يتفقد حوانيتهم على غفلة منهم ليلاً ونهاراً ، فمن وجد عنده زيراً مكشوراً أو كيزاناً وسخة أو وجده يخلط ماء البحر ( نهر النيل ) مع ماء البئر ، أدبه وبدد ما عنده وغلق حانوته حتى يرتدع به غيره . »

وكان المحتسب يمرّ على أرباب الروايا (١) والقرب والدلاء رجلاً أميناً ، ليستعملوا « الآلات الحافظة للياه ، من الجلود المدبوعة جيداً والتي طال مكثها . وكان يأمر السقائين وأصحاب الروايا والقرب بالدخول في البحر ليعبدوا عن مواضع الأوصاح (٢) .

أما اختصاص « داعي الدعاة ، فهو اختصاص ديني مذهبي محض : « تقرأ عليه مذاهب أهل البيت بدار تعرف بدار العلم ، ويأخذ العهد على من ينقل إلى مذاهبهم (٣) » مهمته الأولى الإشراف على تنظيم دعوته آل البيت ، وغزو العقول والعقائد بآرائهم الدينية حتى يقبلوا طائعين بخيرين على الدخول في مذهب الاسماعيلية ، لذلك اشترط فيه أن يكون من العلماء المتضلعين في فقه الشيعة وفي أسرار الدعوة ، وكانت وظيفته أشبه بما نسميه في الوقت الحاضر « بوزير الدعاية » ، وإن اختلفت الغاية بينهما : إذ مشرب الأول ديني في حين أن مشرب الثاني سياسي ، يغزو الأول عقائد الناس الدينية ليحوّلها إلى مذهب الشيعة ، كما يغزو الثاني أفكار الناس ليحوّلهم عن عقائدهم السياسية إلى العقيدة التي يريدونها ، وكانت وسائله في ذلك أن يجلس بالقصر ليقرا علوم آل البيت ، « يفرد للأولياء مجلساً وللخاصة وشيوخ الدولة ومن يختص بالقصور من الخدم وغيرهم مجلساً ، ولعوام الناس والطارئين على البلد مجلساً وللنساء في جامع القاهرة المعروف بالجامع الأزهر مجلساً ، وللحرم وخواص نساء القصور مجلساً (٤) » يبرهن للناس على أن الفاطميين من أسرة النبي حقاً ، فيردّ نسبهم إلى الإمام عليّ

(١) جم راوية ، وهي كل دابة يستقي الماء عليها

(٢) ابن الاخوة « معالم القرية في أحكام الحب » الباب البعون

(٣) الفقهندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧ و ٤٨٦

(٤) الفريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٦



والسيدة فاطمة رضى الله عنهما ، ويسوق لإمامتهم إلى اسماعيل بن جعفر الصادق من والد الحسين بن علي ، وكان يغير في خطبة الجوامع وفي آذان المسلمين وفي غيرها بما يتفق والدعوة الفاطمية ، ويعمل على إيجاد الوسائل الفعالة في تنظيمها ، وأن يألف الناس طريق التكبير الجديد على موتاهم ، واحتفالهم بالأعياد الشيعية المستحدثة ، وبشركتهم وشعائهم الفاطمية ، يلين في نشر تلك التعاليم أحياناً ويشدد أحياناً أخرى ، يبت الدعوة وعقائد المذهب الشيعي بالمساجد أحياناً وفي الدور أحياناً أخرى ، ويضع الكتب الشيعية في المكتبات لتكون في متناول كل إنسان مرة ثالثة ، يشير بوضعها بمكتبة القصر وبتدار العلم وفي كل مكان يرى الناس يقبلون عليه ، حتى تفيد في نشر عقائدهم بين الناس ، يأخذ العهد على من ينتقل من مذهبه إلى مذهبهم ، ويستعين على رواج المذهب ومعاونته في مهمته باتباع عشر نفياً ، وجماعة كبيرة من الثواب في مختلف النواحي ، يشرفون معه على تنظيم الدعوة الفاطمية ، وأخذ اليهود على الداخلين فيها ، وتنظيم مجالس الحكمة .

وكان يسيطر على فقهاء الدولة الذين كانوا يحضرون إليه بدار العلم — وهو مكان بالقصر — ويجلسون إليه لتلقى الأوامر ، ويقدمون إليه في يومى الاثنين والخميس ما أعدوه للحاضرة في أصول المذهب ، فيأخذه منهم ويدخل به إلى الخليفة في هذين اليومين ليتلوه عليه إن أمكن ويذيله بامضائه .

وتسمى دار العلم أيضاً بدار الحكمة ، وقد دعى إليها أساتذة المذهبين السني والشيعي ، وقرئت بها فضائل الصحابة ، ثم أبعد عنها أهل السنة ، فكانت الجامعة المذهبية الفاطمية ، أنشأها الخليفة الحاكم بأمر الله في جمادى الآخرة سنة ٣٩٥ هـ (مارس سنة ١٠٠٥ م) : وبعد أن كان الإشراف على مجالس الحكمة من اختصاص قاضى القضاة ، عهد الحاكم عند ما وجد اتساع نطاق تلك المجالس بقيام دار الحكمة هذه إلى زعيم ديني عاصى يلى قاضى القضاة في الرتبة يسمى داعى الدعاة ، فما كان ينظمه قاضى القضاة من مجالس الحكمة سواء في القصر أو في الأزهر ، ويقرأ فيهم علوم آل البيت ويخصص فيها المجالس للخاصة وللعمامة وللنساء ، عهد به كله لداعى الدعاة بدار الحكمة ، لغزو الأفكار أكثر من تلك المجالس .

ونلاحظ أن « دار الحكمة » إذا كانت موئل الثقافة المدنية ، فإن الأزهر الذي أنشئ قبلها بنحو خمسة وثلاثين عاماً كان موئل الثقافة الدينية ، ولقد أغلق « الأفضل » في أوائل القرن الثالث الهجري أيام الخليفة الأمر « دار الحكمة » التي أنشأها الخليفة الحاكم بأمر الله ، لما ذاع من تدخلها في العقائد حيث كثرت فيها المناقشات الدينية التي سببت فتناً ، ثم أعادها « المأمون البطاحي » ، وزير الخليفة الأمر ، واستمرت معهداً عادياً لا يتمتع بالأهمية السالفة الذكر <sup>(١)</sup> .

وكان داعي الدعاة يجلس بالقصر لتلاوة مصنفاته على المؤمنين . يجلس للرجال على كرسى الدعوة بالإيوان الكبير ، ويجلس للنساء لقراءة أصول المذهب الاسماعيلي في مجلس الداعي ، وكانت الدعوة تسمى مجالس الحكمة <sup>(٢)</sup> .

وكان له « أخذ النجوى من المؤمنين بالقاهرة ومصر وأعمالها لا سيما الصعيد ومبلغها ثلاثة دراهم وثلاث » <sup>(٣)</sup> للاتفاق منها على الدعوة والدعاة .

بأخذها في كل مجلس من مجالسه عينا وورقا (فضة) من الرجال والنساء ومن زاد عن القدر المقرر اصطفاه برقعة مذيبة يامضاه الخليفة بها « بارك الله فيك وفي مالك وولدك ودينك » ليدخرها للزهد بها .

ولكن المرغبات التي اتخذت بالشدة أحيانا ، بسن القوانين لاعتناق المذهب الفاطمي أو منع إعطاء الوظائف من غير معتنقي مذهبهم ، وباللبن أحيانا ، بمكافأة من يقبل على دعوتهم ، لم تقدم شيئا لأننا نعتقد أن المصريين دانوا للفاطميين لأسباب سياسية فقط ، ولأن المصريين كانوا على درجة من العلم والثقافة تفوق ما كان عليه المغرب الذي أثمرت فيه تعاليمهم ، خصوصا وأن دعوتهم السرية <sup>(٤)</sup> وإن كانت لا تلقن إلا لمن كان موضع الثقة والحرص على كتم السر ، تؤدي إلى الإنكار والاحاد .

وكان داعي الدعاة يعين من الخليفة أحيانا ، ومن وزير السيف أحيانا أخرى <sup>(٥)</sup> ويتقاضى مرتبا قدره مائة دينار شهريا . ولقد ضعف نفوذه وصغرت أهميته في أواخر الدولة الفاطمية .

(١) الفقهندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٣٦٦ والمقرئ « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢١٣ و ٣٣٤ و ٣٣٧ وأبو الحسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٢٢٣ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٦٨

(٢) « المقرئ » « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٦

(٣) « » ج ٢ ص ٢٢٦

(٤) « المقرئ » « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٣٣

(٥) « إذا كان الوزير صاحب القلم » عين الخليفة « داعي الدعاة » وإذا كان الوزير صاحب سيفه « هو بنفسه المقرئ » « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٥ و ٢٢٦ والفقهندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧

## الخاتمة

كان عهد الفاطميين بمصر من أزهى العصور وأزهرها ، ودولتهم من أعظم دول الاسلام ملكاً وأكثرها أمناً وأغناها ثروة ، وأشدها للعلم أزراً ، ارتقى الأدب وارتقت الحضارة في أيامهم ، وتقدمت الصناعة في زمانهم فاحتفظت مصر أيامهم بشهرتها القديمة في كثير من الصناعات ، وبما ساعد على ازدهارها استقلالهم السياسي التام ، واهتمام معظم الخلفاء الفاطميين بها باعتبارها عنصراً من عناصر الثروة الأهلية ووجود معظم المواد والمعدات اللازمة لها ، واستتباب الأمن حتى كان التجار والصناع والسيارة لا يغلقون متاجرهم ومحالهم ، وقد توطدت أركان الأمن أيام الخليفة الحاكم بأمر الله توطيداً لم يبعده مثيل ، حتى أن رجلاً في زمنه أضع كيساً فيه ألف دينار عند جامع ابن طولون ، فكان يتباعد عنه كل من رآه ، حتى فطن صاحبه إلى ضياعه فعاد وأخذه <sup>(١)</sup> - وتشجيع معظم خلفائهم للصناع من أهل الذمة ولا سيما الأقباط منهم عماد الصناعة ، واستخدامهم لعدد وافر من مهرة الصناع الأجانب واجتذابهم بالرواتب المغرية والمعاملة الحسنة ، فأمنوا على أموالهم وأنفسهم والتفتوا إلى إجدادة أعمالهم <sup>(٢)</sup> ، فتقدمت الصناعة في زمانهم تقدماً بقي أثره إلى الآن ، واتسع نطاقها حتى شمل البلاد الأجنبية . وما زالت دور الآثار مملوءة بأحسن النماذج الدالة على تفوقهم في ذلك .

وكان من أهم الصناعات عندهم صناعة النسيج من الكتان الرقيق والصفيق ومن الصوف ومن الحرير ، وبذلك نسجت المناسج المصرية غير الملابس أشياء كثيرة كالخيم والمضارب والبسط والستور والخناد والفوط والخرايط للسيوف والبند والرايات وغير ذلك ، وكان جانب من إنتاج المناسج المصرية يصدر للبلاد الأجنبية كالعراق وغيرها <sup>(٣)</sup> ، لتشييد بمركزهم الديني ومهارتهم الفنية .

(١) Nasiri Khosrau, Sefer Nemeḥ. P. 195

(٢) المفريزي « الخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ٤٤٤ و ٤٧٨

(٣) Heyd, Histoire du Commerce T. 1 P. 49

وأما المنسوجات التيلية فقد توفر الكتان مادتها في معظم أنحاء البلاد ولاسيما بالدلتا والفيوم ، واختصت مصر الشمالية بصنع الأنواع الدقيقة من الشرب والديقي والبوقلون والسقلاطون وغيرها ، وكانت أهم المراكز الصناعية فيها ديق وشطا ونيس والقيس والأسكندرية ودمايط وغيرها ، كما اشتهرت منطقة مصر الوسطى بصناعة الأقمشة التيلية السميكه ، فكانت تصنع مثلا في البهنسا الستور المنسوبة إليها والمضارب والثياب المخبرة وغيرها<sup>(١)</sup> ، كما اشتهرت الأشمونين بصناعة القماش المنسوب إليها ، واشتهرت الفيوم وغيرها بالمنسوجات الكتانية والصفوية .

ولكثرة تربية الأغنام والماعز والابل كثرت المنسوجات الصوفية التي اتخذت من صوفها وشعرها ووبرها ، من ملابس وشيلان وأبسطة وغيرها فاشتهرت سمالوط مثلا بعمل المنسوجات من شعر الماعز<sup>(٢)</sup> ، كما اشتهرت طحا بالثياب الصوفية الرفيعة<sup>(٣)</sup> ، وقلدت أسيوط الأنسجة الصوفية التي اشتهرت بها أرمينية ، كما اشتهرت بصناعة الخيش .

وكان ينسج الحرير الوارد لمصر من شمال أفريقية والشام بمدينة الإسكندرية فيقال حرير اسكندري نسبة إليها ، كذلك كانوا يعملون الحرير الديباج في دارالديباج بالقاهرة<sup>(٤)</sup> ، ويستعملون الخيوط الحريرية في كثير من قطع النسيج .

ويكنى القارياء نظرة فيما كانت تحتويه خزائن البلاط الفاطمي من مقادير هائلة من تلك المنسوجات ، وما كان يتركه الوزراء ووجوه الدولة من قطع النسيج المختلفة الأنواع والأشكال ، ليتبين المقادير الهائلة التي أنتجتها مصانع مصر ، فشلا خلف جوهر قائد المعز لدين الله من الثياب الديباج خمسة وسبعين ألفاً<sup>(٥)</sup> ، واشتملت تركة السيدة رشيدة على ثلاثين ألف ثوب خز واثني عشر ألف من الثياب ذات

(١) القرزى « المخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ٣٣٧

(٢) المقدسي « أحسن التقاسيم » ص ٢٠٢

(٣) Abu Saleh, The churches & Monasteries of Egypt P. 63

(٤) القرزى « المخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ٤٦٤ .

(٥) ابن أبيس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥١

اللون الواحد<sup>(١)</sup>، وخلفت ست الملك ثلاثين ألف قطعة من الحرير<sup>(٢)</sup>، ولما قتل بروجوان وجد عنده ألف قبص حرير اسكندري<sup>(٣)</sup>.

أما صناعة الزجاج والخزف والفخار والبلور الصخرى، فقد ضربت مصر فيها أباهم بسهم وافر، إذ تقدمت صناعة الزجاج التي كان أكبر مراكزها الفسطاط والقيوم والأشمونين والشيخ عباده والاسكندرية<sup>(٤)</sup>، ففي الفسطاط كان سوق الصابيح والقناديل<sup>(٥)</sup>، وزخرفوا أحياناً الزجاج والخزف بالذهب ليكون له بريق معدني، واقتنى الخلفاء الفاطميون ورجال دولتهم في حياتهم المنزلية القطع الثمينة المصنوعة من هذه المواد، مما توفرت فيها دقة الصنعة وجمال الزخرفة، والأمثلة كثيرة في ذلك، فقد خلف جوهر الصقلي، عشرة آلاف زبدية صيني وبلور وفضة<sup>(٦)</sup>، كما خلفت السيدة رشيدة ابنة المعز لدين الله مائة قطر ميز (قلة كبيرة من الزجاج) مملوءة كافوراً<sup>(٧)</sup>.

وصنعوا الأزيار الكبار والأواني المستعملة في معيشتهم المنزلية كالأقداح للشرب والصحاف لغسل الأيدي بعد تناول الطعام، والسكرارج (مفردها سكروجة أي إناء) لحفظ العطور والبخور من الخزف والفخار، كما صنعوا قوارير النفط<sup>(٨)</sup>.

وحدثنا ناصري خاسرو عن كثرة الأواني المصنوعة من الزجاج في أيام الدولة الفاطمية<sup>(٩)</sup>، وأن الآنية التي رآها في أسواق الفسطاط كانت شفاقة حتى تمكن من أن يرى يديه واضحة من وراء ظهر الآنية<sup>(١٠)</sup>، وأن الإنتاج كان وفيراً من الأواني

(١) أبو المحاسن «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ١٩٣

(٢) المقرئ «المخطوط» (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٤٢٢

(٣) ابن أبياس «بدائع الزهور» ج ١ ص ٥١

(٤) المقرئ «المخطوط» (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٣٤٢ والدكتور زكي محمد حسن

«كنوز الفاطميين» ص ١٨١

(٥) الدكتور زكي محمد حسن بك «كنوز الفاطميين» ص ١٨١

(٦) ابن أبياس «بدائع الزهور» (طبعة ١٩٣٠ هـ) ج ١ ص ٥١

(٧) أبو المحاسن «النجوم الزاهرة» (طبعة ١٩١٩ م) ج ٤ ص ١٩٣

(٨) الدكتور زكي محمد حسن بك «كنوز الفاطميين» ص ١٧٣

(٩) Nasiri Khosrau, Sefer Nemeḥ P. 154

(١٠) P. 151

المصنوعة من الخزف ، حتى أن البقالين وغيرهم من التجار كانوا يضعون ما يبيعونه في أوان من الخزف ، بدلا من الورق <sup>(١)</sup> . ويحدثنا أبو صالح الأرمي <sup>(٢)</sup> ، عن طين أسوان فينتعه « بطين الصناعة » حيث صنعوا منه الأواني لشرب الفقاع ، واستخدم المصريون البلور الصخري في عمل السكؤوس والأباريق والفناجين والأطباق والقناني وغيرها من التحف الثمينة وكثيراً ما نقش عليها اسم الخليفة <sup>(٣)</sup> .

وكانت مواد الصباغة المحلية التي أهمها ثمرة شجرة السنط ثم نبات النيل تساعد على ازدهار صناعة الأصباغ ، واشتهرت أسبوط بهذه الصناعة لسهولة الحصول على الشب والنيل من الواحات المجاورة لها ، كما اعتمدت هذه الصناعة على ما تستورده البلاد من جزر الهند الشرقية .

وراجت صناعة الأسلحة أيام الفاطميين ، فكانت تمد الجيش والأسطول بما يلزمها من سلاح وعتاد حربي .

وكان الذهب يستخرج من مناجم وادي العلاقي على مسافة أيام من أسوان <sup>(٤)</sup> ، أما الزمرد فكان موطنه في الصحراء الشرقية على بعد سبعة أيام من قفط <sup>(٥)</sup> . ويوجد النطرون في بحيرة النطرون <sup>(٦)</sup> وغيرها ، والثبة في الصعيد <sup>(٧)</sup> وكان اللؤلؤ يستخرج من مغاوصه ببحر القلزم بجوار جبل الطور <sup>(٨)</sup> .

أما الحديد فقد استوردته مصر من دلماشيا وصقلية وشمال أفريقية ، وصنعت منه المقصات والسكاكين وغيرها بتنيس <sup>(٩)</sup> .

(١) Nasiri Khosrau Sefer Nemeh P. 135

(٢) Apu Saleh , The churches & Monasteries of Egypt P. 65

(٣) الدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصادية في عهد الدولة الفاطمية » ص ١٤٣ وانظر

Wiet et Hauteceur , Les mnquées du Caire T. 1 P. 91

حيث يذكر أنه وجد بمدينة البديه بإيطاليا ابريق من البلور الصخري عليه اسم الخليفة العزيز بالله كما وجد غيره بألمانيا في نورمبرج منقوش عليه اسم الخليفة الظاهر ، مما يدل على حسن سمعة مصنوعاتهم ومهارتها وادتها

(٤) المقرئى « الخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ١٩٧

(٥) المقرئى « الخطط » ج ١ ص ٢٣٣

(٦) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٨٧ — وكانوا يحملون منه سنوياً عشرة آلاف قنطار

(٧) المقرئى « الخطط » ج ١ ص ١٠٩

(٨) الدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصادية في عهد الدولة الفاطمية » ص ١٠٢ هـ لا عن أن الأكفاني

« نخب الذخائر في أحوال الجواهر » ص ٣٢

(٩) Nasiri Khosrau, Sefer Nemeh P. 114

وكانت لهم مهارة غربية في صناعة الحلى ، فصنعوا من الذهب الأساور والأقراط والخواتم وغيرها من أدوات الحلى ، كما استخدموا الذهب في كثير من المصنوعات كتخلية السروج والسيوف والمصاحف ، وحتى الملابس الفاخرة أدخلوا فيها خيوط الذهب .

واستخدموا الأحجار الكريمة كالياقوت والزمرد في كثير من التحف والأدوات وكانت بخزائنها المجوهرات والسكاكين ذات المقابض المحلاة بالجواهر المتنوعة (١) ، والسروج المرصعة بالجواهر (٢) ، وصنعوا الأدوات المنزلية من النحاس والمباخر وصنابير الأواني وغيرها من البرنز ، وعملوا من العاج المستخرج من سن الفيل قطع الشطرنج والمقابض الثمينة ، وطعموا به العلب الثمينة الفاخرة وغيرها من التحف ، وجبلوه من كردفان وزنجبار وغيرها (٣) .

وكانت صناعة السكر واسعة الانتشار في المناطق التي اشتهرت بزراعة قصب السكر ، فيعصر القصب في المعاصر بين أحجار خاصة ثم يرسل إلى المسابك أو المطابخ ليصنع منه السكر ، وانتشرت صناعة السكر في معظم أنحاء البلاد المصرية كالفسطاط والمنيا والفيوم وأسيوط وقطط وأخميم وغيرها (٤) لأن الخلفاء الفاطميين كانوا يعملون الأسطة في شهر رمضان وفي الأعياد والمواسم ، وتقدم فيها الحلوى والنفطائر والكمك ، وكانت للحلوى أسواق كبيرة في الفسطاط (٥) ، واشتهرت الفسطاط والقاهرة والأлександرية بصناعة الببذ والخمر .

وقد أنتجت المعاصر المصرية الشيء الكثير من زيت السمسم والزيتون (٦) وكلاهما

(١) القريزى « الخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ٤١٤

(٢) « د » ج ١ ص ٤٧٠ — ٤٧٩

(٣) « د » ج ١ ص ٤١٥ وأظن أيضا Nasiri. Khosrau, Sefer Nemeh. P. 146

(٤) ابن دقاق « الانتصار بواسطة عقد الأمصار » ج ٤ ص ١٠٨ والقريزى « الخطط » ج ١

ص ٢٣٢ و ٣٤٢

(٥) القريزى « الخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ٢ ص ٩٩ — وتعتبر الفسطاط من أكبر مراكز الصناعة بالبلاد المصرية ، فيها أيضا مطابخ السكر ومسابك الزجاج والقولاذ والنحاس ومطابخ لمايون والورافات وصناعة السفن التجارية والحربية وغيرها

(٦) المقدسى « أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم » ص ١٩٧ وابن دقاق « الانتصار بواسطة

عند الأمصار » ج ٤ ص ١٠٨

من غلات مصر ، وصنعوا الشمع من أحجام مختلفة بعضها صغير وبعضها كبير يزن سدس قنطار مصرى <sup>(١)</sup> ، واستخدموه في إنارة بيوتهم وحوالياتهم وفي إحتفالاتهم القومية ، وكانت صناعة الصابون بالفسطاط <sup>(٢)</sup> وكان لهم في الصناعات الخشبية مهارة طيبة ، وجلبوا الأخشاب الفاخرة من كرواتيا ودلماشيا <sup>(٣)</sup> ، وخشب الأرز والصنوبر من أحرار الشام ولبنان وآسيا الصغرى ، والآنوس من السودان ، والتك من شبه جزيرة الملايو والهند واستخدموا الأخشاب المحلية المغروسة في معظم أنحاء البلاد والمجلوبة أيضاً من بعض غاباتها ولا سيما البهنا في صنع بعض الأثاث المنزلية وعمل السواقي وغيرها من الآلات الرافعة ، وفي الطواحين والمحارث والنوارج والمعاصر والأنوال والمغازل ، واستعملت الأخشاب المتينة الصلبة في عمل السقوف والأبواب والمنابر والمحارث وغيرها ، وكانت التحف الخشبية تمتاز بدقة الصنعة وجمال الزخرفة .

كذلك وجدت بمصر صناعة الورق <sup>(٤)</sup> ، والتجليد ، فيقول أبو صالح الأرمي <sup>(٥)</sup> بوجود المطابع التي كان يصنع بها الورق المنصوري ، وكانت بالفسطاط أهم مراكز صناعة الورق الأبيض ، واشتغل الوراقون بعمل الورق وتجارته وبالنسخ والتجليد وبيع الأقلام والحبر <sup>(٦)</sup> ، واختلفت أسعار الورق بحسب صنعه ونوعه ، وبانتشار صناعة الورق انتشر فن التجليد ، وكانت صناعة التجليد القبطية هي النواة التي تطورت منها صناعة التجليد في الإسلام فاستعملت جلود المعجول والخير والديباج والأطلس في تجليد المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية ، كذلك تقدمت صناعة الخطاطين وهي صناعة بديدة دقيقة .

(١) المقرئى « المخط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ١ ص ٤٦٥ — ٤٦٧

(٢) الادريسي « نزهة المشتاق في اختراق الآفاق » ( طبعة روما ١٥٩٢ م ) ص ١١٣

(٣) Heyd Histoire du Commerce T. I p. II 3

(٤) انقضت صناعة البردى حوالى سنة ٢٣٩ هـ و ٩٥٠ م ، واتخذ من نبات البردى ورقاً يسمى

بالقرطاس المصرى . وانظر Arnold & Groham, The Islamic Book p. 35

(٥) وانظر ابن دقاق « الانتصار لواسطة عقد الأمصار » ج ٤ ص ١٠٨ والمقرئى « المخط » ج ١

ص ٢٦٧ Churches & Monasteres of Egypt p' 65

(٦) Arnold & Groham, The Islamic Book p. 33



أما صناعة الأدوات الجلدية فقد برعوا فيها أيضاً، فكانت خزائن السروج بالقصر مليئة بأنواع السروج المصنوعة من الجلد والحلابة بالذهب والفضة، كما صنعوا من الجلود المحلية بعد ديبها الروايا لحسل الماء إلى البيوت، واستخدموها في مقاعد الكراسي والأرائك وغيرها، كذلك صنعوا من الجلود الواردة من الحبشة والثوبة أنواعاً فاخرة من الخرائط والتعال، وكانت القاهرة من أشهر المراكز الصناعية لصنع الأدوات الجلدية.

وكانت حركة بناء القصور والجوامع والمشاهد والمتاجر والحمامات والمناظر وغيرها من المنشآت الدينية والدنيوية كثيرة، ولا سيما بالقاهرة والفسطاط، وبنوا مبانيهم باللبن<sup>(١)</sup> والآجر والأحجار المقطعة من المقطم وغيره. ووجدت بمصر العمارات الشاهقة التي بلغ عدد طبقات أحدها أربع عشر طابقاً<sup>(٢)</sup>، وكذا الفنادق والحانات والوكالات<sup>(٣)</sup>، وتمتاز مبانيهم ولا سيما الأزهر بأن منظرها مشعر بعظم القوة وضخامة السلطان وسعة العلم ودقة الصنع.

ولقد نقل العرب أكثر فن العمارة من مباني البيزنطيين والفرس، ثم غيروا فيها تغييراً امتازوا به، فنجد الأبواب العالية مع صغر المدخل والقباب الشاهقة المزينة والمنارات الشاهقة وغير ذلك من المباني التي تدل دلالة واضحة على نبوغ المصريين أيام الفاطميين في فن البناء، وساعد حب التقرب إلى الله بالأعمال الصالحة في الإكثار من المباني ذات الطابع الديني والخيري.

ولا شك في أن إحياء الخلفاء الفاطميين المترفة، ساعدت على نمو الفنون الجميلة، فاستعان المصريون بأبائهم بالزخرفة واستعمال الأصباغ الزاهية إلى إبداع رسوم جميلة، وكان لهم ذوق سليم في الرسم وفي كتابة آي الذكر الحكيم بالخطوط السكوفية<sup>(٤)</sup>، والثلية المختلفة الأشكال، فن آنية مرصعة بالدرر والجوهر إلى تماثيل

(١) بني جوهر سور القاهرة من اللبن، وكانت اللبنة الواحدة قدر ذراع في ثلثي ذراع، وعرض جدار السور عدة أذرع. القريزي «المخطط» (بولاغ ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٣٧٧

(٢) Nasiri Khosrau, Sefer Nemeh P. 153

(٣) " " " " P. 145

(٤) ساد الخط السكوفي المزهر (Fleuri) أيام الفاطميين ثم حل محله الخط النسخي الدولة الأيوبية. أنظر

تزين مجالسهم ، كجلس شراب الأفضل . فقد كان به ثمانية تماثيل جوار متقابلات ،  
منهن أربع من الكافور وأربع سود من عنبر مرتديات أغر الثياب ومزينة بأئمن  
الحلى وبأيديهن أحسن الأحجار الكريمة <sup>(١)</sup> ، إلى تحف تثير الدهشة في النفوس  
وأشكال من الملابس والامتنعة والمصنوعات الدقيقة ذات الطابع الفني الممتاز ، إلى  
زخارف أنيقة نضيرة وكانت بعض المخطوطات مزينة بالصور والرسومات الدقيقة  
وفي هذا يبدو التأثير بالصناعة الفارسية <sup>(٢)</sup> .

وكانت أرضية البلاط الفاطمي مرصوفة بأنواع من الرخام متعدد الألوان  
وفيها تذهيب بهيج بنضارته وبهائه ، وبالسقوف ألواح تزينها الزخارف الذهبية الجميلة  
ونافورة تجري الماء الصافي في أنابيب من الذهب والفضة <sup>(٣)</sup> وأراض وقنوات  
مرصوفة بالرخام ، ودروع وأسلحة تلعب بالذهب والفضة ، كذلك وجدت دقة  
الصناعة وجمال الزخرفة على الأبواب والقطع المصنوعة من الزجاج والخزف وغيرها .  
أما التجارة فقد راجت في زمانهم أيضاً ، ولا غرو فقد تعود المصريون التجارة  
من أقدم أزمانهم ، فكانت البحار والنيل وانترع غاصة بالقوارب والسفن التي تحمل  
الحاصلات المختلفة من أسوان إلى القسطنطينية والقاهرة ومنها إلى الموانئ الواقعة على  
الساحل الشمالي . ونظموا سير القوافل وأقبلوا على التجارة لأنها عامل من عوامل  
الثروة ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما أفلس تاجر صدوق ،  
ومدح عليه السلام التجارة والكسب الحلال فقال « يبعوا وابتاعوا فان لم تربحوا  
بورك لكم ، وقال أيضاً « البركة في التجارة ، وتسعة أعشار الرزق في التجارة » ،  
واتجروا في أكثر المواد فكانوا ينقلون المواد الغذائية كالحبوب والفواكه وغيرها ،  
والمواد الأولية مثل الكتان إلى المراكز الصناعية ، وفتحوا موانئهم للتجارة  
الغربية وسمحوا لهم بنقل ما شاءوا من المتاجر والسلع ، ونظموا سير القوافل إلى  
الحجاز والشام وبلاد المغرب ، فوصلت التجارة لمصر من أوروبا وآسيا وأفريقية

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٥٨

(٢) الدكتور زكي محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ٢٨

(٣) انظر وصف غليوم رئيس أساقفة صور للبلاط الفاطمي سنة ٥٦٢ هـ (١١٦٧ م) عندما زاره  
رسولا الملك أمريك ، وترجمة الدكتور زكي محمد حسن بك العبارة في كتابه « كنوز الفاطميين » ص ١٦٢ و ١٦٣

وكانوا يوجدون حاميات على طرق التجارة<sup>(١)</sup> بالمراكز الهامة والطرق الرئيسية لحفظ النظام وحماية القوافل وما فيها من بضائع من اعتداء الأشرار وقطاع الطرق واعتمدت مصر على الشام وشمال أفريقيا للحصول على الحرير وعلى أحراش الشام وسواحل بحر الأدرياتيك لتمدها بالأخشاب ، وعلى جزر الهند الشرقية لتصدر إليها الصباغة ، أما خشب الساج فقد استوردته مصر من شبه جزيرة الملايو ، لصنع المحاريب والأبواب في المساجد والقصور وخشب البخ والسنديان من البنديفة ، واستوردت الفواكه الطازجة من الشام ، وحصلت مصر على اللوز والجوز والفسق وغيرها من الهند والشام والمغرب<sup>(٢)</sup> .

وجلبوا الثاج للخليفة وللوزير ولعلية القوم ولمن يحتاجه من غيرهم في حالة المرض ، من الشام<sup>(٣)</sup> ، وصدروا إلى الممالك المجاورة مصنوعاتهم من خزف وزجاج ومنسوجات وغيرها ، واتجروا مع عدة ممالك مثل جنوا وبيزا والبنديفة والدولة البيزنطية وجزر بحر الروم كصقلية<sup>(٤)</sup> وقبرص وإقريطش وبلاد المغرب وبرقة وأسبانيا والشام<sup>(٥)</sup> والعراق والشرق الأوسط وأرمينية وبلاد العرب والنوبة والسودان ، والحبشة والصين .

فكانت تصل الغلات ولا سيما بخور اليمن وعطور شبه الجزيرة العربية من الحبشة واليمن وشرق آسيا والهند مثلا إلى «عدن» ، ومنها تنقل إلى عيذاب أو جدة ، فالساحل المصري .

كما كانت تصل غلات الشام وفلسطين إما بطريق البر أو البحر ، وعن طريق الشام تصل القوافل إلى بغداد ، وتصل غلات أوروبا وجزر بحر الروم عن طريق الموانئ المصرية ، ومن المراكز التجارية الهامة الأقصر وقفط وقوص واشتهرت

Mann J, The Jews in Egypt & Palestine Under The Fatimid Caliph p.32 (١)

البكري « المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب » ص ٤٧ (٢)

Naairi Khosru, Sefer Nemeḥ P. 158 (٣)

N. K, S. N. p 122 (٤) — ويبت أنسجة صقلية الدقيقة المتخذة من الكتان والحرير بمصر

p. 116, 152 (٥) — ووجدت أنسجة شامية ولا سيما من بلبك كما وجدت أسلعة

وأحوات نحاسية من إنتاج الشام بالفسطاط.

قوص بأنها ملتقى القوافل من الحبشة وبلاد العرب ، وكانت بها عدد من الفنادق والمنازل <sup>(١)</sup> .

وأرسل ملوك النوبة الهدايا للخليفة الفاطمي ، وعقدوا معه المعاهدات التي تمنع اعتداء الجيوش المصرية على بلادهم <sup>(٢)</sup> ، وحمل تجار مصر للنوبة الكثير من أدوات الزينة <sup>(٣)</sup> .

واستوردت مصر من الحبشة الرقيق وجلود الجاموس <sup>(٤)</sup> ، وكان التجار الذين يصلون إلى «عيناب» <sup>(٥)</sup> ، من الساحل الشرقى لأفريقية ومن بلاد الحبشة ، يحملون إلى مصر مقادير وافرة من سن الفيل <sup>(٦)</sup> .

وكانت تنيس من المراكز التجارية الهامة ، إذ كانت مرسى المراكب الواردة من الشام والمغرب <sup>(٧)</sup> .

واشتهرت الاسكندرية بتصدير غلات الشرق أكثر من غلات مصر ، إذ اشتهرت بتصدير المنتجات الآسيوية والمحلية ، فكانت حلقة اتصال بين الشرق والغرب ، وكانت تربطها بداخل البلاد قناة عرفت في العصور الوسطى بخليج الاسكندرية ، واتصلت دمياط وتنيس غالباً تجارياً بالشام والقسطنطينية .

كما اتصلت الفرما بالقلم ، واشتهرت رشيد أيضاً بأنها من المراكز التجارية . ولم يكتف المصريون بما تخرجه مناسج بلادهم ، فاشترى الخليفة المعز لدين الله مثلاً من فارس ستارة من الديباج <sup>(٨)</sup> ، وكانت التوابل والعطور والأفاويه والبخور

(١) ابن جبير «كتاب الرحلة» ص ٦٥ وانظر

Quatremère Mémoires Géographiques et Historiques T. I p' 194

Nasiri khosrau, Sefer Nemeh P. 175 (٢)

» » » » p. 116 (٣)

» » » » p. 149 - 150 (٤)

(٥) كانت مملكة لتجار والخبزاج تحمي بها الرسوم على البضائع الواردة لها من الهند والصين والحبشة والجزائر المعقونية «كتاب البلدان» ص ٣٣٥ وانظر P. 178 Nasiri Khosrau, Sefer Nemeh

» » » » p. 149 (٦)

(٧) المعقونية «كتاب البلدان» ص ٣٣٥

Stanely Lane Poole, The Story of Cairo P. 132 (٨)

من أهم واردات مصر ، بعضها تستهلكه وبعضها تصدره إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية ، وكانت هذه التجارة مصدر ربح كبير للدشغلين بها ومورداً هاماً لبيت المال بسبب الرسوم المفروضة عليها ، لأهميتها في البيوت والجوامع والمشاهد بمصر وأهمية البخور أيضاً بأوروبا في الطقوس الدينية ولا سيما بروما في كنائسها الكاثوليكية .

ويحدثنا ابن حوقل<sup>(١)</sup> عن وجود فنادق وهي أبنية تعد ليقم بها التجار الغربيون وتحفظ فيها بضائعهم ، ويحدثنا المقرئ<sup>(٢)</sup> أيضاً عن وجود الوكالات والخانات والقياس للتجارة ولأعمال الخير كإيواء أبناء السبيل والمسافرين .

أما الملكية العقارية : فقد وضعت الدولة الفاطمية على أهل الذمة الجزية وتركت الأرض في أيدي أهلها ليؤدوا خراجها جرياً على سياسة من قبلهم من خلفاء المسلمين .

وكما كتب عمرو بن العاص للبصريين عهداً ، أنهم آمنون على أموالهم ودمانهم ونسائهم وأولادهم ،<sup>(٣)</sup> كذلك كتب جوهر للبصريين عهداً وبذلك تركوا الأرض بأيدي أصحابها لهم ملكيتها التامة المطلقة ، رقة ومنفعة<sup>(٤)</sup> وكانت الزراعة كما كانت من قبلهم مهنة السواد الأعظم من المصريين ووسيلتهم الطبيعية للعيشة ، حفروا القنوات والترع واهتموا بتعميقها وصيانتها وصيانة الجسور السلطانية ، وعهدوا إلى الملاك والمتقبلين بإقامة وصيانة وتقوية الجسور المحلية بشرط أن

---

(١) ابن حوقل « كتاب المسالك والممالك » ص ٨٩ — ٩١

(٢) المقرئ « المخطط » ( طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ) ج ٢ ص ٩٣ و ص ٢٧٤

(٣) البلاذري « فتوح البلدان » ( طبعة القاهرة ١٣٥٠ هـ ) ص ٢١٦ وأبو الحسن « النجوم

الزاهرة » ( طبعة القاهرة ١٩١٩ — ١٩٣٥ م ) ج ١ ص ٢٤

(٤) الدكتور البراوي « حالة مصر الاقتصادية في العصر الفاطمي » ص ٤٤ و ٤٥ قلا عن المقرئ « المخطط » ج ١ ص ٨٤ و ٨٥ — لأن عمر جعل مصر بيد أهلها مملوكة لهم ملكية مطلقة ، فيصرف مالها فيها بالرهن والبيع والهبة والوصية وغيرها من الحقوق العينية وتورث عنهم ، فإذا أقرض نلهم انتقلت ملكيتها لبيت المال . ابن عابدين « رد المحتار على الدر المختار » ( ١٣٢٣ — ١٣٢٦ هـ ) ج ٣ ص ٢٩٣ والزبلي « تبين الحقائق في شرح كنز الدقائق » ( طبعة بولاق ١٣١٣ هـ ) ج ٣

يخصموا ما دفعوه عليها من الخراج المقرر عليهم<sup>(١)</sup>. أما تطهير الترع من الطمي وعمارة السواقي وحفر الآبار فكانت من أخص أعمال الفلاح المصري<sup>(٢)</sup>.

وباشرت الحكومة الفاطمية العوامل المؤدية لطيب الزرع وخصوصية التربة والإشراف على الزراعة ورصدوا ثلث الخراج لعمارة جسور أراضي مصر<sup>(٣)</sup> وخصصوا موظفا يترتب للإشراف على مقياس النيل<sup>(٤)</sup>، فإذا بلغ النيل حد الوفاء في «مصرى» غالباً أى ستة عشر ذراعاً، أمر الخليفة بالنداء<sup>(٥)</sup>.

ويحدثنا ناصر وخسرو عن العجلات المائية التي كان يستخدمها الفلاح في رفع الماء لرى أرضه فيقول إنها السواقي والقادوس وغيرها كالطنبور والشادوف، وهي طرق لا تختلف كثيراً عما هي عليه الآن<sup>(٦)</sup>.

واهتم الفلاح بتربية المشاية والدواجن، وكانت الإبل والبقر والجاموس والخيل والحمر من أنفع الحيوانات له، يتخذها مطية له وينقل عليها السباخ ويستعملها في الأعمال المتصلة بالزراعة كالحرث ورفع الماء ودراسة الجيوب ونقل الحاصلات من الحقول إلى الأجران والأسواق، واهتم بالثروة الحيوانية فعنى بتربية الغنم والماعز والأوز والدجاج والأرانب والبط والخراف والنعاج والنحل وغيرها.

واشتمل الحقل على الفلاح والوكيل والحولى والأجير والكرام والسائس والحارس والجمال والجنائين وغيرهم من الأعوان، وكان الفلاح أيامهم حراً غير رقيق ينتقل من أرض لأخرى حسب رغبته واختياره.

وحاربوا الاحتكار وسعروا ضرورات المعيشة، وكافحوا الأزمات الاقتصادية، ولو بطرق شاذة، كما حصل أيام الخليفة المستنصر بالله عندما هدد وتوعد الوالى،

(١) ابن ميمى «قوانين الدوليين» ص ٩٥ والمريزى «المخطوط» ج ١ ص ١٠١

(٢) المريزى «المخطوط» ج ١ ص ٢٧١

(٣) « » ج ١ ص ٦١

(٤) « » ج ١ ص ٦١

(٥) المريزى «إعانة الأمة» ص ٣٠ و ٢١

(٦) Nasiri khosrau, Sefer Neme. p. 11g

بضرب عنقه ونهب ماله إن لم يظهر الخبز في الأسواق ويرخص ثمنه ، فلجأ الوالى إلى حيلة جريته<sup>(١)</sup> بأن أخرج أناساً من السجن ألبسهم العائم المدورة والطيلالس ليظهروا بمظهر التجار ، ثم استدعى تجار الغلة والخبازين والطحانيين فى مجلس عظيم عام ، وأمر بإدخال أحد هؤلاء المساجين عليهم وقال له : « وياك أما كفاك أنك خنت السلطان واستوليت على مال الديوان . . . فأدى ذلك إلى اختلال الدولة وهلاك الرعية . اضرب عنقه ، ا ، فضربت عنقه فى الحال ، وأمر غيره من المسجونين وقال له : كيف جسرت على مخالفة الأمر لما نهى عن احتكار الغلة وتماديت فى ارتكاب ما نهيت عنه إلى أن تشبه بك سواك فهلك الناس . اضرب عنقه ، ا فضربت فى الحال أمامهم ثم فعل هكذا بعدد آخر من المسجونين ، حتى علم تجار الغلة وغيرهم أنه جاذ فى قتلهم فصاحوا « فى بعض ما جرى كفاية ونحن نخرج الغلة وندير الطواحين ونعمر الأسواق بالخبز ونرخص الأسعار على الناس ونبيع الخبز رطلا بدرهم ، فلم يرض بتركهم إلا بعد أن تعهدوا ببيع الخبز رطلين بدرهم ، وبذلك انتهت هذه الشدة العظمى التى كانت تشبه إلى حد كبير أيام القحط التى استمرت سبع سنوات أيام يوسف عليه السلام وفرعون الريان بن الوليد .

ويمكننا أن نقول على وجه الاجمال إن الحالة الاقتصادية أيام الدولة الفاطمية كانت حسنة ، بدليل الانتعاش الذى شمل الدولة فى زمن كبير من وجودها ومظاهر البذخ والترف والنعيم التى سادت جل عصرهم ، فثلاث مائت الأميرة ، عبيدة ، إحدى بنات الخليفة المعز لدين الله سنة ٤٤٣ هـ ( ١٠٥٠ م ) وتركت وراءها ثروة طائلة وتحفلا لتحصى وكثيراً من خزائن الحلى والذخائر .

كذلك لما ماتت الأميرة ، رشيدة ، ابنة المعز لدين الله سنة ٤٤٣ هـ تركت وراءها خمسة أكياس من الزمرد ومقادير وافرة من الأحجار الكريمة الأخرى علاوة على ثلاثة آلاف إناء فضى مطعم<sup>(٢)</sup> ، فكانت ثروتها ما يقرب من مليون ونصف من العملة الذهبية .

(١) المفريزى « إفاة الأمة » ص ١٤ - ٢٩

(٢) الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ٤٦ و Lane - Poole, The story of  
Cairo. P. 133 & Quatrémeire, Mémoires Sur L, Egypte T.II, P.311

واشتملت ثروة جوهر على أربعة صناديق من اللؤلؤ الكبار وألف قسبة من القصب الزمرد ودواة من الذهب طولها ذراع مرصعة بالدر والياقوت وسبعائة خاتم بصوص من الياقوت والزمرد والماس ، وسبعائة ألف ألف دينار ذهباً وأربعة آلاف درهم ومائة مسمار من الذهب وثلاثة آلاف معلقة من الذهب والفضة وأربعة قدور من الذهب وزن كل قدر مائة رطل ذهب لطبخ بها المسلوقة<sup>(١)</sup> .

ولما أمر المعز لدين الله بعمل الكسوة ، عطروها بالمسك ووضعوا في حاقها « اثني عشر هلالاً ذهبياً ، وفي كل هلال لترجة ذهبية ، وفي داخل كل منها خمسون درة تشبه بيض الحمام في الكبر ، كما كان فيها الياقوت الأحمر والأصفر والأزرق »<sup>(٢)</sup> وجعل ابن كلس في قصره موائد كبيرة له ولأضيافه<sup>(٣)</sup> ولا سيما برمضان سواء من الفقراء وعامة الناس أو من الفقهاء ومشاهير الرجال ، ويحدثنا ابن منجب<sup>(٤)</sup> أنه ترك من الجواهر الثمينة ما قدرت قيمته بأربعائة ألف دينار ومن المصوغات ما بلغت قيمته خمسمائة ألف دينار ، « وأن ثروته بلغت أربعة آلاف ألف دينار ، ووجدت في تركه سيدة الملك ثلاثمائة صندوق من الذهب عينا ، ولما قتل الحاكم بأمر الله « برجوان ، وجد عنده مائتي ألف ألف دينار ومائة وخمسين أردباً من الدراهم الفضية<sup>(٥)</sup> . ووجد للأفضل بن بدر الجمالي (٤٨٧ - ٥١٥ هـ و ١٠٩٤ - ١١٢١ م) ستة آلاف ألف دينار عينا ، وفي بيت الخاصة ثلاثة آلاف ألف دينار ، وفي البيت البراني ثلاثة آلاف ألف ومائتين وخمسين ألف دينار ، وخمسين أردباً دراهم ورق ومائة مسمار ذهب وزن كل مسمار مائة دينار كانت تستعمل مشاجب لتوضع عليها العائم المختلفة الألوان ، وسبعائة ألف ثوب ديباج أطلس ، وخمسمائة صندوق من دق دمياط وتينيس برسم كسوة بدنه . ودواة ذهب يكتب منها مرصعة بالجواهر

(١) ابن أبي عمير « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥١

(٢) ابن منجب « تاريخ مصر » ص ٤٤

(٣) ابن أبي عمير « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٧

(٤) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ( طبعة القاهرة ١٩٢٤ م ) ص ٢٣

(٥) ابن أبي عمير « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥١



قوّم جوهرها باثني عشر ألف دينار ، وخمسمائة ألف مجلد من الكتب ، وسبعمائة من أطباق الذهب والفضة . إلى غير ذلك من الذخائر النفيسة<sup>(١)</sup> ، وللمامات المأمون البطائحي مقتولا من الخليفة الحافظ كانت ثروته مائة صندوق ما بين ذهب عينا ودرام فضية وجواهر فاخرة<sup>(٢)</sup> .

ولقد أحدثت الدولة الفاطمية بمصر الكثير من المواسم والأعياد والحفلات الوطنية<sup>(٣)</sup> ، فابتدعت عادة الاحتفال بمولد أهل البيت وإحياء بعض الليالي المباركة ، وقد امتازت هذه الاحتفالات بالروعة والبذخ ، فرقت فيها الكساوى والدرام والدنانير ومقادير كبيرة من الطعام والحلوى خصوصاً في رمضان والعيسدين حيث كانت تمتد على الأسرطة المأكولات والأطعمة الفاخرة على موائد مزخرفة بالذهب والفضة والماج ، توضع عليها الأزهار لفتح الشهية لجميع المصريين ، واحتفلت الدولة الفاطمية ببعض أعياد القبط كيوم عيد ميلاد المسيح سيدنا عيسى عليه السلام في ٢٩ كيهك حيث فرقت الدولة الخلاوة والزلاية والسّمك البورى وغيرها على الأساندة المحشكين والأمراء المطوقين والكتاب وغيرهم ، وفي خميس العهد (العدس) الذى يعمل قبل الفصح بثلاثة أيام ، كانت تضرب الدولة خمسماية دينار تعمل خرايب وتفرق على موظفى الدولة ، وكان يوزع البيض المصبوغ بعدة ألوان .

واحتفل بعض الخلفاء من الدولة الفاطمية كما احتفل الإخشيدون من قبلهم بعيد الغطاس ، فكانوا يشعلون بالجزيرة والفسطاط ألف مشعل ثم يغطسون فى النيل

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٧ و ٥٨ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٨٣ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٧٧ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١٧

(٢) ابن ميسر « بدائع الزهور » ج ١ ص ٦٣

(٣) أما مواسم الشيعة وأعيادهم ، فهي : موسم رأس السنة . وأول العام ، ويوم عاشوراء ومولد النبي عليه السلام ، ومولد الإمام على كرم الله وجهه ، ومولدا ولديه الحسن والحسين ومولد فاطمة الزهراء ، وليلة أول رجب ونصفه وليلة أول شعبان ونصفه وليلة رمضان وعيد الفدير ( والفدير مكان يقع بين مكة والمدينة ) التى جعل فيها النبي عليه السلام علياً ولّى عهده فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٠ هـ عندما رجع من حجة الوداع ، وموسم فتح الخليج وغيرها . « القلقشندي » « صبح الأعشى » ج ٢ ص ٤٠٧ و ج ١٣ ص ٢٤١ والقرنيزى « الخطط » ج ٢ ص ٣٨٤ و ٢٩١

معتقدين أن غطسهم في هذه الليلة أمان لهم من المرض<sup>(١)</sup> كذلك احتفلت الدولة بعيد النوروز .

ولم تمتنع الدولة الفاطمية سنة ٣٦٢ هـ ( ٩٧٣ م ) أهل السنة من الاحتفال بعيد اتخذه بعد عيد الغدير عند الشيعة مضاهاة ونكاهة بالفاطميين ، وهو اليوم الذي دخل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم الغار ومعه أبو بكر الصديق ، ففيه أظهروا السرور وأقاموا الزينات وسمحوا لهم بإيقاد النيران<sup>(٢)</sup> .

وفيما ذكرناه الكفاية لبنين للقارىء كيف كانت الحياة الاجتماعية الفاطمية من ثروة وبذخ ، وما كان عليه الخلفاء والوزراء وأصحاب المراكز الكبيرة من ثراء وترف . أما الإدارة المالية والإدارية : فقد نظمت بالدواوين التي أنشأتها الدولة ووضعت لها أدق الأنظمة ، ولا أدل على استقلال الوزير من الرواية الآتية وهي أنه حدث مرة أن كتب والى الشام خطاباً إلى الخليفة المعز لدين الله مباشرة متخطياً من دونه ، فأعاد الخليفة الكتاب إلى والى من غير أن يفض أختامه<sup>(٣)</sup> .

ولكننا نأخذ على الدولة الفاطمية أموراً ، منها :

أن كثيراً من خلفائهم صدقت عليه كلمة لويس الرابع عشر « الدولة هي أنا ، فكانوا يجمعون في أيديهم السلطتين الدينية والزمنية ، فكان الخليفة الفاطمي يعين ويعزل ، ينعم وينقم ، يحارب ويسالم ، ولا معقب لمشيئته وكان إماماً مشرعاً وقاضياً للخصومات أحياناً<sup>(٤)</sup> .

كذلك نأخذ على بعضهم مصادرتهم لبعض أموال من يسخطون عليه من الأمراء

(١) الفقه شدى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٧ والمقرئى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤ — ٢٧

(٢) متر « الحضارة الاسلامية » ص ١٠٩ نقلاً عن المقرئى « الخطط » ج ١ ص ٣٨٩ — ٣٩٠

(٣) متر « الحضارة الاسلامية » ص ٢٣

(٤) بالرغم من أن الخليفة الفاطمى لم يتنبه إلى أن العدالة تضار من تجمع السلطات الثلاث في يده فأنه نرى أن مبدأ الفصل بين السلطات الذى عرفه أرسطو وحدده متسكيه كان المصرون القدماء أول من قال به إذ لما أريد اغتيال الملك رسيس الثالث حوالى سنة ١١٦٧ ق . م ولما اتهمت ملكة بالحياة فى الأسرة السادسة عهد الملك للقضاء بالفضل فى الدعوى ولو أنه بحكم سلطانه الإلهى كان له الحق فى الحكم بالاعداء دون الرجوع إلى القضاء وما ذلك فى رأينا إلا احتراماً لبداً الفصل بين السلطات « لمحات من الدراسات المصرية القديمة » للدكتور باهورليب (طبعة القنصل ١٩٤٨) ص ١٠٢ ومؤلفنا « القضاء فى الاسلام » ص ١٢٩

والوزراء والقواد وغيرهم من كبار الدولة ، فيستولون على أملاكهم بعد موتهم أو قتلهم . وكان ذلك يحصل غالباً لسبيين : إما لإضعاف شوكتهم أو للانتقام منهم إن كانوا من أهل الذمة وإرضاء المسلمين ، ولقد ضرب خليفته الحاكم بأمر الله بسهم وافر في انتهاك حرمة بعض الناس أيامه .

كذلك نأخذ على الدولة الفاطمية أنها أبقت نظام الالتزام في جباية الضرائب ، وسمحت به أيضاً في غيره بتضمين بعض أبواب الإيرادات .

كذلك نأخذ على خلفاء الدولة الفاطمية أنهم لم يفرقوا بين أموالهم الخاصة وأموال الدولة ، وبما ساعد على ذلك أن الدكاكين والفنادق والحمامات وغيرها من المنشآت العامة كلها كانت ملكاً خاصاً للخليفة .

كذلك نأخذ على عصرهم تجاهر الناس أيام الحاكم والظاهر والمستنصر والأمر والظافر بشرب الخمر وإسرافهم في اللهو والمجون والطرب واحتسائهم التيزد والفقاع<sup>(١)</sup> . كذلك نأخذ على العصر الفاطمي أنه وجدت فيه موجات من اضطراب الأمن في الحالة الداخلية في بعض الأوقات ، فقد انزعج الأمن أيام المعز لدين الله مثلاً بأنصار الإخشيدية والكافورية كما ناوله حملة القرامطة بزعماء الحسن بن الأعصم ، كما كان البيزنطيون ( الروم ) مصدر قلق له ولغيره من الخلفاء الفاطميين ، فثلاً في سنة ٣٦١ هـ حدثت فتن واضطرابات عند ما ثار عبد العزيز بن هيج الكلاني بالصعيد ودعا للعباسيين .

كذلك خرج « أبو ركوكة »<sup>(٢)</sup> على الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٦ هـ ( ١٠٠٥ م ) لما خرج « سكين » سنة ٤٣٤ هـ ( ١٠٤٣ م ) إذ اغتتم الشبه العجيب في الصورة للحاكم بأمر الله واعتقاد أكثر الناس برجوعه بعد موته وادعى أنه نفس الحاكم بأمر الله

(١) ابن أبياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٨ و ٥٩ و ٦٤ و ٦٥

(٢) لقبه أياركوة لركوة كان يحملها في أسفاره سنة الصوفية ، كان يزعم أنه الوليد بن هشام ابن عبد الملك بن عبد الرحمن الداخل في الأندلس ، واستأهل إليه قبيلة بني قرة ( قبيلة عربية بالبحيرة كرهت تصرفات الخليفة الحاكم بأمر الله لأنه آمن فيهم بالقتل ) وغيرها من القبائل ولكنه هزم على يد أبي الفتح لفضل بن صالح وقطعت رأسه سنة ٣٩٧ هـ ( ١٠٠٦ م ) وصلب ، وكان قيام هذا الرجل آخر مجهود بنو أمية لاعادة عرشهم

وأنة عاد إلى ملكة لاستلام منصبه فقبه عدد كثير ، ثم انضج كذبه فقبض عليه وقتل ، كثيرا لاختلاف جند الفاطميين في الاجناس واللغات مما سبب للدولة المتاعب ، وكذلك ما استعمل المغاربة الشدة والعنف ضد الأهلىن ، ونهبوا بعض أحياء مدينة القاهرة ، فكان يصبح بذلك جبل الأمن مقطوعاً ، خصوصاً عند الاحتفال بعيد غدیرخم في ١٨ ذى الحجة أو غيره من الأعياد والرسوم الشيعية ، كذكرى مقتل الحسين بكر بلاء في ١٠ محرم ، إذ كان يغلق المصريون في هذه المناسبات حوانيتهم خوفاً مما قد يحدث من القلاقل بين أهل الشيعة وأهل السنة .

ولسكنهم كانوا بعد قليل يقبضون على ناصية الحال بيد من حديد ، بعد أن يفتقموا من مثيرى الفتن والقلاقل ، فثلا قبضوا على عبد العزيز بن هيج الكلانى عند ما ثار سنة ٣٦١ هـ مكبلاً في قفص وسلخوا جلده ثم صلبوه ، مع أن النبى عليه السلام يقول ما معناه « لا تعذبوا الناس ، فإن الذين يعذبون الناس فى الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة » (١) .

وكان علاجهم فيما تعلق بالمغاربة عند تعديمهم على المصريين أن يفصل بينهم فى السكنى ، فكان جوهر لا يبيح للمغاربة سكنى القاهرة ولا المبيت فيها ، وكان مناديه ينادى كل عشية . « لا يبيتن فى المدينة أحد من المغاربة » ، خصوصاً عندما أخرجوا الناس من دورهم وشرعوا فى سكنى القاهرة ، فاستغاث الناس بالخليفة المعز لدين الله فأجبرهم على السكنى بنواحى عين شمس ، ثم سمح للمغاربة رويداً رويداً بسكنى المدينة ومخالطة أهل مصر ، بعد أن كان ذلك محرماً عليهم أيام جوهر ، وبذلك خرج المغاربة أيام المعز وبأمره وسكنوا القاهرة (٢) ، بعد أن كانوا ممنوعين من البقاء فى المدينة بعد الغروب اجتناباً لما عساه أن يحدث من الهياج .

أما عقيدتهم فلم ترق يوماً فى أعين السواد الأعظم من السنيين المصريين خصوصاً وأنهم كانوا رافضة ويسبون الصحابة على المنابر أيام الجمع ، ولعلمهم كانوا يرون فى تقبيل الأرض بين يدى الخليفة الفاطمى ، وتقبيل يده والارتقاء بالسجود له ، والتعبير فى

(١) أبو يوسف « الحراج » ص ١٥٠ والمقرئزى « انماط الحفا » ص ٨٧ و ٩٤ و ٩٦

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٥ و ٤٦ والمقرئزى « انماط الحفا » ص ٩٦

كلامهم عنه بملولانا، بحيث يضع الواحد منهم نفسه من الخليفة موضع المولى، اجترأ على حقوق الله سبحانه وتعالى ولا شك أنهم سخطوا عليهم سخطاً عميقاً عندما ادعى بعضهم الربوبية، ليقول لشعبه إنه بصفته رب الكون والهة، يملك حق التصرف المطلق في أعمار خلقاته وأجسادهم وأعراضهم، وإنه لا يناقش الحساب فيما يفعل. وبذلك استمرت الدولة المصرية سنية أكثر منها شيعية بالرغم من بذل الحكم الفاطمى أقصى مجهوده لجعلها تشعر بشعوره.

فقد وضعت البذرة الأولى للذهب الشيعى قبل استقرار الخلافة الفاطمية بمصر في الغزوات التي لم تقو فيها جيوش العبيديين على غزو البلاد المصرية فقام بعض أنصارهم بنشر الدعوة الشيعية بمصر ووجدوا من المصريين من يعطف عليهم ويعتق مبادئهم ويميل لمعتقداتهم، ولما رأى «مُذْكَا الروى» وإلى مصر (سنة ٣٠٣ - ٣٠٧ هـ و ٩١٥ - ٩١٩ م) شغف بعض المصريين بهذا المذهب الجديد، وازدياد أتباعه يوماً بعد يوم وما قد يؤدي إليه ذلك في المستقبل، عزم على اضطهاد رجاله فسجن عدداً كبيراً منهم ونكّل بهم.

ولكن هذا الاضطهاد لم يفتّ في عيّن أنصار المذهب الشيعى، بل داوموا على نشره وتحجّبه إلى المصريين.

ولما فتح جوهر مصر سنة ٣٥٨ هـ (٩٦٩ م) واستقل بها عن الدولة العباسية وعن الخليفة العباسى، طبع سياسة الدول الجديدة بصيغة دينية عميقة من مفتح عهدها، ونشر الدعوة للخليفة المعز لدين الله الفاطمى خاصة ولأهل بيته من العلويين عامة، وكما منع المهدي «عبيد الله أبو محمد» الفقهاء من أن يفتوا إلا بمذهب اسماعيل ابن جعفر الصادق، بعد أن كان المذهب السائد بأفريقية والقيروان هو المذهب المالكي<sup>(١)</sup> كذلك نجد العبيديين منذ استقرت أقدامهم في مصر عتوا بتنظيم دعوتهم المذهبية وبثها في كل مكان، فكانت تلقى في الجامع الأزهر، وأحياناً أخرى في مجالس الحكمة بالقصر، واحتضنها وليدة قاضى قضاتهم، فتأها وسهر على تربيتها وتمهدها وغذاها «داعى الدعاة» ومعاونوه، لى يضمن العبيديون نجاح تغلب

(١) ابن عسارى المراكشى «البيان المغرب فى أخبار المغرب» ص ١٥٩

عقيدتهم على المذهب السنن السائد بالبلاد المصرية قبيل قدومهم ، جلب الخليفة المعز لدين الله معه ، مع ما حمل ، عند رحيله لمصر من مكتبته الخاصة بالقيروان عدداً عظيماً من الكتب التي تناول الكلام على المذهب الشيعي ، واستصحب جمعاً وافراً من فقهاء الشيعة وأعلامها مثل قاضي القيروان «أبي حنيفة النعمان بن أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن حيون» ، الاسماعيلي المغربي التميمي<sup>(١)</sup> ، هذا الرجل المنتج الذي تحدثنا المخطوطات عنه بأنه كتب كتباً كثيرة في فقه الشيعة مثل «دعائم الإسلام في الحلال والحرام»<sup>(٢)</sup> كتبه في سبعة أجزاء<sup>(٣)</sup> وقال في مقدمته عن سبب تأليفه له «الحمد لله استفتاحاً بحمده ، وصلى الله على محمد رسوله وعبداه وعلى الأئمة الطاهرين من أهل بيته أجمعين ، أما بعد فإنه لما كثرت الدعاوى والآراء واختلفت المذاهب والآهواء ، واخترعت الأقاويل اختراعاً وصارت الأمة شيعاً وأفراعاً ، ودثر أكثر السنن فانقطع ، ونجم حادث البدع فارتفع ، واتخذت كل فرقة من فرق الضلال رئيساً لها من الجهال ، فاستحلت بقوله الحرام وحرمت به الحلال ، تقليداً له واتباعاً لأمره ، بغير برهان من كتاب ولا سنة ولا بإجماع جاء عن الأئمة ... وقد رأينا ... أن نبسط كتاباً جامعاً مختصراً ليسهل حفظه ، ويقرب مأخذه ، ويغني مافيه من جمل الأقاويل عن الإسهاب والتطويل ، فنقصر فيه على الثابت الصحيح مما جاء من الأئمة من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من جملة ما اختلف فيه الرواة عنهم من دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام ، فقد رويناه عن جعفر بن محمد صلوات الله عليه أنه قال : بني الإسلام على سبع دعائم : الولاية وهي أفضلها ، والطهارة والصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والجهاد ، فهذه دعائم الإسلام»<sup>(٤)</sup> .

(١) كان من قيروان وكان عالماً فقيهاً متبحراً في الفقه والشعر ، مات في ٢٩ جمادى الثانية سنة ٤٣٦ هـ (٢٧ مارس ٩٧٤ م) بمصر وصلى عليه المعز لدين الله الفاطمي وهو زعيم أسرة بني النعمان التي كانت بالمغرب وبمصر دعامة الدولة الفاطمية الروحية . ابن طاهر «أخبار الدول المتقطعة» ورقة ٤٧ .

(٢) مصور مخطوط بدار الكتب الملكية برقم ١٩٦٦٥ ب

(٣) الجزء الأول في الولاية من اللوحة ٤ - ٦٥ والثاني في الطهارة من اللوحة ٦٥ - ٨٤ والثالث في الصلاة من اللوحة ٨٤ - ١٥٨ والرابع في الزكاة من اللوحة ١٥٨ - ١٧٦ والخامس في الصوم من اللوحة ١٧٦ - ١٨٩ والسادس في الحج من اللوحة ١٨٩ - ٢٢٠ والسابع في الجهاد من اللوحة ٢٢٠ - ٢٥٦ .

(٤) القاضي النعمان «دعائم الإسلام في الحلال والحرام» ورقة ٢٥١

كذلك كتب النعمان كتاب المهمة في اتباع الأئمة، يتضمن طاعة الأئمة أهل البيت عليهم السلام، وله عدة كتب أخرى مما يدل على علو كعبه في الفقه والدين وعلى توفد قريحته في التأليف والتصنيف، هذه الكتب الكثيرة المؤلفة في مذهبهم كانت ثروة للنشر دعوتهم لأنها منشورة سهلة المثال.

كذلك صحب المعز لدين الله معه لمصر د علي بن النعمان، الذي جلس سنة ٨٣٦٥ (٩٧٥ م) بالجامع الأزهر وقرأ مختصر أبيه «شرح الأخبار»<sup>(١)</sup> في فقه آل البيت.

كذلك صحب المعز لدين الله معه لمصر د محمد بن النعمان، شقيق علي وغيره من بني النعمان، ممن صحبوا المعز عن طيب خاطر وقدموا معه من المغرب لمصر، وكانوا من أكبر العوامل لنشر مذهب الشيعة بمصر.

ويحدثنا المقرئ<sup>(٢)</sup> أن الاقبال على حلقات بني النعمان بالأزهر التي قرأوا فيها علوم البيت، كان عظيماً، حتى أن المسيحي مؤرخ الدولة الفاطمية يقول: «إنه في ربيع الأول سنة ٢٨٥ هـ (٩٩٥ م) جلس القاضي د محمد بن النعمان، بالقصر لقراءة علوم آل البيت على الرسم المعتاد، فأتت في الزحام أحد عشر رجلاً، فكفهم العزيز بالله، كذلك تولت تلك الأسرة المغربية النابهة وهي أسرة بني النعمان، القضاء بمصر أكثر من نصف قرن،

كذلك صنف د يعقوب بن كلس، كتاباً في الفقه الشيعي يعرف بالرسالة الوزيرية، تناول فيه الكلام على العقائد الفاطمية، وكان يجلس في داره وفي الجامع الأزهر ويقرأ فقرات منه على الناس خاصتهم وعامتهم، فحرص لسماعه الفقهاء والقضاة ليفتوا بما فيه<sup>(٣)</sup>.

كما كانت هذه الرسالة الوزيرية، تدرس بالجامع العتيق للطلبة والاسانذة<sup>(٤)</sup>.

(١) مخطوط فوتوغرافي بدار الكتب الملكية رقم ح ٧٠٦٢

(٢) «المخطوط» قلا عن المسيحي ج ٢ ص ٢٢٦ و ج ٤ ص ١٥٦

(٣) ابن منجب الصيرفي «الإشارة إلى من نال الوزارة» ص ٢٢ وابن خلكان «وفيات الأعيان»

ج ٢ ص ٤٤١ والمقرئ «المخطوط» ج ٤ ص ٥٧ وعلى مبارك باشا «المخطوط التوفيقية» ج ١ ص ١١

وقال إنه جمع في عملها أربعين خطاً. ابن منجب «الإشارة» ص ٢٣

(٤) يحيى بن سعيد الأنطاكي «التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق» ص ١٧٢ و ١٧٣.

وبذلك كان « ابن كلثوم » رأينا هو أول من فكر في تحويل الأزهر إلى جامعة ، وإن كان الخليفة العزيز بالله هو أول من ابتقى بجوار الأزهر المساكن لسكنى الطلبة ، فكان ابن كلثوم يجمع عنده وجوه الدولة الفاطمية وعلماها يوم الخميس ليلة الجمعة ليقرأ لهم مؤلفاته<sup>(١)</sup> ، وكما عيّنت الدولة الفاطمية في شرح علوم آل البيت وقراءتها للكافة على اختلاف طبقاتهم بفقهاء كان رائدهم بث الدعوة في المكاتب والمساجد ، وديندهم غزو الأذهان بطرق منظمة وهي الدعاية العلمية ، كذلك استعانت على بث عقائد المذهب الاسماعيلي بين الناس بالدعاية الأدبية بتشجيع الكتاب والشعراء والعلماء لنشر مذهبهم بالصلاوات والمناصب وبسلاح التشريع ، هذا السلاح الذي كان في اعتقادنا أحد غزوات أكثر نفعا لنشر المذهب الشيعي بمصر ، فكما فضل البطالة بنى جنسهم الأغريق على المصريين في الوظائف العامة الهامة ، وكما كتب معاوية إلى واليه بمصر « مسلة بن مخلد » أن لا يولي أحدا بمصر عملا إلا إذا كان أزديا أو حضرميا لأنهم في نظره أهل أمانة<sup>(٢)</sup> ، وكما أسند العباسيون مناصب الدولة الهامة إلى الخراسانيين أنصارهم ومؤسسي دولتهم ، كذلك نجد أن جوهر الصقلي اتخذ سياحة يرمى إلى إحلال المغاربة الشيعيين محل المصريين السنيين في جميع المناصب الهامة ، لأن المغاربة أنصارهم وأعوانهم الذين قامت الدولة الفاطمية على أكتافهم حتى قال المقرئ « إن جوهر لم يدع عملا إلا جعل فيه مغربيا شريكا لمن فيه<sup>(٣)</sup> » .

كذلك حتم الفاطميون على موظفي الدواوين بمصر من المصريين أن يعتنقوا المذهب الفاطمي ، كما ألزموا القضاة أن يصدرُوا أحكامهم وفق قوانين هذا المذهب ، ولا شك في أن من الناس من اعتنقوا المذهب الجديد رغبة في التقرب من أصحاب السلطة الجدد ، حتى يحفظوا مراكزهم القديمة وثروتهم المجموعة من أجيال - ولكن هل قضت هذه الطرق التي قصد بها التهديد والوعيد أحيانا عندما أمر مثلا الخليفة « الظاهر غلي أبو الحسن » في سنة ٤١٦ هـ ( ١٠٢٥ م ) بإخراج الفقهاء المالكية

(١) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٣٩٢

(٢) الكندي ص ٤٢٦

(٣) الدوادار « زبدة الفكرة » ج ٥ ص ١٠٧ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ١١

والمقرئ « انطاخ الحفا » ص ٧٨



وغيرهم من مصر ، فأخرجوا<sup>(١)</sup> ، والتي أريد بها التشجيع والترغيب أحيانا أخرى ، عندما أمر هذا الخليفة الظاهر مثلاً الدعاة أن يحفظوا الناس كتاب «دعائم الإسلام» ، و «الرسالة الوزيرية» ، وجعل لمن حفظ ذلك مالا<sup>(٢)</sup> ، نقول هل أفادت هذه الطرق المختلفة في القضاء على المذهب أهل السنة بمصر ؟ أو بمعنى آخر هل تمكن جوهر ، رجل النزاهة والتضحية ، الذي عرف فيه المغاربة الرجولة الحقة والوطنية المتقدمة فأولوه بذلك ثقتهم ، والمعز ذلك الخليفة الحريص كل الحرص على صفته الدينية وعلى مظاهر الإمامة ، المعروف بكياسته ولباقته وفكره الصائب ونظره البعيد فتركزت فيه سجايا الشيعة من فطنة وأريحية وهمة شماء ، هل تمكن هذان الزعيان الخيران بالسياسة والناس وهما في الدور الإنشائي المحفوف بالمصاعب والمخاطر لوجودهما في بيئة سنية قدم عليها العهد فسادت فيه ، من قطع دابر المذهب السني وإبادته من مصر وإحلال المذهب الاسماعيلي محله ؟ أم أنهما هما ومن جاء بعدهما من الخلفاء الفاطميين تركوا ذلك للزمن ، واعتقدوا أنه الكفيل بمعالجة هذا الإشكال ، لأنه يتصل بالاعتقاد الذي لا سبيل للوعظ والإرشاد ولا للوعد والوعد فيه !

نرجح أنه بقدر ما كانت الظروف موالية لهم وبالرغم من أنه كانت بين الشيعة صلة متينة من العطف والتعاون حتى كان التآلف بينهم مضرب الأمثال<sup>(٣)</sup> وبرغم ما كان بين منافسيهم من أححاب المذاهب السنية من تقاطع وتنازع فقد ساد المذهب الفاطمي على مذاهب أهل السنة — التي كانت منتشرة في مصر ولها الأغلبية الكبرى قبل الفتح الفاطمي<sup>(٤)</sup> — وصار فقه الطائفة الاسماعيلية ومذهبهم هو المذهب الرسمي

(١) القرظي « الخطط » ج ٢ ص ١٦٩

(٢) « » ج ٢ ص ١٦٩

(٣) كتب أبو محمد الطوسي إلى أبي بكر الخوارزمي يقول « إن اعتداده به اعتداد الطوسي بالشيعة والمعتزلي بالمعتزلي » . أحمد أمين بك « ضحى الإسلام » ج ٣ ص ٩٣ قلا عن رسائل الخوارزمي ص ٦١

(٤) كان مذهب مالك هو أكثر المذاهب الاسلامية السنية انتشاراً بمصر من غير الاسلام حتى كاد يصبح للذهب السائد فيها ، اشتهر بمصر لقربها من المدينة ولوجود فريق من الصحابة والتابعين من رواة الحديث فيها ، وكان أول من نشره فيها في حياة الامام مالك « عثمان بن الحكم الجداوي » المتوفى سنة ١٦٣ هـ ٧٧٩ م) بإسكندرية ، والظاهر أن له شريكاً قدم معه لمصر هو « عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن يحيى » تلمذ أيضاً على الامام مالك ونشر مذهبه بها ، ثم نشره من بعده بمصر « عبد الرحمن بن القاسم » المتوفى =

المعمول به في القضاء والفتيا مدة طويلة في أيام العبيدين ، نقول ساد مذهبهم وعمل به رسمياً مدة طويلة من حكمهم للبلاد المصرية ولا نذهب مع ابن خلدون<sup>(١)</sup> حيث يقول ، انقرض فقه أهل السنة من مصر بظهور دولة الرافضة ، ولا مع السيوطي حينما يقول « في القرن الرابع الهجري ملك العبيديون مصر وأفنوا من كان بها من أئمة المذاهب الثلاث قتلاً ونفيًا وتشييداً ، وقاموا مذهب الرافض والشيعة ، ولم

== سنة ١٩١ هـ (٨٠٦ م) وهو فقيه مصري صاحب « مالكا » عشرين سنة ثم « أشهب بن عبد العزيز ابن داود القيبي » المتوفى سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ م) الذي انتهت اليه الرياسة بمصر بعد « ابن القاسم » وما بالنسبة للامام مالك كمحمد بن الحسن وأبي يوسف بالنسبة لأبي حنيفة . كما اشتهر من المالكية « روح ابن الفرج أبو الزناب الزيري المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) واجد بن الحارث بن مسكين » المتوفى سنة ٣١١ هـ (٩٢٣ م) و « أبو بكر بن الحداد » المتوفى سنة ٣٤٤ هـ (٩٥٥ م) وغيرهم ، وبذلك استمر المذهب المالكي ممولاً به بمصر مع غيره من المذاهب السنية إلى أن قدم جوهر ، فشق مذهب الشيعة بمصر في القضاء والفتيا ، فلما زالت الدولة الفاطمية وحكت مصر الدولة الأيوبية عاد المذهب المالكي إلى الانتعاش بمصر مرة أخرى . أما مذهب أبي حنيفة الثمان فلم يتمكن من أن يفوز بالقبول من المصريين إلا قبيل الدولة الطولونية (٢٥٤ - ٢٩١ هـ و ٨٦٨ - ٩٠٤ م) وإن كانوا قد عرفوه من عهد الخليفة المهدي العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هـ و ٧٧٥ - ٧٨٥ م) إذ ولي القضاء من قبله علي مصر « اسماعيل ابن اليسع » سنة ١٦٤ هـ وكان كوفياً وبذلك فهو أول فاضل حنفي بمصر وأول من أدخل إليها مذهب أبي حنيفة ، فلما قام هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ و ٧٨٦ - ٨٠٩ م) بالخلافة وولى القضاء أبا يوسف (١١٣ - ١٨٢ هـ و ٧٢١ - ٧٩٨ م) أحد أصحاب أبي حنيفة ، لم يعد يقلد ببلاد مصر وغيرها إلا من أشار به القاضي أبو يوسف وبذلك انتشر مذهب أبي حنيفة في مصر وكان « أبو جعفر الطحاوي » نسبة لبلده طحا من أعمال المنيا بالوجه القبلي (٣٢٩ - ٣٢١ هـ و ٨٤٣ - ٩٣٣ م) إمام الحنفية بمصر ، واستمر هذا المذهب أيضاً متبعاً في القضاء والفتيا بمصر حتى استولى عليها الفاطميون وعندئذ فشا مذهب الشيعة الإسماعيلي ولكنه عاد إلى الانتعاش بقيام الدولة الأيوبية بمصر . ولما تزل الامام الشافعي بالسطط سنة ١٩٨ هـ (٨١٣ م) على بني عبد الحكم ، أخذ عنه جماعة من بني الحكم وأشهب وابن القاسم وابن المواز وغيرهم ثم الحارث بن مسكين وابنيه فاع مذهب بها أيضاً وعمل على أن يخلق الأتباع لتصوره ويحيوه إلى المصريين ، فكان « الربيع ابن سليمان المرادي » (١٧٤ - ٢٧٠ هـ و ٧٩٠ - ٨٨٣ م) امام الشافعية بمصر كما كان « أبو زرعة محمد بن عثمان » الدمشقي المتوفى سنة ٣٠٢ هـ (٩١٤ م) أول من ولي القضاء بمصر من الشافعية واستمر المذهب ممولاً به حتى حكم الفاطميون مصر ، فساد مذهبهم الإسماعيلي ، فلما ذهبت دولتهم فشا الفقه الشافعي لأن بني أيوب كانوا شافعية

أما مذهب ابن حنبل فانه لم يظهر بمصر ظهوراً واضحاً إلا في القرن السابع الهجري ، ومع ذلك وجد بمصر فقهاء على المذهب الحنبل كالفقيه « عبد العزيز بن احمد بن جعفر » (٢٨٢ - ٣٢٣ هـ و ٨٩٥ - ٩٢٧ هـ) الذي سنف كثيراً من الصفات مثل كتاب المتن في مائة جزء والشاف في ثمانين جزءاً . وغيرهما .

(١) ابن خلدون « المقدمة » ( طبعة الأميرية سنة ١٣٢٠ ) ص ٤٢٤

يزولوا منها إلا في أواخر القرن السادس الهجري ، فتراجعت إليها الأئمة من سائر المذاهب ،<sup>(١)</sup> لأننا سنبرهن بالبرهان القاطع فيما يلي من السيوطي نفسه على أن مذاهب السنة أيام الفاطميين عاشت جنباً لجنب مع مذهب الفاتحين . ولكن لا بالسيادة ولا بالوضوح والرسومية التي كان يتمتع بها مذهب العبيدين . ولكنها عاشت ، وكفى ! وعاش فقهاؤها من الأئمة زمناً في كنفهم ونحت رعايتهم .

وإن يكن منحى الفقه السنّي يشبه منحى الفقه الشيعي في اعتداد كل على القرآن الكريم — عماد التشريع الأول في الإسلام وأساس الأصول التي يرجع إليها فقهاء الأئمة الإسلامية في استنباط الأحكام الشرعية — وعلى السنة الشريفة<sup>(٢)</sup> — عماد التشريع الإسلامي الثاني وهو كل ما صدر عن النبي عليه السلام من قول أو فعل أو تقرير — لكن هناك خلافاً في الأصول والفروع إذا كانت لا تتمشى مع العقائد الشيعية ، فقد أنكر الشيعة الاجماع العام ، كأصل من أصول التشريع حتى لا يأخذوا بأقوال غيرهم ، في حين أخذ أهل السنة به ، واعتقدوا بأن المجتهدين من الأئمة معصومون من الخطأ إذا اتفقت كلمتهم على حكم مستفاد من القرآن الكريم أو السنة الشريفة أو القياس ، ولأن الأئمة الإسلامية لا تجمع في اعتقادهم على ضلال كما شهد النبي عليه السلام بذلك<sup>(٣)</sup> .

أما الإمامية السبعية (الاسماعيلية) والإمامية الاثنا عشرية فهم يعتبرون أقوال أئمتهم نصوصاً شرعية ، ولا يعترفون بأن الاجماع والقياس من أدلة التشريع ، بل عندهم أن الأحكام لا توضع بالاجتهاد والرأى وإنما تلتق من قبل الإمام المعصوم ، لذلك كانت أقوال الأئمة عند الشيعة بمثابة نص الشارع وعلى ذلك تكون مصادر تشريعهم مستمدة من الكتاب الكريم (آيات الأحكام) والسنة الشريفة (أحاديث الأحكام) وفتاوى أئمتهم .

(١) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ١ ص ٢٠٥

(٢) التي تصح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم ، يعني ما رواه الصادق عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين البط عن أبيه أمير المؤمنين عن رسول الله سلام الله عليهم جميعاً . أما ما يرويه مثل أبي هريرة وغيره فليس لهم عند الشيعة بمثابة نص الشارع وعلى ذلك تكون مصادر تشريعهم مستمدة من الكتاب الكريم (آيات الأحكام) والسنة الشريفة (أحاديث الأحكام) وفتاوى أئمتهم .

(٣) الشهرستاني « الملل والنحل » ص ٣٧

وكما أنكر الشيعة «الاجماع العام» ، أنكروا أيضاً كما رأينا «القياس» لأنه رأى والدين عندهم لا يؤخذ بالرأى ، وإنما يؤخذ من الله عز وجل ومن نبيه صلى الله عليه وسلم ومن الأئمة المعصومين ، وقد تواتر عن أئمتهم أن الشريعة إذا قيسست بحى الدين<sup>(١)</sup> فى حين أخذ به أهل السنة لأن النبى صلى الله عليه وسلم أرشد الناس إليه فى حياته بأقواله وأفعاله ، ولأنه فى أكثر حالاته مستمد من القرآن والسنة ومقتبس من الأصول والأحكام والمبادئ الواردة فيها .

كذلك اختلفت الشيعة وأهل السنة فى فهم القرآن ، فكان للشيعة تأويلات فى بعض الآيات خاصة بهم لا يقرها عليهم أهل السنة ، كذلك اختلفا فى الحديث فروى الشيعة بعض أحاديث عن أئمتهم أنكرها عليهم أهل السنة . فضل الشيعة عليا ونسب الغلاة منهم إلى النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث تشهد بما لآل على من حرمة وبما لعلى من حق فى الإمامة بعد الرسول ، وفضل أهل السنة أبابكر وعمر ، وابتدأ كل فريق يعدد الفضائل بالحق والباطل لرفعة صاحبه .

وكان فى مصر والشام كثير من الفقهاء الشافعية والمالكية والحنفية يستنكرون

(١) العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء «كتاب أصل الشيعة وأصولها» ص ٩٣ - ولا تنسى الحوار المشهور الذى وقع بين جعفر الصادق وأبى حنيفة ، فقد سأل الأول الثانى : «ما الذى تعتمد عليه فى الفتيا ؟ قال : كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال فلما لم تجده ناصى فى ذلك ؟ قال أنفسي على ما وحدته ، قال ويحك يا نعمان إن أول من فاس إبليس فأخطأ ، قال خلقتنى من نار وخلقتنى من طين ، فرأى أن النار أشرف من الطين ، وإن من خلق من العاقل لا يسجد للفضول ، ثم قال يا نعمان : «أيهما أطهر عندك البول أو المني ؟ قال المني ، قال فكيف جعل الله عز وجل فى البول الرضوء وفى المني الفصل وهو الأطهر ؟ قال : أيهما أعظم الزنا أم القتل قال : القتل ، قال فقد جعل الله عز وجل فى قتل النفس شاهدين إذا شهدا بالقتل على إنسان قتل إذا طلب ولوى الدم ولا يحمد من شهد عليه بالزنا إلا أن يشهد عليه أربعة ، ولو كان الدين جارياً على القياس لكان القتل أقوى ، الذى هو أعظم يكون الشهود فيه أكثر ، وأيهما أعظم الصلاة أم الصوم ؟ قال الصلاة ، قال فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحائض أن تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ، ولو كان على القياس لكان الذى هو أعظم وأحق أن تقضى ، فسكت أبو حنيفة ولم يجر جواباً

وأوجب الزكاة فى خمس من الأبل وأسقطها من عدة آلاف من الخيل ، وضلع يد السارق ولم يقطع مثلاً لسان القاذف ، وأباح للرجل أن يتزوج أربعاً ولم يبيع للمرأة إلا رجلاً واحداً ، وهكذا . القاضى النعمان «شرح الأخبار» ج ١٣ ورقة ٤٢ و ٤٣

التشيع في تحفظ أيام الدولة الفاطمية ، لأن الدولة للتشيع ، فيحدثنا السيوطي <sup>(١)</sup> أن «أبا بكر محمد النعماني» المتوفى سنة ٣٨٠ هـ (٩٩٠ م) كان إمام المالكية بمصر في عهده ، وكانت حلقة في جامع القسطنطين تدور على سبعة عشر عموداً لكثرة من يحضرها ، بعد أن كان للمالكين في سنة ٣٢٦ هـ (٩٣٨ م) في المسجد الجامع خمسة عشر حلقة ، وللشافعيين مثلها ، ولأصحاب أبي حنيفة ثلاث حلقات فقط <sup>(٢)</sup> . قلنا إن المذهب السني لم يمت في مصر في العصر الفاطمي حتى في أيام قوة خلفائهم وازدهار مملكتهم ، يؤيدنا في ذلك أن الفاطميين أنفسهم لما قدموا مصر تألفوا أهل السنة والجماعة ، فبنى «الحاكم بأمر الله» مثلاً داراً للعلم ونقل إليها كتب السنة ، وأجلس فيها الفقهاء ليقروا فضائل الصحابة <sup>(٣)</sup> ، وسمح الفاطميون لأهل السنة أن تكون لهم حلقات في المسجد الجامع ، وزوايا يدرس بها الفقه على مختلف مذاهبهم ، وكانت لكل فقيه منهم زاوية يجرى عليه الرزق فيها ، حتى بلغت حلقاتهم العدد الكثير <sup>(٤)</sup> . ويحدثنا القلقشندي <sup>(٥)</sup> به أن مذاهب مالك والشافعي واحداً كانت ظاهرة في مملكتهم (أي مملكة الفاطميين) ، وأن من سألهم الحكم بمذهب مالك أجابوه ويؤيدنا في رأينا السالف الذكر أمان جوهر للبصريين <sup>(٦)</sup> ، الذي يعتبر بحق وثيقة هامة للكشف عن غايات السياسة الفاطمية وأصولها المذهبية ، وفيه يقول للبصريين إن أمير المؤمنين (أي المعز لدين الله) يطلب ... أن أجيئكم في المواريث على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ... يقول في موضع آخر فيه «إن الإسلام سنة واحدة وشريعة متبعة ، وهي إقامتكم على مذهبكم وأن تتركوا على ما كنتم عليه من أداء المفروض في العلم والاجتماع عليه في جوامعكم ومساجدكم ، وثباتكم على ما كان عليه سلف الأمة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين بعدهم وفقهاء الأنصار الذين

(١) «حسن المحاضرة» ج ١ ص ٢١٢

(٢) متر ص ٣٥١ قلا عن ابن سعيد «المغرب» ص ٢٤

(٣) السيوطي «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ١٥١

(٤) وانظر O' Leary A Short History, pp. 139-140

(٥) «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٢٤٤ والقرنيزي «المخطوط» ج ٤ ص ٢٠ و ٢١

(٦) «أقفل الأمان في الدواوير» زيادة الفكرة ج ٤ ص ١٠٤ والنويري «نهاية الأرب» ورقة ٣٩

جرت الأحكام بمذاهبهم وقوام،<sup>(١)</sup> وهذا يتفق واستشهادهم بالآية الكريمة  
« يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم، إلى الله مرجعكم  
جميعاً فينبشكم بما كنتم تعملون، »<sup>(٢)</sup>.

كل هذا لأن المصريين حرصوا من أول الأمر على سنيتهم، فاشترطوا عند  
مفاوضة جوهر لتسليم بلادهم حرية العقيدة بحيث لا يجبرون على التشيع. لا شك  
أيضاً في أن المذهب الاسماعيلي غزا تلك المذاهب السنية في عقر دارها وقلب لها  
ظهر الحجب، وكانت مقاومته لها تشتد حيناً وتضعف حيناً آخر، ففي سنة ٣٦١ هـ  
(٩٧٢ م) قبض جوهر على عجوز عمياء تنشد في الطريق مديحاً للصحابية فحبسها، ثم  
اضطر لاطلاق سراحها عند ما قامت المظاهرات السنية العدائية من أجلها هاتفة  
بأن « معاوية خال على، »<sup>(٣)</sup>.

كذلك نرى أنها لم تشتد على تلك المذاهب السنية بدرجة واحدة، فبينما كانت  
الدولة الفاطمية تشتد في محاربة المالكية اشتداداً عنيفاً حتى أنه مثلاً في سنة ٤٣٨١ هـ  
(٩٨٩ م) أيام الخليفة العزيز بالله ضرب رجل بمصر وطيف به في المدينة، لأنه  
وجد عنده كتاب الموطأ لمالك بن أنس<sup>(٤)</sup>، نجد أن مذهب الحنفية بفضل مروته  
كان أكثر المذاهب السنية ملازمة للحكومة الفاطمية ولعل المقدسي خير من يشرح  
لنا ذلك، فقد سئل عن سبب تفقهه لأبي حنيفة مع أنه شامى وأهل ناحيته أصحاب  
حديث يتفقهون على مذهب الشافعي فأجاب بأنه « استحسن مذهب أبي حنيفة  
لخلال، منها اعتماد أبي حنيفة على قول على رضى الله عنه الذى قال عنه النبي عليه  
السلام أنا مدينة العلم وعلى بابها فن أراد العلم فليأت بابي »<sup>(٥)</sup>.

وكذلك كان أبو حنيفة أقدم الأئمة وأقربهم إلى الصحابة وأورعهم وأعبدتهم،

(١) ابن خلدون « البر » ج ٤ ص ٥٦ والمفريزي « انماط الحنفا » ص ٦٩

(٢) الآية ١٠٥ من سورة المائدة رقم ٥ — وقد استشهد بها الحاكم بأمر الله مثلاً في سجل  
رمضان سنة ٣٩٣ هـ (١٠٠٢ م)

(٣) المفريزي « انماط الحنفا » (طبعة ١٩٠٨ م) ص ٨٧

(٤) المفريزي « المخطوط » ج ٤ ص ١٥٧

(٥) ابن الأثير « أسد الغابة » ج ٤ ص ٢٢ وأبو القدا « البداية والنهاية في التاريخ » ص ٣٥٨

وقد رويت التوصية بالعتيق<sup>(١)</sup>، ولعلمهم اشتدوا أحيانا على غير أصحاب أبي حنيفة لأن مذهبي كل من مالك والثافمي كانا قد حلا من قلب الجمهور المصري المكان الأول، فأريد عمل إجراء حاسم في إبطالها أو إضامهما، ويظهر لنا أن غض الفاطميين عن المذهب الحنفي لم يكن إلا لأنه مذهب الدولة العباسية المناوئة لهم في المشرق.

وكانت مقاومة الشيعة تشتد وتلين على السنين بمصر بحيث لا يتكدر صفو الأمن بالبلاد، فقد سمحوا للسنيين أحيانا بتولي منصب القضاء بشرط خضوعهم للمذهب الاسماعيلي، أحد مذاهب الشيعة الذي عمل به رسمياً من سنة ٣٥٨ إلى سنة ٥٢٧ هـ (٩٦٨-١١٣٢ م)، فقد ذكر ابن حجر<sup>(٢)</sup>.

أنه لما قتل القاضي مالك بن سعيد الفارقي لأربع بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٠٥ هـ (١٠١٤ م)، وخلا منصب القضاء ثلاثة أشهر وثلاثة وعشرين يوماً أي إلى العشرين من شهر شعبان، تقلده أبو العباس ابن العوام الحنبلي المذهب<sup>(٣)</sup>.

وحدثنا الدكتور حسن إبراهيم حسن بك<sup>(٤)</sup> نقلاً عن ابن حجر<sup>(٥)</sup> عن الظروف التي تقلد فيها ابن العوام الحنبلي، فقال: «وكان قد قدم مصر رجل مكفوف يقال له أبو الفضل جعفر من أهل العلم بالنحو واللغة، قدم على الحاكم بأمر الله فأعجب به وخلع عليه وأقطعاه أقطاعاً ولقبه عالم العلماء وجعله يجلس في دار العلم التي أنشأها ليدرس للناس اللغة والنحو، فغلا به الحاكم فجعل يسأله عن الناس واحداً واحداً من يصلح منهم للقضاء، وكان الحاكم بأمر الله عارفاً بهم... فلم يزل يذكر حتى وقع

(١) المقدمة ص ١٢٧ — ولعل ميل الشيعة إلى مذهب أبي حنيفة يرجع إلى أن أبا حنيفة كان أميل في الفتنة التي قامت بين العلويين والعباسيين إلى محمد بن عبد الله (الفسح الزكية) وأخيه إبراهيم بن عبد الله العلوي، وكان يرى أن محمداً أحق بالخلافة، وأنه كان ناقلاً على العباسيين سلطتهم وشدهم. ابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ١ ص ١٤٦

(٢) «رفع الأصر عن قضاء مصر» ورقة ٢١٤ ب  
(٣) هو أحمد بن محمد بن أبي العوام الحنبلي ولد بمصر سنة ٣٤٩ هـ (٩٦٠ م) ومات في ربيع الأول سنة ٤١٨ هـ (١٠٢٧ م) وقد ولي القضاء في سنة ٤٠٥ هـ (١٠١٤ م) أيام الحاكم بأمر الله بعد مقتل مالك بن سعيد الفارقي القاضي بشهرين أو ثلاثة. السكندري ص ٦١٠ و ٦١١

(٤) «الفاطميون في مصر» ص ١٩١

(٥) «رفع الأصر» ورقة ٤٣ ب وما بعدها

الاختيار على أبي العباس بن العوام الحنبلي ، فقيل للحاكم : بأمر الله ليس هو على مذهبك ولا على مذهب من سلف من آبائك فقال : هو فقيه مأمون مصري ، عارف بالقضاء وبأهل البلد ، وما في المصريين من يصلح لهذا الأمر غيره .

ويزیدنا ابن حجر <sup>(١)</sup> بابن العوام معرفة بقوله إنه تقلد القضاء بمصر وخلع عليه وجعل له النظر في العيار ودار الضرب والصلاة والموازين والمساجد ، وأضيفت إليه في الأحكام بمصر برقة وصقلية والشام والحرمان ما عدا فلسطين ، فإن الحاكم بأمر الله قد ولاها أبا طالب بن بنت الزيدى الحسيني ، ولما كان أبو العباس بن العوام حنبلياً على غير المذهب الشيعي فقد اشتمل سجله الذي قرىء في القصر وعلى منبر الجامع العتيق على فقرة شرط فيها عليه أن يصدر أحكامه طبقاً لقانون الشيعة ، وأن يكون معه في مجلس القضاء أربعة من القضاة ( لا شك في أنهم كانوا من الشيعة ) . عينوا من قبل الخليفة ليراقبوا أنه يقضى بمذهب الاسماعيلية ، وقد استمر أبو العباس ابن العوام قاضياً بالبلاد المصرية حتى مات <sup>(٢)</sup> في عهد الخليفة الظاهر على أبي الحسن .

كذلك ترك الشيعة لعلباء السنة حلقات التدريس التي كانت لهم قبل قدومهم لمصر بالجامع العتيق <sup>(٣)</sup> ، ولقد حدثنا السيوطي <sup>(٤)</sup> عن كان بمصر من فقهاء المالكية في أيام المعينيين ، وأن منهم من حدث وتفقه عليه خلق عظيم ومنهم من ألف في فضائل مالك ، ومنهم من شرح المدونة وهو جالس في حلقة المالكية بالجامع .

وأن أبا الطاهر محمد بن عبد الله البغدادي المالكي المذهب المتوفى سنة ٣٦٧ هـ (٩٧٧م) ولي قضاء الديار المصرية واستتاب على دمشق ، وكانت له تصانيف <sup>(٥)</sup> .

وأن أبا القاسم الجوهري عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي ، المصري الفقيه المالكي صنف مستند الموطأ ، وتوفى سنة ٣٨١ هـ (٩٩١م) <sup>(٦)</sup> .

(١) رقم الأمر ورقة ٤٤ ب

(٢) السكندى ص ٦١٠ — ٦١٢

(٣) المرحوم محمد الحضري بك « تاريخ النشرم » ص ٣٥٣ قلا عن القريري

(٤) « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٩١ — ١٩٣

(٥) « » ج ١ ص ١٩٢

(٦) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٩١



وأن « عبد الجليل بن مخلوف ، الفقيه المالكي قال ابن ميسر عنه إنه أفتى بمصر أربعين سنة ومات بها سنة ٤٥٩هـ (١٦٦١ م) <sup>(١)</sup> .

وأن « أبا القاسم بن مخلوف ، الاسكندري المتوفى سنة ٥٣٣هـ (١١٣٨ م) كان من أئمة كبار المالكية ، وتفقه عليه أهل الثغر زماناً <sup>(٢)</sup> .

وأن صدر الاسلام « أبا الطاهر إسماعيل بن مكس بن عيسى بن عوف الزهرى ، الاسكندرانى المتوفى سنة ٥٨١هـ (١١٨١ م) قصده صلاح الدين وسمع منه الموطأ ، وله مصنفات <sup>(٣)</sup> .

فهذه الأمثلة تدل دلالة قاطعة على أن الفاطميين لم يستأصلوا شأفة المالكيين بمصر : بل سمحوا بوجودهم وعملوا على استفادة أهل مذهبهم منهم ، بتركهم أحراراً يعملون في بيئتهم الشيعية ، فلم يستتروا ولم يتظاهروا بالمذهب الشيعى بل تمسكوا جبراً بمذهبهم السنى ، واعتزوا به حتى لدى أهل الشيعية أنفسهم فقد ذكر السيوطى <sup>(٤)</sup> ، أن « أبا العباس أحمد عبد الله بن أحمد بن هشام بن الحطيتى ، القاسى اللخمى المتوفى سنة ٥٦٠هـ (١١٦٤ م) <sup>(٥)</sup> ، عرض عليه القضاء لما شغرت مصر من قاض ثلاثة أشهر في سنة ٥٣٣هـ (١١٣٨ م) أيام الخليفة الحافظ ، فاشتراط ألا يقضى بمذهب الدولة ، فأبوا وتولى غيره القضاء .

أما ما ذكره السيوطى <sup>(٦)</sup> من أن الخليفة الفاطمى امتحن القاضى المالكي « أبا بكر الطرطوشى محمد بن الوليد ، المتوفى سنة ٥٢٥هـ (١١٣٠ م) والذى كانت له تصانيف كثيرة فى المذهب المالكي ، وأخرجه من الإسكندرية ومنع الناس من الأخذ عنه ، وأن الأفضل وزير هذا الخليفة أنزله فى موضع لا يبرحه ، فأتما كان ولا شك لدفع خطر عن مذهبهم الاسماعيلى .

(١) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٩٢

(٢) « » « » ١٩٢ »

(٣) « » « » ١٩٢ »

(٤) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٥) ولد هذا القاضى فى جادى الآخرة سنة ٤٧٨هـ (١٠٨٥ م) وانتقل إلى الديار المصرية وسكن

مصر ومات بها سنة ٥٦٠هـ (١١٦٤ م)

(٦) « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٩٢

كذلك حدثنا السيوطي <sup>(١)</sup> عن فقهاء الحنفية بمصر فاستلفت نظرنا أن عبد الله ابن سعد الله الجريري، المعروف بابن الشاعر الحنفي المذهب والمولود بيقعداد سنة ٥١٣هـ (١١١٩م) والذي صحب صلاح الدين بن أيوب عند قدومه لمصر، أقام يفتي ويدرس بالمدرسة السيوفية إلى أن مات سنة ٥٨٤هـ (١١٨٨م) <sup>(٢)</sup>.

وحدثنا السيوطي <sup>(٣)</sup> أيضاً عن عدد كبير من قضاة وفقهاء شافعيين بمصر أيام الفاطميين، منهم من ناظر تحت سمع الدولة الشيعية وبصرها، ومنهم من كانت له مصنفات، ومنهم من كان يقرأ عليه نفر كثير بل منهم من ولى القضاء زمن الفاطميين دين أن ينص صراحة على أنهم اشترطوا عليه أن يحكم بمذهبهم الاسماعيلي، فقد تولى القاضي الشافعي، أبو الحسين يحيى اللخمي <sup>(٤)</sup>، المعروف بالمقدسي <sup>(٥)</sup> قضاء الاسكندرية ومات سنة ٣٨٧هـ (٩٩٧م).

كذلك تولى القاضي، أبو عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي <sup>(٦)</sup>، الشافعي المذهب، وصاحب الشهاب والخطط، وغيرهما قضاء الديار المصرية وقد توفي سنة ٤٥٤هـ (١٠٦٢م).

كذلك تولى القاضي «أبو الحسن علي بن الحسين» <sup>(٧)</sup>، المعروف بالخلعي <sup>(٨)</sup> الشافعي المذهب <sup>(٩)</sup>، المولود سنة ٤٠٥هـ (١٠١٤م) والمتوفى بها سنة ٤٩٣هـ (١٠٩٨م)، قضاء الديار المصرية يوماً واحداً ثم استعفى.

وتولى أيضاً القاضي «أبو المعالي مجلى بن جميع بن نجا» <sup>(١٠)</sup>، الشافعي المذهب

(١) «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٩٧

(٢) «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٩٧

(٣) «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٦٨ — ١٧٠

(٤) «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٧٠

(٥) سمي بذلك لأنه تحقق على الشيخ نصر المقدسي وحدث عنه

(٦) السيوطي «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٦٩

(٧) «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٦٩ و ١٧٠

(٨) سمي بذلك لأنه كان يبيع الختم لفقراء مصر

(٩) كان من فقهاء الشافعية بمصر هو ووالده المتوفى سنة ٤٤٨هـ (١٠٥٦م)

(١٠) ابن ميسر «أخبار مصر» ج ٢ ص ٩١ و ٩٢ والسيوطي «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٧٠

والقفقندي «صبح الأعشى» (طبعة ١٣٣١هـ) ج ١١ ص ٧٣

ومؤلف كتاب «أدب القضاء» وكتاب «الذخيرة في الثقة» قضاء الديار المصرية سنة ٥٤٧هـ (١١٥٢م) وعزل سنة ٥٤٩هـ (١١٥٤م) ومات سنة ٥٥٠هـ (١١٥٥م).  
كما تولى القاضي «أبو محمد عبد الله بن رفاعه بن غدیر» الشافعي<sup>(١)</sup> المذهب المولود سنة ٤٦٧هـ (١٠٧٤م) والمتوفى سنة ٥٦١هـ (١١٦٥م) قضاء الجيزة.  
قلنا إن الفاطميين جذبوا المصريين إلى اعتناق مذهبهم الإسماعيلي ومهدوا لنشره بينهم بكل الطرق الممكنة وغير الممكنة، فألفوا من أجل ذلك عدة كتب فيه، وأذنوا لعلمائهم أن يقوموا بتدريسه في الجامع الأزهر الذي أنشأوه، وشجعوا العلماء والطلاب على الإقبال على دراسته بمنحهم وظائف شهرية، وعمل قاضي القضاء<sup>(٢)</sup> وبذل داعي الدعاة كل مافي وسعهما على نشره بكافة الطرق، ومع ذلك فقد عاشت المذاهب السنية في ظل الدولة الفاطمية كما رأينا، وتبوات منصب القضاء في الدولة الشيعية، واشترط عليهم الفاطميون أحياناً ألا يقضوا إلا بالمذهب الإسماعيلي (مذهب الدولة الشيعية الرسمي)، وأحياناً كان يغفل ذكر هذا الشرط صراحة كما ذكرنا، فاذا ذكر لهم ذلك صراحة كان لهم الخيار إما أن يهملوا القسم بمذهبهم السنّي ليقضوا فيما يعرض عليهم من المسائل والأقضية بمذهب الدولة الرسمي وإما أن يتخلوا عن القضاء ويعتزلوه كما فعل «أبو العباس» أيام الخليفة الحافظ<sup>(٣)</sup> ولقد رأينا أن المذهب الشيعي كان رفيقاً أحياناً بمعاملة من حوله من أصحاب المذاهب السنية الأخرى أيام الفاطميين، وكان إذا نشب بينهم وبينه نزاع طائفي لا يلبث أن يزول، إذ كانوا يعتقدون أن منبع فقهما واحداً ألا وهو الكتاب الكريم والسنة الشريفة، ولذا كان يحامل بعضهم بعضاً، فلقد ذكر السيوطي مثلاً أن «أبا العباس أحمد بن محمد الديلمي» الفقيه الشافعي عندما توفي بمصر في رمضان سنة ٣٧٣هـ (٩٨٣م) أيام العزيز بالله «لم يبق بمصر أحد إلا حضر جنازته»<sup>(٤)</sup> وأن القاضي «عبد الوهاب

(١) السيوطي «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٧٠

(٢) أدخل الفاطميون هذه الوظيفة بمصر بعد أن كانت قاصرة على القاضي الأكبر ببغداد (دار الخلافة

الفاطمية) - المقرئ «المخطوط» ج ١ ص ٤٠٣ و ج ٢ ص ٣٣٤

(٣) ابن طاهر «أخبار الدول المتقطعة» ورقة ٨١ و ٨٢

(٤) السيوطي «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٦٩

ابن علي بن نصر بن محمد البغدادي ، المالكى المتوفى ٤٢٢هـ (١٠٣٠م) تولى القضاء ببغداد وما حولها ، ثم تحول لصيق ذات يده إلى مصر الفاطمية الشيعية ، فأكرمت وفادته أيام الخليفة الظاهر حتى تبدل عسره يسراً ، ونعم بحياة هادئة سعيدة<sup>(١)</sup> كل هذا يؤيد رأينا في أن الفاطميين لم يفتوا من كان بمصر من أئمة المذاهب نفياً وتشريداً وقتلاً ، ولم يقطعوا دابر تلك المذاهب السنية ، لأنهم علوا (وقد تمسك الجمهور المصرى بها ولا سيما بمذهبي مالك والشافعي) ، أن من حسن السياسة أن يتجنبوا إليهم ويعطفوا على أئمتهم وقضاتهم ويشجعونهم .

وتحدثنا انصار التاريخ المخطوطة<sup>(٢)</sup> أن جوهر أ عند ما أمر القاضي السني ، أن يورث البنت على مذهب الشيعة ، قال له « لا أفعل » ، وطبق قانونه السني ، ورأينا هذا يمكن أن نبرهن عليه بوقائع حدثت في أول حكم الفاطميين وأواخر حكمهم ، إذ لما وصل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر وجد جوهر أ مولاه وقائده قد استخلف على القضاء « أبا الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي<sup>(٣)</sup> » ، القاضي السني الماسكي على أيام كافور — فأقره<sup>(٤)</sup> وسمح له أن يصدر حكماً بغير مذهبه الإسماعيلي في حمام ، بالرغم من تظلم المدعى بعد رفض دعواه للخليفة المعز لدين الله واحتجازه لديه بأن القاضي حكم بمذهب بغير مذهب الدولة الرسمي ، فقد وقع المعز لدين الله بخطه هذه العبارة التي لم أجد أقوى منها في تأييد رأينا هذا حيث قال : « يمضي في الحمام ما حكم به محمد بن أحمد<sup>(٥)</sup> » ، (أى أبو الطاهر الذهلي) وهذا مثل ظاهر ناطق بأن الفاطميين سمحوا في أول عهد حكمهم بأن يحكم القاضي السني أحياناً بمذهبه السني<sup>(٦)</sup> .

(١) البيهقي « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٢٦

(٢) الدوادار « زبدة الفكرة » ج ٥ ورقة ١٠٧ و ١٠٨

(٣) ولد في شعبان سنة ٢٨٠هـ (٨٩٣م) واستقضا الخليفة العباسي المتقي لله سنة ٣٢٩هـ

(٤) ٩٤٠م ، ولم يزل على القضاء ينظر حتى قدم جوهر فأقره ، ولما وصل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي

لمصر خلع عليه وأقره ، وقد صرف هذا القاضي السني في ٢ صفر سنة ٣٦٦هـ (٩٧٦م) ومات في

ذي القعدة سنة ٣٦٧هـ (٩٧٧م) الكندي ص ٥٨١ و ٥٨٤ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦

ورقة ٤٥ و ٤٦

(٤) ابن طاهر « أخبار الدولة المنقطة » ورقة ٤٧

(٥) الكندي ص ٥٨٧ و ٦٨٨ وابن حجر « رفع الأصر » ورقة ١٣٣

(٦) لكنه ألزم في أواخر عهده أن يصدر أحكامه وفق المذهب الشيعي . الكندي ص ٥٨

ولما ازدادت الدولة الفاطمية ضعفاً في أواخر حكمها ، تولى القضاء سنيون وحكموا بمذهبهم السني دون مذهب الدولة الرسمي الاسماعيلي ، فقد ذكر ابن ميسر<sup>(١)</sup> أن أبا علي أحمد بن الأفضل ،<sup>(٢)</sup> ابن أمير الجيوش بدر الجمالي رتب أيام الخليفة الحافظ لدين الله في سنة ٥٢٥هـ (١١٣٠م) في الحكم أربع قضاة يحكم كل قاض بمذهبه ويورث بمذهبه وكان للمالكية ، الفقيه الليثي ، وللشافعية ، الفقيه سلطان ، ، وللإسماعيلية ، الفقيه أبو الفضل ابن الأزرق ، وللأمامية ، الفقيه ابن أبي كامل ، لتثبت المصريين بمذهبي مالك والشافعي وعدم انتحال معظمهم الاسماعيلي ، وهي أول مرة يتعدد فيها القضاة في الإسلام وفي مصر<sup>(٣)</sup> ، وأسقط ذكر اسماعيل بن جعفر الصادق المنسوبة إليه الاسماعيلية وعبارتهم ، حتى على خير العمل ، لأنه كان سنياً كأييه<sup>(٤)</sup> .

ولقد رأينا فيما سبق أنه لما قلد « أبو المعالي مجلي بن جميع بن نجا » سنة ٥٤٧هـ

(١) « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٧٤ والمقريري « المخطوط » ج ٢ ص ٣٤٣

(٢) وزير يدين بمذهب الإمامية الانتاعدية عين قاضياً أمامياً ، وفي « النجوم الزاهرة » لأبي المحاسن أنه كان سنياً ، لذا أسقط من الأذان « حتى على خير العمل » . النسخة الفونوغرافية القسم الأول من ج ٣ ورقة ٣ و ٤

(٣) أوجد هذا التمدد القوضي في الأحكام ، خصوصاً وقد تعددت الأقوال في المذهب الواحد إذ منها الأقوى والقوى والضعيف والأرجح والراجح ، فقد يفقد المتباينان عقد البيع ويصعب أن يعقده مستوفياً جميع شرائط الصحة على جميع هذه المذاهب مع تعددها في ذاتها وتعدد الأقوال في المذهب الواحد ، ففي وجد عند أحدهما ما يبيح على فسخ العقد رفع الأمر إلى القاضي الذي يرى فساداً ، ( إذ للمدعي الخيار في أن يذهب إلى أي قاض أراد جرياً على بعض الأقوال من أن الخيار للمدعي ) فيفسخه لأن كل قاض يحكم بمذهبه

وما قيل في عقد البيع يقال في غيره من باقي العقود ، فقد كان الرجل يغيب عن زوجته شهراً وشهرين وترفع الزوجة أمرها إلى القاضي الذي يرى فسخ الزواج لفنية الرجل مسافة القصر عن زوجته بلا نفقه ولا منقح ، ولا تعدم شاهدين يشهدان لها بذلك ، وربما كانت شهادتهما مخالفة للواقع ، فيفرق القاضي بين الزوجة وزوجها والزوج لا يعلم بشيء من ذلك كله ، فيعود فيجد زوجته عند غيره ، فتتولد في القلوب الشحناء والبغضاء ، ويشتد الحقد وربما وقعت بسبب ذلك قتل جسيمة الضرر

أنظر أمثلة لذلك للخصري بك « تاريخ التشريع الاسلامي » ص ٢٨٧ وما بعدها والشيخ محمد نجيت مفتي الديار المصرية سابقاً « تخصيص القضاء » بحث منشور في مجلة الأحكام الشرعية السنة الثالثة عشر ص ٤٢ (٤) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٧٥ وابن حاهر « أخبار الدول المتقطعة » ورقة ٧٨ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٨٨ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » المخطوط ورقة ٤ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١٧ و ١١٨

(١١٥٢ م) قضاء القضاة عمل بمذهب الشافعى وحده وأعمل مذهب الدولة الاسماعيلية الرسمى<sup>(١)</sup>.

ولماولى صلاح الدين يوسف بن أيوب الملقب بالملك الناصر، وزارة العاضد عبد الله أبى محمد، آخر خلفاء الفاطميين، أزال مظاهر الدولة الاسماعيلية وعي دولة الرفض والشيعة، فهدم فى سنة ٥٦٦ هـ (١١٧٠ م) دار المعونة بمصر وعمرها مدرسة للشافعية بجانب المشهد الحسينى وأنشأ مدرسة أخرى للالكية عرفت بالقمحية وحول دار عباس الوزير الفاطمى إلى مدرسة سيف الدين، لتدريس المذهب الحنفى وعزل قضاء مصر الشيعيين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ٥٦٦ هـ، وقلد صدر الدين بن عبد الله بن درباس، الكردى الشافعى سنة ٥٦٦ هـ قضاء القضاة بالقاهرة، وجعل له الحكم فى إقليم مصر كله بعد أن صرف ابن كامل وعين بدل الشيعة قضاء من السنين الشافعية الذين كان يدين بمذهبهم، بعد أن صرف قضاء الشيعة كلهم وأبطل الخطبة والتدريس من الجامع الأزهر رغبة فى إزالة كل اثر للفاطميين، وبذلك أخذ المصريون يرجعون إلى المذهب السنى الذى كانت له السيادة قبل الدولة الفاطمية، وأصبح الشيعة يتظاهرون بمذهبى مالك والشافعى المحبيين للمصريين ليعبدوا عنهم الانتقام<sup>(٢)</sup>.

ولما تم لصلاح الدين الأيوبي الأمر وأسس الدولة الأيوبية، وهى من الأكراد الشافعية، زاد فى محاربة المذهب الاسماعيلي، حتى لم يبق له أثر وقطع الصلة بيننا وبين الفاطميين، حتى لا نكاد نطلع على شىء من كتبهم فى الفقه أو غيره، وفى هذا يقول الدكتور حسن إبراهيم حسن بك: «إن ضياع هذه المجموع جعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل على الباحثين فى تاريخ الفاطميين فى مصر أن يقفوا تاما على تاريخ الإمبراطورية الفاطمية العظيمة، فالأيوبيون السنيون الغلاة الذين كانوا أعداء الداء للشيعة لم يحاولوا القضاء على الشعائر الشيعة لحسب، بل عملوا على إزالة كل معالم

(١) ابن يسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٩١ و ٩٥ والتفشندي « صبح الأعشى » (طبعة ١٣٣١ هـ)

ج ١١ ص ٧٣ والسيوطى « حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة » ج ١ ص ١٧٠ و ج ٢ ص ٩٣

(٢) أبو شامة « كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين » (طبعة القاهرة) ج ١ ص ٩١ وأبو

القفا « المختصر فى أخبار البشر » ج ٣ ص ٥٠ و ٥١ وللقريزى « المخطط » ج ٢ ص ١٧٥

والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩٣ وعلى مبارك باشا « المخطط التوفيقية » ج ١ ص ٢٠

الحضارة الفاطمية وثقافتها،<sup>(١)</sup> ويقول الأستاذ مصطفى بيرم «لم يبق من أثر بالأزهر إلا الجراية من الحيز التي كانت تعطى لمن هو متمذهب بالمذهب الشيعي»،<sup>(٢)</sup>.

وبزوال الحكم الفاطمي رجع قضاء مصر للشافعية<sup>(٣)</sup> وكان رسم قاضي القضاة الشافعي الطراحة وبه يمتاز<sup>(٤)</sup> واستمر قاضي القضاة بمصر من الشافعية حتى عهد الملك الظاهر بيبرس<sup>(٥)</sup>.

كذلك سادت الشعائر الشيعية على الشعائر السنية بمصر، فكما أمر أبو عبد الله الشيعي عامله على مدينة القيروان «الحسن بن أحمد، بأن يزيد في الأذان بعد «حي على الصلاة، عبارة «حي على خير العمل»، وأن يسقط من آذان الفجر «الصلاة خير من النوم»، وأن يصلي الناس على الإمام على بعد صلاتهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى «فاطمة والحسن والحسين»، إلى غير ذلك من العقائد الشيعية<sup>(٦)</sup> وكذلك نجد جوهر أيسام بنصيب الأسد في نشر شعائر المذهب الاسماعيلي بمصر بعد أن وضع الدعاة منهم قبله بسنوات عدة، البذور الأولى التي أثمرت وأينعت وجعلت المصريين يقبلون عليه إقبالا ظاهرا وبعد أن ملك أجداد الخليفة المعز لدين

(١) الدكتور حسن إبراهيم حسن بك «الفاطيون في مصر» ص ١٤٢

(٢) الأستاذ مصطفى بيرم «الجامع الأزهر» ص ٢٣ و ٢٤

(٣) كان المغرب قبل دخوله في يد الفاطميين يقتسمه «المالكية والحنفية»، كما كانت مصر قبل دخولهم اليها يقتسمها «المالكية والشافعية والحنفية»، لما خرج المغرب من يدهم سنة ٤٤٠هـ (١٠٤٨م) رجع مذهب مالك إليها، أما الشام فكان آخر قاض للفاطميين بدمشق «الشريف جلال الدولة أبو الحسين بن أحمد أبي القاسم» الذي مات سنة ٤٦٨هـ (١٠٧٥م). الكندي ص ٤٧١ وما يليها والمقرئ «المخطوط» ج ٢ ص ٣٣٤ ومتر «الحضارة الإسلامية» ص ٣٥١ و ٣٥٢.

(٤) السيوطي «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ١٧٠

(٥) وفي سنة ٦٦٣هـ (١٢٦٤م) سأل الملك الظاهر بيبرس البندقداري القاضي «تاج الدين عبد الوهاب» الشافعي أمرا فاستنم، فضم اليه ثلاثة قضاة حنفيا ومالكا وحنفيا فأصبح القضاء مقسما إلى أربعة مذاهب لكل قاض منهم الحكم بما يقتضيه مذهبه، ولكل منهم حق تولية للتراب عنه في البلاد المصرية، وفي سنة ٩٢٧هـ أي بعد الفتح التتالي لمصر ساد المذهب الحنفي ولا يزال إلى الآن هو المذهب الرسمي في القضاء الشرعي. ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٢٤ والقلقشندي «صبح الأعشى» ج ٤ ص ٣٥ والمقرئ «المخطوط» ج ٢ ص ٣٣٤ — ٣٣٥ والحالدي «المعتمد الرفيع» ص ١٣١

(٦) ابن عذاري للراكني «البيان المغرب في أخبار المغرب» ص ١٤٨ والنويري «نهاية

الله جميع المغرب وطرابلس وبرقة وجزيرة صقلية ، وكان عمالهم على ذلك كله <sup>(١)</sup> .  
 فابتدأ جهاد بين عواطف متنافرة ونزعات متضاربة ، بين أغلبية تدين بالمذهب  
 السنى أخذوا على جوهر العهد بالمحافظة على شعائهم ، وبين إرضاء مولاه في العمل  
 على نشر مذهبه الشيعى ما استطاع إلى ذلك سبيلا . ألم يقابله وجوه المصريين عند  
 ما دخل الاسكندرية فيخطبهم أحدهم وهو أبو الطيب العباسى بن أحمد الهاشمى  
 بقوله : « إن للعامة شروطاً تريد تباعها إليك ، فهم يقولون : « قاضينا لا يغير علينا ،  
 « ولا تعاوض في فتايرنا ، « ولا تعاوض في حرامنا وحلالنا ، « ولا تعاوض في  
 أذاننا ، « ولا يظهر عندنا سب السلف الصالح ، فيجيبهم جوهر « ذلك لهم » <sup>(٢)</sup> .  
 ثم ألم يخط جوهر بيده الأمان ويحدده لهم وفيه يعد المصريين جميعاً بأن يلزم  
 نفسه المحافظة على عقائدهم السنية ١٩ ولكن جوهر أعمل على تدعيم الصبغة المذهبية  
 بمجرد أن تم له الأمر بمصر ، فنع الناس من قراءة « سبح اسم ربك » في صلاة الجمعة ،  
 وأزال التكبير بعد صلاة الجمعة <sup>(٣)</sup> .

وأمر أن يقال « اللهم صل على عبدك ووليك ثمرة الثبوة وسليل العزة الهادية  
 المهدي عبد الله الامام معد أبى تميم المعز لدين الله ، أمير المؤمنين كما صليت على آبائه  
 الطاهرين وأسلافه الأئمة الراشدين ، اللهم ارفع درجته وأعلى كلبته وأوضح حجته  
 واجمع الأمة على طاعته والقلوب على موالاته ومحبه واجعل الرشاد فى موافقته ،  
 وورثه مشارق الأرض ومغاربها واحده مبادئ الأمور وعواقبها ، فانك تقول  
 وقولك الحق ، ولقد كتبنا فى الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى  
 الصالحون ، فقد امتعض لدينك ولما انتهك من حرمتك ودرس من الجهاد فى سبيلك  
 وانقطع من الحج إلى بيتك وزياره قبر رسولك صلى الله عليه وسلم ، فأعد للجهاد  
 عدته ، وأخذ لكل خطب أهفته فسير الجيوش لنصرتك وأنفق الأموال فى طاعتك ،

(١) ابن عذارى « البيان المغرب » ص ٢١٥

(٢) الميى « عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان » القسم الثانى ج ١٩ ورقة ٢٣٤ — وكان من  
 أعضاء هذا الوفد القاضى أبو الطاهر اسماعيل وأبو جعفر محمد عبد الله بن طاهر العلوى وأبو اسماعيل إبراهيم  
 ابن احمد الوثيقى والوزير أبو الفضل بن القرات . التزوى « نهاية الأرب » ورقة ٣٩ و ٤٠ وأبو الطيب  
 العباسى بن احمد الهاشمى ، وغيرهم

(٣) الفريرى « اصاظ الحننا » ص ٧٨



وبذل الجهود في رضاك فارتدع الجاهل ، وقصر المتطاول ، وظهر الحق وزهق الباطل ، فانصر الله جيوشه التي سيرها وسراياه التي انتدبها لقتال المشركين وجهاد الملحدين والذنب عن المسلمين وعمارة الثغور والحرم وإزالة الظلم والتهم والنهم وبسط العدل في الأمم ، اللهم اجعل رايانه عالية مشهورة ، وعساكره غالبية منصوره ، وأصلح به وعلى يديه ، وأجعل لنا منك واقية عليه <sup>(١)</sup> .

كذلك أمر أن يقال : اللهم صل على محمد المصطفى وعلى علي المرتضى وعلى فاطمة البتول وعلى الحسن والحسين سبطي الرسول ، الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً ، وصل على الأئمة الطاهرين الراشدين آباء أمير المؤمنين المعز لدين الله الهاديين المهتدين ، <sup>(٢)</sup> .

كذلك أمر جوهر بتغيير الأذان وأن يؤذن المؤذنون بعبارة : « حتى على خير العمل ، بدل « حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح » ، ففي يوم الجمعة ثمان خلون من جمادى الأولى سنة ٢٥٩ هـ ( ٩٧٠ م ) صلى جوهر بجامع ابن طولون بعسكر كثير وخطب عبد السميع بن عمر العباس ، <sup>(٣)</sup> ، في حضرة وختم خطبته بدعاء قال فيه : « اللهم صل على عبدك ووليك ثمر النبوة ومعدن الفضل والإمامة عبد الله معد أبي تميم الامام المعز لدين الله ، كما صليت على آبائه الطاهرين وأسلافه المنتخبين من قبله ، اللهم أعنه على ما وليته وأنجز له ما وعده وملكه مشارق الأرض ومغاربها ، واشدد اللهم أزره وأعزز نصره بالأمير نزار أبي منصور ، ولي عهد المسلمين الذي جعلته القائم بدعوته والناطق بحجته اللهم أصلح به العباد ، ومهد لديه البلاد ، وأنجز له ما وعده ، إنك

(١) أبو شامة « كتاب الروضتين في أخبار الدولتين » ج ١ ص ٢٠١ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٩ والمقرئزي « انماط الحفا » ص ٧٥ و ٧٦ — إذ ركب جوهر يوم الجمعة لعشر بقين من شعبان سنة ٣٥٨ هـ ( ٩ يوليو سنة ٩٦٩ م ) إلى جامع عمرو لعصاة الجمعة وإقامة الدعوة في عسكر كثير وأمر جوهر الخطيب هبة الله بن أحمد خليفة عبد السميع بن عمر العباس لفيته بأن يقول ذلك ، وعليه البيان (٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١٢ والمقرئزي « انماط الحفا » ص ٧٧ وأبو الحسن

« النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٣٢  
(٣) « صرف المعز لدين الله بن عبد السميع عن الخطابة بعد أن تقلدها زهاء ٦٠ سنة وأسندها إلى جعفر بن الحسن بن الحسن بجامع عمرو ، وعهد إلى أخيه بإقامة الخطبة في الأزهر سنة ٣٧٩ هـ ( ٩٨٩ م ) وكان مرتب الخطيب من عشرة إلى عشرين ديناراً شهرياً . ابن دقاق ج ٤ ص ٦٤ والمقرئزي « الخطط »

لا تغلف الميعاد<sup>(١)</sup> ، وبعد أن ذكر أهل البيت وفضائلهم ودعا للقائد جوهر أذن بالعبارة الشيعية «حى على خير العمل» ، وقرأ البسملة بصوت مرتفع ، فكان بذلك أول مؤذن بهذه العبارة الشيعية بمسجد ابن طولون ، بعد أن كان أذن بها قبل ذلك بمدة يسيرة بجامع عمرو .

ثم انتقلت هذه العبارة الشيعية إلى جامع العسكر ، وأمر أن تزداد في صلاة الجمعة القنوت في الركعة الثانية ، وأكبر الظن أن جوهر آ كان يتهيب الطفرة في بث تعاليم الشيعة بين جبهة السفين ، فنراه منذ البداية يحاول أن يخلع التحيز وينكره لينشد العدل ويؤثره ، فأنشأ جامع القاهرة (الأزهر) ليكون مسجداً رسمياً للدولة الفاطمية في حاضرتها الجديدة ، ومنبراً لدعوتها الشيعية ، ورمزاً لسيادتها الروحية ، ولا بأس بعد ذلك أن يكون جامعة أو معهداً لحلقات بعقدها الفقهاء فيه ليقروا فيها دروسهم ومصنفاتهم الدينية الشيعية ، فابتدأ في إنشائه في ٢٤ جمادى الأولى سنة ٥٣٥٩ (٢٢ يونيو سنة ١١٧٢م) ، فكان بذلك أول جامع أقامته الشيعة بمصر لينافس جامع عمرو وغيره من مساجد أهل السنة<sup>(٢)</sup> ، فكان يجلس الأستاذ ليقراء دروسه في حلقة من تلاميذه في جو من البساطة حيث يتسع مجال النقاش ، وبقى الأزهر مركز الفقه الفاطمي إلى أن بنى الإمام الحاكم جامعاً ، فتحلق فيه الفقهاء أيضاً .

ويظهر أن جوهر آ حسب حساباً كبيراً لشعور السفين بمصر وما قد تؤديه مفاجاته لهم من إعلان شعائر الشيعة بجوامعهم ، فتهيب الطفرة وخاف الثورة فلم يحاول أن يغير الأذان بمساجد أهل السنة إلا بعد مضي مدة من استقراره بمصر . نعم جرت العادة عند إنشاء العاصمة الإسلامية أن يكون قرين إنشائها مسجد جامع وسطها ، يحمل طابعاً رسمياً وتقام حوله خطط القبائل المختلفة ، وداز للإمارة<sup>(٣)</sup> ،

(١) الدوادار « زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة » ج ٥ ورقة ١٠٧ وابن ميسر « تاريخ مصر »

ج ٢ ص ٤٧ والمقريزي « انماط الحفا » ص ٧٩

(٢) المقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٧٣ وابن ايس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٦

(٣) أول المواسم الإسلامية « فسطاط مصر » التي أنشئت سنة ٨٢١ (٦٤١م) عقب الفتح الإسلامي فكان حاتم عمرو (أو مسجد أهل الزاوية أو جامع مصر أو الجامع النيق) أو تاج الجوامع أو المسجد الجامع) المبنى سنة ٨٢١ مبر دينها ورسالتها كما كان يقوم بمهمة علم دينية وقفية ، وثانيها مدينة العسكر التي أنشأها صالح بن علي بن عبد الله بن عباس إلى جانب الفسطاط عقب انزعاجهم مصر من الأمويين سنة ٨١٣ م //

ولكن بجامع عمرو لم يفرض لون الدولة الشيعية في الأذان إلا في أربع بقين من جمادى الأولى سنة ٢٥٩هـ (٩٧٢م) إذ أنه في هذا التاريخ أذن المؤذنون في جامع مصر بعبارة «حى على خير العمل»<sup>(١)</sup>، وجهر فيه بالبسملة في الصلاة أيضاً فلم يحتج المسلمون السفن، ونقشت جدرانها باللون الأخضر في نفس السنة، فكانت هذه بشرى للعلم بنجاح تعاليم بيته<sup>(٢)</sup>، ولا شك في أن الناس شق عليهم ذلك ولكنهم ما استطاعوا له رداً وصبروا لحكم الله<sup>(٣)</sup>.

وبعد أن كان أذانهم «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الصلاة، حى على الفلاح، حى على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، أضيفت عبارة «حى على خير العمل» بعد «حى على الفلاح»<sup>(٤)</sup>.

كذلك أبطلت عادة السنين في التكبير على الميت أربع مرات فجعلت بحسب أهمية الميت ومكانته، وهى طريقة الامام على كرم الله وجهه.

== (٧٥٠م) فكان مسجدنا الرسمى جامع الصكر الذى بناه الفضل بن صالح سنة ١٦٩هـ (٧٨٥م) على الجبل المعروف بجبل يشكر الذى قيل إن موسى عليه السلام ناجى ربه عليه، وثالثها مدينة القطائع التى أنشأها احمد بن طولون فى سنة ٢٥٦هـ (٨٧٠م) وكان جامع بن طولون الذى بدأ فى بنائه سنة ٢٦٣هـ (٨٧٦م) مسجدنا الجامع أو جامعها الرسمى، وبنى العزيز بالله جامع الحاكم سنة ٣٨٠هـ (٩٩٠م) ويقال له الجامع الأنور وأكمله ابنه الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٣هـ (١٠٠٢م) ثم بنى الحاكم بأمر الله جامعاً راشداً والمقس وزودهما بالمصاحف والمصر السامانية والتور والآلات الفضية، وبنى الأمر جامع الأفر، وبنى الظاهر جامع الأفر، كما بنى الملك الصالح طلائع بن رزك جامع الصالح — ابن عبدالحكم «فتوح مصر» من ٩١ و ٩٦ وابن دقان «الانتصار بواسطة عقد الأمصار» (بولاى ١٣١٤هـ) ج ٤ ص ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣، والفقه شدى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٣٤٦ والمقرئى «الخط» ج ١ ص ٣٠٤ والسيوطى «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ١٢٣ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٣٩ وابن اياس «بدائع الزهور» ج ١ ص ٦٣ (١) ابن الأثير «الكامل» ج ٢ ص ٢١٢ وابن طاهر «أخبار الدول المنقطعة» ورقة ٤٥ وابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٢١٢ والنورى «نهاية الأرب» ورقة ٤١ وابن خلدون «العبر» ج ٤ ص ٤٨ و ٣١٥ والمقرئى «انماظ الخفيا» ص ٧٩ وأبو الحسن «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ٣٢

(٢) ابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٢١٢

(٣) السيوطى «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ١٢

(٤) القاضي النعمان «كتاب تربية المؤمنين» ورقة ١٤١

فتلا عندما توفي ابن عم الخليفة المعز لدين الله في صفر سنة ٥٣٦٣ كبر المعز لدين الله عليه سبعا وكبر على غيره حساً ، بأن كان يرفع يديه في التكبير ويحمد الله ويثنى عليه بما هو أهله ويعظمه ، ثم يكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يكبر ويدعو للبيت المؤمن ، ثم يكبر ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ، ثم يكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يقول جعفر بن محمد « من يجمع كل هذا في كل تكبيره فأحسن <sup>(١)</sup> » وكان إظهار الجزع عندهم لفقد الميت في حضرة الخليفة إذا جالس للتعزية أن يدخل الناس عليه بغير عمام <sup>(٢)</sup> .

وكانوا يصلون على موتاهم بالمسجد الجامع <sup>(٣)</sup> ، وكانوا يغالبون في تكفين موتاهم وتعطيرهم وما يتصدقون به على الناس فتلا لما ماتت السيدة العزيزية وكانت أم ولد الخليفة العزيز بالله ، كفت بعشرة آلاف دينار وأخذت الفاسلة ما كان تحتها من الفرائش وما عليها من ثياب ، فكان مبلغ ذلك كله ستة آلاف دينار ، ودفع إلى الفقراء في سبعة أيام ألفا دينار وأعطى للقراء على قبرها ثلاثة آلاف دينار وأعطى من رثاها من الشعراء خمسمائة دينار <sup>(٤)</sup> ولما مات ابن كلث سنة ٥٣٨٠ (٩٩١م) كفن في خمسين ثوباً ، ويقال إنه كفن وحنط بما مبلغه عشرة آلاف دينار <sup>(٥)</sup> .

كذلك لما مات الأفضل كان على قبره ٢٤٠ شخصاً من القراء والوعاظ والمنشدين فأمر الخليفة الأمر لكل منهم بثمانين ديناراً أخذت من بيت المال <sup>(٦)</sup> وصرف في العطر الذي استعمل لتجهيز جسم ابن كلث مثلاً عشرة آلاف دينار <sup>(٧)</sup> .

(١) القاضي التتاي « دعائم الاسلام » ورقة ١٥١ وابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٥ والمريزي « الخطط » ج ٢ ص ١٦٧ و « اتحاط الخفا » ص ٩٧

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٦ — كما هي عادة الأجانب اليوم عند رفع القبعات

(٣) أول من صلى على الموتى داخل جامع عمرو كان مسلمة بن غنم الأنصاري سنة ٥٥٣ (٦٧٢م) أمير مصر من قبل معاوية بن أبي سفيان ، وعادة التكبير بحسب أهمية الميت لم ينتدعها المعز لدين الله بمصر فقد كبر بكبار (التي كان إذا حضر جنازة مع أحد من طولون لا يصل أحد عليها سواء) على يحيى بن العثم العلوي خسا . ابن حجر الملقاني « رفع الأضر » ورقة ٦٤ و ٧٩ و القلقشندي « سراج الأعشى » ج ٣ ص ٣٤١

(٤) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٠

(٥) ابن منجب « الإشارة إلى من تال الوزارة » ص ٢٠

(٦) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٦٠

(٧) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٤ ص ٤٤٣

وكان صيام شهر رمضان عند السنين ينتهى بمجرد ظهور القمر عملاً بقوله عليه السلام صوموا لرؤيته (أى لرؤية هلال رمضان) وأفطروا لرؤيته (أى لرؤية هلال شوال) فإن غُثمَّ عليكم (أى إذا حجبته السحب الكثيفة فى السماء من الظهور) فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ، ولكن هذه الطريقة لا تتفق مع مذهب الفاطميين ، لذا أبطل جوهر فى سنة ٢٥٨ هـ الصوم بعد اليوم التاسع والعشرين من رمضان ، وصلى العيد قبل رؤية الهلال بعد أن خطب له ، على بن الوليد الاشيلى « فاعترض عليه أهل مصر ، لأن قاضيه السنى ، تلس الهلال جرباً على عادته فوق سطح جامع عمرو فلم يظهر له فصام وصاموا اليوم الثلاثين من رمضان ، وأفطروا فى القيد ، وصلوا العيد فى الجامع العتيق ، وخطب لهم رجل هاشمى ، فإكان من جوهر إلا أن أنكر على قاضيهم أبى الطاهر ذلك وتهدده <sup>(١)</sup> ، وبذلك انقطع طلب الهلال من مصر وانقطع ما يحدث أحياناً من أن نصف الأمة الإسلامية يصبح صائماً ونصفها مفطراً أو نصفها معيداً ونصفها غير معيد وممسك .

ونقض جوهر عهده أيضاً عند ما كتب الشيعة على أبواب الجوامع والمساجد (ولا سيما فى ظاهر وباطن جامع عمرو) وفى سائر الأماكن والدور المخصصة للأنظار سباً لعائشة رضى الله عنها وللصحابة أمثال أبى بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير ومعاوية وغيرهم ، وسبهم رضى الله عنهم فى كل جمعة على المنابر <sup>(٢)</sup> .

ولقد حمل المعز لدين الله شعار الدعوة لآل البيت ولواء الشيعة بمجرد ما وطئت قدمه مصر فسأل أبا الطاهر الذهلى القاضى السنى عند ما جلس بجانبه : « هل رأيت خليفة أفضل منى ؟ » فأجابه بأنه لم ير أحداً من الخلفاء سواء ، ولعله أراد أن يتبين مبلغ نجاح الدعوة الفاطمية بمصر ويتأكد بنفسه عن مدى ما أسفرت عنه معاركها فى الخفاء وفى الظهور فقال للقاضى السنى <sup>(٣)</sup> « الجالس بجانبه » أحججت ؟ قال « نعم ،

(١) الكندى ص ٨٤٤ والمقرئى « انماظ الحفا » ص ٧٦

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٥٤ « وذخيرة الأعلام » ورقة ١١٣ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٤ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٧٥ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ٢ ص ٦٧ — وقد لنوم لاعتقادهم بخروجهم على الدين ولأن بعضهم قاتل علياً بعد قتل عثمان

(٣) البنى « عقد الجمان » ج ١٩ ورقة ٢٦٥ و ٢٦٦ والسيوطى « حسن المجاورة » ج ٢ ص ١٢ ولقد ذهب الدكتوران حسن بك وعلى إبراهيم حسن إلى أن هذا السؤال كان لابن القرات للايقاع به « الفاطميون فى مصر » ص ١٨٤ و « النظام الاسلامى » ص ١٧٠ و « تاريخ جوهر الصقلي » ص ٢٢

قال ، وزرت قبر رسول الله عليه السلام ، قال « نعم » ، قال « وقبر أبي بكر وعمر » ؟  
 ، قال فتحيرت ماذا أقول ثم نظرت فإذا ابنه قائم مع كبار الأمراء فقلت شغلني  
 عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما شغلني أمير المؤمنين عن السلام على ولي  
 العبد ، فنهضت إليه وسلمت عليه ورجعت فانفسح المجلس إلى غيره ، ، فخلع المعز  
 على القاضي وأجازه <sup>(١)</sup> .

ثم إن المعز لدين الله بمجرد وصوله ، ابتدأ بتعظيم الدعوة الاسماعيلية على يده  
 هو كخليفة ، فظهر للناس إماماً دينياً ، وأمر أئمة المساجد والمؤذنين أن يقولوا في  
 الأذان « حي على خير العمل » ، وأن يكبروا على الجناز خمساً وأن يقولوا « خير الناس  
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب عليه السلام » ، « وإن محمداً  
 وعلياً خير البشر » ، وتبعه في ذلك أشباله ، فوجد مثلاً أنه في سنة ٣٩٣هـ (١٠٠٢ م)  
 قبض الخليفة الحاكم مثلاً على ثلاثة عشر رجلاً من أهل مصر صلوا صلاة التراويح ،  
 وأشهروا على الجبال وحبسوا ثلاثة أيام ، وصدرت الأوامر بأن يؤذن لصلاة الظهر  
 في الساعة السابعة « عربي » ، ولصلاة العصر في أول الساعة التاسعة « عربي » ، إلى غير  
 ذلك من الدعوات المذهبية <sup>(٢)</sup> .

كما احتفل الفاطميون بأعياد الشيعة كعيد غدیر خم في ١٨ ذى الحجة سنة ٣٦٢هـ  
 (٨٥٠ م) <sup>(٣)</sup> ، وهو أبدأ يوم ١٨ من ذى الحجة .

والخلاصة أن الأمة المصرية استمرت في صميمها سنية أكثر منها شيعية بالرغم  
 من بذل الحكم الفاطمي أقصى مجهوده لجعلها تشعر بشعوره وتنتمي لمذهبه ، وبالرغم  
 من أنهم نشطوا في إيجاد المكاتب ومجالس الدعاة في القصر والمساجد وبيوت العظام  
 وتأليف الكتب وتنظيم الدعوة ، إلى غير ذلك ، وما ذلك إلا لأن الفاطميين عمدوا

(١) القرطبي « اتعاظ الخلفاء » ص ٨٨ و ٨٩

(٢) ابن عذاري الراكشي « البيان القرب في أخبار المغرب » ص ٢٢١ والقرطبي « الخطط »

ج ٢ ص ١٦٧ و « اتعاظ الخلفاء » ص ٩٠

(٣) أول ما اتخذ غدیر خم عيداً هو مع الدولة البويهية سنة ٣٧٢هـ (٩٦٣ م) ، وكان الشيعة  
 يحبون ليلة هذا العيد بالصلاة ، وفي صبيحته يصلون ركعتين قبل الزوال ويلبسون فيه الجديد ويمتنون  
 الرقاب ويكثرون من عمل البر ومن الذبائح . ابن منجب « الإشارة » ص ٥٩ والقرطبي « الخطط »

ج ٢ ص ٢٢٢ و « اتعاظ الخلفاء » ص ٩٤

إلى اضطهادات سخيفة لحل الناس على معتقدم غير متقربين إلى أن مصر منذ دخلها العرب سنة ٦٤٠ هـ ، مكثت تحت الحكم السنّي حتى قدوم جوهر ، وأنها اعترفت بخلافتين كان كره العلويين وشيعتهم من أعظم مبادئهما ، ولكن ليس معنى ذلك أن الشعائر السنية قد ماتت بمصر في العصر الفاطمي حتى في أيام قوتهم ، يؤيدنا في ذلك أن الفاطميين أنفسهم لما قدموا لمصر مكثوا أهل السنة من إظهار شعائرهم ، فلم يمنحهم من إقامة صلاة التراويح <sup>(١)</sup> في الجوامع والمساجد معظم أيامهم ، مع ما في هذا من مخالفة لمعتقدهم ، وكثيراً ما نقرأ في السجلات التي كانت تقرأ على المنابر بمصر « لا إكراه في الدين » ، و « صلاة الضحى وصلاة التراويح لا مانع لهم عنها ، ولا هم عنها يدفعون » ، و « يخمس في التكبير على الجنائز الخمسون » ، ولا يمنع من التكبير عليها المربعون » ، و « يؤذن بحج على خير العمل المؤذنون » ، ولا يؤذن من بها لا يؤمنون » ، و « يصوم الصائمون على حسابهم ويفطرون » ، ولا يعارض من أهل الرؤية فيما هم عليه صائمون ومفطرون » ، و « لا يعترض معترض على صاحبه فيما اعتمده » ، و « لا يسب أحد من السلف » ، و « لا يستعلي مسلم على مسلم بما اعتقده » <sup>(٢)</sup> .

واحتفظ جامع عمرو مثلاً بقسط من نشاطه القديم بأنه ملاذ السنة . فلقد أدى فيه الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٤٠٠ هـ صلاة الضحى ، وأسقط فيه شعار الأذان الفاطمي « حتى على خير العمل » <sup>(٣)</sup> ، وأرجع عبارة « الصلاة خير من النوم » مدة قليلة من الزمان . وبجانب هذه الصورة القائمة التي تمثل الصراع بين الدعوتين الخصميتين والتي برهن فيها المجتمع المصري على أنه من التمدن بحيث يعجز الزمن على تغيير عقيدته

(١) جمع ترويقة كان يؤديها النبي عليه السلام في رمضان بعد صلاة العشاء ثم أبطلها بعد ذلك حتى لا تكون فرضاً ، ولما أتى عمر أحياءها ، ومن هنا اعتقد الشيعة أن الخليفة عمر هو أول من سنّها ، وفي العهد الفاطمي كانت تباح أحياناً وتحذر أخرى ، فأبطلها مثلاً للزّدين بالله في رمضان سنة ٣٦٢ هـ (٩٧٣ م) كما أبطلها ابنه العزيز بالله سنة ٣٧٢ هـ (٩٨٢ م) . المقرئ « الخطط » ج ٢ ص ٣٤٠ والذهبي « تاريخ الإسلام » ورقة ١٠٥

(٢) سجل رمضان سنة ٣٩٣ هـ مثلاً . انظر ابن خلدون « المبر » ج ٤ ص ٥٦ و ٦٠ والمقرئ « الخطط » ج ٢ ص ٢٨٧

(٣) المقرئ « الخطط » ج ٢ ص ١٤٨

السنية ، توجد صفحة ناصعة تذكر فتشكر للفاطميين ، فقد عطفوا على شعبهم جميعا سنيين وشيعة ، مما خلد لهم الذكر الحسن ، وعطفوا على المشتغلين بصناعة النسيج والزخرفة والطب وغيرها ولو كان أغلبهم من أهل الذمة وبذلك برهنوا على ذكائهم وبعد نظرهم وحنكتههم في السياسة ، مما لا ينكره إلا كل مكابر جاهل أو متعصب ذميم ، ويكفيهم غفراً أنهم أوجدوا لنا القاهرة المعزية ، والجامع الأزهر ، وغيرهما من الآثار الباقية إلى اليوم ، وأنهم بسطوا نفوذهم على كثير من الممالك ، وكانت لهم عطايا جزيلة وصلات واسعة تعدتهم إلى وزراءهم ، فقد كان جوهر يرسل « على بن الوليد » قاضى عسكره وبين يديه أحمال المال ، وبجانبه مناد ينادى « من أراد الصدقة فليصر إلى دار أبى جعفر » ، فإذا اجتمع له خلق من المستورين والفقراء ، ذهب بهم إلى الجامع العتيق حيث يفرق عليهم الأموال <sup>(١)</sup> ، كذلك كان الوزير « الأفضل » ابن أمير الجيوش بدر الجمالى ٤٨٨ - ٥١٥ هـ و ١٠٩٤ - ١١٢١ م ، إذا جلس في مجلس العطاء بداره التى بناها سنة ٥٠١ هـ (١١٠٧ م) أعطى ديناراً لكل من يأتيه مستجدياً <sup>(٢)</sup> أما الخليفة نفسه فقد كان يمنح عماله كثير من الهدايا والأطعمة في الأعياد والمواسم ويكسيهم هم وأولادهم وأزواجهم وأتباعهم من بيت المال شتاءً وصيفاً <sup>(٣)</sup> ويأمر بمطاء يفرق على أهل الجامع إذا صلى <sup>(٤)</sup> وبطعام يوزع في الجامع العتيق لمن يحضر في المواسم <sup>(٥)</sup> .

(١) المقريزى « اتما الحنقا » ص ٧٥

(٢) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « الفاطميون في مصر » ص ٢٤٠

(٣) « » ص ٢٦٣

(٤) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢١ و ٥٢٢

(٥) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٢



## مستندات فاطمية

( ١ )

أمانه جوهر للمصريين<sup>(١)</sup> :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من جوهر الكاتب ، عبد أمير المؤمنين المعز لدين الله صلوات الله عليه ، لجماعة أهل مصر الساكنين بها من أهلها ومن غيرهم : إنه قد ورد من سائلتموه الترسل والاجتماع معي وهم « أبو جعفر مسلم الشريف ، أطال الله بقاءه و « أبو اسماعيل الرس ، أيده الله ، و « أبو الطيب الهاشمي ، أيده الله ، و « أبو جعفر أحمد بن نصر ، أعزه الله ، والقاضي أعزه الله ، وذكروا عنكم أنكم القسم كتاباً يشتمل على أمانكم في أنفسكم وأموالكم وبلادكم وجميع أحوالكم ، ففرقتم ما تقدم به أمر مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، وحسن نظره لكم ، فلتحمدوا الله على ما أولاكم وتشكروه على ما حاكم وتدأبوا فيما يلزمكم ، وتسارعوا إلى طاعته العاصمة لكم ، العابدة بالسعادة عليكم ، وباسلامه لكم ، وهو أنه صلوات الله عليه لم يكن إخراجاً للعساكر المنصورة « والجيوش المظفرة إلا لما فيه إعرازكم وحمايتكم ، والجهاد عنكم إذ قد تخطفتكم الأيدي ، واستطال عليكم المستذل ، والمعمته نفسه بالاعتدال على بلدكم في هذه السنة والغلب عليه وأسر من فيه ، والاحتواء على نعمكم وأموالكم ، حسب ما فعله في غيركم من أهل بلدان المشرق وتأكده عزمه واشتد كلبه ، فعاجله مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، بإخراج العساكر المنصورة ، وبإداره بإفناذ الجيوش المظفرة دونكم ، وبمجاهدته عنكم وعن كافة المسلمين ببلدان المشرق الذين عهم الخزي وشملتهم الذلة ، واكتنفهم المصائب وتتابعت الرزايا واتصل عندهم الخوف وكثرت استغاثتهم وعظم ضجيجهم وعلا صراخهم فلم يشتم

(١) الدوادار « زبدة السكرية في تاريخ الهجرة » ج ٥ ورقة ١٠٤ والنويري « نهاية الأرب »

ورقة ٢٩ والفريزي « انماط الحفا » ص ٦٧ — ٧٠

إلا من أرمضه أمرهم ، ومضه حالهم وأبكى عينه ماناهم وأسهرها محل بهم ، وهو مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، فرجا بفضل الله عليه ، وإحسانه لديه وما عوده وأرجاه عليه ، استنقاذ من أصبح منهم في ذل مقيم ، وعذاب أليم وأن يؤمن من استولى عليه المهمل ، ويفرخ روع من لم يزل في خوف ووجل وآثر إقامة الحج الذي تعطل وأهمل العباد فروضه وحقوقه لخوف المستولى عليهم ، وإذا لا يؤمنون على أنفسهم ولا على أموالهم ، وإذا قد أوقع بهم مرة بعد أخرى ، فسفكت دماؤهم وابتزت أموالهم على اعتماد ماجرت به عادته من صلاح الطرقات ، وقطع عبث العابثين فيها . ليطرق الناس آمنين ويسيروا مطمئنين ، ويتحفظوا بالأطعمة والأقوات إذ كان قد انتهى إليه صلوات الله عليه انقطاع طرقاتها لخوف مارتها ، إذ لا زاجر للمعتدين ، ولا دافع للظالمين ، ثم تجويد السكة وصرفها إلى العيار الذي عليه السكة الميمونة المنصورية المباركة وقطع الغش منها ، إذ كانت هذه الثلاث خصال هي التي لا يتسع لمن ينظر في أمور المسلمين إلا لإصلاحها ، واستفراغ الوسع فيما يلزمه منها ، وما أوعز به مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، إلى عبده من نشر العدل ، وبسط الحق ، وحسم الظلم ، وقطع العدوان ، ونفي الأذى ورفع المؤن ، والقيام في الحق ، وإعانة المظلوم ، مع الشفقة والإحسان وجميل النظر ، وكرم الصحبة ولطف العشرة ، وافتقار الأموال ، وحياسة أهل البلد ، في ليلهم ونهارهم ، وحين تصرفهم في أوان ابتغاء معاشهم ، حتى لا تجرى أمورهم إلا على مالم شعهم وأقام أودهم وأصلح بالهم وجمع قلوبهم وألف كلمتهم على طاعة وليه مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه وما أمره به مولاه من إسقاط الرسوم الجارية التي لا يرتضى صلوات الله عليه بائياتها عليكم ، وأن أجيئكم في المواريث على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأضع ما كان يؤخذ من تركات موتاكم لبيت المال من غير وصية من المتوفى بها فلا استحقاق لمصيرها لبيت المال ، وأن أنقدم في رم مساجدكم وتزينتها بالفرش والإيقاد ، وأن أعطي مؤذنيها وقومتها ومن يؤم الناس فيها أرزاقهم وأدرها عليهم ، ولا أقطعها عنهم ، ولا أدفعها إلا من بيت المال لا بإحالة على من يقبض منهم ، وغير ما ذكره مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ،

مما ضمنه كتابه هذا من ترسل عنكم أيدهم الله وصانكم أجمعين بطاعة مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، من أنكم ذكرتم وجوهاً التسمت ذكرها في كتاب أمانكم ، فذكرتها إجابة لكم وتطميناً لأنفسكم فلن يكن لذكرها معنى ولا في نشرها فائدة ، إذ كان الإسلام سنة واحدة وشريعة متبعة وهي إقامتكم على مذاهبكم ، وأن تتركوا على ما كنتم عليه من أداء المفروض في العلم والاجتماع عليه في جوامعكم ومساجدكم ، وثبانكم على ما كان عليه سلف الأمة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين بعدهم ، وفقهاء الأمصار الذين جرت الأحكام بمذهبهم وفتواهم ، وأن يجرى الأذان والصلاة وصيام شهر رمضان وفطره وقيام ليلاليه والزكاة والحج والجهاد على ما أمر الله في كتابه ونصه نبيه صلى الله عليه في سنته وإجراء أهل الذمة على ما كانوا عليه ، ولكم على أمان الله التام العام الدائم المتصل الشامل الكامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام ، في أنفسكم وأموالكم وأهليكم ونعمكم ورباعكم وقليلكم وكثيركم ، وعلى أنه لا يعترض عليكم معترض ولا يتجنى عليكم متجن ولا يتعقب عليكم متعقب ، وعلى أنكم تصانون وتحفظون وتحرسون ، ويذب عنكم ويمنع منكم ، فلا يعترض إلى أذاكم ولا يسارع أحد في الاعتداء عليكم ولا في الاستطالة على قلوبكم ، فضلاً عن ضعيفكم ، وعلى أن لا أزال مجتهداً فيما يعمكم صلاحه ويشملكم نفعه ويصل إليكم خيره ، وتعرفون بركته . وتغلبون معه بطاعة مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، ولكم على الوفا بما التزمته ، وأعطيكم إياه عهد الله وغيظ ميثاقه وذمته وذمة أنبيائه ورسله وذمة الأئمة موالينا أمراء المؤمنين قدس الله أرواحهم ، وذمة مولانا وسيدنا أمير المؤمنين المعز لدين الله صلوات الله عليه ، فتصريحون بها وتعلنون بالانصراف إليها ، وتخرجون إلى وتسلبون على وتكونون بين يدي إلى أن أعبر الجسر وأنزل من المناخ المبارك ، وتحافظون من بعد على الطاعة وثابرون عليها وتسارعون إلى فروضها ، ولا تغفلون ولياً لمولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه وتلزمون ما أمرتم به ، وفقكم الله وأرشدكم أجمعين .

كتبه جوهر بخطه في شعبان سنة ٥٣٥٨هـ وأشهد جوهر على نفسه جماعة الحاضرين .

سجل (مرسوم) بتولية خليفة: <sup>(١)</sup>

من عبد الله ووليه أبي على الأمر بأحكام الله أمير المؤمنين ابن الإمام المستعلي  
بألقه إلى كافة أولياء الدولة وأمرائها وقوادها وأجنادها ورعاياها شريفهم ومشرورهم  
وأمرهم ومأمورهم مغربهم ومشرقهم أحمرهم وأسودهم كبيرهم وصغيرهم ،  
بارك الله فيهم : سلام عليكم ، فإن أمير المؤمنين يحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو ،  
ويسأله أن يصلي على جده محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين  
الآئمة المهديين وسلم تسليماً .

أما بعد : فالحمد لله المنفرد بالثبات والدوام ، الباقي على نصرم الليالي والأيام القاضى  
على أعمار خلقه بالتقضى والانصرام ، الجامع لنقض الأمور موقوداً بكلام الاتمام ،  
جاعل الموت حكماً يستوى فيه جميع الأنام ومنهلاً لا يعتصم من ورده كرامة نبي ولا إمام ،  
والقائل معزباً لنبيسه ولكافة أمته ، كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال  
والإكرام ، الذى استرعى الآئمة لهذه الأمة ولم تخل الأرض من أنوارهم لطفاً بعباده  
ونعمة ، وجعلهم مصابيح الشبه إذا غدت داجية مدلهمة لتضىء للؤمنين سبيل الهداية  
ولا يكون أمرهم عليهم غمة ، يحمده أمير المؤمنين حمد شاكر على ما نقله فيه من  
درج الإنافة ونقله إليه من ميراث الخلافة ، صابر على الرزية التى أطار هجومها الألباب  
والفجيعة التى أثار <sup>(٢)</sup> طروقها الأسف والاكتئاب ، ويسأله أن يصلي على جده محمد خاتم  
أنبيائه وسيد رسله وأمانته ومجلى غياهب الكفر ومكشف عمائه الذى قام بما استودعه الله من  
أمانته ، وحمله من أعباء رسالته ولم يزل هادياً إلى الإيمان داعياً إلى الرحمن حتى أذن  
المعاندون وأقر الجاحدون وجاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون فحينئذ أنزل الله  
عليه إتماماً لحكمته التى لا يعترضها المعترضون ، ثم إنكم بعد ذلك لميتون ، ثم إنكم

(١) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٦ ( طبع مصر ) وابن الصيرفى « الإشارة إلى من  
نال الوزارة » ص ١٣ - ١٥ . وكان يصدر كل سجل من « ديوان الانشاء » والكتابات  
(٢) فى الأصل « طار » وقد تكررت فاستبدلتها بما يدانيها

يوم القيامة تبعثون، صلى الله عليه وعلى أخيه وابن عمه أئمة أمير المؤمنين على بن أبي طالب الذي أكرمه الله بالمنزلة العلية وانتخبه للامامة رافة بالبرية وخصه بغوامض علم التثزيل وجعل له مبرة التعظيم ومزية التفضيل وقطع بسيفه دابر من زل عن القصد وفضل سواء السبيل ، وعلى الأئمة من ذريتهما العترة الهادية من سلالتهم آبائنا الأبرار المصطفين الأخيار ما تصرفت الأقدار وتوالى الليل والنهار ، وإن الامام المستعلي بالله أمير المؤمنين قدس الله روحه كان بمن أكرمه الله بالاصطفا وخصه بشرف الاجتبا ومكن له في بلاده فامتدت أفياء عدله واستخلفه في أرضه كما استخلف أباه من قبله وأيده بما استرعاه إياه بهدياته وإرشاده وأمدّه بما استحفظه عليه بمواد توفيقه وإسعاده ذلك هدى الله يهدي من يشاء من عباده فلم يزل لأعلام الدين رافعا ولشبهه المضلين دافعا ولراية العدل ناشرا وبالندى غامرا وللعدو قاهرا ، إلى أن استوفى المدة المحسوبة وبلغ الغاية الموهوبة ، فلو كانت الفضائل تزيد في الأعمار أو تحمي من ضروب الأقدار أو تؤخر ما سبق تقديمه في علم الواحد القهار ، لحى نفسه النفيسة كريم مجدها وشريف سمتها وكفأها خطير منصبها وعظيم هيبتها . ووقتها أفعالها التي تستقى من منبع الرسالة وصانها خلاها التي ترتقى إلى مطلع الجلالة لكن الأعمار محررة مقسومة والأجال فقدرة معلومة والله تعالى يقول ويقول بهتدى المهتدون ، ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ، فأمر المؤمنين بحسب عند الله هذه الرزية التي عظم أمرها وفدح وخرج خطبها وقدح وغدت لها القلوب واجفة والآمال كاسفة ومضاجع السكون منقضة ومدامع العيون مرقضة ، فإننا إليه راجعون . صبرا على بلائه وتسلياً لأمره وقضائه واقتداء بمن أثى عليه في الكتاب . إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب .

وقد كان الإمام المستعلي بالله قدس الله روحه عند نقلته جعل لي عقد الخلافة من بعده وأودعني ما حازه من أبيه عن جده وعهد إلى أن أخلفه في العالم وأجرى الكفاية في العدل والإحسان على منهجه المتعالم وأطلعني من العلوم على السر المسكون وأفضى إلى من الحكمة بالغامض المصون ، وأوصاني بالعطف على البرية والعمل فيهم بغيرهم المرضية ، على علمي بما جبلني الله عليه من الفضل وخصني به من إثارة العدل ،

وأنتى فيما استرعيته مالك منهاجه ، عامل بموجب الشرف الذى عصب الله فى تاجه ، وكان مما ألقاه إلى وأوجه على أن أعلى محل السيد الأجل الأفضل من قلبه الكريم وما يجب له من التبجيل والتكريم ، وأن الإمام المستنصر بالله كان عند ما عهد إليه ونص بالخلافة عليه ، أوصاه أن يتخذ هذا السيد الأجل خليفة وخطيلا ويجعله للإمامة زعيما وكفيلًا ، ويفدق به أمر النظر والتقرير ويفوض إليه تدبير ما وراء السرير وأنه عمل بهذه الوصية وحذا على تلك الأمثلة النبوية وأسند إليه أحوال العساكر والرعية وناط أمر الكافة بعزيمته الماضية وهيمته العلية ، فكان قلبه بالسداد يرجف ولا يخف وسيفه من دماء ذوى العناد يكف <sup>(١)</sup> ولا يكف ، ورأيه فى جسم مواد الفساد يرجح ولا يخف ، فأوصانى أن أجعله لى كما كان له صفيا وأن لا أستر عنه فى الأمور صغيراً ولا كبيراً ، وأن أقتدى به فى رد الأحوال إلى تكلفة وإسناد الأسباب إلى تدبيره الناهط <sup>(٢)</sup> مايط <sup>(٣)</sup> الخطب ومنقلبه إلى غير ذلك بما استودعنى إياه وألقاه إلى من النص الذى يتضوع نشره ورياه نعمة من الله قضت لى بالسعد العميم ومنه شهدت بالفضل المتين والخط الجسيم والله يؤتى ملكه من يشاء ، والله واسع عليم . فتعزوا معاشر الأولياء والأمراء والقواد والأجناد والراعى والخدام حاضرهم وغائبهم ودانيكم وقاصيكم عن الإمام المنقول إلى جنات الخلود واستبشروا بإمامكم هذا الإمام الحاضر الموجود ، وابتهجوا بكريم نظره المطلع لكم كواكب السعود ، ولكم من أمير المؤمنين أن لا يغمض جفنا عن مصالحكم <sup>(٤)</sup> وأن يتوخى ما عاد بيمانكم ومناجحكم ، وأن يحسن السيرة فيكم ويرفع أذى من يعاديكم ، ويتفقد مصلحة حاضرهم وباديكم ولأمير المؤمنين عليكم أن تعتقدوا موالاته بخالص الطوية وتجمعوا له فى الطاعة بين العمل والنية ، وتدخلوا فى البيعة بصدور منشرة وآمال منفسحة وضمائر يقينية وبصائر فى الولاء قوية وأن تقدموا بشروط بيعته ، وتنهضوا بفروض نعمته ، وتبذلوا الطارف والتالذ فى حقوق خدمته ، وتتقربوا إلى الله سبحانه بالمناجحة لدولته ، وأمير المؤمنين يسأل الله أن تكون خلافته كاملة بالإقبال ، ضمانته ببلوغ الأماني والآمال ، وأن يجعل ديمها دائمة بالخيرات ، وقسمتها نامية على الأوقات إن شاء الله تعالى .

(١) يحقر (٢) تهطل بالرمح طمعه (٣) المايط الجائر (٤) فى الأصل مصابيحكم

( ٢ )

سجل بتولية قاضي القضاة : <sup>(١)</sup>

هذا ما عهد عبد الله ووليه ... ( يذكر اسم الخليفة الفاطمي ولقبه ) للقاضي . .  
(وهنا يذكر اسم القاضي واختصاصه الإقليمي والنوعى ) ، مع ما اعتمده أمير المؤمنين  
واتتباعه وقصده وتوخاه ؛ ومن اقتنائه لآثاره وانتباهه إلى إثارة ، في كل عليه للدولة  
ينشرها ويحييها ، ودية من أهل القبلية يذثرها ويعفيها ، وما التوفيق إلا بالله ولى  
أمير المؤمنين . عليه توكله في الخيرة له ولسائر المسلمين فيما قلده إياه من أمورهم وولاه .  
أمره أن يتقى الله عز وجل حق التقوى ، في السر والنجوى ، ويعتصم بالثبات  
واليقين والهنى ، وينفصم من الشبهات والشكوك والهوى ، فان تقوى الله تبارك وتعالى  
موئل لمن وتل إليها ، حصين ؛ ومعقل لمن اقتفاهها ، أمين ومعول لمن عول عليها ،  
مكن ، ووصية الله التي أشاد بفضلها ، وزاد في سناها بما عهد أنه من أهلها ، فقال  
تبارك وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا ، اتقوا الله وكونوا مع الصادقين » <sup>(٢)</sup> .

وأمره ألا ينزل ما ولاه أمير المؤمنين إياه من الأحكام في الدماء والأشعار  
والأبشار والفروج والأموال ، عن منزلته العظمى من حقوق الله المحرمة وحرمانه  
المعظمة ، ونياته الميينة في آياته المحكمة ، وأن يجعل كتاب الله عز وجل وسنة جدنا  
محمد خاتم الأنبياء والمأثور عن أبينا على سيد الأوصياء وآبائنا الأئمة النجباء صلى الله  
على رسوله وعليهم ، قبله لوجهه إنيها يتوجه ، وعليها يكون المنهج ، فيحكم بالحق ،  
ويقضى بالقسط ولا يحكم الهوى على العقل ولا القسط على العدل ، إثارة لأمر الله  
عز وجل حيث يقول « فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل  
الله ، إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب » <sup>(٣)</sup>  
« ولا يجر منكم شأن قوم على أن لا تعدلوا ، عدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا  
الله ، إن الله خبير بما تعملون » <sup>(٤)</sup>

(١) صدر هذا السجل أيام الخليفة الحاكم بأمر الله . اتفق شندى «صبح الأعشى» ج ١٠ ص ٣٨٥ - ٣٨٨

(٢) الآية ١١٨ من سورة التوبة رقم ٩

(٣) الآية ٢٥ من سورة من رقم ٤٨ (٤) الآية ٧ من سورة المائدة رقم ٥

وأمره أن يقابل ما رسمه أمير المؤمنين وحده . . . والقصر من عنان كل متناول على الحكم والقبض من شكائهم ، بالحق المفترض لله جل وعز ولأمير المؤمنين عليه من ترك المجاملة فيه . والمحابة لذى رحم وقربى ، وولى الدولة أو مولى ، فالحكم لله ولخليفته فى أرضه ، والمستكين له لحكم الله وحكم وليه يستكين ، والمتناول عليه ، والمباين للإجابة إليه ، تحقيق بالاذالة والنهوض فليتق الله أن يستحى من أحد فى حق له ، والله لا يستحى من الحق ،<sup>(١)</sup> .

وأمره أن يجعل جلوسه للحكم فى المواضع الضاحية للبتحاكين ، ويرفع عنهم حجابهم ، ويفتح لهم أبوابه ، ويحسن لهم انتصابه ، ويقسم بينهم لحظه ولفظه ، قسمة لا يحابى فيها قويا لقوته ولا يردى فيها ضعيفا لضعفه ، بل يميل مع الحق ويمنح إلى جهته ، ولا يكون إلا مع الحق وفى كفته ، ويذكر بموقف الخصوم ومحاباتهم بين يديه موقفه ومحاباته بين يدي الحكم العدل الديان ، يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً ، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ويحذركم الله نفسه،<sup>(٢)</sup>

وأمره أن ينعم النظر فى الشهود الذين إليهم يرجع وبهم يقطع فى منافع القضايا ومقاطع الأحكام ، ويستشف أحوالهم استشفافاً شافياً ، ويتعرف دخالهم تعرفاً كافياً ، ويسأل عن مذاهبهم وتقلبهم فى سرهم وجهرهم ، والجلى والخفى من أمورهم فن وجده منهم فى العدالة والأمانة والنزاهة والصيانة وتحرى الصدق والشهادة بالحق ، على الشيمة الحسنى والطريقة المثلثى أبقاء وإلا كان بالاسقاط للشهادة أولى ، وأن يطالع حضرة أمير المؤمنين بما يبدو له فيمن يعدله أو يرد شهادته ولا يقبله ليكون فى الأمرين على ما يحده ويمثله ، ويأمن فيها هذه سبيله كل خلل يدخله ، إذ كانت الشهادة أسس الأحكام وإليها يرجع الحكم ، والنظر فيمن يؤهل لها أحق شئ بالأحكام ، قال الله تقدست أسماؤه ، يا أيها الذين آمنوا ، كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى ، والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراماً<sup>(٤)</sup> ، وأمره أن يعمل بأمثلة أمير المؤمنين له فيمن يلى

(١) الآية ٥٢ من سورة الأحزاب رقم ٣٣ (٢) الآية ٣٠ من سورة آل عمران رقم ٣

(٣) الآية ١٢٣ من سورة النساء رقم ٤ (٤) الآية ٧١ من سورة الفرقان رقم ٢٥



أموال الأيتام والوصايا وأولى الخلل في عقولهم والعجز عن القيام بأموالهم ، حق يجوز أمرها على ما يرضى الله ووليه من حياطتها وصيانتها من الأمانة عليها ، وحفظهم لها ، ولفظهم لما يحرم ولا يحل أكله منها ؛ فيتوبوا عند الله بعداً ومقناً كل الحرام والموكل له سحاً ، قال الله تعالى « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً »<sup>(١)</sup> .

وأمره أن يشارف أئمة المساجد والقومة عليها ، والخطباء بها والمؤذنين فيها ، وسائر المتصرفين في مصالحها ، مشاركة لا يدخل معها خلل في شيء يلزم مثله ، من تطهير ساحتها وأبنيتها ، والاستبدال بما تبدل من حصرها في أحياتها وعمارتها بالمصاييح في أوقاتها ، والإنذار بالصلوات في ساعاتها وإقامتها لأوقاتها ، وتوفيرها حق ركوعها وسجودها مع المحافظة على رسومها وحدودها ، من غير اختراع ولا اختلاص لشيء منها ، « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً »<sup>(٢)</sup> ، وأمره أن يرعى دار الضرب وعمار الذهب والفضة بثقات يحتاطون عليها من كل لبس ، ولا يمكنون المتصرفين فيها من سبب يدخل على المعاملين بهما شيئاً من الوكس ، إذ كان بالعين والورق تتناول الرباع والصناع والمتاع وبتناع الرقيق ، وتتقعد المناكح وتتقاضى الحقوق فدخول الغش والدخل فيها هذه سبيله جرحه للدين ، وضرر على المسلمين يتبرأ إلى الله منهما أمير المؤمنين ، وأمره أن يستعين على أعمال الأمصار التي لا يمكنه أن يشاهدها بأفضل وأعلم وأرشد من تمكنه من الاستعانة به على ما طوقه أمير المؤمنين في استعماله ، قال الله عز وجل « إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال ، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان ، إنه كان ظلوماً جهولاً »<sup>(٣)</sup> .

أمرها لك فاعمل بها وحاسب نفسك قبل حسابها ، ولا تدع من عاجل النظر لها أن تنظر لما بها ، يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها ، وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظنون<sup>(٤)</sup> ، كتب في . . . (وهنا يذكر اليوم والشهر والسنة) .

(١) الآية ٩ من سورة النساء رقم ٤

(٢) الآية ٢ من سورة النساء رقم ٤ (٣) الآية ٧١ من سورة الأحزاب رقم ٣٣

(٤) الآية ١١٠ من سورة النحل رقم ١٦

( ٤ )

سبل بتقليد راعي الرعاة<sup>(١)</sup> :

والحمد لله خالق ما وقع تحت القياس والحواس ، والمتعالى عن أن تدركه البصائر بالاستدلال والأبصار بالأنباس ، الذى اختار الاسلام فأظهره وعظمه واستخلص الايمان فأعزه وأكرمه ، وأوجب بهما الحجة على الخلائق ، وهداهم بأنوارهما إلى أقصر الطرائق ، وحاطهما بأوليائه الراشدين ، شمس الحقائق الذين نصهم فى أرضه أعلاما ، وجعلهم بين عباده حكاما ، فقال تعالى : « وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ، وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة » وكانوا لنا عابدين<sup>(٢)</sup> ،

يحمده أمير المؤمنين أن اصطفاه لخلافته وخصه بالطائف حكمة ، وأقامه دليلا على مناهج هدايته ، وداعيا إلى سبيل رحته ، ويسأله الصلاة على سيدنا محمد نبيه الذى ابتعثه رحمة للعالمين ، فأوضح معالم الدين ، وشرع ظواهره للمسلمين ، وأودع بواطنه لوصيه سيد الوصيين على بن أبى طالب أمير المؤمنين وفوض إليه هداية المستجيبين والتأليف بين قلوب المؤمنين ، ففجر ينابيع الرشاد ، وغور ضلالات الإلحاد وقاتل على التأويل كما قاتل على الرسل ، حتى أنار وأوضح السبل ، وحسر نقاب البيان ، وأطلع شمس البرهان ، صلى الله عليهما وعلى الأئمة من ذريتهما ، مصابيح الأديان وأعلام الإيمان ، وخلفاء الرحمن ، وسلم عليهم ما تعاقب الملوك ، وترادف الجديدان وأن أمير المؤمنين بما منحه الله تعالى من شرف الحكمة ، وأورثه من منصب الإمامة وفوض إليه من التوقيف على حدود الدين ، وتصير من اعتصم بحبله من المؤمنين ، وتنوير بصائر من استمسك بعروته من المستجيبين — يعلن بإقامة الدعوة الهادية بين أوليائه ، وسبوغ ظلها على أشياعه وخلصائه ، وتنفيذة أفهامهم بلبانها ، وإرهاق عقولهم ببيانها ، وتهذيب أفكارهم بطائفتها . وإنقاذهم من حيرة الشكوك بمعارفها ، وتوقيفهم من علومها على ما يجلب لهم سبل الرضوان ، ويفضى بهم إلى روح الجنان ويرج

(١) القلشنى « صبح الأعشى » ج ١٠ ص ٢٣٤ — ٤٣٩

(٢) الآية ٧٢ من سورة الأنبياء رقم ٢١

الحنان، والخلود السرمدي في جوار الجواد المنان - ما يزال نظره مصروفاً إلى نوطها  
بناشيء في حجرها ، مبتعد بدرها سار في نورها عالم بسرائها المدفونة وغوامضها  
المكتونة موفراً على ذلك اختياره ، وقاصيته انتقاده حتى أداه الاجتهاد إليك ووقفه  
الارتياح عليك فأسندها منك إلى كفها وكافها ، ودرها المبرز فيها ، لسانها المترجم عن  
حقائقها الخفية ودقائقها المطوية ثقة بوثاقة دينك وصحة يقينك وشهود هديك وهذاك  
وفضل سيرتك في كل ما ولاك ، ومحض إخلاصك وقديم اختصاصك ، وأجراك  
على رسم هذه الخدمة في التشريف والجلال والتنويه ومضاعفة الاحسان فتقصد ما قلدك  
أمير المؤمنين مستشعراً للتقوى عادلاً عن الهوى ، سالماً سبيل الهدى فإن التقوى  
أحسن الجن وأزين الزين ، وادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة .  
وجادهم بالتى هي أحسن ،<sup>(١)</sup> فإن الله تعالى يقول : ومن يؤت الحكمة فقد أوتى  
خيراً كثيراً<sup>(٢)</sup> وحضر على ذلك فقال سبحانه : ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله  
وعمل صالحاً وقال إننى من المسلمين ،<sup>(٣)</sup> .

وخذ العهد على مستجيب راعب ، وشد العقد على كل متعاد ظاهر ممن يظهر لك  
إخلاصه ويقينه ، ويصح عندك عفاة ودينه ، وحضهم على الوفاء بما تعاهدتم عليه .  
فإن الله تعالى يقول : وأوفوا بالعهد ، إن العهد كان مسؤولاً ،<sup>(٤)</sup> ويقول جل من  
قائل : إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ، يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما  
ينكث على نفسه ،<sup>(٥)</sup> وكف كافة أهل الخلافة والعناد وجادهم باللطف والسداد ،  
واقبل منهم من أقبل إليك بالطوع والانقياد ولا تذكره أحداً على متابعتك والدخول  
في بيعتك وإن حملتك على ذلك الشفقة والرأفة والحنان والعاطفة فإن الله تعالى يقول لمن  
بعثه داعياً إليه بإذنه محمد صلى الله عليه وسلم وما أكثر الناس لو حرصت بمؤمنين ،<sup>(٦)</sup>  
ولا تلق الوديعة إلا لحفاظ الودائع ، ولا تلق الحب إلا في مزرعة لا تكسدى  
على الزارع ، وتوخ لفرسك أجل المغارس وتوردهم مشاريع مام الحياة المعين وتقربهم

(١) الآية ١٢٤ من سورة النمل رقم ١٦ (٢) الآية ١٦٨ من سورة البقرة رقم ٢  
(٣) الآية ٣٢ من سورة فصلت رقم ٤١ (٤) الآية ١٣ من سورة الاسراء رقم ١٧  
(٥) الآية ٩ من سورة الفتح رقم ٤٨ (٦) الآية ١٠٢ من سورة يوسف رقم ١٢

بقربان المخلصين ، وتخرجهم من ظلم الشكوك والشبهات إلى نور البراهين والآيات ،  
واتل مجالس الحكم التي تخرج إليك في الحضرة على المؤمنين والمؤمنات والمستجيبين  
والمستجيبات في قصور الخلافة الزاهرة والمسجد الجامع بالمعزية القاهرة ، وصن  
أسرار الحكم إلا على أهلها ولا تبذلها إلا لمستحقها ، ولا تكشف للمستضعفين  
ما يعجزون عن تحمله ، ولا تستقل أفهامهم بتقبله واجمع من التبصر بين أدلة الشرائع  
والعقول ، ودل على اتصال المثل بالمتون ، فإن الظواهر أجسام والبواطن أشباحها  
والبواطن أنفس والظواهر أرواحها ، وأنه لا قوام الأشباح إلا بالأرواح ولا قوام  
للأرواح في هذه الدار إلا بالأشباح ، ولو افترقا لفسد النظام ، وانتسخ الإيجاد  
بالاعدام واقتصر من البيان على ما يحرص في النفوس صور الإيمان ويصون المستضعفين  
من الاقتتان ، وإنهم عن الإنتم ظاهره وباطنه وكافه وعالته ، فإن الله تعالى يقول  
« وذروا ظاهر الإنتم وباطنه »<sup>(١)</sup> واتخذ كتاب الله مصباحا تقتبس أنواره ، ودليلا  
تقتنى آثاره ، وأتله متبصرأ ، وردده متذكرا وتأمله متفكرا وتدبر غوامض معانيه  
وانشر ما طوى من الحكم فيه ، وتصرف مع ما حله وحرمة ، ونقضه وأبرمه ،  
فقد فصله الله وأحكمه ، واجعل شرعه التقويم الذي خص به ذوى الألباب وأودعه  
جوامع الصلوات ومحاسن الآداب سبيأ تتبع جادته وتبلغ في الاحتجاج بحجته وتمسك  
بظاهره وتأويله ومثله ولا تعدل عن منهجه وسبله ، واضمم نشر المؤمنين واجمع  
شمل المستجيبين وأرشدكم إلى طاعة أمير المؤمنين ، وسو بينهم في الوعظ والارشاد  
واقه تعالى يقول في بيته الحرام « سواء العاكف فيه والباد »<sup>(٢)</sup> وزد لهم من الفوائد  
والمواد على حسب قواهم من القبول ، وما يظهر لك من وجوه الحصول به ودرجهم  
بالعلم ، ووف المؤمنين حقه من الاحترام ، ولا تعدل الجاهل عندك قولا سلاما كما  
علم رب السلام ، وتوخ رعاية المؤمنين وحماية المعاهدين وميزم من العامة بما ميزم  
الله من فضل الإيمان والدين . وألن لهم جانبك وأحن عليهم والطف ، وأبسط لهم  
وجهك واقبل إليهم واعطف فقد سمعت قول الله تعالى لسيد المرسلين « واخفض

(١) الآية ١١٩ من سورة الأنعام رقم ٦

(٢) الآية ٢٤ من سورة الحج رقم ٢٢

جناحك لمن اتبعك من المؤمنين،<sup>(١)</sup> ولا تفسح لأحد منهم في التناول بالدين ، ولا الاضرار بأحد من المعاصرين والذمين ، وميزهم بالتواضع الذى هو حلية المؤمنين ، وإذا ألبس عليك أو أشكل ، وصعب لديك مرام وأعصل ، فانه إلى حضرة الامامة متبعاً قول الله تعالى : فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ،<sup>(٢)</sup> وقوله : فان تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً ،<sup>(٣)</sup> ليخرج إليك من بصائر توقيفها ، ومرشد تعريفها ما يقفك على مناهج الحقيقة ، ويذهب بك فى حب الطريقة ، واقبض ما يحمله المؤمنون لك من الزكاة والجزى والاخماس والقربات وما يجرى هذا المجرى وتتقدم إلى كاتب الدعوة بإثبات أسماء أربابه واحمله إلى أمير المؤمنين لينتفع بخرجوه بتنقيله له ووصوله إليه ، وتراً ذمهم عند الله منه ، واستتب عنك فى أعمال الدعوة من شيوخ علم الحكمة ومن تثق بديانته وتسكن فيه إلى وفور صناعته ، واعهد إليهم كما عهد إليك ، وخذ عليهم كما أخذ عليك واستطلق لهم من فضل أمير المؤمنين ما يعينهم على خدمته ، ويحمل ثقلهم عن أهل دعوته ، واستخدم كاتباً ديناً أميناً مؤمناً بصيراً عارفاً حقيقة بالاطلاع على أسرار الحكمة التى أمر الله بصيانتها وكتبتانها من غير أهلها ، نقيباً حصيفاً لطيفاً ، ينزلهم فى مجلسك بحسب مراتبهم من العلم والدين والفضل .

هذا عهد أمير المؤمنين إليك فتدبره متبصر أو راجعه متدبر أو به الوصايا تهدى وتسدد وتوفق وترشد واستعن بالله يمدك بمعونته ويدم حظك من هدايته إن شاء الله تعالى ،<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ٢١٤ من سورة الشعراء رقم ٢٦ (٢) الآية ٦ من سورة الأنبياء رقم ٢١

(٣) الآية ٥٨ من سورة النشاء رقم ٤

(٤) فيه الارشادات الكثيرة التى تبين له طريقة بث الدعوة

( ٥ )

وفيق: الحاكم بأمر الله على الجامع الأزهر ودار الحكمة<sup>(١)</sup>

هذا كتاب أشهد قاضى القضاة مالك بن سعيد بن مالك الفارقى على جميع مانسب إليه بما ذكر ووصف فيه من حضر من الشهود فى مجلس حكمه وقضائه بفسطاط مصر فى شهر رمضان سنة أربعائة ، أشهدهم وهو يومئذ قاضى عبد الله ووليه المنصور أبى على الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين بن الإمام العزيز بالله صلوات الله عليهما ، على القاهرة المعزية ومصر والإسكندرية والحرمين حرهما الله وأجناد الشام والرقه والرحبة ونواحي المغرب وسائر أعمالهن وما فتحه الله ويفتحة لأمير المؤمنين ، من بلاد الشرق والغرب بمحضر رجل متكلم ، أنه سمعت عنده معرفة المواضع الكاملة والحصص الشائعة ، التى يذكر جميع ذلك ويحددها هذا الكتاب ، وأنها كانت من أملاك الحاكم إلى أن حبسها على الجامع الأزهر بالقاهرة المحروسة ، والجامع براشدة والجامع بالمقس اللذين أمر بإنشائهما وتأسيس بنائهما ، وعلى دار الحكمة بالقاهرة المحروسة التى وقفها والكتب التى فيها قبل تاريخ هذا الكتاب ، منها ما يخص الجامع الأزهر والجامع براشدة ودار الحكمة بالقاهرة المحروسة مشاعاً ، جميع ذلك غير مقسوم ومنها ما يخص الجامع بالمقس على شرائط يجرى ذكرها ، فمن ذلك ما تصدق به على الجامع الأزهر بالقاهرة المحروسة والجامع براشدة ودار الحكمة بالقاهرة المحروسة ، جميع الدار المعروفة بدار بدار الضرب وجميع القيسارية المعروفة بقيسارية الصوف وجميع الدار المعروفة بدار الحرق الجديدة ، الذى كله بفسطاط مصر ، ومن ذلك ما تصدق به على جامع المقس أربعة الخوانيت والمنازل التى علوها والخزنين ، الذى ذلك كله بفسطاط مصر بالراية فى جانب الغرب من الدار المعروفة بدار الحرق ، وهاتان الداران المعروفتان بدار الحرق فى الموضع المعروف بحمام الفار ، ومن ذلك جميع الحصص الشائعة من أربعة الخوانيت المتلاصقة التى بفسطاط مصر بالراية أيضاً بالموضع المعروف بحمام الفار ، وتعرف هذه الخوانيت بحصص القيس بحدود ذلك كله وأرضه وبنائه وسفله وعلوه

وعرفه ومرفقاته وحوائته وساحاته وطرقه وعمراته ومجارى مياهه وكل حق هو له داخل فيه وخارج عنه ، وجعل ذلك كله صدقة موقوفة محرمة بحسبة بته تلة لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا تملكها باقية على شروطها جارية على سبيلها المعروفة فى هذا الكتاب لا يؤهنها تقادم السنين ولا تعير بحدوث حدث ، ولا يستثنى فيها ولا يتأول ولا يستفتى بتجدد تحييسها مدى الأوقات ، وتستمر شروطها على اختلاف الحالات حتى يرث الله الأرض والسموات ، على أن يؤجر ذلك فى كل عصر من ينتهى إليه ولايتها ويرجع إليه أمرها ، بعد مراقبة الله واجتلاب ما يوفر منفعتها ، من إشهارها عند ذوى الرغبة فى إجارة أمثالها فيبتدىء من ذلك بعبارة ذلك على حسب المصلحة وبقاء العين وممرته من غير إجحاف بما حبس ذلك عليه ، وما فضل كان مقسوماً على ستين سهماً ، فن ذلك للجامع الأزهر بالقاهرة المحروسة المذكور فى هذا الإشهاد الخمس والثن ونصف السدس ونصف النسع ، يصرف ذلك فيما فيه عمارة له ومصلحة وهو من العين المعزى الوازن ألف دينار واحدة وسبعة وستون ديناراً ونصف دينار وثمان دينار ، من ذلك للخطيب بهذا الجامع أربعة وثمانون ديناراً ومن ذلك ثمن ألف ذراع حصر عبدانية تكون عدة له بحيث لا ينقطع من حصره عند الحاجة إلى ذلك ، ومن ذلك ثمن ثلاثة عشر ألف ذراع حصر مظفورة لكسوة هذا الجامع فى كل سنة عند الحاجة إليها مائة دينار واحدة وثمانية دنانير ، ومن ذلك ثمن ثلاثة قناطير زجاج وفرأخها اثنا عشر ديناراً ونصف وربع دينار ، ومن ذلك ثمن عود هندى للبخور فى شهر رمضان وأيام الجمع من ثمن الكافور والمسك وأجرة الصانع خمسة عشر ديناراً ، ومن ذلك لنصف قنطار شمع بالفلفل سبعة دنانير ، ومن ذلك لكس هذا الجامع ونقل التراب وخياطة الحصر وثمان الخيط وأجرة الخياطة خمسة دنانير ، ومن ذلك ثمن مشافة لسرج القناديل عن خمسة وعشرين رطلاً بالرطل الفلفل دينار واحد ، ومن ذلك ثمن فحم البخور عن قنطار واحد بالفلفل نصف دينار ومن ذلك ثمن أردبين ملجأ للقناديل ربع دينار ، ومن ذلك ما قدر لمؤونة الناس والسلاسل والتنانير والقباب التى فوق سطح الجامع أربعة وعشرون ديناراً ومن ذلك ثمن سلب ليف وأربعة أحبل وست دلاء آدم نصف دينار ، ومن ذلك ثمن قنطارين خرقة لمسح القناديل نصف دينار ، ومن ذلك ثمن عشر قفاف للخدمة وعشرة أربال قنب لتعليق القناديل وثن مائتى

مكنسة لكنس هذا الجامع دينار ورابع دينار ، ومن ذلك ثمن أزيار نغار تنصب على المصنع ويصب فيها الماء مع أجرة حملها ثلاثة دنانير ، ومن ذلك ثمن زيت وقود هذا الجامع راتب السنة ألف رطل ومائتا رطل من أجرة الحمل سبعة وثلاثون ديناراً ونصف . ومن ذلك لأرزاق المصلين يعني الأئمة وهم ثلاثة وأربعة قومة وخمسة عشر مؤذناً خمسمائة دينار وستة وخمسون ديناراً ونصف ، منها للمصلين ولكل رجل منهم ديناراً وثلاثاً ديناراً في كل شهر من شهور السنة والمؤذنون والقومة لكل رجل منهم ديناران في كل شهر ومع ذلك للشرف على هذا الجامع في كل سنة أربعة وعشرون ديناراً ، ومن ذلك لكنس المصنع بهذا الجامع ونقل ما يخرج منه الطين والوسخ دينار واحد ، ومن ذلك لمرمة ما يحتاج إليه في هذا الجامع في سطحه وأترابه وحياطته وغير ذلك بما قدر لكل سنة ستون ديناراً ومن ذلك ثمن مائة وثمانين حمل ثمن ونصف حمل جارياً لعلف رأس بقر للمصنع الذي لهذا الجامع ثمانية دنانير ونصف وثلاث دينار ، ومن ذلك للثمن مخزن يوضع فيه بالقاهرة أربعة دنانير ، ومن ذلك ثمن فدانين قرط لتربيع رأس البقر المذكورين في السنة سبعة دنانير ومن ذلك لأجرة متولى العلف وأجرة السقاء والحبال والقواديس وما يجرى مجرى ذلك خمسة عشر ديناراً ونصف ، ومن ذلك لأجرة قيم الميضة إن عملت بهذا الجامع اثنا عشر ديناراً . وإلى هذا انقضى حديث الجامع الأزهر وأخذ في ذكر جامع راشدة ودارالعلم وجامع المقس ثم ذكر أن تنانير الفضة ثلاثة تنانير وتسعة وثلاثين قنديلاً فضة . فلجامع الأزهر ثوران وسبعة وعشرون قنديلاً ومنها للجامع راشدة ثوران اثني عشر قنديلاً وشرط أن تعلق في شهر رمضان وتعاد إلى مكان جرت عادتها أن تحفظ به ، وشرط شروطاً كثيرة في الأوقاف منها أنه إذا فضل شيء اجتمع يشتري به ملك ثانٍ عاز شيئاً واستهدم ولم يف الربيع بعارة بيع وعمر به وأشياء كثيرة وحسين فيه أيضاً عدة آدر وقياسر لافائدة من ذكرها فإنها مما خربت بمصر .



( ٦ )

قسم الترمذى: (١)

« جعلت على نفسك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنبياؤه وملائكته ورسوله وما أخذه على النبيين من عهد وميثاق أنك تستر جميع ما تسمعه وتسمعته ، وعلته وتعلمه ، وعرفته وتعرفه من أمرى وأمر المقيم بهذا البلد لصاحب الحق الامام الذى عرفت إقرارى له ونصحى لمن عقد ذمته وأمر إخوانه وأصحابه وولده وأهل بيته المطيعين له على هذا الدين ومخالصته له من الذكور والإناث والصغار والكبار ، فلا تظهر من ذلك قليلا ولا كثيرا ولا بشئ يدل عليه إلا ما أطلقت لك أنك تتكلم به وأطلقه صاحب الأمر المقيم بهذا البلد ، فتعلم فى ذلك بأمرنا ولا تتعداه ولا تزيد عليه وليكن ما يعمل عليه قبل العهد وبعده بقولك وفعلك أن تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وتشهد أن محمدا عبده ورسوله وتشهد أن الجنة حق وأن النار حق وأن الموت حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة بحقها وتصوم شهر رمضان وتحج البيت الحرام وتجاهد فى الله حق جهاده على ما أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وتوالى أولياء الله وتعادى أعداء الله وتقول بفرائض الله وسنته وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين ، ظاهرأ وباطناً وعلانية وسراً وجهرأ ، فان ذلك يؤكد هذا العهد ولا يهدمه ويثبت ولا يزيله ويقربه ولا يباعده ، ويشده ولا يضعفه ، ويوجب ذلك ولا يبطله ، ويوضحه ولا يعميه ، كذلك هو فى الظاهر والباطن وسائر ما جاء به النبيون من ربه صلوات الله عليهم أجمعين ، على الشرائط الميئنة فى هذا العهد على ألا تظهر شيئا أخذ عليك فى هذا العهد ( فى ) حياتنا ولا بعد وفاتنا ولا على غضب ولا على حال رضى ولا على حال رغبة ولا على حال رهبة ولا على حال شدة ولا على حال رضا ولا على حال طمع ولا على حال حرمان تلقى الله على السر لذلك والصيانة له على الشرائط الميئنة فى هذا العهد ، وجعلت على نفسك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأن تمنعنى

(١) أنظر القسم الذى كان يوجهه الداعي لمن وقف على أسرار الاسماعيلية فى النورى « نهاية الأرب »

وجميع من أسميه معي لك وأثبتت عندك بما تمنع منه نفسك وتنصح لنا ولوليك ولي الله ، نصحاً ظاهراً وباطناً ، فلا تخن الله ووليّه ولا تخنا ولا أحداً من إخواننا وأوليائنا ومن تعلم أنه منا بسبب في أهل ولا مال ولا رأى ولا عهد ولا عقد تناول عليه بما تبطله ، فإن فعلت شيئاً من ذلك وأنت تعلم أنك قد خالفته وأنت على ذكر منه فأنت بريء من الله خالق السموات والأرض الذي سوى خلقتك وألف تركيبك وأحسن إليك في دينك ودنياك وآخرتك .

وتبرأ من رسله الأولين والآخرين وملائكته المقربين الكروبيين<sup>(١)</sup> الروحانيين والكلمات التامات والسبع المثاني والقرآن العظيم ، وتبرأ من التوراة والإنجيل والزبور والذكر الحكيم ، ومن كل دين ارتضاه الله في مقدم الدار الآخرة ومن كل عبد رضى الله عنه ، وأنت خارج من ضرب الله وضرب أوليائه ، وخذلك الله خذلاً نأ بيناً فمجل لك بذلك النعمة والعقوبة والمصير إلى نار جهنم التي ليس فيها رحمة ، وأنت بريء من حول الله وقوته ملجأ إلى حول نفسك وقوتها ، وعليك لعنة الله التي لعن بها إبليس فخرم عليه بها الجنة وخلده في النار ، إن خالفت شيئاً من ذلك . لقيت الله يوم تلقاه وهو عليك غضبان ، وعليك أن تحجج إلى بيته الحرام ثلاثين حجة نذراً واجباً ماشياً حافياً لا يقبل الله منك إلا الوفاء بذلك .

وإن خالفت ذلك فكل ما تملكه في الوقت الذي تخالفه فيه فهو صدقة على الفقراء والمساكين الذي لا رحم بينك وبينهم ولا يأجرك الله عليه ولا يدخل عليك بذلك منفعة ، وكل مملوك لك من ذكر وأنثى في ملكك وتستعبده إلى وقت وفاتك ، إن خالفت شيئاً من ذلك ، فهم أحرار لوجه الله عز وجل ، وكل امرأة لك وتزوجها إلى وقت وفاتك إن خالفت شيئاً من ذلك ، فهي طالق ثلاثاً الحرج<sup>(٢)</sup> ، لا مشيئة لك فيها ولا اختيار ولا رحمة ولا مشيئة ، وكل ما كان لك من أهل ومال وغيرهما فهو عليك حرام وكل ظهار<sup>(٣)</sup> فهو لازم لك .

وأنا المستخلف لك ولا مامك وحجتك وأنت الخالف لها ، وإن نويت أو عقدت أو أضمرت خلاف ما أحملك عليه وأحلفك به فهذه المعين من أولها إلى آخرها محددة عليك لازمة لك ، لا يقبل الله منك إلا الوفاء بها والقيام على ما عاهدت بيني وبينك ،

(١) وأحدهما كربوب وهم سادة الملائكة والمقربون منهم

(٢) المخرج المخرج الذي أجبر على التطليق وينفذ بميمته (٣) نوع من الطلاق نافذ

## ثبت المصادر

مرتبة حسب أحرف الهجاء بالنسبة لأسماء المؤلفين

أولو - مهادر عربية مخطوط

- ١ - ابن الأخوة : محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الأخوة (+ ٧٢٩هـ و ١٣٢٩م)  
« معالم القرية في أحكام الحسبة » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٤٦٧٩  
وقد نشره في سنة ١٩٣٨ المستشرق الانجليزى . Reuben Levi في مجموعة Gibb, Memorial Series
- ٢ - بيرس الدوادار (+ ٧٢٥هـ و ١٣٢٥م) .  
« زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الاول برقم ٢٤٠٢٦ و ٢٥٠٢٧
- ٣ - « تاريخ جبل لبنان » مؤلف بمجسول مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٦ م تاريخ
- ٤ - ابن الجوزى (+ ٦٥٤هـ و ١٢٥٧م) : « أبو المظفر بن قزوغلى سبط بن الجوزى  
« مرآة الزمان » مخطوط فوتوغرافى بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٥٥١ تاريخ
- ٥ - ابن حجر العسقلانى (+ ٨٥٣هـ و ١٤٤٩م) : « شهاب الدين بن على  
( رفع الأصراعن قضاء مصر ) مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٠٥ تاريخ
- ٦ - الخالدى (+ ٩٢٧هـ و ١٥٣٠م) : « بهاء الدين محمد بن لطف الله بن عبد الله ابن  
عبيد الله العمرى  
« كتاب المقصد الرفيع المنشا الهادى لديوان الإنشا » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الاول برقم ٢٤٠٤٥
- ٧ - الخشاب : الأستاذ الدكتور يحيى  
« رحلة ناصر خسرو في مصر » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الاول برقم ٩٣٩٣
- ٨ - الخولى : الأستاذ الشيخ أمين بك  
« المجندية في الإسلام » رسالة مخطوطة أعارنى إياها حضرة مؤلفها
- ٩ - الذهبي (+ ٧٤٨هـ و ١٣٤٧م) : « شمس الدين محمد بن أحمد  
« تاريخ الإسلام » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٢٩٦ تاريخ
- ١٠ - ( رسائل الحاكم بأمر الله ) كتبها كثير من الدعاة الفاطميين في سنة ٤٠٨هـ

- (١٠١٧ م) مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٢٠ علم كلام الشيعة  
١١ - ابن زولاق (+ ٢٨٧ هـ و ٩٩٧ م) : أبو محمد الحسن بن إبراهيم  
، كتاب فضائل مصر وأخبارها وخواصها ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة  
برقم ٣٥٩١ تاريخ
- ١٢ - زين الدين بن نجم الدين (+ ٩٧٠ هـ و ١٥٦٢ م) : العلامة الحنفى المذهب  
، الأشباه والنظائر ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٢٠٦٩ فقه حنفى .
- ١٣ - السيوطى (+ ٩١١ هـ و ١٥٠٥ م) : عبد الرحمن بن أبى بكر جمال الدين  
، السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم  
٣٩ م تاريخ .
- ١٤ - الشرقاوى (+ ١٢٢٧ و ١٨١٢ م) : العلامة الشيخ عبد الله شيخ الأزهر سابقا  
، تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين ، مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول  
برقم ٢١٤٣٢
- ١٥ - السيزرى (+ ٥٨٩ هـ و ١١٩٣ م) : الامام العالم عبد الرحمن بن نصر الدين عبدا  
، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٤٠٥٤  
وقد نشره فى سنة ١٩٤٦ الأستاذ السيد الباز العربى فى القاهرة
- ١٦ - ابن طاهر (+ ٦٢٣ هـ و ١٢٢٦ م) : العلامة جمال الدين أبو الحسن على  
، أخبار الدول المنقطعة ، مخطوط فوتوغرافى بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٨٩٠ تاريخ
- ١٧ - الطوسى (+ ٤٦٠ هـ و ١٠٦٧ م) : محمد بن الحسن  
، فهرست كتب الشيعة ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٦ محل إسلامية  
وقد طبع فى كلكتا سنة ١٧٥٣ م على يد spronger
- ١٨ - أبو العباس أحمد الغمىرى العثماني : الامام المحقق ابن سعد الدين من علماء  
أوائل القرن الـ ١١ هـ  
، كتاب ذخيرة الأعلام ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٠٤ تاريخ  
وبمكتبة الأزهر برقم ٦٦٢٥
- ١٩ - العيني (+ ٨٥٥ هـ و ١٤٥١ م) : بدر الدين محمود .  
، عقد الجنان فى تاريخ أهل الزمان ٢٣٠٠ جزءا فى ٦٩ مجلداً مخطوط مصور بدار الكتب  
الملكية بالقاهرة برقم ١٥٨٤ تاريخ
- ٢٠ - القضاعى (+ ٤٥٤ هـ و ١٠٦٢ م) : القاضى أبو عبد الله محمد بن سلامة بن  
خضر الشافى المذهب  
، عيون المعارف وفنون أخبار الخلفاء ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٧٧٩ تاريخ

- ٢١ - الكندي ( + ٣٥٠ هـ و ٩٦١ م ) : أبو عمر محمد بن يوسف  
« فضائل مصر » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٧٥٣ تاريخ
- ٢٢ - ابن مظهر : العلامة حسن بن يوسف المشهور بالجللى .  
« مختلف الشيعة في أحكام الشريعة » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢١٥٣٧
- ٢٣ - النعمان ( + ٣٦٣ هـ و ٩٧٤ م ) : القاضي أبو حنيفة بن أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمد بن حيون المغربي التيمى  
( ١ ) « أساس التأويل الباطن » مخطوط بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٤
- ٢٤ - ( ب ) « افتتاح الدعوة » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٤٠٨٨  
وقد أعارني إياه بلندن جناب الأستاذ الدكتور B. Lewis المستشرق بجامعة لندن ( بمدرسة الدراسات الشرقية ) .
- ٢٥ - ( ج ) « المجالس والمسائرات » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٦٠٦٠  
( ثلاث مجلدات ) .
- وبمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٧ وبه الأجزاء من ١١ إلى ٢٨
- ٢٦ - ( د ) « تربية المؤمنين » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٤٠٨٨  
وبمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٦ .
- ٢٧ - ( هـ ) « دعائم الإسلام في الحلال والحرام والفضايا والأحكام من أهل بيعة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٩٦٦٥  
وبمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٥ .
- ٢٨ - ( و ) « شرح الأخبار » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٧٠٦٢ ح  
وبمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٢ .
- ٢٩ - ( ز ) « كتاب الهمة في آداب الأئمة » مخطوط أعارني آياه صديق الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين .
- ٣٠ - النويرى ( ٧٣٢ هـ و ١٣٣٢ م ) : شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن . نهاية الأرب في فنون الأدب ، مخطوط مصور بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٥٤٩  
معارف عامة ج ١٦ .

#### ثانياً : مصادر عربية مطبوعة :

- ٣١ - الألبهسى : العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد . عاشر حوالى القرن التاسع الهجرى  
« المستطرف في كل فن مستظرف » مطبوع بدار الكتب الملكية برقم ٢٨٠ أدب  
( جزءان في مجلد )
- ٣٢ - ابن الأثير ( + ٦٣٠ هـ و ١٢٣٨ م ) : على بن أحمد بن أبي الكرم

- (١) «الكامل في التاريخ»، (بולاق ١٢٧٤ هـ) ١٢ جزءاً
- ٢٣- (ب) «أسد الغابة في معرفة الصحابة»، (بولاق ١٢٧٤ هـ) ٥ أجزاء.
- ٢٤- أحمد أبو الفتح بك : صاحب العزة فضيلة الأستاذ المرحوم الشيخ  
(١) «المختارات الفتحية في تاريخ التشريع والفقه»، (القاهرة ١٩٢٤ م)
- ٢٥- (ب) «كتاب المعاملات في الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية»، (القاهرة ١٩٢٣ م)
- ٢٦- أحمد أمين بك : صاحب العزة الأستاذ الدكتور  
(١) «ضحي الإسلام»، (القاهرة ١٩٣٣)
- ٢٧- (ب) «ظهر الإسلام»، (القاهرة ١٩٤٥ م)
- ٢٨- (ج) «لجر الإسلام»، (القاهرة ١٩٢٨ م)
- ٢٩- أحمد بن تيمية (١٠٧٢٨ هـ و ١٣٢٧ م) : الأستاذ العلامة  
«الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية»، (القاهرة ١٣١٨ هـ)
- ٤٠- أحمد عيسى بك : الأستاذ الدكتور  
«تاريخ البيارستانات في الإسلام»، (دمشق ١٣٥٧ هـ)
- ٤١- ابن إياس (١٠٩٣٠ هـ و ١٥٢٣ م) : أبو البركات محمد بن أحمد  
«كتاب تاريخ مصر، المعروف «بديائع الزهور»، (بولاق ١٣١١ هـ - ١٣١٢ هـ) ٣ أجزاء.
- ٤٢- الآبوني : الأستاذ المرحوم الياس  
(١) «الفاطميون، مطبوعة على الآلة الكاتبة اعارتني إياها «حضرة السيدة ابنته الدكتورة  
نعيمة الآبوني (جزءان)
- ٤٣- البخاري (٢٥٦ هـ و ٨٦٩ م) : الامام المحقق  
«صحيح مسلم»، (الطبعة الأولى سنة ١٣٥١ هـ) ٤ أجزاء.
- ٤٤- البراوي : الدكتور إبراهيم راشد مصطفى  
«حالة مصر الاقتصادية في العصر الفاطمي»، رسالة للدكتوراه سنة ١٩٤٤ م مطبوعة  
على الآلة الكاتبة.
- ٤٥- بجيت «الأستاذ المرحوم الشيخ محمد»  
«إرشاد الأمة، في أحكام الحكم بين أهل الذمة»، (مصر ١٣٤٧ هـ)
- ٤٦- بدوي : الأستاذ الدكتور على بك  
«الأحكام العامة في القانون الجنائي»، (القاهرة ١٩٣٨ م)
- ٤٧- البغدادى (٢٤٩ هـ و ١٠٣٧ م) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر  
«الفرق بين الفرق»، (القاهرة ١٩١٠)
- ٩٨- البكرى (٤٨٧ هـ و ١٠٩٧ م) . أبو عبيد الله بن عبد العزيز

و كتاب المغرب في بلاد أفريقية والمغرب ، طبعة دى سلين De slane (الجزائر ١٨٥٧م)

٤٩- د البلاذرى ( + ٢٧٩ هـ و ٨٩٢ م ) ، أحمد بن يحيى بن جابر  
د فتوح البلدان ، ( القاهرة ١٣١٩ هـ )

٥٠- د بيرم ، الأستاذ مصطفى بك  
د الجامع الأزهر ، ( القاهرة ١٣٢١ هـ )

٥١- د الترمذى ، الامام المحقق ( + ٢٧٣ هـ و ٨٨٣ م )

د جامع الترمذى أو الجامع الصحيح ، ( دلهى ١٣٠٨ هـ ) جزءان في مجلد واحد

٥٢- د البنوخى ( + ٣٨٤ هـ و ٩٩٤ م ) ، أبو على الحسن بن على بن محمد بن أبى الفهم  
د كتاب جامع التواريخ ، المسمى ، ونشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، ( طبعة أمين هندية بمصر )

٥٣- د تيمور ، حضرة صاحب السعادة أحمد باشا  
د نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة ، ( القاهرة ١٣٥١ هـ )

٥٤- ابن تيمية الجد ( + ٦٥١ هـ و ١٢٥٤ م ) : العلامة مجد الدين  
د كتاب المنتقى من الأحكام ، ( دلهى ١٢٣٧ هـ )

٥٥- الجهشيارى ( + ٣٣١ هـ و ٩٤٢ م ) : أبو عبد الله محمد بن عبدوس  
د كتاب الوزراء والكتاب ، ( فيينا ١٩٢٦ م )

٥٦- جورجى زيدان : الأستاذ ( + ١٣٣٢ هـ و ١٩١٤ م )  
د تاريخ التمدن الاسلامى ، ( القاهرة ١٩٠٢ - ١٩٠٦ م ) : خمسة أجزاء

٥٧- ابن حجر العسقلانى ( + ٨٥٣ هـ و ١٤٤٩ م ) شهاب الدين بن على  
د الإصابة في تمييز الصحابة ، ( القاهرة ١٣٢٣ هـ ) ٨ أجزاء في أربع مجلدات

٥٨- ابن حزم ( + ٤٥٦ هـ و ١٠٦٤ م ) : أبو محمد على بن أحمد  
( ١ ) د الأحكام في أصول الأحكام ، ( مطبعة الخانجي ١٣٤٧ هـ ) ٨ أجزاء في مجلدين

٥٩- ( ب ) د الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ( القاهرة ١٣١٧ هـ ) ٥ أجزاء في مجلدين  
٦٠- ابن حوقل ( نبخ في ٣٦٧ هـ و ٩٧٧ م ) : أبو القاسم محمد بن حوقل البغدادي

الموصلى الجغرافى .

د المسالك والممالك ، ( ليدن ١٨٧٢ م ) .

٦١- حسن إبراهيم حسن بك : الأستاذ الدكتور

( ١ ) د الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص ، ( القاهرة ١٩٣٢ م )

٦٢- ( ب ) د النظم الإسلامية ، ( القاهرة ١٩٢٩ م )

٦٣- ( ح ) د تاريخ الإسلام السياسى ، ( القاهرة ١٩٤٥ م ) الجزء الثانى

٦٤- الحلى : العلامة الحسن بن مظهر :

د منية اللبيب في شرح التهذيب ، ( لكنو ١٣١٥ هـ ) بدار الكتب الملكية بالقاهرة  
برقم ٣٧ أصول فقه الشيعة

٦٥ — ابن خرداذبة ( ولد حوالى سنة ٣٠٠ هـ و ٩١٢ م ) : أبو القاسم عبيد القاسم  
ابن عبد الله

د المسالك والممالك ، ( ليدن ١٣٠٦ هـ )

٦٦ — ابن خلدون ( + ٨٠٨ هـ و ١٤٠٥ م ) : عبد الرحمن بن محمد

( ١ ) د مقدمة ابن خلدون ، ( بيروت ١٨٧٩ م )

٦٧ — ( ب ) د العبر وديوان المبتدأ والخبر ، ( القاهرة ١٢٨٤ هـ ) ٧ أجزاء

٦٨ — الحضرى ( + ١٣٤٥ هـ و ١٩٢٧ م ) : صاحب الفضيلة الأستاذ المرحوم  
الشيخ محمد بك

( ١ ) د أصول الفقه ، ( القاهرة ١٣٢٩ هـ )

٦٩ — ( ب ) د تاريخ التشريع الاسلامى ، ( القاهرة ١٩٢٦ هـ )

٧٠ — ابن خلكان ( + ٦٨١ هـ و ١٢٨١ م ) : شمس الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم  
بن أبي بكر الشافعى

د وفيات الأعيان ، ( بولاق ١٢٨٣ هـ ) جز ١

٧١ — أبو داود ( + ٢٧٣ هـ و ٨٨٦ م ) الإمام المحقق .

د سنن أبي داود ، ( لكنو ١٣٠٥ هـ ) جز ١

٧٢ — ابن دقان ( + ٧٠٩ هـ و ١٤٠٦ م ) : إبراهيم بن محمد المصرى .

د الانتصار لواسطة عقد الامصار ، ( القاهرة ١٣٠٩ هـ ) الاجزاء ٤ و ٥

٧٣ — وانسون : الأستاذ ج .

د فن القضاء ، L'Art de Juger ( باريس ١٩١٢ م ) و ترجمة حضرة صاحب العزة الأستاذ

محمد رشدى بك مستشار سابق .

٧٤ — زغلول : الأستاذ أحمد فتحى باشا .

د المحاماة ، ( القاهرة ١٩٠٠ م ) .

٧٥ — زكى عبد المتعال بك : صاحب السعادة الأستاذ الدكتور .

د تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية ، ( القاهرة ١٩٣٥ م )

٧٦ — زكى محمد حسن بك : الأستاذ الدكتور

( ١ ) د فى مصر الإسلامية ، ومعه غيره ( مطبعة المقتطف ١٩٣٧ م )



- ٧٧- (ب) د كنوز الفاطميين ، ( القاهرة ١٩٣٧ )
- ٧٨- الزيني : المرحوم الأستاذ الدكتور على بك  
« القانون الدولى الخاص المصرى والمقارن » ، ( القاهرة ١٩٢٨ م )
- ٧٩- السرخسى ( + ٥٤٨٣ و قبل ٥٤٨٦ و ١٠٩٠ م و قبل ١٠٩٣ م ) الإمام شمس الدين  
« المبسوط » ، ( القاهرة ١٣٢٤ هـ ) ٣٠ جزءاً .
- ٨٠- ابن سعيد ( + ٦٧٣ هـ و ١٢٧٥ م ) : على بن موسى المغربى .  
« كتاب المغرب فى حلى المغرب » ، ( ليدن ١٨٩٨ - ١٨٩٩ م )
- ٨١- سكاكى : الأستاذ خليل مترجم كتاب  
« من تاريخ الحركات الفكرية فى الإسلام ، الجزء الأول » من تاريخ الحركات  
الاجتماعية ، لمؤلفه بندلى جوزى Pendelli José .
- ٨٢- السلاوى ( من علماء أول القرن ١٤ هـ و ١٩ م ) : العلامة أحمد بن خالد الناصرى  
« الاستعفا لأخبار المغرب الأقصى » ، ( القاهرة ١٣١٢ هـ ) جزءان .
- ٨٣- السنورى : صاحب المعالى الأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد باشا  
« وصية غير المسلم لا تجوز إلا فى الثلث ولغير وارث » ، مذكرة بدفاع مقدمة عن حكم  
محكمة النقض والإبرام المصرية فى ٢١ يونية سنة ١٩٢٤ م .
- ٨٤- السبوطى ( + ٩١١ هـ و ١٥٠٥ م ) : العلامة عبد الرحمن بن أبى بكر جمال الدين .  
( ١ ) « الجامع الصغير فى حديث البشير النذير » ، ( مصر ١٣٢١ هـ ) جزءان فى مجلد واحد
- ٨٥- (ب) « حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة » ، ( طبعة حسين شرف ) جزءان  
فى مجلد واحد .
- ٨٦- أبو شامة ( + ٦٦٥ هـ و ١٢٦٧ م ) : عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان  
شهاب الدين الملقب بأبى شامة .  
« كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين » ، ( القاهرة ١٢٨٧ هـ ) .
- ٨٧- شمعون : الأستاذ م . حاي بن  
« الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للإسرائيليين » ، ( القاهرة ١٩١٢ م ) جزءان  
فى مجلد واحد .
- ٨٨- الشهرستانى ( + ٥٤٨ هـ و ١١٥٣ م ) : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم  
« الملل والنحل » ، ( القاهرة ١٣١٧ هـ ) ٥ أجزاء فى مجلدين وهو بهامش كتاب  
« المفصل فى الملل والنحل » ، لابن حزم .
- ٨٩- ابن أبى أصيبعة ( ٦٦٧ هـ و ١٢٧٠ م ) . أبو العباس بن القاسم بن خليفة موفق الدين

- كتاب عيون الأنباء في أخبار الأطباء ، ( القاهرة ١٢٩٩ - ١٣٠٠ هـ ) جزءان
- ٩٠ — ابن الصيرفي ( + ٥٤٢ وقيل ٥٥٠ هـ و ١١٤٧ م وقيل ١١٥٥ م ) : أبو القاسم  
على بن منجب الشهير بابن الصيرفي المصري  
والإشارة إلى من نال الوزارة ، ( القاهرة ١٩٢٤ م )
- ٩١ — ابن طباطبا ( ولد ٦٦٠ هـ و ١٢٦١ م ) وأتم كتابه سنة ٧٠١ هـ و ١٣٠١ م  
والفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، ( الرحمانية بمصر )
- ٩٢ — الطبرى ( + ٥٣١٠ هـ و ٩٢٢ م ) : أبو جعفر محمد بن جرير .  
( ١ ) تاريخ الأمم والملوك ، ( الحسينية بمصر ) .
- ٩٣ — ( ب ) جامع البيان في تفسير القرآن ، ( المطبعة الأميرية ) ٣٠ جزءاً
- ٩٤ — طوسون : سمو الأمير المرحوم عمر .
- كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ، ( الإسكندرية ١٩٣١ م )
- ٩٥ — ابن عابدين ( + ١٢٥٢ هـ و ١٨٣٦ م ) : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن  
أحمد بن عبد الرحيم بن نجم الدين بن صلاح الدين .  
رد المختار على الدر المختار شرح الأبصار ، ( طبعة القاهرة )
- ٩٦ — ابن عبيد ربه ١ ( + ٣٤٩ هـ و ٩٤٠ م ) شهاب الدين أحمد  
والعقد الفريد ، ( القاهرة ١٩١٨ م ) أربعة أجزاء في مجلدين .
- ٩٧ — ابن عذارى المراكشي ( نبخ في أواخر القرن ٧ هـ و ١٣ م ) : العلامة أبو عبد الله محمد  
والبيان المغرب في أخبار المغرب ، طبعة دوزى Dozy ( لندن سنة ١٨٤٨ م )
- ٩٨ — على إبراهيم حسن : الأستاذ الدكتور  
( ١ ) تاريخ جوهر الصقلي ، ( القاهرة ١٩٣٣ م )
- ٩٩ — ( ب ) دراسات في عصر المماليك الناصر محمد سيرته ونظم الحكم في عهده ، رسالة  
للدكتوراه سنة ١٩٤٤
- ١٠٠ — ابن عرنوس : الأستاذ الشيخ محمود بن محمد  
• تاريخ القضاء في الإسلام ، ( القاهرة ١٩٣٤ م )
- ١٠١ — علي مبارك باشا : حضرة صاحب السعادة المرحوم  
والخطط التوفيقية ، ( بولاق ١٣٠٦ هـ ) ٢٠ جزءاً
- ١٠٢ — عنان : الأستاذ محمد عبد الله  
( ١ ) الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية ، ( القاهرة ١٩٣٧ م )

- ١٠٣- (ب) تاريخ الجامع الازهر في العصر الفاطمي ، ( القاهرة ١٩٤٢ م )
- ١٠٤- (ج) مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية ، ( القاهرة ١٩٣١ م )
- ١٠٥- الفزالي ( + ٥٥٠ هـ و ١١١١ م ) : الأستاذ العلامة  
 وكتاب احياء علوم الدين . ( المطبعة الأميرية ١٢٨٩ هـ ) ٤ أجزاء في ٤ مجلدات
- ١٠٦- أبو الفدا ( + ٧٣٢ هـ و ١٣٣١ م ) : اسماعيل بن علي عماد الدين صاحب حمه  
 و المختصر في أخبار البشر ، ( الطبعة الأولى - الحسينية بمصر ) ٤ أجزاء في مجلد واحد
- ١٠٧- قاضي زاده ( + ٩٨٨ هـ و ١٥٨٠ م ) : العلامة شمس الدين أحمد بن قرده المعروف  
 بقاضي زاده الحنفي المذهب  
 و فتح القدير ، ( مصر ١٣١٩ هـ )
- ١٠٨- ابن قدامة ( + ٦٢٠ هـ و ١٢٢٣ م ) : العالم الكبير موفى الدين  
 و المفتي ، ( المنار ١٣٤٧ هـ ) ١٦٠ جزءاً في ١٢ مجلد
- ١٠٩- القرطبي ( + ٦٧١ هـ و ١٢٧٣ م ) : أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري  
 و الجامع لأحكام القرآن ، ( دار الكتب ١٩٢٣ - ١٩٣٤ ) جزءان
- ١١٠- القفشندي ( + ٨٢١ هـ و ١٤١٨ م ) : أبو العباس أحمد  
 و صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، ( القاهرة ١٩١٢ - ١٩١٧ م ) ١٤ جزءاً
- ١١١- ابن قيم الجوزية ( + ٢٥١ هـ و ٨٦٥ م ) : شمس الدين أبو العلا أبو عبد الله محمد  
 ابن أبي بكر بن أيوب الزرعي الحنبلي المذهب  
 ( أ ) و أعلام الموقعين عن رب العالمين ، ( دلهي ١٢١٣ هـ ) جزءان
- ١١٢- (ب) و الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ( القاهرة ١٣١٧ هـ )
- ١١٣- الكسافي ( + ٥٨٧ هـ و ١١٩١ م ) : أبو بكر بن مسعود بن أحمد ويعرف أيضاً بالكشاف  
 و بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ( مصر ١٣٢٨ هـ ) ٧ أجزاء في ٧ مجلدات
- ١١٤- آل كاشف الغطاء : العلامة الشيخ محمد الحسين  
 و كتاب أصل الشيعة وأصولها ، ( الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٤٤ م )
- ١١٥- ابن كثير : العلامة أبو الفدا اسماعيل بن عمر القرشي ( + ٧٧٤ هـ )  
 و البداية و النهاية في التاريخ ،
- ١١٦- كرد علي : الأستاذ العلامة محمد  
 و الإسلام والحضارة العربية ، ( القاهرة ١٩٣٤ م )
- ١١٧- الكلبني ( + ٣٢٨ هـ و ٩٣٩ م ) : العلامة محمد بن يعقوب و هو عند الشيعة كالبخاري  
 عند أهل السنة

د كتاب الكافي، (فارس ١٢٨١هـ) ٣ أجزاء الأولى في الأصول والثاني والثالث في الفروع

١١٨ - الكندى ( + ٣٥٠ هـ ٩٦١ م ) : أبو عمر محمد بن يوسف  
د كتاب الولاوة والقضاء ، به ذيل مأخوذ معظمه من كتاب رفع الإصر لابن حجر

العسقلاني طبعة جست guest ( بيروت ١٩٠٨ م )

١١٩ - مالك ( + ١٧٩ هـ ٧٩٥ م ) : الامام المحقق  
د الموطأ ، ( دلى ١٣٠٧ هـ )

١٢٠ - ماهر : حضرة صاحب المقام الرفيع الأستاذ الدكتور على باشا  
د القانون الدولى العام ، ( القاهرة ١٩٢٤ م )

١٢١ - الماوردى ( + ٤٥٠ هـ ١٠٥٨ م ) : أبو الحسن على بن محمد بن حبيب المصرى  
د الأحكام السلطانية ، ( القاهرة ١٩٠٩ )

١٢٢ - أبو المحاسن ( + ٨٧٤ هـ ١٤٦٩ م ) : جمال الدين بن يوسف بن تغرى بردى  
د النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، ( القاهرة ١٩٢٩ م )

١٢٣ - منز : الأستاذ آدم

د الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ترجمة الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادى  
أبو ريده ( القاهرة ١٩٤٠ م )

١٢٤ - محمد كامل مرسى باشا : حضرة صاحب المعالي الأستاذ الدكتور  
د الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفرعون حتى الآن ، ( القاهرة ١٩٣٦ )

١٢٥ - مسكويه ( + ٤٢١ هـ ١٠٣٠ م ) : أبو على أحمد بن محمد  
د كتاب تجارب الأمم ، ( القاهرة ١٩١٥ م ) .

١٢٦ - مشرفة : الأستاذ الدكتور عطية مصطفى .  
د القضاء فى الإسلام ، ( القاهرة ١٩٣٩ م ) .

١٢٧ - مصلحة البريد : وضعته بمناسبة انعقاد مؤتمر البريد العالمى العاشر بالقاهرة .  
د تاريخ البريد فى مصر ، ( القاهرة ١٩٣٤ م )

١٢٨ - المقرئى ( + ٨٤٥ هـ ١٤٤١ م ) : تقى الدين أحمد بن على .  
( ا ) د انعاظ الخنفا بأخبار الخلفاء ، ( بيت المقدس ١٩٠٨ م ) .

١٢٩ - ( ب ) د لغاة الأمة بكشف الغمة ، ( القاهرة ١٩٤٠ م ) صححها ووضع حواشيا  
الأستاذ زيادة بك والشبال .

١٣٠ - ( ج ) د السلوك فى معرفة دول الملوك ، ( دار الكتب المصرية ) صححها ووضع حواشيا  
الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة بك .

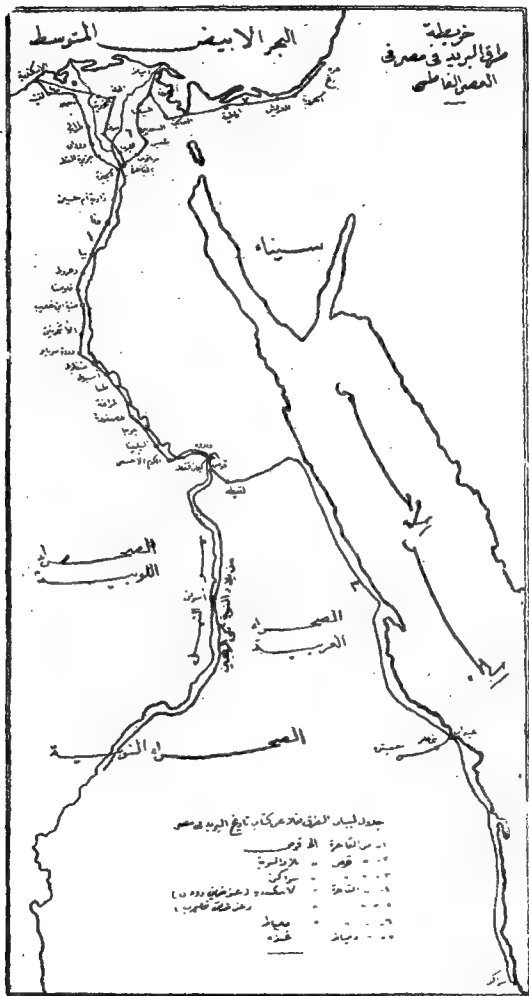
١٣١ - المقدسى ( + ٣٨٧ هـ ٩٩٧ ) : شمس الدين أبو عبد الله محمد

- د أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ( لندن ١٩٠٦ م )
- ١٣٢ — ابن عاتق ( + ٦٠٦ هـ و ١٢٠٩ م ) : شرف الدين أبي المكارم بن أبي سعيد  
و كتاب قوانین الدواوين ، ( مطبعة الوطن ١٢٩٩ هـ )
- ١٣٣ — ابن ميسر ( + ٦٧٧ هـ و ١٢٧٨ م ) محمد بن علي بن يوسف بن جلب  
و تاريخ مصر ، طبعة هنري ماسيه Henri Massé ( القاهرة ١٩١٩ م )
- ١٣٤ — نظام : الشيخ العلامة و جماعة من العلماء آخرين بالهند برياسته  
و الفتاوى الهندية ، ( بولاق ١٣١٠ — ١٣١١ هـ ) ٦ أجزاء في ٦ مجلدات
- ١٣٥ — النعماني : الأستاذ شبلي  
و كتاب الجزية ، ( القاهرة ١٣١٢ هـ )
- ١٣٦ — السكدي : الأستاذ عارف  
و القضاء في الإسلام ، حاضرة ألقاها في نادي المجمع العلمي العربي ( دمشق ١٩٢٢ م )
- ١٣٧ — النسفي : أبو البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النقي  
( ١ ) و التوضيح مع التلويح ، ( القاهرة ١٣٠١ هـ )
- ١٣٨ — ( ب ) و شرح المنار و حواشيه ، ( بولاق ١٣١٦ هـ )
- ١٣٩ — ابن هشام ( + ٣١٨ هـ و ٨٢٣ م ) : أبو محمد عبد الله  
و كتاب سيرة رسول الله ، ( طبعة وستنفلد Wüstenfeld ١٨٥٨ — ١٨٦٠ م )
- ١٤٠ — يحيى بن سعيد الانطاكي ( ٤٥٨ هـ و ١٠٦٦ م )  
و تاريخ الذيل ، الذي صنفه يحيى بن سعيد بن يحيى الانطاكي تبعاً لتاريخ سعيد بن  
بطريق ( طبعة R. Basilus )
- ١٤١ — يعقوب ( + ٢٨٢ هـ و ٨٩٥ م ) : أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح  
( ١ ) تاريخ يعقوب طبعة هوتاما Houtama ( لندن ١٨٨٣ م )
- ١٤٢ — ( ب ) و كتاب البلدان ، طبعة دي غويه De Goeje ( لندن ١٨٩١ م )
- ١٤٣ — أبو يوسف ، + ١٩٢ هـ و ٨٠٧ م ، : يعقوب بن ابراهيم الأنصاري صاحب  
الإمام أبي حنيفة  
و كتاب الخراج ، ( بولاق ١٣٠٢ هـ )

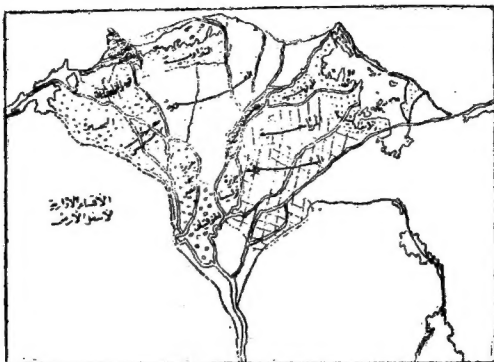
کتاب - مصادر افرنجية مطبوعه

144. Abu Saleh,  
The Churches & Monasteries of Egypt & Some Neighbouring.  
Countries (Edited & Translated by Evetts. Oxford 1895).
145. Ameer Ali Sayed,  
A Short History of Saracens (London 1934).
146. Arminjon (Pierre),  
La Situation Economique et Financière de L'Egypte (Paris 1911).
147. Arnold : Prof Sir Th. W.,  
(A) The Caliphate (Oxford 1924).
148. (B) The Preaching of Islam (Westminster 1896).
149. Barakat. Son Excellence Dr. Mohamed Baby El Din Pacha,  
Des Privilèges et Immunités dont Jouissent les Etrangers en Egypte  
vis a vis des autorités Locales (Paris 1913).
150. Boghdadi Bey. Dr. H.,  
Origine et Technique de la Distination des statuts personnel et Reel  
en Egypte (Caire 1937).
151. De Lacy, S.,  
Exposé de la Religion des Druzes. 2 Vols (Paris 1838).
152. Dussaud,  
Histoire et Religion des Nosairis (Paris 1900).
153. Fischel W. J.,  
Jews in the Economic & Political life of Mediaeval Islam (London  
1937).
154. Fayzee : Prof. Asaf A. A.  
(A) Additional Notes for an Ismaili Bibliography (Reprinted from  
The Jol. of the Bombay Branch, Royal Asiatic Society, N. S. Vol.  
12, 1936).
155. (B) The Ismaili Law of Wills (London 1933)
156. (C) Materials For An Ismaili Bibliography,  
(Reprinted from The Jol. of the B. B., R. A. S., N. S. Vol. 11, 1935  
& Vol. 16, 1940).
157. (D) Notes on Mut A'or Temporary Marriage in Islam,  
(Reprinted from the Jol. of the B. B., R. A. S., N. S., Vol 8, 1632)
158. (E) The Progress of Ismailitic Studies during the last fifteen years  
(The Ismaili Special No. 12 published on 31st jan. 1635).
159. (F) Qadi An-Numan, The Fatimid Jurist & Author  
(Reprinted from the Jol. of the Royal Asiatic Society. Jan. 1934).
160. Graetz H.,  
History of the Jews from the earliest times to the present day 5 vols  
(London 1892).
161. Heyd (W. Von),  
Histoire du Commerce du Levant (Leipzig 1623).

162. Hitti (Ph K),  
The History of the Arabs (London 1910).
163. Ivennow : Prof. W.,  
(A) A Creed of the Fatimids (Bombay 1936)
164. (B) A Guide to Ismaili Literature (London 1933).  
(C) Ismaili Tradition concerning the Rise of the Fatimids (London 1942).
165. (D) Nasiri Khusrav & Ismailism (Bombay 1948).
166. Lane-Pool : Prof Stanley,  
(A) A History of Egypt in the Middle Ages (London 1901).  
(B) The story of Cairo (London 1924).
167. Mamour P. H.  
Polemics on the Origin of the Fatimid Caliphs (London 1934).
169. Mann (J).  
The Jews in Egypt & in Palestine Under the Fatimid Caliphs (Oxford 1920).
170. Metz (Adam),  
The Renaissance of Islam. Trans. into English by Salahudin Khuda Bukhsh & D. S. Margoliouth (London 1939).
171. Muir (Sir W.),  
The Caliphate, its Rise, Decline & Fall From Original Sources (Edinburgh 1915)
172. Nasiri Khosru († 459, 1066),  
Relation du Voyage de Nasiri Khosru en Syrie, en Palestine, en Egypte, en Arabie, et en Perse, pendant les années de L'Hégire 437 — 444, (1035 — 1042) publié, traduit et annoté par Charles Schafer (Paris 1881).
173. Nizam Al-Mulk,  
Siyasat-Name. Ed. and Trans. C. Schéfer (Paris 1891 — 7).
174. O Leary (De Lacy),  
A Short History of the Fatimid Khalifate (London 1923).
175. Sadighi, G. H.  
Les Mouvements Religieux Iraniens (Paris 1938).
176. Quatremère (Et.)  
Mémoires Géographiques et Historiques sur l'Egypte, et sur quelques contrées voisines (Paris 1811) Vols 1 & 2.
177. Sanhoury. Son Excellence Dr. A. A. Pacha  
Le Califat (Paris 1920).
178. Van Berchem,  
Corpus Inscriptorum. Arabicarum Egypte. T. I.
179. Wiet (Gaston),  
Corpus Inscriptorum Arabicarum Egypte. T. II.
180. Zaki. (Dr Mohammed Haasan Bey)  
Les Tulunides (Paris 1933).











Bibliotheca Alexandrina



0622253

المن ٥٠